



[٢]

ترجمة صاحب الحاشية

هو: الأُسْتَاذُ الْعَلَّامَةُ، وَالملاذُ الْفَهَّامَةُ، قُطْبُ دائرةِ التدريسِ والتحقيق، شمسُ فلَكِ الإمعانِ والتدقيق، مولانا وسيدُنا الخالديّ: «**الشَّيْخُ بُرْهانُ الْمُجَاهِدِيُّ**»، قَدَّسَ اللهُ أَسْرَارَهُ، وَأَفَاضَ عَلَيْنَا أَنْوَارَهُ.

وُلِد في: (٢٧ رجب ١٣٥٧ هـ.) (٢٢ أيلول ١٩٣٨ م.) في بلدة (تِلُّو) التابعةِ لإسعردِ تركيا.

وله قدس سره أربع مؤلّفات:

١. «قرة العين بذكريات الحرمين الشريفين»: كتاب يتضمن خمسة مجلدات يجمع ذكرياته قدس سره للأراضي المقدسة بين عامَيْ (١٩٩٦) و (٢٠٢٠)، وقد نمقه هو بنفسه في الحرمين الشريفين مسودة، وتم تبييضها ولله الحمد والمنة، وقد طبع. قال في مقدمته: "وبعدُ.. فيقول راجي عفو ربه، ومتعدي طَوْره، المفتقرُ إلى ألطاف المنعم المنان، التلويُّ المجاهديُّ برهان، أصلح الله له الشان، ووقاه من كل ما شان: هذه ذكريات نبيهة، اغتنمت كتابتَها في أمكنةٍ شريفة، وأوقاتٍ عزيزة، وساعاتٍ لطيفة، حين ترددي إلى الحرمين الشريفين، وزيارتي معاهدَ سيد الكونين صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلّم، أداوي بترياقها جروحي، وأروِّحُ بنسيمها روحي، وأدفع بزُلالها غُلَّتي، وأستشفي بها من علتي..."

٢. «حاشية ديباجة السيوطي»: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١/ ١٥٠٥) وهي حاشية مكتوبة على مقدمة كتابِه المسمّى بالبهجة المرضية.

٣. «حاشية حل معاقد القواعد»: لشمس الدين أحمد بن محمد التوقادي (١٠٠٦/١٥٩٧).

٤. «حاشية شرح المغني»: للشيخ محمد بن عبد الرحيم العمري (ت ١٤٠٨/٨١١). كتابنا هذا.

ترجمة صاحب الشرح

اسمه ونسبه: الشيخ، الإمامُ، العلامةُ النَّحوِيُّ، الإمامُ النحوي محمد بن عبد الرحيم بن حسين بن عمر، بدر الدين العُمري الميلاني.

شيوخه: قرأ على الفقيه الأصولي النحوي فخر الدين أحمد بن الحسين الچارپرْديّ الشَّافعي التبريزي، وشرح كتابه «المغني» في النحو.

مصنفاته: «شرح المغني» في النحو، وفرغ منه في رجب سنة (٨٠١ هـ) . وهو كتابنا هذا. وقد قيل في مدحه:

كتابٌ جليلُ القدرِ ليس كمثله * بجمعِ تصانيفِ النحاة أولي الفخرِ

فيكفي لقاريه الفخارُ لأنه تملَّكَ * علما ليسَ يُستحَصى في حصر

ويكفي له فخراً لقد جاء اسمه * بمغني للأكراد يشفي ذو الضُّرِ

وفاته: توفي الشيخُ الميلاني سنة (٨١١هـ).

ترجمة صاحبِ المتن

اسمه ونسبه: الشَّيخُ الإمامُ العلامةُ النَّحوِيُّ فخرُ الدِّين أبو المكارم: أحمد بن الحسين بن يوسف الجارَبِرْديُّ[1] الشَّافِعِيُّ التبريزي.

مولده ونشأته: ولد الجاربِرْديّ في تبريز سنةَ أربع وستين وست مئةٍ، ونشأ بها، فاشتغل بالعربية وعلومها وبرع في الأصول وأتقنها غاية الإتقان، وأكبّ الخلقُ على الاشتغال عليه، والتزم لهم الدروس وتبحّر في الفنون وشتّى العلوم. وكان رأساً في العربية والتفسير. وله مشاجرات علمية بينه وبين العضُدِ الإيجي، في تفسير بعض الآيات التي أوردها الزمخشري في «كشافه».

شيوخُه: من جملة مشايخه الذين أخذ عنهم وقرأ عليهم: الشيخُ عمر بن نجم الدين ونظام الدين الطوسي، واجتمع بالقاضي ناصر الدين البيضاوي وأخذَ عنه.

تلامذته: تصدر الجاربِرْديّ للتدريس، فنهل منه الطلاب في شتى العلوم والفنون، ومن هؤلاء:

- الإمام النحوي محمد بن عبد الرحيم بن محمد، بدر الدين العمري الميلاني، قرأ على الجاربِرْديّ، وشرح كتابه «المغني» في النحو، وفرغ منه في رجب (٨٠١ هـ)، وهو كتابنا هذا..
- الفقيه المشهور فرج بن محمد بن أحمد بن أبي الفرج نور الدين الأردبيلي الشافعي نزيل دمشق، تفقه ببلاد تبريز، وأخذَ عن الفخر الجاربِرْديّ الكثير.
- الفقيه العلامة النحوي المفسِّر المفتي أبو محمد نظام الدين التبريزي الشافعي، أخذ العربية والتفسير والفقة عن العلامة فخر الدين الجاربِرْديّ.

---

[1] الجاربِرْديّ: بفتح الراء والموحدة وسكون الراء ومهملة إلى جاربرد، من مناطق كردستان.

مصنفاته: صنَّف فخر الدين الچارپِرْديّ المصنفاتِ الدقيقةَ المشحونة بالتحقيق والتدقيق، وقد رُزقت كتبُه القبولَ التام لجزالتها وحسنها. ومن مصنفاته:

- شرح المنهاج في أصول الفقه، وسماه «السراج الوهاج في شرح المنهاج».
- شرح تصريف ابن الحاجب.
- شرح «الحاوي الصغير» ولم يكمل. وسماه: «الهادي».
- حواشي على «الكشاف».
- المغني في النحو. وهو المعروف بـ«مغني الأكراد». وهو كتابنا هذا .
- له الرد على العضد.

وفاته: توفي الچارپِرْديّ بتبريز في شهر رمضان سنةَ ستّ وأربعينَ وسبع مئةٍ



للشيخ العلّامةِ محمّدِ بْنِ عبدِ الرحيمِ الميلانيّ رحمة الله عليه

على المغني

للشيخ العلّامةِ أحمد الجارَپرْدي رحمة الله عليه

مَعَ حَاشِيَة

عين عيون المحققين تاج رؤس المدقِّقينِ

الشَّيخ برهان المجاهدي التلوي

١٤٤٦

متّعنا الله تعالى بطول حياته



الحمدُ لله الفاطرِ الحكيمِ، القادرِ العليمِ، مُنْشِئِ العالِي العظيمِ، مُحْيِي الْبالِ الرميمِ. والصلاةُ على رسوله الكريمِ، الرؤوفِ الرحيمِ، محمّدٍ المشرّفِ عموما بإنعامه العمِيمِ، وخُصُوصًا بِنَحْوِ قولِه تعالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ [القلم: ٤]. والرِّضوانُ على آلِه وأصحابِه وأزواجِه وأحبّائِه إلى يومٍ لا ينفعُ مالٌ ولا بنُونَ إلا مَنْ أَتَى اللهَ بقلبٍ سليمٍ.

أمّا بعدُ.. فيقولُ المُفتقِرُ إلى المولَى العظيمِ بدرُ الملّةِ والدينِ محمّدُ بْنُ عبدِ الرحيمِ بنِ محمَدٍ العُمَريُّ الميلانيُّ: لَمَّا لَمْ يكُنْ للكتابِ الْمُسَمَّى بِالْمُغْنِى في علمِ النَّحْوِ شرحٌ -وهو مِنْ مُصَنّفاتِ أُسْتَاذِي العلّامةِ، فَرِيدِ دَهْرِه، ووَحِيدِ عَصْرِه، العالِمِ بالأُصُولِ والفُروعِ، الجامِعِ بينَ المعقولِ والمشروعِ، عُمَّانِ المَعَانِي، نُعْمَانِ الثاني، قدْوَةِ الأئمةِ السالكينَ، فَخْرِ الملةِ والدينِ، أحمدَ بْنِ حَسَنِ الجَارْبُرْدِيّ تَغَمَّدَهُ اللهُ بِغُفْرَانِه، وَأَسْكَنَهُ بَحْبُوحَةَ جِنانه- .. خطَرَ بِبَالِي أنْ أشرَحَ له شَرْحًا، كاشِفًا لِكُنُوزِ مَعَانِيهِ الصَّحِيحَةِ، ووَاضِحًا[١] لِرُمُوزِ ألفاظِهِ الْفَصِيحَةِ، فَاسْتَعَنْتُ بِاللهِ واشتَغَلْتُ بِذلك راجيا أنْ يُوَفِّقَنِي لِمَا أَرَدْتُه على وَجْهِ التَّتْمِيم، وسائِلًا منه أن يَعْصِمَني مِنْ عِقَابِه الأَلِيمِ، ويُدْخِلَني بِفَضْلِه جنّةَ النَّعيمِ، انَّهُ هو الغَفُورُ الرَّحيمُ.

اعلم: أنّ هذا العِلْمَ الذي نشرَعُ فيه عِلْمُ النَّحْوِ؛ فلا بُدَّ مِنْ تَعْرِيفِه، فَنَقول: «النحوُ» في اللغة[عط]: على معانٍ. منها: معنى الجانب كقولك: «سرتُ إلى نحوِ دار فلانٍ» أي إلى جانبها، ومنها: معنى القصدِ كقولك: «نَحَوْتُ نَحْوَك» أي قَصَدْتُ قَصْدَك، ومنها: معنى النوع كقولك: «عندي ثلاثةُ أنحاءٍ من الطعام» أي ثلاثةُ أنواعٍ من الطعام، ومنها: معنى المقدار كقولك: «جاء الجيشُ وهم نحوُ ألفٍ» أي مقدارُ ألفٍ، ومنها: معنى الشِّبه والمِثل

---

[١] [الحق: "وموضحا"]. تقرير

كقولك: «مررت برجل نحوك» أي شِبْهِكَ ومِثْلِكَ، ومنها: معنى الصَّرْفِ كقولك: «نحَوْتُ بَصَرِي إليك» أي صرَفْتُ بَصَرِي إليك. ومنها: معنى القَبِيلة كقولك: «نَظَرْتُ إلى نَحْوِ بني تَمِيمٍ» أي إلى قَبِيلةِ بني تميم.

عطوفي الإصطلاحِ: عِلْمٌ بِأُصُولٍ تُعْرَفُ بها أحوالُ أواخرِ الكلمةِ مِنْ جِهَةِ الإعرابِ والبناءِ.

قوله: (الكلمةُ)

(لفظٌ وُضِع لمعنىً مفردٍ) وإنما قُدّمت الكلمة على الكلام: لأن الغرضَ[١] من النحو:[٢] معرفةُ الإعراب،[٣] ومعرفةُ الإعراب:[٤] موقوفةٌ على معرفة الكلام، ومعرفةُ الكلام: موقوفةٌ على معرفة الكلمة؛ فإذا كانت معرفتُه[٥] موقوفةً على معرفتها.. فلا بد مِن تقديمها عليه. ولأن الكلمةَ[٦] جزءٌ، والكلامَ كلٌّ؛ فلا بد[٧] من تقديم الجزء على الكل. وفي «الكلمة»[٨] ثلاثُ لغاتٍ: إحداها: «كَلِمة» بفتح الكافِ وكسر اللام،[٩] وهي اللغةُ الحجازيةُ،

---

[١] **(قوله: لأن الغرض)** أي الأهمَّ.

[٢] **(قوله: من النحو)** أي من تدوين النحو الذي موضوعُه: الكلمة والكلام.

[٣] **(قوله: معرفة الإعراب)** أي معرفةُ مَن لم يتتبّع لغةَ العرب كيفيةَ أواخر الكلم الواقعة في التركيب، فالإعراب هنا بمعنى الكيفية الشاملة للبناء، وفي بعض النسخ: "معرفة الإعراب والبناء"، وعليه يكون الإعراب مقابلا للبناء.

[٤] **(قوله: ومعرفة الإعراب موقوفة إلخ)** أي في الجملة؛ إذ البناء المندرج تحت الإعراب بمعنى الكيفية: لا يتوقف على معرفة الكلام.

[٥] **(قوله: فإذا كانت إلى قوله: فلا بد من تقديمها عليه)** لا حاجة إليه.

[٦] **(قوله: ولأن الكلمة إلخ)** أي ما صدق عليه الكلمة جزء مما صدق عليه الكلام، ولا يخفى أن الظاهر: جعلُ قوله: "لأن الكلمة" علةً لتوقُّف معرفةِ الكلام على معرفة الكلمة، لا علةً ثانية لتقديم الكلمة عليه.

[٧] **(قوله: فلا بد)** في بعض النسخ: "ولا بد" بالواو، وهو الظاهر.

[٨] **(قوله: وفي الكلمة)** أي في هذه المادة.

[٩] **(قوله: بفتح الكاف إلخ)** بمنزلة الإعْجام، يرى ولا يُقرأُ، وكذا يقال في نظائره.

وجمعُها:[١] «كَلِم» كذلك بلا تاءٍ[٢] كـ«لبنة، ولبن». وثانيها:[٣] «كَلْمة» بفتح الكاف وسكون اللام، وهي لغةُ بني تميمٍ، وجمعُها: «كَلْم» كذلك بلا تاء كـ«تمرة، وتمر». وثالثها: «كِلْمة» بكسر الكاف وسكون اللام، وهي لغة بني ربيعة، وجمعُها: «كِلْم» كذلك بلا تاءٍ كـ«سدرة،[٤] وسدر». و«الكلمةُ» مشتقةٌ من «الكَلْم»،[٥] وهو الجِراحة.[٦] والاشتقاق اشتراك[٧] الكلمتين في حروف الأصل[٨] ومعنى الأصل[٩] وهما أي «الكلمة، والكَلْم» مشترِكان في حروف الأصل من الكاف واللام والميم، وفي معنى الأصل الذي هو التأثيرُ؛[١٠] لأن كلامَ[١١] المتكلِّم مؤثِّر في نفس السامع كما أن جِراحة[١٢] الجارح مؤثرة في المجروح. والدليل عليه:[١٣] قول الشاعر:

---

[١] (قوله: وجمعها إلخ) جرى على القول المرجوح، والراجح: أنه اسم جنس جمعيٌّ، وهو الذي يطلق على ثلاثة فصاعداً، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء، أو بالياء نحو: «رُوم، وروميّ»، وحَمْلُ الجمع على المعنى اللغويّ: خلاف المتبادر.

[٢] (قوله: بلا تاء) لا فائدة فيه كنظيره الآتي.

[٣] (قوله: وثانيها) الحق: "وثانيتها" بالتاء، وكذا يقال في "وثالثها".

[٤] (قوله: كسدرة وسدر) شجر النبق.

[٥] (قوله: والكلمة مشتقة من الكلم) بسكون اللام، ومثلها: الكلام.

[٦] (قوله: وهو الجراحة) صوابه: "الجرح" كما في نسخةٍ خطيّة.

[٧] (قوله: اشتراك) أي علامته: اشتراك إلخ، فيردّ إحداهما إلى الأخرى.

[٨] (قوله: في حروف الأصل) الإضافة: بيانية أي جميعِها مرتّبا، أو غيرَ مرتّب، أو أكثرِها مع تقارب ما بقي في المخرج.

[٩] (قوله: ومعنى الأصل) الظاهر بدلَه: "ومعنًى من المعاني الثلاثة".

[١٠] (قوله: وفي معنى الأصل الذي هو التأثير) الحق: "وفي أصل التأثير".

[١١] (قوله: لأن كلام إلخ) أي بعضَ ما يتكلم به مؤثر إلخ.

[١٢] (قوله: كما أن جراحة إلخ) المناسب: "كما أن الجرح نفس التأثير".

[١٣] (قوله: والدليل عليه إلخ) أي الدليل على اعتبار التأثير مشترَكا فيه: قول الشاعر الذي عبر فيه عن بعض تأثيرات الكلم بالجرح.

جِراحاتُ[١] السِّنانِ[٢] لها الْتِيامُ * ولا يلتامُ ما جرَحَ[٣] اللسانُ

قوله: "الكلمة": محدودة، وقوله: "لفظٌ وُضِع لمعنى مفردٍ": حدّها. والحدّ:[٤] قولٌ دالّ على ماهِية الشيء أي على حقيقتِه.[٥] ومعرفةُ المحدودِ موقوفة على معرفة الحدّ، ومعرفتُه موقوفة على معرفة أجزائِه. وهي: اللفظ، والوضع، والمعنى، والمفرد.[٦] فَـ"اللفظ" في اللغة: التكلّم والإلقاءُ من الفم،[٧] يقال: «أكلتُ التمرةَ ولَفَظْتُ النواةَ»، وفي الاصطلاح: صوتٌ يَعتمِد على مَخارج الحروف.[٨] و"الوضع":[٩] تخصيصُ اللفظ بالمعنى.[١٠] و"المعنى": ما يُستفاد[١١] من اللفظ. و"المفرد": هو الذي لا يَدلّ جزءُ لفظِه على جزء معناه.[١٢] وإنما لم يقل: "لفظة"؛ لِتوافقَ[١٣] المبتدأَ في التأنيث؛ لأن اللفظَ[١٤] في الأصل مصدرٌ، وفي

---

[١] **(قوله: جراحات)** جمع «جراحة» بكسر الجيم.

[٢] **(قوله: السنان)** نصل الرمح، والجمع: «أسنة»، ولعل المرادَ هنا: كل ما يجرح.

[٣] **(قوله: ما جرح إلخ)** «ما» مصدرية، والمراد: أثرُ جرح الكلام.

[٤] **(قوله: والحد قول إلخ)** هذا تعريف للحد عند المناطقة، وهو عند علماء العربية: مرادف لمطلق المعرِّف بمعنى الجامع لأفراده، المانع عن دخول غيرها فيه.

[٥] **(قوله: حقيقته)** أي جميع ذاتياته، أو بعضها.

[٦] **(قوله: وهي اللفظ إلخ)** في نسخة خطية بعد قوله: المفرد "هنا" وهي الظاهرة.

[٧] **(قوله: والإلقاء من الفم)** الظاهر: "أو الإلقاء من الفم"، وكان الحق والمناسب لقوله: "يقال: «أكلت التمرة»" إلخ: أن يذكر مطلق الإلقاء أيضا.

[٨] **(قوله: مخارج الحروف)** لعل المراد: الجنس؛ لئلا يشكل تعريف اللفظ بما كان على حرف، أو حرفين.

[٩] **(قوله: والوضع إلخ)** أي في تعريف الكلمة، وكذا يقال في قوله: "والمعنى" إلخ، وإلا.. فالوضع مطلقا: تخصيص شيء بالمعنى، كما أن مطلق المعنى: ما يقصد من شيء.

[١٠] **(قوله: تخصيص اللفظ بالمعنى)** فذِكْرُ المعنى بعده: مبني على التجريد عنه.

[١١] **(قوله: ما يستفاد)** المناسب للمعنى اللغوي -وهو القصد، أو مكانه، أو زمانه- "ما يقصد" إلخ كما لا يخفى.

[١٢] **(قوله: هو الذي إلخ)** الحق: إسقاط اللفظ، أو المعنى. وإرجاعُ ضميرَيْ "لفظه، ومعناه" إلى الموصول الملحوظ على وجه العموم باعتبارين مختلفتين: بعيد جدا.

[١٣] **(قوله: لتوافق)** في نسخة خطية: "ليوافق"، علةٌ للمنفي.

[١٤] **(قوله: لأن اللفظ في الأصل مصدر إلخ)** لا حاجة في إطلاق اللفظ على المؤنث إلى ملاحظة المعنى الأصلي، فإن المفهوم الاصطلاحي للّفظ صادق على المذكر والمؤنث.

المصدر يَستوي التذكيرُ والتأنيث. واحتَرز بقوله: "لفْظ"[1] عن الخُطوطِ والعُقُود[2] والإشاراتِ والنُصَب.[3] وبقوله: "وُضِع" عن المهملاتِ[4] كـ«القجج والبجج». وبقوله: "لمعنى مفرد"[5] عن المعنى المركب[6] نحو: «زيدٌ قائم». قوله: **(وهي إما اسمٌ كـ«رجلٍ»، وإما فعلٌ كـ«ضَرَبَ»، وإما حرفٌ كـ«قَدْ»)** أي الكلمةُ[7] باعتبار المدلول: على ثلاثةِ أنواعٍ: إما اسم، كـ«رجل»، وإما فعل كـ«ضرب»، وإما حرف كـ«قد». قوله: **(لأن الكلمة)** أي وإنما انحصرتِ الكلمةُ في هذه الأنواع الثلاثة:[8] الاسمِ والفعل والحرف؛ لأن الكلمة: **(إما أن تدُلّ[9] على معنًى في نفسه،[10] أو لا.[11] فإن لم تدلّ)** أي الكلمة **(على معنًى في نفسه.. فهو الحرفُ)** أي ^عط^فتلك الكلمة: هو الحرف. وإنما ذكّر الضمير -وهو قوله: "فهو"-؛[12]

---

[1] **(قوله: واحترز بقوله: لفظ)** ويجوز الاحتراز بالجنس أيضا إذا كان أخصَّ من الفصل بوجهٍ، وهو ههنا كذلك؛ لأن الموضوع قد يكون لفظا، وقد لا يكون، فعلى هذا كان المناسب: تعميمَ الوضع، وتعريفَه بتخصيص شيء بالمعنى كما لا يخفى.

[2] **(قوله: والعقود)** أي بالأصابع الدالة على أعداد مخصوصة.

[3] **(قوله: والنصب)** جمع «نُصْبة» كـ«غرفة، وغرف»، وهو ما نصب؛ لتعيين مسافة، أو طريق، أو غير ذلك.

[4] **(قوله: عن المهملات)** والألفاظِ الدالة بالطبع، أو العقل.

[5] **(قوله: وبقوله: لمعنى مفرد)** الحق: أن يتكلم على قيد المعنى بأن يقول: "وبقوله: لمعنى عن حروف الهجاء؛ حيث وضعت لغرض التركيب لا بإزاء المعنى". ومَن أخرجها بقيد الوضع.. لاحظ حالَه قبل التجريد.

[6] **(قوله: عن المعنى المركب)** كذا في النسخ التي رأيناها، والحق: "عن اللفظ الموضوع للمعنى المركب".

[7] **(قوله: أي الكلمة إلخ)** لو ذكر التفسير بعد قوله: "وهي" مقتصِرا على قوله: "أي الكلمة باعتبار المدلول على ثلاثة أنواع".. لكان أولى.

[8] **(قوله: وإنما إلخ)** أشار به إلى أن الجارّ والمجرور متعلق بالانحصار المفهوم من الاقتصار على الأقسام المذكورة.

[9] **(قوله: لأن الكلمة إما أن تدل إلخ)** أي إما من صفتها: أن تدل إلخ.

[10] **(قوله: في نفسه)** أي في نفس المعنى على أن المراد به باعتباره في نفسه أي مستقل بالمفهومية.

[11] **(قوله: أو لا)** أي لا تدل على معنى في نفسه، بل على معنى متلبس باعتباره في غيره أي غير مستقل بالمفهومية.

[12] **(قوله: وهو قوله: فهو)** لا حاجة إليه كقوله فيما بعد: "وهو قوله: الحرف".

باعتبار الخبرِ،[1] وهو قوله: "الحرف"، عطأو فذلك المعنى:[2] هو معنَى الحرف، على حذف المضاف. **(وإن دلت)** أي الكلمة **(على معنًى في نفسهِ.. فإما أن يقترِن[3] بأحد الأزمنة الثلاثة التي هي الماضي والحال والاستقبالُ، أو لم يقترِن. فإن لم يقترنْ به.. فهو الاسم)** أي فتلك الكلمة: هو الاسم، أو فذلك المعنى: هو معنى الاسم، **(وإنِ اقترنَ به)** أي بأحد الأزمنة الثلاثة.. **(فهو الفعل)** أي فتلك الكلمة: هو الفعل، أو فذلك المعنى: هو معنى الفعل؛ فقد عُلم: أن الحرفَ: هو الذي لا يدلّ على معنى في نفسه كـ«قد»؛ فإن معناها التحقيق[4] أو التقليل أو التقريب، ولا يُعلم ذلك إلا بعد انضمامِها إلى كلمةٍ أخرى، والاسمَ: هو الذي يدل على معنى في نفسه غيرِ مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة كـ«رجل»، والفعلَ: هو الذي يدل على معنى في نفسه مقترنا[5] بأحد الأزمنة الثلاثة كـ«ضرب».

قوله: **(الكلام)**

أي: الكلام[6] في اللغة: اسمُ مصدرٍ[7] بمعنى المصدر[8] الذي هو التكليم كالسلام بمعنى التسليم، وفي الاصطلاح الكلامُ:[9] **(مؤلف)** أي قول مؤلف أي مركب **(إما من اسمين أسند أحدهما إلى الآخر نحو: «زيد قائم»، وإما من فعل واسم نحو: «ضرب**

[1] **(قوله: باعتبار الخبر)** إذ الأولى رعايته عند تخالفه والمرجِع.

[2] **(قوله: أو فذلك المعنى)** لا يخفى أنه غير مناسب لمقام بيان أقسام الكلمة.

[3] **(قول المص: فإما أن يقترن إلخ)** أي فمن صفتها: إما أن يقترن مدلولها المستقل بالمفهومية في الفهم عنها بأحد إلخ.

[4] **(قوله: التحقيق)** أي الجزئي، وكذا يقال في قوله: "التقليل، والتقريب"، وسيأتي.. إن شاء الله: أنّ التحقيق لا ينفك عن «قد» في جميع استعمالاتها.

[5] **(قوله: مقترنا)** الظاهر: "مقترن" كما في نسخ خطية.

[6] **(قوله: أي الكلام في اللغة)** لا وجه للتفسير؛ فالظاهر أن يقول: "وهو في اللغة".

[7] **(قوله: اسم مصدر إلخ)** الأولى: "اسم مصدر «كلّم»، والمصدر: التكليم".

[8] **(قوله: بمعنى المصدر)** يشير إلي أن اسم المصدر بمعنى الحدث وهو المشهور، وبه جزم ابن يعيش وأبوحيان وغيرهما، وصوّب بعضهم أن معناه المصدر نفسه.

[9] **(قوله: وفي الاصطلاح الكلام)** الصواب: إسقاط "الكلام" كما في نسخة خطية.

زيد») فقوله: "إما مؤلف"[1] من اسمين شامل أيضا للتركيب الإضافيّ[2] نحو: «غلام زيد»، وللتركيب المزجيّ نحو: «معدي كرب،[3] وبعلبك»،[4] وللتركيب التضمنيّ نحو: «خمسة عشر»، وللتركيب الصوتيّ[5] نحو: «نفطويه وسيبويه». فلما قال: "أسند أحدهما إلى الآخر".. خرج عن حد الكلام مثلُها؛[6] لأنه وإن كان مؤلّفا مِن اسمين، لكنه ليس بإسناد؛[7] لأن المراد بالإسناد ههنا:[8] نسبة[9] أحد الجزأين إلى الآخر؛ ليفيد[10] المخاطبَ فائدةً يصحّ السكوت عليها. وأما الإسناد[11] في الحديث.. فرفْعُه إلى قائله.[12] وإنما لم يقل: "إما من فعل واسم أسند أحدهما إلى الآخر"؛ لأن التأليفَ من فعل واسم بحيثُ يكون معناهما الأصليُّ مرادًا: لا يحصل إلا بالإسنادِ. وإنما قلت: "بحيث يكون معناهما الأصلي

---

[1] **(قوله: فقوله: إما مؤلف إلخ)** المناسب: "مؤلف إما من اسمين".

[2] **(قوله: للتركيب الإضافي)** أي للمركب الإضافي، وكذا يقال فيما يأتي.

[3] **(قوله: معدي كرب)** قال بعض الأفاضل: معناه في الأصل شخصٌ عداه الكرب، فـ«معدي» اسم مفعول أعلّ إعلال «مرضيّ»، و«الكرب» بسكون الراء: الغم والحزن، قال الرّوداني: ولا يضر تخفيف يائه وإن كان القياس شدَّها كـ«مرضيّ»؛ لأن الأعلام كثيرا مّا تُغيّر عند النقل. آه.

[4] **(قوله: بعلبك)** مركب من «بعل» اسم صنم، و«بك» اسم رجل يعبده، فمُزجا، وجعلا علما لبلدة.

[5] **(قوله: وللتركيب الصوتيّ)** وبقي المركب التوصيفي نحو: «حيوان ناطق»؛ فالأولى: التعرض له.

[6] **(قوله: مثلها)** الظاهر: أن الضمير راجع إلى المركبات المذكورة، ولا فائدة للمثل، اللهم إلا أن يقال: ذكَره؛ ليشمل المركب التوصيفيَّ الذي ترك التعرض له، وقد يقال: إنه عائد إليها بقطع النظر عن لفظ "نحو" المضاف إليها.

[7] **(قوله: لكنه ليس بإسناد)** أي لكن التأليف ليس بسبب إسناد، أو معه، أو لكن المثل ليس متلبسا بإسناد.

[8] **(قوله: ههنا)** أي في تعريف الكلام.

[9] **(قوله: نسبة أحد إلخ)** أي ضم أحد الجزأين إلى الآخر، أو نسبة مدلول أحد الجزأين إلى مدلول الآخر.

[10] **(قوله: ليفيد)** الأولى: "لتفيد" أي النسبة.

[11] **(قوله: وأما الإسناد في الحديث)** أي الإسناد المنسوب إلى الحديث أي الكلامِ كأن يقال: الحديث الفلاني مسند إلى القائل الفلاني.

[12] **(قوله: فرفعه إلى قائله)** أي بذكر ناقليه، يقال: رفَع الحديث أي سَلْسَله إلى قائله.

مرادا"؛[١] احترازا عن نحو: «تأبّطَ شرًّا».. إذا كان عَلما. وإنما لم يُؤلّف الكلام إلا مِن اسمين أو من فعل واسم؛ لأن التأليف[٢] أي التركيب بالتقسيم[٣] العقلي لا يزيد[٤] على ستة أنواع: اسمٍ واسم[٥]، وفعلٍ وفعل، وحرفٍ وحرف، واسم وفعل، واسم وحرف، وحرف وفعل؛ فالنوعُ الأوّلُ[٦] والرابعُ مُفِيدان، والأنواعُ الأربعةُ الأُخَر مطروحة؛ لأن الكلام يقتضى الإسنادَ؛ لوقوعه جزءًا منه في حدّه،[٧] والإسنادُ[٨] يقتضى المسندَ والمسند إليه؛ لكون الإسنادِ نسبةً بينهما، ولزومِ[٩] تحقّقِ الْمُنْتَسِبَين[١٠] عند تحقّق النسبة؛ فالكلام يقتضي المسند والمسند إليه. وهما يتحقّقان في النوع الأول والرابعِ؛ لصحة وقوع الاسمِ مسندا ومسندا إليه، والفعلِ مسندا به. ولا يتحقّقان في الأنواع الأربعة الباقية؛ لعدم صحة وقوع الفعلِ مسندًا إليه، والحرفِ لا مسندا ولا مسندا إليه.[١١] ويسمى الكلام جملةً أيضا؛ لِضَمّ بعضِه إلى بعض.[١٢]

---

[١] **(قوله: بحيث يكون معناهما الأصلي مراداً)** يفهم منه: أن المراد بالفعل والاسم في القسم الثاني: المستعملان في معناهما الأصلي، وقد يقال: المناسب حينئذ: كون الاسمين في القسم الأول أيضا كذلك؛ ففي شمول المؤلف من اسمين لنحو: «معديكرب، وسيبويه» نظر.

[٢] **(قوله: لأن التأليف)** أي من كلمتين.

[٣] **(قوله: بالتقسيم)** أي المتلبس به.

[٤] **(قوله: لا يزيد إلخ)** أي ولا ينقص عنها.

[٥] **(قوله: اسم واسم)** أي التأليف من اسم واسم، وكذا يقال فيما بعد.

[٦] **(قوله: فالنوع الأول إلى قوله: لأن الكلام)** وفي بعض النسخ: "النوع الأول" إلخ بدون الفاء، وهو على كلا النسختين اعتراض بين المعلول وعلته، والأولى: الاقتصار على قوله: "والكلام يقتضي الإسناد" إلخ.

[٧] **(قوله: لوقوعه جزءا منه في حده)** الأولى والأخصر: "جزءا مِن حده".

[٨] **(قوله: والإسناد)** إظهار في مقام الإضمار من غير داع.

[٩] **(قوله: ولزوم تحقق إلخ)** عطف على قوله: "كون" على أنه متمم العلة، لا علة مستقلة.

[١٠] **(قوله: المتنسبين)** أي المنتسب والمنتسب إليه؛ ففيه تغليب.

[١١] **(قوله: لا مسندا ولا مسندا إليه)** الأولى: إسقاط "لا" في الموضعين.

[١٢] **(قوله: لضم بعضه إلى بعض)** أي لانضمام بعض أجزائه إلى بعض واجتماعها، والجملة في اللغة: الجماعة المتحققة باجتماع أشياء.

قوله: **(باب)** أي هذا باب،[1] والباب:[2] موضع الدخول أي هذا مدخَل[3] في معرفة **(الاسمِ)**.

قوله: **(الاسم)**

(ما دلّ على معنًى في نفسه غير مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة) فقوله: ما دل على معنى شاملٌ للفعل والحرف أيضا. فخرج[4] بقوله: "في نفسه" الحرفُ، وبقوله: "غير مقترنٍ" الفعلُ. وإنما قال:[5] "بأحد الأزمة الثلاثة" بَدَلَ قوله: "بالزمان"؛ ليدخل فيه مثل: «الغبوق» وهو الشرب[6] بالعشي، و«الصبوح» وهو الشرب بالغداة. والضمير في قوله: "في نفسه" عطإما راجع إلى "ما". و«في» في قوله: "في نفسه" بمعنى الباء،[7] والجار والمجرور أعني قولَه: "في نفسه" متعلِّق بقوله: "دلّ". أي ما دل على معنى بنفسه غير محتاج[8] إلى ذِكْر متعلّق. عطوإما راجع إلى "معنى" وحينئذ يكون «في» على معناه الأصلي، أعني الظرفيةَ. والجارُّ والمجرور أعني: "في نفسه" متعلق بمقدر صفةٌ[9] لقوله: "معنى". أي ما دل على معنًى حصَل في نفسه[10] أو ثبت في نفسه أي مستقلٍّ بنفسه كمعنى «الجدار»

---

[1] **(قوله: أي هذا باب)** يغني عنه "«أي هذا مدخل»" الآتي.

[2] **(قوله: والباب موضع الدخول)** ظاهره: هنا؛ لقوله: "أي هذا مدخل في معرفة الاسم"، وليس كذلك، وإنما هو معناه اللغوي، والمراد به هنا عبارات مخصوصة ذُكرت لبيان الاسم.

[3] **(قوله: أي هذا مدخل)** علمت أنه ليس بمراد مع عدم ارتباطه بقوله: "في معرفة" كما لا يخفى على المتأمل.

[4] **(قوله: فخرج)** الأولى: "وخرج".

[5] **(قوله: إنما قال بأحد إلخ)** أي إنما اختار هذا على ذاك مع أنه أخصر.

[6] **(قوله: وهو الشرب إلخ)** أي المشروب في وقت المساء، وكذا يقال في قوله: "وهو الشرب بالغداة".

[7] **(قوله: و«في» في قوله: في نفسه بمعنى الباء)** يلزم عليه الجري على خلاف المذهب المختار من أن «في» وضعت للظرفية مطلقا حقيقية أو مجازية، وارتكابُ مجازٍ: غيرُ مشهور في التعريف.

[8] **(قوله: غير محتاج)** حال لازمة من ضمير "دل" أو صفة ثانية لـ"ما"، وعلى كل فهو كالتفسير لقوله: "بنفسه" أي غير محتاج في الدلالة على معناه إلى ذكر دال متعلقه.

[9] **(قوله: صفة)** مرفوع، خبر بعد خبر، أو مجرور صفة لمقدر.

[10] **(قوله: حصل في نفسه)** أي معتبرا وملحوظا في نفسه.

ومعنى «النصر»، لا كمعنى «من» وهو ابتداء الشيء؛ فإنه لا يستقل[1] بنفسه، بل هو محتاج[2] إلى الإضافة، بخلاف لفظ «الابتداء»[3] من حيثُ هو هو؛[4] فإنه مستقل[5] في الدلالة على معناه. ويجوز أن يرجع إلى «ما»، و«في» على معناه الأصلي أي الظرفيةِ، والجار والمجرور أعني قوله: "في نفسه" متعلقٌ بمقدرٍ صفة لقوله: "معنى". أي لفظٌ[6] دلّ على معنى حصل[7] ذلك المعنى في نفس ذلك اللفظ. ويجوز في قوله: "غير": الإعرابُ الثلاثة:[8] الجرُّ؛ لكونه صفةً لقوله: "معنى"، والنصبُ؛ لكونه حالا[9] من الضمير المستتر [في] "في نفسه"،[10] والرفعُ؛ لكونه خبرَ مبتدأ محذوف أي هو غيرُ مقترنٍ، والجملةُ في

---

[1] **(قوله: فإنه لا يستقل)** أي هو، أو داله على ما مر.

[2] **(قوله: بل هو محتاج إلخ)** أي محتاج داله إلى ضم شيء، وهذا إنما يناسب الاحتمال الثاني للاستقلال، والمناسب للاحتمال الأول: "بل هو مضاف، ومنسوب إلى شيء آخر".

[3] **(قوله: بخلاف لفظ الابتداء إلخ)** أي بخلاف معنى لفظ دال على الابتداء الملحوظ من حيث هو هو؛ فإضافة اللفظ إلى المعنى لامية، ولو زاد بعد قوله: لفظ الابتداء "الدال على معنى الابتداء" حتى يكون إضافة اللفظ إلى الابتداء بيانية كما هو المتبادر.. لكان حسنا.

[4] **(قوله: من حيث هو هو)** أي لا من حيث إنه آلة لملاحظة حال الغير.

[5] **(قوله: فإنه مستقل إلخ)** المناسب لما قررنا: الاقتصارُ على قوله: فإنه أي المعنى مستقل.

[6] **(قوله: أي لفظ دل على معنى)** الظاهر: "أي كلمة دلت" إلخ، وإلا.. دخل في التعريف المركبات.

[7] **(قوله: حصل ذلك المعنى إلخ)** والمراد بحصول المعنى في نفس اللفظ: دلالته عليه من غير ضميمة؛ لاستقلاله بالمفهومية.

[8] **(قوله: الإعراب الثلاثة)** الظاهر: "أنواع الإعراب الثلاثة".

[9] **(قوله: لكونه حالا إلخ)** وهو بعيد؛ لأن الأصل في الحال: الانتقال؛ فيوهم أن معنى في نفسه قد يكون مقترنا وقد لا يكون، والاسم هو الكلمة الدالة على معنى في الحال الأول، وهذا كما ترى.

[10] **(قوله: في نفسه)** الحق: "في «في نفسه»".

محلِّ النصب بأنه[1] حالٌ من الضميرِ المستتر المذكور. وهو ضعيفٌ؛ لأن الرَّبْط[2] في الجملةِ الاسمية إذا وقعتْ حالًا بالضمير وحدَه[3] ضعيفٌ.[4]

قوله: **(ومِن خواصّه)** «مِنْ»: للتبعيض. و"الخواصّ": جمعُ «خاصّة». وخاصّةُ الشيء: ما يختصُّ به، ولا يوجد في غيره.[5] يعني: بعض خواص الاسم: **(أنه يصح الحديثُ عنه)**[6] أي الإخبارُ عنه، وإنما اختصّتْ صحّةُ الإخبار[7] بالاسمِ؛ لأن الفعلَ لا يكون إلا خبرًا[8] دائما؛[9] فلا يقع مخبرا عنه، والحرفَ لا يكون مخبرًا[10] ولا مخبرًا عنه. قوله: **(ودَخَله حرف الجر)** أي ومن خواص الاسم: أنه دخله حرف الجر؛ لأن الجر[11] علم للمضاف إليه،[12] ولا يكون المضاف إليه إلا اسما؛ لأنه في المعنى محكوم عليه؛

---

[1] **(قوله: بأنه)** الأولى: إسقاطه.

[2] **(قوله: لأن الربط إلخ)** أي بذي الحال.

[3] **(قوله: بالضمير وحده)** أي منفردا عن الواو.

[4] **(قوله: ضعيف)** لقوة استقلال الجملة الاسمية؛ فناسب أن تكون الرابطة قوية.

[5] **(قوله: ولا يوجد في غيره)** تفسير لما يتضمنه "يختص به" من الجزء السلبي. كذا قال الفاضل عبد الغفور على الجامي. وقال العصام: النفي راجع إلى القيد كما هو الأعرف؛ فيكون مآله: أنه يوجد فيه، ولا يوجد في غيره، فمَنْ قال قوله: "لا يوجد في غيره" تفسير لبعض معنى الاختصاص فلم يتدبر. انتهى.

[6] **(قول المصنف: أنه يصح الحديث عنه)** أي صحة الحديث عن الشيء؛ فالضمير المنصوب والمجرور عائدان إلى الاسم من حيث إنه شيء، لا من حيث خصوصه، وإلّا.. لغا الحكم، وكذا يقال في الضمائر الآتية.

[7] **(قوله: صحة الإخبار)** أي عن الشيء.

[8] **(قوله: لا يكون إلاّ خبرا)** أي مخبرا به؛ لكون الإسناد إلى شيء آخر مأخوذا في حقيقته؛ فلو جعل مخبرا عنه.. يلزم خلاف وضعه.

[9] **(قوله: دائما)** لا فائدة فيه، اللهم إلا أن يقال: إنه تأكيد لما يستفاد من الحصر.

[10] **(قوله: لا يكون مخبرا)** أي به، وفي نسخة خطية: "خبرا"؛ إذ لا بد في كل منهما أن يكون ملحوظا قصدا؛ ليمكن اعتبار الحكم بينه وبين غيره، والحرف ملحوظ تبعا.

[11] **(قوله: لأن الجر)** أي الذي هو أثر حرف الجر.

[12] **(قوله: للمضاف إليه)** والمراد به هنا: ما نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا، أو تقديرا.

لأن قولنا:[١] «غلام زيد» معناه:[٢] زيدٌ محكومٌ عليه بأنه مالك لهذا الغلام، والفعل لا يقع محكوما عليه. قوله: **(وأُضِيف)** أي ومن خواصِّ الاسم: أنّه أُضيف. قال مولانا مصنِّفُ هذا الكتاب -وهو أستاذي العلامة، المُتَبَحِّرُ في العلم،[٣] فخْر الملة والدين، أحمدُ الجَارْبُرْدِيّ رحمة الله عليه-: "ومن خواصّ الاسم: الإضافةُ أي المضاف والمضاف إليه".[٤] وقال السيد[٥] في شرح الكبير: المراد[٦] كونُه مضافا لا مضافا إليه. لأن الغرضَ الأهمّ[٧] من الإضافة:[٨] أن المضافَ[٩] بواسطة المضافِ إليه يصيرُ معرفة؛ فلا يكونُ المضاف فِعلا؛ لأن الفعل نكرة[١٠] لا يقبل التعريف.[١١] ولا يكون المضافُ إليه أيضا فعلًا؛ لأن[١٢]

---

[١] **(قوله: لأن قولنا إلخ)** وكذا يقال في نحو: «ضارب زيد»، ونحو: «مررت بزيد» أي زيد محكوم عليه بأنه مضروب، وممرور به.

[٢] **(قوله: معناه إلخ)** الأولى بدله: "في قوة: زيد محكوم عليه" إلخ.

[٣] **(قوله: المتبحر في العلم)** أي الذي توسّع وتعمّق فيه.

[٤] **(قوله: أي المضاف والمضاف إليه)** أي كون الشيء مضافا وكون الشيء مضافا إليه.

[٥] **(قوله: وقال السيد إلخ)** مقدم في نسخة خطية على قوله: "قال مولانا"، وهو أولى.

[٦] **(قوله: المراد)** أي مراد النحاة من الإضافة في هذا المقام.

[٧] **(قوله: لأن الغرض الأهم)** علةٌ لاختصاص الإضافةِ مطلقا بالاسم، وقد يقال: كون الغرضِ الأهمِّ من الإضافة المعنويةِ التعريفَ: غيرُ مسلَّم؛ إذ التخصيصُ مثله. نعم: إنه الغرض الأهم في الإضافة المعنوية بالنظر إلى التخفيفِ الحاصل بها أيْضًا؛ فالظاهر في تعليلِ اختصاص كون الشيء مضافا بالاسم: ما قاله العارفُ الجامي قُدِّس سرّه السامي: اختصاصُ لوازمِه من التعريفِ والتخصيص والتخفيف به، وإن نُوقِش فيه، فليراجَع.

[٨] **(قوله: من الإضافة)** أي المعنويةِ التي هي الأصل، وإلّا.. فالغرضُ من الإضافة اللفظية: التخفيف.

[٩] **(قوله: أن المضاف إلخ)** الأولى: تعريفُ المضاف بواسطة المضاف إليه.

[١٠] **(قوله: نكرة)** أي في حكم النكرة؛ لدلالته وضعًا على حدثٍ وزمنٍ مبهمين.

[١١] **(قوله: لا يقبل التعريف)**؛ لمنافاته لما وضع له.

[١٢] **(قوله: لأن الفعل نكرة)** الظاهر: أن يقول: "لما مر من كون المضاف إليه محكومًا عليه في المعنى: والفعل لايكون إلاّ محكوما به، ولأن" إلخ.

الفعل نكرة؛ فلا يجعل شيئا آخرَ معرفةً دائما.[١] وإنما اختصتِ[٢] الإضافةُ بتقديرِ حرفِ الجر بالاسم؛ لأنها قد تكون للتعريفِ، والاسم يقبل التعريف، والفعل لا يقبل التعريف، وإنما قلنا: "بتقدير حرف الجر"؛ لأنه لو كان ملفوظًا.. لَاحْتَمَل أن يكون المضافُ فِعلا نحو: «مررت بزيد». وأما المضاف إليه.. فلا يكون إلا اسما، سواء كان حرفُ الجر مقدّرا، أو ملفوظا. قوله: **(ونُوِّن)** أي ومن خواصِ الاسم: أنه نُوِّن، وإنما اختصّ التنوينُ[٣] -وهو نونٌ ساكنةٌ تتْبَعُ حركةَ الآخِرِ لا لتأكيد الفعلِ- بالاسم؛ لأنه في مقابلةِ[٤] النونِ الخفيفة للتأكيدِ، فتلك النونُ[٥] مختصّةٌ بالفعل، وهذا مختصّ بالاسم.[٦] قوله: **(وعُرِّف)** أي ومن خواصّ الاسم: أنه عرّف بلام التعريف؛ لأن التعريفَ باللام[٧] لتعيينِ المحكومِ عليه[٨] ولا يكون المحكومُ عليه إلا اسمًا.

---

[١] **(قوله: دائما)** لا فائدة فيه، فالحق: تركه كما في نسخة خطية.

[٢] **(قوله: وإنما اختصت إلى قوله: وأما المضاف إليه)** لا يخفى ما فيه من الركاكةِ والتكرار؛ فالأَوْلَى أن يقول بدلَه: "والمراد من الإضافةِ: الإضافةُ بتقديرِ حرف الجر؛ لأنه لو كان ملفوظًا.. جاز أن يكون المضاف فعلا أيضا نحو: «مررت بزيد»".

[٣] **(قوله: وإنما اختص إلخ)** يفهم منه: أن التنوين الذي هو نونٌ ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل على ما جرى عليه الشارح بأقسامِه الستة من خواص الاسم، وليسَ كذلك؛ فإنّ التّرنُّمَ والغاليَ منها موجودان في الفعلِ والحرف أيضا.

[٤] **(قوله: لأنه في مقابلة إلخ)** قد يقال: كونه في مقابلةِ النون المذكورة إنما يتحقّق بعد ثبوت اختصاصِه بالاسم؛ فالتعليل به يستلزم الدَّوْرُ، فليُتَأمل؛ فالحقُّ فيه أن يقال: "إن معانِيَ أقسامه ما عدا الترنُّمَ والغاليَ إنما توجد في الاسم كما سيجيء.. إن شاء الله تعالى".

[٥] **(قوله: فتلك إلخ)** في نسخة خطية: "وتلك النون مختصة بالفعل فهذا" إلخ، وهي الظاهرة.

[٦] **(قوله: وهذا مختص بالاسم)** أي وَلْيَكُن هذا مختصا به.

[٧] **(قوله: لأن التعريف باللام)** الحق: إسقاط اللام.

[٨] **(قوله: لتعيين المحكوم عليه)** أي ما يصلح أن يكون محكوما عليه، وقال بعض المحققين في تعليل الاختصاص: إن التعريف والتنكير يتعاقبان على اللفظ، فكذلك علامتاهما، فلما لم يكن في الفعل علامة التنكير.. لم يدخل اللام عليه.

قوله: (وأصنافه)[1]

أي وأصناف الاسم: (خمسةَ عشرَ صنفًا). الأولُ: (الاسمُ الجنس،[2] و) الثاني:[3] (العلم، و) الثالث: (المعرب، و) الرابع: (توابعُ المعرب، و) الخامس: (المبني، و) السادس: (المثنى، و) السابع: (المجموع، و) الثامن، والتاسع: (المعرفة، والنكرة، و) العاشرُ، والحاديَ عشرَ: (المذكر والمؤنث، و) الثانيَ عشر: (المصغر، و) الثالثَ عشر: (المنسوب، و) الرابع عشر: (أسماء العدد، و) الخامس عشر: (الأسماء المتصلة بالأفعال). هذا الذي ذكَره على طريق الإجمال، وسيأتي[4] تفصيلُها على الترتيبِ المذكور.. إن شاء الله تعالى.

قوله: (اسم الجنس)

(هو: ما عُلّق على شيءٍ وعلى كلِّ ما أشبَهَه في الحقيقة)، هذا شروع في تفصيل أصناف الاسم، أي ومن أصناف الاسم: اسم الجنس. وهو: ما نِيط[5] على شيء وعلى كل ما أشبهَ ذلك الشيءَ في الحقيقة، أي هو: ما وضع لشيء ولكل ما أشبهه في الحقيقة أي اشتركه[6] فيها أي ولكل ما يكون من حقيقته.[7] فقوله: ما علق على شيء شاملٌ أيضا

---

[1] (قول المص: وأصنافه) جمع «صنف»، وهو النوع المقيد بصفة كلية، ولا يضر تصادقها؛ فإنها اعتبارية، لا حقيقية.

[2] (قول المص: الاسم الجنس) صوابه: "اسم الجنس".

[3] (قوله: والثاني) الأولى: ترك الواو هنا وفيما يأتي؛ جريا على نمط التعديد في الغالب.

[4] (قوله: وسيأتي تفصيلها) أي سيأتي ذكرها على سبيل التفصيل، ولا يخفى: أن الاستقبالية المستفادة من السين إنما تحسن بالنسبة إلى غير اسم الجنس.

[5] (قوله: وهو ما نيط إلخ) الأولى: إسقاطه من البين، والاقتصار على قوله: "وهو ما وضع لشيء، ولكل ما شاركه في الحقيقة".

[6] (قوله: اشتركه) أي اشترك معه، بمعنى شاركه، والتعبير به أولى.

[7] (قوله: من حقيقته) أي من أفراد مندرجة تحت حقيقته.

للعلم[١] ولسائر المعارف، وقوله: وعلى كل ما أشبهه[٢] يُخرجهما. وإنما قلنا:[٣] ولكل ما أشبهه في الحقيقة؛ ليخرُج عنه أي من هذا الحد مثلُ: «هو، وهؤلاء». قوله: **(وهو على ضربين)** أي واسم الجنس على قسمين: أحدهما: **(اسمُ عين، وهو[٤] ما يقوم بنفسه[٥] كـ«رجل، وراكب»)**. والثاني: **(اسم معنى، وهو ما يقوم بغيره كـ«عِلم، ومفهومٍ»)**[٦] وإنما أورد مثالين في كل واحد من اسم عين، واسم معنى؛ لأنه أراد أن يقول: إنّ كلَّ واحد منهما على ضربين أيضا[٧] أحدهما: اسمٌ غير صفة[٨] أي غير مشتق كـ«رجل، وعلم»، والثاني: اسم صفةٌ أي مشتق كـ«راكب، ومفهوم».

قوله: **(العلَم)**

(ما وُضِع[٩] لشيء بِعَينه[١٠] غيرَ[١١] متناولِ غيرَه بوضعٍ واحد)[١٢] أي ومن أصناف الاسم: العلَمُ. وحدُّه: ما ذَكره المص. فقوله: "ما وُضع لشيء" يشمل اسمَ الجنس وجميعَ المعارف، وقوله: "بعينه" يُخرِج عنه اسمَ الجنس، وقوله: "غيرَ متناول غيرَه" يُخرج سائِرَ

---

[١] **(قوله: للعلم إلخ)** لا وجه لإفراد العلم بالذكر؛ فالأولى: الاقتصار على قوله: "لجميع المعارف".

[٢] **(قوله: وقوله: وعلى كل ما أشبهه)** أي في الحقيقة؛ لأن إخراج ما عدا العلمَ: إنما يكون باعتباره كما سيأتي.

[٣] **(قوله: وإنما قلنا إلخ)** أي إنما زدنا قيد "في الحقيقة"؛ ليخرج عن تعريف اسم الجنس نحوُ المضمرات والمبهمات، ولا يخفى: أن ظاهر "قلنا" يشعر: أن القيد المذكور ليس من المتن، ويحتمل أن يكون منه؛ بناءً على أن الشرح مزجي؛ فقول المصنف: في حكم قول الشارح.

[٤] **(قول المص: وهو)** أي العين.

[٥] **(قول المصنف: ما يقوم بنفسه)** أي لا يحتاج إلى محلّ يقوم به.

[٦] **(قوله: ومفهوم)** هو الصورة الحاصلة في الذهن القائمة بذي الفهم.

[٧] **(قوله: أيضا)** أي كما أن مطلق اسم الجنس على ضربين.

[٨] **(قوله: اسم غير صفة أي غير مشتق)** الأخصر: "اسم غير مشتق"، وكذا يقال فيما بعد.

[٩] **(قول المص: ما وضع)** أي حقيقة أو حكما؛ لئلا يخرجَ الأعلام الغالبة؛ لأن غلبةَ الاستعمال في حكم الوضع.

[١٠] **(قول المص: لشيء بعينه)** أي متلبس بتعيّنه أي لشيء معيّنٍ.

[١١] **(قوله: غير)** حال من الضمير المستتر الراجع إلى "ما".

[١٢] **(قوله: بوضعٍ واحد)** أي تناوُلًا بوضعٍ واحد.

المعارفِ. وإنما قال: "بوضعٍ واحد"؛ ليدخُل فيهِ الأعلامُ المشترَكة مثل: «زيد».. إذا سمي به[1] ثلاثةُ رجال[2] مثلا؛ فإنه وإن كان متناوِلًا غيرَه[3] لكنّه[4] ليس بوضعٍ واحدٍ، بل بأوضاعٍ كثيرةٍ. قوله: **(والغالب عليه)** أي المعنى[5] الذي غلَب على العلم: **(أن يُنقَل عن اسم الجنس[6] كـ«جعفرٍ»)**؛ فإنه في اللغة: النّهْرُ الصغير، فنُقل منه وجُعِل علَما لرجل. **(وقد يُنقل)** العلَمُ **(عن فعلٍ: إما عن ماضٍ كـ«شمّر»)**؛ فإنه نُقل من قولهم:[7] «شمَّر إزارَه تشميرا».. إذا رفَعَه، وجُعل علما لفرس.[8] قال الشاعر:

أبُوك[9] حُبابٌ[10] سارقُ الضيفِ بُرْده[11]*وجدّي أبا حجاجُ[12] فارِسُ[13] شمَّرَا

---

[1] **(قوله: إذا سمي)** قيد للتمثيل أي: يمثل به إذا إلخ.

[2] **(قوله: ثلاثة رجال مثلا)** الأولى: "رجلان، أو أكثر".

[3] **(غيره)** أي غير الشيء المعين.

[4] **(قوله: لكنه)** أي التناولَ لغير المعيَّن.

[5] **(قوله: أي المعنى إلخ)** يشير إلى أن «أل» موصولة داخلة على الفعل حقيقة أي الشأن الغالب فيه: النقل عن اسم الجنس إلخ.

[6] **(قول المص: عن اسم الجنس)** أي عن معناه، وكذا يقال فيما يأتي؛ لئلاّ يلزم اتحادُ المنقول، والمنقول منه.

[7] **(قوله: من قولهم)** أي من معنى «شمّر» في قولهم.

[8] **(قوله: لفرس)** ذكر الموضح في شرحه على الألفية: أنه علم لرجل أيضا.

[9] **(قوله: قال الشاعر: أبوك إلخ)** وقد يقال: لا شاهد في البيت؛ لاحتمال أن يكون منقولا من جملة فعلية، فاعلها ضمير مستتر، اللهم إلاّ أن يقال: النقل من الجملة خلاف الغالب، والشيء يحمل على الغالب ما لم يصرفه عنه صارف، وكذا يقال فيما بعده.

[10] **(قول الشاعر: حباب)** في الصبان: أي جَبَان على ما قيل، ولم أجدْه في القاموس، ولا غيرِه، وفي القاموس: أنه سمَّوا مضموم الحاء ناسا وشيطانا، ويُطلقونها على الحية.

[11] **(قول الشاعر: سارق الضيف بردِه)** من إضافة الوصف إلى فاعله، و"بردَه" مفعول به، كذا في الصبان، ويحتمل: أن تكون الإضافة من إضافة الوصف إلى مفعوله، و"بردِه" بدل اشتمال.

[12] **(قول الشاعر: وجدي أبا حجاج)** في رواية: "وجدي يا جحجاح".

[13] **(قول الشاعر: فارس شمّرا)** الفارس: راكب الفرس؛ فإضافته إلى "شمر" مبنية على التجريد.

(وإما عن مضارع كـ:«يزيدَ»)؛ فإنه مضارعُ "زادَ"، فنُقل منه وجُعل علما لرجل. **(وقد يُرتَجل العلم)** أي وقد يُبتدأ[١] من غير أن يُنقل عن شيء **(كـ:«غطفان»)** لاسم[٢] رجل، وقيل: لاسم ماءٍ لبني ربيعةَ، قال الجوهريُّ في الصِّحَاح: ارتجالُ الخطبةِ والشعرِ: ابتداؤُه[٣] من غير تهْيئةٍ له قبلَ ذلك. قوله: **(وهو: على ثلاثة أقسام)** أي العلَم على ثلاثة أقسام: **(اسمٍ ولقب وكنية)**، وإنما انحصر العلَم في هذه الأنواع الثلاثة؛ **(لأنَّ العلم إن كان في أوّله)** أي في أول ذلك العلم[٤] **(لفظُ «أبٍ، أو أمّ»..[٥] فهو كنية كـ«أبي عمرو، وأم كلثوم». وإلا)** أي وإن لم يكن في أوّله لفظ «أب، أو أم».. **(فإن دلّ)** ذلك العلَمُ **(على مدحٍ[٦] كـ«شمسِ الدين، وعزِّ الدين»، أو ذمّ كـ«قُفَّةَ وبَطّةَ».. فهو لقب)**[٧] القفة: الشجرة اليابسة البالية، لُقب بها رجل؛ لضعفه ونحافته.[٨] والبطة: الدَبّة[٩] الْمُدْهُنة،[١٠] لُقب بها رجل؛ لعِظم بطنه. **(وإلا)** أي وإن لم يدلّ ذلك العلمُ على مدحٍ أو ذمّ.. **(فهو اسمٌ كـ«زيد، وعمرو»)**.

---

[١] **(قوله: وقد يبتدأ إلخ)** يعني: يتحقّق التّسمية به من غير إلخ.

[٢] **(قوله: لاسم إلخ)** الحق: إسقاط اللام في الموضعين.

[٣] **(قوله: ابتداؤه)** أي: ابتداءُ كلِّ واحد منهما من غير تهيئةٍ له قبل الابتداء.

[٤] **(قوله: في أوّل ذلك العلم)** الأولى: إسقاط "ذلك" هنا، وفيما يأتي.

[٥] **(قول المص: لفظ أب أو أم)** أي: أو «ابن، أو بنت، أو أخ، أو أخت، أو عم، أو عمة، أو خال، أو خالة» كما ذكره ابن القاسم.

[٦] **(قول المص: فإن دل على مدح)** أي: بملاحظة وضعِه الأصلي.

[٧] **(قول المص: فهو لقب)** أُورِد على تعريفِه: أنه يشمَل بعضَ الأسماء نحو: «محمّد، ومرة»؛ فالحق في التقسيم: أن يقال: إنّ ما وُضع للذاتِ أوّلًا.. فهو الاسم، أشْعَر بمدح أو ذم، أو لَا، صُدر بـ«أب، أو أم»، أو لا، وما وُضع ثانيا وأشعر بمدح أو ذم.. فهو اللقب؛ فبينَهما التبايُنُ، والكنية: ما صُدر بـ«أب، أو أم»، وُضع أوّلا أم لا، أشْعر بمدحٍ أو ذمّ أم لا؛ فتُجَامِع كُلًّا منهما.

[٨] **(قوله: ونحافته)** أي: هزالِه، عطفُ تفسير.

[٩] **(قوله: الدبّة)** بفتح الدال والباء المشددة.

[١٠] **(قوله: المدهنة)** بضم الميم والهاء: قارورة الدهن، صفة كاشفة للدبة، وفي نسخة خطية: "أي المدهن"، وهي حسنة.

قوله: (المعرب)

(ما يختلِفُ[1] آخرُه باختلاف العوامل) أي ومن أصناف الاسم: المعربُ. وحدُّه: ما ذَكره المصنف. فقوله: "ما يختلف آخره": شامل لـ«مِن» في قولك: «أخذت منْ زيد، وأخذت مِنَ الحسن، وأخذت منِ ابنك». وقوله: "باختلاف العوامل": يُخرجه؛ فإنه يختلف[2] آخرُه، لا باختلاف العوامل. وإنما قال: "ما يختلف آخرُه"؛ إشارةً[3] إلى أنّ اختلافَ غيرِ الآخر -كاختلاف الراء في قولك: «جاءني امرُؤٌ ورأيت امرَءًا ومررت بامرِئٍ»- لا يكون باختلاف العوامل؛ لأنه ليس اختلافَ الآخِرِ؛[4] فلا يكون إعرابًا. قوله: **(وهو: على ضربين)** أي والمعرب على نوعين: أحدهما: **(منصرف، وهو ما يدخُلُه الرفع والنصب والجر[5] والتنوين)**[6] نحو: «جاءني زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد». **(و)** الثاني: **(غير منصرفٍ، وهو الذي مُنِع الجرّ والتنوينُ عنه)؛** لمشابهتِه الفعلَ مِن جهتين؛ لأن في الفعل فرعيَّتَيْنِ، كما في كلِّ اسمٍ غيرِ منصرف علّتَان، كلُّ علة منهما فرعٌ لشيءٍ، وإحدى فرعيتي الفعل: أنه[7] مشتق من الاسم، والأخرى: أنه في الإفادةِ محتاجٌ إلى الاسم،

---

[1] **(قول المص: ما يختلف إلخ)** لا يخفى: أن اختلاف الآخِرِ من أحكامِ المعرب؛ فمعرفتُه موقوفة على معرفته، فالتعريفُ به مستلزمٌ للدَّوْر، اللهم إلاّ أن يقال: الغرض من تعريفِه: معرفةُ ما يُطلَق عليه لفظ المعرب بعد معرفةِ استعمال العربِ له مختلِفًا آخره، لا معرفتُه ليُحكَم له بالاختلاف؛ فلا دورَ.

[2] **(قوله: فإنه يختلف آخره إلخ)** الأخصر والأولى: "فإن اختلافَ آخِره، لا باختلافها".

[3] **(قوله: وإنما قال: "ما يختلف آخره" إشارة إلخ)** فيه أنّ قوله: "ما اختلف آخره" إنما هو لكونِ المعرب الاصطلاحي كذلك، كما لا يخفى، على أنه لا يُفهم منه الإشارةُ المذكورة، نعم، لو قال: وقولهم في تعريف المعرب: "ما يختلفُ آخره" إشارةٌ إلى أنّ اختلافَ غيرِ الآخر لا يكون إعرابًا.. لكان له وجهٌ، إلاّ أنَّ التعرُّضَ للإعراب قبلَ ذكرِه غيرُ حَسَن.

[4] **(قوله: لأنه ليس اختلاف إلخ)** غير موجود في نسخة خطية، فالحق: إسقاطه كما لا يخفى.

[5] **(قول المص: والجر)** أي بالكسر.

[6] **(قول المص: والتنوين)** أي مطلقُ التنوين كما هو ظاهرُ قول الشارح فيما يأتي، وبعضهم خصّصه بتنوين التمكن.

[7] **(قوله: أنه مشتق)** أي حاصلة بأنه مشتق.

والاسم[1] لا يحتاج إليه في الإفادة. فلمّا شابَه الفعلَ مِن جهتين.. مُنِع عنه ما مُنع عن الفعل، وهو الجرّ والتنوين. **(ويُفتَح)** غيرُ المنصرف **(في موضع الجر نحو: «مررت بأحمدَ»)**؛ فيقال:[2] «جاءني أحمدُ، ورأيت أحمدَ، ومررت بأحمدَ». قوله: **(إلّا)** استثناءٌ[3] من قوله: "منع الجر عنه". أي وغيرُ المنصرف: هو الذي مُنِع الجر عنه إلا **(إذا أضيف)** غيرُ المنصرف **(إلى شيءٍ نحو: «مررت بأحمدِكم»، أو عُرّف)**[4] غير المنصرف **(باللام نحو: «مررت بالأحمرِ»)**؛ فإنه لا يمنع الجر[5] عنه، ويكسر في موضع الجر؛ لأنه لمّا دخَلَ عليه[6] ما هو من خواصِّ الاسم[7] -أعني اللامَ والإضافةَ-.. أخرجَه[8] عن مشابهة الفعل؛ فيُكسَر في موضع الجر.

---

[1] **(قوله: والاسم لا يحتاج إلخ)** الأولى: "وهو لا يحتاج إليه فيها".

[2] **(قوله: فيقال إلخ)** لا فائدة فيه.

[3] **(قوله: استثناء من قوله)** أي مرتبِطٌ به، وإلاّ.. فالمستثنى مفرَّغ على معنى: منع منه الجر [في كل وقت] إلخ إلاّ إذا أضيف إلخ، وقد يقال: المتبادر: أنه مرتبط بقوله: "ويفتح" إلخ.

[4] **(قول المص: أو عرف باللام)** حقيقةً، أو صورةً؛ ليشملَ ما دخَله اللام الزائدة، والموصولةُ.

[5] **(قوله: فإنه لا يمنع إلخ)** الأولى: "فإنه لا يمنع الجر بالكسر عنه حينئذ".

[6] **(قوله: لما دَخَل عليه)** غيرُ مناسِب بالنظر إلى الإضافة؛ فالأولى بدَلَه: "لمّا وُجِد فيه".

[7] **(قوله: من خواص الاسم)** المؤثِّرةِ لفظًا ومعنى، فلا يرِدُ: أن الإسنادَ إليه مثلًا من خواصِّه مع أنه لا يؤثِّر شيئا.

[8] **(قوله: أخرجه)** الحق: "أَبْعَدَه".

قوله: (الإعراب)

(اختلافُ آخرِ الكلمة باختلافِ العوامل) وهو[1] الضمة والفتحة والكسرة، أو ما يقوم مَقامها،[2] وهو: الواو والألف والياء. قوله: (واختلافُ الآخر إما بالحركات) إلى آخره. اعلم أنّ الإعراب بالتقسيم[3] العقلي: ينقسم على ثمانيةِ أقسام: الأول: أن يكونَ[4] الإعراب بتمام الحركات اللفظية. والثاني: أن يكون ببعض الحركات اللفظية. والثالث: أن يكون بتمام الحروف اللفظية. والرابع: أن يكون ببعض الحروف اللفظية. والخامس: أن يكون بتمام الحركات التقديرية. والسادس: أن يكون ببعض الحركات التقديرية. والسابع: أن يكون بتمام الحروف التقديرية. والثامن: أن يكون ببعض الحروف التقديرية. ولم يجئ[5] في كلام العرب من هذه الأقسام الثمانية إلا ستةُ أقسام. وأما القسمُ السابع والثامنُ.. فليسا فيه. وفيما ذَكره[6] ابن الحاجب رحمه الله تعالى مِن قوله: نحو: «مسلمِيَّ»[7]

---

[1] (قوله: وهو الضمة إلخ) فيه مسامحة لا تخفى، والمراد: اختلافٌ بسبب الضمة إلخ، وقد يقال: الضميرُ راجع إلى ما به الاختلاف، وفيه بُعْدٌ، وبعضُهم ذَهَب إلى أنَّ الإعرابَ نفسُ الضمة والفتحة والكسرة أو ما يتولد منها من الواو والألف والياء، وعليه جرى ابنُ الحاجب رحمه الله، ورُجِّح بأنّ الاختلاف ليس موجودًا في الخارجِ، والضمة والفتحة والكسرة وما يقوم مقامها موجودةٌ فيه، والموجودُ في الخارج: أولى بأن يُجعل علامة، وبأنه يلزم على الأوّل: أن لا يتحقق الإعرابُ في الاسم الذي رُكّب مع عامله أوّلًا.

[2] (قوله: أو ما يقوم مقامها) الأولى بدله: "أو ما يتولد منها من الواو" إلخ.

[3] (قوله: بالتقسيم) أي ينقسم متلبسا به.

[4] (قوله: أن يكون) أي ذو أن يكون، والأولى: "اختلاف الآخر بتمام الحركات اللفظية" وكذا يقال في الأقسام الأُخَر.

[5] (قوله: ولم يجئ إلخ) الأخصر: ولم يجئ في كلام العرب القسم السابع والثامن، وفيه نظَرٌ؛ فإنّ «جاء أبو القاسم، ورأيت أبا القاسم، ومررت بأبي القاسم» من القسم السابع، كما أنّ «جاء صالحَا القومِ، ورأيت صالِحَيِ القوم، ومررت بصالِحَيِ القوم» من القسم الثامن.

[6] (قوله: وفيما ذكره) أي مثالا للمعرب بالحرف المقدر.

[7] (قوله: نحو: «مسلميّ») الحق: "ونحو: مسلمي" كما في نسخة خطية.

رفعا نظرٌ؛ لأن الياءَ الأولى فيه عِوض[1] عن الواو، وكلُّ ما كان عِوضه مذكورا يكون لفظا، لا تقديرا؛[2] لأن العِوض كالمعوّض عنه. ويدلُّ على ما ذكرنا[3] عدمُ الْتِفَات صاحبِ المفصل إلى ذِكره.[4] فقوله: "واختلاف الآخر إما بالحركاتِ" إشارةٌ[5] إلى القسم الأول أي إما بتمام الحركات اللفظية، وذلك: في المفرد المنصرف **(نحو: «جاءني زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد»)**، وفي الجمع المكسر المنصرف نحو: «جاءني رجال، ورأيت رجالا، ومررت برجال». والجمعُ المكسر: هو الذي يتكسّر[6] فيه بناء الواحد كما سيجيء، بخلاف المصحح[7] وهو: الذي لا يتكسر فيه بناء الواحد كـ«مسلمون، ومسلماتٌ»، وهو السالم أيضا.[8] وأما القسم الثاني، وهو: أن يكون الإعراب فيه[9] ببعض الحركات اللفظية.. ففي غير المنصرف كما أشار إليه المصنّف بقوله: "ويُفتح في موضع الجر"، وفي جمع

---

[1] **(قوله: لأن الياء الأولى فيه عوض إلخ)** في كون الياء عوضا عنها بحث؛ لأنه يقتضي حذفَها ومجيءَ الياء عوضًا عنها، وليس كذلك، اللهم إلا أن يقال: المراد بالعِوَضية: مجرد البَدَلية، وفي الخضري: والمختارُ وفاقا لأبي حيان: أنّ إعرابه لفظيٌّ؛ لوجودِ ذات الواوِ، وتغيّرُ صفتها لِعلّةٍ تصريفيةٍ: لا يقتضي تقديرَها، والله اعلم. آهـ. وقال بعض المحققين: يمتنع أن تكون الياءُ المنقلبة عن الواو بدلًا عنها في الدلالة كما جُعلت كسرةُ جمعِ المؤنث السالم بدَلًا عن الفتحة؛ لأن الزائل بالإعلال في حكم الثابت، فلو جُعل الياء بدلا عنها.. لكان في كلمةٍ واحدة إعرابان: لفظيٌّ وتقديري بخلاف فتحة الجمع؛ فإنها غيرُ ثابتة تقديرا، آهـ. فليحرّر، وليراجَع.

[2] **(قوله: لفظا لا تقديرا)** في نسخة: "لفظيا، لا تقديريا"، وهي حسنة.

[3] **(قوله: على ما ذكرنا)** مِن عدَم كونِ إعراب نحو: «مسلميّ» رفعا تقديريا.

[4] **(قوله: إلى ذكره)** أي إلى ذكرِ ابن الحاجب نحو: «مسلميّ» رفعا مثالا للمعرب بالحرف المقدر، وفي بعض النسخ إلى ما ذَكَره.

[5] **(قوله: إشارة إلى القسم الأول أي إما بتمام الحركات اللفظية)** بقرينة المثال الآتي.

[6] **(قوله: هو الذي يتكسر بناء الواحد)** الأظهر: تفسيره في هذا المقامِ بـ"الذي لم يكن ملحَقا بآخرِه واوٌ ونونٌ ولا ألفٌ وتاءٌ"، وتفسيرُ مقابلِه -وهو المصحّح- بـ"ما لحِقَ آخرَه واوٌ ونون أو ألف وتاء"؛ ليظهرَ خروجُ مثلِ «سنون، وضرَبات» عنه، ودخول «فُلْكٍ» جمعا لـ«فُلْكٍ» فيه، وتنعكس الأمر في مقابله.

[7] **(قوله: بخلاف المصحح)** فإنّ مذكّره معرب بالواو والياء، ومؤنثَه بالضمة والكسرة.

[8] **(قوله: وهو السالم أيضا)** الأولى: "ويسمى: جمعَ السالم" أيضا.

[9] **(قوله: فيه)** الحق: إسقاطه.

المؤنث السالم[1] كما سيُشير إليه. قولُه: **(وإما بالحروف)** إشارةٌ إلى القسم الثالثِ أي واختلافُ الآخر إما بتمام الحروف اللفظيّة،[2] وهو أن يكون بالواو رفْعًا، وبالألفِ نَصبا، وبالياء جرّا **(وذلك:[3] في الأسماء الستة)** بثلاثةِ شرائطَ:[4] الأول: أن تكون **(مضافة)؛**[5] لأنها لو كانت[6] غيرَ مضافة.. كان إعرابُها بتمامِ الحركات اللفظية نحو: «جاءني أبٌ، ورأيت أبًا، ومررت بأب». والثاني: أن تكون مضافةً **(إلى غير ياء المتكلم)؛** لأنها لو كانت[7] مضافة إلى ياء المتكلم.. لكان إعرابُها بتمام الحركات التقديريةِ نحْوُ: «جاءني أبِي، ورأيت أبِي، ومررت بأبِي». والثالث: أن تكون مكبَّرة؛ لأنها لو كانت[8] مصغّرة.. كان إعرابها بتمام الحركات اللفظية نحو: «جاءني أُبَيُّك، ورأيت أُبيَّك، ومررت بأُبيّكَ». وإنما عُلم[9] هذا الشرطُ الثالث: مِن ذِكرها مكبّرةً. **(وهي: «أبوه، وأخوه، وحموها، و هنوه، وفوه، وذو مال» تقول: «جاءني أبوه، ورأيت أباه، ومررت بأبيه». وكذلك البواقي)** نحو: «هذا فُوه، ورأيت فاه، ومررت بفيه».[10] وحمُو المرأةِ: ذو قرابةِ زوجِها[11] مثل الأب والأخ.

---

[1] **(قوله: وفي جمع المؤنث السالم)** والمراد به هنا: المجموعُ بالألف والتاء مذكّرا كان مفردُه أم مؤنثا، تغيَّرَ أم لا.

[2] **(قوله: واختلاف الآخر إما بتمام الحروف اللفظية)** وذلك: بقرينة المقابَلة، والمثالِ، وفي بعض نسخ المتن: وإما بتمام الحروف اللفظيّة، وهو ظاهر.

[3] **(قول المص: وذلك)** أي الإعراب بتمام الحروف اللفظية.

[4] **(قوله: بثلاثة شرائط)** بل بأربعةٍ؛ حيث يشترط فيها أن تكون مفردةً أيضا.

[5] **(قوله: أن تكون مضافة)** أُورد عليه: أن هذا الاشتراطَ في «ذو، والفم» بلا ميمٍ: تحصيلُ الحاصل؛ لأنهما لازمان للإضافة، وأجيب بأن الشرطَ ينصرِف إلى ما هو مُحتاج إليه؛ بدلالة العقلِ، والمحتاج إليه هنا: ما عداهما.

[6] **(قوله: لو كانت غير مضافة)** أي الصالحُ منها لعدم الإضافة، وهو ما عدا «ذو، والفم» بدون الميم.

[7] **(قوله: لو كانت مضافة إلى ياء المتكلم)** أي الصالح منها للإضافة إليها؛ فلا يرد أن «ذو» لا تضاف إلاّ إلى اسم الجنس.

[8] **(قوله: لو كانت مصغرة)** أي ما يقبل منها التصغيرَ؛ فلا يشكل بـ«ذو»؛ حيث لا تصغر.

[9] **(قوله: وإنما علم هذا إلخ)** ولذا لم يُصرّح به والأولى وقد علم الشرط الثالث.

[10] **(قوله: ومررت بفيه)** الأولى بدلَه: "و«نظرت إلى فيه»".

[11] **(قوله: ذو قرابة زوجها)** الأولى: "قريب زوجها". والمشهور: أنّ الحم مختصّ بقريبِ زوجِ المرأة أباً كان أو غيرَه؛ فلا يُضاف إلاّ إلى المؤنث، وقيل: يُطلق على أقاربهما جميعا؛ فيضاف للزوج أيضا.

وهَنُوه: أي شيئه،[١] قال الجوهريّ في الصحاح: «هنٌ»: على وزن «أخٍ»، كلمةُ كنايةٍ،[٢] ومعناها: الشيءُ، وأصله: «هَنَوٌ»،[٣] وفي الحديث: {مَنْ تَعَزَّى[٤] بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ.. فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ، وَلَا تَكْنُوا} أي: ولا تقولوا له بالكناية، بل قولوا له: اعضض بأير[٥] أبيك. قوله: **(وإما ببعض الحروف، وذلك في «كِلا»)**[٦] إشارةٌ إلى القسم الرابع، وهو عطفٌ[٧] على قوله: "في الأسماء الستة" أي واختلافُ الآخر إما ببعض الحروف اللفظية، وذلك في «كلا» **(مضافا إلى مضمر)**، بالألف[٨] رفعا، وبالياء نصبًا وجرا **(نحو: «جاءني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما»)**، وإنما قيّدَ «كلا» بقوله: "مضافا إلى مضمر"؛ لأنه لم

---

[١] **(قوله: أي شيئه)** أيَّ شيءٍ كانَ، فهو كنايةٌ عن الأجناسِ مطلقا، وقيل: عما يُستقبَح ذِكره فقط عورةً كان أو غيرَها، وقيل: عن العورة خاصة.

[٢] **(قوله: كلمة كناية)** الإضافة لامية، وتحتمل أن تكون بيانيّة على أن المرادَ بالكناية: ما يكنَى به.

[٣] **(قوله: وأصله: هنَو)** بفتح النون، لا بسكونها؛ إذ حَكى بعضُهم في جمْعِه «أهناء» و«فَعْلٌ» الصحيحُ العينِ الساكنُها: لا يُجمع على «أفعالٍ» بل على «أفعُلٍ».

[٤] **(قوله صلى الله عليه وسلم: {من تعزَّى} إلخ)** أي مَنِ انتَسب بنسبة الملة الجاهلية، وفَعَل فِعْلَها، بأن يقول: "يا لَلقوم" لِيخرُج الناس معه إلى الباطل.. {فأعضّوه} –بهمزة مفتوحةٍ، وعين مهملةٍ مكسورةٍ، وضاد معجمة مشددة– أي: قُولوا له: "اعضض على هن أبيك"؛ استهزاءً به، ولا تُجيبوه إلى الذي أراده أي تمسَّكْ بِذَكَرِ أَبِيكَ الَّذِي انتسبتَ إليه، عسَاهُ أن ينفعَك، وأمّا نحن.. فلا نُجِيبك، {ولا تكنوا} –بفتح التاء، وسكون الكاف– أي: لا تذكُروا له كنايةَ الذَّكَر، وهِي: «الهن»، بل اذكُروا له صريحَ اسمِه، وهو «الأير» بفتح الهمزة وسكون الياء.

[٥] **(قوله: اعضض بأير)** أي تمسَّكْ به، وعبارةُ غيره: "على أير".

[٦] **(قوله: وذلك في كلا)** أي و«كلتا» والأولى: تأخير ذِكرها عن ذكر المثنّى؛ لأنها من ملحَقَاته. وألف «كلا»: قِيل: بدَلٌ عن واوٍ، وقيل: عن ياء. وألفُ «كلتا»: للتأنيث، والتاءُ بدَل من لامِ الكلمة، وقيل: إن الألف: لامُ الكلمة كما كانتْ في كلا، والتاءُ: للتأنيث، وفيهما أقوالٌ أخرى؛ فلْيحرَّر، وليراجَع.

[٧] **(قوله: وهو عطف إلخ)** يقتضِي أن تَكون النسخةُ التي كتب عليها الشارِح: "وفي «كلا» مضافا إلى مضمر"، ولا يخفى حينئذٍ فسادُ قوله: فيما مَرّ: "واختلاف الآخر إما بتمام الحروف اللفظية". وأما على نسخة "وإما ببعض الحروف" وهي المشهورةُ المتداوِلَةُ.. فالمعطوفُ: "إما ببعض الحروف"، والمعطوف عليه: "إما بالحروف" المرادُ به: إما بتمام الحروف كما أشار إليه فيما سبقَ.

[٨] **(قوله: بالألف إلخ)** أي يعرب بالألف في حالة الرفع، والياء في حالتَي النصب والجر.

يُستعمل[١] غيرَ مضاف، ولو كان مضافًا إلى مُظهَر نحو: «جاءني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين».. كان إعرابُه بتمام الحركات التقديرية؛ لأنّ في آخره ألفًا[٢] كما في «عصًا». قوله: **(وفي التثنية، والجمع المذكر المصحح)**[٣] إشارةٌ[٤] إلى القسمِ الرابع أيضا، وهو عطف على قوله: "وفي[٥] كلا" أي واختلاف الآخر: إما ببعض الحروف اللفظية، وذلك: في التثنية، بالألف رفعا، وبالياء نصبا وجرا **(نحو: «جاءني مسلمان، ورأيت مسلمَيْن، ومررت بمسلمَين»، و)** في الجمع المذكر المصحح، وهو[٦] الذي لا يتكسر فيه بناء الواحد، بالواو رفعا، وباليا نصبا وجرا **(نحو: «جاءني مسلمون، ورأيت مسلمِينَ، ومررت بمسلمِين»)**. والفرقُ بين التثنية والجمع المصحح حالةَ الرفع: ظاهرٌ؛ لأن رفعَها بالألف، ورفعَه بالواو، وحالتَيِ النصب والجر: أنّ ما قبل الياء في التثنية مفتوحٌ والنونَ مكسورة، وما قبل الياء في الجمع المصحح مكسورٌ والنونَ مفتوحة. قوله: **(والجمعُ المؤنث السالم)**[٧] إشارةٌ إلى القسم الثاني، وهو أن يكون الإعراب فيه[٨] ببعض

---

[١] **(قوله: لأنه لم يستعمل)** أي هو من الأسماء اللازمة للإضافة، علةٌ للتقييد بالإضافة، وقوله: "ولو كان مضافا" إلخ: علةٌ لتقييد الإضافةِ بكونها إلى مضمرٍ.

[٢] **(قوله: لأن في آخره ألفا)** ثابتةً خطا، وساقطةً لفظا؛ لالتقاء الساكنين.

[٣] **(قول المص: والجمع المذكر المصحح)** الظاهر: إسقاط لام الجمع، وكذا يقال في قوله: "والجمع المؤنث السالم"، وقوله: "المصحح" نعت للجمعِ أو للمذكر، والأرجح: الثاني؛ لأن الصحة في الحقيقةِ للمذكّر عند جمعِه، كذا نُقِل عن الشنواني، والمفهومُ مما نقَله العصام على الجامي عنه قدّس سرّه: أنّ «المصحّح» صفة للجمع؛ بناء على أنّ الاصطلاحَ جَرى على وصفِ الجمع بالتصحيح وإن كانت الصِّحة وصفَ مفردِه، ومثلُه يقال في جمع المؤنث السالم، فليحرّر.

[٤] **(قوله: إشارة إلى القسم الرابع أيضا)** لا حاجة إليه.

[٥] **(قوله: على قوله: وفي كلا)** الصواب: إسقاط الواو.

[٦] **(قوله: وهو الذي إلخ)** قد عرفت: أن الظاهر تفسيره بـ"ما في آخره واو ونون".

[٧] **(قول المص: وجمع المؤنث السالم)** قد أشرنا فيما سبق إلى أن المراد به: المفهومُ الاصطلاحي، وهو المجموعُ بالألف والتاء؛ إذ لو أُريد به معنى التركيب الإضافيّ.. لخَرَج عنه نحو: «مرفوعات وسِبَحْلَاتٌ» مما يكون مفردُه مذكرا ونحو: «سَجَدَات، وسماوات» مما لم يَسْلَم نظمُ واحدِه.

[٨] **(قوله: فيه)** الحق: إسقاطه كما مر.

الحركات اللفظية. احترَز[1] بقوله: "والجمع[2] المؤنث" عن جمع المذكر سواءٌ كان مصحّحا أو غيرَه، واحترز بقوله: "السالم" أي المصحح عن جمع المؤنث المكسر نحو: «نواصر» في جمع «ناصرة». قوله: **(رفعُه)** أي رفعُ جمعِ المؤنث السالم **(بالضمة، ونصبه وجره بالكسرة نحو: «جاءني مسلماتٌ، ورأيت مسلماتٍ، ومررت بمسلماتٍ»)**. قوله: **(وما لا يظهَر الإعرابُ[3] في لفظِه قُدِّر في محلِّه)**،[4] لمّا فرَغ المصنف رحمه الله من بيان الإعراب بالحركات والحروف اللفظيةِ.. شرَع في بيان الإعراب بالحركات[5] التقديرية. أي وكلّ اسم لا يظهر الإعراب في لفظه؛ إما للتعذّر، أو للاستثقال: قُدِّر الإعراب في محلِّه. أما الأولُ -وهو[6] الذي لا يظهرُ الإعراب في لفظِه للتعذر-.. ففي موضعين: إما[7] في كل اسمٍ آخِرُه ألفٌ[8] مقصورةٌ،[9] سواء كان منصرفا **(كـ«عصًا»، أو)** غيرَ منصرف **(كـ«سعدَى»)** لاسم[10] امرأة، يقال: «هذه عصًا، ورأيت عصا، ومررت بعصا»،[11] و«جاءني[12] سُعدَى، ورأيت

---

[1] **(قوله: احترز إلخ)** ينافي ما أشرنا إليه من عدم صحة إرادة المعنى التركيبي؛ فالحق: الاحترازُ بجمع المؤنث السالم المرادِ به المجموعُ بالألف والتاء عن جَمْعٍ ليس كذلك.

[2] **(قوله: بقوله: والجمع المؤنث)** الحق: إسقاط لفظ "الجمع".

[3] **(قول المص: الإعراب)** أي علامتُه على ما جرى عليه المص.

[4] **(قول المص: في محله)** أي في محل آخره أي على الحرف الآخر منه.

[5] **(قوله: في بيان الإعراب بالحركات التقديرية)** وأما الإعراب بالحروف التقديرية.. فغير مسموع على رأي الشارح رحمه الله، وقد عرفت ما فيه.

[6] **(قوله: وهو الذي إلخ)** الظاهر: "وهو الإعراب الذي لا يظهر" إلخ، أو "عدم ظهور الإعراب في لفظه للتعذّر"، وكذا يقال في مقابله.

[7] **(قوله: إما في كل اسم)** بدل من قوله: "في موضعين".

[8] **(آخره ألف)** أي وإن كانت محذوفةً لفظا.

[9] **(قوله: مقصورة)** وهي الألف المفردة اللازمة، وسُمِّي صاحبُه: مقصوراً؛ لحَبْسِه عن ظهور الحركات، أو لعدم مَدِّه، والقصر في اللغة: الحبس، وضد المدّ.

[10] **(قوله: لاسم امرأة)** الحق: "لامرأة"، أو "اسم امرأة".

[11] **(قوله: ومررت بعصا)** الأولى: «وضربت بعصا».

[12] **(قوله: وجاءني)** الظاهر: "وجاءتْني" كما في نسخة خطية.

سعدَى، ومررت بسعدى»، وإنما لا يظهر الإعراب فيهِ؛[1] لأن في آخره[2] ألفًا لا يقبل الحركة، **(و)** إما في كل اسمٍ مضافٍ[3] إلى ياء المتكلم نحو: **(«غلامِي»)**، يقال: «جاءني غلامِي، ورأيت غلامِي، ومررت بغلامِي»، قوله: **(مطلقا)**[4] أي في حالة الرفع والنصب والجر. وإنما لا يظهر الإعراب فيه؛ لوجوب كسرةِ[5] آخِره؛ لِمُجانسة الياء؛[6] فإن أُعرِب..[7] لزِم تحرّكُ الحرفِ الواحِدِ بحركتين مختلفتين[8] في حالةٍ واحدة، وهو مُحال، وكسرة البناء[9] مغايِرة[10] لكسرة الإعراب. هذا: هو القسم الخامس، وهو أن يكون الإعراب فيه[11] بتمام الحركات التقديرية. **(و)** أما الثاني -وهو الذي لا يظهر الإعراب في لفظه للاستثقال-..[12] ففي الأسماء الناقِصة[13] وهي: أسماء في آخرها ياءٌ[14] ما قبلها كسرةٌ **(كـ«القاضي»)**؛

---

[1] **(قوله: فيه)** أي في نحو: «عصًا وسعدَى».

[2] **(قوله: في آخره)** أي في جانِبِ آخِره.

[3] **(قوله: اسم مضاف)** سواء كان مفردا أو جمعا نحو: «مسلماتي، ومساجدي، وعبادي»، وبعضُهم ذهب إلى أنه مبني، وبعضٌ آخَرُ إلى أنه واسطةٌ، والراجح: ما جرى عليه المصنف من أنه معرب بإعراب تقديري، فليراجع.

[4] **(قوله: مطلقا)** أي يقدَّر الإعراب في نحو: «عصا»، وفي نحو: «غلامي» تقديرا مطلقا، أو زمانا مطلقا؛ فهو متعلِّق بهما، وإن كانت فائدةُ التعميم الردَّ على مَن ذهب إلى أن الإعراب في نحو: «غلامي» في حالة الجر لفظي، ويمكن جعله متعلقا بنحو: «غلامي» فقط، وهو المتبادر من سياق كلام الشارح رحمه الله تعالى.

[5] **(كسرة آخره)** الحق: "كسرِ آخره "مصدرًا أي بكسرة بنائية.

[6] **(قوله: لمجانسة الياء)** أي لأجل أن تجانِس حركةُ ما قبل الياءِ الياءَ.

[7] **(قوله: فإن أعرب)** أي لفظا.

[8] **(قوله: مختلفتين)** أي حقيقة كما في حالتي الرفع والنصب، أو حكما كما في حالة الجر.

[9] **(قوله: وكسرة البناء)** مخالِف لما جَرَى عليه آنِفًا من أنها كسرة مجانسة.

[10] **(قوله: وكسرة البناء إلخ)** أي فلا تكون إعرابا في حالة الجر كما ذهب إليه بعضهم، دَفَع به ما عسى أن يقال: لِتَكُن كسرةُ البناء -على ما جري عليه- نفسُها كسرةَ إعراب، فيكون الإعراب لفظيا في حالة الجر.

[11] **(قوله: فيه)** فيه ما مرّ.

[12] **(قوله: للاستثقال)** أي لكونه، أو لوجوده ثقيلا.

[13] **(قوله: ففي الأسماء الناقصة)** الظاهر: "المنقوصة".

[14] **(قوله: في آخرها ياء)** أي لازمةٌ؛ فيخرج عن المنقوص نحو: «مررت بأبيه»، وخفيفةٌ؛ فيخرج «كرسيّ».

فإن الإعراب لا يظهر في لفظه في حالتَي الرفع والجر، دون حالةِ النصب؛ لأنه أخفّ.[١] يقال: «جاءني القاضي»، أصله: "القاضِيُ" بضم الياء، استثقلتِ[٢] الضمةُ على الياء، فحذفت، و«رأيت القاضيَ»، هذا على الأصل،[٣] و«مررت بالقاضِي»، أصله: "القاضِيِ" بكسر الياء، استثقلت الكسرة على الياء، فحذفت. هذا هو القسم السادس، وهو أن يكون الإعراب ببعض الحركات التقديرية.

قولُه: (وأسبابُ منعِ الصرفِ تِسْعَةٌ)

أي تسعةُ أسبابٍ،[٤] كما أشار[٥] إليها العلّامة ابن حاجب نَظْمًا،[٦] وزاد عليها[٧] الفهّامة منلا خليل العُمَريّ السعردي[٨] رحِمهما الله بيتًا آخر.[٩] وهي من حيثُ المجموعُ أربعةُ أبياتٍ:

[١] **(قوله: لأنه أخف إلخ)** ليس على بابِه، والأولى بدلَه: "لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة".

[٢] **(قوله: استثقلت الضمة)** معلوما، أو مجهولا أي كانت أو وجدت ثقيلة.

[٣] **(قوله: هذا على الأصل)** أي من عدم الحذف.

[٤] **(قوله: أي تسعة أسباب)** الظاهر: "أسبابٌ تسعةٌ"؛ إذ لم يوجَد ههنا شرطُ حذفِ المضاف إليه مِن بناء المضاف نحو: «قبلُ، وبعد» أو تعويضِ التنوين نحو: «كلٍّ، وأيٍّ» أو وجودِ إضافة أخرى نحو «يا تَيْمَ تيم عَدِيّ».

[٥] **(قوله: كما أشار إليها– إلى قوله: انتهى)** غيرُ موجود في نسخةٍ خطية، ولعلّه حاشيةٌ ألحقها الناسخون بالشرح.

[٦] **(قوله: نظما)** أي منظومةً، أو إشارةَ نظمٍ، أو بنظم.

[٧] **(قوله: عليها)** أي المنظومة، والأولى: "عليه".

[٨] **(قوله: السعردي)** صوابه: "الإسعردي"، في القاموس: «إسعرد» بلدة منها الْمُسْنِدَةُ زينبُ بنتُ الْمُحَدِّثِ سليمانَ بنِ هِبَةِ اللهِ خَطِيبِ بَيْتِ لَهْيَاءَ بالشام، وفي شرحه تاج العروس: أخذ عنها التقيُّ السبكيُّ، وغيره.

[٩] **(قوله: بيتا آخر)** بل بَيْتينِ آخَرين، هما: الأول لصاحب المنظومة أبي سعيد الأنباري النحوي، والرابع: للمولى المذكور قدّس سرّه.

مَوانِعُ[١] الصرفِ تِسْعٌ كُلّما اجْتَمَعتْ * ثنتانِ منها فما للصرفِ تصويبُ[٢]
عدلٌ ووصفٌ وتأنيث ومعرفة * وعُجمةٌ ثم جمعٌ[٣] ثم تركيب
والنّونُ زائدةً[٤] من قبلِها ألف * ووزنُ فعلٍ وهذا القول تقريب[٥]
كذاك واحدةٌ قامَتْ مَقامهما * فالجمعُ وأَلِفَا التأنيثِ تجويب[٦]

انتهى. أحدها:[٧] **(العلميةُ)**،[٨] وحَدُّها:[٩] ما ذُكِر **(كـ«زينبَ». و)** ثانيها: **(التأنيث)**، وهو على ضربين: لفظيٍّ ومعنوي، فاللفظي: على ضربين أيضا:[١٠] [عط]إما بالتاء **(كـ«طلحة، وعائشة»)**.[١١] وشرط[١٢] التأنيث اللفظي الذي بالتاء؛ ليكونَ مؤثِّرا في منع الصرف:

---

[١] **(قوله: موانع)** جمع «مانعة» أي علة مانعة، أو «مانع» منقول من الوصفية إلى الاسمية، والمراد به: ما له دَخْل في المنعِ، سواء كان مستقلا أم لا، فافهم.

[٢] **(قوله: تصويب)** في العصام: «التصويب» النزول آه. ولم نعثر عليه بهذا المعنى في كتب اللغة، وإنما جاء به: «الصوب» مصدر «صاب» أي نزل، فالظاهر: أنه من «صوّب الرأي» أي حكم عليه بالصواب أي مصوِّب، ومجوّز.

[٣] **(قوله: ثم جمع)** قال العارف الجامي قُدس سِرّه السامي: والعدول عن الواو إلى «ثم»؛ لمجرد المحافظة على الوزن، وقال بعض المحققين: للتراخي الرتبي، ولا يخفى أن الجمع أعلى رتبةً مما قبله ومما بعده آه. ولا يخفى بُعده.

[٤] **(قوله: والنونُ زائدةً إلخ)** أي يَمنع النونُ الصرفَ زائدةً ألفٌ مِنْ قَبلها. فـ"ألفٌ" فاعلٌ لقوله: "زائدةً"، والظرفُ متعلِّق به، والمرادُ بزيادة الألف قبل النون: اشتراكُهما في وصف الزيادة، وتقدُّمُ الألف عليها فيه، كما إذا قلت: «جاءني زيدٌ راكبا مِن قَبلِه أخُوه».

[٥] **(قوله: وهذا القول تقريب)** أي ذكرُ الموانع بصورة النظم: مقرِّب لها إلى الحفظ؛ إذ حِفظُ النظم أسهلُ.

[٦] **(قوله: تجويب)** أي جوابٌ للسائل عنها، و«التجويب» بهذا المعنى غير موجود في كتب اللغة، فليراجع.

[٧] **(قوله: أحدها)** المناسب: "أولها".

[٨] **(قول المص: العلمية)** المعبّر عنها في النظم بالْمَعْرِفة المراد بها التعريف.

[٩] **(قوله: وحدُّها)** أي حدُّ ما قامتْ به، وهو: العلَم، أو حدُّها: مأخوذٌ ممّا ذُكِر في حدّ العلَم.

[١٠] **(قوله: أيضا)** أي كما أنّ مطلقَ التأنيث: على ضربين.

[١١] **(قول المص: كطلحة وعائشة)** أي كتأنيثهما.

[١٢] **(قوله: وشرط التأنيث إلخ)** الأولى والأخصر: "وشرط تأثيرِه في منع الصرف: العلميةُ".

العلمية،[١] [عط]وإما بالألف، وألفُ[٢] التأنيث على ضربينِ أيضا:[٣] إما مقصورةٍ[٤] نحو: «حُبْلَى، وبُشْرى»، وإما ممدودة[٥] نحو: «حمراءَ». والمعنويُّ: ما خلا[٦] من التاءِ والألفينِ المذكورين، لكنّ العرب استعملتْه[٧] مؤنّثا؛ فتأنيثُه سماعيّ. ويُشترط[٨] في التأنيث المعنويّ؛ ليكون مؤثِّرا في منع الصرفِ:[٩] العلميةُ، وأن يكون زائدًا على ثلاثةِ أحرف كـ«زينبَ»، أو يكونَ وسَطُه متحرّكا كـ«سَقَرَ»، أو يكون عجمةً[١٠] نحو: «ماهَ، وجُورَ» اسمان لِبلدتين من بلاد الفارس.[١١] **(و)** ثالثها: **(الوصف)**، وهو: ما دل[١٢] على ذاتٍ[١٣] باعتبار[١٤] معنىً معينٍ هو المقصودُ مِن ذِكره[١٥] **(كـ«أحمر»)**.[١٦] وشرطه:[١٧] أن يكون وصفا في الأصل.[١٨] **(و)**

---

[١] **(قوله: العلمية)** أي علمية الاسم المؤنث.

[٢] **(قوله: وألف التأنيث)** الأولى: "وهي".

[٣] **(قوله: أيضا)** أي كما أنَّ التأنيثَ اللفظيّ على ضربين.

[٤] **(قوله: إما مقصورةٍ)** بدل من قوله: "ضربين".

[٥] **(قوله: وإما ممدودة)** أي ممدودٍ مَا قبلها، أو التي تكونُ سببا للمدِّ.

[٦] **(قوله: ما خلا إلخ)** أي خلا موصوفه من التاء إلخ، والأولى والأخصر: "بخلافه".

[٧] **(قوله: استعملته مؤنثا)** أي استعملت موصوفَه مؤنثا، وأجرت عليه أحكامَه.

[٨] **(قوله: ويشترط في التأنيث المعنويّ إلخ)** الأولى والأخصر: "ويشترط في وجوب تأثيرِه: العلمية، وأن يكون" إلخ.

[٩] **(قوله: في منع الصرف)** أي في وجوبه.

[١٠] **(قوله: عجمة)** الحق: "عجميا".

[١١] **(قوله: من بلاد الفارس)** الحق: إسقاط اللام كما في نسخة خطية.

[١٢] **(قوله: ما دلّ إلخ)** فيه مسامحة؛ إذ المراد به هنا: كون الاسم دالّا على ذات إلخ.

[١٣] **(قوله: على ذات)** أي مبهمة.

[١٤] **(قوله: باعتبار)** أي متلبسة به، والأوضح: "مأخوذة مع معنًى معيَّن".

[١٥] **(قوله: من ذكره)** الضمير عائد إلى «ما» الذي هو عبارة عن الاسم، والأولى: "منه".

[١٦] **(قول المص: كأحمر)** أي ككونه دالا على ذات مبهمة ثبتت لها الحمرة.

[١٧] **(قوله: وشرطه)** أي شرط كونه سببا لمنع الصرف.

[١٨] **(قوله: في الأصل)** أي الوضع؛ فخرج نحو: «أربعٍ» في «مررت بنسوة أربعٍ»؛ لأنه في الأصل اسم للعدد المعلوم، ووصفيته عارضة.

رابعها: **(وزن الفعل)،**[١] وشرطه: أن يكون[٢] أحدُ الأمرين: إما أن يختصّ ذلك الوزن بالفعل ولا يوجدَ في الاسم إلا منقولا من العجميّ إلى العربيّ[٣] كـ«بَقَّم»،[٤] أو منقولًا من الفعل[٥] إلى الاسم للعلم[٦] كـ«شمّر[٧] وضُرِب».. إذا سُمّي بهما رجل مثلا، وإما أن يكون في أوله[٨] زيادةٌ كزيادةٍ[٩] في أول الفعل غير قابلٍ[١٠] لتاء التأنيث **(كـ«أحمد»)** في[١١] اسم رجل. **(و)** خامسها: **(العدل)،** وهو: خروج[١٢] الاسم عن صيغتِه الأصلية[١٣] إلى صيغةٍ أخرى[١٤] تحقيقًا[١٥] كـ«ثُلاث، ومَثلث»؛ فإن كل واحد منهما معدول[١٦] عن «ثلاثة ثلاثة»، أو تقديرًا **(كـ«عُمر»)؛** فإنه معدول عن «عامر»؛ لأن العرب تقول:[١٧] «سمعت عن عُمَرَ»، فمنعتْ منه

---

[١] **(قول المص: وزن الفعل)** هو كون الاسم على وزن من أوزان الفعل.

[٢] **(قوله: أن يكون)** أي يوجد، والأولى إسقاطه كما في نسخة خطية.

[٣] **(قوله: من العجمي إلى العربيّ)** أي من الكلام العجميّ إلى الكلام العربيّ.

[٤] **(قوله: كبقّم)** اسم لصبغٍ معروفٍ.

[٥] **(قوله: من الفعل)** أي من معناه.

[٦] **(قوله: إلى الاسم للعلم)** لا حاجة إليه.

[٧] **(قوله: كشمّر وضرب إلخ)** الأولى: "كـ«شمّر» علما، و«ضرب» إذا سمّي به رجل مثلا.

[٨] **(قوله: في أوله)** أي وزن الفعل، أو ما كان على وزنه.

[٩] **(قوله: كزيادة)** أي زيادة حرف، أو حرف زائد من حروف «أتين».

[١٠] **(قوله: غير قابل إلخ)** أي قبولا قياسيا، وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله؛ فلا يرد عليه «أربع» علما لرجل، ولا «أسود» اسما للحية؛ فإن لحوق التاء بالأول للتذكير؛ فلا يكون قياسيا كما أن لحوقه بالثاني ليس باعتبار الوصف الأصليّ الذي امتنع من الصرف لأجله، بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة.

[١١] **(قوله: في اسم رجل)** الأولى: إسقاط "في".

[١٢] **(قوله: خروج الاسم)** أي إخراج مادته.

[١٣] **(قوله: عن صيغته الأصلية)** أي هيئة مادته التي يقتضي الأصل والقاعدة أن تكون عليها حقيقة، أو فرضا.

[١٤] **(قوله: إلى صيغة أخرى)** أي إلى هيئة مخالفة للأولى في اندراجها تحت أصل وقاعدة.

[١٥] **(قوله: تحقيقا)** أي خروجا محققا كما هو المشهور، أو خروجا عن أصلٍ محققٍ كما قال العارف الجامي قدّس سرّه السامي.

[١٦] **(قوله: معدول)** أي مخرج مادته تحقيقا.

[١٧] **(قوله: تقول)** أي يقول الشخص منهم.

الجر[١] والتنوين، فعُلم أنه غير منصرف، وغيرُ المنصرف: ما فيه سببان من هذه الأسباب التسعة، وليس فيه إلا سبب واحد وهو العلمية، فوجب تقدير سبب آخر؛ لحفظ قاعدتهم،[٢] فقُدّر فيه العدل؛[٣] لإمكان تقديره فيه، وامتناعِ تقديرِ غيره، فقيل: إنه معدول عن «عامر». **(و)** سادسها: **(الجمع،)**[٤] وشرطه أن يكون[٥] على صيغةِ مُنتهَى الجموعِ[٦] بغير هاءٍ.[٧] والمراد بمنتهى الجموع[٨] أن يكون على صيغةٍ يمتنع جمعُها[٩] مرةً أخرى جمعَ التكسير،[١٠] وأن يكون[١١] قبل ألف التكسيرِ حرفان مفتوحان، وأن يكون بعد[١٢] ألف التكسير حرفان متحركان **(كـ«مساجد»، أو)** ثلاثةُ أحرفٍ وسطها ساكن **(كـ«مصابيح». و)** سابعها: **(التركيب كـ«معدي كرب»)**. وهو وضعُ جزءٍ عند جزء آخرَ. وشرطه العلمية، وأن لا

---

[١] **(قوله: الجر)** أي بالكسر.

[٢] **(قوله: قاعدتهم)** من أن كل اسم غير منصرف لا بد فيه من سببين حقيقة أو حكما من الأسباب التسعة.

[٣] **(قوله: فقدّر فيه العدل)** أي لا غير.

[٤] **(قول المصنف: الجمع)** أي كون الاسم مجموعا.

[٥] **(قوله: أن يكون)** أي موصوفه.

[٦] **(قوله: على صيغة منتهى الجموع)** أي على صيغة هي مكان انتهاء الجموع، أو لانتهاء الجموع؛ فـ«منتهى» إما اسم مكان، أو مصدر ميمي، والإضافة: بيانية، أو لامية.

[٧] **(قوله: بغير هاء)** منقلبةٍ عن تاء التأنيث في حالة الوقف؛ فلا يرد نحو: «فواره» جمع «فاره».

[٨] **(قوله: والمراد بمنتهى الجموع)** أي المراد بكونه على صيغة منتهى الجموع.

[٩] **(قوله: جمعها)** أي جمع مفردها.

[١٠] **(قوله: جمع التكسير)** أي بخلاف جمع التصحيح؛ فإنه لا يمتنع كـ«أيامن» فإنه يجمع على «أيامنين».

[١١] **(قوله: أن يكون)** الأولى: "بأن يكون".

[١٢] **(قوله: وأن يكون بعد ألف التكسير)** الأخصر: "وبعده".

يكون بإضافة[1] نحو: «غلام زيد»، ولا بإسناد[2] نحو: «زيد قائم»، ولا تضمني[3] نحو: «خمسة عشر»، بل ينبغي أن يكون مزجيا كـ«معدي كرب».[4] **(و)** ثامنها: **(العجمة،)** وهي[5] التي وُضعت في العجم.[6] وشرطها العلمية[7] في العجم، وأن يكون[8] متحرِكَ الوسط نحو: «شَتَرَ» لاسم[9] قلعةٍ بالشام،[10] أو زائدةً[11] على ثلاثة أحرف **(كـ«إبراهيم». و)** تاسعها: **(الألف والنون المضارعتان)**[12] أي المشابهتان **(لألفي التأنيث)** في عدم دخول تاء التأنيث فيهما.[13]

---

[1] **(قوله: وأن لا يكون بإضافة)** أي متلبسا بإضافة أي تركيبا إضافيا، وكذا يقال في قوله: "ولا بإسناد، ولا تضمن".

[2] **(قوله: ولا بإسناد)** نحو: «تأبط شرا»؛ لأن الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات، ومنع الصرف من أحكام المعرب، كذا قال العارف الجامي قدس سرّه السامي، والتحقيق: أنها من قبيل المعربات بالإعراب التقديريّ المتصرفة، فليراجَع.

[3] **(قوله: ولا تضمنيّ)** الصواب ولا تضمن عطفا على قوله: لا بإسناد بأن يتضمّن الجزء الثاني معنى حرف نحو: «خمسة عشر، وبيتَ بيتَ».

[4] **(قوله أخيرا: كـ«معدي كرب»)** الأولى: جعلُ هذا من المتن، كما في نسخةٍ خطيةٍ، وإسقاطُ الأوّل.

[5] **(قوله: وهي التي إلخ)** أي ما قام به العجمة التي إلخ، أو العجمة التي وضع موصوفها في العجم، والمناسب أن يقول: هي كون اللفظ مما وَضَعَه غيرُ العرب.

[6] **(قوله: في العجم)** المراد بهم: مَن عدا العربَ.

[7] **(قوله: العلمية)** حقيقة كـ«إبراهيم»، أو حكما بأن ينقُل العربُ اللفظَ العجمي من لغة العجم إلى العلمية من غير تصرُّفٍ فيه قبلَ النقل إليها كـ«قالونَ»؛ فإنه كان في لغة العجم اسمَ جنس بمعنى الجيّد لقب به عِيسى راوي نافع قبل أن يتصرّف فيه العرب.

[8] **(قوله: وأن يكون)** أي اللفظ العجمي.

[9] **(قوله: لاسم)** الحق: إسقاط اللام.

[10] **(قوله: قلعة بالشام)** قال العارف الجامي قدّس سرّه السامي: هو اسم حصن بدياربكر، وفي القاموس: قلعة بأرّانَ، والله أعلم.

[11] **(قوله: أو زائدة)** الصواب: "أو زائدا".

[12] **(قول المص: المضارعتان)** وتوصفان بالمزيدتين أيضا؛ لأنهما من الحروف الزوائد، وهي حروف: «اليوم تنساه».

[13] **(قوله: فيهما)** الأولى: "عليهما".

وهما إن كانا في اسم..[1] فشرطه:[2] العلمية[3] **(كـ«عمران وعثمان»)**. وإن كانا في صفة.. فشرطها:[4] أن لا يكون[5] مؤنثها على «فعلانَة» كـ«عطشان»؛[6] فإن مؤنثه: «عطشى». قوله: **(ومتى اجتمع في الاسم سببان منها)** أي ومتى[7] اجتمع في الاسم سببان من هذه الأسباب التسعة.. **(لم ينصرف)** ذلك الاسم. **(وكذا.. لو كان في الاسم سبب واحد يقوم مقام السببين)**. وذلك السبب الواحد الجمع[8] **(نحو: «مساجد، ومصابيح»، و)** ألفا التأنيث:[9] المقصورةُ نحو: **(«حبلى، وبشرى»، و)** الممدودة نحو: **(«صفراء، وصحراء»)**. قوله: **(إلا ما كان)** استثناءٌ من الضمير المستتر في قوله: لم ينصرف، وهو فاعلُه[10] الراجع إلى الاسم، أي متى اجتمع في الاسم سببان من هذه الأسباب التسعة.. لم ينصرف[11] ذلك الاسم،

---

[1] **(قوله: في اسم)** المراد به: هنا ما يقابل الصفةَ.

[2] **(قوله: فشرطه)** أي الألف والنون في تأثيرهما في منع الصرف، وإفرادُ الضمير: باعتبار أنهما سبب واحد، ويحتمل إرجاع الضمير إلى الاسم وهو المناسب لقوله: فيما يأتي: "وشرطها"، وعليه يكون المعنى: فشرط الاسم في امتناعه من الصرف.

[3] **(قوله: العلمية)** لتمتنع التاء؛ فيتحقق شبههما بألفي التأنيث.

[4] **(قوله: فشرطها)** أي الصفة في امتناعها من الصرف، والأولى: "فشرطهما" بإرجاع الضمير إلى الألف والنون.

[5] **(قوله: أن لا يكون إلخ)** ليبقى مشابهتها لألفي التأنيث على حالها.

[6] **(قوله: كـ«عطشان»)** أي بخلاف «عريان»؛ فإن مؤنثه: «عريانة». قال العصام: الألف والنون في الصفة لا تكون على «فعلان» بكسر الفاء، وبضم الفاء لا تكون إلا مع «فعلانة» بخلاف الألف والنون في الاسم؛ فإنه يكون على الأوزان الثلاثة.

[7] **(قوله: أي ومتى إلخ)** الأخصر: "أي من هذه الأسباب التسعة".

[8] **(قوله: الجمع)** أي البالغ موصوفُه إلى صيغة منتهى الجموع، وإنما قام مقامهما؛ لتكرره حقيقةً كـ«أكالب، وأساور، وأناعيم»، أو حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات نحو: «مساجد، ومصابيح».

[9] **(قوله: وألفا التأنيث)** أي تأنيث كل واحد منهما؛ لأنهما لازمتان للكلمة وضعًا؛ فيجعل لزومهما بمنزلة تأنيثٍ آخَر.

[10] **(قوله: وهو فاعله)** مستدرك.

[11] **(قوله: لم ينصرف)** أي باتفاقٍ؛ ليصح الاستثناء.

إلا الاسم[1] الذي كان **(على ثلاثة أحرف ساكنَ الوسط كـ«نوح، ولوط»؛[2] فإنّ فيه)** أي في الاسم الثلاثيّ الساكن الوسط **(مذهبين)** أحدهما: **(الصرف؛ لخفته)**[3] على اللسان؛ بسبب سكون الوسط، ودليلُ[4] منع الصرف الثقل. **(و)** ثانيهما: **(منع الصرف؛[5] لحصول السببين فيه)**. وهما العجمة والعلمية. والأول أصح؛ لانتفاء[6] الشرط المذكور في العجمة، وهو تحرك الوسط أو الزيادة على ثلاثة أحرف، ولقوله تعالى:[7] ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ﴾ [نوح: ١]، ﴿وَلُوطًا إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٨٠] بالتنوين. قوله: **(وكلُّ علمٍ[8] لا ينصرف: ينصرف عند التنكير[9] في الغالب؛ لزوال العلمية بالتنكير)**، فبقي[10] الاسمُ بلا سببٍ[11] حيثُ كانتِ العلمية شرطًا؛[12] لانتفاءِ المشروط عند انتفاء شرطه، أو على سببٍ واحد حيث لم تكنِ العلمية شرطا **(نحو: «رب سعادٍ»)**؛ فـ«سعاد» غيرُ منصرف؛ للتأنيث والعلمية؛ فإنها[13] اسم

---

[1] **(قوله: إلاّ الاسم إلخ)** ولم ينضمّ إلى السببين فيهِ سببٌ آخرُ؛ لئلا يشكل بنحو: «ماه، وجور» علمين لبلدتين؛ فإنه لا اختلاف في امتناع صرفه.

[2] **(قول المص: كـ«نوح، ولوط»)** أي وكـ«هند، ودعد»؛ لكن الخلاف الآتي إنما هو في نحو: «نوح، ولوط» بخلاف نحو: «هند»؛ فإنه يجوز فيه الوجهان باتفاق ما عدا الزجاجَ من النحاة؛ فإنه قال بوجوب منع الصرف فيه.

[3] **(قول المص: لخفته)** أي الاسم المذكور.

[4] **(قوله: ودليل منع إلخ)** الجملة حالية أي سبب منع صرف العلل المذكورة: الثقل الحسي، أو المعنوي الذي ينشأ عنها، فيعارض الخفة في الاسم المذكور ثقلَ إحدى العلتين؛ فتزاحم تأثيرَها.

[5] **(قوله: وثانيهما منع الصرف)** ظاهره: أن المذهب الثاني وجوب منع الصرف، والمشهور: أنه جواز الوجهين. فليراجع.

[6] **(قوله: لانتفاء الشرط إلخ)** قد يقال: إن القائل بمنع الصرف، لا يَشترط الشرطَ المذكور.

[7] **(قوله: ولقوله تعالى إلخ)** أي ولورود التنزيل الكريم عليه.

[8] **(قول المص: وكل علم)** أي مؤثّر علميته كما سيشير إليه بقوله: "هذا" إلخ.

[9] **(قول المص: عند التنكير)** بأن يراد به واحد من الجماعة المسماة به، أو يجعلَ عبارةً عن الوصف المشتهر صاحبُه به نحو: «لكل فرعونٍ موسًى» بمعنى: "لكل مُبطلٍ مُحِقّ".

[10] **(قوله: فبقي)** الأولى: "فيبقى" كما في نسخة.

[11] **(قوله: بلا سبب)** أي من حيث إنه سبب.

[12] **(قوله: شرطا)** أي لتأثير السبب الآخر.

[13] **(قوله: فإنها اسم)** أي: كلمةَ «سعاد».

امرأة، فلما نكرت بدخول «رُبّ» عليها؛ -لأن «رب» لا تدخل إلا على النكرات-..[١] صارت منصرفة؛ لبقائها بلا سبب، **(و)** كذلك **(«رب إسماعيلٍ»)؛** فإنه غير منصرف؛ للعجمة والعلمية، فلما نكّر.. صار منصرفا؛ لبقائه أيضا بلا سببٍ، **(و)** كذلك **(«رب عمر»)؛** فإنه غير منصرف؛ للعلمية والعدل، فلما نُكر.. صار منصرفا؛ لبقائه على سببٍ واحد. **(هذا)** أي الذي ذكر من قوله: "وكل علم لا ينصرف ينصرف عند التنكير" **(إذا كان[٢] للعلمية تأثير في منع الصرف)** سواء كانت العلمية شرطا كما في التأنيث بالتاء[٣] والتأنيث المعنوي والتركيب والعجمة والألف والنون المشابهتين لألفي التأنيث إذا كانتا في الاسم، أو لم تكن شرطا كما في وزن الفعل والعدل. **(وأما إذا لم يكن للعلمية أثر[٤] في منع الصرف كرجل[٥] سمي بـ«مساجد، وحمراء».. فإنه)** أي فإن كل واحد[٦] من «مساجد،[٧] وحمراء» **(لا ينصرف عند التنكير أيضا)؛** لأنه غير منصرف من غير اعتبار العلَمية،[٨] فوجودُها فيه وعدمُها سواءٌ. قوله: "في الغالب" إشارة إلى مثل

---

[١] **(قوله: لا تدخل إلاّ على النّكرات)** لتتأثر بمعناها من القلة، أو الكثرة.

[٢] **(قول المص: إذا كان)** أي: ثابتٌ إذا كان.

[٣] **(قوله: كما في التأنيث بالتاء)** أي: كعلميّةٍ مع تأنيث بالتاء.

[٤] **(قول المص: أثر)** أي تأثير.

[٥] **(قول المص: كرجل سمي إلخ)** الحق: "كـ«مساجد، وحمراء» سمي بكل منهما رجل مثلا".

[٦] **(قوله: فإن كل واحد من «مساجد» إلخ)** في السيوطى إذا سمي بنحو: «مساجد»، ثم نكر.. فسيبويه يمنعه، والأخفش يصرفه، ولم ينقل عنه خلافه آه، وفي «الأشموني» نقلا عن المرادي: وعن الأخفش القولان آه، فليراجَع.

[٧] **(قوله: أي فإن كل إلخ)** الاولى: إرجاع الضمير الى العلم الذي لا تكون علميته مؤثرة.

[٨] **(قوله: من غير اعتبار العلمية)** أي من غير دخْلها أي: عند غير الأخفش في نحو: «مساجد» علما.

«أحمر»[1] إذا كان علما؛ لأنه[2] لا ينصرف عند التنكير أيضا؛ لعَود[3] الوصف الأصليّ عند زوال العلمية. وفي روايةٍ أخرى:[4] أنه منصرف.

[1] **(قوله: إلى مثل «أحمر»)** أي إلى استثنائه، والمراد بمثله: ما كان معنى الوصفية فيه غيرَ خفي قبل العلمية؛ فيدخل فيه «سكران»، وأمثاله، ويخرج عنه نحو: «أجمع».

[2] **(قوله: لأنه لاينصرف)** علة للاستثناء الذي قدرناه.

[3] **(قوله: لعود الوصف الأصلي)** لا يخفى أن الوصف الأصلي لا يعود بالتنكير، ولعل مرادَه عودُ حكمه، ولو قال: "لاعتبار الوصف الأصليّ".. لكان أولى.

[4] **(قوله: وفي رواية أخرى إلخ)** عن الأخفش: أنه منصرف؛ لعدم اعتباره الوصفية الأصليّة؛ إذ الزائل لا يعتبر من غير ضرورة، لكن الأخفش رَجَع أخيراً إلى ما ذهب إليه سيبويه من عدم انصرافه. حُكي أن أبا عثمان المازني سأَلَ الأخفشَ لِمَ صرفتَ «أربع» في نحو: «مررت بنسوة أربع»؟ فقال: لأنه في الأصل اسمٌ للعدد، والوصف به عارض؛ فلم يُعتدّ به. فقال: هلاّ اعتبرتَ «أحمر» إذا نكّرتَه، يعني في كونه وصفا في الأصل، والتسميةُ به عارضة. فلم يأت بِمُقْنِع، ولعلّ موافقتَه سيبويه آخراً من أجل ذلك، كذا في الصبان عن الفارضي.

قوله: (المرفوعاتُ)

أي هذا: باب المرفوعات. وهي جمع «المرفوع».[1] وهو ما اشتمل على علم الفاعلية،[2] وهو الرفع، وإنما قدّمها على المنصوبات والمجرورات؛ لأنها أصل بالنسبة إليهما؛ لأن الكلام يحصُل من مرفوعين، ولا يحصل من منصوبين ومجرورين أو أكثرَ. والمرفوعات:[3] **(على ضربينِ)** أحدهما: **(أصل)**، وهو أن يكون[4] رفعُه أصالة،[5] **(و)** الثاني: **(ملحَقٌ به)** أي بالأصل، وهو أن يكون رفعه ملحقا[6] بالأصل أي مشابها به.[7]

قوله: **(فالأصل هو)**

(الفاعل)

أي الذي يكون رفعه أصالة: هو الفاعل؛ لأن أساسَ النحوِ:[8] ما قاله عليٌّ -كرّم الله وجهَه- الفاعلُ مرفوعٌ، والمفعول منصوب، والمضاف إليه مجرور. **(و)** الفاعل: **(هو ما**

---

[1] **(قوله: جمع المرفوع)** لا «المرفوعة»؛ لأن موصوفَ مفردِه: الاسمُ، وهو مذكّر غيرُ عاقل، ويُجمع هذا الجمعَ مطّردا صفةُ المذكّر الذي لا يعقِل.

[2] **(قوله: علم الفاعلية)** أي علامةِ كون الاسم فاعلًا حقيقةً أو حكما.

[3] **(قوله: والمرفوعات على ضربين)** أشار إلى أنّ قوله: "على ضربين" خبرُ مبتدأٍ محذوف.

[4] **(قوله: أن يكون)** أي ذو أن يكون، أو متحقِّق بأن يكون.

[5] **(قوله: أصالة)** أي على جهةِ الأصالة، لا على جهة الإلحاق.

[6] **(قوله: ملحقا بالأصل)** فيه مسامحة، والمراد أنّ رفعَه بسببِ الإلحاق بالأصل.

[7] **(قوله: أي مشابهًا به)** لا يخفى أن الإلحاق ليس المشابهةَ، وإنما هو بسببها؛ فالحقُّ بدلَ التفسيرِ: التعليلُ بقوله: "لمشابهتِه إياه".

[8] **(قوله: لأن أساس إلخ)** هذا تعليلٌ ظاهريّ، والتحقيقُ: أن سببَ أصالة الفاعل: كونُه جزءً للجملةِ الفعليّة غالبا التي هي أصلُ الجُمَل، وأنه إنما رُفِع للفرق بينه وبين المفعولِ، وليس رفعُ المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب: أن يكون للفرق بين المعانِي، وأنّ عاملَه لفظي، وهو أقوى من عامل المبتدأِ المعنويّ.

أُسند الفعلُ، أو شِبهُه[١] **إليه، وقُدِّم)** الفعل أو شبهه **(عليه على جهةِ قيامِه)**[٢] أي الفعلِ أو شبهه **(بِه)**، وإنما قال:[٣] "ما أسند الفعل أو شبهه إليه: بدلَ قولِه: "اسمٌ أسند الفعل إليه"؛ ليدخل فيه الفاعلُ الذي ليس باسم نحو: «أعجبني أن خرجت»؛ فـ«أنْ» مع «خرجت» في محل الرفع، فاعل لـ«أعجبني»، وليس باسم. قولُه: "ما أسند الفعل" **(نحو:**[٤] **«قام زيد»)؛** فـ«قام»[٥] فِعلٌ أسند إلى الفاعل، وهو «زيد»، قوله: "أو شبهه"؛ ليدخل فيه اسم الفاعل،[٦] **(و)** أمثاله من الصفة المشبهة، والمصدرِ، واسمِ التفضيل، والظرف، وغيرها كأسماء الأفعال نحو: **(«زيد قائم أبوه»)؛** فـ«أبوه» فاعل لـ«قائم». قوله: "وقدم عليه"؛ ليخرج[٧] «زيد» في مثل قولك: «زيد قام»، قوله: "على جهة قيامه به"؛ ليخرج عنهُ: مفعولُ ما لم يُسمَّ فاعلُه نحو: «ضُرِبَ زيدٌ»؛ فإنّ قيام الفعل:[٨] ليس بِه، بل وقوعُ الفعلِ: عليه. وإنما لم يقل:

---

[١] **(قول المصنف: أو شبهه)** المراد به: ما يشبهه في الدلالة على الحدث.

[٢] **(قول المصنف: على جهة إلخ)** أي وقُدِّم مشتمِلًا على جهةِ إلخ، أو وذلك الإسنادُ على طريقةِ قيامِه إلخ، والمراد بها: أن يكونَ على صيغةِ المعلوم، أو ما في حكمها كاسم الفاعل، والصفة المشبهة، كما أنّ جِهة الوقوع: كونُ الفعل على صيغةِ المجهول، أو ما في حكمها كاسم المفعول.

[٣] **(قوله: وإنما قال إلخ)** الأخصر: وإنما قال: "ما" بدلَ قوله: "اسم"، يُريد: أن المصنف -رحمه الله- ذَكر "ما" مريدا به مَا يعمُّ الاسمَ وغيرَه كـ"اللفظ"، فكأنه قال: "لفظ أسند الفعل إليه" إلخ؛ فيشمَل نحو: «أن خرجت»؛ فإنه لفظٌ أسند إليه الفعل، ولا يخفى بُعْدُه؛ إذ الظاهر: أن المرادَ بـ«ما» اسمٌ مرفوع بقرينةِ أنّ الكلام في مرفوعات الأسماءِ، وشموله لِما ذُكر بِجعله عبارةً عمّا يعمُّ الحقيقيَّ والحكميَّ؛ فـ«أن خرجت» وإنْ لم يكن اسمًا حقيقيا إلا أنه اسمٌ حكمي؛ لأنه مؤول بـ«خروجُك».

[٤] **(قول المصنف: نحو: قام زيد)** أي مثالُه: نحو: «قام زيد».

[٥] **(قوله: فقام فعل إلخ)** الأولى: "فـ«زيد» فاعلٌ أسند إليه «قام»".

[٦] **(قوله: ليدخل فيه اسم الفاعل)** أي فاعله.

[٧] **(قوله: ليخرج إلخ)** حيثُ لم يخرج بقوله: "أسند إليه الفعل"؛ لأنّ الإسنادَ إلي ضميرِ شيءٍ: إسنادٌ إليه في الحقيقة.

[٨] **(قوله: فإن قيام الفعل إلخ)** الظاهر بدلَه: "فإن إسناد الفعلِ إليه ليس على جهةِ القيام به، بل على جهة الوقوع عليه".

"قائما به"؛ ليدخل الفاعلُ الذي يقوم الفعل به حقيقةً[1] نحو: «علم زيد»،[2] والفاعلُ الذي لا يقوم الفعل به حقيقة نحو: «قرُب زيدٌ، وبعُد زيد، ومات بكر». قوله: **(وهو: على ضربين)** أي والفاعل على ضربين: أحدهما: **(مظهر)** نحو «زيد» في **(نحو: «ضرب زيد»، و)** الثاني **(مضمر)**، وهو على ضربين أيضا:[3] إما بارزٍ مثل التاء في **(نحو: «ضربت»، و)** إما مستتر نحو: «هو» المسترِ في «ضرب» في نحو: **(«زيد ضرب»)**.

قوله: **(والملحق به)** أي بالأصل أي المشبهة به[4] **(خمسة أضرب)** الأول:

(المبتدأ وخبرُه)[5]

ووجه مشابهة المبتدأ بالفاعل:[6] أنّ كل واحد منهما مسند إليه، ووجه مشابهة الخبر بالفاعل: أن كل واحد منهما جزءٌ ثانٍ من الكلام. قوله: **(فالمبتدأ: هو الاسم المجرد**[7]

---

[1] **(قوله: حقيقة)** الأولى: إسقاطُه هنا وفيما سيأتي.

[2] **(قوله: نحو: «علم زيد» إلخ)** فإن العِلم أمرٌ وجوديٌّ قائم بزيد، بخلاف القرب والبعد والموت في الأمثلة الآتية؛ فإن الأوّليْنِ أمران اعتباريّان، والأخيرَ عَدَمِي.

[3] **(قوله: أيضا)** أي كما أن مطلق الفاعل على ضربين.

[4] **(قوله: أي المشبهة به)** صوابُه: "المشبه به" كما في نسخةٍ خطية أي الملاحظُ مشابهتُه به، وقد عرفتَ عدمَ ظهور هذا التفسير، وأن الأوْلى: تعليل الإلحاقِ بالمشابهة.

[5] **(قول المص: المبتدأ وخبره)** جَعَله قسما واحدا؛ للتلازُم بينهما على ما هو الأصلُ في المبتدأ من كونِه مسندا إليه؛ فلا يرد نحو: «أقائم زيدٌ».

[6] **(قوله: بالفاعل)** الظاهر: إسقاط الباء هنا وفيما سيأتي.

[7] **(قول المص: المجرّد إلخ)** أي الخالِي عن جنسِ العامل اللفظيّ.

عن العوامل اللفظية[1] **مسندا إليه)**[2] هذا حدُّ المبتدأ.[3] قوله: "هو الاسم"[4] إشارةٌ إلى أنه لا يكون إلا اسما، أو ما في معنى الاسم[5] مثل: «تسمَعُ بالمعيدِيّ خيرٌ من أن تراه»، أصله: "أن تسمعَ"، فحذف «أن»، وبُدِّل النصبُ بالرفع، أو أُطلق الفعل[6] وأريد الاسم كقوله تعالى: ﴿يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩] أي يومُ نفْعِ صدقِ الصادقين، وعلى التقديريْنِ تقديره: "سماعُك بالمعيديّ خير من أن تراه". قوله: "المجرد عن العوامل اللفظية" يُخرج اسمَ «إن»، واسمَ «كان»، واسم «ما، ولا» بمعنى «ليس»، وغيرَها.[7] قوله: "مسندا إليه" يُخرج الخبر. قولُه: **(والخبر: هو المجرد عن العوامل اللفظية مسندا به)**،[8] وإنما قال:[9] "هو المجرد"، ولم يقل: "هو الاسم المجرد"؛ لأن[10] خبر المبتدأ قد يكون غير الاسم نحو:

---

[1] **(قول المص: عن العوامل اللفظية)** أي غيرِ المزيدة؛ لئلاّ يرِد نحو: «بحسبكَ درهمٌ».

[2] **(قول المص: مسنداً إليه)** وقد يكون مسنداً أيضا بأن تكون صفةً واقعة بعد دالّ النفي والاستفهام، إلاّ أنه خلاف الأصل.

[3] **(قوله: هذا حدّ المبتدأ)** لا فائدة فيه.

[4] **(قوله: هو الاسم إلخ)** الظاهر: أن يقول: "والمراد بالاسمِ: أعمُّ أن يكون حقيقةً، أو حكمًا؛ ليشمَل مثل: «تسمع» إلخ.

[5] **(قوله: أو ما في معنى الاسم)** الأولى بدله: "حقيقة، أو حكما".

[6] **(قوله: أو أطلق الفعل إلخ)** عطفٌ على قوله: "أصله: أن تسمع"؛ فيكونُ من مواضع تأويل الجملةِ بالمصدر بلا سابِكٍ، ومنها: الجملة الواقعة بعد همزة التسويةِ نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [البقرة: ٦]. ومنها: الجملة المضافُ إليها الظرفُ نحو: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾.

[7] **(قوله: وغيرها)** بالنصب عطف على "اسمَ «إن»"، والضمير راجع إلى الأسماء المذكورة، ويحتمل الجر، والضمير حينئذ راجع إلى الكلمات المذكورة، والأول: أحسن، تأمّل.

[8] **(قول المص: مسندا به)** حال من الضمير المستتر في المجرد، "وبه" نائب فاعل، والباء للسببية، ويحتمل أن يكون النائب الضميرَ المستترَ في "مسندا" الراجع إلى مصدره على معنى: موقعا الإسناد بسببه، والمراد المسند به إلى المبتدأ؛ ليخرج المبتدأ في نحو: «أقائم الزيدان».

[9] **(قوله: وإنما قال إلخ)** الأخصر: "وإنما لم يقل هو الاسم" إلخ.

[10] **(قوله: لأن خبر إلخ)** فيه أن كون الكلام في مرفوعات الاسم قرينة على أن المراد به الاسم المجرد، وأن الخبر في نحو: «زيد ضرب» اسم تأويلا على أنه ينتقض تعريف الخبر بـ«يضرب» في نحو: «يضرب زيد».. إن أريد العموم.

«زيد ضرب». قوله: "هو المجرد عن العوامل اللفظية" يخرج خبر «إن»، وخبر «كان»، وخبر «ما ولا» بمعنى «ليس»، وغيرَها. قوله: "مسندا به" يخرج المبتدأ **(نحو: «زيد قائم»)؛** فقوله: «زيد» مبتدأ، وقوله: «قائم» خبره، وإنما قال[١] في حد كل واحد من المبتدأ والخبر: "هو المجرد عن العوامل اللفظية"؛ إشارةً إلى أنهما لم يكونا[٢] مجرّدين عن العوامل المعنوية، وهو التجريد[٣] عن العوامل اللفظية. قوله: **(وحق المبتدأ أن يكون معرفة)؛** لأنه محكوم عليه، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة؛ لأن الحكم[٤] على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته. قوله: **(وقد يجيء نكرة)** أي وقد يجيء المبتدأ نكرة.. إذا تخصصت تلك النكرة بوجه من الوجوه؛[٥] لأنه حينئذ يقرب إلى المعرفة. والمخصِّص[٦] إما أن يكون[٧] المبتدأ النكرةُ في معنى الفاعل **(نحو: «شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ»)** تقديره:[٨] «ما أهر ذا ناب إلا شر»، والفاعل[٩] يجوز أن يكون نكرة؛ فيجوز أن يكون المبتدأ الذي في معناه نكرةً، وإما أن يكون موصوفا[١٠] كما في هذا المثال[١١] المذكور؛ إذ يحتمل أن يكون تقديره:[١٢] «شر

---

[١] **(قوله: وإنما قال إلخ)** أي إنما قيد العوامل في تعريف كل واحد منهما باللفظية.

[٢] **(قوله: لم يكونا إلخ)** الأولى: "غير مجرَّدَين عن العامل المعنويّ".

[٣] **(قوله: وهو التجريد إلخ)** أي التجرد عن العوامل للإسناد.

[٤] **(قوله: لأن الحكم إلخ)** أي لأن حقّ الحكم على الشيء: أن لا يكون إلاّ إلخ.

[٥] **(قوله: من الوجوه)** أي من وجوه التخصيص المشهورةِ بين النحاة. قال المولى المنلا خليل الإسعردى قدس سرّه، و أفاض علينا من بركاته في كافيته: وأوجُهُ التّخْصِيصِ فِيمَا نَلْتَقِي * تَدْنُو ثلاثِينَ وقِيلَ تَرْتَقِي إلخ. وقال بعضُ المحققين مدارُ صحة الإخبارِ عن النكرةِ: حصولُ الفائدة، لا على ما ذكروه من التخصيصاتِ التي يحتاجُ في توجِيهها إلى تكلّفاتٍ ركيكةٍ.

[٦] **(قوله: والمخصص)** والأولى: "والتخصيص".

[٧] **(قوله: أن يكون)** أي بأن يكون.

[٨] **(قوله: تقديره إلخ)** الظاهر بدلَه: "إذ يُستعمَل في موضع: «ما أهر ذا ناب»" إلخ.

[٩] **(قوله: والفاعل إلخ)** الأولى: تقديمه على المثال، وأن يقول بدله: "والفاعل يتخصّص قبل ذِكْرِه بصحة كونِه محكوما عليه بما أسند إليه؛ فكذا: المبتدأ الذي في معناه".

[١٠] **(قوله: أن يكون موصوفا)** أي لفظا، أو معنى.

[١١] **(قوله: كما في هذا المثال)** الأولى: "كما في المثال".

[١٢] **(قوله: يحتمل أن يكون تقديره إلخ)** وقد يكتفى بجعل التنوينِ للتعظيم؛ فيكون موصوفًا معنى.

عظيم أهر ذا ناب»، وإما أن يكون تخصيصه[1] بالمتكلم **(و)** هو في الدعاء[2] نحو: **(«سلام عليكم»)؛** إذ أصله: «سلّمت سلاما عليكم»، أو «أسلّم سلاما عليكم»، فحذف الفعل[3] كما يحذف أفعال المصادر،[4] فصار «سلاما عليكم»، فعدل عن النصب الدال على الحدوث[5] والزوال إلى الرفع الدال على الثبات[6] والبقاء[7] والدوام،[8] فصار «سلام عليكم»، ومعناه: على ما كان عليه في أصله وهو:[9] «سلمت سلاما عليكم»، فيكون «سلاما[10] عليكم» في قوة «سلامي[11] عليكم». قوله: **(وحق الخبر: أن يكون نكرة)،** لأن الخبر حكم،[12] والحكم لا يلزم أن يكون معرفةً، والأصل: هو النكرةُ بالنسبة إلى المعرفة. قوله: **(وقد يجيئان)**[13] أي وقد يجيء المبتدأ والخبر **(معرفتين)** معا **(نحو: «الله إلهنا، ومحمد نبينا»)؛** فقوله: «الله» معرفة بالألف واللام،[14] و«محمد» معرفة بأنه علم،[15] وقوله: «إلهنا،

---

[1] **(قوله: تخصيصه بالمتكلم)** أي نسبتُه إلى المتكلم، والظاهر: التعبيرُ به.

[2] **(قوله: في الدعاء)** لشخصٍ، أو عليه نحو: «ويلٌ لزيد».

[3] **(قوله: فحذف الفعل)** أي مع فاعله.

[4] **(قوله: أفعالُ المصادر)** أي الأفعالُ العاملةُ في المفاعيلِ المطلَقة.

[5] **(قوله: الدال على الحدوث)** لإشعارِه بالفعلِ الدالّ عليه؛ لدلالتِه على الزمانِ المقتضِي لحدوث ما يقارِنُه.

[6] **(قوله: الدال على الثبات)** لإشعارِه بالجملة الاسميةِ الدالّة عليه؛ بمعونَةِ المقام.

[7] **(قوله: والبقاء)** عطف تفسير.

[8] **(قوله: والدوام)** غيرُ موجود في نسخة خطية.

[9] **(قوله: وهو إلخ)** أي الأصل «سلمت» إلخ، أو «أسلّم» إلخ.

[10] **(قوله: فيكون سلاما عليكم)** صوابه: "فيكون «سلام عليكم»".

[11] **(قوله: سلامي عليكم)** أي سلامٌ مِن قِبَلي عليكم.

[12] **(قوله: لأن الخبر حكم)** أي محكومٌ به على شيء.

[13] **(قول المص: وقد يجيئان معرفتين)** أي وقد يجيءُ الخبر معرفةً، ويُشترط حينئذٍ كونُ المبتدأ معرفة أيضا، إلاّ في نحو: «مَنْ أبُوك» على رأي سيبويه.

[14] **(قوله: معرفة بالألف واللام)** مرجوحٌ، والتحقيق: أنه معرفة بالعلمية، وأنه أعرفُ المعارِف.

[15] **(قوله: بأنه علم)** أي بسبب أنه علم، الأولى: "بالعلمية".

ونبينا» معرفتان بالإضافة،[1] وإنما أورَدَ مثاليْنِ؛ ليكونَ كلمة الإيمان بتمامها.[2] قوله: **(والخبر على ضربين)** أي وخبر المبتدأ على ضربين إما **(مفردٍ[3] نحو: «زيد غلامك»)؛** فإن «غلامك» مفرد، **(و)** إما **(جملةٍ)** أي جملة خبرية، لا إنشائية،[4] **(والجملةُ على أربعةِ أضربٍ):**[5] إما جملة **(فعلية)،** وهي التي يكون جزؤُها الأول[6] فعلا **(نحو: «زيدٌ ذهب أبوه»)؛** فـ«زيد» مبتدأ، و«ذَهَبَ» فِعْل ماض، و«أبوه» فاعله، والجملة فعليةٌ في محلِّ الرّفع[7] بأنها[8] خبرُ المبتدأ، **(و)** إما جملة **(اسمية)،** وهي التي يكون جزؤها الأول اسما **(نحو: «عمرو أخوه ذاهبٌ»)؛** فـ«عمرٌو» مبتدأ،[9] و«أخوه» مبتدأ ثان، و«ذاهب» خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني مع خبره في محل الرفع بأنه خبرُ المبتدأ الأول، **(و)** إما جملة **(شرطية)،**[10] وهي المركبة من الشرط والجزاء **(نحو: «بَكْرٌ إنْ تُكرمه يُكرمك»)؛** فـ«بكرٌ» مبتدأ، و«إنْ» حرفُ شرط، و«تُكرمه» فعل شرط، و«يكرمك» جزاؤه، والجملة الشرطية

---

[1] **(قوله: بالإضافة)** أي إلى المعرفة.

[2] **(قوله: كلمة الإيمان بتمامها)** أي الكلامُ الذي يتوقّف الإيمانُ على الإقرارِ بمضمونِه: مذكورًا بتمامِه.

[3] **(قوله: إما مفردٍ)** بالجر على أنه بدل "من ضربين" وكذا يقال في قوله: "إما جملة فعلية" والمراد بالمفرد هنا مقابل الجملة؛ فيشمل المثنى والمجموعَ والمضاف.

[4] **(قوله: لا إنشائية)** كذا قال ابن الباري وبعض الكوفيين، والراجح: جواز وقوعها خبراً أيضا لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها؛ لقيامه بالمنشئ لا بالمبتدأ، بل باعتبار تعلقها بالمبتدأ؛ فطلَبُ الضرب في «زيد اضربه» وإن قام بالمتكلم إلاّ أنه متعلق بزيد، فكأنه قيل: «زيد مطلوب ضربه» مثلا، وبهذا صح كونها خبرا واحتمل الكلام الصدق والكذب.

[5] **(قول المصن: والجملة على أربعة أضرب)** ومنهم من قال: إنها على ضربين؛ بناءً على أن الظرفية فعلية في الحقيقة، والمعتبرَ في الشرطية عند جمهور النحاة: الجزاء، والشرط قيد له، وهو إما فعلية أو اسمية.

[6] **(قوله: جزؤها الأول فعلا)** أي من ركني الكلام، فلا يرد نحو: «قد ضرب زيد»، وكذا يقال في الاسمية، فلا يرد نحو: «إنّ زيدا قائم».

[7] **(قوله: في محل الرفع)** أي في محل المرفوع.

[8] **(قوله: بأنها خبر)** أي بسبب أنها، أو متلبسة بأنها.

[9] **(قوله: مبتدأ)** أي أول.

[10] **(قوله: وإما جملة شرطية)** قد عرفت آنفا أن المعتبر عند جمهور النحاة فيها الجزاء، والشرط قيد له؛ فعَلَيْهِ خبر المبتدأ الجزاء فقط، ومنهم من قال: إنه الشرط فقط.

في محل الرفع بأنها خبرُ المبتدأ، **(و)** إما جملة **(ظرفية)**، وهو[1] الظرف[2] الذي متعلقه مقدر من نحو: «حصل، أو ثبت، أو استقرَّ»، غير الظرف[3] الذي متعلّقه ملفوظٌ، أو في حكم الملفوظ؛[4] فإنه لا محل له من الإعراب. والظرف[5] الذي متعلّقه مقدّر **(نحو: «خالدٌ أمامك»)**؛ فـ«خالد» مبتدأ، و«أمامك» ظرفٌ متعلّقه مقدر تقديره: "خالد حصل أمامك،[6] أو ثبت، أو استقر أمامك"؛ فتحول الضمير المستتر في الفعلِ المقدّر إلى الظرفِ، وحُذف الفعل[7] نَسْيًا منسيًّا،[8] فـ«أمامك»[9] في محل الرفع بأنه خبرُ المبتدأ، **(و)** نحو: **(«بِشْرٌ من الكرام»)**؛ فـ«بشر» مبتدأ، و«من الكرام» أعني الجارَّ والمجرور ظرف، ومتعلّقه مقدر تقديره: "بشر حصل من الكرام، أو ثبت، أو استقر من الكرام"، فـ«من الكرام» في محل الرفع بأنه خبر المبتدأ. وإنما أورَد مثالين في الجملة الظرفية؛ لأنه أراد أن يقول:[10] الجملة الظرفية على ضربين: إما حقيقية،[11] وهي ظرف الزمان والمكان[12] كالمثال الأول، وإما

---

[1] **(قوله: وهو)** أي الجملة الظرفية، وتذكير الضمير: باعتبار الخبر.

[2] **(قوله: الظرف)** أي مع فاعله.

[3] **(قوله: غير الظرف)** المناسب: أن يزيد بعد قوله: "لا محل من الإعراب": "وغير الظرف الذي متعلقه مقدر من نحو: «حاصل، أو ثابت، أو مستقر»؛ فإنه حينئذ يكون مفردا»".

[4] **(قوله: أو في حكم الملفوظ)** بأن يكون خاصا محذوفا لقرينة دالة على خصوصه كما يأتي.

[5] **(قوله: والظرف)** الأولى: "فالظرف".

[6] **(قوله: حصل أمامك)** الأولى: إسقاط «أمامك»، وكذا يقال في قوله: "من الكرام" في قوله: الآتي: "حصل من الكرام".

[7] **(قوله: وحذف الفعل إلخ)** الأولى: تقديمه على قوله: "تحوّل" بأن يقول: "فحذف الفعل" إلخ "وتحول الضمير" إلخ.

[8] **(قوله: نسيا)** حال من نائب فاعل "حذف" وقوله: "منسيا" تأكيد له.

[9] **(قوله: فأمامك)** الأولى: "وأمامك" كما في نسخة خطية.

[10] **(قوله: أن يقول إلخ)** الأولى: "أن ينبه أن الجملة" إلخ.

[11] **(قوله: إما حقيقية)** أي مبدوءة بظرف حقيقي، وكذا يقال في قوله: "وإما مجازية"، والمراد به هنا ما عدا الجارَّ والمجرور.

[12] **(قوله: ظرف الزمان والمكان)** أي مع فاعلهما بشرط أن يكون المتعلق فعلا عاما، وكذا يقال في قوله: "وهي كل جار ومجرور".

مجازية، وهي كل جارّ ومجرور كالمثال الثاني؛ فإن[1] النّحويين سمَّوْه ظرفا بالمجاز.[2] وأما الظرفُ[3] الذي متعلّقه ملفوظ.. فكقولك: «مررت بزيد»،[4] وأما الظرف الذي متعلقه في حكم الملفوظ.. فكقوله تعالى: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] أي بدأت ببسم الله؛ إذ[5] متعلقه ليس من أفعال العامة؛ فلا محل له من الإعراب.[6] قوله: **(ولا بد)** أي لا فراق[7] **(في الجملة)** التي وقعت خبرا للمبتدأ، سواء كانت فعليةً أوِ اسميةً أو شرطية أو ظرفية **(مِن ضميرٍ[8] يرجِع)** ذلك الضمير **(إلى المبتدأ)** كما في الجمل المذكورة؛ لترتبط الجملةُ بالمبتدأ، **(إلا إذا كان)** الراجعُ **(معلومًا)**؛ فإنّه محذوفٌ **(نحو: «الْبُرُّ الْكُرُّ بِستّينَ درهما»)**، والبُرّ: الحنطة، والكر: ستون قفيزا على ما ذُكر في الْمُغرب، قال صاحبُ الأسامي فيهَا: الكرّ: اثنا عشر وسقا، والوسق: سِتون صاعا.[9] فـ«البر» مبتدأ، و«الكر» مبتدأ ثان، و«بستين» خبرُ المبتدأ الثاني، والمبتدأُ الثاني مع خبره: في محل الرفع؛ بأنه خبرُ المبتدأ الأول، وليس في الجملة ضميرٌ يرجع إلى المبتدأ، لكنّه محذوف؛ للعلم به؛ فإنه لمّا ذُكر البرُ، ثم الكر بستين درهما.. عُلِم[10] أن الكرّ الذي بستين: مِن البر، فتقديره: البر الكر بستين منه، فـ«منه» في محل النصب على الحال من الضمير المستتر في «بستين». قوله: **(ويقدم)** أي

---

[1] **(قوله: فإن النحويين إلخ)** أي وإنما كان الجار والمجرور مع فاعله ظرفا مجازا.

[2] **(قوله: بالمجاز)** أي بطريقِه؛ بناءً على أن الجار والمجرور جارٍ مجرى الظرف في جميع أحكامه.

[3] **(قوله: وأما الظرف)** الأولى: "أمّا" بدون الواو.

[4] **(قوله: مررت بزيد)** المناسب: "زيدٌ مررت به".

[5] **(قوله: إذ متعلقه إلخ)** علة لقوله: "في حكم الملفوظ"، ولا يخفى ما فيه؛ فالحق بدله: "لدلالة المقام عليه".

[6] **(قوله: فلا محل له)** الأولى: "ولا محل له" كما في نسخة خطية أي للظرف في الحالتين، وهو الجار والمجرور معا، وأما المجرور وحده.. فهو منصوب المحلِّ على أنه مفعولٌ به غيرُ صريحٍ.

[7] **(قوله: أي لا فراق)** في نسخة: "أي لا بد"، وينبغي عليها زيادة "في الجملة" قبل التفسير على أن يكون من المتن، وجَعْلُ "في الجملة" المذكور من الشرح.

[8] **(قول المص: من ضمير)** أي مذكورٍ؛ ليصح الاستثناء الآتي، أو ما يقوم مقامه من نحو اسم الإشارة نحو: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾ [الأعراف: ٢٦]، أو الاسمِ الظاهر نحو: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ٢﴾ [الحاقة].

[9] **(قوله: صاعا)** هو أربعة أمداد، والْمُدّ: رطل وثُلث بالعراقي.

[10] **(قوله: علم أن إلخ)** بقرينة أن بائع البر لا يسعر غيرَه.

ويقدم الخبر **(على المبتدأ)** جوازا..[١] إذا كان[٢] على القياسِ المقدّم من كون المبتدأ[٣] معرفةً، والخبرِ نكرة؛ لِعدم الالتباس **(نحو: «منطلق زيد»)؛** فـ«زيد» مبتدأ، و«منطلق» خبره مقدم عليه. وأما إذا كانا[٤] معرفتين نحو: «المنطلق زيد».. فالمقدّم: المبتدأ، والمؤخّر: خبره، ولا يجوز العكس؛[٥] خوفا للبس. قوله: **(ويجوزُ حذفُ أحدِهما)**[٦] أي ويجوزُ حذفُ أحدٍ مِن المبتدأ والخبر **(عندَ دلالةِ قرينةٍ على حذفِه[٧] فمِن حذفِ المبتدأ[٨] قولُ المستهلّ)** أي طالبِ رؤيةِ الهلال:[٩] **(«الهلال»، تقديره: "هذا الهلال")**، والقرينةُ الدالّة على حذف المبتدأ:[١٠] طلَبُ الهلال،[١١] **(ومِن حذف الخبر قولُهم:[١٢] «خرجت فإذا السبُع»، تقديره:[١٣] "فإذا السبع موجود")**، والقرينةُ الّتي تدلّ على حذف الخبر[١٤] أنّ «إذا» المفاجأةِ[١٥] لا تدخُل

---

[١] **(قوله: جوازاً)** أي تقديما جائزا غيرَ ممتنع؛ فيصدق بالواجب نحو: «أين زيد».

[٢] **(قوله: إذا كان إلخ)** صوابه: "كانا" أي وقت كون رُكْنَي الكلام جارِيين على القياس المقدَّم.

[٣] **(قوله: من كون المبتدأ معرفة إلخ)** أي ولم يكن مانعٌ آخرُ من التقديم ككون الخبر محصورا فيه نحو: «ما زيد إلاّ قائم»؛ فيجب التقديم.

[٤] **(قوله: وأما إذا كانا إلخ)** وكذا إذا كانا نكرتين مخصَّصتين نحو: «أفضلُ منك أفضلُ منّي».

[٥] **(قوله: ولا يجوز العكس)** إذا لم تكن قرينة عليه.

[٦] **(قول المص: ويجوز حذف أحدهما)** كما يجوز حذفهما معا نحو: «نَعَمْ» في جواب مَن قال: «أزيد قائم».

[٧] **(قول المص: على حذفه)** الأولى: عليه.

[٨] **(قول المص: فمن حذف المبتدأ)** أي من مواضع حذفه، وكذا يقال في قوله: "ومن حذف الخبر".

[٩] **(قوله: أي طالب رؤية الهلال)** في الجامي: "المبصِر للهلال، الرافعِ صوتَه عند إبصارِه" فليراجَع.

[١٠] **(قوله: على حذف المبتدأ)** أي على تعيين المبتدأ المحذوف.

[١١] **(قوله: طلب الهلال)** أي حاليةٌ، وهي طلبُ الشخصِ الهلالَ.

[١٢] **(قول المص: قولهم)** أي قولُ أحدِهم.

[١٣] **(قول المص: تقديره إلخ)** أي على المذهب الأصح على أن يكون «إذا» ظرفَ زمان، أو مكانٍ للخبر المحذوف.

[١٤] **(قوله: على حذف الخبر)** أي على الخبر المحذوف.

[١٥] **(قوله: أن «إذا» المفاجأة إلخ)** لا يخفى أنه لا بد في القرينة أن تكون دالةً على تعيين المحذوف، ولا يكفي فيها الدلالةُ على مجرّد الحذف، وما ذكره إنما يدل على الثاني؛ فالظاهر بدله: "أنّ «إذا» المفاجأةِ لما دلّت على وجود الشيء بغتةً.. أغنت عن ذكر الخبرِ الذي هو نحو: «موجود»"

إلا على المبتدإِ والخبر. (وأما قولُه تعالى) في قصة يعقوبَ[1] وقتَ فِراق يوسفَ عليهما السلام: (﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ﴾ [يوسف: ١٨].. فيحتمل أنْ يكونَ المبتدأ[2] محذوفا، تقديره: "فأمري صبر جميل")؛ فقوله: «أمري» في محل الرفع بأنه مبتدأ، وقوله: «صبرٌ» خبره، و«جميلٌ» صفة لقوله: «صبر»، (ويحتمل أن يكون الخبر محذوفا، تقديره: "صبرٌ جميل أجملُ")؛[3] فقوله: «صبر» مبتدأ، و«جميل» صفة مخصِّصة له، وقوله: «أجمل» خبره.

قوله: (والاسم في باب «كان»)

أي والضرب الثاني من الملحق بالأصل: هو الاسم في باب «كان» أي في الأفعال[4] الناقصة، وهو المسند إليه بعد دخولها[5] (نحو: «كان زيد منطلقا»)؛ فـ«كان» فعل من الأفعال الناقصة، و«زيد» اسم «كان»،[6] و«منطلقا» خبره، ووجهُ[7] مشابهة اسم «كان» بالفاعل: أنّ كلّ واحد منهما مسندٌ إليه.

قوله: (والخبر في باب «إن»)

أي والضرب الثالث من الملحق بالأصل: هو الخبر في باب «إن» أي في الحروف المشبهة بالفعل، وهو المسند به بعد دخولها (نحو: «إن زيدًا منطلق»)؛ فـ«إنّ» حرفٌ من

---

[1] (قوله: في قصة يعقوب) أي في قصة كلامِه؛ فقوله: "وقت" ظرف للكلام المقدر.

[2] (قول المصن: أن يكون المبتدأ) أي فيه.

[3] (قول المصن: صبر جميل أجمل) أي صبرٌ لا جزَعَ معه منّي: أحسنُ وأولى لي.

[4] (قوله: أي في الأفعال) وعبّر عنها بباب «كان»؛ لأنها أمّ الباب؛ إذ حدَثُها -وهو الكون- يعمُّ جميعَ أخواتِها.

[5] (قوله: بعد دخولها) أي الأفعالِ الناقصة أي أحدِها، والمرادُ بدخولها: وُرودُها لإيراثِ أثَرٍ فيما دخَلتْ عليه؛ فلا ينتقِضُ التعريفُ بمثل: «أبوه» في: «كان زيد يضرب أبوه» فإن «أبوه» ليس مما يدخل عليه «كان» بهذا المعنى.

[6] (قوله: و«زيد» اسم «كان» إلخ) تسمية المرفوع اسما لها، والمنصوبِ خبرَها تسميةٌ اصطلاحيةٌ، خاليةٌ عن المناسبة؛ لأن «زيدا» في «كان زيد قائما» اسم للذات، لا لـ«كان»، والأفعال لا يخبر عنها.

[7] (قوله: ووجه مشابهة اسم «كان») الأولى: "اسم باب «كان»".

الحروف المشبهة بالفعل، و«زيدا» اسم «إنّ»، و«منطلق» خبرها، وإنما سميت[١] «إن» وأخواتُها بالحروف المشبّهة بالفعل؛ من حيثُ[٢] إنّ «إنّ» وأخواتِها أوَاخرُها[٣] مبنيّة على الفتحِ كما أنّ أواخرَ الأفعال الماضية مبنية على الفتح، ومن حيثُ إنّ الضمير يتصل بها مثل: «إنه، وإنها» كما يتّصل بالأفعال نحو: «ضربَه، وضربها»، ومن حيث إن "أَنَّ" التي هي من أخواتها[٤] بِوزن «مَدَّ». ثم للفعل عملان أحدُهما: أصلي، وهو أن يكون[٥] مرفوعُه مقدَّمًا على منصوبِه نحو: «ضربَ زيد عمرًا»، والثاني: فرعيّ، وهو أن يكون منصوبُه مقدّما على مرفوعِه نحوُ: «ضرب عمرًا زيدٌ»؛ فأُعطيتْ هذه الحروفُ المشبهة[٦] العملَ الفرعيّ[٧] للفعل؛ فرقًا[٨] بينَ ما كان عملُه أصالةً،[٩] وبين ما كان عمله مشابهة. قوله: **(وحكمه)**[١٠] أي وحكم خبر «إن»:[١١] **(كحكم خبر المبتدأ)** من حيث إنه يجوز أن يكون مفردًا نحو: «إن زيدا غلامك»، وأن يكون جملةً فعلية نحو: «إن زيدا ذَهَبَ أبوه»، واسميةً نحو: «إنّ عمرًا أخوه ذاهبٌ»، وشرطيةً نحو: «إنَّ بَكْرًا إنْ تُكرمْه يكرمكَ»، وظرفيةً نحو:

---

[١] **(قوله: وإنما سميت إلخ)** سيأتي بيانُ وجه مشابهتها في بابها على وجهٍ أبسطَ؛ فكان الأنسبُ: إما الإحالةَ على ما هناك، أو الاستيفاءَ هنا، وإحالةَ النظر هناك عليه.

[٢] **(قوله: من حيث إلخ)** الأولى والأخصر: "لأنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية".

[٣] **(قوله: أواخرها)** يُفهم منه أن المتّصِفَ بالبناء نفسُ الأواخر، وليس كذلك؛ فالحق: إسقاطه هنا وفيما يأتي كما أشرنا إليه آنفا.

[٤] **(قوله: من أخواتها)** أي أخوات «إن»، والمناسب من جملتها.

[٥] **(قوله: وهو أن يكون إلخ)** أي حاصل بأنْ إلخ، وكذا يقال فيما بعدُ؛ لأن المرفوع ركن من الكلام؛ فهو أولى بالتقديم.

[٦] **(قوله: المشبهة)** غيرُ موجود في نسخة خطية.

[٧] **(قوله: العمل الفرعي)** أي فقط.

[٨] **(قوله: فرقا إلخ)** وليكون عملُها مناسبا لذواتها؛ لأن ذواتها فروع الفعل.

[٩] **(قوله: أصالة)** أي على وجه الأصالة، وكذا يقال في قوله: "مشابهة".

[١٠] **(قول المص: وحكمه كحكم إلخ)** أي بعد صحة كونه خبرا لها بوجود شرائطِه وانتفاء موانعه؛ فلا يلزم منه أنّ كل ما يصح أن يكون خبرًا للمبتدأ يصح أن يقع خبرا لباب «إن»؛ حتى يرد أنه يجوز أن يقال: «أين زيد»، ولا يجوز أن يقال: «إنّ أين زيد».

[١١] **(قوله: أي وحكم خبر «إن»)** الظاهر: «خبر باب «إن»".

«إنّ خالدًا أمامَك، وإنّ بِشْرًا من الكرام»، ومن حيث إنه لا بد في الجملة من ضميرٍ[1] يرجع إلى الاسم، إلا إذا كان الراجعُ معلوما[2] نحو: «إنّ الْبُرَّ الكرُّ بستين درهما»، **(إلا في تقديم خبر «إن»)**[3] على اسمها؛ فإنه لا يجوز؛ لأن «إن» عاملٌ ضَعيفٌ،[4] فبتغييرٍ يسيرٍ[5] يبطل عملها؛ **(فلا تقول: «إن منطلقٌ زيدا»)**، إلا إذا كان خبرُ «إن» ظرفا؛[6] فإنه يجوز[7] تقديمُه على اسمها؛ لأنهم جوّزُوا في الظروف؛ -لاتساعها-[8] ما لم يجوّزوا في غيرها، وهو قولُه:[9] **(ولكن تقول: «إن في الدار زيداً»)**، فقوله: "ولكن" استدراك من قوله: "فلا تقول".

(وخبر «لا» لنفي الجنس)

أي والضرب الرابع من الملحق بالأصل: خبر «لا» لنفي الجنس،[10] وهو المسند به بعد دخولها، وهي تعمل عمل «إنّ»؛ لمشابهتها إياها؛ إما لأن «إن» للإثبات،[11] و«لا»

---

[1] **(قوله: من ضميرٍ)** أو ما يقوم مقامه.

[2] **(قوله: معلوما)** فيجوز حذفه.

[3] **(قول المص: إلا في تقديم خبر «إن»)** صوابه: "إلاّ في تقديمه" أي تقديم خبر باب «إنّ» على اسمه.

[4] **(قوله: لأن «إنّ» عامل ضعيف)** الظاهر: "لأن «إن» وأخواتِها ضعيفةُ العمل".

[5] **(قوله: فبتغييرٍ يسيرٍ إلخ)** يُشعر أنه يجوز تقديم أحدِ جزئَي الكلام على الآخَر، إلاّ أنها لا تعمل فيهما، ولا يخفى فساده؛ فالحق أن يقول بدله: "فلم يتصرف في المعمولين بتقديم ثانيهما على الأول".

[6] **(قوله: إلاّ إذا كان ظرفا)** ليس من المتن كما يدل عليه الاستدراك بقوله: "ولكن تقول" إلخ، وهو مستثنًى مفرّغٌ مرتبط بما يفهم من الاستثناء الأول أي ليس خبر باب «إن» في التقديم مثلَ خبر المبتدأ في كل وقتٍ إلاّ وقتَ كونه ظرفا.

[7] **(قوله: فإنه يجوز)** أي لا يمتنع؛ فيشمل الواجبَ أيضا نحو: «إن في الدّار صاحبَها».

[8] **(قوله: لاتّساعها)** ولزومها لكل حدَثٍ؛ حيث لا يخلو من زمان أو مكان؛ فيكون الظرف مع الشيء كالقريب الْمَحْرَم للشخصِ يدخل حيثُ لا يدخل الأجنبي.

[9] **(قوله: وهو قوله إلخ)** أي قولنا "إلاّ إذا كان ظرفا" إلخ معنى قوله: "ولكن" إلخ ومفهومُه.

[10] **(قول المص: لنفي الجنس)** أي لنفي صفةِ الجنس؛ فالإضافة: لأدنى ملابسةٍ.

[11] **(قوله: للإثبات)** أي تستعمل فيه، لا أنها موضوعة له كوضع «لا» للنفي.

للنفي، فحُمل «لا» على «إن» حَمْلا للنقيض على النقيض،[١] وإما لأن «إنّ» لتحقيق الإثبات، و«لا» لتحقيق النفي،[٢] فحُملت عليها حملا للنظِير على النظير من حيث التحقيقُ، **(نحو: «لا رجلَ أفضلُ منك»؛** فـ«لا» لنفي الجنس، و"رجلَ" اسمها، وسيأتي بيانه في المنصوبات، و"أفضل" خبرها، و"منك" متعلق بـ"أفضل"، فلا محل للجار[٣] والمجرورِ من الإعراب.[٤] **(وقد يحذف)**[٥] خبر «لا» لنفي الجنس قليلا..[٦] إذا كان ظرفا **(كقولهم: «لا بأس»)** أي لا بأس عليك، والبأس: الشدة، قاله المطرزي في المغرب، وكثيراً.. إذا كان عامّا[٧] كالموجود والحاصل؛ لدلالة النفي عليه[٨] نحو: «لا إله إلا الله»[٩] أي لا إله موجود إلا الله.[١٠]

---

[١] **(قوله: حملا للنقيض)** مصدر نوعي لقوله: "حمل" كقوله: "حملا للنظير" الآتي.

[٢] **(قوله: لتحقيق النفي)** أي للنفي المحقق، بمعنى أنها تفيد نفيا أكِيدًا قويا، وهذا لا يقتضي النفي أوّلًا؛ فلا إشكالَ.

[٣] **(قوله: فلا محل للجار إلخ)** أي معا، وإلا.. فمحل المجرور وحده: نصبٌ على أنه مفعولٌ به غير صريح.

[٤] **(قوله: من الإعراب)** أي من مَحَالِّه.

[٥] **(قول المص: وقد يحذف)** أي عند دلالة قرينة عليه، و«قد» لمجرد التحقيق بقرينة قوله: "قليلا" و"كثيرا".

[٦] **(قوله: قليلا إلخ)** يفهم من كلامه: أن الحذف جائز، وأنه قليل.. إذا كان ظرفا، وكثيرٌ.. إذا كان عاما، وفيه: أن الحذف جائز.. إذا دل عليه دليلٌ على سبيل الشيوع من غير فرقٍ بين الظرف وغيرِه عند الحجازيين، وواجبٌ مطلقا عند تميم في المشهور، نعم: نقل ابن خروف عن بني تميم أنهم لا يظهرون خبرا مرفوعا، ويظهرون المجرور والظرف، قال بعضهم: وهو ظاهر كلام سيبويه، فليراجَع، وليحرر.

[٧] **(قوله: إذا كان عاما)** بقي من أقسام الخبر: ما إذا كان غيرَ ظرف وهو خاص؛ فالأولى: التعرض له.

[٨] **(قوله: لدلالة النفي عليه)** لأنه يقتضي منفيا، ولما لم يكن قرينةُ الخصوصِ.. انصرف إلى العامّ.

[٩] **(قوله: نحو: «لا إله إلّا الله»)** جعل الزمخشري كلمةَ التوحيد جملةً مستغنية عن تقدير الخبر؛ حيث قال: إن أصل التركيب: "الله إلهٌ" فدَخل «لا، وإلاّ» للحصرِ، فالمسندُ إليه: «اللهُ» جلّ جلاله، والمسندُ «إلٰهٌ»، ويزيل خفاءَه أنه لو بُدِّل «لا وإلاّ» بكلمة «إنما»، وقيل: «إنما اللهُ إله».. لكان كلاما تامّا من غير تقديرٍ.

[١٠] **(قوله: موجود إلا الله)** بدلٌ من الضمير المستتر في «موجود»، أو من «إله» حملا على محله البعيد.

قوله: (واسم «ما، ولا» بمعنى «ليس»)

أي والضرب الخامس من الملحق بالأصل اسم «ما، ولا» بمعنى «ليس»، وهو المسند إليه بعد دخولهما،[1] فـ«ما» تشابِهُ «ليس» مشابهةً قوية من حيث إنها للنفي،[2] ونفيِ الحال، ومن حيث دخولُ الباء[3] في خبرها نحو: «ما زيد بمنطلق»؛ فتعمل عمل «ليس» في المعرفة **(نحو: «ما زيد منطلقا»، و)** في النكرة نحو: **(«ما رجل خيرا منك»)**؛ فقوله: «رجل» اسم «ما»، و«خيرا» خبرها، و«منك» متعلق بقوله: «خيرا»، فلا محل لها[4] من الإعراب، **(و)** «لا» تشابه «ليس» مشابهة ضعيفة من حيث إنها للنفي[5] دون نفي الحال،[6] ولا تدخل الباء في خبرها؛[7] فلا تعمل عمل «ليس» إلا في النكرة[8] نحو: **(«لا رجلٌ أفضلَ منك»)**، والفرق بين «لا» بمعنى «ليس»، و«لا» لنفي الجنس: ظاهر لفظا[9] ومعنى، أما لفظا..[10] فإنّ عمل كل واحد منهما عكسُ الآخَر،[11] وأما معنى.. فقولك:[12] «لا رجل أفضل

---

[1] **(قوله: بعد دخولهما)** أي دخول أحدهما.

[2] **(قوله: للنفي ونفي الحال)** الأخصر: "لنفي الحال" أي لنفي وقوع الحدثِ في الحال، كما أن «ليس» كذلك.

[3] **(قوله: دخول الباء)** أي بكثرة.

[4] **(قوله: فلا محل لها)** في نسخة خطية: "له" أي لمجموع الجار والمجرور، والمنصوبُ محلا إنما هو المجرور.

[5] **(قوله: من حيث إنها للنفي)** أي مطلقا.

[6] **(قوله: دون نفي الحال)** أي فقط.

[7] **(قوله: ولا تدخل الباء في خبرها)** أي إلا بِقِلّة.

[8] **(قوله: إلا في النكرة)** أي عند الجمهور، وقال بعضهم: تعمل في المعرفة أيضا.

[9] **(قوله: لفظا)** أي عملا، وعبر عنه باللفظ؛ لمناسبة المعنى.

[10] **(قوله: أما لفظا إلخ)** أي أما الفرقُ من حيث اللفظ أي العمل.. فثابت؛ لأن عمل كل واحد إلخ، وكذا يقال في قوله: "وأما معنى" إلخ.

[11] **(قوله: الآخر)** أي عمل الآخَر.

[12] **(قوله: فقولك)** الأولى: "فلأن قولك".

منك»[1] إذا كانت[2] لنفي الجنس.. فمعناه: ليس رجل[3] من جنس الرجال[4] أفضلَ منك، وإذا كانت بمعنى ليس.. فمعناه:[5] «ليس رجل منك أفضل»، فيحتمل أن يكون رجلا آخر[6] أفضل منك.

---

[1] **(قوله: «لا رجل أفضل منك»)** أي هذا التركيب.

[2] **(قوله: إذا كانت)** أي «لا» فيه.

[3] **(قوله: ليس رجل إلخ)** الأولى: "ليس جنس رجل بأسرِه وعمومِه أفضل منك".

[4] **(قوله: من جنس الرجال)** أي من أفرادِ جنسٍ اندرجَ تحته الرجال.

[5] **(قوله: فمعناه)** لا يخفى ما في كلام الشارح رحمه الله من الاختلال، والظاهرُ أن يقول: "فيحتمل أن يكون معناهُ ليس رجلٌ واحد أفضلَ منك، بل رجلان، أو رجال، أو ليس جنسُ رجل بأسره وعمومه أفضلَ منك". وهذا هو الراجح، فحاصلُ الفرق بينهما: أنّ «لا» لنفي الجنس لاستغراق النفي على سبيل النص بخلاف «لا» بمعنى «ليس»؛ حيث تحتمل أيضا أن تكون للاستغراق ونفي الوحدة.

[6] **(قوله: فيحتمل أن يكون رجلا آخر)** صوابه: "رجل آخر"، وقد عرفت أن الحق أن يقول بدله: "فيحتمل أن يكون رجُلان أو رجال أفضل منك"، فليحرّر.

قوله: **(المنصوبات)**

أي هذا باب المنصوبات، وهي جمع المنصوب،[1] وهو ما اشتَمل على عَلَم المفعولية،[2] وهو النصبُ.[3] المنصوباتُ: **(على ضربين):** أحدُهما: **(أصل)**، وهو أن يكون[4] نصبه بالأصالة، **(و)** الثاني: **(ملحق به)** أي بالأصل، وهو أن يكون نصبه ملحقا[5] بالأصل أي مشابها به. قوله: **(فالأصل: هو المفعول)** أي[6] الذي يكون نصبه بالأصالة: هو المفعول، **(وهو على خمسة أضرب):** الأول:

---

[1] **(قوله: جمع المنصوب إلخ)** الأولى: تقديمه على قوله: "وهي"، وإسقاط قوله: "المنصوبات".

[2] **(قوله: على علم المفعولية)** أي علامةِ كون الاسم مفعولا حقيقة، أو حكما.

[3] **(قوله: وهو النصب)** أي بالفتحة، أو الكسرة، أو الألف، أو الياء.

[4] **(قوله: وهو أن يكون إلخ)** أي ذو أن يكون إلخ، أو متحقق بأن يكون إلخ.

[5] **(قوله: ملحقا بالأصل)** فيه مسامحة، والمراد: أن نصبه بسبب إلحاقه بالأصل.

[6] **(قوله: أي الذي إلخ)** لو قدّم هذا التفسير على قوله: "هو المفعول".. لكان أظهر، ولم يحتج إلى قوله: "هو المفعول".

(المفعول المطلق)

(ويسمى المصدرَ)[١] أي المكانَ الذي يَصدُر عنه الفِعل[٢] أي يُشتقّ منه الفعلُ نحو: «ضربتُ ضربا»،[٣] **(وهو اسمُ مَا[٤] فعَله فاعلُ[٥] فِعلٍ[٦] مذكورٍ[٧] بمعناه)،**[٨] قوله: "اسمُ ما فعله[٩] فاعلُ فعل": احتراز عن اسم ما لم يفعله فاعل فعلٍ نحو: «أعجبني عِلْمُ الله».[١٠] قوله: "مذكورٍ" احترازٌ من قولك: «أعجبني القيامُ»؛ فإن القيامَ اسمُ ما فَعله فاعلٌ، ولكنْ ليس اسمَ ما فعلَه فاعلُ فعلٍ مذكور؛ لأن فاعِلَ الفعلِ المذكورِ هو القيامُ، ولا يكونُ الشيء فاعلًا لنفسه، وقوله: "بمعناه" احترازٌ من قولك: «كرِهتُ قيامي»؛ فإنّ «قيامي» اسمُ ما فعلَه فاعلُ فعلٍ مذكور؛ لأن القيامَ اسمٌ لِمَا فعَلَه المتكلِّم، وهو فاعلُ الفعل المذكورِ، ولكن «قيامي»[١١] ليس بمعنى «كرهت». قوله: **(وهو)** أي المفعول المطلق **(على ثلاثةِ**

---

[١] **(قول المص: ويسمى المصدر)** تسميةً للخاصّ باسم العامّ.

[٢] **(قوله: الفعل)** أي الاصطلاحي، وكذا غيرُه من المشتقّات على الأصحّ.

[٣] **(قوله: نحو: «ضربت ضربا»)** لا موقع له، فالأولى تركه.

[٤] **(قول المص: اسم ما)** أي اسم حدثٍ.

[٥] **(قول المص: فعَله فاعلُ فعل)** المراد بفعل الفاعل إيّاه: قيامُه به، لا كونُه مُوجِدًا إياه؛ ليشمل مثلَ: «مات زيد موتا».

[٦] **(قول المص: فِعل)** أي عاملٍ؛ فيشمَل المصدرَ، وسائرَ المشتقات.

[٧] **(قول المص: مذكورٍ)** أي حقيقةً، أو حكما؛ فيعمُّ المقدّر أيضا.

[٨] **(قول المص: بمعناه)** صفةٌ ثانية للفعل، والضمير راجع إلى الاسم، والمراد بكون العامل بمعنى الاسم: أن يكون معناه مشتمِلًا على معنى الاسم، وذلك إذا كان العاملُ مشتقا، أو يكونَ نفسَ معناه إذا كان مصدرا.

[٩] **(قوله: اسمُ ما فعله)** الظاهر: الاقتصار على قوله: "فعَله"؛ إذ بِهِ الاحتراز عن نحو: «أعجبني علم الله».

[١٠] **(قوله: نحو: «أعجبني علم الله»)** فيه أنّ عِلم الله تعالى مما فعَله فاعلُ فعلٍ، وهو الله تعالى؛ إذ المراد بفعل الفاعل إيّاه: قيامُه به كما مر؛ فالله تعالى فاعلٌ لِعلمِه بهذا المعنى؛ فالحقّ: أن يحترز عنه بقوله: "مذكور".

[١١] **(قوله: ولكن «قيامي» إلخ)** المناسب: ولكن «كرِه» ليس بمعناه.

أقسام): القسمُ **(الأوّلُ: للتأكيدِ،**[1] **وهو: ما لا يزيدُ مدلولُه على مدلولِ الفعل)**[2] أي لا يزيد معناه على معنى الفعل **(نحو: «ضربت ضربا»، و)** القسم **(الثاني: للنوع، وهو: ما يدُلُّ على بعضِ أنواعِ**[3] **الفعلِ**[4] **نحو: «ضربت ضِربة»)** بكسر الضاد، **(«وضربت ضربا شديدا»،**[5] **و)** القسم **(الثالث: للعدَد،**[6] **وهو: ما يدلُّ على المرَّةِ**[7] **نحو: «ضربت ضَربة»)** بفتح الضاد، **(و)** «ضربت **(ضربتين)»،**[8] **و)** «ضربت **(ضرَبات)»، وقد يكون)**[9] المفعولُ المطلق **(بغير لفظ الفعل)** موافِقًا له في المعنى[10] **(نحو: «قعدتُ جلوسا،**[11] **وجلست قعودا»)**.

---

[1] **(قول المص: للتأكيد)** أي لتأكيدِ العامل باعتبار تمامِ معناه.. إذا كان مصدرا، أو بعضِه.. إذا كان غيرَه.

[2] **(قول المص: ما لا يزيد مدلوله على مدلول الفعل)** قد عرفتَ: أن المرادَ بالفعل مطلقُ العامل؛ فعدمُ زيادةِ مدلول المفعول المطلق على مدلول العامل إما بأن يكون مدلولُه نفسَ مدلول العامل.. إذا كان مصدَرًا، أو جزءًا منه.. إذا كان مشتقا.

[3] **(قول المص: على بعض أنواع الفعل)** صراحةً، أو في ضمن الدلالة على جميع الأنواع؛ لئلاّ يخرج نحو: «ضربتُ جميعَ أنواعِ الضرب».

[4] **(قول المص: أنواع الفعل)** أي أنواع مدلوله.

[5] **(قول المص: «ضربت ضربا شديدا»)** لعلّه أشار بهذا المثال إلى أن النوعيةَ كما تستفاد من نفس الصيغةِ قد تستفاد من الوصفِ أيضا.

[6] **(قول المص: للعدد)** أي عددِ ما صَدَق عليه مفهومُ العامل.

[7] **(قول المص: على المرّة)** في نسخةٍ خطيّةٍ: "على المرّات"، والظاهرُ: "عليه" أي العدد.

[8] **(قوله: «ضربت ضربتين»)** يشير إلى أن قول المصنف: "ضربتين" عطف على قوله: «ضربت ضربة» بتقدير: «ضربت ضربتين»؛ ليكون عطفَ مثالٍ على مثالٍ، وكذا يقال في قوله: «وضربت ضربات»، فافهم.

[9] **(قول المص: وقد يكون إلخ)** مناط فائدةِ هذا الحكم: كلمة «قد» المفيدةُ للتقليل؛ لأنه وإن عُلِم من التعريف: أنه لا يُشترط أن يكون بلفظ العامل، لكن لم يُعلم أن ما هو بغير لفظِه قليل، كذا في عصام الجامي.

[10] **(قوله: موافقا له في المعنى)** لا حاجة إليه؛ فالأولى: إسقاطه.

[11] **(قول المص: نحو: «قعدت جلوسا»)** وقد يفرَّق بين القعود والجلوس بأنّ الأولّ للقائم، والثانيَ لنحو النائِم، وعليه فـ«جلوسا» مفعول مطلقٌ لفعلٍ مقدر هو: «جلست».

قوله: (والمفعول به)

أي والضرب الثاني: المفعول به، (وهو مَا وقع عليه[1] فعل الفاعل) أي تعلّق به فعل الفاعل[2] (نحو: «ضربت زيدا، وأعطيت زيدا درهما، وأعلمت زيدا عمراً فاضلا»)؛ فالأولُ: متعدٍّ إلى مفعولٍ واحد، والثانِي إلى اثنين، والثالثُ إلى ثلاثةٍ. قوله: (وينصب بمضمرٍ)[3] أي وينصب المفعول به بفعل مقدر (نحو قولك للحاجِّ:[4] «مكّةَ») أي تقصد[5] أو تعزم مكةَ،[6] (و) نحو (قولك للرامي: «القرطاسَ»)[7] أي ارمِ القرطاس.

قوله: (ومنه المنادى)

أي ومن المفعول به المنصوب بمضمر أي بفعل مقدر:[8] المنادى، (وهو المطلوبُ إقبالُه[9] بحرفٍ[10] نائبٍ مناب «أدعو») أي قائمٍ مقام «أدعو»، لفظا[11] نحو: «يا زيدُ»، أو تقديرا كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَاۚ﴾ [يوسف: ٢٩] أي: يا يوسفُ، فقوله: "المطلوب

[1] (قول المص: ما وقع عليه إلخ) أي اسمٌ وَقَع على مدلولِه فعلُ الفاعل.

[2] (قوله: تعلّق به فعل الفاعل) أي بلا واسطةِ حرفِ الجر؛ فلا ينتقضُ التعريف بدخول نحو: «مررت بزيد».

[3] (قول المص: وينصب بمضمر) أي وقتَ قيامِ قرينةٍ مقاليّةٍ أو حاليّة، جوازا أو وجوبا.

[4] (قول المص: للحاجّ) أي لمريد الحجّ، وكذا يقال في قوله: "للرامي".

[5] (قوله: تقصد إلخ) أي أتقصد، أو أتعزم بالاستفهام التقريري، وتقديرُ الفعل هنا وفي المثال الآتي: للقرينة الحاليّة.

[6] (قوله: أو تعزم مكة) أي تعزم الذهاب إليها من قولهم عزمه أي عقد نِيّته على فعله

[7] (قول المص: «القرطاس») قطعةٌ من أديم تُنصب للرّمْي.

[8] (قوله: أي بفعل مقدر) لا حاجة إليه.

[9] (قول المص: إقباله) أي إقبالُ مدلولِه، ولعلّ المرادَ بالإقبال ههنا: الإجابة؛ لئلاّ يخرج عن تعريف المنادى نحو: «يا الله» جلّ جلاله.

[10] (قول المص: بحرفٍ) الباءُ: للاستعانة.

[11] (قوله: لفظا) أي ملفوظًا، حالٌ من قوله: "بحرف"، وكذا يقال في قوله: "تقديرا".

إقباله" شاملٌ لغير المنادى نحو: «أنا أطلب إقبالك»،[1] فلما قال: "بحرف[2] نائب مناب «أدعو»".. خَرج ذلك. قوله: **(وينصب[3] المنادى المضاف نحو: «يا عبد الله»)؛** فـ«يا» حرفُ النداء، و«عبد الله» منادىً مضافـًا[4] منصوب بـ«يا»[5] التي هي نائبة مناب «أدعو»، تقديره: "أدعو عبد الله"، **(و)** يُنصب المنادى **(المضارع له)** أي المشابه له **(نحو: «يا خيرا من زيد»)؛** فـ«يا» حرف النداء، و«خيرا ~~من زيد~~»[6] منادًى مشابهٌ للمضاف منصوب بـ«يا»، و«من زيد» متعلق بـ«خيرا»، **(والمرادُ بالمضارع بالمضاف)**[7] أي بالمشابه به **(أن يكون الثانِي متعلِّقا[8] بالأول، لا بطريق الإضافة كتعلق «من زيد» بـ«خيرا»)** أي[9] كتعلق الجار والمجرور بـ«خيرا»، **(و)** ينصب المنادى **(النكرة نحو: يا راكبا)؛** فيا حرف النداء، وراكبا منادى نكرة منصوب بيا. قولُه: **(وأما المفرد المعرفةُ.. فمضموم)**[10] أي وأما المنادى المفرد المعرفة.. فمبني على الضم **(نحو: «يا زيدُ، ويا رجلُ»)**، ونعني[11] بالمفرد ههنا: ما ليس بمضافٍ

---

[1] **(قوله: نحو: «أنا أطلب إقبالك»)** أي نحوُ ضميرِ المخاطب في نحو: «أنا أطلب إقبالك».

[2] **(قوله: فلما قال بحرف إلخ)** الأولى بدله: "وقوله: بحرف نائب مناب «أدعو» يخرجه".

[3] **(قول المص: وينصب المنادى)** أي لفظا أو تقديرا نحو: «يا أبا القاسم».

[4] **(قوله: مضافا)** صوابه: "مضاف".

[5] **(قوله: منصوب بـ«يا»)** هذا مذهب المبرد، وهو ينافي ما جرى عليه المصنف من أن المنادى منصوب بفعل مقدر، وكذا يقال فيما سيأتي.

[6] **(قوله: وخيرا من زيد)** الحق: إسقاط قوله: "من زيد".

[7] **(قول المص: بالمضاف)** الأولى: "للمضاف" كما في نسخة المتن.

[8] **(قول المص: متعلِّقا بالأول)** أي مرتبطًا به ومُتَمِّمَه بأن يكون معمولًا له، أو معطوفًا قبلَ النداء نحو: «يا ثلاثة وثلاثين» فيمن سمّيته بذلك، أو نعتا قبلَه على ما جرى عليه الأكثرون نحو: «يا حليما لا يعجل».

[9] **(قوله: أي كتعلق إلخ)** لا فائدة فيه.

[10] **(قول المص: فمضموم)** لا يخفى: أن المرادَ بالمفرد ههنا كما قال الشارح فيما يأتي: ما ليس بمضاف ولا مشابهٍ له؛ فيشمل المثنَّى والمجموعَ أيضا؛ فقوله: "مضموم" قاصر؛ إذ لا يشملُهما؛ فالحقُّ بدله: "مبنيٌّ على ما يُرفَع به قبل النداء". اللهم إلاّ أن يُقال: المراد من المضمومِ: المبنيُّ على الضم أو ما نابَ عنها.

[11] **(قوله: ونعني بالمفرد إلخ)** الأولى: تقديمه على التمثيل.

ولا مشابهٍ بالمضاف، وإنما بُني؛ لِكونه مشابِهًا لكاف «أدعوكَ»[١] من حيثُ الإفرادُ[٢] والتعريف والخطاب ووقوعِه[٣] موقعَها، وإنما بني على الحركة؛[٤] لأنّ مِنه[٥] ما يُسكنُ ما قبل آخره نحو: «يا زيد»، فلو بُنِي على السكونِ.. لَالْتَقى الساكنانِ على غير حدِّه،[٦] وهو محذُورٌ، وحُمل البواقي[٧] عليه؛ طردًا للباب. وإنما بُني على الضمّ؛ لأنه لو بُني على الكسر.. لَالْتَبَسَ بالمنادى[٨] المضاف إلى ياء المتكلم المحذُوفِ الياءِ؛ اكتفاءً بالكسرةِ عن الياء نحو: «يا غلامِ»، ولم يُبْنَ على الفتح؛[٩] لتكونَ حركتُه[١٠] البنائيةُ مخالِفةً للحركة الإعرابيّةِ لأخواتِه[١١] أي المنادى المضافِ والمضارع له والنكرةِ؛ فإنها منصوبةٌ[١٢] كما ذكرنا. وإنما أورَد مثالين؛[١٣] إشارةً إلى [أنّ] النكرةَ[١٤] الواقعة بعد «يا» إذا أريد منها شخصٌ

---

[١] **(قوله: مشابها لكاف «أدعوك»)** ينبغِي أن يزيدَ "المشابِهَةِ لفظًا ومعنى -أي في الجملة- لكاف ذاك"؛ لأن الاسمَ لا يُبنى إلا لمشابهته مبنيَّ الأصل، ولا يبنى لمشابهتِه الاسمَ المبنيّ.

[٢] **(قوله: من حيث الإفراد)** أي عدمُ كونِه مضافا ومشابهَه.

[٣] **(قوله: ووقوعِه موقعها)** عطف على قوله: "كونه".

[٤] **(قوله: وإنما بني على الحركة)** أي إذا لم يكن مثنًّى، ولا مجموعا.

[٥] **(قوله: لأن منه إلخ)** والمشهورُ في وجهِ بنائِه على الحركة: أنّ بناء المنادَى عارضٌ، والأصلُ فيما كان بناؤُه كذلكَ: البناءُ على الحركة.

[٦] **(قوله: على غير حده)** الضميرُ للالتقاء أي على غيرِ طريقِه الجائزِ، وهو: أن يكون الأولُ حرفَ مدّ، والثاني مدغمًا.

[٧] **(قوله: وحمل البواقي)** أي مما لم يكن ما قبل آخره ساكنا.

[٨] **(قوله: لالتبس بالمنادى)** أورِدَ عليه أن المنادَى المضافَ إليه يجوز فيه الضمُّ عند حذف يائِه؛ فيقع الالتباس أيضا، وأجيب بأنه قليلٌ لا يُنظر إليه.

[٩] **(قوله: ولم يبن على الفتح إلخ)** الأولى: "ولو بُنِي على الفتح لاتّحدَ الحركةُ البنائية والحركة الإعرابية لمقابلِه أي المنادى المضاف والمضارع له والنكرة، والمناسب: تخالُفُهما".

[١٠] **(قوله: لتكون حركته إلخ)** وقد يقال: لو بني على الفتح.. لالتبَسَ بالمنادى المضافِ إلى ياء المتكلم عند قلبِها ألفًا وحذفِه اكتفاءً بالفتحة.

[١١] **(قوله: لأخواته)** صفة لـ"الحركة الإعرابية"، والأولى: "لمقابله" كما أشرنا إليه.

[١٢] **(قوله: فإنها منصوبة)** بالفتحة أو الكسرة أو الألف أو الياء؛ فالعلةُ تصلح لعدم البناءِ على الكسرة أيضا.

[١٣] **(قوله: وإنما أورد مثالين)** أي إنما زاد المثالَ الأخيرَ.

[١٤] **(قوله: إلى النكرة)** لفظ «أنَّ» سقَطَ من قلم النُّسّاخ.

معيّن.. فهو[١] المنادى المفردُ المعرفة، وإلا.. فهو المنادَى النكرة. قوله: **(وفي صفتهِ)** أي وفي صفةِ المنادَى المفردِ المعرفة، التي هي[٢] **(المفردة)**[٣] يجوز **(الرفعُ؛)**[٤] حملًا على اللفظِ **(نحو: «يا زيدُ الظريف»)**، وإنما جاز فيه[٥] اعتبارُ اللفظِ بغير اعتبار المحلِّ[٦] كما في المبنيّات؛[٧] لأن حركتَه[٨] مشابهةٌ بحركةِ المعرب من حيثُ العروض، **(و)** يجوز **(النصبُ)** أيضا **(نحو: «يا زيدُ الظريفَ»)؛** حملا على المحلّ؛[٩] فإن[١٠] محلَّه النصبُ؛ لأنه مفعولٌ به بالحقيقة.[١١] قوله: **(وفي المضافة)**[١٢] أي وفي صفته المضافة يجوز **(النصبُ، لا غيرُ)** النصبِ **(نحو: «يا زيدُ صاحبَ عمرٍو»)،**[١٣] لأن المنادى[١٤] إذا كان مضافا.. لم يجز فيه إلا

---

[١] **(قوله: فهو إلخ)** أي النكرةُ المذكورة، والتذكيرُ: باعتبار الخبر، وكذا يقال في قوله: "فهو المنادى النكرة".

[٢] **(قوله: التي هي)** الأولى: إسقاطُه.

[٣] **(قول المص: المفردة)** حقيقة، أو حكما؛ لتَشمل المضافةَ بالإضافة اللفظيةِ، والمشابهةِ للمضاف؛ حيثُ يجوز فيهما الرفعُ والنصب أيضا.

[٤] **(قول المص: الرفعُ)** ظاهره: أن هذه الحركةَ حركةُ إعراب، واستشكل بأنه لا عاملَ هناك يقتضِي رفعَ التابع، بل هناك ما يقتضِي نصبَه وهو: «أدعو»، وأجيب بأن العاملَ فيه مقدَّر من لفظ عاملِ المتبوعِ مبنيًّا للمجهول، ولا يخفى ما فيه من التكلف، وقال السيوطي في متن جمع الجوامع: واعتقد قومٌ بِناء النعت إذا رُفع؛ لأنهم رأوْا حركتَه كحركة المنادى آهـ. والتحقيقُ: أن ضمةَّ التابع ضمةُ إتباعٍ، لا إعرابٍ وبناء، وأنه منصوبٌ تقديرا، فليراجَع.

[٥] **(قوله: فيه)** أي في المنادى.

[٦] **(قوله: بغير اعتبار المحلِّ)** أي فقط.

[٧] **(قوله: كما في المبنيات)** أي الأُخَر، مرتبط بقوله: "اعتبار المحل".

[٨] **(قوله: لأن حركتَه إلخ)** فيُشبه المعربَ؛ فيجوز أن يكون تابعُه تابعًا للفظه أيضا.

[٩] **(قوله: حملا على المحل)** الأولى والمناسب لما سبق: تقديمه على التمثيل.

[١٠] **(قوله: فإن محله النصب)** أي وإنما استلزم الحملُ على المحل النصب؛ فإن إلخ.

[١١] **(قوله: بالحقيقة)** لا فائدة فيه.

[١٢] **(قول المص: وفي المضافة)** أي بالإضافة المعنويّة.

[١٣] **(قول المص: نحو: «يا زيدُ صاحب عمرو»)** فالإضافة معنويّةٌ؛ لغلبة الاسميةِ على «صاحب».

[١٤] **(قوله: لأن المنادى إلخ)** الأولى بدله: "لأنها إذا وقعت منادًى.. تُنصب؛ فنصبُها إذا كانت تابعةً أولى". هذا. وفيه: أنَّ هذا الدليلَ يقتضِي أن لا فرقَ بين المضافِ بالإضافة الحقيقيةِ واللفظيةِ والمشابهِ للمضاف مع أنّ الأخيرَين يجوز فيهما الرفع والنصبُ كما أشرنا إليه فيما سبق، وقد يُجاب بأن مقتضِيَ جوازِ الأمرين فيهما –وهو إلحاقُهما بالمفرد– مفقودٌ في المضاف بالإضافة الحقيقية.

النصبُ، فتابعُ المنادى إذا كان مضافا.. فنصبُه بطريقِ الأوْلَى؛[١] لبعده عن حرف النداء الموجِب للبناءِ.[٢] قوله: **(وإذا وُصف)** أي وإذا وصف المنادى المفرد المعرفة **(بابن..**[٣] **نُظِر،**[٤] **فإن وقع)** الابن **(بين العلمين.. فتح المنادى)**[٥] أي بني[٦] على الفتح؛ لكثرة الاستعمال[٧] **(نحو: «يا زيدَ بنَ عمرو»)**، وحذفت همزة الابن[٨] في الخط؛[٩] لكثرة الاستعمال أيضا. قولُه: **(وإلا.. فالضّمُّ)** أي وإن لم يقع الابن بين العلمين.. فالضم لازم[١٠] أي فبناؤُه على الضم لازمٌ، وإثباتُ همزة الابن في الخطّ لازم؛[١١] لعدم كثرةِ الاستعمال حينئذ، وذلك[١٢] بأن لا يكون بعد الابن علَم **(نحو: «يا زيدُ ابنَ أخي»، أو)** لا يكون قبل الابن علم نحو: **(«يا رجل ابن زيد»، أو)** لا يكونَ بعده ولا قبله علم نحو: **(«يا رجل ابن أخي»)**. قوله: **(وإذا نُودِيَ**[١٣] **المعرفُ باللام)**[١٤] أي الاسمُ المعرف باللام..[١٥] **(لا يجوز**

---

[١] **(قوله: بطريق الأولى)** من إضافة الموصوفِ إلى صفته، وفي نسخةٍ: "بالطريق الأولى"، وهي أحلى وأولى.

[٢] **(قوله: الموجب للبناء)** أي في الجملة؛ لئلاّ يرد نحو: «يا راكبا».

[٣] **(قول المص: بابن)** أو ابنة، لا بنت؛ حيث يجب ضمُّ الموصوف بها.

[٤] **(قول المص: نُظر)** أي إلى حال الابن.

[٥] **(قول المص: فُتح المنادى)** أي على سبيل الاختيارِ، وعبارةُ ابن الحاجب: "يُختار فتحه"، وهي أحسن.

[٦] **(قوله: أي بني على الفتح)** يفهم منه: أنّ فتحَه حركةُ بناءٍ، وقال بعضُهم إنها حركةُ إتباعٍ.

[٧] **(قوله: لكثرة الاستعمال)** أي استعمالِ المنادى الجامعِ لهذه الصفات، والكثرةُ مناسبة للتخفيف، فخفّفوه بالفتحةِ التي هي أخفّ الحركاتِ، مع أنها حركتُه الأصليةُ؛ لكونه مفعولا به.

[٨] **(قوله: وحذفت همزة الابن)** أي الواقعِ صفةً بين علمين.. إذا لم يقع ابتداءَ سطرٍ، ولم يُثنّ، ولم يجمع.

[٩] **(قوله: في الخط)** أي كاللفظ.

[١٠] **(قوله: فالضم لازم إلخ)** الأخصر: الاختصارُ على قوله: "فبناؤه على الضم لازم".

[١١] **(قوله: في الخط لازم)** أي أيضا.

[١٢] **(قوله: وذلك بأن إلخ)** أي عدمُ وقوع الابن بين العلمين: متصوّر بأن إلخ.

[١٣] **(قول المص: وإذا نودي)** أي إذا أريد نداؤُه؛ ليصحّ ترتُّب الجزاءِ عليه.

[١٤] **(قول المص: المعرّف باللام)** أي ولو صورةً؛ ليشمل نحو: «الحارث» علَمًا.

[١٥] **(قوله: أي الاسم المعرّف باللام)** لا فائدة في التفسير.

إدخالُ حرفِ النداء عليه) أي على المعرّف باللام؛ لئلا يجتمعَ[١] حرفَا التعريفِ أعني[٢] الياءَ[٣] واللامَ في كلمةٍ واحدة؛ **(فلا يقال: «يا الرجل»، بل يُؤتَى بلفظٍ مبهم)**[٤] مثل: «أيها،[٥] أو هذا،[٦] أو أيهذا»، **(فيُدخَل[٧] حرفُ النداء على المبهم، ثم يُجرى[٨] المعرّف باللام على ذلك المبهمِ، فيقال: «يا أيها الرجل، أو يا أيهذا الرجل، أو يا هذا الرجل»)**، وإنما لم يُؤتَ بـ«أيّ» وحده؛[٩] لأنه[١٠] لازم الإضافة، فجعل «ها، أو هذا» في «أيّها، أو أيهذا» عوضًا عن المضاف إليه. قوله: **(والْتَزموا رفع «الرجل»)**[١١] جوابٌ عن سؤالٍ مقدر، وهو أن يقال: فحينئذ[١٢] «يا» حرف النداء، والمبهم هو المنادى المفرد المعرفة، و«الرجل» صفته المفردة، فينبغي أن يجوز[١٣] فيه الرفعُ والنصب، فأجاب بقوله: "والتزموا رفع الرجل"

---

[١] **(قوله: لئلاّ يجتمع)** أي بلا فاصلٍ.

[٢] **(قوله: أعني الياء)** أي مثلًا، يُفهم منه أن «يا» حرفُ تعريفٍ، وليس كذلك؛ فإن تعريفَ «يا رجلُ» مثلا إنما هو بالإقبال والمواجهة، أو بـ«أل» مقدرةً، فليراجَع.

[٣] **(قوله: أيضا أعني الياء)** الصواب: "أعني «يا»"؛ لأن كلّ كلمةٍ وُضعت على أكثرَ من حرفٍ يعبّر عنها بذاتِها، لا باسمها؛ فيقال: "«يا» حرفُ نداءٍ".

[٤] **(قول المص: يؤتى بلفظ مبهم)** ليُتوصّل به إلى نداء المعرفِ باللام، وجعلت الوصلة مبهمةً؛ إذ لو كانت معينة.. لوقَفَ الذهن عندها، وتَخيّل أنها المنادى.

[٥] **(قوله: مثل «أيّها»)** يندرج تحت المثل: «أيتُها، وهؤلاء، وهذه، وهذان» إلى غير ذلك.

[٦] **(قوله: أو «هذا»)** الفرق بينه وبين «أيّها»: أنه غيرُ نصٍّ في الوصلة؛ إذ قد يُقصد نداؤه بخلاف «أيّها»؛ فإنها نصٌّ فيها.

[٧] **(قول المص: فيُدخل)** مضارع مجهول من باب الإفعال، عطفٌ على قوله: "يؤتى".

[٨] **(قول المص: ثم يُجرى إلخ)** أي يُذكر المعرف باللام بعدَه على أنه صفة أو عطف بيان له، واختار الأشموني تبعا لبعضهم: كونَه صفة.. إن كان مشتقا، وعطفَ بيان.. إن كان جامدا.

[٩] **(قوله: لم يأت بـ«أي» وحده)** أي بل ضُمّ إليه «ها، أو هذا».

[١٠] **(قوله: لأنه إلخ)** أي لأن «أيّ» إذا لم تكن وصلة.. تلزم الإضافةَ؛ فجُعل «ها» التنبيهِ، أو «هذا» في موضع المضاف إليه؛ عوضًا عنها.

[١١] **(قول المص: والتزموا رفع الرجل)** وجوّز المازني: نصبَه؛ قياسًا على غيره من صفات المنادى المفرد المعرفة، وقُرئ شاذّا: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرِينَ ①﴾ [الكافرون: ١].

[١٢] **(قوله: فحينئذ)** أي حين إذ قيل: «يا أيها الرجل».

[١٣] **(قوله: فينبغي أن يجوز إلخ)** أي مع أنّ الرفع فيه واجب.

حينئذ؛[1] **(لأنه المقصود بالنداء، والمبهم للتوصل)**، فأعرب بحركةٍ تُوَافِق حركتَه البنائيةَ.[2] وفي صفته[3] المفردة[4] الرفعُ؛ حملاً[5] على اللفظ نحو: «يا أيها الرجلُ الظريفُ»، لا غيرُ؛[6] لأنه[7] معرَب؛ لبُعدِه عن حرف النداء الموجِب للبناء،[8] وفي المعرب[9] إذا كان إعرابُه لفظيا..[10] يُعتبرُ اللفظ[11] دون المحل،[12] وقالوا: «يا اللهُ» خاصة؛[13] لعدم الإذنِ الشرعيّ[14] في إطلاق الاسم المبهمِ على اللهِ تعالى. قوله: **(ويُحذف حرف النداء من المنادى العلمِ نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَاۚ﴾)** [يوسف: ٢٩] أي: يا يوسف، **(و)** يحذف حرف النداء من

---

[1] **(قوله: حينئذ)** أي حين إجرائه على المبهم المذكور.

[2] **(قوله: حركتَه البنائيّة)** التي هي علامةُ المنادى؛ لتدل على أنه هو المقصود بالنداء.

[3] **(قوله: وفي صفته إلخ)** أي والتزمُوا في صفته المفردةِ الرفعَ، والأولى: "والتزموا أيضًا رفعَ صفتِه المفردة".

[4] **(قوله: المفردة)** الحق: إسقاطه؛ إذ الرفع ملتزم في المضافة أيضا نحو: «يا أيّها الرجلُ ذُو المال».

[5] **(قوله: حملا على اللفظ)** علةٌ للرفع.

[6] **(قوله: لا غير)** بالرفع أي لا غيره.

[7] **(قوله: لأنه معرب)** علةٌ لالتزام الرفع.

[8] **(قوله: الموجب للبناء)** أي في الجملة كما مرّ.

[9] **(قوله: وفي المعرب)** أي في المنادى المعرب، وإلاّ.. فالمعرب قد يُعتبر فيه المحل أيضا نحو: «أعجبني ضاربُ زيدٍ وعمرًا» بالنصب حملا على المحل.

[10] **(قوله: إذا كان إعرابه لفظيا)** الحق: إسقاطه؛ حتى يشمل المعربَ بالإعراب التقديري.

[11] **(قوله: يعتبر اللفظ)** المراد باللفظ هنا ما قابَلَ المحلّ.

[12] **(قوله: دون المحل)** إذ لا محل.

[13] **(قوله: خاصة)** أي خصّ لفظ الجلالة بدخول حرف النداء عليه خصوصًا، وفيه: أنّ حرف النداء يدخل أيضًا على الجملة المحكية المبدوءة بـ«أل» نحو: «يا المنطلق زيد» فيمن سمي بذلك، نصّ على ذلك سيبويه، وزاد المبرّد: ما سمي بِه من موصولٍ تصدر بـ«أل» نحو: «يا الذي قام».

[14] **(قوله: لعدم الاذن الشرعي إلخ)** فيه: أنه قد ورد إطلاقُ اسمِ الإشارة عليه تعالى في قوله جلّ وعلا: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡۖ﴾ [الأنعام: ١٠٢]؛ فالحقُّ في التعليل: ما قاله سيبويه من أنّ «أل» لا تفارقها، وهي عوض عن همزة «إله»؛ فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة آهـ. وفي النفس منه شيء، فليحرّر.

المنادى **(المضافِ)**[1] **(نحو: قولِه تعالى: ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾)** [يوسف: ١٠١] أي: يا فاطرَ السموات، ففي كلامه لفّ ونشر.[2] قوله: **(ولا يحذف من اسم الجنس)**[3] أي ولا يحذف حرف النداء من المنادى الذي هو اسم الجنس؛ **(فلا يقال: «رجلُ» في «يا رجل»)**؛ لأن أصلَه[4] أن ينادى بنحو: «يا أيها الرجل» كما تقدَّم؛[5] إذ تعريفُ اسم الجنس[6] إنما هو باللام[7] والألف، وإذا قلتَ:[8] «يا رجلُ».. فقد حذف الألف واللام؛ استغناءً عنهما بحرف النداء أي بـ«يا»، فلما حذفتَهما..[9] استغنيتَ عن المبهم الذي هو للتوصّل، فحذفْتَه أيضا، فصار: «يا رجلُ»، فلو حذفْتَ حرفَ النداء أيضا.. يلزمُ الإجحاف.[10] ويجب حذفُ حرف النداء في: «اللهم»؛ فإن أصله: «يا الله»، فحُذف «يا»، وعُوّض عنه[11] الميمُ المشددة؛ لأنه

---

[1] **(قوله: من المنادى المضاف)** أي إلى المعرفة؛ حيث لا يحذف من المضاف إلى النكرة نحو: «يا غلامَ رجلٍ افعلْ كذا»، فليراجع.

[2] **(قوله: ففي كلامه لف ونشر)** لا يخفى: أنه لا لفَّ ولا نشرَ على ما في النسخ التي بأيدينا؛ إذ كلُّ مثالٍ مذكورٌ جنْبَ الممثَّل له، فلعل فيها سقطا، والأصل: "ويحذف حرفُ النداء من العلم والمضاف نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾، وقوله تعالى: ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾" كما في بعض النسخ الخطية.

[3] **(قول المص: من اسم الجنس)** المراد به: ما كان نكرةً قبل النداء، سواءٌ تعرّف بالنداء كـ«يا رجل»، أو لم يتعرف كـ«يا رجلا»؛ فيشمل المضاف إلى النكرة نحو: «يا غلام رجل»، ومنهم مَن قال: إن المراد به ما يصحّ دخول اللام عليه؛ فلا يشمله هذا، والكوفيون أجازوا حذفَ حرف النداء من اسم الجنس المعيّن، وبعضهم قال: بجواز حذفه من غير المعين أيضا.

[4] **(قوله: لأن أصله إلخ)** أي لأن حقّ اسم الجنس أن ينادى إلخ، والأولى والأخصر: "لأن أصله «يا أيّها الرجل»".

[5] **(قوله: كما تقدم)** ظاهرُه: تقدّم أن الأصل في اسم الجنس أن ينادى بنحو: «يا أيها الرجل» مع أن السابق أن المعرف باللام إذا أريد نداؤه.. تُوُصِّل إليه بنحو: «أيّها».

[6] **(قوله: تعريف اسم الجنس)** أي تعريفُ المنادى الذي هو اسمُ جنس.

[7] **(قوله: باللام والألف)** الأولى: "بالألف واللام"، بل الحق: "بأل" كما عُلم من القاعدة المذكورة.

[8] **(قوله: وإذا قلت إلخ)** الأولى والأخصر: "فحذفتَ الألف واللام" إلخ.

[9] **(قوله: فلما حذفتهما)** الأخصر، فاستغنيت إلخ.

[10] **(قوله: الإجحافُ)** بتقديم الجيم أي النقصُ الفاحش.

[11] **(قوله: وعوّض عنه إلخ)** أي فلو لم يحذف حرف النداء.. يلزمُ الجمعُ بين المعوض والمعوض عنه، وهو غير جائز.

حرفان مثل «يا»،[١] وإنما عوضت في آخره؛ لئلا يتقدم[٢] على اسم الله تعالى شيء في حال الخطاب؛ رعايةً[٣] للأدب، فصار: «اللهم»، وقيل: لو كان كذلك..[٤] لَمَا جاز الجمعُ بين الياء والميم؛ لكراهةِ[٥] اجتماعِ المعوّض والمعوّض عنه، ولكنه جائز[٦] كما أنشدَ الفراء:[٧]

وما[٨] عليكِ[٩] أن تقولي[١٠] كُلّما * سَبَّحْتِ أو صلَّيتِ يا اللّهمَا[١١] *

اردُدْ علينا شيخَنا مُسلما *

---

[١] (قوله: لأنه حرفان مثل «يا») مع أن «يا» للتعريف في الجملة، والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حمير.

[٢] (قوله: لئلاّ يتقدم إلخ) وللتبرّك بالبداءة باسم الله تعالى.

[٣] (قوله: رعاية للأدب) علة للعلة.

[٤] (قوله: لو كان كذلك) أي لو كان الأمرُ كما ذكر من أن أصل «اللهم»: «يا الله» حذفت الياء، وعوّض عنها الميم المشدّدة.

[٥] (قوله: لكراهة) الظاهر: "لامتناع".

[٦] (قوله: ولكنه جائز) أي واقع.

[٧] (قوله: كما أنشد الفراء) أي كبيتٍ استشهَد به الفراء على وقوع الاجتماع، وقد يُجاب عنه بأنه ضرورةٌ.

[٨] (قول الشاعر: وما عليك إلخ) بدلٌ، أو عطف بيان من «ما».

[٩] (قوله: وما عليك) «ما» للاستفهام الإنكاري مبتدأ، و«عليك» خبره أي لا شيءَ عليك.

[١٠] (قوله: أن تقولي) منصوب بتقدير «في» متعلِّق بمتعلَّق الجار والمجرور.

[١١] (قوله: يا اللّهما) مقول القول.

جعلت الألف[1] في: «يا اللهما» عوضا عن تشديد الميم؛ لضرورة الشعر، [بَلْ] أصله:[2] «يا الله أُمّ» أي أمّنا[3] بخير أي اقصدْنا بخير،[4] مِن الأَمّ[5] وهو القصد، فلما كثُرت[6] في كلامهم.. حُذفت همزة «أُمَّ»؛ تخفيفا، فصار: «اللّهم».

---

[1] **(قوله: جعلت الألف إلخ)** في الرضي: وقد يزاد «ما» في آخره أي في آخر «اللّهم» قال: «وما عليك أن تقولي كلما سبحت أو صليت يا اللّهمّ ما» إلخ، وقد يقال على رواية الشارح: أن الألف للإطلاق، وخفف الميم؛ لضرورة الشعر، فلينظر.

[2] **(قوله: أصله)** الصواب: "بل أصله" كما في نسخة خطية أي فليس الأصل «يا الله»، بل أصله إلخ.

[3] **(قوله: أي أمّنا بخير)** فالميم عليه: بعض «أمّنا بخير»، ويبطل ذلك: أنه حذْف على غير قياس، وأنه لا يمتنع «اللهم أمّنا بخير»، والأصل: عدم التكرار، وقال بعض المحققين: يُبطله أيضا: أنه مخالف للمرادِ؛ بدليل أنهم يقولون: «اللهم اغفر»، وليس المعنى: "يا الله اقصد اغفر".

[4] **(قوله: اقصدنا بخير)** أي أعطنا الخير.

[5] **(قوله: من الأم)** بفتح الهمزة مصدر: "أمّ، يؤمّ".

[6] **(قوله: فلما كثرت)** أي هذه اللفظة، والأولى: "كثر" بدون تاء.

قوله: (ومن خصائِص[1] المنادى: الترخيم)[2]

والترخيم:[3] التليين،[4] ويقال له: الحذفُ،[5] ومنه:[6] ترخيمُ المنادى، **(وهو حذفٌ في آخر المنادى؛ للتخفيف)؛**[7] لكثرة[8] تردّده في كلامهم، **(وذلك)** الترخيم[9] جائز.. إذا كان المنادى موصوفا بصفاتٍ ثلٰثٍ:[10] **(إذا كان[11] علمًا،[12] وغيرَ مضافٍ،[13] وزائدا على ثلاثةِ أحرُفٍ)**، والمحذوفُ: إما حرفٌ[14] واحد **(نحو: «يا حارِ» في «يا حارثُ»، و)** إما حرفان

---

[1] **(قول المص: ومن خصائص)** جمع "خصيصة" بمعنى: الصفة التي تُميّز الشيء عن غيره.

[2] **(قول المص: الترخيم)** أي في سَعة الكلام؛ إذ غيرُه قد يرخَّم أيضا؛ للضرورة.

[3] **(قوله: والترخيم)** أي في اللغة.

[4] **(قوله: التليين)** ومنه: "رخمت العجين" أي ليّنتُه، وفي القاموس: رخم الكلام -كـ«كرم، ونصر»- لَانَ وسهُل، فهو: رخيم، والجارية صارتْ سهلة المنطقِ فهي رخيمة، ورخيم، ومنه: الترخيم في الأسماء؛ لأنه تسهيلٌ للنطق بها. آهـ.

[5] **(قوله: ويقال له الحذف)** لعل الصواب: "ويقال للحذف"، ويفهم منه: أن الترخيم في اللغة يطلق على الحذف أيضا، وليس كذلك، فليراجع.

[6] **(قوله: ومنه)** أي من الترخيم بمعنى الحذف.

[7] **(قول المص: للتخفيف)** أي لمجرد التخفيف؛ لا لعلةٍ أخرى مفضيةٍ للحذف المستلزمِ له.

[8] **(قوله: لكثرة تردده)** علة للعلة أي لكثرة تردد المنادى في كلام العرب، والكثرةُ تقتضي التخفيف.

[9] **(قوله: الترخيم)** في نسخة: "أي الترخيم"، وهي حسنة.

[10] **(قوله: ثلاثٍ)** بل أربع؛ إذ يشترط له: أن لا يكون المنادى مستغاثا أيضا.

[11] **(قول المص: إذا كان علما إلخ)** الأولى: أن يذكر قبله: "ذكرها مفصلة بقوله: إذا كان علما" إلخ، وهو بدل من قول الشارح: "إذا كان" بدل مفصّل من مجمل.

[12] **(قول المص: علما)** أي غيرَ منقول عن الجملة نحو: «تأبط شرا»؛ حيث لا يرخّم عند الأكثرين، ونَقَل سيبويه ترخيمَه عن بعض العرب. هذا. واشتراطُ العلمية كالزيادة الآتية: إنما يكون في غير المنادى المتلبس بتاء التأنيث كما سيأتي.

[13] **(قول المص: وغير مضاف)** حقيقةً، أو حكما؛ فدخل فيه المشبه للمضاف أيضا.

[14] **(قوله: والمحذوف إما حرف إلخ)** بقي قسمٌ آخر، وهو كون المحذوف الاسمَ الأخير في المنادى المركب نحو: «يا بعل» في «يا بعلبك».

زائدان لمعنًى واحدٍ[١] كمعنى[٢] التأنيث[٣] نحو: **(«يا أسَمَ» في «يا أسماء»)**؛[٤] فإن الألفَ والهمزة زائدتان لمعنى التأنيث، **(أو)** كمعنى[٥] التذكير نحو: **(«يا عُثمَ» في «يا عثمانُ»)**؛ فإن الألف والنون زائدتان لمعنى التذكير،[٦] **(و)** إما حرفان غيرُ زائدتين،[٧] لكن في آخره[٨] حرفٌ صحيح[٩] قبلَه حرفُ علةٍ،[١٠] فإذا حُذف الحرف الصحيح الذي قبله حرف علة..

---

[١] **(قوله: لمعنى واحد)** فيه: أنه لا يشترط أن يكونًا لمعنى واحد، بل اللازم: زيادتُهما معا وإن كان كلُّ واحد منهما لمعنًى يُغاير معنى الآخر كزائدي «مسلمان، ومسلمَين» علمين؛ فإن الألف زيدت لمعنى التثنية، والنونَ عوضت عن تنوين المفرد؛ للدلالة على تمام الكلمة. وهذان الزائدانِ: سبعة أصناف: زائدَا التثنية، وزائدَا جمعِ المذكر السالم، وزائدا جمع المؤنث السالم، وزائدا نحوِ: «عثمان»، وياء النسبة وشبهها نحو: ياء «كرسي»، وألف التأنيث مع الألف قبلها، وهمزة الإلحاق مع الألف في نحو: «علباء»،كذا في حاشية اللّاري قدس سرّه. وقال الصبان أخذًا من كلام الفارضي: إن نحوّ: «هندات، وزيدِين» إنما يرخم على لغة من ينتظر، وإن نحو: «حمدون» لا يرخم مطلقا آهـ. ولعلّ مراده بنحو: «حمدون»: جمع المذكر السالم في حالة الرفع، أما المعتل.. فيجوز ترخيمه على لغةِ من ينتظر فيقال: «يا مصطفَ» بدونِ ردِّ اللام، ولا يجوز على لغةِ من لا ينتظر؛ حيثُ يجب إعادة الألف؛ فيلتبس بالمفرد، كما أفاده الخضري. وقال الأنبابي: الحق: أن المَدار: على القرينةِ الدافعة؛ فإن وجدتْ.. جاز الترخيم على كلٍّ من اللغتين، وإلاّ.. امتنع على كلٍّ منهما، فليحرّر.

[٢] **(قوله: حرفان زائدان لمعنًى كمعنى التأنيث)** جرى على قول الأخفش من أنّ علامة التأنيث هي الألف والهمزة، والمشهور: أنها الهمزة فقط.

[٣] **(قوله: كمعنى التأنيث)** الإضافة للبيان، وكذا يقال فيما يأتي.

[٤] **(قول المص: في «يا أسماء»)** أي علما، وهذا: إذا جعلناها «فعلاءَ» من الوسامة أي الحسن على أن الهمزة منقلبة عن الواو كما هو مذهب سيبويه، لا «أفعالا» جمع «اسم» على ما جرى عليه غيرُه؛ لأنه يكون حينئذ من باب «عمار»، ورُجّح مذهب سيبويه؛ بأن التسميةَ بالصفاتِ أكثرُ منها بالجموعِ، ورُجّح مذهب غيره؛ بأن قلبَ واوِ المفتوحة همزةً: لم يأت إلاّ نادرا.

[٥] **(قوله: أو كمعنى)** الأولى: إسقاط الكاف.

[٦] **(قوله: زائدتان لمعنى التذكير)** كذا في حاشية المدقِّق على عبد الغفور على الجامي، وكتَب بعضُ الأفاضل على قول الشارح: "لمعنى التذكير": فيه نظرٌ، إلاّ أن يقال: إنهما كذلك في نحو: «سكران» من المشتقات، فكأنهما له في الجوامد آهـ. فليراجَع ولْيحرّر.

[٧] **(قوله: غير زائدتين)** المناسب: "غير زائدين".

[٨] **(لكن في آخره إلخ)** الأولى: "بل ثانيهما حرف صحيح قبله" إلخ.

[٩] **(قوله: حرف صحيح)** أي أصليّ؛ لئلاّ يرد نحو: «سعلاة».

[١٠] **(قوله: قبله حرف علة)** أي زائدٌ، والظاهر: "حرف مد".

فحَذْفُ حرفِ العلة أولى، فيُحذف أيضا نحو: («يا منصُ» في «يا منصورُ»)، ويشترط[١] في هذا القسم الأخير:[٢] أن يكون المنادى زائدا على أربعة أحرف؛ احترازا عن نحو: «ثمودَ»؛ لئلا يلزم[٣] بسبب الترخيم وِجدان الكلمة على أبنيةٍ[٤] لم توجد[٥] في أبنية كلام العرب.[٦] و«عمّارٌ، ومسكينٌ»، كـ«منصور». والمحذوفُ: في حكم الباقي[٧] عند أكثر النحويين؛[٨] فيُترك الباقِي[٩] على ما كان عليه[١٠] من الحركة والسكون؛[١١] فيقال: «يا حار»[١٢] بكسر الراء، و«يا أسمَ، ويا عثم» بفتح الميم، و«يا منص» بضم الصاد، وقال بعضهم:[١٣] الباقِي اسمٌ برأسه، وقد حُذِف[١٤] المحذوف نسيا[١٥] منسيًّا؛ فيُضم الباقِي؛[١٦] لأنه المنادى المفردُ

---

[١] **(قوله: ويشترط إلخ)** الأولى: تقديمه على المثال.

[٢] **(قوله: في هذا القسم الأخير)** الأولى: إسقاط هذا، أو الأخير.

[٣] **(قوله: لئلاّ يلزم إلخ)** أي وإنما صح الاحتراز عنه؛ لئلا إلخ.

[٤] **(قوله: على أبنية إلخ)** لعلها محرّفةُ "بِنية" بكسر الباء بمعنى صيغة، وجمعها "بِنًى"، لا "أبنية" كما يُشعر به قوله: في أبنية كلام العرب، وإنما هو جمع "بناء".

[٥] **(قوله: لم توجد)** أي بلا علةٍ موجبة.

[٦] **(قوله: في أبنية إلخ)** أي الأبنية المعربة الموجودة في كلام العرب.

[٧] **(قوله: في حكم الباقي)** أي الثابت.

[٨] **(قوله: عند أكثر النحويين)** الحق: "عند أكثر العرب"؛ فإن النحاةَ متّفِقون على جواز الوجهين؛ بناءً على سماع اللغتين.

[٩] **(قوله: فيترك الباقي)** أي الباقِي بعد الترخيم.

[١٠] **(قوله: على ما كان عليه)** أي على حالٍ كان الباقي عليه قبل الترخيم.

[١١] **(قوله: من الحركة والسكون)** أي والصحة والإعلال.

[١٢] **(قوله: فيقال: «يا حار»)** أي: و«يا هِرق» بالسكون في «يا هرقل»، و«يا ثمو» في «يا ثمود»، و«يا مختا» في «يا مختار».

[١٣] **(قوله: وقال بعضهم)** أي بعض النحويين: والمناسب لما قدّمنا أي العربِ.

[١٤] **(قوله: وقد حذف المحذوف نسيا منسيا)** الأولى والأخصر: "والمحذوف منسي".

[١٥] **(قوله: نسيا)** حال من المحذوفِ، و"منسيا" تأكيد له.

[١٦] **(قوله: فيضم الباقي)** لا يخفى أنه قاصر؛ فالحق بدله: "فيعامَل الباقِي معاملةَ المنادى المستقل".

المعرفة؛ فيقال: «يا حارُ،[١] ويا أسمُ، ويا عثمُ، ويا منصُ» بضم الراء[٢] والميم والصاد. قوله: **(وإن كان اسم جنس)**[٣] أي وإن كان المنادى اسم جنس[٤] **(نحو: «يا فارسُ»، أو مضافا نحو: «يا عبد الله»، أو على ثلاثة أحرف نحو: «يا زيد».. فلا يرخم)** أي وإن كان المنادى اسمَ جنس نحو: «يا فارس».. فلا يرخم؛ لأن نداء اسم الجنس غيرُ كثيرٍ في كلام العرب؛ فلا يُناسب[٥] التخفيف بخلاف العَلم؛[٦] فإن نداءه كثير في كلامهم؛[٧] فيناسب التخفيف، وإن كان المنادى مضافا نحو: «يا عبد الله».. فلا يرخّم؛ لأنه لو رخّم [المضاف]..[٨] كان الترخيم في الوسط؛[٩] لأن المضاف والمضافَ إليه كشيء واحد،[١٠] والترخيم لا يكون إلا في الآخِر، ولو رخّم المضاف إليه.. لم يكن ترخيمَ المنادى؛[١١] لأن المنادى[١٢] هو المضاف، لا المضاف إليه،[١٣] وإن كان المنادى على ثلاثة أحرف نحو: «يا زيد».. فلا يرخم؛ لئلا يلزم بسبب الترخيم وجدان الكلمة على هيئةٍ لم تُوجَد في أبنية كلام العرب. **(فإنْ كان في آخر المنادى تاءُ التأنيث.. فيجوز ترخيمُه[١٤] وإنْ لم يكن)** المنادى **(علما،**

---

[١] **(قوله: فيقال: «يا حارُ» إلخ)** أي ويا هرقُ بضم القاف، و«يا ثمي» بقلب الواوِ المتطرفة الواقعةِ بعد الضمة ياءً والضمةِ كسرةً.

[٢] **(قوله: بضم الراء إلخ)** والضمةُ في «يا منص» على هذه اللغة ضمةُ بناء، فهي غيرُ الضّمة التي كانت قبل الترخيم.

[٣] **(قول المصن: وإن كان اسم جنس)** أي سواء تعرَّفَ بالنداء، أو لا.

[٤] **(قوله: أي وإن كان المنادى اسم جنس)** غير موجود في نسخة خطية، وهو الصواب.

[٥] **(قوله: فلا يناسب التخفيف)** المناسب: "فلا يناسبه التخفيف"، وكذا يقال فيما بعد.

[٦] **(قوله: بخلاف العلم إلخ)** المناسب: "بخلاف نداء العلم؛ فإنه كثير".

[٧] **(قوله: فإن نداءه كثير في كلامهم)** أي مع أنه لشهرته يكون ما أُبقِي منه دليلا على ما أُلقي.

[٨] **(قوله: لو رخم)** لفظ "المضاف" سقط من قلم الناسخين.

[٩] **(قوله: في الوسط)** أي نظرا إلى المعنى.

[١٠] **(قوله: كشيء واحد)** بل شيء واحد حقيقة فيما إذا كان علما.

[١١] **(قوله: لم يكن ترخيم المنادى)** أي لفظًا وصورة.

[١٢] **(قوله: لأن المنادى)** أي من حيث اللفظ والصورة.

[١٣] **(قوله: لا المضاف إليه)** الظاهر: "لا مجموع المضاف والمضاف إليه".

[١٤] **(قول المصن: فيجوز ترخيمه)** أي فهو يجوز ترخيمه، والأولى: "جاز"، أو "يجز" بدون فاء.

ولا زائدا على ثلاثة أحرف نحو: «يا ثب» في «يا ثبة»؛ لأنها[1] لو رخمت.. لم يحذف منها إلا تاءُ التأنيث، وليست من نفس الكلمة؛[2] فلا تغيُّرَ في أبنية[3] الكلمة بحذفها، قال الجوهري في الصحاح: الثبة: الجماعة، وأصلها "ثُوَب، أو ثُبَيٌ، أو ثُبَوٌ"،[4] والثبة أيضا: وسط الحوض الذي يثوب إليه الماء -أي[5] يرجع إليه الماء بعد ذَهابه.. إذا استفرغ-،[6] والهاء ههنا عوض عن الواو الذاهبة مِن وسطها؛ لأن أصلها "ثُوَب"[7] كما قالوا: «أقام إقامة»، وأصله: "إقواما"، فعوض الهاء من الواو الذاهبة من عين الفعل.[8]

قوله: (والمندوبُ)

(هو المتفجّع عليه[9] بـ«يا، أو وا»)، اختص المندوبُ بـ«وا»،[10] و«يا»: مشترَك بين المندوب والمنادى، **(وحكمه)**[11] أي وحكم المندوبِ **(في الإعراب والبناء: حُكْم**

---

[1] **(قوله: لأنها)** أي لأن الكلمة التي فيها تاء التأنيث مثل: «يا ثبة».

[2] **(قوله: وليست من نفس الكلمة)** لأنها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث.

[3] **(قوله: في أبنية الكلمة)** الظاهر: "بنية"، أو "هيئة الكلمة".

[4] **(قوله: وأصلها: ثوب أو ثبي أو ثبو)** عبارة الصحاح: "وأصلها: ثبي"، فثُوَب أو ثبو: من زيادة الناسخين.

[5] **(قوله: أي يرجع إلى قوله: إذا استفرغ)** ليس في عبارة الصحاح.

[6] **(قوله: استفرغ)** لعله فرّغ من "فرّغ الإناء" بمعنى أخلاه.

[7] **(قوله: ثوب)** بضم الثاء وفتح الواو.

[8] **(قوله: من عين الفعل)** أي من مكانها.

[9] **(قول المص: المتفجع عليه)** من التفجع، وهو التحزن والتوجع أي المتفجّع على وجودِ مدلولِه نحو: «وا مصيبتاه»، أو على عدمِه نحو: «وا زيداه».

[10] **(قوله: اختص المندوب بوا)** أي انفرد المندوب عن المنادى بـ«وا»؛ فالباء داخلة على المقصور.

[11] **(قول المص: وحكمه إلخ)** يعني إذا وقع المندوب على صورةٍ من أقسام المنادى.. فحكمُه في الإعراب والبناء: مثلُ حكم ذلك القسم، ولا يلزم منه جوازُ وقوع كلٍّ من قسميه على صورة جميع أقسام المنادى؛ حتى يرد أنه لا يقع قسم المتفجع على عدمه نكرة.

المنادى) على ما ذُكِر[1] في المنادى **(نحو: «وا زيدُ»)؛** فإنه مندوب[2] مفردٌ معرفة؛ فمبني على الضم كالمنادى المفرد المعرفة، **(و)** نحو: **(«وا عبد الله»)؛** فإنه مندوبٌ مضاف[3] منصوب كالمنادى المضاف.

قوله: **(والمفعول فيه)**

أي والضربُ الثالث: المفعولُ فيه، وهو: ما[4] فُعِل فيه فِعْلٌ[5] مذكورٌ[6] من زمان أو مكان.[7] وهو[8] قوله: **([وهو] ظرف الزمان والمكان)**، فالمفعولُ فيه الذي هو ظرف الزمان **(نحو: «قمتُ يومَ الجمعة»، و)** المفعول فيه الذي هو ظرف المكان نحو: **(«سِرت أمامك»)**، والظرفُ الزمان:[10] عبارة عن اليوم،[11] والليلة،[12] وأجزائِهما كـ«الحين،

---

[1] **(قوله: على ما ذكر)** صفة لـ"حكم المنادى" أي الجاري على نهْجٍ ذُكر في مبحث المنادى.

[2] **(قوله: فإنه مندوب إلخ)** الأولى: "بالضم؛ فإنه مندوب مفرد معرفة؛ فيبنى عليه كالمنادى المفرد المعرفة".

[3] **(قوله: فإنه مندوب مضاف إلخ)** الأولى أيضا: "بالنصب؛ فإنه مندوب مضاف؛ فينصب كالمنادى المضاف".

[4] **(قوله: ما فعل فيه)** أي اسم ما فعل فيه.

[5] **(قوله: فعل)** أي حدث.

[6] **(قوله: مذكور)** أي دالّه.

[7] **(قوله: من زمان أو مكان)** بيان لـ«ما» الموصولة، أو الموصوفة.

[8] **(قوله: وهو إلخ)** أي ما ذكرنا: مفادُ قولِ المصنف: "وهو ظرف الزمان والمكان".

[9] **(قول المص: ظرف الزمان والمكان)** لفظ: «وهو» سَقَط من قلم الناسخين.

[10] **(قوله: والظرف الزمان)** الصواب: "وظرف الزمان".

[11] **(قوله: عبارة عن اليوم والليلة)** وكذا هو عبارة عما يتركب من اليوم والليلة كالشهر والسنة والأسبوع.

[12] **(قوله: عن اليوم والليلة)** أي عن دالِّهما.

والوقت».[1] وظرفُ المكان عبارة[2] عمّا يشغَلُه[3] الجسم مِن الحيّز،[4] والحيز:[5] فراغٌ[6] مشغول بشيءٍ، لو لم يشغَلْه..[7] لَكان خاليا كداخل الكوز للماء.[8] وكلُّ واحد من ظرف الزمان والمكان على ضربين: معيّنٍ، ومبهم، فالمبهم[9] في ظرف الزمان[10] هو النكرةُ، وفي المكانِ هو الجهاتُ الستُّ[11] كما سنذكر، والمعيّن في الزمان هو المعرفة، وفي المكان هو غيرُ الجهات الست، **(وظرف الزمان يُنصب بتقدير «في» سواءٌ كان معينا نحو: «جئتُك يوم الخميس»)** أي في يوم الخميس، **(أو)** كان **(مبهما نحو: «أتيتُه يوما»)** أي في يوم، **(و)** «أتيتُه **(بكرة»)**[12] أي في بكرة، **(و)** «أتيتُه **(ذاتَ ليلةٍ»)** أي مدّةً ذاتَ ليلةٍ[13] أي في مدةٍ صاحبةِ «ليلة» أي في مدّةٍ مسمّاةٍ بهذا اللفظ أي بـ«ليلة»،[14] فهذا[15] من قبيلِ إضافةِ المسمّى

---

[1] **(قوله: كالحين والوقت)** هما بمعنًى واحدٍ، يقعان على الزمانِ قصيرا كان أو طويلا؛ فلا يكونان من أجزائِهما؛ فالحق: التمثيل بمثل: «الساعة، والدقيقة».

[2] **(قوله: وظرف المكان عبارة إلخ)** فيه: أنّ ظرف المكان بهذا المعنى إنما هو عند الحُكَماء والمتكلِّمين، وهو غيرُ مراد ههنا.

[3] **(قوله: يشغله)** من باب «فتح».

[4] **(قوله: من الحيز)** بيان لـ«ما».

[5] **(قوله: والحيز)** الأولى: "وهو".

[6] **(قوله: فراغ)** أي خلاء، والمراد به: الهواء المحيطُ بالأرض.

[7] **(قوله: لو لم يشغله)** الأولى: "بحيث لو لم يشغله".

[8] **(قوله: للماء)** أي بالنسبة إلى الماء.

[9] **(قوله: فالمبهم إلخ)** لا يخفى: أنّ نحوَ: «يوم، وليلة» على هذا التفسير يدخل تحت المبهم، مع أنه معيّن على المشهور؛ فالحقّ في التفسير: أن يقال: "إن المبهمَ من الزمان: هو الذي لا حدّ له يحصره معرفةً كان أو نكرةً [كـ:«الحين، ووقتٍ»، والمعينُ: ما له حدّ كذلك] كـ«يوم، وليلة، وشهر، ويوم الجمعة، وليلة القدر»".

[10] **(قوله: في ظرف الزمان)** أي منه، وكذا يقال فيما بعد.

[11] **(قوله: الجهات الست)** أي أسماؤها، ومنهم مَن فسّره بالمفتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه، وهو: أولى وأشمل.

[12] **(قول المص: «بكرة»)** أي أولَ النهار.

[13] **(قوله: أي مدة ذات ليلة)** الأولى: حذفه، والاقتصار على قوله: "أي في مدة" إلخ.

[14] **(قوله: أي في مدة مسماة بهذا اللفظ أي بليلة)** الأخصر: "أي في مدة مسماة بلفظ «ليلة»".

[15] **(قوله: فهذا)** أي ذات ليلة، أي إضافتها.

إلى الاسم، و«ذات»[١] مؤنثةٌ لـ«ذو». وإنما أَوْرد ثلاثةَ أمثلة؛[٢] إشارةً إلى أنه إمّا مما يُستعمل تارةً ظرفا،[٣] وتارة غيرَ ظرف كالمثال الأول؛ فإنه يقال فيه: «مضى يومٌ»،[٤] وإمّا مما لا يستعمل إلا ظرفا كالمثالِ الأخير، وإما مما جاز فيه الصرفُ.. إذا نكّر،[٥] وعدم الصرف.. إذا عرّف[٦] كالمثال المتوسّط، وهو: «أتيته بكرة»؛[٧] فإن قوله: "بكرة"[٨] تارةً تنوّن؛ فتكون نكرة، وتارةً لا تُنوّن؛ فتكون معرفة، تقديره:[٩] بكرةَ يومِه،[١٠] فهي ح غير منصرف؛[١١] للتأنيث والعلمية؛ لأنها حينئذ علم لبكرة يومِه. قوله: **(والمكان)** أي وظرف المكان[١٢] **(إن كان مبهما.. يُنصب بتقدير «في» مثلُ: «قُمت أمامك»)** أي في أمامِك، **(والمكانُ المبهم):** هو

---

[١] **(قوله: و«ذات» مؤنثة لـ«ذو»)** الأولى: تقديمه على قوله: "أي في مدة صاحبةِ ليلة" بأن يقول: "و«ذات» مؤنثة لـ«ذو» بمعنى صاحب أي في مدة" إلخ.

[٢] **(قوله: ثلاثة أمثلة)** أي لظرف الزمان المبهم.

[٣] **(قوله: تارة ظرفا إلخ)** ويسمى ظرفا متصرفا كما يسمَّى مقابلُه ظرفًا غير متصرف.

[٤] **(قوله: فإنه يقال فيه: «مضى يوم»)** كما يقال فيه: «أتيته يوما».

[٥] **(قوله: إذا نكر)** أي إذا أريد به غير معين.

[٦] **(قوله: إذا عرّف)** أي إذا أريد به معين.

[٧] **(قوله: وهو: «أتيته بكرة»)** أي «بكرة» في: «أتيته بكرة». وفي الهمع للسيوطي رحمه الله: وقِسْم من ظرف الزمان غير منصرف كـ«غدوة، وبكرة» علمين، قصد بهما التعيينُ، أم لا؛ لأن علميتَهما جنسيةٌ؛ فيُستعملان استعمالَ «أسامةَ»، فكما يقال عند قصد التعميم: «أسامةُ شرُّ السّباع»، وعند التعيين: «هذا أسامةُ فاحذَرْه» يقال عند قصد التعميم: «غدوةُ أو بكرةُ وقتُ نشاطٍ»، وعند قصد التعيين: «لأسيرنّ الليلةَ إلى غدوةَ أو بكرةَ»، ويخلوان من العلمية بأن ينكرا بعدها فينصرفان ويتصرفان، ومنه ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ۞﴾ [مريم]. قال أبو حيان: جعَلتِ العرب «غدوة، وبكرة» علمين لهذين الوقتين، ولم تَفعل ذلك في نظائرهما كـ«عتمة، وضحوة» ونحوِهما، ويفهم منه: أن «بكرة، وغدوة» علمان وَضْعا، والتنكير عارضٌ استعمالا، والمفهوم من كلام الشارح: أن علمية «بكرة» إنما تكون إذا قصد به التعيين بخلاف ما إذا لم يقصد؛ فإنها نكرة حينئذ، فليحرَّر.

[٨] **(قوله: فإن قوله: بكرة إلخ)** الأولى والمناسب: "فإن قوله: «بكرة» تكون تارة نكرة؛ فتنصرف وتارة معرفة؛ فلا تنصرف".

[٩] **(قوله: تقديره)** الأولى: "بمعنى".

[١٠] **(قوله: بكرة يومه)** أي الخميسِ مثلا، والظاهر: "بكرة يوم بعينه"، وكذا يقال فيما بعدُ.

[١١] **(قوله: غير منصرف)** الحق: "غير منصرفة".

[١٢] **(قوله: أي وظرف المكان)** أشار به إلى أن قوله: "المكان" عطف على قوله: "ظرف الزمان" بتقدير مضاف.

الجهاتُ الست **(نحو: «خلفك، وأمامك»)**، أو قُدّامك، **(وفوقك، وتحتك، ويمينك، وشمالك)**، أو يسارك». و«عند،[1] ولدى، ووراء،[2] ودون، ومع»؛ للإبهام،[3] ولفظُ «مكان»؛ لكثرة الاستعمال:[4] تُنْصَبُ بتقدير «في» نحو: «قمت عندك» أي في عندِك، و«جلستُ مكانَك» أي في مكانك، وكذلك البواقي. وما بعد «دخلت»:[5] ينصب أيضا[6] بتقدير «في» على الأصح؛ لكثرة الاستعمال نحو: «دخلتُ الدار» أي في الدار، فعلى هذا[7] يكون «دخلت» فعلا لازما، وما بعده مفعولا فيه، وقال بعضهم: «دخلت» فعلٌ متعدٍّ، فعلى هذا يكون ما بعده مفعولًا به. قوله: **(وإن كان معينا..)** أي وإن كان ظرفُ المكان معينا.. **(فلا يُنصب)** بتقدير «في»، **(بل لا بُدّ له من أن يكون «في» ملفوظا[8] نحو: «صليت في المسجد»)**.

---

[1] **(قوله: وعند إلخ)** مبتدأ، خبره: "ينصب" الآتي.

[2] **(قوله: ووراء)** لم يوجد في نسخةٍ خطية، وهي الصواب؛ إذ هي من أسماء الجهات الست؛ فالحق ذكرها وراءَ «خلفك».

[3] **(قوله: للإبهام)** أي لِمشاركتِها للمبهمِ الاصطلاحيّ المفسّر بأسماء الجهات الستِ في الإبهامِ اللغويّ.

[4] **(قوله: لكثرة الاستعمال)** يُفهم منه أن لفظَ «مكان» معيَّن، حقُّه أن لا يُنصب بتقدير «في» إلا أنه نُصِب؛ لكثرة استعماله. وفي عصام الجامي: ويَحتمل حملُه على المبهم الاصطلاحيّ؛ لكثرتِه المُورِثة للإبهام؛ فإنه إذا كثُر مكانُ الشيءِ يحتمل الأمكنةَ الكثيرةَ؛ فيصير مبهما. آهـ. بأدنى تصرّف.

[5] **(قوله: وما بعد دخلت)** أي و«نزلت، وسكنت».

[6] **(قوله: ينصب أيضا)** أي وإن كان معينا.

[7] **(قوله: فعلى هذا)** أي فعلى كونه منصوبا بتقدير «في».

[8] **(قول المص: ملفوظا)** أي ملفوظا فيه.

قوله: (والمفعولُ معه)

أي والضرب الرابع: المفعول معه، **(وهو المذكور بعد الواو[1] بمعنى «مع»)**،[2] قوله: "وهو المذكور[3] بعد الواو" شامل لمثل:[4] «ضربت زيدا وعمرا»، وقوله: "بمعنى «مع»" يخرِجه؛ لأنّ الواوَ فيه للعطفِ، لا بمعنى «مع» **(نحو: «ما صنعتَ وأباك»)**؛ فقولُه: «ما» استفهامية، منصوبةُ المحلّ؛ لأنها مفعولٌ به لقوله: «صنعت»، وقوله: «وأباك» مفعولٌ معه، تقديره: أيّ شيءٍ صنعتَ مع أبيك؟ **(و)** نحو **(«ما شأنك وزيدا»)**؛ فقوله: «ما» استفهاميةٌ، مرفوعة المحلِّ؛ لأنها مبتدَأٌ،[5] وقوله: «شأنُك» خبرها، وقوله: «وزيدا» مفعول معه،[6] تقديره: أيُّ شيء[7] شأنك مع زيد؟. قوله: **(ولا بد له)** أي ولا بد للمفعول معه **(مِن فِعل[8] يكون عاملا فيه)** كالمثال الأول، **(أو من معنى فعل)**[9] يكون عاملا فيه كالمثال الثاني؛ لأنه

---

[1] **(قول المص: بعد الواو)** ولا يجوز الفصل بينها والمفعول معَهُ ولَوْ بالظرف وإن جاز الفصل به بين واو العاطفة ومعطوفها؛ لتنزيل الواو والمفعول معه منزلة الجار والمجرور.

[2] **(قول المص: بمعنى مع)** أي التي للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق، وبذلك فارقتْ واوَ العطف؛ فإنها تقتضي المشاركةَ في الحكم دون المصاحبة.

[3] **(قوله: قوله: وهو المذكور)** الأولى: "المذكور بعد الواو".

[4] **(قوله: لمثل إلخ)** أي للاسم المذكور بعد واو العاطفة.

[5] **(قوله: لأنها مبتدأ إلخ)** ويجوز جعلها خبرا مقدما، و«شأنك» مبتدأ مؤخرا.

[6] **(قوله: و«زيدا» مفعول معه)** ولا يجوز جره عطفا على الضمير المجرور؛ لأن العطف عليه بلا إعادة الجار غير جائز عند الجمهور، وكذلك لا يجوز رفعه عطفا على «الشأن»؛ إذ السؤال عن شأنهما، لا عن شأن أحدهما، ونفس الآخر. اللهم إلاّ أن يكون عطفه عليه بتقدير مضاف، ورجّحه العصام؛ بأن الحذف أهون من اعتبار العامل المعنوي.

[7] **(قوله: تقديره: أي شيء إلخ)** ظاهره: أنه مفعول معه لـ«شأنك»، وليس كذلك، وإنما هو مفعول معه لفعل مستفاد من فحوى الكلام؛ إذ المعنى: «ما تصنع وزيدا».

[8] **(قول المص: من فعل)** أي حقيقة، أو حكما؛ ليدخل فيه نحو: اسم الفاعل، واسم المفعول، لكن لم يجوّزوا إعمال الصفة المشبهة، وأفعلَ التفضيل فيه؛ حيث قالوا: لا يعمل في المفعول معه إلاّ ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به، وهما ليسا كذلك.

[9] **(قول المص: أو من معنى فعل)** لعل المراد به كما يفهم من كلام الشارح رحمه الله: الفعل المستنبط من فحوى الكلام.

أيضا بمعنى «ما صنعت». واعلم أن معنى الفعل هنا عبارةٌ عن «ما» الاستفهاميّةِ والاسم[١] نحو: «ما شأنك» في قولك: «ما شأنك وزيدا»، وعن «ما» الاستفهامية والجارِّ والمجرور نحو: «ما لك» في قولك: «ما لك وزيدا»؛ لأنه أيضا بمعنى «ما صنعت».

قوله: **(والمفعول له)**

أي والضربُ الخامِس: المفعولُ له **(نحو: «ضربتُه تأديبًا له»)**[٢] أي للتأديب، **(وهو)** أي المفعول له **(كلُّ ما كان عِلّةً)** أي سببًا **(للفعل)** في الذهنِ[٣] كالمثال المذكور **(نحو:**[٤] **«جئتك إكراما لك»)** أي للإكرام لك، **(و«جئتك سِمَنا»)**[٥] أي للسمن. قوله:

---

[١] **(قوله: عن «ما» الاستفهامية، والاسم)** فيه مسامحة، ومراده عن فعل مستفاد من «ما» الاستفهامية، والاسم، وكذا يقال فيما بعد.

[٢] **(قول المص: نحو: «ضربته تأديبا له»)** الأولى: تأخيره عن التعريف.

[٣] **(قوله: في الذهن)** هذا: إنما يُتصوّر في المفعول له التحصيليِّ، فالحقّ: أن يزيد "أو في الخارج"؛ ليشمل المفعولَ له الحصوليَّ أيضا نحو: «قعدتُ عنِ الحَرْب جُبْنًا».

[٤] **(قول المص: نحو: «جئتك»)** الحق: "ونحو: جئتك".

[٥] **(قول المص: «سمنا»)** بكسر السين وفتح الميم، مصدر «سَمِن، يسمن»، وأما «السّمْن» بفتح السين وسكون الميم.. فهو اسمُ عَيْنٍ، فنصبُه ممتنع؛ إذ شرطُ نصبِ المفعول له: أن يكون فِعْلًا لِفاعلِ الفعل المعلَّل به، ومقارِنًا له في الوجود.

(والملحق به: سبعة أضرب) أي والذي أُلحق[1] بالأصل أي بالمفعول أي شُبِّه به: سبعة أضربٍ.

قوله: **(الحالُ)**

أي الضربُ الأول من الملحق بالأصل: الحال، وهي مشابِهةٌ للْمفعولِ[2] من حيثُ إنّ كل واحدٍ منهما فضلةٌ واقعة[3] بعد كلامٍ تامّ. قوله: **(وهي)** أي الحال **(بيانُ[4] هيئةِ[5] الفاعلِ أو المفعولِ به[6] نحو: «ضربتُ زيدا قائما»)**، قوله: «قائما» يحتمل[7] أن يكون حالا من الفاعل وهو التاء في «ضربتُ»، ويحتمل أن يكون حالا من المفعول به وهو قوله: «زيدا». قوله: **(وحقّها: التنكير)**[8] أي وحق الحالِ التنكير؛ لأنها حكمٌ،[9] والحكم لا يلزم أن يكون معرفة، والأصل هو النكرة[10] بالنسبة إلى المعرفة، **(وحق[11] ذي الحال)** أي صاحبِ الحال **(التعريفُ)**؛ لأنه محكومٌ عليه، وحقّ المحكوم عليه: أن يكون معرفة؛ لأن

[1] **(قوله: أي والذي ألحق إلخ)** الأولى والأخصر: "أي الذي ألحق وشبّه بالأصل –وهو المفعول–: سبعة أضرب".

[2] **(قوله: وهي مشابهة للمفعول)** أي لمطلق المفعول، ولها مشابَهةٌ خاصّة بالمفعول فيه؛ لأنها بمعناه.

[3] **(قوله: واقعة إلخ)** صفةٌ كاشفةٌ لقوله: "فضلة".

[4] **(قول المص: بيان هيئة إلخ)** فيه مسامحة، والمراد: مبيِّنةُ هيئةِ الفاعل إلخ.

[5] **(قول المص: هيئة الفاعل أو المفعول به)** أي الحالةِ التي عليها الفاعلُ حينَ قيامِ الفعل به، أو المفعولُ حينَ وقوع الفعل عليه، سواء كانت محققة أو مقدَّرة نحو ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا﴾ [الصافات: ١١٢] أي مقدّرةً نبوّتُه.

[6] **(قول المص: أو المفعول به)** «أو» لِمَنْعِ الْخُلُوِّ؛ لَا لِمَنْعِ الجمعِ؛ فيشملُ نحوَ: «ضربتُ زيدًا راكِبَيْن».

[7] **(قوله: يحتمل أن يكون إلخ)** كتَبَ ابنُ يعيش في شرحِه على المفصل بعد قوله: تجعلُها حالًا من أيِّهما شِئْتَ: "يعني: أنك إذا قلتَ: «ضربت زيدا قائما» إن شئتَ.. جعلتَه حالًا من الفاعلِ الذي هو التاءُ، وإن شئتَ.. جعلتَه حالا من المفعول الذي هو "زيدا"، وهذا فيه تسمُّح، وذلك: أنك إذا جعلتَه حالا من التاء.. وجب أن تُلاصِقَه بها، فتقول: «ضربتُ قائما زيدًا»، فإذا أزلت الحال عن صاحبها، فلم تلاصقه.. لم يجز ذلك؛ لما فيه من اللبس إلاّ أن يكون السامعُ يعلمه كما تعلمه، فإن كان غير معلوم.. لم يجز، وكان إطلاقه فاسدا". انتهى.

[8] **(قول المص: حقها التنكير)** أي إنها مُنكرة دائما، والتنكير حقُّها، ولائِق بها.

[9] **(قوله: لأنها حكم)** أي محكومٌ بها في المعنى على صاحبِها.

[10] **(قوله: والأصل هو النكرة)** فلو جُعل الحالُ معرفة.. لكان عُدُولًا عنِ الأصل من غير دَاعٍ.

[11] **(قول المص: وحق ذي الحال التعريف)** أي الأصلُ فيه: أن يكون معرفةً، وقد يكون نكرةً مخصَّصة.

الحكم على الشيء لا يكون[1] إلا بعد معرفته. قوله: **(فإن تقدمتْ)** أي فإن تقدمتِ الحال على ذي الحال.. **(جاز تنكيرُ[2] ذي الحال نحو: «جاءني راكبا رجل»)**؛ فقوله: «راكبا» حالٌ من قوله: «رجلٌ»، وهو فاعلُ «جاءني»، فلما تقدَّم[3] قولُه: «راكبا» على قوله: «رجلٌ».. جاز تنكيرُ «رجل»؛ لعدم التباس الحال بالصفة،[4] وأما إذا لم تتقدَّمِ الحال على ذي الحال.. لم يجُزْ تنكير[5] ذي الحال؛ فلا يجوز «جاءني رجل راكبا»؛ لالتباس الحال بالصفة [في] مثل قولك:[6] «رأيت رجلًا راكبا»، فلمّا لم يجز[7] في مثل هذا التركيب؛ للالتباس.. لم يجز في قولك: «جاءني رجل راكبا»؛ طردًا للباب.

قوله: **(والتمييزُ)**

أي والضربُ الثاني من الملحق بالأصل: التمييز، وهو مُشابِهٌ للمفعول من حيث إن كلّ واحد منهما فضلةٌ واقعة بعد كلامٍ تامّ. قوله: **(وهو)** أي التمييز **(ما يرفعُ الإبهامَ عن المفردِ)**، والمقصودُ بالمفرد هنا: ما لا يكون جملةً،[8] **(أو عن نسبةٍ في الجملةِ،[9]**

---

[1] **(قوله: لا يكون إلخ)** أي حقّه أن لا يكون إلا إلخ.

[2] **(قول المص: جاز تنكير ذي الحال)** أي تنكِيرا محضا.

[3] **(قوله: فلما تقدم إلخ)** الأولى: "فَبِتَقَدُّمِ "راكبا" على "رجل" جاز تنكيره.

[4] **(قوله: لعدم التباس الحال بالصفة)** أي لتخصِيصه حينئذٍ مع عدَم التباس الحال بالصفة، ولَوْ في بعض المواضع. ويُفهم منه أن التباس الحال بالصفة محذورٌ، وفيه: أنه لو كان محذورًا.. لَوَجب تقديمُ الحال في نحو: «رأيتُ غلامَ رجل راكبًا»، وليس كذلك.

[5] **(قوله: لم يجز تنكير ذي الحال)** أي تنكيرا محضا كما عرفت.

[6] **(قوله: مثل قولك)** الصواب: "في مثل قولك".

[7] **(قوله: فلما لم يجز)** أي التنكير.

[8] **(قوله: ما لا يكون جملة)** أي وشبهَ جملة ومركّبا إضافيا.

[9] **(قول المص: أو عَنْ نسبةٍ في الجملةِ)** أو شبهها نحو: «الحوضُ مُمْتَلِئٌ ماءً»، أو المركَّب الإضافي نحو: «أعجبني طيبُه أبًا».

فالأول أي الذي يرفع الإبهامَ عن المفرد **(كقولك: «عندي راقودٌ خَلًّا»؛**[1] فالراقودُ:[2] دَنٌّ طويلُ الأسفلِ كهيئة الإردَبَّة[3] يسيّعُ أي يُطيّن[4] داخِلُه بِالْقَارِ، وهو معرَّبٌ،[5] والجمعُ «رواقيدُ»، قوله:[6] «خَلًّا» تمييزٌ، يَرفع الإبهامَ عن المفرد[7] الذي هو «راقودٌ»، **(و)** كقولك: «عندي **(مَنوان**[8] **سَمْنًا)**»؛ فقوله: «سَمنا» تمييزٌ، يرفع الإبهام عن المفرد الذي هو «منوانِ»، **(و)** كقولك: «عندي **(عشرون درهما)**»؛ فقوله: «درهما» تمييز، يرفع الإبهام عن المفرد[9] الذي هو «عشرون»، **(و)** كقولك: «عندي **(مِلْؤُهُ عسَلًا)**» أي مِلْؤُ الإناءِ عسلا، ومِلْؤُ الشيء مَالِئُه؛ فقوله: "عسلا" تمييز، يرفع الإبهام عن المفرد الذي هو "مِلؤه"، وإنما أورد أربعةَ أمثلة؛ إشارةً إلى أنّ التمييز لا يُنصب إلا عن مفرد تامّ،[10] والذي يتم به المفرد:[11] أربعةُ أشياء: التنوين، ونونُ التثنية، ونونُ شبهِ الجمع المصحح، والإضافة. قوله: **(والثاني)** أي والذي يرفع الإبهامَ عن نسبةٍ في الجملة **(كقولك: «طاب زيد نفسا»)**، قوله: «طاب» فعل،

---

[1] **(قول المص: عندي راقود خلّا)** أي شيءٌ مقدَّرٌ به، ومثله: «ذَنوبٌ ماءً، ومثلها إبلًا» مما يعرف به قدْرُ الشيء، وليس بمقدارٍ؛ لأنه لم يوضع ليقدّر به، ومنهم من جعله من المقادير. قال الرضي: والمقادير: إما مقاييسُ مشهورةٌ، موضوعةٌ ليعرف به قدرُ الأشياء مثل «الرّطل، والمنّ، والقفيز، والذراع»، ثم قال: أو مقاييسُ غيرُ مشهورةٍ ولا موضوعةٌ للتقدير كقولك: «مِلْؤُ الأرضِ ذهبًا».

[2] **(قوله: فالراقود)** الصواب: "والراقود" كما في نسخةٍ خطّيّةٍ.

[3] **(قوله: الإردبة)** بكسر الهمزة وسكون الراء وفتح الدال والباء المشددة: مكيالٌ ضخْمٌ يسَعُ مأةً وخمسين كيلوغراما، جمعُه: «أرادب» كـ«مساجد».

[4] **(قوله: أي يطين)** ويطلى.

[5] **(قوله: معرّب)** أي منقولٌ مِن اللغة العجمية إلى اللغة العربية.

[6] **(قوله: قوله: خلّا)** في نسخة خطية "فقوله" إلخ.

[7] **(قوله: يرفع الإبهام عن المفرد)** أي عن المقدَّر به، وكذا يقال فيما بعد.

[8] **(قول المص: منوان)** تثنية «مَنًا» كـ«عصا»، ويقال فيه: «منّ»، وتثنيته: «منّان»، وهو: رطلان.

[9] **(قوله: عن المفرد الذي هو «عشرون»)** أي عن المعدود به.

[10] **(قوله: عن مفرد تام)** أي بعد مفردٍ تامّ، ومعنى تمام المفرد: أن يكون على حالةٍ لا يُمكِن إضافتُه معها، وهو مستحيل الإضافة مع أحد الأمور الآتية.

[11] **(قوله: الذي يتم به المفرد)** قال الرضي: قد يتم الاسم بنفسه كالضمير في «رُبَّهُ رجلا»، و«ذا» في ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ﴾ [البقرة: ٢٦]، والناصب للتمييز في الصورتين: هو نفسُ الضمير، واسمُ الإشارة.

وليس فيه إبهام، وقوله: «زيد» فاعله، وليس فيه إبهامٌ أيضا، بل الإبهامُ في النسبةِ التي بينَهما، وهي طِيبُ زيدٍ،[1] فقوله: «نفسا» تمييز، يرفع الإبهام عن النسبة التي[2] في الجملة، وهي طيبُ زيدٍ، **(و)** كقولك: **(«طار عمرٌو فرَحًا»)** أي فرِح فرَحًا شديدا؛ فقوله: «فرحا» تمييز، يرفَعُ الإبهامَ عن النسبةِ التي في هذه الجملة، وهي طَيَرَانُ عمرٍو، والمثال الأول[3] -وهو: «طاب زيد نفسا»-[4] حقيقةٌ، والثاني مجازٌ.

قوله: **(والمستثنى)**

أي والضرب الثالث من الملحق بالأصل: المستثنى،[5] وهو المذكور[6] بعد «إلا»، وأخواتِها نحو: «خلا، وعدا، وما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون، وغير»،[7] والمستثنى: مشابه[8] للمفعول من حيثُ إنّ كل واحد منهما فَضلةٌ واقعةٌ بعد كلامٍ تامٍّ. قوله: **(وهو)**[9] أي والمستثنى على ضربين: **(متصل، ومنقطع، ف)**المستثنى **(المتصلُ: هو المُخْرَج عنِ**

[1] **(قوله: وهي طيب زيد)** أي ثبوتُ الطيب لزيد، وكذا يقال فيما يأتي.

[2] **(قوله: يرفع الإبهامَ عن النسبة)** في نسخة خطية: "الإبهامَ عنها"، وهي أولى.

[3] **(قوله: والمثال الأول)** أي الفعل في المثال الأول حقيقة، وفي الثاني مجازٌ عن اشتدادِ الفرَح وقوّته.

[4] **(قوله: وهو طاب زيد نفسا)** الأولى: إسقاطه كما في نسخة خطية.

[5] **(قوله: المستثنى)** أي بعضُ أفراده، وهو المستثنى بـ«إلاّ»، وليس، ولا يكون».

[6] **(قوله: وهو المذكور إلخ)** أي مُخرجا، أو غير مخرَج.

[7] **(قوله: وغير)** أي و«سوى، وسواء، وبيد».

[8] **(قوله: والمستثنى مشابه)** أي بعض أفراده كما بيّنّا.

[9] **(قول المص: وهو)** أي والمستثنى أي ما يُطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاةِ، ومعلوميتُه بهذا الوجهِ: كافيةٌ في تقسيمه.

المُتعدِّد)[١] أي عن المجموعِ[٢] **(بـ«إلا» وأخواتِها**[٣] **نحو: «جاءني الرِّجال إلا زيدًا». والمستثنَى المنقطعُ هو المذكور بعد «إلا» وأخواتها**[٤] **غير مخرجٍ من المتعدد)**[٥] نحو: «ما جاءني القومُ إلا حمارا»، قوله: «حمارا» مستثنًى منقطعٌ؛ لأنه غيرُ مخرج من القوم؛ لعدم دخولِه فيهمْ، و«إلّا» في المستثنَى المنقطع بمعنى «لٰكِنَّ» أي لكنّ حمارًا جاء. قوله: **(وهو)** أي المستثنى **(منصوبٌ وجوبًا.. إذا كان بعد «إلا» غير الصفة)**[٦] أي بعد «إلا» التي لا تكون بمعنى «غيرٍ» **(بعد كلامٍ مُوجَب)**[٧] أي مُثبَت[٨] أي بعد كلام[٩] لا يكون نفيًا،[١٠] ولا نهْيًا، ولا استفهاما[١١] **(نحو: «جاءني القومُ إلا زيدا»)؛** فقوله: «جاءني» فعلٌ ومفعولٌ، وقوله: «القومُ» فاعله والمستثنى منه، وقوله: «إلا» حرفُ الاستثناء، و«زيدا» مستثنًى منصوبٌ؛ لأنه وَقَع بعدَ «إلا» غير الصفة بعدَ كلامٍ موجَب. ويجب[١٢] المستثنى ح أن

---

[١] **(قول المص: عن المتعدد)** أي الشامل له بحسب مفهوم اللفظ.

[٢] **(قوله: أي عن المجموع)** أي من مجموعِ أَفرادٍ أو أجزاءٍ، أشارَ به إلى أنّ الأفراد أو الأجزاءَ المتعددةَ يجِب مُلاحَظتُها مجموعةً نحو: «جاء القوم إلاّ زيدا، واشتريت العبد إلاّ نصفه» لا متفرِّقَة نحو: «جاء زيد وعمرو وبكر إلخ إلاّ زيدا» ونحو: «اشتريت العبد نصفه وثلثه وربعه إلخ إلاّ نصفه».

[٣] **(قول المص: وأخواتها)** أي أو إحدى أخواتها.

[٤] **(قول المص: والمستثنى المنقطع هو المذكور بعد إلا وأخواتها)** ظاهره: أن المنقطِع يُذكَر بعد «إلاّ»، وجميعِ أخواتها، مع أنه لا يقعُ إلاّ بعد «إلاّ، وغير، وبيد» منها، فَلْيُرَاجَعْ.

[٥] **(قول المص: غير مخرج من المتعدد)** أي الذي لا يكون داخلا في المتعدد قبل الاستثناء، سواء كان من جنسه كقولك: «جاءني القوم إلاّ زيدا» مشيرا بالقوم إلى جماعةٍ خاليةٍ من زيد، أو لم يكن كالمثال المذكور.

[٦] **(قول المص: غير الصفة)** قيَّد به وإن لم يكنِ الواقع بعد «إلاّ» التي للصفة داخلا في المستثنى؛ لئلاّ يُذهل عن كون «إلاّ» غيرَ صفة.

[٧] **(قول المص: بعد كلامٍ موجب)** عبارةُ ابن الحاجب: "في كلام موجَب"، وهي أولى.

[٨] **(قوله: مثبت)** أي اصطلاحا.

[٩] **(قوله: أي بعد كلام إلخ)** الأولى: "وهو ما لا يكون" إلخ.

[١٠] **(قوله: لا يكون نفيا)** أي ذا نفي، وكذا يقال فيما بعدُ.

[١١] **(قوله: ولا استفهاما)** أي إنكاريا.

[١٢] **(قوله: ويجب إلخ)** الحق: "ويجب أن يكون المستثنى حينئذ منصوبا".

يكون منصوبًا؛ لأنه إن كان مرفوعا..[1] كان رفعُه إما على الصفة،[2] وإما على البدل، وكلاهما ممتنعٌ، أما الأوّلُ.. فلأنّ «إلا» لا تُحمَل[3] على الصفة إلا إذا امتنَع الاستثناءُ كما في قوله تعالى:[4] ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] أي: غيرُ الله، وهنا لا يَمتنع الاستثناء. وأما الثاني.. فلِأنّ البدل إنما يجوزُ.. إذا أُسقِط[5] المبدلُ منه.. لا يفسُد المعنى، وهنا[6] إذا أُسقط.. صار «جاءني إلا زيدٌ»؛ فيلزمُ[7] فيه مجيءُ جميعِ الخلق،[8] فيفسُد المعنى.

قوله: **(وكذا ينصب[9] المستثنى.. إذا كان مقدَّما[10] على المستثنى منه نحو: «ما جاءني إلا زيدا أحدٌ»)**؛ لأنه إن كان مرفوعا..[11] كان رفعه إما على الصفة، أو على البدل، وكليهما[12]

---

[1] **(قوله: لأنه إن كان مرفوعا)** أي مثلا، أو في هذا المثال.

[2] **(قوله: إما على الصفة)** أي على كون «إلاّ» صفةً انتقل إعرابُها لما بعدها.

[3] **(قوله: لا تحمل إلخ)** خلافا لسبيويه؛ فإن مذهبَه: جوازُ وقوعِ «إلاّ» صفة مع جواز الاستثناء.

[4] **(قوله: كما في قوله تعالى إلخ)** فـ«إلاّ» في الآية الكريمة صفةٌ؛ لتعذّر الاستثناءِ بِكِلَا قِسْمَيه؛ لعدمِ دخول اللهِ تعالى في "آلهةٍ" بِيقينٍ كعدمِ خروجه عنها بيقينٍ؛ فلم يتحقّق شرطُ صحةِ الاستثناء الذي هو الدخول بِيقينٍ أو الخروجُ بيقينٍ.

[5] **(قوله: إذا أسقط إلخ)** الظاهر: "إذا لم يفسد المعنى بإسقاط المبدل منه".

[6] **(قوله: وهنا إذا أسقط)** الأولى: "وإذا أسقط هنا".

[7] **(قوله: فيلزم فيه)** الأولى: "فيلزم منه" كما في نسخة خطية.

[8] **(قوله: مجيء جميع الخلق)** أي سوى زيد.

[9] **(قول المص: وكذا ينصب)** أي على سبيل الوجوب، وبعضهم يجيز فيه غيرَ النصب على الاستثناء إذا كان مسبوقا بالنفي أو شبهه، قال سيبويه: حَدّثني يونسُ: أنّ قوما يوثَق بعربيتهم يقولون: «ما لي إلاّ أبوك ناصر»، على أن «ناصرٌ» بعد تخصيصه بدلٌ من «أبوك» بدلَ كلٍ من كل، وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدلَ بعض، فقلب المتبوع تابعا كما في نحو: «ما مررت بمثلك أحدٍ».

[10] **(قول المص: إذا كان مقدما)** أي بعد «إلاّ»، وكذا يقال في قوله: بعدُ "وكذا ينصب المستثنى المنقطع".

[11] **(قوله: لأنه إن كان مرفوعا إلخ)** لا يخفى ما في التعليل إذ قد عرفت مما قدمنا أنه يجوز الرفع مثلا على أن المستثنى منه المؤخرَ بدل من المستثنى المقدم

[12] **(قوله: وكليهما)** صوابه: "وكلاهما".

ممتنع؛ لامتناع تقدّم الصفةِ على الموصوف،[١] والمبدلِ على المبدل منه. قوله: **(والمستثنَى المنقطع)** أي وكذا ينصب المستثنى المنقطع وجوبا **(نحو: «ما جاءني القومُ إلا حمارا»)؛** لامتناعِ الصفة والبدل، أما الأولُ.. فلأنه لا يجوز الصفةُ إلا إذا تعذّر الاستثناء كما ذكر، وههنا لا يتعذّر، وأما الثاني.. فلامتناعِ[٢] أحدِ الأبدالِ الأربعةِ،[٣] أما امتناعُ الثلاثةِ الأُوَل.. فظاهرٌ، وأما امتناعُ البدل الغلط..[٤] فلصُدورِ المبدل منه ح عن غير قصدٍ وإرادة، والمستثنى منه ههنا مقصود ومراد. قوله: **(وكذا ينصب)** أي وكذا ينصب المستثنى.. **(إذا كان بعد «خلا، وعدا»)** عند الأكثرين[٥] نحو: «جاءني القومُ خلَا زيدا، وعدا زيدا»، وهما بمعنى جاوز[٦] أي جاوَزَ بعضُهم زيدا،[٧] وإنما وجب النصب؛ لأنهما

[١] **(قوله: لامتناع تقدم الصفة على الموصوف)** على أنّ جواز وقوع «إلاّ» صفة مشروط بتعذّر الاستثناء، وهنا لا يتعذر.

[٢] **(قوله: فلامتناع أحد إلخ)** في الصبان: فـ«حمار» في قوله: «ما قام أحد إلاّ حمار» بدل غلط، صرح به الرضي، وقال ابن قاسم: بدل كل بملاحظة معنى «إلاّ»؛ إذ معنى «إلاّ حمار»: غير حمار، وغير حمار: يصدق على الأحد آهـ كلام ابن قاسم، وفيه أن الأعم من شيء لا يبدل منه بدل كل، اللهم إلاّ يخصّص العامّ كما يأتي نظيره فتدبر آهـ. ولا يخفى ما فيه من البعد، والظاهر: تعميم المستثنى منه على سبيل المجاز، وجعل المنقطع بدل بعض.

[٣] **(قوله: أحد الأبدال الأربعة)** المناسب لقوله: "أما امتناع" إلخ أن يقول: "وهي بدل الكل والبعض والاشتمال والغلط".

[٤] **(قوله: البدل الغلط)** صوابه: "بدل الغلط".

[٥] **(قوله: عند الأكثرين)** الأولى: "في الأكثر".

[٦] **(قوله: بمعنى جاوز)** لكن هذا المعنى بالنسبة إلى «خلا» على سبيل التضمينِ.

[٧] **(قوله: أي جاوَز بعضهم زيدا)** أشار به إلى أن الضمير راجعٌ إلى البعض المدلول عليه بالقوم، لا إلى نفسِ القوم؛ لإفرادِ الضمير. قال الصبان: ونظّر فيه الرضيّ بأنه لا يُفيد المقصود؛ لأن مجاوزة البعض لزيد في قولك: «قام القوم خلا زيدا» لا يلزم منها مجاوزة الكل، وأجيب بأن البعض مبهم ومجاوزته لا تتحقق إلاّ بمجاوزة الكل، وبأن المراد بالبعض ما عدا المستثنى، ولِيَ ههنا احتمالٌ، وهو أن يكون مرجِع الضمير في «خلا، وعدا، وحاشا» نفسَ الاسم السابق، لكن التُزِم فيه التذكير والإفراد؛ ليكون الاستثناءُ بها كالاستثناء بـ«إلا»، ولجريان ذلك مَجرى الأمثالِ التي لا تغير كما قالوه في «حبذا زيد»؛ حيث التزم تذكير اسم الإشارة وإفرادُه لذلك، ولا يرد على هذا تنظيرُ الرضي، فاعرفه. انتهى. قولُ الصبان: "ومجاوزته لا يتحقق" إلخ كتب عليه الأنبابيّ: فيه نظر ظاهرٌ. ولعلّ وجهَه أنّ عدم تحقق مجاوزة المبهمِ إلاّ بمجاوزة الكل مجرّدُ دعوًى لا دليلَ عليها، وأيضا قوله: "ولجريان

فعلان، وفاعلهما مضمر،[1] والمستثنى بعدَهما مفعولٌ به، وقال بعضُهم:[2] إن «خلا، وعدا» حرفَا جرٍ، فيكونُ ما بعدهما مجرورًا، **(و)** كذا يُنصب[3] المستثنى.. إذا كان بعد **(«ما عدا، وما خلا»)** نحو: «جاءني القومُ ما عَدَا زيدًا» أي ما عدا بعْضُهم زيدا، و«ما» فيها مصدريةٌ[4] أي جاءني القوم عَدْوَ بعضِهم زيدا، فهو[5] مصدر في موضع الحال[6] أي عاديًا بعضهم زيدا، ونحو: «جاءني القوم ما خلا زيدا» أي جاءني القوم ما خلا بعضُهم زيدا، و«ما» فيها أيضا مصدرية أي جاءني القوم خُلُوَّ بعضهم زيدا، فهو مصدر أيضا في موضع الحال أي خاليا بعضهم زيدا، وإنما وجَب نصبُ المستثنى بعدَهما؛ لأن «مَا» الّتي في صَدرهما مصدريّة، وهي لا تدخُلُ إلا على الفعلِ،[7] فـ«عدا، وخلا» بعد «ما» فعلان، وفاعلهما مضمر، والمستثنى بعدهما مفعول به؛ فيجب نصبه، **(و)** كذا ينصب المستثنى.. إذا كان

ذلك مجرى الأمثال" في القلبِ منه شيءٌ، فليحرّر، هذا. ويحتمِلُ إرجاعُ الضمير إلى المصدرِ، أو إلى اسم الفاعل المستفادَين من الفعل السابق على معنى "جاوز مجيئهم، أو الجائي منهم زيدا"، وكذا يقال في ما بعدُ.

[1] **(قوله: وفاعلهما مضمر)** أي وجوبا.

[2] **(قوله: وقال بعضهم إلخ)** الظاهر: "وقد جاء ما بعدهما مجرورا؛ فيكونان حرفَيْ جرٍّ".

[3] **(قوله: وكذا ينصب المستثنى إلخ)** ذهب الكسائي وجماعةٌ إلى جواز الجر بهما على تقدير زيادة «ما»؛ فيكونان حرفَي جر. قال في المغني: فإن قالوا ذلك بالقياسِ.. ففاسد؛ لأن «ما» لا تزاد قبل الجار، بل بعده نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٖ﴾ [المؤمنون: ٤٠] ، ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وإن قالوا بالسماع.. فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

[4] **(قوله: و«ما» فيها مصدرية)** فيه: أن الحرف المصدريّ لا يوصل بفعل جامدٍ و«خلا، وعدا» للاستثناء جامدان، إلاّ أن يقال: هما في الأصل متصرِّفان، والجمود عارض؛ فلم يكن مانعا من الأصل، أو يقال: هما مستثنيان.

[5] **(قوله: فهو إلخ)** الأولى: "والمصدر بمعنى اسم الفاعل حال"، وكذا يقال في نظيره الآتي.

[6] **(قوله: في موضع الحال)** قد يقال: هذا مشكل؛ لتصريحهم بأن المصدر المؤول لا يقع حالا، ولعل ذلك: لتأوّله بمصدر مضاف للضميرِ؛ فيكون معرفة، والحال لا تكون إلاّ نكرة. وقد يجاب بأن الحال المعرفةَ مؤولة باسم الفاعل النكرة؛ فيكون «ما عدا، وما خلا» من الألفاظ المقدّرة بشيءٍ مقدر بآخر، فليراجع، هذا. وقيل: «ما» في «ما خلا، وما عدا» مصدرية ظرفية؛ فتنسبك ما بعدها بمصدرٍ نائبٍ عن وقتٍ محذوف منصوب على الظرفية المجازية؛ فيكون التقدير في المثال المذكور: "جاءني القومُ وقتَ عدوِ بعضِهم زيدا".

[7] **(قوله: وهي لا تدخل إلاّ على الفعل)** أي لا على الحرف، وإلاّ.. فقد تدخل على جملةٍ اسمية أيضا.

بعد **(«ليس، ولا يكون»)** نحو: «جاءني القوم ليس زيدا» أي ليس بعضهم[1] زيدا، ونحو: «جاءني القوم لا يكون زيدا» أي لا يكون بعضهم زيدا، وإنما وجب نصب المستثنى بعدهما؛ لأنهما من الأفعال الناقصة، واسمهما مضمر، والمستثنى بعدهما خبرُهما؛ فيجِبُ نصبُه. قوله: **(ويجوزُ النصب)** أي ويجوز نصبُ المستثنى،[2] **(ويُختارُ البدل)** عن المستثنى منه **(في المستثنى)**[3] الذي **(بعد «إلا» في كلامٍ غيرِ موجَب)** أي في كلامٍ يكون نفْيًا، أو نهْيًا، أو استفهامًا **(و)** حالَ كوْنِ **(المستثنى منه قد ذُكِر**[4] **نحو:)** قوله تعالى في سورة النساء: **(﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْۖ﴾)** أي إلا ناسٌ قليلٌ منهم، **(و﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾)**[5] [النساء: ٦٦: ابن عامر بالنصب، والباقون بالرفع] أي: إلا ناسًا قليلا منهم؛ فقوله: «ما» للنفي، وقوله: «فعلوه» فعل، والواو فاعله، والهاء مفعول به، و«إلا» حرفُ استثناء، و«قليل» بدَلٌ، والمبدلُ منه: هو الواوُ، و«قليلا» مستثنًى، والمستثنى منه: هو الواوُ، وقوله: "في كلامٍ غيرِ موجب" إشارةٌ إلى أنه لو كان في كلامٍ مُوجَب.. لم يجُزِ البدلُ؛ لِفَسادِ المعنَى كما ذكرْنا، وإنما يُختار البدلُ،[6] لعدم فسادِ المعنى ح،[7] وأما إذا[8] جُعل المستثنى بدلا.. كان إعرابُه[9] كإعراب المبدَل منه،

---

[1] **(قوله: ليس بعضهم)** أو الجائي منهم، ولا يجوز هنا رجوعُ الضمير إلى المصدر؛ لعدم صحة أن يكون زيد خبرا عنه، اللهم إلاّ أن يقدّر مضاف على معنى: "ليس المجيءُ مجيءَ زيد".

[2] **(قوله: نصب المستثنى)** أي على الاستثناء.

[3] **(قول المص: في المستثنى إلخ)** أي بشرط أن لا يكون منقطعا، ولا مقدما على المستثنى منه؛ حيث يجب فيه النصب حينئذ كما تقدم.

[4] **(قوله: حالَ كون المستثنى منه قد ذكر)** عبارة المتن في النسخ المتداولة: "وقد ذكر المستثنى منه" أي الحالُ: أنه قد ذُكر المستثنى منه، وهي حسنة، ولعلّ هذا القيدَ غيرُ موجود في نسخةٍ كتبَ عليها الشارح رحمه الله؛ فاضطرَّ إلى زيادَةِ قولِه: "حال كون المستثنى منه قد ذكر"، لكنّ الأولى بدلَه: "والمستثنى منه مذكور".

[5] **(قول المص: وإلاّ قليلا)** مع محذوفِه مثالٌ آخر.

[6] **(قوله: وإنما يختار البدل إلخ)** أي إنما يجوزُ البدل على سبيل الاختيار؛ فقوله: "لعدم" إلخ علةُ الجواز، وقوله: "وإذا جعل" إلخ علةُ الاختيار.

[7] **(قوله: حينئذ)** أي حينَ كونِه في كلامٍ غير موجب.

[8] **(قوله: وأما إذا)** الأولى إسقاط «أما» هنا، وفيما سيأتي.

[9] **(قوله: كان إعرابه إلخ)** الظاهر: "فيكون إعرابه"، وكذا يقال فيما بعدُ.

فلا يحتاجُ إلى تكلُّفٍ،[١] وأما إذا جعل مستثنًى.. كان منصوبا؛ فيحتاجُ إلى تكلّف، وهو تشبيهٌ[٢] بالمفعولِ به من حيثُ إنّ كل واحد منهما فَضلةٌ واقعةٌ بعد كلامٍ تامٍّ. قوله: **(ويُعرَبُ المستثنَى على حسَبِ العوامل)** أي على حَسَب مقتضَى العوامل[٣] مِن الرّفعِ، والنَّصبِ، والْجرِّ، في الْمستثنَى[٤] الّذِي بعد «إلا» في كلامٍ غير موجَب..[٥] **(إذا كان المستثنَى منه غيرَ مذكورٍ)**، وهو المستثنَى المفرَّغ[٦] **(نحو: «ما جاءني إلا زيدٌ»)**؛ فقوله: «زيدٌ» مرفوع؛ لكونه فاعلًا؛ لأنّ العاملَ الذي هو «جاءني»[٧] يقتضي الرفعَ،[٨] تقديره: «ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ»، **(و)** نحو: **(«ما رأيت إلا زيدا»)**؛ فقولُه: «زيدا» منصوبٌ؛ لكونه مفعولًا به؛ لأنّ العاملَ الذي هو «رأيْتُ» يقتضِي النصبَ، تقديره: «ما رأيتُ أحدا إلا زيدا»، **(و)** نحو: **(«ما مَرَرْتُ إلا بزيد»)**؛ فقوله: «بزيد»[٩] مجرورٌ؛ لأنّ العاملَ الذي هو الباءُ يقتَضِي الجرَّ، تقديره: «ما مررتُ بأحدٍ إلا بزيد»،[١٠] ويسمَّى[١١] مستثنًى مفرّغا؛ لتفريغ العاملِ عن المعمول[١٢]

---

[١] **(قوله: فلا يحتاج إلى تكلف)** أي في بيانِ وجه إعرابه.

[٢] **(قوله: تشبيه بالمفعول به)** الأولى: "التشبيه بالمفعول به".

[٣] **(قوله: أي على حسب مقتضى العوامل)** أشار به إلى تقديرِ مضاف أي على قَدر مقتضَى العواملِ أي بمَا يقتضيه العامل.

[٤] **(قوله: في المستثنى)** أي وذلك في المستثنَى، ويشترط أن يكون متّصلا كما يُشعر به كلامهم.

[٥] **(قوله: في كلام غير موجب)** وكذلك فِي الموجَب أيضًا.. إذا استقام المعنى، بأن يكونَ الحكمُ مما يصحّ أن يُثبت على سبيلِ العموم نحو: «يحرِّكُ الفكَّ الأسفلَ عند المضغِ إلاّ التمساحُ» أو يكونَ هناك قرينةٌ دالّة على أنّ المراد بالمستثنى منه بعضٌ معيّنٌ يدخُل فيه المستثنى بيقينٍ نحو: «قرأت إلاّ يومَ الجمعة» مثلا.

[٦] **(قوله: وهو المستثنى المفرغ)** أي المستثنى الذي يعرب على حسب العوامل يسمّى مستثنى مفرغا؛ لأنه فُرّغ له العاملُ عن المستثنى منه؛ فالمرادُ بالمفرَّغ: المفرَّغُ له، حُذِف الجارُّ وأُوصِل الضمير المجرور به، ولك أن تجعل المفرّغ وصفا للمستثنى بحال متعلّقه على معنى المفرغ عاملُه.

[٧] **(قوله: هو جاءني إلخ)** في نسخة خطية بدلَ «جاءني، ورأيت» الآتي: "جاء، ورأى"، وهي أولى.

[٨] **(قوله: يقتضي الرفع)** أي على الفاعلية، والأولى يقتضي الفاعلَ، وكذا يقال فيما يأتي.

[٩] **(قوله: فقوله: بزيد)** في نسخة: "زيد"، وهي الظاهرة.

[١٠] **(قوله: إلاّ بزيد)** الحق: "إلاّ زيدٍ" بإسقاط الباء.

[١١] **(قوله: ويسمى إلخ)** الأولى: ذِكرُ وَجه التسميةِ بعد قولِه: وهو المستثنى المفرّغ.

[١٢] **(قوله: عن المعمول إلخ)** أي عن العمل فيه لأجل العمل في المستثنى.

للمستثنى. قولُه: (وحكم «غير»: حكمُ الاسمِ الواقع بعد «إلا»)،[1] اعلم أنّ أصلَ «إلا» أن يكون للاستثناءِ، وأصلَ «غير» أن يكون صفةً[2] تابِعةً لِما قبلها في الإعراب كقولك: «جاءني رجلٌ غيرُ زيد، ورأيت رجلًا غيرَ زيد، ومررت برجلٍ غيرِ زيد»، ومعناه: المغايَرةُ في الذات،[3] أو الصفة، ثم إنهم يجعلونَ «إلا» للصفة حملًا على «غير».. إذا امتنعَ الاستثناءُ،[4] وذلك[5] إذا كانت «إلا» تابعةً لجمع[6] منكورٍ[7] غيرِ محصورٍ[8] كقوله تعالى:[9] ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [الأنبياء: ٢٢]؛ فقوله: «إلا» تابعةٌ[10] لقوله: «آلهة»، وقوله:

---

[1] (قول المص: وحكم غير إلخ) أي وحكم «غير» في الإعراب إذا كانت أداةَ استثناء: كحكم المستثنى بـ«الاّ» فيما سبق من الإعراب؛ فكأنه لمّا انجرَّ به للإضافة.. انتقل إعرابُه إليه.

[2] (قوله: أن يكون صفة إلخ) أي لا أداةَ إستثناء، وإلاّ.. فـ«غير» كما تقعُ نعتا تقع خبرا وحالا أيضا.

[3] (قوله: المغايرة في الذات إلخ) أي مغايرةُ ما بعدها لما قبلها ذاتًا كالأمثلة المذكورة، أو كيفيّةً نحو: «خرجتُ بوجهٍ غيرِ الذي دخلتُ به»، قال الرضي: الأصلُ: الأول، والثاني: مجاز.

[4] (قوله: إذا امتنع الاستثناء) قد نبّهناك فيما سبق أن سيبويه لا يَشترط لوقوعها صفةً امتناعَ الاستثناء، وعلى رأيِه أكثرُ المتأخِّرين.

[5] (قوله: وذلك) أي امتناعُ الاستثناء أي غالبًا؛ لأنه قد يتعذّر الاستثناء في المحصورِ أيضا نحو: «جاءني مِأةُ رجلٍ إلا زيد».

[6] (قوله: تابعة لجمع) المراد بالجمع: المعنى اللغويُّ، أي واقعةً بعد دالّ متعدِّدٍ.

[7] (قوله: منكور) أي منكر، لأنه إذا كان معرفا نحو: «جاءني الرجال إلاّ زيد».. احتمل أن يُراد به استغراقُ الجنس، وأن يشارَ به إلى جماعةٍ يكون زيدٌ منهم؛ فلا يتعذّر الاستثناءُ المتصلُ، واحتمل أيضا أن يشار به إلى جماعةٍ لا يكون زيد منهم؛ فلا يتعذّر المنقطع.

[8] (قوله: غير محصور)؛ لأنه إن كان محصورًا.. وجَب دخولُ ما بعد «إلاّ» فيه؛ فلا يتعذّر الاستثناء المتصل نحو: «كلُّ رجل إلاّ زيدا جاءني، وله عليَّ عشرةٌ إلاّ درهمًا».

[9] (قوله: كقوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ﴾ إلخ) فإن قلت: «لو»: للامتناع، وامتناع الشيء: انتفاؤه؛ فتكون النكرةُ في الآية في سياق النفي؛ فتعمُّ؛ فلا يتعذر الاستثناءُ المتصل، وقد يُجاب بما قاله الدماميني حيث قال العرب: لا تعتبرُ مثلُ هذا النفي؛ بدليل أنهم لا يقولون: «لو جاءني ديّار أكرمته»، ولا «لو جاءني أحد أكرمته»؛ لاختصاصِ مجيء ديّارٍ وأحدٍ بما بعد النفي، ولو كانت بمنزلة النَّافي.. لجاز ذلك كما يجوز: «ما فيها ديار، وما جاءني أحد».

[10] (قوله: فقوله: «إلاّ» تابعة إلخ) الظاهر: أن يقول "فقوله: «إلاّ الله» صفة لقوله: «آلهة»؛ لأن «إلاّ» تابعة لجمع منكور غير محصور هو: «آلهة»"، وأن يذكر قوله: "لأن الجمع المنكور" إلى قوله: "ولأنه" بعد قوله: السابق: "وذلك إذا كانت «إلاّ» تابعة لجمع منكور غير محصور".

«إلا الله» صفةٌ[1] لقوله: «آلهة»، تقديره: "لو كان فيهما آلهةٌ غير الله.. لفسدتا"؛ لأن الجمعَ المنكورَ الغيرَ المحصورِ يحتملُ[2] أن يتناول ثلاثةً فقط، ولم يكنِ المستثنى من جملة الثلاثة[3] ح؛[4] لعدم إفادتِه[5] التعميمَ والاستغراقَ، ولأنه لو جعلت «إلا» للاستثناء..[6] لكان اللهُ داخلًا في المستثنى منه، وهو «آلهةٌ» مُخرَجًا منها بـ«إلّا»؛ فيلزمُ وجودُ الآلهة،[7] وهو كفرٌ، فإذا امتنعَ الاستثناء.. جُعلت «إلا» للصفة كـ«غيرٍ»، كما جُعِل «غيرٌ» للاستثناءِ؛ حملًا على «إلا»، فإذا[8] كان «غيرٌ» للاستثناء.. كان ما بعدَه مجرورًا؛ لأنّهُ مضافٌ إليه، وكان حكمُ «غيرٍ» في الإعراب إذا كان للاستثناء[9] حكمَ الاسم الواقع بعد «إلا»؛ فإنه قابِلٌ[10] للإعراب؛ لأنه اسم بخلاف «إلا»؛[11] لأنها حرفٌ، والحرف لا يقبل الإعراب. فيكون «غير» منصوبا.. إذا كان بعد كلامٍ موجَب **(نحو: «جاءني القومُ غيرَ زيد»، و)** يجوز نصبُه، ويُختارُ البدل عن المستثنى منه في كلامٍ غير موجَب، وذُكِر[12] المستثنى منه نحو: **(«ما جاءني القومُ غيرُ زيدٍ»)** بالرفع على البدل، و«غيرَ زيد» بالنصب على الاستثناء، **(و)** يُعرب

---

[1] **(قوله: وقوله: «إلاّ الله» صفة)** ظاهره: أن الصفة: «إلاّ» مع ما بعدها، وهذا لا يتأتَّى إلاّ على حرفيّتها كما صرَّح به غيرُ واحدٍ، بل حكى السعدُ في حاشية الكشاف الإجماعَ عليه، وأما على اسميّتها كما هو المتبادِر من كونها بمعنى «غير».. فالصفةُ هِي وحدَها، لكن لا يظهر إعرابُها إلا في ما بعدها؛ لكونها على صورة الحرف.

[2] **(قوله: يحتمل إلخ)** أي ويحتمل أن يتناول ثلاثةً والمستثنى من جملتها؛ فلم يتحقّق شرط الاستثناء المتصل والمنقطع الذي هو الدخولُ والخروجُ بِيقينٍ، والأولى والأخصر: "يحتمل تناول المستثنى وعدمَ تناوُلِه".

[3] **(قوله: ولم يكن المستثنى من جملة الثلاثة)** الأولى: "ولا يكون المستثنى" إلخ حال من قوله: "ثلاثةً".

[4] **(قوله: حينئذ)** لا موقع له.

[5] **(قوله: لعدم إفادته)** علة لقوله: "يحتمل".

[6] **(قوله: للاستثناء)** أي المتصل.

[7] **(قوله: فيلزم وجود الآلهة)** فيه: أنه لا يلزم ذلك كما لا يخفى، فالحق: أن يقول: "فيحتمل وجودَ آلهة غير مخرج عنها الله تعالى".

[8] **(قوله: فإذا كان)** في نسخة: "وإذا كان".

[9] **(قوله: إذا كان للاستثناء)** لا حاجة إليه.

[10] **(قوله: فإنه قابل للإعراب)** أي وقد اشتغل المستثنى بعدَه بإعراب المضاف إليه؛ فأجري إعرابُه عليه.

[11] **(قوله: بخلاف إلاّ إلخ)** لا فائدة فيه.

[12] **(قوله: وذكر)** أي وقد ذكر.

«غيرٌ» على حسبِ مقتضَى العوامل من الرفعِ والنصب والجر.. إذا كانَ في كلامٍ غيرِ موجَب، وكان المستثنى منه غيرَ مذكورٍ، يعني إذا كان المستثنَى مستثنًى مفرّغا نحو: **(«ما جاءني غيرُ زيد، وما رأيت غيرَ زيدٍ، وما مررت بغيرِ زيد»)**، وكذا ينصبُ «غير».. إذا كان المستثنى منقطعا نحو: «ما جاءني القومُ غيرَ حمار»، وكذا يُنصب «غير».. إذا كان مقدَّمًا[1] على المستثنى منه نحو: «ما جاءني غيرَ زيدٍ أحدٌ».

قوله: **(والْخَبَرُ في بابِ «كَان»)**[2]

أي والضربُ الرابع من الملحق بالأصلِ: هو الخبرُ في الأفعال الناقصة، وهو:[3] المسندُ به بعد دُخولِها[4] **(نَحْوُ: «كانَ زيدٌ منطلقًا»)**؛ فـ«كانَ» فِعْلٌ من الأفعالِ الناقصةِ، و«زيدٌ» اسمُها، و«منطلقًا» خبرُها.

---

[1] **(قوله: وكذا ينصب «غير» إذا كان مقدما)** الأخصر: "أو مقدما".

[2] **(قول المص: والخبر في باب كان)** الأولى: "وخبر باب «كان»" وكذا يقال في قوله: "والاسم في باب «إن»".

[3] **(قوله: وهو)** أي الخبر في الأفعال الناقصة.

[4] **(قوله: بعد دخولها)** أي دخولِ أحدِ الأفعال الناقصة على ما يصلَح أن يكون اسما وخبرا لها؛ فلا ينتقِضُ التعريفُ بمثل: «قائم» في «كانَ زيدٌ أبوه قائمٌ»، ويُمكن دفعُه أيضا بأن يقال: إن المرادَ بدخولها وُرُودُها للعملِ فيمَا ورَدَتْ عليه.

قولُه: **(والاسمُ في باب «إنّ»)**

أي والضربُ الخامسُ من الملحَقِ بالأصل: الاسمُ في الحروفِ المشبّهة بالفعل، وهو: المسندُ إليه بعدَ دُخولِها،[١] ودليلُه: ما ذُكِرَ في المرفوعات[٢] **(نحو: «إنّ زيدًا قائمٌ»)**؛ فـ«إنّ» حرْفٌ من الحروف المشبهة بالفعل، و«زيدًا» اسمُها، و«قائمٌ» خبرها.

قوله: **(واسم «لا» لنفي الجنس)**

أي والضربُ السادس من الملحق بالأصل: اسم «لا» لنفي الجنس..[٣] **(إذا كان)**[٤] اسم «لا» لنفي الجنس **(مضافًا[٥] نحو: «لا غلامَ رَجُلٍ عِنْدَكَ»)**؛ فـ«لا» لنفي الجنس، و«غلامَ» مضافٌ إلى «رجلٍ» اسمُها، و«عندكَ» خبرُها، **(أو)** كان اسمُ «لا» لنفي الجنس **(مضارِعًا له)**[٦] أي مُشابِهًا بالمضاف[٧] **(نحو: «لا خَيْرًا منكَ عندَنا»)**؛ فـ«لا» لِنَفْيِ الجنسِ، و«خيرًا» مشابِهٌ للمضافِ اسمُها، و«مِنْكَ» متعلِّقٌ بِـ«خيرًا»، و«عندنا» خبرُها، والمراد بالمضارع للمضافِ: أن يكون الثاني متعلِّقًا[٨] بالأوّل، لا بطريق الإضافةِ كتعلّق «منك»

---

[١] **(قوله: بعد دخولها)** أي دخولِ أحد الحروفِ المشبهة بالفعل، وبما عرفتَ آنفا؛ اندفع انتقاضُ هذا التعريفِ أيضا بمثل: «أبوه» في «إنّ زيدًا أبُوه قائم».

[٢] **(قوله: ودليله ما ذكر في المرفوعات)** أي علةُ كونِ اسمها منصوبا: ما ذُكر في بحث خبرها بقوله: "ثم للفعل عملان" إلخ.

[٣] **(قول المص: لنفي الجنس)** أي لنفي صفة الجنس، وحكمِه.

[٤] **(قول المص: إذا كان)** أي وإنما يُنصب اسمُ «لا» لفظا أو تقديرا.. إذا إلخ.

[٥] **(قول المص: مضافا)** أي إلى نكرةٍ متصلًا بها.

[٦] **(قول المص: أو مضارعا له)** جوّز البغداديون تركَ تنوينه؛ حملًا على المضاف، كما حُمِل عليه في الإعراب، وخرّج ابنُ هشام على قولِهم حديثَ: {لا مانعَ لما أعطيتَ، ولا مُعْطِيَ لما منعتَ}، قال الدماميني: ويمكن تخريجُه على مذهبِ البصريين المُوجِبين تنوينَه بجعلِ «مانعَ» اسم «لا» مفردا والخبر محذوفٌ أي "لا مانعَ مانعٌ لِما أعطيت"، واللامُ للتقوية، وكذا: القول في: {لا معطي لما منعت}.

[٧] **(قوله: بالمضاف)** الأولى والمناسب: "للمضاف".

[٨] **(قوله: متعلقا بالأول)** بأن يكون معمولًا له، أو معطوفا عليه قبلَ دخول «لا»، أو موصوفا بجملةٍ أو مفردٍ.

بـ«خيرا» أي كتعلّق الجارّ والمجرور بـ«خيرا» كما ذُكِر[1] في المنادَى المشابِه للمضاف. وهو: المسند إليه[2] بعد دخولها، ودليلُ عملِها:[3] ما ذُكِر في المرفوعات. قوله: **(وأما المفردُ.. فمفتوحٌ)** أي وأما اسمُ «لا» لنفي الجنس المفردُ، بأن لم يكن مضافا[4] ولا مضارعا له.. فمبنيٌّ على الفتح[5] **(نحو: «لا غُلَامَ لَكَ»)؛** فـ«لا» لنفي الجنس، و«غلامَ» مفردٌ مبنيٌّ على الفتح اسمُها، و«لَك» خبرُها، وإنما بُنِي المفرد؛ لتضمُّنِه معنى الحرف؛[6] لأن معناه:[7] "لا مِن غلامٍ لك"؛ ليفيدَ العمومَ؛[8] لأنه لنفي الجنس؛[9] فإذا تضمّن معنى الحرف -والحرف مبني-.. فهو أيضا مبني، فإن قلت: المضاف، والمضارعُ له أيضًا: متضمِّنان لمعنَى

---

[1] **(قوله: كما ذكر)** مرتبط بقوله: "والمراد" إلخ.

[2] **(قوله: وهو المسند إليه إلخ)** المناسب: ذكرُه أوّلَ البحث.

[3] **(قوله: ودليل عملها إلخ)** أي علة نصبِ اسمها، ورفعِ خبرِها: ما ذكر إلخ.

[4] **(قوله: بأن لم يكن مضافا)** فيشمل المثنّى، والمجموعَ على حدّه، وجمعَ المؤنثِ السالمَ.

[5] **(قوله: فمبني على الفتح)** أي ظاهرا كان أو مقدرا كما في المبني على الفتح قبل دخول «لا» نحو: «لا خمسة عشر عندنا»، وفي قوله: "مفتوح" قصورٌ؛ لعدم شمولِه المثنى والمجموعَ على حدّه؛ لأنهما يُبنيان على الياء، وجمعَ المؤنث السالمَ؛ لأنه يبنى على الكسرِ كالفتحِ، ويُمكن أن يكونَ اقتصارُه على الفتح؛ لكونه الأصلَ، والمراد: مبنيٌّ على الفتح، أو ما يقوم مقامه.

[6] **(قوله: لتضمنه معنى الحرف)** اعتُرِض على تعليل البناءِ بذلك بأنّ تضمُّنَ معنى الحرفِ هنا عارضٌ بدخول «لا»، والتضمن المقتضِي للبناء: يُشترط فيه: أن يكون بأصل الوضعِ، ويجاب عنه بأنّ اشتراطَ كونِ التضمّن بأصلِ الوضع إنما هو في البناء الأصليّ، لا العارضي؛ إذ البناء على ثلاثةِ أنواع: أصليٍ وهو المشروط فيه التضمُّنُ وضعًا، وعارضٍ واجبٍ، ومن أسبابِه: التضمن العارِضُ، وعارضٍ جائز، ومن أسبابِه: إضافةُ المبهم إلى المبني نحو: «يومئذ»، وإضافةُ الظرف إلى الجملة المصدَّرَة بماضٍ، فاحفظ هذا التفصيلَ ينفعْك في مواطنَ كثيرةٍ.

[7] **(قوله: لأن معناه إلخ)** أي معنى «لا غلام لك» مثلا: "لا مِن غلامٍ لك" بـ«من» الإستغراقية.

[8] **(قوله: ليفيد العموم)** أي ليفيد الكلامُ بواسطة «لا، ومن» الإستغراقيّةِ نفيَ الحكمِ عن عموم الأفرادِ على سبيل التنصيصِ، قال الأشمونيُّ في علة التضمن: لأن قولنا: «لا رجل في الدار» مبني على سؤالِ سائلٍ محقَّق أو مقدَّرٍ سئَلَ فقال: «هل من رجلٍ في الدار»، وكان من حق الجوابِ: أن يُقال: «لا من رجل في الدار»؛ ليكون الجوابُ مطابقا للسؤالِ، إلا أنه لما جرَى ذكْرُ «مِن» في السؤال.. استُغنِي عنه في الجواب، فحُذف، فقيل: «لا رجل في الدار»؛ فتضمّنَ «مِنْ»، فبُني؛ لذلك. انتهى.

[9] **(قوله: لأنه لنفي الجنس)** أي والتزم إفادة العمومِ؛ لأنه إلخ.

الحرف؛ لأن معناهما:[١] "لا مِن غلامِ رجلٍ عندك"، و"لا مِنْ خيرٍ منك عندنا"، فلِمَ لَم يُبْنَيا؟.. قلتُ: لأن الإضافةَ[٢] مانعةٌ من البناء؛ لأنها مختصة بالأسماء،[٣] والأصل في الأسماء: الإعراب، وإنما بُني على الحركةِ؛[٤] لأن منه[٥] ما يسكُن ما قبل آخرِه نحو: «لا غلام لك»، فلو بُني على السكون.. لَزِمَ التقاءُ الساكنين عَلى غيرِ حَدِّه، وهو محذُورٌ، وحُمِلَ البواقِي عليه؛ طردًا للبابِ، وبُنِي على الفتحِ؛ لأنه أخفُّ الحركاتِ.

قوله: **(وخبر «ما، ولا» بمعنى «ليس»)**

أي والضربُ السابع من الملحَق بالأصل: خبرُ «ما، ولا» بمعنى «ليس»، وهو المسندُ به بعد دخولِهما.[٦] قولُه: **(وهي اللغةُ الحجازية)** أي اللغةُ[٧] التي تَعمل فيها «ما، ولا» بمعنى «ليس» عملَ «ليس»: هي اللغةُ الحجازيةُ، ودليلُهم:[٨] قوله تعالى في قِصَّة يوسفَ عليه السلام: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، فـ«هذا» اسمُ «ما»، و«بشَرا» خبرُها، **(واللغةُ**

---

[١] **(قوله: لأن معناهما)** أي معنى التركيب المشتمل عليهما.

[٢] **(قوله: لأن الإضافة)** أي حقيقة، أو حكما.

[٣] **(قوله: لأنها مختصة بالأسماء إلخ)** أي فبها يترجّح جانبُ الاسمية، والأصلُ في الأسماء إلخ.

[٤] **(قوله: وإنما بني على الحركة)** أي المفردُ الذي لم يكن مثنى، ولا مجموعا، وعبارة غيرِه: "وإنما بني المفردُ على ما يُنصَب به؛ ليكون البناءُ على حركةٍ، أو حرفٍ استحقَّها النكرةُ في الأصلِ"، وهي الظاهرة.

[٥] **(قوله: لأن منه إلخ)** المشهور في علة بنائه على الحركةِ: الإيذانُ بعُروض البناءِ.

[٦] **(قوله: بعد دخولهما)** يعني: خبر «ما» المسند به بعد دخولها، وخبر «لا» المسند به بعد دخولها.

[٧] **(قوله: أي اللغة)** فالضمير راجع إلى "اللغةُ" المتأخرةِ المخبرِ بها عنه، مع قطع النظر عن صفتها، وهو من المواضع الستةِ التي يجوز فيها عودُ الضمير على متأخِّر لفظا ورتبةً. أحدُها: الضميرُ المرفوع بـ«نعم، وبئس» نحو: «نعم رجلا زيد، وبئس رجلا عمرو»؛ بناءً على أن المخصوص مبتدأٌ والخبر محذوف، أو خبرٌ لمبتدأٍ محذوف. ثانيها: أن يكون مرفوعًا بأول المتنازعَيْن المُعْمَل ثانيهما نحو: «ضربَاني، وأكرمَني الزيدان». ثالثها: أن يكون مخبرًا عنه بخبرٍ يفسّره نحو: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩]. رابعها: ضمير الشأن نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾. خامسها: أن يُجر بـ«رُبّ» نحوُ: «رُبَّه رجُلًا». سادسُها: أن يكون مبدلا منه الظاهرُ المفسِّر له نحو: «ضربته زيدًا».

[٨] **(قوله: ودليلهم قوله تعالى)** في نسخة خطية: "قال الله تعالى".

التميميةُ[1] **ترفعُهما)** أي ترفع[2] الاسمين الواقعَين بعد «ما، ولا» **(على الابتداء والخبر،**[3] يعني لا تَعملان فِيهما؛ لأن العاملَ ينبغي أن يكون مختصّا بالمعمولِ؛ ليُؤَثِّر اختصاصُه[4] به فيه، وهما لا يختصّان بالاسم، بل تدخُلان على الفعل أيضا، فلا تعملان[5] عملَ «ليس»، **(فيقولون)** أي بنُو تميمٍ **(«ما زيد منطلقٌ»)**، فـ«زيد» مبتدأ، و«منطلق» خبره، ويقرؤون: «ما هذا بشر»، إلا مَن علِم كيف هي[6] في المصحف؛ فإنه يترك لغةَ بني تميم.[7] قوله: **(وإذا تقدّم الخبرُ..)**[8] أي وإذا تقدّم في اللغة الحجازية[9] خبرُ «ما، ولا» بمعنى «ليَس» على اسمهما.. **(فالرفعُ لازمٌ)** أي يبطل عملهما **(نحو: «ما منطلقٌ زيدٌ»)**؛[10] لأنهما عاملان ضعيفانِ،[11] فبِتغيّرٍ قليلٍ يَتغيَّران[12] عن العمل، بخلاف «ليَس»؛[13] فإنه يقال: «ليس منطلقًا زيد»؛ لأنه عاملٌ قوِيٌّ. **(وإذا انتقضَ نَفْيُهما بـ«إلّا»..**[14] **فالرفعُ لازمٌ)** أي يبطل عملُهما **(نحو: «ما زيدٌ إلا منطلق»)**؛ لأنهما تعملان بسبب أنهما بمعنى «ليس»، وهو النفي،[15]

---

[1] **(قول المص: واللغة التميمية)** وبِلُغتهم قرأ ابنُ مسعود ﴿مَا هَٰذَا بَشَرٌ﴾ بالرفع، ونُقل عن عاصم: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتُهُمۡ﴾ [المجادلة: ٢] بالرفع.

[2] **(قوله: ترفعهما أي ترفع إلخ)** في نسخة خطية: "رفعها" أي رفع إلخ.

[3] **(قول المص: على الابتداء والخبر)** في بعض نسخ المتن: "على الابتداء والخبرية"، وهو أنسب.

[4] **(قوله: اختصاصه)** في نسخة خطية: "باختصاصه".

[5] **(قوله: فلا تعملان عمل «ليس»)** مستدرَك.

[6] **(قوله: كيف هي)** أي الآية المذكورة.

[7] **(قوله: فإنه يترك لغة بنى تميم)** الأولى: "فإنه يترك لغته".

[8] **(قول المص: وإذا تقدم الخبر)** ظرفا كان عند بعض، أو غير ظرف اتفاقا.

[9] **(قوله: في اللغة الحجازية)** لا حاجة إليه.

[10] **(قول المص: نحو: «ما منطلق زيد»)** أي على جعل «منطلق» خبرا مقدما، ويجوز جعله اسما رافعا لمكتفى به عن الخبر؛ فلا إشكال في بقاء العمل حينئذ.

[11] **(قوله: ضعيفان)** حيث عملا؛ لمشابهتهما «ليس» الجامدة في النفي.

[12] **(قوله: يتغيران عن العمل)** في نسخة خطية: "ينعزلان"، وهي أولى.

[13] **(قوله: بخلاف «ليس»)** الأولى: "بخلاف خبر «ليس»".

[14] **(قول المص: بـ«إلاّ»)** خرج الانتقاض بـ«غير»؛ فلا يبطل العمل نحو: «ما زيد غير قائم».

[15] **(قوله: بسبب أنهما بمعنى «ليس» وهو النفي)** الأولى: "بسبب مشابهتهما «ليس» في النفي".

فلما انتقض النفي بإلا.. بطَل عملهما، بخلافِ «ليس»؛ فإنه يقالُ:[1] «ليس زيدٌ إلا منطلقا»؛ لأنّ سببَ عملِه أنه فعلٌ، لا أنه للنّفي، فإذا انتقضَ نفيُه بـ«إلا».. بَقِي سببُ عملِه، وهو كونُه فِعْلا.

[1] **(قوله: فإنه يقال «ليس »إلخ)** الأولى: إسقاطه.

قوله: (المجروراتُ)

أي هذا بابُ المجرورات، وهي جمعُ «المجرور»، وهو ما اشتمَلَ[1] على علَم المضاف إليه،[2] وهو الجرّ.[3] والمجروراتُ (على ضربينِ: مجرورٍ بالإضافة،[4] ومجرورٍ بحرف الجر)، فالأولُ (نحوُ: «غلام زيدٍ»)؛ فإنّ قوله: «زيدٍ» مجرورٌ بالإضافة؛ لأنه مضافٌ إليه، (و) الثاني (نحو: «سِرتُ من البصرةِ إلى الكوفةِ»)؛ فإنّ قولَه: «البصرةِ» مجرورٌ بحرفِ الجرِّ، وهو «مِنْ»، وقولَه: «الكوفةِ» أيضًا مجرورٌ بحرف الجر، وهو «إلى». (والإضافةُ على ضربين): إضافةٍ (معنوية،[5] و) إضافة (لفظية،[6] فـ) الإضافة (المعنوية أن يكون[7] المضاف غيرَ صفةٍ مضافةٍ إلى معمولها،[8] وذلك) أي كون المضاف غيرَ صفة مضافةٍ إلى معمولها (بأن لا يكون المضاف صفة)،[9] والمراد بالصفة اسمُ الفاعل،

---

[1] (قوله: ما اشتمل) أي اسمٌ اشتمل؛ ليخرج الحروف الأواخر التي هي محالّ الإعراب؛ فإنه لا يطلق عليها المجرورات كما لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات.

[2] (قوله: على علم المضاف إليه) أي من حيث إنه مضاف إليه؛ لأن الجر ليس علامة لذات المضاف إليه، بل لحيثية كونه مضافا إليه.

[3] (قوله: وهو الجر) في عصام الجامي: أراد بالجر الكسرةَ، وما يقوم مقامها، لا المعنى المصدريَّ؛ فلا يُتوهم الدور آهـ. وقد يقال: إن الجرَّ بمعنى نوعِ الإعراب مأخوذٌ في الجر بالمعنى المصدري؛ فالإشكالُ باق؛ فالحق أن يقال: إن قوله: "وهو الجر" بيان للواقع، فلا توهم.

[4] (قوله: مجرور بالإضافة) أي بسببها؛ فالعامل إما المضاف وهو الأصح المشهور، أو حرف الجر المقدّرُ، أو الإضافة.

[5] (قول المص: معنوية) أي منسوبة إلى المعنى؛ لأن فائدتَها -وهي التعريف أو التخصيص- راجعةٌ إلى المعنى.

[6] (قول المص: ولفظية) أي منسوبة إلى اللفظ؛ لأن فائدتها -وهي التخفيف- للفظ فقط.

[7] (قول المص: أن يكون إلخ) أي علامتها أن يكون إلخ؛ ليصح الحمل، وكذا يقال في قوله فيما يأتي: "والإضافة اللفظية أن يكون" إلخ.

[8] (قول المص: إلى معمولها) أي فاعلها أو مفعولها الصريح قبل الإضافة.

[9] (قول المص: بأن لا يكون المضاف صفة) وذلك بأن يكون اسما جامدا مضافا إلى غير معموله نحو: «غلام زيد»، أو إلى معموله نحو: «أعجبني ضرب زيد»، أو اسمَ تفضيل؛ إذ المراد بالصفة هنا ما لا يشمله كما بيّنه الشارح رحمه الله بقوله: "والمراد" إلخ نحو: «جاءني أفضلُ القوم». وقال الكوفيون وجماعة من المتأخرين

والمفعولِ،[١] والصفة المشبهةُ **(نحو: «غلام زيد»)**؛ فإن قوله: «غلام» ليس بصفة، **(أو)** بأن **(يكون)** المضاف **(صفةً مضافة إلى غير معمولها نحو: «مُصارِع مصرَ»)**؛ فإن قوله: «مصارع» صفةٌ؛ لأنه اسم فاعل، مضافةٌ إلى غير معمولها؛ لأن «مصر» ليس بمعمول للمصارع.[٢] قوله: **(وهي)** أي والإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام:[٣] **(إما بمعنى اللام[٤] نحو: «غلام زيد»)** أي غلام لزيد، **(أو بمعنى «من» نحو: «خاتم فضة»)** أي خاتم من فضة، **(أو بمعنى «في» نحو: «ضرب اليوم»)** أي ضرب في اليوم، **(وذلك)** أي المذكور؛ **(لأنه)** أي الشأنَ **(إن لم يكن المضاف إليه جنس المضاف[٥] ولا ظرفَه.. فالإضافة)** أي المعنوية **(بمعنى اللام)**؛ فإن زيدا في «غلام زيد» ليس جنسَ الغلام، ولا ظرف الغلام،[٦] **(وإن كان المضاف إليه جنس المضاف..)** بمعنى[٧] أنه يجوز أن يجعل المضاف إليه خبرا للمضاف، أو صفةً له.. **(فهي بمعنى «من»)**؛ فإن الفضة[٨] في «خاتم فضة» جنس الخاتم؛ فإنه يقالُ: «الخاتَمُ فضةٌ، أو خاتمٌ فِضّة»، **(وإن كان)** المضافُ إليه **(ظرفَ المضاف.. فهي بمعنى «فِي»)**؛ فإنّ اليوم في «ضرب اليوم» ظرفٌ للضرب. قوله: **(واللفظية)** أي والإضافة اللفظية أن يكون المضاف صفةً مضافة إلى معمولها، و**(هي إضافة اسمِ الفاعل إلى**

كالجزولي وابن أبي الربيع و ابن عصفور ونسبه إلى سيبويه: إن إضافتَه لفظيةٌ؛ بدليل قولهم: «مررت برجلٍ أفضلِ القوم»؛ إذ لو كانت إضافته معنوية.. للزم وصف النكرة بالمعرفة، وقد يجاب عنه بحمله على البدل وإن كان إبدال المشتق قليلا.

[١] **(قوله: والمفعول إلخ)** أي حقيقة أو حكما؛ فيشمل المنسوب.

[٢] **(قوله: لأن «مصر» ليس بمعمول للمصارع)** وإنما أضيف إليها للتوضيح؛ لكونها مسكنه أو منشأه.

[٣] **(قوله: على ثلاثة أقسام)** أي بحكم الاستقراء.

[٤] **(قول المص: إما بمعنى اللام)** وهو الاختصاص، ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، وكذا يقال فيما هو بمعنى «من»، وما هو بمعنى «في».

[٥] **(قول المص: جنس المضاف)** أي صادقا عليه وعلى غيره.

[٦] **(قوله: ولا ظرف الغلام)** في نسخة خطية: "ولا ظرفه".

[٧] **(قوله: بمعنى أنه إلخ)** لا يخفى قصور التصوير؛ فالحق زيادة: "مع كون المضاف بعضا من المضاف إليه".

[٨] **(قوله: فإن الفضة)** في نسخة خطية: "فإن «فضة»".

مفعولِه[1] **نحو: «عمرٌو ضاربُ زيدٍ»،**[2] تقديره: ضاربٌ زيداً، فإذا أضيف.. صار «ضارب زيدٍ»، **(وإضافةُ الصفةِ المشبهةِ إلى فاعلها**[3] **نحو: «زيدٌ حسَنُ الوجهِ، شديدُ القوّة، صعبُ الفكر»)،** تقديره: حسنٌ وجهُه، شديد قوّته، صعب فكرُه، فإذا أضيف.. صار «حسن الوجه، شديد القوة، صعب الفكر» أي يَصل فكره إلى معانٍ دقيقة، **(وإضافةُ اسمِ المفعول إلى مفعولِ ما لم يُسمّ فاعله نحو: «زيد مؤدّبُ الخُدّام»)،** تقديره: مؤدب خدامه، فإذا أضيف.. صار «مؤدب الخدام». قوله: **(والإضافة المعنوية تفيد تعريفَ المضافِ..**[4] **إذا أضيف إلى المعرفةِ نحو: «غلام زيد»)؛** فـ«غلام» نكرةٌ، صار معرّفا؛ بإضافته إلى «زيد»، **(و)** تفيدُ **(تخصيصَ**[5] **المضافِ.. إذا أضيف إلى النكرة نحو: «غلام رجل»)؛** فـ«غلام» نكرة، صار مخصّصا؛ بإضافته إلى «رجل» عن غلامِ امرأةٍ،[6] فسميت معنوية؛[7] لأنها تفيد معنًى،[8] وهو التعريف، أو التخصيص. قوله: **(فلا بد)** أي وإذا أفادتِ الإضافةُ المعنوية التعريفَ أو التخصيص.. فلا بد **(في)** الإضافة **(المعنوية من تجريدِ المضاف عنِ التعريف**

---

[1] **(قول المص: إلى مفعوله)** في نسخة: "إلى معموله"، وهي الظاهرة؛ لأن اسم الفاعل كما يضاف إلى مفعولِه يُضاف إلى فاعله.. إذا كان غير متعدٍّ، وقُصِد ثبوتُ معناه إتفاقا نحو: «زيد قائمُ الأبِ»، وكذا.. إن كان متعديا لواحدٍ بشرط الأمنِ من اللبس عند بعضٍ.

[2] **(قول المص: نحو: «عمرو ضارب زيد»)** أي الآن، أو غدا.

[3] **(قول المص: إلى فاعلها)** أي بعدَ تحويل الإسنادِ عنه إلى ضميرِ الموصوف، ونصبِه على التشبيه بالمفعول به؛ لأن الوصفَ عينُ مرفوعِه في المعنى، فلو أضيف إليه من غير تحويلٍ.. لزم إضافة الشيء إلى نفسه، وهي غير صحيحة، وكذا يقال في إضافة اسم المفعول إلى نائبِه.

[4] **(قول المص: تعريف المضاف)** لأن الهيئَةَ التركيبيةَ في الإضافة المعنوية مع المضاف إليه المعرفة موضوعةٌ للدلالة على معلوميّة المضاف، لا لأن نسبةَ أمرٍ إلى معيّن تستلزم معلوميةَ المنسوب ومعهوديّته؛ فإن ذلك غير لازم.

[5] **(قول المص: تخصيص المضاف)** أي تقليلَ الشركاء فيه.

[6] **(قوله: عن غلام امرأة)** أي متميزا عنه.

[7] **(قوله: فسميت معنوية)** أي إذا أفادت التعريفَ أو التخصيص.. فسميت إلخ، وكذا يقال فيما يأتي.

[8] **(قوله: لأنها تفيد معنى إلخ)** قال بعضهم في وجه التسمية: إن فائدتها للمعنى على أن تكون النسبةُ للمفاد له، وهو المناسب لقولهم في وجه التسمية باللفظية: إن فائدتَها للفظ.

باللام؛[1] **لأنه)**[2] أي الشأنَ **(إن أضيف المعرف باللام إلى المعرفة نحو: «الغلام زيد».. فلا تجوز)**[3] تلك الإضافة؛ **(لأنه)** أي الشأن **(يلزم الجمع بين أداتَي التعريف)** أي آلَتَيْه،[4] **(وهما اللام، والإضافة، وهو)** أي الجمع بينهما **(غيرُ جائز؛** للاستغناء[5] بإحدى أداتَي التعريف عن الأخرى، **(وإن أضيف)** المعرف باللام **(إلى النكرة نحو: «الغلام رجل».. فلا تجوز)**[6] الإضافة **(أيضا؛ لأن التعريف)** الحاصل للمضاف بسبب اللام **(أبلغُ**[7] **من تخصيصِ المضافِ)** بسبب الإضافة[8] إلى النكرة؛ فلا فائدة في هذا التخصيصِ.[9] قوله: **(وأما الإضافة اللفظية..)**[10] عطف على قوله: "والإضافة المعنوية تفيد" الخ أي وأما الإضافة اللفظية.. **(فلا تفيدُ تعريفا)** إذا[11] أضيف المضاف إلى المعرفة، **(ولا تخصيصا)** إذا أضيف المضاف إلى النكرة؛ **(لأن قولك: «ضارب زيدٍ» بمعنى «ضاربٌ زيدًا»)** بلا إفادةِ[12] تعريفِ

---

[1] **(قول المص: عن التعريف باللام)** وكذا عن العلمية.. إذا كان علما؛ بأن يجعل عبارةً عن واحد مِن جملة مَن يسمى بذلك الاسم.

[2] **(قول المص: لأنه إلخ)** علة لترتب الجزاء على الشرط المقدر.

[3] **(قول المص: فلا تجوز إلخ)** فيه مصادرةٌ على المطلوب بجعل المدعى ضمنا -وهو عدم جواز كون المضاف في الإضافة المعنوية معرفا باللام المفهوم من قوله: "فلا بد" إلخ- جزءًا من الدليل عليه كما لا يخفى على من تدبر، فلو حذف قوله: "فلا تجوز لأنه" إلخ، واقتصر على قوله: "يلزم" إلخ جوابا لـ«إنْ».. لَسلم من هذا.

[4] **(قوله: آلتيه)** أي دَالَّيْه.

[5] **(قوله: للاستغناء إلخ)** ولأنه يؤدي إلى تحصيل الحاصل.

[6] **(قول المص: فلا تجوز إلخ)** قد عرفت ما فيه، فالحق أن يقول: "يلزم طلبُ الأدنى وهو التخصيص مع حصولِ الأعلى وهو التعريف".

[7] **(قول المص: أبلغ)** أي أكمل.

[8] **(قوله: بسب الإضافة)** أي الحاصل له بسب إلخ.

[9] **(قوله: في هذا التخصيص)** الأولى: "فيه".

[10] **(قوله: قوله: وأما الإضافة اللفظية)** أي إلى آخره.

[11] **(قوله: إذا أضيف إلخ)** أي فيها، وكذا يقال فيما يأتي، والظاهر: أنه قيد للنّفي، لا للمنفي.

[12] **(قوله: بلا إفادة إلخ)** أي بغير إفادته تعريفَ المضاف إلخ، ولعله كالتفسير لقوله: "بمعنى" إلخ، والأولى: إسقاطه، فافهم.

المضافِ؛ بسبب الإضافة إلى المعرفة، **(وإنما تفيدُ)** الإضافةُ اللفظيةُ **(التخفيفَ**[1] **بحذف التنوين)**[2] كما في المفرد[3] **(نحو: «ضاربُ زيدٍ»)؛** لأن أصله: «ضارب زيدا»، **(أو)** بحذف **(النون)** في التثنية **(نحو: «الضاربا زيد»)؛** لأن أصله: «الضاربانِ زيدًا»، **(أو)** في الجمع نحو: **(«الضاربو زيد»)؛** لأن أصله: «الضاربون زيدا». فسميت لفظية؛ لأنها تُفيدُ لفظًا[4] أي تخفيفَ لفظٍ، فإذا أفادتِ الإضافة اللفظية التخفيفَ فقط.. فيجوز فيها[5] عدَمُ تجريدِ المضاف عن التعريف باللام كما في نحو: «الضاربا زيدٍ، والضاربو زيد»، **(ولم يجز: «الضارب زيد»؛ لعدم التخفيف)** المذكور؛ لأن أصله: «الضاربُ زيدا»، فإذا أضيف، وقيل: «الضارب زيد».. لم تفد تخفيفا في اللفظ. قوله: **(وإنما جاز)** إلخ جوابٌ عن سؤالٍ مقدر، وهو أن يقال:[6] إن «الضاربَ الرجلِ» بالإضافة جائز مع عدم التخفيف في اللفظِ؛ فينبغي أن يجوز: «الضارب زيدٍ» أيضا مع عدم التخفيف في اللفظ، فأجاب[7] بقوله: وإنما جاز **(«الضارب الرجل»؛ للحمل على «الحسن الوجهِ»)،** اعلم أن تحقيق معناه[8] أنهم لمّا

---

[1] **(قول المص: التخفيف)** أي في المضافِ، وقد يكون في المضافِ إليه بحذف الضميرِ، واستتارِه في الصفة كـ«القائم الغلام»، كان أصله: "القائم غلامُه" حُذِف الضمير من «غلامه»، واستتر في «القائم»، وأضيف «القائم» إليه، كذا في الجامي.

[2] **(قول المص: بحذف التنوين)** حقيقةً مثل: «ضارب زيد»، أو حكما نحو: «ضوارب زيد».

[3] **(قوله: كما في المفرد)** في نسخة خطية: "في المفرد"، وهي أولى وأنسب.

[4] **(قوله: لأنها تفيد لفظا)** الظاهر: "لأن فائدتها -وهو التخفيف- للفظ".

[5] **(قوله: فيجوز فيها إلخ)** وذلك في خمسة مواضع: أحدها: أن يكون المضاف إليه مقرونا بـ«أل» نحو: «الحسن الوجه». ثانيها: أن يكون المضاف إليه مضافا للمقرون بها نحو: «الحسن وجهِ الغلام». ثالثها: أن يكون المضاف إليه مضافا إلى ضميرٍ راجع إلى المقرون بها نحو: [«الوُدُّ أنتِ المستحقةُ صفوِه»]، ومنع هذا المبردُ. رابعها: أن يكون المضاف مثنًّى نحو: «الضاربا زيد». خامسها: أن يكون المضاف مجموعا جمع سلامة نحو: «الضاربو زيد».

[6] **(قوله: أن يقال)** أي متصوَّر بأن يقال.

[7] **(قوله: فأجاب)** أعادَه؛ للدخول على قوله: "وإنما جاز" إلخ.

[8] **(قوله: تحقيق معناه)** أي بيان معنى قوله: "وإنما جاز" إلخ على وجه الحق.

أرادوا إضافةَ «الحسن» إلى «الوجه» في قولهم: «الحسن الوجهُ»..[١] شبّهوا «الحسنُ الوجهُ»؛ في النصب؛[٢] لتصح الإضافة[٣] بـ«الضارب الرجلَ»[٤] بنصب «الرجل»؛ لأن ما لا يجوز[٥] نصبه لا يجوز إضافته؛[٦] لأنه لا يجوز الإضافة[٧] إلى المرفوع أي الفاعل؛[٨] لأن الصفةَ المشبهة[٩] في الحقيقة هو الفاعل؛ لأن الحسن هو الوجه في المعنى، فلو أضيف إلى المرفوع.. يلزم إضافةُ الشيء إلى نفسه، وهو غير جائز؛[١٠] للزوم المغايَرة بين المضاف والمضاف إليه، فإذا شبّهوا «الحسن الوجهُ»؛[١١] في النصب؛ لتصح الإضافة بـ«الضارب الرجلَ» بنصب «الرجل».. أضافوا «الحسن» إلى «الوجه»، وقالوا: «الحسن الوجهِ»؛ فأفادت هذه الإضافة التخفيفَ، وهو حذفُ الضمير واستتاره في «الحسن»،[١٢] أو حذف الجار والمجرور؛ لأن أصله: عط«الحسن وجهه»، فحُذف الضميرُ، وأُضيف،[١٣] واستُتر في الحسن، وعُوض عنه اللامُ في «الوجه»، عطأو «الحسن الوجه منه»،[١٤] فلما شبهوا «الحسن الوجه»؛ في النصب؛ لتصح الإضافة بـ«الضارب الرجل» بنصب «الرجل» كما ذكرنا..

---

[١] **(قوله: في قولهم: «الحسن الوجه»)** برفع «الوجه» أي الحسن الوجه منه مثلا؛ ليشمل «الحسن وجهه» وغيرَه، وليناسب قوله بعدُ: "لأن أصله" إلخ.

[٢] **(قوله: في النصب)** أي لأجل أن يصح نصبه.

[٣] **(قوله: لتصح الإضافة)** علة النصب.

[٤] **(قوله: بـ«الضارب الرجل»)** متعلق بـ"شبهوا".

[٥] **(قوله: لأن ما لا يجوز إلخ)** علة لعلية قوله: "لتصح".

[٦] **(قوله: إضافته)** أي الإضافةُ إليه، والحق: التعبير به.

[٧] **(قوله: لأنه لا يجوز الإضافة)** أي إضافة الصفة.

[٨] **(قوله: أي الفاعل)** الأولى: تركه؛ ليعم المرفوعَ النائب أيضا.

[٩] **(قوله: لأن الصفة المشبهة إلخ)** لا يخفى قصور الدليل، والأولى: "لأن الصفة" إلخ.

[١٠] **(قوله: وهو غير جائز)** الأولى: "وهي غير جائزة".

[١١] **(قوله: فإذا شبهوا «الحسن الوجه»)** أي منه، أو وجهه كما مر.

[١٢] **(قوله: واستتاره في الحسن)** فيه مسامحة لا تخفى.

[١٣] **(قوله: وأضيف)** أي الحسن، والأولى تأخيره عن قوله: "وعوض عنه اللام في «الوجه»".

[١٤] **(قوله: أو «الحسن الوجه منه»)** فحذف «منه»، وحُوّل الإسنادُ إلى ضمير مستتر في «الحسن» راجعٍ إلى موصوفه، وأضيف.

شبهوا «الضارب الرجل» بجر «الرجل»؛[1] في صحة الإضافة[2] بـ«الحسن الوجه» بالإضافة، ووجهُ المشابهة بينهما: أن الجزء الأولَ في كل واحد منهما صفةٌ مضافة إلى معمولها،[3] وأنّ كل واحد منهما معرف باللام،[4] فجاز «الضارب الرجل» بمشابهته «الحسن الوجه» بالمشابهة المذكورة، وهو قوله:[5] "وإنما جاز «الضارب الرجل»؛ للحمل على «الحسن الوجه»"، ولم يجز «الضارب زيد»؛ لعدم مشابهته «الحسن الوجه» بالمشابهة المذكورة؛ لأن الجزء الثاني من «الضارب زيد» مجرد عن التعريف باللام.

قوله: **(وأما نحوُ: «غير، ومثل، وشبه، كبيد»..)**[6]

بمعنى غير[7] **(فلا يتعرّف بالإضافة وإن أضيف)** ذلك[8] **(إلى المعرفة)؛** لِتَوَغُّلِهَا[9] وَتَمَكُّنِها[10] في الإبهامِ. قوله: **(فلذلك)** أي فلعدمِ تعرُّفِها[11] **(جازَ أن تقولَ: «مررتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ، و** مررت برجلٍ **(مثلِك،**[12] **و)** مررتُ برجل **(شبهِك»)** وَاصِفاً[13] بها النكراتِ، **(**عط**إلا**[14] **إذا**

---

[1] **(قوله: بجر «الرجل»)** الحق: إسقاطه كقوله الآتي: "بالإضافة"؛ إذ التشبيه إنما وقع قبل الجر والإضافةِ.

[2] **(قوله: في صحة الإضافة)** أي لأجل صحة الإضافة.

[3] **(قوله: مضافة إلى معمولها)** الظاهر: إسقاطه كما أشرنا إليه.

[4] **(قوله: وأن كل واحد منهما معرف باللام)** في نسخة: "وأن كِلا الجزأين فيهما معرفان باللام"، وهي الظاهرة.

[5] **(قوله: وهو قوله: إلخ)** أي المذكور من قوله: "شبهوا الضارب الرجل" إلخ معنى قوله: "وإنما جاز" إلخ.

[6] **(قوله: كـ«بيد»)** لعله من الشرح، بيان لـ"نحو" وإن كان موجودا في نسخ المتن المتداولة.

[7] **(قوله: بمعنى «غير»)** إلا أنه لازم الاضافة إلى أنّ مع صلتها نحو: «زيد كثير المال بيد أنه بخيل».

[8] **(قوله: ذلك)** أي المذكور من «غير» وما بعدها.

[9] **(قوله: لتوغلها إلخ)** إذ غير الشيء ومثله لا ينحصران. ونُقض هذا بأن كثرة المتماثلين والمغايرين لا يوجب التنكير كما أن كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة، بل يجب بالوقوع على واحد معهود للمخاطب آهـ. همع الهوامع.

[10] **(قوله: وتمكنها)** عطفُ تفسير.

[11] **(قوله: فلعدم تعرّفها)** أي وإن أضيفت إلى المعرفة.

[12] **(قول المص: ومثلك)** أي و«مررت برجل مثلك».

[13] **(قوله: واصفا)** حال من فاعل "تقول".

[14] **(قوله: إلاّ إذا إلخ)** مستثنى مفرغ، مرتبط بقوله: "فلا يتعرف" إلخ.

اشتهَر موصوفُ المضافِ بمُغايَرةِ المضافِ إليه كقوله عز وجل: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ[١] غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة]؛ فإن «غير»[٢] صفةٌ لقوله: «الذين أنعمتَ عليهم»؛ فإنّ النبيَّ[٣] ﷺ وأصحابَه المرادِين من «الذين أنعمت عليهم»: مشهورون بمغايَرة اليهودِ المرادِين من «المغضوب عليهم»، وبمغايَرة النَّصارى المرادينَ من «الضالين»، فتعرف[٤] «غير» بالإضافة إلى المعرفة، وكقولك: «عليكَ بالحركةِ[٥] غير السكونِ»؛ فإنّ الحركةَ -وهي حصولُ[٦] الجوهرِ ـوهو[٧] ما يقومُ بنفسه، والعرَضُ ما يقوم بغيرِهـ[٨] في الْحيّزِ بعدَ أن كان في حيّزٍ آخر- مشهورةٌ بمغايَرة السكون، وهو حصولُ الجوهر في مكانٍ واحد أكثرَ من زمانٍ واحد. ويحتملُ[٩] أن يكون معناه: عليك بالحركة من الوطن إلى موضعٍ آخَر؛ لكسب المال الحلال، أو لكسب العِلم المُوجب للكمال، غيرِ السكون في الوطن، وإنما يقال ذلك؛[١٠] لأنّ كسبَهما في الوطن متعذِّر[١١] غالبا. ويحتمل أن يكون

---

[١] **(قوله: «أنعمت عليهم»)** غير موجود في بعض النسخ، والأولى: ذِكر "الّذين أنعمت عليهم".

[٢] **(قوله: فإن «غير» إلخ)** تعليل لموافقة المثال للممثّل له.

[٣] **(قوله: فإن النبي إلخ)** الأخصر والمناسب: "فإن الذين أنعمت عليهم المرادَ بهم النبيُّ وأصحابه الكرام عليهم الصلاة والسلام مشهورون بمغايرة المغضوب عليهم والضالّين المرادِ بهم اليهودُ والنصارى".

[٤] **(قوله: فتعرف «غير»)** أي إذا كان الأمر كذلك.. فتعرف إلخ.

[٥] **(قوله: وعليك بالحركة)** أي تمسّك بها بمعنى: الزمها.

[٦] **(قوله: وهي حصول إلخ)** جملة معترضة بين الاسم والخبر، ومنهم من عرف الحركة: بأنها كونان في آنين في مكانين، والسكونَ كونان في آنين في مكان واحد، ويؤول إلى ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى.

[٧] **(قوله: وهو - إلى قوله: في الحيز)** غير موجود في بعض النسخ.

[٨] **(قوله: والعرض ما يقوم بغيره)** استطراد.

[٩] **(قوله: ويحتمل إلخ)** الأظهر: "والمعنى عليك" إلخ أو "فيحتمل" إلخ.

[١٠] **(قوله: وإنما يقال ذلك)** أي إنما يؤمر بالحركة من الوطن لكسبهما.

[١١] **(قوله: متعذّر)** الأولى: "متعسر".

معناه: عليك بالحركة من مرتبةِ علمٍ[1] من العلوم الدينية[2] كالعربية،[3] والفقهِ،[4] وأصول الفقه،[5] وأصول الكلام،[6] والحديث، والتفسير إلى مرتبةِ علمٍ آخَر، غيرِ السكونِ في مرتبةٍ واحدةٍ. ويحتملُ أن يكون معناه: عليك بالحركةِ من مرتبةٍ من مراتبِ الكمال[7] كالعِلم، والعمَل، والإخلاص،[8] والصّدق،[9] والتوكّل،[10] والمعرفة، والمحبّة إلى مرتبةٍ أُخرى، غيرِ السكون في مرتبةٍ واحدة. ويحتمل أن يكون معناه: عليك بالحركةِ من تزكيةِ النفسِ عن الشّهوات إلى تخليةِ القلب، ومن تخليةِ القلب[11] إلى تخلية السِّر، ومن تخلية السر إلى تخلية الروح، غير السكون في درجةٍ واحدة. ويحتمل أن يكون معناه: عليك بالحركة من

---

[1] **(قوله: من مرتبة علم)** الإضافة: بيانية.

[2] **(قوله: الدينية)** أي التي لها تعلّقٌ بالدين وسائلَ كانت، أو مقاصد.

[3] **(قوله: كالعربية)** أي كعلم العربية الشامل لاثني عشر علما: اللغة، الصرف، الاشتقاق، النحو، المعاني، البيان، العروض، القافية، قرض الشعر، الخط، إنشاء الخطب والرسائل، المحاضرات، لكنه غلب على علم النحو، والصرف.

[4] **(قوله: والفقه)** هو علم يبحث فيه عن أفعال المكلّفين من حيث إنها تحل وتحرم، وتصح وتفسد.

[5] **(قوله: وأصول الفقه)** هو علم يبحث عن الأدلة السمعية من حيث إنها تستنبط منها الأحكام الشرعية.

[6] **(قوله: وأصول الكلام)** في نسخة: "الكلامِ"، وهو علم العقائد.

[7] **(قوله: من مراتب الكمال)** من إضافة السبب إلى المسبب أي من مراتبَ موجبةٍ للكمال.

[8] **(قوله: والإخلاص)** هو أن لا تطلبَ بعملك شيئا غير الله تعالى.

[9] **(قوله: والصدق)** قال بعض الأكابر قدّس سرّه في تعريفه: هو أن لا يكون في أحوالك شوب، ولا في اعتقادك ريب، ولا في أعمالك عيب.

[10] **(قوله: والتوكل)** هو الثقة بما عند الله تعالى واليأسُ عما عند الغير.

[11] **(قوله: ومن تخلية القلب إلخ)** الحق: "ومن تخلية القلب إلى تخلية الروح، ومن تخلية الروح إلى تخلية السر، ومن تخلية السر إلى تخلية الخفي"، وينبغي أن يزيد: "ومن تخلية الخفيّ إلى تخلية الأخفى"، وهي جواهرُ نورانيةٌ من عالَم الأمر، أولُها مرتبةُ القلب، وفوقَه الروحُ، وفوقَها السِّر، وفوقه الخفي، وفوقه الأخفى، والقلب: مودَّع في بدن الإنسانِ تحتَ الثَّدي الأيسر بأربع أصابعَ، والروح مودعة تحت الثدي الأيمنِ بأربع أصابعَ أيضا، والسر مودَّع فوقَ الثدي الأيسرِ بإصبعين، والخفاءُ مودعٌ فوق الثدي الأيمن بإصبعين.

مرتبة الشريعة[1] إلى مرتبة الطريقة، ومن مرتبة الطريقة إلى مرتبة الحقيقة، غير السكون في مرتبة واحدة. (عطوإلا إذا اشتهرَ الموصوفُ بمماثلة المضافِ إليه،[2] أو بمشابهته نحو: «صاحِبِ[3] الشُّجَاعَ مثلَ الجواد»، ونحو: «عليك بأكل الدبس شبهِ العَسل»)؛ فإن الشجاعَ مشهور بمماثلة الجوادِ في الكمال، والدبسَ مشهورٌ بمشابهة العسل في الحلو،[4] فتعرَّفَ «مثل، وشبه» بالإضافة إلى المعرفةِ. قولُه: (وقد يُحذف المضافُ، ويُقام المضاف إليه مُقامَه كقوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾) [يوسف: ٨٢] أي: واسأل أهل القرية؛ فإن السؤال عن القرية[5] ممتنع.

---

[1] (قوله: من مرتبة الشريعة) قال بحر المعارفِ وخزينةُ الأسرار حضرةُ مولانا الشيخُ عبيد الله الأحرار قدس الله تعالى أسراره وأفاض علينا فيضه وبِرَّه: إن الشريعة إجراءُ الأحكام على ظاهرِها، والطريقةَ تعمّلٌ وتكلّف في جمعية الباطِنِ، والحقيقةَ رسوخُ تلك الجمعية.

[2] (قول المص: مماثلة المضاف إليه) قال أبو البقاء: المماثلةُ اتفاق الشيئين في النوعية، والمشابهة اتفاقهما في الكيفية.

[3] (قول المص: «صاحب الشجاع») بصيغة الأمر.

[4] (قوله: في الحلو) الصواب: "في الحلاوة".

[5] (قوله: عن القرية) الحق: "من القرية".

قوله: (والتوابع)

أي ومن أصنافِ الاسم: التوابع، **(وهي[1] كلُّ[2] ثانٍ[3] معربٍ بإعراب[4] سابِقه[5] من جهةٍ واحدة)**،[6] قوله: "كل ثان" شاملٌ لِخَبَرِ المبتدأ، وَخبرِ «كان»،[7] وخبر «إن»، وخبر «ما، ولا» بِمعنى «لَيْسَ»، وخبرِ «لَا» لنفي الجنسِ،[8] وقولُه: "بإعرابِ سابقِه" يُخرج خبر «كان»، وخبر «إن» وخبر «ما، ولا» بمعنى «ليس»، وخبرَ «لا» لنفي الجنس، وقولُه: "من جهة واحدة"[9] يخرج خبرَ المبتدأِ.[10] قوله: **(وهي خمسة)** أي خمسة أقسام:[11]

القسم **(الأول)**:

---

[1] **(قول المص: وهي)** الظاهر: «وهو» الراجع إلى جنس التابع المفهوم من التوابع؛ لأن التعريف للماهية، لا للأفراد.

[2] **(قول المص: كل ثان إلخ)** لفظ «كل» مقحم أشير به إلى كون التعريف مانعا، والحد في الحقيقة: "تابع معرب إلخ؛ لأن التعريف كما يكون للماهية يكون بالماهية.

[3] **(قول المص: ثان)** أي متأخر، أو ثان في الرتبة بالإضافة إلى المتبوع، لا في الذِّكر؛ فدخل فيه: التابع الثاني والثالث فصاعدا.

[4] **(قول المص: بإعراب سابقه)** أي بجنس إعراب سابقه؛ ضرورةَ أنّ الإعراب الواحد بالشخص لا يمكن أن يجري على كلمتين.

[5] **(قول المص: أيضا بإعراب سابقه)** أي حقيقة، أو حكما؛ ليشمل نحوَ: «يا زيد العاقلُ، ولا رجلَ ظريفا».

[6] **(قول المص: من جهة واحدة)** أي يكون إعرابه وإعراب سابقه ناشئين من جهة واحدة شخصيةٍ.

[7] **(قوله: وخبر «كان»)** الأولى: "وخبر باب «كان»"، وكذا يقال في قوله: "وخبر «إن»".

[8] **(قوله: وخبر «لا» لنفي الجنس)** أي وثاني مفعولي باب «ظننت، وأعطيت».

[9] **(قوله: وقوله: من جهة واحدة)** أي شخصية.

[10] **(قوله: يخرج خبر المبتدأ)** أي وثاني مفعولَي بابِ «ظننت، وأعطيت»؛ لأن ارتفاع المبتدأ والخبر، وانتصاب مفعولي باب «ظننت، وأعطيت» من جهة واحدة نوعيّة.

[11] **(قوله: أي خمسة أقسام)** الحق: "أي أقسام خمسة"، وقد بيّنّا وجهَه في مبحث أسباب منع الصرف عند شرح قوله: "تسعة أسباب".

(التأكيد)[1]

(وهو تابعٌ يقرّر أمرَ[2] المتبوع في النسبةِ،[3] أو في الشمول)،[4] فقوله: "تابع" شامل لجميع التوابع، وقوله: "يقرر أمر المتبوع" يخرج العطفَ بالحروف، والبدلَ، وقوله: "في النسبة"[5] يخرج الصفةَ، وعطف البيان،[6] وإنما قال: "في الشمول"؛ ليدخل فيه مثل «كل، وأجمع»، فالأول: **(نحو: «جاءني زيدٌ زيدٌ، وجاءني زيد نفسُه، أو عينُه»)؛**[7] فقولُه: «زيدٌ» الثانِي في المثال الأول، و«نفسُه» في المثال الثانِي تأكيدٌ؛[8] لأنك لمّا قلت: «جاءني زيد».. يحتملُ[9] أنّ ظانّا[10] يظنّ أنّ إسنادَ الفعل إلى زيدٍ سَهْوٌ، فقولك:[11] «زيد» ثانياً، أو «نفسُه» يُقرّر أمرَ المتبوع، وهو «زيدٌ» الأول فِي نِسبةِ «جاءَ» إليهِ، **(و)** الثاني: **(نحوُ: «جاءني الرجلانِ كِلاهما»، و)** نحو: «جاءني **(القومُ كلُّهم»، و)** نحو: «جاءني القوم[12] **(أجمعون»)؛** فقوله: «كلاهما، وكلّهم، وأجمعون» تأكيد؛[13] لأنك لمّا قلت: «جاءني الرجلان، أو جاءني

---

[1] **(قول المص: التأكيد)** ويقال له: "التوكيد" بالواو، وهو أكثر.

[2] **(قول المص: يقرر أمر المتبوع)** أي حاله وشأنه عند السامع.

[3] **(قول المص: في النسبة)** أي من حيث كونه منسوبا أو منسوبا إليه.

[4] **(قول المص: أو في الشمول)** أي من حيث شمول المتبوع جميع أفراده أو أجزائه.

[5] **(قوله: وقوله: في النسبة)** أي إلى آخره.

[6] **(قوله: يخرج الصفة إلخ)** فإنهما يقرّران أمر المتبوع من حيث ذاته، لا من حيث كونه منسوبا أو منسوبا إليه.

[7] **(قول المص: نفسه أو عينه)** أي ذاته.

[8] **(قوله: تأكيد)** أي يقرر أمر المتبوع في النسبة، وفي نسخةٍ خَطِّيَّةٍ: "تأكيدان"، وهي أولى.

[9] **(قوله: يحتمل)** الأولى: "احتمل"، وكذا يقال فيما يأتي.

[10] **(قوله: إنّ ظانّا)** أي شخصا.

[11] **(قوله: فقولك إلخ)** فيه: أن رفعَ توهُّم السامع، وكذا الغلط إنما يكونُ بالتأكيد اللفظي كما نقله ابن قاسم عن السعد والسيد رحمة الله عليهم؛ فلو زاد: "أو مجاز" بعد قوله: "سهو".. لاندفع الإشكال.

[12] **(قوله ثانيا: نحو: «جاءني القوم»)** أشار به إلى أن قوله: "وَأجمعون" غيرُ معطوف على "كلُّهم"؛ إذ لا يجوز عطفُ بعضِ ألفاظِ التوكيدِ المعنوي على بعضٍ عند الجمهور، لكن يلزم عليه التأكيدُ بـ«أجمعين» استقلالا، وهو قليلٌ، والغالب: مجيئُه بعد «كل».

[13] **(قوله: تأكيد)** أي كل منها تأكيد.

القوم».. يحتمل أن ظانًّا يظنُّ أنّ إسنادَ الفعل إلى الرجلين، أو إلى القومِ ليس على طريق الشمولِ،[١] فقولك: «كلاهما، أو كلهم، أو أجمعون» يُفيدُ الشمول. والتأكيدُ على ضربين: لفظيّ، وهو تَكرِيرُ اللفظِ الأوّل[٢] كالمثال الأوّل، ومعنويّ، وهو بألفاظٍ[٣] معدودة، وهي: «نفسه، وعينه،[٤] وكلاهما،[٥] وكلهم،[٦] وأجمعون»[٧] كالمثال الأخير.[٨] **(و«أكتعون، وأبتعون، وأبصعون»[٩] أتباعات[١٠] لـ«أجمعون»، لا يجئن[١١] إلا على أثره)،[١٢]** فـ«النفس، والعين» تَعُمّانِ المفردَ، والمثنى، والمجموع، والمذكر، والمؤنثَ باختلافِ[١٣] صيغتِهما، وضميرِهما[١٤] نحو: «جاءني زيد نفسه، والزيدان أنفسهما، أو نفساهما،[١٥] والزيدون أنفسهم، وهند نفسها، والهندان نفساهما، أو أنفسهما، والهندات أنفسهن». و«كلا، وكلتا» لا يكونانِ إلا

---

[١] **(قوله: ليس على طريق الشمول)** أي حقيقة.

[٢] **(قوله: تكرير اللفظ الأول)** أي مُكرَّرُ اللفظِ الأول ومُعاده.

[٣] **(قوله: بألفاظ)** أي متصوّر بألفاظٍ، والأولى: "ألفاظ" بإسقاط الباء.

[٤] **(قوله: وهي نفسه وعينه)** أي هاتان المادّتان بقطع النظرِ عن هيأتهما؛ فلا يُتوهم أنهما يبقيان على إفرادِهما وتذكيرِهما وإن أكّد بهما مثنّى أو مجموعٌ أو مؤنثٌ.

[٥] **(قوله: وكلاهما)** أي وكلتاهما.

[٦] **(قوله: وكلهم)** الأولى: "وكل".

[٧] **(قوله: وأجمعون)** يقال فيه: ما قيل في «نفسه، وعينه».

[٨] **(قوله: كالمثال الأخير)** وهو قوله: «جاءني زيد نفسه» إلخ.

[٩] **(قول المص: وأبصعون)** بالصاد المهملة، وقيل: بالضاد المعجمة.

[١٠] **(قول المص: أتباعات)** جمع «أتباع» جمعِ «تبع» بمعنى «تابع»، والظاهر: "أتباع" كما عبَّر به بعضُهم.

[١١] **(قول المص: لا يجئن)** أي لا يتقدّمن عليه، ولا ينفردن في الغالب.

[١٢] **(قول المص: على أثره)** بفتح الأول والثاء المثلثة، أو بكسره وسكونها.

[١٣] **(قوله: باختلاف إلخ)** حال من فاعل "تعمان"، وقد يقع الاختلاف في الضمير فقط نحو: «جاء زيد نفسه، وجاءت هند نفسها»، ونحو: «جاء الزيدون أنفسهم، وجاءت النساء أنفسهن».

[١٤] **(قوله: وضميرهما)** العائد إلى المتبوع المؤكد.

[١٥] **(قوله: أو «نفساهما»)** أي أو «نفسهما»؛ إذ يجوز في تأكيد المثنى إفرادُ الصيغة كالجمع والتثنية، والمختار: الجمعُ، أما على التثنية.. فلكراهتهم اجتماعَ التثنيتين مع كمال اتصالهما لفظا ومعنى، وأما على الإفراد.. فلأن الاثنين جمع في المعنى، ويترجح الإفراد على التثنية عند ابن مالك، وعند غيره بالعكس.

لتأكيدِ المثنى[١] نحو: «جاءني الرجلان كلاهما، وجاءتني المرأتان كلتاهما»، وقد يُستعمل[٢] أيضا غيرَ تأكيد نحو: «جاءني كلاهما».[٣] و«كل، وأجمع، وأكتع، وأبتع، وأبصع» بالصاد المهملة والمعجمة[٤] لغير المثنى، أما «الكل»..[٥] فباختلاف الضمير[٦] نحو: «اشتريتُ العبدَ كلّه، والأَمَةَ كلّها، وجاءني القوم كلّهم، وجاءتني النساء كلهنّ»، وقد يستعمل أيضا غيرَ تأكيد نحو: «جاءني كلّهم»،[٧] وهو مفرد اللفظ مجموعُ المعنى كما أن «كِلا» مفرد اللفظ مثنّى المعنى،[٨] لازم الإضافة،[٩] وأما البواقي.. فباختلاف الصِّيَغ نحو: «اشتريت العبدَ أجمعَ أكتع أبتع أبصع»، والجاريةَ جمعاءَ كتعاء بَتْعاء بصعاء، وجاءني القوم أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون، وجاءتْني النساءُ جُمَعُ كتع بتع بصع». و«أجمعون» لا يكون إلا تأكيدا؛ فلا يقال: «جاءني أجمعون». ولا يجوز أن يؤكّد بـ«كلّ، وأجمع» إلا ذُو أجزاءٍ[١٠]

---

[١] **(قوله: إلاّ لتأكيد المثنى)** أي الدال على اثنين إما بالنص نحو: «كلاهما، وكلا الزيدين»، أو بالاشتراك نحو: «كلانا قائم»؛ فإن كلمة «نا» مشتركة بين الاثنين والجمع، أو بحسب القصد كما في الجمع المراد به اثنان نحو: «كلا رؤوس الكبشين عظيم».

[٢] **(قوله: وقد يستعمل)** أي كلٌّ مِن «كلا، وكلتا».

[٣] **(قوله: «جاءني كلاهما»)** الأولى: "«الرجلان جاءني كلاهما، أو جاءني كلا الرجلين»".

[٤] **(قوله: والمعجمة)** الأولى: "أو المعجمة".

[٥] **(أما «الكل»)** الأولى: إسقاط اللام.

[٦] **(قوله: فباختلاف الضمير)** أي فتأكيدُ غير المثنى به: باختلاف الضمير العائد إلى المؤكد، وكذا يقال في قوله الآتي "فباختلاف الصيغ".

[٧] **(قوله: نحو: «جاءني كلهم»)** في التصريح: ويجوز في «كل» أن تلي العواملَ.. إذا لم يتصل بالضمير نحو: «جاءنى كلُّ القوم»، بخلاف «جاءني كلهم»؛ فلا يجوز إلاّ في الضرورة، قاله في المغني آهـ.

[٨] **(قوله: كما أن «كلا» مفرد اللفظ مثنى المعنى)** وكذلك: «كلتا» ولذلك أجيز في ضميرهما اعتبار المعنى؛ فيثنى، واعتبار اللفظ؛ فيفرد، إلاّ إن اعتبار اللفظ أكثرُ، وبه جاء القرآن قال الله تعالى: ﴿كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣].

[٩] **(قوله: لازم الإضافة)** خبر آخر لقوله: "هو" العائد إلى «كل».

[١٠] **(قوله: ذو أجزاء)** أي حقيقة أو حكما؛ ليشمل الجزئياتِ؛ لأن الكليّ كـ«القوم» ما لم يلاحظ أفراده مجتمعة ولم تصر أجزاءً لا يصح تأكيده بـ«كل، وأجمع».

يصحُّ افتراقُها حِسًّا[1] نحو: «جاءني القوم كلهم، أو أجمعون»،[2] أو حكما[3] نحو: «اشتريت العبد كله، أو أجمعَ»؛ فلا يقال: «جاءني زيد كله، أو أجمع». قوله: **(ولا تؤكّد النكراتُ[4] بغير لفظِها)**؛ لأنّ مِن الأسماءِ المؤكّد بها ما هو معرفة؛[5] فلا يُجرى على النكرات؛[6] **(فلا يقال: «جاءني رجل نفسه»)**، وأما تأكيدُ النكرات[7] بلفظها.. فجائزٌ إجماعا نحو: «جاءني رجل رجل».

قوله: **(والثاني)** أي والقسم الثاني من التوابع:

---

[1] **(قوله: حسا)** أي افتراقا حسيا، وكذا يقال في قوله: "أو حكما".

[2] **(قوله: أو أجمعون)** الأولى هنا وفي قوله: "أو أجمع" الآتي إسقاط الهمزة.

[3] **(قوله: أو حكما)** أي باعتبار الحكم المتعلق به كالشراء والبيع، بخلاف المجيء.

[4] **(قول المصن: ولا تؤكد النكرات)** أي عند البصريين. والكوفيّون -ووافقهم الأخفشُ- أجازوا تأكيدَها بالمعنويّ.. إن أفاد، بأن كانت محدودةً والتأكيدُ من ألفاظ الإحاطة والشمول نحو: «اعتكفت شهرًا كلَّه»، بخلاف «سرت حينًا كله، وصمت شهرا نفسه»؛ فإنهما لا يجوزان اتفاقا، قال ابن مالك رحمه الله: وقول الكوفيين: أولى بالصواب سماعا وقياسا.

[5] **(قوله: لأن من الأسماء المؤكد بها ما هو معرفة)** الأولى: "لأن ألفاظَ التوكيد المعنويّ معرفة".

[6] **(قوله: فلا يجرى على النكرات)** أي لوجوبِ تطابُق التوكيدِ والمؤكّد تعريفا وتنكيرا، وقد أشرنا إلى أن الكوفيّين لا يشترِطون ذلك.

[7] **(قوله: وأما تأكيد النكرات إلخ)** ظاهر، لا حاجة إلى التنبيه عليه.

(الصفة)

(فهو[1] تابعٌ يدلُّ على معنًى[2] في متبوعِه مُطلَقًا)،[3] قوله: "تابع" شامل لجميع التوابع، وقوله: "يدل على معنى في متبوعه" يُخرج سائرَ التوابع، قوله:[4] "مطلقا" يخرج الحالَ؛[5] لأنها[6] تابعٌ لذي الحالِ، يدل على معنًى في متبوعِه، لكن لا مطلقا، بل مقيّداً بالفاعليةِ، والمفعوليةِ، وهُوَ قولُه: **([و]قولنُا:[7] "مطلقا" إشارة إلى أنه)** أي أنّ الوصفَ **(غيرُ مقيّد[8] بالفاعليةِ، والمفعوليةِ، بخلاف الحالِ؛ فإنها مقيّدَة بهما كما مرّ)** في بحث الحال. قوله: **(مثال الصفة)** إلخ أي الصفةُ على ضربين: مشتقّ،[9] وهو: إما اسمُ الفاعل **(نحو: «جاءني**

---

[1] **(قول المص: فهو)** الحق: "وهو" كما في نسخةٍ خطية.

[2] **(قول المص: يدل على معنًى إلخ)** أُورِد عليه الوصفُ بحال المتعلَّقِ نحو: «مررت برجل حسنٍ غلامُه»؛ فإنه لا يدل على معنى في متبوعه، بل على معنًى في متعلّق متبوعه، وأجيب بأن «حسن» وإنْ دلّ باعتبارِ إسناده إلى فاعلِه على حالٍ قائمٍ بالمتعلّق -وبهذا الاعتبار يقال له: الوصف بحال المتعلق- لكنه يدل باعتبار تركُّبِه مع متبوعه على معنًى فيه، وهو كونُه حسن الغلام.

[3] **(قول المص: مطلقا)** يُشير قولُ المص: "وقولنا مطلقا" إلخ إلى جعلِه حالا من المتبوعِ أي حالَ كونه فاعلا أو مفعولا أو غيرَهما، والظاهر: أنه مفعولٌ مطلق لـ"يدل" أي يدلُّ دلالةً مطلقةً غيرَ مقيدةٍ بخصوصيَّةِ مادَّةٍ من الموادِّ؛ فيكون احترازا عن البدل في مثل قولك: «أعجبني زيدٌ عِلمُه»، والمعطوفِ في مثل قولك: «أعجبني زيد وعلمه»، والتأكيدِ في مثل: «جاءني القوم كلهم»؛ فإن دلالةَ هذه التوابعِ في الأمثلة المذكورةِ على حصول معنًى في متبوعاتِها: إنما هي بخصوصِ موادِّها.

[4] **(قوله: قوله: مطلقا)** الأولى "وقوله" بالواو.

[5] **(قوله: يخرج الحال)** فيهِ أن المراد بالتابعِ: التابعُ الاصطلاحيّ؛ فهو غيرُ شاملٍ للحال حتى يُحترز عنها؛ فالحق أنّ قوله: "مطلقا" بيانٌ للواقعِ على ما جرى عليه، واحترازٌ عن الأمثلة المذكورةِ على ما قرّرنا.

[6] **(قوله: لأنها تابع)** الأولى: "لأنه تابع".

[7] **(قول المص: قولنا)** في نسخة: "وقولنا".

[8] **(قول المص: غير مقيد إلخ)** أي غير مقيد بكون متبوعِه فاعلا أو مفعولا.

[9] **(قوله: مشتق)** المراد به هنا: ما دلّ على حدثٍ وصاحبِه، فلا يشمل بهذا المعنى اسمَ الزمان، والمكان، والآلة؛ حيث لا تدل على صاحب الحدث، نعم: هي مشتقّة بالمعنى الأعمّ، وهو ما أُخذ من المصدر؛ للدلالة على شيءٍ منسوب لمعناه.

رجلٌ ضارب»، أو) اسم المفعول نحو: «جاءني رجل **(مضروب»، أو)** صفةٌ مشبهة[1] نحو: «جاءني رجل **(كريم»، أو)** غيرِ مشتق، وهو إما مصدرٌ[2] نحو: «جاءني رجل **(عدل»)** أي عادل،[3] أو ذو عدل، **(و)** إما منسوب[4] نحو: «جاءني رجل **(هاشمي»، و)** إما منسوبٌ إلى شيء بـ«ذو»[5] نحو: «جاءني رجل **(ذو مال»)؛** فإنه منسوب إلى المال بقوله: «ذو». قوله: **(وتُوصف النكرات بِالجمل)** أي بالجملِ الخبريةِ، وهي التي تحتمل[6] الصدق والكذب، لا الإنشائيةِ؛[7] لأن الصفةَ[8] في المعنى: حكمٌ[9] على صاحبها كالخبر؛ فلم يستقم أن يكون إنشائية. والإنشائية:[10] كالأمر، والنهي، فلا يجوز أن يوصف بها النكرات؛ لأنها لا تحتمل الصدق والكذب. سواء كانت اسميةً **(نحو: «مررت برجلٍ وجهُه حسنٌ»)؛** فقوله: «وجهه حسن» جملةٌ اسمية مركّبةٌ مِنْ مبتدأٍ وخبرٍ في محل الجرِّ صفةٌ لقوله: «رجل»، **(أو)** فعليةً نحو: **(«رأيت رجلا أعجبني كرَمُه»)،** قوله: «أعجبني كرمه» جملةٌ فعلية مركبة من فِعلٍ ومفعولٍ به وفاعلٍ في محلِّ النصبِ صفةٌ لقوله: «رجلًا»، والجملةُ الشرطية والظرفية

---

[1] **(قوله: أو صفة مشبهة إلخ)** أي أو اسم تفضيل نحو: «جاءني رجل أفضل من زيد».

[2] **(قوله: إما مصدر)** وقوعُ المصدر صفةً وإن كان كثيرًا لكن لا يطّرِد كما لا يطرد وقوعُه حالا، ولا يبلغ مبلغ الحال فيها.

[3] **(قوله: أي عادل إلخ)** أو على قصد المبالغةِ بجعل الموصوفِ نفسَ العدل مجازًا؛ لكثرة وقوعه منه.

[4] **(قوله: وإما منسوب)** أي اصطلاحي.

[5] **(قوله: وإما منسوب إلى شيء بـ«ذو»)** لا يخفى فساده، والصواب: "وإما «ذو» التي يُنسب بها شيء إلى شيء".

[6] **(قوله: تحتمل إلخ)** أي باعتبار مفهومِها معَ قطع النظر عن خصوصِ المادة.

[7] **(قوله: لا الإنشائية)** عطف على الجمل الخبرية.

[8] **(قوله: لأن الصفة إلخ)** يُفهم منه عدمُ جوازِ وقوع الخبرِ أيضا إنشاء، وهو خلاف المعتمَد. والفرق بينهما: أن الصفةَ لتقييدِ الموصوف بأمرٍ يعلَم المخاطب انتسابه له، والجملة الإنشائية غيرُ معلومة النسبةِ قبل التكلم، وليس المقصود من خبر المبتدأ إلاّ إفادةَ نسبةٍ غيرِ معلومةٍ للمخاطب، وهو كما يَجْهَل النسبةَ الخبرية يجهل النسبةَ الإنشائية أيضا.

[9] **(قوله: حكم)** أي محكوم به.

[10] **(قوله: والإنشائية إلخ)** غير موجود في نسخةٍ خطية؛ فلعلّه من زيادة الناسخ.

جملةٌ فعلية[1] بالحقيقة،[2] ولذلك؛ لم يَذكُر لهما مثالا. ولا بُدّ في الجملةِ من ضميرٍ[3] يرجِع إلى الموصوف كما في المثالين، وإنما قال: "وتوصفُ النكرات"؛ إشارةً إلى أنّ المعرفةَ لا توصَفُ بالجملة؛ [لأنّ الجملةَ] من حيثُ هي جملةٌ[4] نكرةٌ؛[5] لأن الجملةَ ليست من تلكَ[6] الأقسامِ الخمسةِ التي هي أقسام المعرفة مِن العلَم، والمبهم،[7] والمضمر، والمعرّفِ باللام أو النداء، والمضافِ إلى أحدها معنًى؛[8] فلا توصف المعرفة بها أي بالجملة.[9]

قوله: **(والصفة وَفْقُ[10] الموصوف)** أي والصفة[11] ذاتُ وفْقٍ للموصوف أي والصفةُ توافق

---

[1] **(قوله: جملة فعلية)** أي كلُّ واحدة منهما جملةٌ فعلية، وقد سبق في مبحثِ المبتدأ والخبر: أنّ المعتبر عند جمهور النحاةِ في الجملة الشرطية: الجزاءُ، والشرطُ قيدٌ له، وهو كما يكون جملةً فعلية يكونُ جملةً اسمية أيضا.

[2] **(قوله: بالحقيقة)** أي في الحقيقة.

[3] **(قوله: ولا بد في الجملة من ضمير)** اقتصر على الضمير؛ لأن الرابطَ هنا لا يكون إلاّ ضميرا، بخلاف الخبرِ، والفرق: أنّ المنعوت لا يستلزم النعتَ؛ فضعُف طلبُه له؛ فاحتيج لدليلٍ قويٍّ يدل على ارتباط الجملةِ به وأنها نعتٌ له، بخلاف المبتدأ؛ فإنه يستلزم الخبر؛ فقوِيَ طلبُه؛ فاكتفَى بأيّ دليلٍ يدلُّ على ارتباط الجملةِ به وأنها خبر عنه.

[4] **(قوله: من حيث هي جملة)** صوابه: "لأن الجملة من حيث" إلخ، ولعله سقَطَ من قلم الناسخ.

[5] **(قوله: نكرةٌ)** فيه: أن الجملةَ ليست نكرةً كما أنها ليست معرفة؛ لأن التعريفَ والتنكير: من عوارضِ مدلولِ الاسم، والجملةُ من حيث هي جملة ليستْ اسما، وجوازُ النعتِ النكرةِ بها دونَ المعرفة: لتأوُّلها بالنكرة؛ فنحو: «جاء رجل قام أبوه، أو أبوه قائم» في تأويل «جاء رجل قائم أبوه»، ونحو: «جاء رجل أبوه القائم، أو أبوه زيد» في تأويل «جاء رجلٌ كائن ذاتُ أبيه ذاتَ القائم، أو ذاتَ زيد» كذا في الدماميني عن ابن الحاجب والرضيّ.

[6] **(قوله: من تلك الأقسام)** الأولى: ترك "تلك".

[7] **(قوله: المبهم)** أي الموصول، واسم الإشارة.

[8] **(قوله: معنًى)** أي إضافةَ معنًى، يعني: إضافةً معنويةً.

[9] **(قوله: أي بالجملة)** غيرُ موجود في بعض النسخ، وهو الظاهرُ.

[10] **(قول المص: وفق)** بفتح الواو بمعنى الموافقة.

[11] **(قوله: أي والصفة إلخ)** الأخصر: "أي ذاتُ وفق للموصوف أي تُوافقه".

الموصوف في عشرةِ أشياء:[١] **(في إعرابه)**[٢] الثلاثة، **(وإفرادِه)** نحو: «جاءني زيدٌ الضارب، ورأيت زيدا الضارب، ومررت بزيدٍ الضارب»، **(و)** في **(تثنيته)** نحو: «جاءني الزيدان الضاربان»، **(و)** في **(جمعه)** نحو: «جاءني الزيدون الضاربون»، **(و)** في **(تعريفه)** كما في هذه الأمثلة المذكورة، **(و)** في **(تنكيره)** نحو: «جاءني رجل ضارب»، **(و)** في **(تذكيره)** كما في هذه الأمثلة المذكورة، **(و)** في **(تأنيثه)** نحو: «جاءتني هندٌ الضاربةُ»، والضميرُ في قوله: "في إعرابه، وإفراده" إلى قوله: "وتأنيثه": راجع إلى الموصوفِ. قوله: **(ويوصَف الشيء بفعلِه)** أي بحالِه[٣] **(كما تقدَّم)** أي[٤] من قوله: «جاءني رجل ضارب» إلى قوله: «ذو مال»، **(و)** يوصف الشيء **(بفعل متعلّقه)** أي بحالِ متعلقه[٥] **(نحو: «مررت برجلٍ منيعٍ جاره»، ~~ورَحْب فِناؤه، ومؤدب خُدّامه~~»)**؛[٦] فوُصِف «الرجل»[٧] بـ«منيع»، و«المنيع» ليس بحالٍ لـ«الرجل»، بل حالٌ لـ«الجار»، وهو متعلّق لـ«الرجل»[٨] بسببِ عودِ الضميرِ من «الجارِ» إلى الرجل، ومعناه: ممنوع جارُه من إيذاءِ الناسِ بحِمايته،[٩] أو مانِع جاره[١٠] من[١١]

---

[١] **(قوله: في عشرة أشياء)** أي ما يُعتبَر الموافقةُ بينهما فيه كُلّا أو بعضًا: عشرةُ أشياء؛ فلا يلزمُ عطموافقتُها له في جميعها كما في وصف الشيء بحال متعلَّقه؛ حيث توافقه في خمسة أمور فقط، عطولا وجودُ الجميعِ الموافِقَةِ هِي لهُ فيه.

[٢] **(قول المص: في إعرابه)** بدلٌ من قوله: "في عشرة أشياء"، والأولى: "في أوجُه إعرابِه الثلاثةِ".

[٣] **(قوله: أي بحاله)** أشار إلى أن المراد من الفعل: الأمرُ القائم به، صَدَر منه أوْ لا.

[٤] **(قوله: أي من قوله)** الأولى: إسقاط "أي".

[٥] **(قوله: أي بحال متعلقه)** قال العارف الجامي قدّس سرّه: يعني: بصفةٍ اعتباريةٍ تحصُل لهُ بسبب متعلّقه؛ فإضافة الحال إلى متعلقه لأدنى ملابسةٍ.

[٦] **(قوله: «ورحب فناؤه، ومؤدب خدّامه»)** الظاهر: أنه من زيادة الناسخ، وأن المعدودَ من المتن هو: الآتي.

[٧] **(قوله: فوصف الرجل إلخ)** ظاهرُه: أن الرجلَ وُصِف بحالٍ قائمةٍ بالمتعلّق، وفسادُه ظاهِرٌ لِمن تدبَّرَ؛ حيث إنّ الصفةَ لا بد أن تكون دالّةً على معنًى في المتبوع؛ فالحقّ: أنه وُصِف بحال قائمةٍ به حاصلةٍ له بسببِ متعلّقه كما أشرنا إليه آنِفًا، وكذا يقال في المثاليْنِ الآخَرين، والله تعالى أعلم.

[٨] **(قوله: وهو متعلق للرجل إلخ)** الأولى والأخصر: "وهو متعلقه؛ بسبب عَوْد الضمير منه إليه".

[٩] **(قوله: بحمايته)** أي بسبب حمايتِه إيّاه.

[١٠] **(قوله: أو مانع جارُه)** برفعِ "جاره" على أنه فاعل "مانع".

[١١] **(قوله: من إيذاء الناس)** في نسخة خطية: "إيذاء الناس بدون «من»".

إيذاء الناس من نفسه[1] بسبب حمايةِ ذلك الرجلِ، **(و«رحبٍ فِناؤه»)** أي واسعٍ فناءُ داره،[2] كنايةٌ عن الكَرَم، وفِناء الدار: ما امتدّ من جوانبها،[3] فالجمع:[4] "أفنية"، فوُصف «الرجل» بـ«رحب»، و«الرحب» ليس بحال «الرجل»، بل حالٌ لـ«الفناء»، وهو متعلّق لـ«الرجل» بسبب عود الضمير إلى «الرجل»، **(و«مؤدب خدامه»)**، فوصف «الرجل» بـ«مؤدب»، و«المؤدب» ليس بحال «الرجل»، بل حال لـ«الخدام»، وهو متعلق لـ«الرجل» بسبب عود الضمير من «الخدام» إلى «الرجل». فوُصف بأوصافٍ ثلاثة: بأنّ جارَه[5] في حمايتِه، وأنّ كرَمه عامّ،[6] وبأنّ خدّامه[7] مؤدّب.[8] فإذا[9] وُصف الشيء بحال متعلقه.. فالصفةُ توافق الموصوفَ في خمسة أشياء:[10] في إعرابه الثلاثة، وتنكيره وتعريفه فقط[11] نحو: «جاءني رجلٌ منيع جاره، ورأيت رجلا منيعا جاره، ومررت برجل منيع جاره، وبالرجل المنيعِ جاره، وبالرجليْنِ المنيعِ جارُهما، وبالرجال المنيع جارُهم، وبامرأةٍ منيع جارها».

قوله: **(والثالث):**

---

[1] **(قوله: من نفسه)** صلة "مانع"، والأولى: "بنفسه" أو "نفسُه"، وذكرُه بعد قولِه: "جارُه" على أنه تأكيد له.

[2] **(قوله: أي واسع فناء داره)** فإضافة «الفناء» إلى ضمير «الرجل»: لأدنى ملابسة.

[3] **(قوله: ما امتدّ من جوانبها)** أي الساحةُ التي تكون أمامَ الدار.

[4] **(قوله: فالجمع)** الحق: "والجمع" كما في نسخة خطية.

[5] **(قوله: بأنّ جاره)** بدل مِن "بأوصاف".

[6] **(قوله: وأنّ كرمه عامّ)** المناسب: "وأنه كريم".

[7] **(قوله: وبأنّ خدّامه)** الأولى: إسقاط الباء.

[8] **(قوله: مؤدّب)** الحق: "مؤدّبون، أو مؤدّبة" كما في نسخة خطية.

[9] **(قوله: فإذا)** في نسخة: "وإذا".

[10] **(قوله: توافق الموصوف في خمسة أشياء)** وهي في البواقي كالفعل بالنسبة إلى فاعلِه.

[11] **(قوله: فقط)** الأولى: تركُه، أو ذِكرُه بعد "خمسة أشياء".

(البدل)

أي والقسم الثالث[١] من التوابع: البدل، **(وهو تابعٌ مقصودٌ[٢] بما نُسِبَ إلى المتبوعِ دونَه)**[٣] أي دونَ المتبوع، قولُه: "تابع" شامل لجميع التوابع، وقوله: "مقصود بما نسب إلى المتبوع" يخرج التأكيدَ، والصفةَ، وعطفَ البيان، وقوله: "دونه" يُخرج العطفَ بالحروف.[٤]

قوله: **(وهو)** أي البدل **(على أربعةِ أضرب)**:[٥] الضربُ الأول: **(بدلُ الكل من الكل،**[٦] **وهو: أن يكون**[٧] **مدلولُ الثاني**[٨] **مدلولَ الأول)** أي معنى الثاني معنى الأول **(نحو: «رأيت زيدا أخاك»)**؛ فإن الأخ هو زيد، **(و)** الضرب الثاني: **(بدل البعض من الكل، وهو: أن يكون مدلولُ الثاني بعضًا من الأول)** أي بعضَ مدلولِ الأول **(نحو: «ضربت زيدا رأسه»)**؛ فإنّ

---

[١] **(قوله: الثالث البدل)** المناسب لما سبق وما يأتي: الاقتصار على قوله: "والثالث"، واعتبار لفظ "البدل" الآتي من المتن.

[٢] **(قول المص: مقصود إلخ)** أي مقصود النسبة إليه بنسبة ما نسب ظاهرا وتوطئة إلى المتبوع، ولا يخفى أنه يخرج عن التعريف البدل من المنسوب نحو: «ضيفي زيد أخوك»، والعبارة الصحيحة: "تابع مقصود بالنسبة دونه".

[٣] **(قول المص: دونه)** حال من الضمير المستتر في "مقصود" أي متجاوزا المتبوعَ في كونه مقصودا.

[٤] **(قوله: يخرج العطف بالحروف)** ولا يشكل بالمعطوف بـ«بل»؛ لأن متبوعه مقصود ابتداءً، ثم بدا للمتكلم، فأعرَض عنه، وقصَد المعطوف.

[٥] **(قول المص: على أربعة أضرب)** زاد بعضُهم خامسا وهو: بدل كل من بعض، قال السيوطي رحمة الله تعالى عليه: وقد وجدت له شاهدا في التنزيل، وهو قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ۝٦٠ جَنَّـٰتِ عَدۡنٍ﴾ [مريم] آهـ. وبعضُهم أدخله في بدل الاشتمال، وسنُنَبِّهُك عليه.. إن شاء الله تعالى.

[٦] **(قول المص: بدل الكل من الكل)** أي: بدل هو كل المبدل منه؛ فالإضافة بيانية، وكذا يقال في بدل البعض، وسماه بعض النحويين البدلَ المطابق؛ لوقوعه في اسم الله تعالى نحو ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم] فيمَن قرأ بالجر، وإطلاق الكل عليه تعالى فاسد، وأجيب بأنه غُلّب الألفاظ التي تدل على ذي أجزاء على ما لم يدل عليه؛ لكثرة الأولى، فقيل في الجميع "كل"، ثم سميت تلك الألفاظ ببدل الكل من الكل.

[٧] **(قول المص: وهو أن يكون إلخ)** أي ذو أن يكون بأن يتحدا ذاتا، لا مفهوما.

[٨] **(قول المص: مدلول الثاني)** إظهار في مقام الإضمار.

رأس زيد بعضُ زيد، **(و)** الضرب الثالثُ: **(بدلُ الاشتمال،**[١] **وهو: أن يكون بين الثاني والأول ملابسةٌ بغيرِهِما)،**[٢] والملابسة:[٣] المخالطةُ أي تعلّقٌ[٤] بغير الكلية والبعضية[٥] **(نحو: «سلب زيدٌ ثوبُه»)؛** فإن بين ثوبِ زيد وبين زيدٍ[٦] ملابسةً بغيرهما، **(و)** الضرب الرابع: **(بدلُ الغلطِ وهو الذي لا يكون بينهما ملابسة أيضا)**[٧] والمُبْدَلُ منه غلَط[٨] **(نحو: «مررتُ برجلٍ بحمارٍ»، فغَلِطْتَ، فقلت: «برجل»)** أي كما إذا أردتَ[٩] أن تقولَ: «مررتُ بحمار»، فغلطتَ، فقلت: «برجل»، **(ثم تدارَكْتَه،**[١٠] **فقلتَ: «بحمار»)؛** فالمبدلُ منه وقَع غلَطًا.[١١]

---

[١] **(قول المص: بدل الاشتمال)** أي بدلٌ مسبّب عن الاشتمال؛ فالإضافة: من إضافة المسبب إلى السبب، وكذا يقال في بدل الغلط. واعلم: أنه اختُلف في المشتمِل في بدل الاشتمال، فقال الرماني: هو الأول، واختاره ابن مالك في التسهيل، وعلَّله الجزولي بأن الثانيَ إما صفةٌ للأول نحو: «أعجبتني الجارية حسنها»، أو مكتسب منه صفته نحو: «سلب زيد ماله»؛ فإن الأول اكتسب من الثاني كونه مالكا، ورد بأنه يلزم عليه جوازُ «ضربتُ زيدًا عبده» على الاشتمالِ، وهم منعوا ذلك. وقال الفارسي: المشتمل: هو الثاني بِدليل «سرق زيد ثوبُه»، ورُدّ بـ«سرق زيد فرسه»، وقيل: لا اشتمال لأحدهما على الآخَر، وإنما المشتمِل: المسنَد على معنى: أن الإسناد إلى الأولِ لا يكتفى به من جهة المعنى، وإنما أسند إليه على قصدِ غيره مما يتعلّق به، وقيل: إن هذا المذهب: هو التحقيق، فَلْيُحَرَّرْ.

[٢] **(قوله: بغيرهما)** الأولى: "غيرهما" بإسقاط الباء.

[٣] **(قوله: والملابسة إلخ)** أي: في اللغة.

[٤] **(قوله: أي تعلُّق)** تفسير لقول المص: "ملابسة بغيرهما".

[٥] **(قوله: بغير الكلية والبعضية)** أي: بغير كون البدل كل المبدل منه أو بعضه، فيدخل فيه ما سماه بعضهم بدل الكل من البعض نحو: «جئتك غداةً يومَ الجمعة».

[٦] **(قوله: وبين زيد)** الأولى: إسقاط "بين" من البين.

[٧] **(قوله: أيضا)** أي: كما لا يكون بينهما كلية وبعضية.

[٨] **(قوله: والمبدل منه غلط)** أي: ذكر غلطا.

[٩] **(قوله: أي: كما إذا أردت إلخ)** لعل «ما» مصدرية، و«إذا» زائدة، أشار إلى أن في عبارة المص مطويا، وهو مذكور في بعض نسخ المتن.

[١٠] **(قوله: تداركته)** أي: أردت تدارك الغلط، يقال: «تدارك الخطأ بالصواب» إذا أتبعه به.

[١١] **(قوله: فالمبدل منه وقع غلطا)** مستدرك.

قوله: (وتُبدل النكرةُ من المعرفة)؛ لأن البدلَ[1] مستقِلٌّ بنفسه، وليس البدلُ[2] مع المبدلِ منه بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ؛[3] فلا يلزمُ مِنِ اختلافِهما كونُ الشيءِ الواحد معرفةً ونكرةً في حالةٍ واحدة (نحو: قوله تعالى: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ[4] ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ﴾ [العلق]؛ فقوله: «ناصية» بدلٌ من «الناصية». قوله: (وعلى العكس) أي وتُبدل المعرفة من النكرة (نحو: قوله تعالى) في آخر سورة حٓمٓ عٓسٓقٓ: (﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ[5] إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾) [الشورى: ٥٢، ٥٣]؛ فقوله: «صراط الله» بدل من «صراط مستقيم». (ويُشترَطُ في النكرة المُبْدَلة من المعرفة: أن تكون) تلك النكرةُ (موصوفةً) كـ«ناصيةٍ»؛ فإنه موصوفة بـ«كاذبةٍ»؛ لكَراهةِ[6] أن يكون المقصودُ بالنسبةِ ناقِصا في الدلالةِ من غير المقصودِ[7] في كلّ الوجوهِ،[8] فوصفُها بها[9] كالجابِرِ لِنُقصانها، وأما إبدالُ المعرفةِ[10] من المعرفةِ، وإبدالُ النكرة من النكرة.. فلا يُشترَط[11] كقولك: «رأيت زيداً أخاك، ورأيت رجلاً أخاً لك».

قوله: (والرابع) أي والقسم الرابع من التوابع:

---

[1] (قوله: لأن البدل) علة لجواز ذلك.

[2] (قوله: وليس البدل) إظهار في مقام الإضمار.

[3] (قوله: بمنزلة شيء واحد) أي كالصفة والموصوف.

[4] (قوله تعالى: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ﴾) أي: لنسفعن بمعنى نجرّن، والناصية في الأصل: مقدّم الرأس، أو شعره المقدم، أطلق هنا وأريد به الشخصُ مجازاً، كذا في الصّاوي.

[5] (قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ﴾ إلخ) أي: لَتدلُّ وتُرشد الناسَ إلى دين حقٍّ، هو دينُ الله جلّ جلالُه.

[6] (قوله: لكراهة إلخ) فيه: أن الدليل لا يستلزم لزومَ الوصف؛ إذ الإضافة إلى النكرة جابرة لنقصان النكارة كالوصف، اللهم إلاّ أن يقال: لم يساعدِ النقلُ مقتضَى العقلِ.

[7] (قوله: من غير المقصود) في نسخة "عن" إلخ، صلة "ناقصا".

[8] (قوله: في كل الوجوه) محط العلة، صلة "ناقصا" أيضا، والأولى: "من كل الوجوه" كما في نسخة خطية.

[9] (قوله: بها) الحق: إسقاطه كما في نسخة خطية.

[10] (قوله: وأما إبدال المعرفة إلخ) بقي قسمٌ آخر، وهو إبدالُ المعرفة من النكرة نحو: «جاءني رجلٌ غلامُ زيد».

[11] (قوله: لا يشترط) أي: لا يشترط فيه شيء، غير موجود في نسخ الخط، وهو الظاهر.

(عطف البيان)

(وهو أن تُتْبِعَ[1] المذكورَ بأشهرِ اسمَيْه) [2] أي بأشهر[3] اسمَي المذكور، فقوله: "أن تُتبع المذكور" شاملٌ للتوابع كلِّها، قوله: "بأشهر اسميه" يُخرجها[4] **(نحو: «جاءني أخوك زيدٌ»)**؛ فقوله: "زيد" عطفُ بيانٍ لقوله: "أخوك"، وهذا[5] إذا كان له إخوة، **(و)** نحو: **(«جاءني زيدٌ أبو عبدِ الله»)**؛ فقوله: "أبو عبد الله" عطفُ بيانٍ لقوله: "زيدٌ"، وهذا[6] إذا كان كنيتُه أشهرَ مِن اسمه، وفي العكس يُعكَس،[7] فيقال:[8] «أقسم بالله أبو حفصٍ[9] عمر»؛ لأن اسم عمرَ[10] رضي الله تعالى عنه كان أشهرَ مِن كنيته، وكان[11] رضي الله عنه التمسَ ناقةً من شخصٍ؛[12] ليركبَها، فقال ذلك الشخصُ: "بِها نقَبٌ ودبر"، فقال عمرُ رضي الله عنه: "والله

---

[1] **(قول المص: أن تتبع)** أي: ذو أن تتبع.

[2] **(قول المص: بأشهر اسميه)** أي: اسمي مسماه، والمعتمدُ: أن هذا ليس بشرطٍ، بل الشرطُ: حصولُ إيضاحٍ مِن اجتماعهما لم يحصُل من أحدهما على الانفرادِ؛ فيصح أن يكون الأول أوضحَ من الثاني.

[3] **(قوله: أي بأشهر إلخ)** الأخصر: أي المذكور.

[4] **(قوله: يخرجها)** أي: ما عدا المحدودَ.

[5] **(قوله: وهذا إلخ)** أي كونُ «زيد» عطفَ بيان: إذا كان للمخاطب إخوة، وإلاّ.. فهو بدل.

[6] **(قوله: وهذا إلخ)** مبني على ما جرى عليه المص مِن اشتراط أشهريةِ عطفِ البيان، وقد عرفت أنه خلاف المعتمد.

[7] **(قوله: وفي العكس يعكس)** أي: في حال العكس يعكس الأمر، بأن يجعل الاسم عطفَ بيان من الكنية.

[8] **(قوله: فيقال)** المناسب: "كما قال الشاعر".

[9] **(قوله: أبو حفص)** الحفصُ: الأسد، كُنِي به؛ لقوته وشجاعتِه رضي الله تعالى عنه.

[10] **(قوله: لأنّ اسم عمر)** في نسخة خطية: "لأن اسمه"، وهي الأولى.

[11] **(قوله: وكان رضي الله تعالى عنه)** الأولى: "وقصته: أنه رضي الله تعالى عنه".

[12] **(قوله: التمسَ ناقة من شخص)** وفي الجامي: أنه أتى أعرابيٌّ إلى عمرَ رضي الله عنه، فقال: "إن أهلي بعيد، وإني على ناقةٍ نقباءَ دبراءَ؛ فاحمِلني على غيرها"، فظنّ كذبَه، وقال: "والله ما نقبتْ ولا دبرت"، فانطلق الأعرابي، وجعل يقول خلْفَ ناقته: "أقسم" إلخ، فسمعه عمر رضي الله تعالى عنه، فجَعل يقول: "اللهم صدق صدق" حتى لَقِيه، فقال: "ضع عن راحلتك"، فوضع، فوجدَها نقباء دبراء، فحمَّلَه على بعيرِه، وزوّده، وكساه. انتهى. بتصرف.

ما بها نقب ولا دبر"، ومعنى قولهما: نقب: وَجْيٌ،[1] ودبر: قرحُ الظهر،[2] فلما ولَّى ذلك الشخص.. قال:

"أقسم بالله أبو حفصٍ عمر * ما إن بها مِن نقَب ولا دبر
اغفر له اللهم إن كان فجَر"[3]

أي كذَب، والفجور: الكذب.[4]

قوله: (والخامس) أي والقسمُ الخامس: من التوابع:

(العطف بالحروف)

(فهو تابعٌ مقصودٌ[5] بالنسبةِ[6] معَ متبوعِه)[7] قوله: "تابعٌ" شامل لجميع التوابع، وقوله: "مقصود بالنسبة" يُخرج كلَّها[8] سوى البدل، وقوله: "مع متبوعه" يخرج البدلَ. قوله:

---

[1] (قوله: وجي) مصدر: "وجي، يوجى".. إذا رقّت قَدَمه، أو حافِره، أو خفّه، من كثرةِ المشي، فهو: وجٍ ووجيّ.

[2] (قوله: ودبر قرح الظهر) من: "دبر البعير، يدبر" كـ«علم يعلم»: أصابته الدبرة، وهي قرح الدابة، تحدث من الرحل ونحوِه.

[3] (قوله: إن كان فجر) ولم يفجر رضي الله عنه في الواقع؛ لأنه إنما حَلَف على غلبةِ ظنه، ومن حلف كذلك: لا يكون كاذبا، ولا يُعدّ حانثا.. إذا أخطأ ظنه.

[4] (قوله: والفجور الكذب) مستدرَك.

[5] (قول المص: مقصود) أي مقصود نسبتُه إلى شيء، أو نسبةُ شيء إليه.

[6] (قول المص: بالنسبة) أي الواقعة في الكلام.

[7] (قول المص: مع متبوعه) قيل: يخرج به المعطوف بـ«لا، وبل، ولكن، وأم، وإما، وأو»؛ لأن المقصود بالنسبة معها: أحد الأمرين من التابع والمتبوع، لا كلاهما. وقد يجاب بأن المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة: أن يكونا مقصودين بأصل النسبة المدركة على نهج واحد من وجوه الإدراك، أعني به: الحكمَ والتردد وغير ذلك، سواءٌ بقي القصد أو لا، فباعتبار أصل النسبة دخل المعطوف بـ«لا، ولكن»؛ لاشتراك المعطوفين بهما مع سابقيهما في أصل النسبة وإن اختلفا إيجابا وسلبا، وباعتبار كونهما على نهجٍ من وجوه الإدراك دخَل فيه المعطوف بـ«بل»؛ لأن المتبوع قُصِد ابتداءً، ثم بدا للمتكلم، فأعرض عنه بـ«بل»، وقصد التابع.

[8] (قوله: يخرج كلها) أي التوابعِ التي هي غير العطف.

(ويتوسَّط[1] بينَه) أي بين التابع **(وبين المتبوع أحدُ الحروفِ العشرة)** خاصّةٌ للعطف[2] بعد تمامِ حدِّه[3] **(نحو: «جاءني زيد وعمرو»)**؛ فـ«عمرو» تابع مقصود[4] بالنسبة، وهي: «جاءني»،[5] و«زيد» متبوعُه مقصود بتلك النسبة أيضا. **(وحروفُ العطف تُذكَر في حَدِّ الحرف)** أي قِسم الحرف.. **(إن شاء الله تعالى)**. وإذا عُطِف اسمٌ[6] على المضمرِ[7] المرفوعِ المتّصل.. أُكِّد[8] ذلك المضمرُ المتصل بمنفصلٍ نحو: «ضربْتُ أنا وزيد»، قال الله تعالى: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾[9] [البقرة: ٣٥]؛ لأنه كجزء الفعل؛ بدليل إسكانِ آخره،[10] فكرهُوا العطفَ[11] عليه من غير تأكيدٍ بمنفصلٍ، إلا إذا وقَع فصلٌ[12] أيْ فاصلٌ بينه وبين الذي عُطف عليه؛ فيجوز تركُ تأكيده بمنفصلٍ نحو: «ضربت اليومَ وزيدٌ»؛ فـ«زيد» معطوف

---

[1] **(قول المص: ويتوسط)** أي يقع على طريق التجريد.

[2] **(قوله: خاصة للعطف)** ولا يرد: أن الواو قد يتوسط بين النعت والمنعوت لتأكيد اللصوق؛ لأنّ المرادَ بتوسّط الحروف العشرةِ: توسُّطها بالمعاني التي ستجيء، والواوُ التي لتأكيد اللُّصوق: ليست منها بالمعاني المذكورة.

[3] **(قوله: بعد تمام حدّه)** أي ذُكِر بعد إلخ.

[4] **(قوله: مقصود إلخ)** الأولى: "مقصود النسبة إليه بنسبة المجيء".

[5] **(قوله: وهي: «جاءني»)** أي النسبةُ في «جاءني».

[6] **(قوله: وإذا عطف اسم إلخ)** أي إذا أريد عطف اسم عليه.

[7] **(قوله: على المضمر)** أي بارزا كان أو مستترا.

[8] **(قوله: أكد ذلك المضمر)** أي استحسانًا؛ حيثُ يجوز العطف بلا تأكيدٍ ولا فصلٍ لكن على قُبْح عند البصريين، والكوفيون: يجوّزونه بلا قبح.

[9] **(قوله: قال الله تعالى: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾)** ولا يُعترض عليه بأنه يلزم تسلّط فِعل الأمر على الاسمِ الظاهر، وهو ممنوع، ولذا قيل: إنه فاعلٌ لفعلٍ محذوف، والمعطوف: الجملة أي ولتسكُنْ زوجك؛ لأنه يُغتفَر في الثواني ما لا يُغتفر في الأوائل، وربّ شيء يصحّ تبعا، ولا يصح استقلالا.

[10] **(قوله: بدليل إسكان آخره)** لأنه لدفع توالِي أربعِ حركاتٍ فيمَا هو بمنزلةِ كلمةٍ واحدة، وإنما يلزم.. إذا اعتبر كالجزء.

[11] **(قوله: فكرهوا العطف إلخ)** إذ العطفُ عليه بدونِه كالعطفِ على جزء الكلمة، وإذا أكّد بالمنفصل.. دلّ إفراده مما اتصل به بالتأكيد على انفصالِه في الحقيقةِ؛ فحَصل له نوعُ استقلالٍ.

[12] **(قوله: إلاّ إذا وقع فصل)** مستثنى مفرّغ مرتبط بقوله: "أكّد ذلك المضمر" إلخ.

على الضمير المرفوع المتصل في «ضربت» من غير تأكيد بمنفصل؛ لقيام الفصل[1] مقام التأكيد، فقولنا:[2] "على المضمر المرفوع" احترازٌ عن المضمر المنصوب والمجرور، وقولنا: "المتصلِ" احتراز عن المضمرِ المرفوع المنفصل. وإذا عُطِف على المضمر المجرور.. أعيد الجارُّ[3] نحو: «مررت بك وبزيدٍ»، ونحو: «ما شأنُك وشأنُ زيد»؛ لأنه كالجزء من الجارّ؛ فكرهوا العطفَ عليه بلا إعادةِ الجارّ،[4] فأعيد الجارّ؛ ليكون عطفُ الجارّ والمجرور على الجارّ والمجرور.[5] وأما قوله تعالى:[6] ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ[7] بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾ [النساء: ١] بجر «الأرحام» في القراءة الشاذّة..[8] فغَيْرُ متعيّنٍ للعطف على الهاء في

---

[1] (قوله: لقيام الفصل مقام التأكيد) الأولى: تقديمه على المثال. ظاهرُه: أن الفصل يُفيد فائدة التأكيد المذكورةِ سابقا، وليس كذلك؛ فالحق: التعليلُ بما علَّل به البعض من أن الفصلَ قد يغني عما هو واجب نحو: «أتَى القاضِيَ بنتُ الواقف»؛ فلأنْ يغنيَ عما هو غير واجب: أولى، كذا في الصبان. وقال بعض الأفاضل: إنّ جوازَ تركِ التأكيد للاختصار. فليراجع.

[2] (قوله: فقولنا على المضمر) الأولى "فقولنا: المرفوع".

[3] (قوله: أعيد الجارّ) أي حرفًا كان أو اسما، لكن إنما يعاد الاسمُ إذا لم يلبس، فإن ألبس نحو: «جاءني غلامك وغلام زيد» وأنت تريد غلامًا واحدا مشترَكا بينهما.. لم يجز. نعم: يجوز إذا قامت قرينةٌ تدل على المقصود.

[4] (قوله: بلا إعادة الجارّ) الظاهر: إسقاطه.

[5] (قوله: ليكون عطف الجار والمجرور على الجار والمجرور) وقال بعضهم: المعطوف هو المجرور فقط، وإعادة الجار: لتحصيل المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه.

[6] (قوله: وأما قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ﴾ إلخ) أي: وأما «الأرحام» في قوله تعالى إلخ.

[7] (قوله تعالى: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾) أي: تساءلون به فيما بينكم؛ حيث يقول بعضكم لبعض: "أسألك بالله، وأقسمتُ عليك بالله أن تفعل كذا".

[8] (قوله: في القراءة الشاذّة) صفة لـ"جرِّ الأرحام". وفيه أنها قراءةُ حمزةَ وهو من القراء السبعة. نعم: ردّ أبو العباس محمدُ ابن يزيد هذه القراءة، وقال: لا تحلّ، وقال بعض الأفاضل: وهذا القول غير مرضيّ عن أبي العباس؛ لأنه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيلَ إلى ردّ نقل الثِّقل.

«به»؛ لاحتمال أن يكون الواو للقسم.[1] وأما بنصب «الأرحامَ»[2] في القراءة السبعة..[3] فعطفٌ على «اللّهَ» تعالى[4] في قوله تعالى: «واتقوا الله». وأما قول الشاعر:

قَدِمْتَنا[5] اليومَ تهجُونَا وتشتمنا * فاذهبْ فما بِك والأيامِ مِن عَجَب..

فشاذٌّ، لا يُقاس عليه.

---

[1] **(قوله: للقسم)** قال الصبان رحمه الله: وأما ما قيل: إن الواو للقسم.. فعُدول عن الظاهر، مع أنه إن كان قسَمَ الطلبِ في قوله: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾.. ورَد عليه: أن قسم السؤال إنما يكون بالباء كما قاله الرضيّ وغيره، وإن كان قسمَ خبرٍ محذوف، وتقديرُه: "والأرحامِ إنه لمطّلِع على ما تفعلون" كما قِيل.. ورد عليه أنه زيادة في التكلّف آهـ. قال الأنبابي: لا حاجة إلى حذف الخبرِ، بل يجوز أن يكون الجواب ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝١﴾ وهو عينُ "إنه لمطّلِع على ما تفعلون" آهـ.

[2] **(قوله: وأما بنصب «الأرحام»)** الأولى: "[و]بالنصب كما في قراءة السبعة [فـ]عطف على «اللّهَ» تعالى".

[3] **(قوله: في القراءة السبعة)** صوابُه: "في قراءة" إلخ أي: في قراءة القراء السبعة.

[4] **(قوله: فعطف على «الله» تعالى)** على معنى: "واتّقوا الأرحامَ أن تقطعوها"، أو "اتقوا قطعَها" على تقديرِ مضاف.

[5] **(قوله: قدمتنا إلخ)** أي قدمتَ إلينا، وفي رواية: «اليومَ قد بِتَّ» إلخ، والمراد باليوم مطلقُ الزّمن، وهو ظرفٌ لقوله: "قدمت"، والهجو: الذمّ والسبّ؛ فعطف الشّتم: للتفسير، والفاء في قوله: "فاذهب" واقعةٌ في جواب مقدر يشبه الشرط أي إذ صدر منك ذلك.. فاذهب، والفاء في "فما بك" للتعليل، و"بك" جار ومجرور، خبرٌ مقدم، والباء بمعنى «في»، و"الأيام" عطف على الكاف المجرورة بالباء و«من» زائدة، و«عجب» مبتدأ مؤخر، ولعلّ حاصلَ المعنى: قدمت إلينا، أو قد صرت الآنَ تسبّنا وتشتمنا، وإذ قد فعلت ذلكَ.. فاذهب عنا، فإنّا لا نقابلك؛ إذ هذا ليس بعجيبٍ فيك وفي هذه الأيام التي أنت فيها؛ حيث قلّ فيها الحياءُ والأدب.

قوله: (والمبنيّ)

أي ومن أصناف الاسم: المبني، (وهو الذي[١] سكونُ آخِره وحركتُه) أي وحركة آخِره (لا بعاملٍ)، وهو ضِدّ المعرب؛[٢] لأن المعرب[٣] هو الذي سكونُ آخرِه وحركةُ آخره بعاملٍ،[٤] ومثال المبني (نحو: «كمْ، وأينَ، وحيثُ، وهؤلاءِ»، وسكونُ آخرِ المبنيّ) كما في «كم» (يسمى وقفا، وحركتُه) أي وحركة آخره تسمى (فتحًا) كما في «أين»، (و) تسمى (كسرًا) كما في «هؤلاء»، (و) تسمى (ضما) كما في «حيث»، كما أنّ سكونَ آخرِ المعرب كما في «لم يضربْ»[٥] يسمى جزمًا، وحركةَ آخرِ المعرب تسمى رفعا ونصبا وجرا. (وسببُ بناءِ المبنيّ:[٦] مناسَبةُ غيرِ المتمكِّن)[٧] أي مشابَهتُه[٨] غيرَ المتمكِّن؛ فهي[٩] من إضافة

---

[١] (قول المص: وهو الذي) أي الاسم الذي؛ فلا يلزم التعريف بالأعم، ولا يخفى أن قوله: "الذي سكون آخره إلخ في قوّة: "ما لا يختلف آخره باختلاف العامل"، ومعلومٌ أن انتفاء الاختلاف حكمٌ للمبني -كما أنّ الاختلاف حكمٌ للمعرب- والتعريفُ به مستلزم للدَّور، وقد مرّ الجواب عنه في تعريف المعرب، فارجع إليه.

[٢] (قوله: وهو ضد المعرب) أي مطلق المبني؛ لأنه الضد للمعرب بالتفصيل المذكور الشامل لفعل المضارع أيضا، لا الاسم المبني.

[٣] (قوله: لأن المعرب هو الذي إلخ) فيه: أنه غير شامل للمعرب بالحروف.

[٤] (قوله: وحركة آخره بعامل) الأخصر: "وحركته بعامل".

[٥] (قوله: كما في «لم يضرب») الأولى: "في نحو: «لم يضرب»".

[٦] (قول المص: بناء المبني) أي الاسم المبني.

[٧] (قول المص: مناسبة غير المتمكن) أي [عطـ] بتضمّن الاسم معنى مبني الأصل مثل: «أين»، وأسماء الأفعال؛ فإن «أين» يتضمن معنى همزة الاستفهام أو معنى الشرط، وأسماءَ الأفعال معنَى الأمر أو الماضي، [عطـ] أو شبهِه له كأسماء الإشارة والموصولات والمضمرات؛ فإنها تشبه الحرف في الاحتياج إلى القرينة، [عطـ] أو مشاكلتِه لما تضمّن معناه كـ«فجار» على وزن «نزال» [عطـ] أو وقوعِه موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم؛ فإنه واقع موقع كاف «أدعوك» المشابهة لكاف «ذاك» [عطـ] أو إضافتِه إليه كقوله تعالى: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ﴾ [المعارج: ١١] في قراءة مَن فتَح.

[٨] (قوله: أي مشابهته) فسر المناسبة بالمشابهة التي هي أخص منها -لأنها المشاركة في الكيف-؛ إشارةً إلى أن مراد من عبر بالمشابهة في هذا المقام: المناسبةُ؛ لئلاّ يخرج عن المبني المناسبُ الغير المشابه نحو: «يا زيد»، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بالفتح.

[٩] (قوله: فهي إلخ) مفرع على التفسير: والأولى: "فالإضافة من إضافة" إلخ.

المصدر إلى المفعول **(أي المبنيّ الأصل)**؛ لأنه[1] لم يتمكّن من الإعراب.[2] **(ومبنيُّ الأصل[3] أربعةٌ:[4] الفعلُ الماضي، والأمرُ بالصيغة، والحرفُ، والجملةُ.[5] وكلُّ اسمٍ نَاسَبَها)**[6] أي شابَهَ الفعلَ الماضيَ، والأمرَ[7] بالصيغة، والحرفَ، والجملةَ **(يكونُ)** ذلك الاسم **(مبنيا)**؛ لمشابهته[8] لواحدٍ منها.

قوله: **(ومنه)** أي ومن المبني:

---

[1] **(قوله: لأنه إلخ)** علة لإطلاق غير المتمكن على مبني الأصل المفهوم من تفسيره به.

[2] **(قوله: لم يتمكن من الإعراب)** أي لا يمكن أن يكون معربا بخلاف الأسماء؛ فإنها متمكنة منه وقابلة له، وإنما عرَضَ البناءُ على بعضها؛ لِسبب المناسبة المذكورة.

[3] **(قول المص: ومبني الأصل)** إظهار في مقام الإضمار.

[4] **(قول المص: أربعة)** والمشهور: أنه ثلاثة أقسام؛ لأن الجملة لا توصف بالإعراب والبناء.

[5] **(قول المص: والجملة)** أي من حيث إنها جملة، لا من حيث إنها واقعة موقع المفرد؛ فإنها من هذه الحيثية معربة محلا، كذا قال عبد الغفور السيلكوتي وغيره. وقد يقال: إن كون الجملة معربة محلا بهذه الحيثية معناه أنها في محلٍّ لو كان ثمةَ معربٌ.. لَظَهَر الإعراب فيه لفظا أو تقديرا، وهو لا ينافي البناءَ المقابل للإعراب، فليراجَع.

[6] **(قول المص: ناسبها)** أي ناسب أحدَها المناسبةَ المذكورة.

[7] **(قوله: والأمر)** الواو هنا وفيما يأتي بمعنى «أو».

[8] **(قوله: لمشابهته لواحد منها)** مستدرك.

(المضمراتُ)

(والمضمر: ما وُضِع لمتكلِّم[1] **نحو: «أنا»، أو لمُخاطبٍ**[2] **نحو: «أنت»، أو لغائبٍ تقدَّمَ ذِكره لفظا،**[3] **أو معنًى، أو حكما نحو: «هو»)؛** فقولُنا[4] "لفظا" نحو: «زيد هو الكريمُ»، وقولنا: "أو معنى" بأن ذُكر مشتقّه[5] كقوله تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [المائدة: ٨] أي: العدلُ أقربُ؛ لدلالة «اعدلوا» عليه، وقولنا: "أو حكما" كما في ضميرِ الشأن[6] كما[7] في قوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١﴾ [الإخلاص]. قوله: **(وإنما بني)** أي وإنما[8] بني المضمر؛ **(لاحتياجه**[9] **إلى قرينة الخطابِ،**[10] **أو)** إلى قرينة **(التكلم، أو)** إلى قرينة **(تقدّم الذكر؛ فيشبه**

---

[1] **(قول المص: لمتكلم)** أي من حيث إنه متكلِّم يَحكي عن نفسه؛ فلا يصدُق التعريف على لفظ «المتكلِّم».

[2] **(قول المص: أو لمخاطب)** أي من حيث إنه مخاطب يتوجه إليه الخطاب؛ فيخرج عنه لفظ «المخاطَب».

[3] **(قول المص: لفظا إلخ)** أي تقدما لفظيا، أو معنويا، أو حكميا. أراد بالتقدم اللفظي كونَ المتقدم ملفوظا حقيقة كان التقدم مثل: «ضرب زيد غلامَه»، أو تقديرا مثل: «ضرب غلامَه زيدٌ»، وبالتقدم المعنويّ كونَ المتقدم مفهوما إما من لفظ معين كقوله تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾، أو من سياق الكلام كقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]؛ لأنه لما سيق الكلام قبلُ في ذكر الميراث.. لزم منه أن يكون ثمة مورث، وبالتقدم الحكمي كونَ المرجع في حكم المتقدم نحو قوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١﴾، وذلك لأنك قصدت الإبهام للتفخيم، فتعقلت المفسِر في ذهنك، ولم تصرح به؛ للإبهام على المخاطب، وأعدت الضمير إلى ذلك المتعقّل، فكأنه راجع إلى المذكور قبله، فذلك المتعقل في حكم المفسّر المتقدم، هذا. والمشهور في التقدم الحكمي في نحو ضمير الشأن الذي جرى عليه العارف الجامي قدّس سرّه السامي: كون المرجع المتأخر لفظا ورتبة في حكم المتقدم؛ لأن تأخيره لنكتة هي التعظيم بالإبهام أولا، والتفصيل ثانيا، والمتأخر لنكتة في حكم المتقدم.

[4] **(قوله: فقولنا: لفظا إلخ)** ليس من المتن وإن كان مذكورا في نسخ المتن المتداولة.

[5] **(قوله: بأن ذكر مشتقه)** أي: المشتق منه، أو فهم من سياق الكلام كما أشرنا إليه.

[6] **(قوله: كما في ضمير الشأن)** أي وضمير «نعم رجلا، وربه رجلا».

[7] **(قوله: كما في قوله تعالى)** وفي نسخة خطية: "كقوله تعالى"، وهي أولى.

[8] **(قوله: وإنما بني إلخ)** يغني عنه قوله: "وسبب بناء المبني" إلخ.

[9] **(قوله: لاحتياجه)** أي في فهم المراد منه.

[10] **(قوله: إلى قرينة الخطاب)** أي قرينة هي الخطاب؛ فالإضافة بيانية، وكذا يقال في قوله: "قرينة التكلم، وقرينة تقدم الذكر".

الحرفَ الذي يحتاج إلى الغير) في إفادة المعنى، **(والحرف مبني، فالمضمر أيضا مبني)**.

قوله: **(وهي)** أي والمضمراتُ **(على ضربين: متصلٍ)**، ومنفصِلٍ، فالمضمرُ المتّصِلُ:[١] هو الذي لا يَنْفَرِدُ[٢] في التلفُّظِ بِه، **(وهو)**[٣] على ثلاثة أنواع: **(مرفوع، ومنصوب، ومجرور)**، فالمضمرُ المجرورُ المتصل لا يتّصل إلا بالاسمِ؛ ليكون[٤] مضافاً إليه، أو بحرف الجر؛ ليكونَ مجرورا به، والمضمرُ المنصوب المتصل لا يتّصل إلا بالفعل؛ ليكون مفعولا به،[٥] أو بما يُشابه الفعل كالحروف[٦] المشبّهة بالفعل، وهما أي المضمر المجرور، والمضمر المنصوب المتّصلان للمخاطب[٧] يكونان بالكاف **(نحو: «أخوك»)**، «أخوكما، أخوكم، أخوكِ، أخوكما، أخوكن»، **(و«مرَّ بك»)**، «مرّ بكما، مر بكم، مر بكِ، مر بكما، مر بكن»، **(و«ضربكَ»)** «ضربَكما، ضربكم، ضربكِ، ضربكما، ضربكن»، **(و«إنّكَ»)** «إنكما، إنكم، أنكِ، إنكما، إنكن»، **(و)** للغائب يكونان بالهاء **(نحو: «أخوه»)** «أخوهما، أخوهم، أخوها، أخوهما، أخوهن»، **(و«مرَّ به»)** «مر بهما، مر بهم، مر بها، مر بهما، مر بهن»، **(و«ضربه»)** «ضربهما، ضربهم، ضربها، ضربهما، ضربهن»، **(و«إنه»)** «إنهما، إنهم، إنها، إنهما، إنهن»، وللمتكلم وحده يكونان بالياء نحو: «أخي، ومر بي، وضربني، وإنني، وإني»، وتسمى

---

[١] **(قوله: ومنفصل فالمضمر المتصل)** الحق: إسقاطه، وزيادة واو قبل قوله: "هو" كما يفهم من قوله الآتي: "قوله: ومنفصل عطف" إلخ.

[٢] **(قوله: وهو الذي لا ينفرد إلخ)** أي لا يُمكن أن يتلفظ به وحدَه، بل لا بُدَّ مِن تقدُّمِ عامِلِه؛ ليتصل به ويكون كالجزء منه.

[٣] **(قول المص: وهو إلخ)** أي المتصل باعتبار الإعراب على ثلاثة أنواع.

[٤] **(قوله: ليكون مضافا إليه)** أي يتصل به؛ ليكون إلخ، والأولى: "فيكون مضافا إليه"، وكذا يقال فيما بعد.

[٥] **(قوله: ليكون مفعولا به)** وقد يكون مفعولا مطلقا نحو قوله تعالى: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١١٥﴾ [المائدة] أي: التعذيبَ، ومفعولا فيه نحو: "اليوم صمتُه".

[٦] **(قوله: كالحروف المشبهة بالفعل)** المناسب: زيادة "ليكون اسما لها"، ويتصل باسم الفاعل أيضا على قولٍ نحو: «الضاربك».

[٧] **(قوله: للمخاطب إلخ)** متعلق بقوله: "يكونان"، والأولى والأخصر: "الكاف للمخاطب"، وكذا يقال في قوله: "وللغائب" إلخ "وللمتكلم وحده" إلخ "وللمتكلم مع الغير" إلخ.

هذه النونُ[١] نونَ الوقاية،[٢] وللمتكلِّم مع غيره يكونان بالنون مع الألف نحو: «أخونا، ومر بنا، وضربَنا، وإننا».[٣] قوله: **(«وضربا»)**[٤] هذا شروع في بيان المضمر المرفوع المتصل، وهو: الألفُ في التثنية نحو: «ضربا، وضربتا، ويضربان، وتضربان، واضربا»، **(و)** الواو في الجمع المذكر نحو: **(«ضربوا»،** ويضربون، وتضربون، واضربوا»، **(و)** التاء في مخاطبِ الماضي مذكرًا كان أو مؤنثا، مفردًا أو مثنّى أو مجموعا نحو: **(«ضربتَ»،** ضربتما، ضربتم، ضربتِ، ضربتما، ضربتن»، **(و)** المتكلِّم[٥] الماضي أيضا نحو: **(«ضربتُ»، و)** النونُ في الجمع المؤنث نحو: **(«ضربن»،** ويضربن، وتضربن، واضربن»، **(و)** الياءُ للمفردة المخاطبة في المضارعِ والأمرِ نحو: **(«تضربِين، واضربي»)،** والفرقُ بين هذه الياء، والياء التي ذكرناها:[٦] ظاهر؛ لأنها للمتكلِّم، وهذِه للمفردةِ المخاطبة، **(و)** النون مع الألف في متكلِّم الماضِي معَ غيرِه[٧] نحوُ: **(«ضَرَبْنَا»).** فإن قيل:[٨] ما الفرقُ بينَ[٩] المضمرِ المجرورِ والمنصوب المتّصِلَيْن، وبين المضمرِ المرفوع المتصل؟ حيثُ[١٠] يكونَانِ للمتكلِّم مع غيرِه بالنون مع الألف، وهذا أيضا كذلك.. قلنا: أما الفرقُ بين المضمر المجرور المتصل، وبين المضمر المرفوع المتصل ح..[١١] فظاهر؛ لأن المجرور المتصل لا يتصل

---

[١] **(قوله: وتسمى هذه النون)** أي: نون «ضربني، وإنني».

[٢] **(قوله: نون الوقاية)** أي نونا هي سبب وقاية ما قبلها من الكسر المشبه للجر الذي هو من خواص الاسم.

[٣] **(قوله: و«إننا»)** وقد يقال: «إنا» بحذف النون الثانية من «إن» للتخفيف.

[٤] **(قوله: و«ضربا» إلخ)** الظاهر: "والمضمر المرفوع المتصل: الألف في التثنية نحو: «ضربا، وضربتا» إلخ.

[٥] **(قوله: والمتكلم إلخ)** الصواب هنا وفي ما يأتي: "ومتكلم الماضي" بإسقاط اللام عطفا على "مخاطب الماضي".

[٦] **(قوله: التي ذكرناها)** في «أخي، ومر بي» إلخ.

[٧] **(قوله: مع غيره)** حال من "المتكلم"، لا ظرف له، فافهم.

[٨] **(قوله: فإن قيل: ما الفرق إلخ)** الأولى: التعرض للفرق بين المضمر المنصوب والمجرور المتصلين أيضا، إلاّ أن يقال: اكتفى بفهمه مما سبق.

[٩] **(قوله: بين إلخ)** أي في المتكلم مع الغير.

[١٠] **(قوله: حيث إلخ)** توجيه للسؤال.

[١١] **(قوله: حينئذ)** أي حين كونهما للمتكلم مع غيره.

إلا بالاسم، أو بحرف الجر كما ذكرنا، والمرفوعَ لا يتصل إلا بالفعل؛[١] ليكون فاعلا.[٢] وأما الفرق بين المضمر المنصوب المتصل وبين المضمر المرفوع المتصل ح.. فهو أن المنصوب يتصل من الأفعال[٣] بغير الماضي أيضا[٤] نحو: «تضْربُنَا واضْربِنَاَ»، والمرفوعَ المتصل لا يتصل إلا بالماضي نحو: «ضربْنا»، وأما الفرق بينهما في الماضي.. فهو أنّ آخِرَ الفعل الماضي مع المضمر المنصوب[٥] مفتوح نحو: «ضرَبَنَا»، ومع المضمر المرفوع المتصل ساكن نحو: «ضربْنا». قوله: **(وكذلك المستكنّ)**، اعلمْ أن المضمر المتصلَ على ضربينِ: بارزٍ، وهو ما لُفِظ به كالكافِ[٦] في «أخوكَ»، والنونِ في «ضربنا»، وكالمضمر المذكور فيما ذكر بينهما،[٧] ومستترٍ، وهو ما نوي كما **(في نحوِ: «زيد ضرب»)**[٨] أي ضرب هو، قوله:[٩] "وكذلك المستكنّ" أي ومثلُ ما ذكر: المستكنّ أي المضمرُ المرفوع المستتر في أنه متّصل أيضا، قوله: "المستكن" مبتدأ، وقوله: "وكذلك"[١٠] خبره. ثم اعلم: أن المضمر المرفوع المستتر على ضربين: جائزِ الاستتار، ولازم الاستتارِ، فالجائزُ الاستتارِ في نحو: «زيد ضَرَبَ، وضُرب، ويَضرب، ويُضرب، وضاربٌ، ومضروب، وحسن، وأفضل» أي لفظة «هو»[١١] مستترٌ في كلِّ واحد منها، وفي نحو: «هند ضَربتْ، وضُربت، وتَضرب، وتُضرب، وضاربة، ومضروبة، وحسنة، وفُضلى» أي لفظةُ «هي» مستترةٌ في

---

[١] **(قوله: بالفعل)** أو شبهه.

[٢] **(قوله: ليكون فاعلا)** أي حقيقة، أو حكما.

[٣] **(قوله: من الأفعال)** حال من "غير"، والأولى: تأخيره عن قوله: "بغير الماضي".

[٤] **(قوله: أيضا)** أي كاتصاله بالماضي.

[٥] **(قوله: مع المضمر المنصوب)** أي المتصل كما في نسخة خطية.

[٦] **(قوله: كالكاف – إلى قوله: بينهما)** الأولى والأخصر: "كالضمائر المذكورة آنفا".

[٧] **(قوله: فيما ذكر بينهما)** أي في أمثلة ذكرت بين «أخوك، وضربنا».

[٨] **(قوله: في نحو: «زيد ضرب»)** أي في «ضرب» من نحو: «زيد ضرب».

[٩] **(قوله: قوله: وكذلك المستكن)** الحق: "وهو قوله" إلخ كما في نسخة خطية أي: ما ذكرنا من أن المستتر قسم من المتصل معنى قوله: "وكذلك المستكن". وفي بعض النسخ: "فقوله: وكذلك" إلخ، وهي الظاهرة.

[١٠] **(قوله: وكذلك خبره)** الظاهر: ترك الواو.

[١١] **(قوله: أي لفظة «هو»)** الأولى: "فلفظة «هو» مستترة" إلخ على أن الفاء للتبيين، وكذا يقال فيما يأتي.

كل واحدة منها، ومعنى الجواز هنا: أنّ هذه الكلماتِ المذكورةَ تارةً تُسنَد إلى مضمرٍ مستتر، وتارةً تسند إلى غيرِه نحو: «ضَرَب زيدٌ». واعلم: أن المضمر المرفوع المتصل يَستتر[١] في الصفة أي في اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهةِ، وأفعلِ التفضيلِ مطلقا[٢] أي مفردا أو مثنى أو مجموعا، مذكرا كان أو مؤنثا؛ لأنه[٣] لو أُبرِز.. لَزِم اجتماعُ الألِفيْن في المثنى، والواوين في الجمع، وليستِ الحروفُ[٤] من الألف والواو والياء فيها نحو: «ضاربان وضاربون وضاربين» بالضمائر،[٥] بل هي حروف الإعراب؛[٦] لتغيّرها بالعوامل[٧] الداخلة عليها،[٨] فتقول:[٩] «الزيدان ضاربان، والهندان ضاربتان» أي هما؛[١٠] فلفظة «هما» مستترة في قولك: «ضاربان وضاربتان، وزيدون[١١] ضاربون» أي ضاربون هم؛ فلفظة «هم» مستترة في قولك: «ضاربون، والهندات ضاربات» أي ضاربات هن؛ فلفظة «هن» مستترة في قولك: «ضاربات». **(و)** لازم الاستتار في أربعة أفعال: **(في نحو:**

---

[١] **(قوله: يستتر إلخ)** أي ولا يبرز كما يفهم من تعليله الآتي: "لأنه لو أبرز" إلخ، وهذا غير مسلّم في اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة المفرداتِ؛ فالحق: تقييدُ ما عدا اسمَ التفضيل من الصفات بالمثنى والمجموع.

[٢] **(قوله: مطلقا)** حال من "الصفة" بتأويل الوصف.

[٣] **(قوله: لأنه لو أبرز لزم إلخ)** فيه: أن الألف والواو في تثنية الصفة وجمعها علامتا تثنيةِ الفاعل المستتر فيها وجمعِه؛ فتزولان بإبراز الضمير؛ فلا يلزم الاجتماع المذكور؛ فالحق: في التعليل أن يقول: "لأنه لو أبرز.. لزم أن يكون الألف في «ضاربان»، والواوُ في «ضاربون» ضميرين، وليسا كذلك؛ لتغيرهما بالعوامل، وحينئذ لا يبقى حاجة لقوله: "وليست الحروف" إلخ.

[٤] **(فوله وليست الحروف إلخ)** الأولى والأخصر: "الألف والواو والياء" إلخ.

[٥] **(قوله: بالضمائر)** في نسخة: "بضمائر"، وهي أولى.

[٦] **(قوله: حروف الإعراب)** الإضافة: للبيان.

[٧] **(قوله: لتغيرها بالعوامل)** أي والضمائر لا تغير إلاّ إذا تغير عواملها.

[٨] **(قوله: عليها)** أي الصفة.

[٩] **(قوله: فتقول إلخ)** المناسب تقديمه على قوله: "لأنه" إلخ.

[١٠] **(قوله: أي هما)** الأولى: إسقاطه كنظيره في قوله الآتي: "أي ضاربون هم" إلخ.

[١١] **(قوله: و زيدون)** الحق: "والزيدون" كما في نسخة.

«أفعلُ»[1] مطلقا أي في متكلم المضارع[2] سواء كان مذكرا أو مؤنثا؛ فإن لفظة «أنا» مستترة فيه، **(و)** في نحو: **(«نفعل»)** مطلقا أي في متكلم المضارع مع غيره سواء كان مذكرا أو مؤنثا، أو مثنى[3] أو مجموعا؛ فإن لفظة «نحن» مستترة فيه، **(و)** في نحو: **(«تفعل، وافعل»)** أي في المضارع، والأمر بالصيغة للمفرد المذكر المخاطب؛ فإن لفظة «أنت» مستترة في كل واحد منهما لا مدخل[4] فيهما لغيره، ومعنى اللزوم هنا: أن هذه الأفعالَ لا تسند إلى مظهر، ولا إلى بارزٍ، بل إلى المستتر المذكور فقط. قوله: **(ومنفصلٍ)** عطف على قوله: "متصل" أي والمضمراتُ على ضربين: متصل كما ذكرنا، ومنفصلٍ، وهو الذي يَنفرد[5] في التلفظ به، والمضمر[6] المنفصل على ضربين: مرفوعٍ، ومنصوب، ولا يكون مجرورا؛ لأن[7] المجرور إنما يكون بالإضافة،[8] أو بحرف الجر، والفصل[9] بين المضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور ممتنع؛[10] لأنهما كشيءٍ واحد، فلا يكون المضمر المجرور إلا

---

[1] **(قوله: في نحو: أفعل)** بدل من قوله: "في أربعة" إلخ.

[2] **(قوله: أي في متكلم المضارع)** أي وحده.

[3] **(قوله: أو مثنى)** الأولى إسقاط أو

[4] **(قوله: لا مدخل إلخ)** أي لا دخول في المضارع والأمر لغير أنت ولا يخفى أنه لا فائدة فيه وفي نسخة لا فيهما لغيره بإسقاط مدخل على معنى لا يستتر الضمير المرفوع في المضارع والأمر حال كونهما لغير المفرد المذكر المخاطب وهي الظاهرة

[5] **(قوله: وهو الذي ينفرد إلخ)** أي لا يحتاج إلى كلمة أخرى قبله؛ ليكون كالجزء منها.

[6] **(قوله: والمضمر المنفصل)** الأولى: "وهو".

[7] **(قوله: لأن المجرور إلخ)** وبعضهم علّل بأنه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الأصل، وهو الظاهر.

[8] **(قوله: بالإضافة)** أي بسببها.

[9] **(قوله: والفصل إلخ)** أي وانفصال الضمير يستلزم جواز الفصل بين الضمير وعامله نحو: «علمت زيدا إيّاه».

[10] **(قوله: ممتنع)** فيه: أن فصل المضاف إليه عن المضاف جائز.. إذا كان المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله، والفاصل: إما مفعوله كقراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدَهِمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] بنصب «أولادهم»، وجر «شركائهم»، وإما ظرفُه كقول بعضهم: «تركُ يومًا نفسِك وهواها سعيٌ لك في رداها»، أو كان المضاف وصفا والمضاف إليه مفعولَه الأول، والفاصل: مفعوله الثاني كقراءة بعضهم ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُۥ رُسُلِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤٧] بنصب «وعده»، وجر «رسله»، أو كان الفاصل قَسما كقولهم: «هذا غلامُ واللهِ زيدٍ»، وقد يفصل حرف الجر عن المجرور أيضا بالحروف الزائد نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

متصلا. فالمضمر المرفوع المنفصل للغائب **(نحو: «هو»)**، «هما، هم، هي، هما، هن»، **(و)** للمخاطب: **(«أنت»)**، «أنتما، أنتم، أنت، أنتما، أنتن»، **(و)** للمتكلم وحده مطلقا[1] نحو:[2] **(«أنا»، و)** للمتكلم مع غيره مطلقا[3] نحو: **(«نحن». و)** المضمرُ المنصوب المنفصل للمخاطب: **(«إياك»)**، «إياكما، إياكم، إياك، إياكما، إياكن»، وللغائب: «إياه، إياهما، إياهم، إياها، إياهما، إياهن»، وللمتكلم وحده: «إياي»، وللمتكلم مع الغير: «إيانا».

قوله: **(ومنه: أسماء الإشارة)**

أي[4] ومن المبني: [أسماء الإشارة]، وهي **(ما وُضع لِمُشَارٍ إليه)**،[5] وإنما أراد بـ"أسماء الإشارة" في الاصطلاح،[6] وبِـ"مشارٍ إليه" في اللغة؛ فلا يكون[7] هذا التعريفُ تعريفًا لها بنفسها. **(وبُنيت)** أسماءُ الإشارة؛ **(لاحتياج اسم الإشارة[8] إلى قرينةِ الإشارة)**؛[9] فيُشْبِه الحرفَ الذي يَحتاجُ في إفادة المعنى إلى الغير. قولُه: **(وهي خمسةٌ)** أي وأسماءُ الإشارة

---

[1] **(قوله: للمتكلم وحده مطلقا)** أي مذكرا كان، أو مؤنثا.

[2] **(قوله: نحو: «أنا»)** الأولى: ترك "نحو" هنا، وفيما يأتي.

[3] **(قوله: وللمتكلم مع غيره مطلقا)** أي مذكرا أو مؤنثا، مثنى أو مجموعا.

[4] **(قوله: أي ومن المبني)** الحق: ذكره بعد قوله: "ومنه"، أو زيادة "أسماء الإشارة" بعده كما في بعض النسخ.

[5] **(قول المص: ما وضع لمشار إليه)** أي أسماء وضع كل واحد منها لمشار إليه إشارةً حسية؛ فلا يرد الضمير الغائب وأمثاله؛ فإنها للإشارة إلى معانيها إشارةً ذهنية، كذا في شرح الكافية للعارف المولى الجامي قدّس سرّه، ويحتمل جعل «ما» في "ما وضع" عبارةً عن الاسم على أنها خبر لـ«هو» المحذوف الراجع إلى اسم الإشارة الدال عليه "أسماء الإشارة" كما جرى عليه في شرح المرفوعات "هو ما اشتمل" إلخ معلّلا بقوله: "لأن التعريف للماهية، لا للأفراد".

[6] **(قوله: في الاصطلاح)** أي المعنى الكائن في الاصطلاح، والأولى بدله: "المعنى الاصطلاحيّ"، وكذا يقال في قوله: "وبمشار إليه في اللغة".

[7] **(قوله: فلا يكون هذا إلخ)** فيه: أنه إنما يلزم ذلك: لو كان نفس المعرّف مأخوذا في التعريف، والمأخوذ هنا: قيدُه؛ فلا محذور.

[8] **(قوله: لاحتياج اسم الإشارة)** لعلّ الإظهارَ: ليفيد أن الاحتياج ثابت لكل منها.

[9] **(قوله: إلى قرينة الإشارة)** الإضافة: بيانية.

خمسة أنواع: الأول: للمفرد المذكر نَحْوُ:[١] («ذا»، و) الثاني: للمفردة المؤنثة نحو: («تا»، وتي، وته») بالوصل وبالسكون،[٢] (و«ذي، وذِه») بالوصل وبالسكون، (و) ثالثها: ‡التثنية[٣] المذكر[٤] نحو: («ذان») في حالة الرفع، (و«ذين») في حالتَيِ النصب والجر، ويجيءُ «ذان» في حالة الرفع والنصب والجر في بعض اللغات، ومنه:[٥] قولُه تعالى في سورة طه [٦٣]: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[٦] [حفص وابن كثير بسكون نون "إنْ"، والباقون بفتحها مشددة]، (و) الرابع: لتثنية المؤنث («تان») في حالة الرفع، (و«تين») في حالتَيِ النصب والجر، ولم يثنّ[٧] من لغات المؤنّث إلا «تا» وحدها،[٨] (و) الخامس: لجمعهما («أولاء») بالمد والقصر.[٩] قوله: (ويلحق بأوائلها) أي بأوائل أسماء الإشارة (حرفُ التّنبيه؛ لتدلّ[١٠] على تنبيه المخاطب، فيكون بمعنى "انتبِهْ" (نحو: «هذا، وهاتا، وهذي، وهذِه») بالوصل والسكون، (و«هذان، وهاتان، وهؤلاء»). قوله: (وبأواخِرها) أي ويلحق بأواخر أسماء الإشارة (كاف الخطاب؛ لتدلّ[١١]

---

[١] (قوله: نحو: «ذا») لفظ "نحو" هنا وفيما يأتي غير موجود في نسخة خطية، والأولى عليه: تأخير قوله: "للمفرد المذكر" عن قول المص: "ذا"، وكذا يقال في نظائره الآتية.

[٢] (قوله: بالوصل وبالسكون) أي بوصل الهاء وسكونها، والظاهر: والسكون بدون باء، وكذا يقال فيما بعدُ.

[٣] (قوله: وثالثها التثنية المذكر) الحق: "والثالث: لتثنية المذكر".

[٤] (قوله: التثنية المذكر) أي صورةً؛ إذ المبني لا يثنى على الأصح، والظاهر: بناؤه على الألف في حالة الرفع، والياءِ في حالتي النصب والجر.

[٥] (قوله: ومنه) أي من مواضع مجيء «ذان» بالألف في جميع الأحوال.

[٦] (قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾) على أن «إنّ» من الحروف المشبهة بالفعل، و«هذان» اسمها، وفيه وجهان آخران: أحدهما: أن اسم «إن» ضمير الشأن المحذوف، وثانيهما: أن «إن» بمعنى «نعم»، وعليهما لا تصلح الآية الكريمة للاستشهاد.

[٧] (قوله: ولم يثن) أي لم يقع على صورة المثنى.

[٨] (قوله: وحدها) الحق: إسقاطه.

[٩] (قوله: بالمد والقصر) فيه: أن المد والقصر من خواص المعرب عند النحاة، و«أولاء» مبني، والجواب: أنه جرى على عرف اللغويين والقراء، وهم لا يخصونهما بالمعرب.

[١٠] (قوله: لتدل على تنبيه المخاطب) الأولى والأخصر: "لتنبيه المخاطب".

[١١] (قوله: لتدل على حال إلخ) الحق: أن نفس الكاف إنما تدل على الخطاب، والدلالة على حال المخاطب بهيئته، أو بما يلحقه.

على حالِ مَن يخاطبه[1] من الإفراد والتثنية والجمع، والمذكر[2] والمؤنث **(نحو: «ذاك»)**، «ذاكما، ذاكم، ذاكِ، ذاكما، ذاكن» **(«وتاك»)**، «تاكما، تاكم، تاكِ، تاكما، تاكن»، **(و)** نحو: **(«ذانك»)**، «ذانكما، ذانكم، ذانكِ، ذانكما، ذانكن»، **(و)** نحو: **(«تانك»)**، «تانكما، تانكم، تانكِ، تانكما، تانكن»، **(و)** نحو: **(«أولئك»)**، «أولئكما، أولئكم، أولئكِ، أولئكما، أولئكن»، ففي[3] المفرد المذكر «ذا» للقريب، و«ذاك» للمتوسط،[4] و«ذلك» للبعيد، وفي المفردة المؤنثة «تا، وتي» للقريب، و«تاك، وتِيك» للمتوسط، و«تلك» للبعيد، وفي تثنية المذكر «ذان» للقريب، و«ذانك» للمتوسط، و«ذانّك» بتشديد النون للبعيد، وفي تثنية المؤنث «تان» للقريب، و«تانك» للمتوسط، و«تانّك» بتشديد النون للبعيد، وفي جمعهما «أولاء» مدا وقصرا[5] للقريب، و«أولئك» للمتوسط، و«أولالك»[6] للبعيد. وأما «هنا».. فيشار به إلى المكان القريب، وأما «ههنا،[7] وهناك».. فيشار بهما إلى المكان المتوسط، وأما «ثَمَّة، وهنالك، وهنّا» -بفتح الهاء وهو الأكثر أو كسرِها، وبتشديد النون-..[8] فيشار بها إلى المكان البعيد.

---

[1] **(قوله: من يخاطبه)** في نسخة: "من يخاطَب"، وهي أولى.

[2] **(قوله: والمذكر والمؤنث)** المناسب: "والتذكير والتأنيث".

[3] **(قوله: ففي المفرد المذكر إلخ)** أي فيقال في المفرد المذكر لأجل القريب.

[4] **(قوله: و«ذاك» للمتوسط)** وهو المشهور، وعليه تكون المراتب ثلاثا، والراجح: ما ذهب إليه بعض النحاة وعُزِيَ إلى سيبويه من أن المشار إليه له مرتبتان فقط: قريب وبعيد؛ لأن ترك اللام لغة تميم، والإتيانَ بها لغة الحجاز، فلو كانت المراتب ثلاثا.. للزم أن التميميين لا يشيرون إلى البعيد، والحجازيين إلى المتوسط.

[5] **(قوله: مدا وقصرا)** أي ممدودا ومقصوراً.

[6] **(قوله: وأولالك)** بالقصر، ولا يقال: «أولائِلِكَ» بإدخال اللام على الممدود.

[7] **(قوله: وأما ههنا إلخ)** فيه: أن «ههنا» كـ«هنا» للقريب، والراجحُ: أن «هناك» كـ«هنالك» للبعيد.

[8] **(قوله: وبتشديد النون)** أي في الصورتين.

قوله: (ومنه: الموصولات)

أي من المبني: الموصولات، فللمفرد المذكر[١] (نحو:[٢] «الذي») في حالة الرفع والنصب والجر، (و) للتثنية[٣] في حالة الرفع: («اللذان»، و) في حالتي النصب والجر: («اللذَين»، و) لجمعه: («الّذين»،[٤] و) للمفردة المؤنثة:[٥] («التي»، و) لتثنيتها في حالة الرفع: («اللتان»، و) في حالتَي النصب والجر: («اللتينِ»، و) لجمعها:[٦] سِتُّ صِيَغ: («اللاتِ، واللاتِي، واللّواتي، واللّاء، واللائِي، واللّايْ»).[٧] قولُه: (و«ما، ومَنْ») أي ومن الموصولات: «ما»، وهو يعمُّ[٨] ذَوِي العِلْم وغيرَهم، و«مَنْ» وهو مختصّ بِذَوي العِلم غالبا،[٩] وقد تُستعمل لغير ذوي العلم[١٠] كقوله تعالى: ﴿فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ﴾ [النور: ٤٥]،

---

[١] (قوله: فللمفرد المذكر) عالما كان، أو لا.

[٢] (قول المص: نحو: «الذي») لا محل للفظ "نحو" هنا، فالحق بدله: "وهي"، وذكرُ قول الشارح: "للمفرد المذكر" بعده.

[٣] (قوله: وللتثنية) أي صورةً كما مرّ في أسماء الإشارة، والمناسب لما بعده: "ولتثنيته" بالضمير العائد إلى المذكر.

[٤] (قوله: ولجمعه: «الذين») بالياء في جميع الأحوال، وفي لغة بعضهم بالواو في حالة الرفع. وهل هو حينئذ معرب أو مبني جيء به على صورة المعرب؟ قولان، الصحيح: الثاني، كذا في الصبان.

[٥] (قوله: وللمفردة المؤنثة) عاقلةً كانت، أو لا.

[٦] (قوله: ولجمعها) في إطلاق الجمع على الصيغ الآتية مسامحة؛ إذ ليست جموعا حقيقة، وإنما هي أسماء جموع.

[٧] (قوله: «اللاي») بسكون الياء وكسرها.

[٨] (قوله: وهو يعم إلخ) إلاّ أنّ استعمالها في غير ذوي العلم أكثر وأشهر، وهي كـ«مَن» تكون للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث.

[٩] (قوله: غالبا) أي في الغالب.

[١٠] (قوله: وقد تستعمل لغير ذوي العلم) إنْ شُبّه بهم كقول الشاعر: أسرب القطا هل مَن يُعير جناحَه * لعلِّي إلَى مَن قد هَويت أَطير. فنداء السرب وطلب إعارة الجناح يقتضيان تشبيهه بالعالِم، أوِ اختلط بهم تغليبا للأفضل نحو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الرعد: ١٥]، أو اقترن بهم في عامٍّ فُصّل بـ«من» كالآية المذكورة في الشرح؛ لاقتران الحية المعبّر عنها بـ«مَن» بالعاقل في «كل دابة».

وهي ليستْ[1] بذوي العلم.[2] قوله: **(و«أيّ، وأيَّة»)** أي ومن الموصولات: «أيٌّ» للمذكر[3] و«أيّة» للمؤنث، وهما ^عط^مبنيّان على الضم.. إذا حُذف صَدْرُ صلتِهما[4] كقولك: «عرفتُ أيُّهم أفضلُ» أي هُو أفضل، و«عرفت أيّتُهن فضلى» أي هي فُضلى؛ لاحتياجهما إلى المحذوف؛[5] فيُشبِهان[6] الحرف كما ذكر، ^عط^ومعربان.. إذا أُكمِلت ~~صدرُ~~ صلتِهما[7] كقولك: «عرفتُ أيَّهم هو أفضل، وعرفت أيّتهنّ هي فضلى»؛ لملازمتهما[8] الإضافةَ دونَ سائر[9] أخواتهما، والإضافة[10] مُنافية للبناء؛ لأنها من خواصّ الأسماء،[11] والأصلُ في الأسماء: الإعراب.[12] قوله: **(والألف واللام)** أي ومن الموصولات: الألف واللام **(بمعنى «الذي، أو التي»).[13] والموصول: ما لا بد له من جملةٍ)** أي جملةٍ خبرية[14] **(تقعُ صلةً له، ومِن**

---

[1] **(قوله: وهي ليست إلخ)** غير موجود في بعض النسخ، وينبغي أن يذكر قبله: "والمراد بـ«مَن» الحية"؛ ليقدم مرجع الضمير.

[2] **(قوله: بذوي العلم)** الحق: "من ذوي العلم".

[3] **(قوله: أي للمذكر)** أي مفردا أو مثنى أو مجموعا، وكذا يقال في قوله: "و«أية» للمؤنث"، وحكى ابن كيسان: أنّ أهل هذه اللغة يثنّونها ويجمعونها أي يقولون: «أيّانِ، وأيّتان، وأيّون، وأيّات»، والمشهور: أنه تكون بلفظ واحد في الإفراد والتذكير وفروعهما كـ«من، وما».

[4] **(قوله: إذا حذف صدر صلتهما)** أي وأضيفا لفظا عند الجمهور، قال الرضي: صلتهما إما اسمية أو فعلية، والفعلية لا يحذف منها شيء؛ فلا تبنى أي معها، والاسمية قد يحذف صدرها أعني المبتدأ بشرط أن يكون ضميرا، ولا يحذف المبتدأ في نحو: «اضرب أيّهم غلامه قائم، وأيّهم زيد غلامه»، انتهى. وفي الصبان: ما يفيد احتمال كون المحذوف اسما ظاهرا أيضا؛ فليراجَع.

[5] **(قوله: لاحتياجهما إلى المحذوف)** أي إلى ملاحظته كاحتياجهما إلى الصلة.

[6] **(قوله: فيشبهان الحرف)** أي مشابهة قويّة بحيث لا تعارضها الإضافة.

[7] **(قوله: إذا أكملت صدر صلتهما)** صوابه: "إذا أكملت صلتهما" كما في نسخة خطية.

[8] **(قوله: لملازمتهما)** المناسب: "لعدم شدة احتياجهما مع لزوم إضافتهما، والإضافة" إلخ.

[9] **(قوله: دون سائر أخواتهما)** الحق: إسقاط لفظ "سائر".

[10] **(قوله: والإضافة)** أي الإضافة للمفرد على وجه اللزوم.

[11] **(قوله: من خواص الأسماء إلخ)** الحق: توصيف الأسماء بالمتمكنة، وإسقاط قوله: "والأصل" إلخ.

[12] **(قوله: والأصل في الأسماء الإعراب)** أي كونها معربة.

[13] **(قول المص: بمعنى الذي أو التي)** أي وفروعهما.

[14] **(قوله: أي جملة خبرية)** الأخصر: الاقتصار على قوله: "خبرية".

ضميرٍ[1] **يعود إليه)** فلا يتمّ[2] الموصول جزءاً إلا بصلة وعائد، وإنما وجب أن تكون الصلة جملة؛ لأن «الّذي»[3] وُضع لِجعْل الجملةِ[4] صفةً للمعرفة،[5] فحُمل[6] أخواتُه عليه، وإنما وجب[7] أن تكون الصلة جملةً خبرية؛ لأن غيرَها[8] كالأمرِ والنهي[9] وغيرهما[10] لا يكون مُوضحا للموصولات **(نحو: «جاءني الذي أبوه منطلق»)؛** فقوله: «جاء» فعلٌ، و«الذي» في محل الرفع فاعلُه،[11] و«أبوه منطلق» جملةٌ اسمية صلةٌ له، والعائدُ: الضمير الذي في «أبوه»، **(و)** نحو: **(«جاءني الذي ذهب أخوه»)؛** فقوله: «جاء» فعل، و«الذي» في محل الرفع فاعله، و«ذهب أخوه» جملة فعلية صلة له، والعائدُ: الضمير في «أخوه»، **(و)** كذلك نحو: **(«جاءني من عرفته»، و)** «جاءني **(ما طلبته»)،** والعائدُ المفعول: يجوز حذفه[12]

---

[1] **(قول المص: ومن ضمير)** أي في الجملة.

[2] **(قوله: فلا يتم إلخ)** أي فلا يصير الموصول جزءا تاما إلاّ إلخ، تفريع على التعريف المذكور، وفيه: أنّ كون الموصول ما لا بد إلخ لا يستلزم عدم كون الموصول جزءا تاما إلاّ بصلة وعائد.

[3] **(قوله: لأن الذي إلخ)** فيه: أن الموضوع للجعل المذكور مطلق الموصول كما في التصريح؛ فتخصيص «الذي» به، وحملُ أخواته عليه فاسد؛ فالحق بدله: "لأن الموصول وضع" إلخ، وإسقاط قوله: "وحمل أخواته عليه".

[4] **(قوله: لجعل الجملة إلخ)** أي لجعل مضمونها وصفا قائما بالمعرفة.

[5] **(قوله: صفة للمعرفة)** ذكرت، أو لا.

[6] **(قوله: فحمل)** الأولى: "وحمل" بالواو.

[7] **(قوله: وإنما وجب إلخ)** الأولى والأخصر: "وإنما وجب أن تكون الجملة خبرية؛ لأن الإنشائية لا تكون موضحة للموصولات".

[8] **(قوله: لأن غيرها إلخ)** لا يخفى عدمُ مُلَاءَمَة جوابِ السؤالِ الثاني لجوابِ السؤالِ الأول، بل الملائم له أن يقول: "لأن الجملة الإنشائية لا تصلح للوصف بها"، نعم: لو جرى في الجواب الأول على المشهور من أن الموصولاتِ لإبهامها تحتاج إلى ما يوضحها، وذلك لا يكون بالمفرداتِ.. لحصلت الملاءمةُ بين الجوابين كما لا يخفى.

[9] **(قوله: كالأمر والنهي)** أي كذات الأمر، والنهي.

[10] **(قوله: وغيرهما)** يغني عنه كافُ "كالأمر".

[11] **(قوله: فاعله)** ظاهره مخالف لقوله: "فلا يتم الموصول" إلخ.

[12] **(قوله: يجوز حذفه)** إذا كان متصلا أو منفصلا جوازا نحو: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ [البقرة: ٣] أي رزقناهم إياه بخلاف المنفصل وجوبا نحو: «جاء الذي إيّاه أكرمت»؛ لأن حذفه مفوّت لما قصد به من التخصيص أو الاهتمام، وكذلك يجوز حذف العائد عطالمرفوعِ.. إذا كان مبتدأ مخبرا عنه بمفرد نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف:

كقولك: «جاءني من عرفت» أي من عرفته، وكذلك: «جاءني ما طلبت» أي ما طلبته.

قوله: **(وصلة الألف واللام: اسمُ فاعلٍ، أو اسم مفعول[١] نحو: «جاءني الضارِبُ»)** أي الذي ضَرب، **(و)** «جاءتني **(الضاربة)**» أي التي ضربت، **(و)** «جاءني **(المضروب)**» أي الذي ضُرب، **(و)** «جاءتني **(المضروبة)**» أي التي ضربت، فخصّصت[٢] صلة الألف واللام[٣] بالجملةِ الفعلية؛ لِيُمكن منها[٤] بناءُ اسمِ فاعل أو اسم مفعول؛ ليدخل[٥] الألف واللام عليه؛[٦] لأنهما من خواص الاسم.[٧] **(وإنما بنيت الموصولاتُ؛ لاحتياجِها إلى الصلةِ والعائد)**، فيُشبه الحرفَ[٨] الذي يَحتاجُ في إفادة المعنى إلى الغير، والحرفُ مبني، فالموصولاتُ أيضا مبنية.

٨٤]، ^عط^والمجرورِ ^ع^بالإضافة.. إن كان المضاف وصفا غير ماض نحو: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢] ^ع^وبالحرف.. إن كان الموصول مجرورا بمثله لفظا ومعنى ومتعلّقا نحو: «مررت بالذي مررت» أي به.

[١] **(قول المص: اسم فاعل أو اسم مفعول)** أو صفة مشبهة عند بعض، ومنهم: ابن مالك، والرّاجح: المنع.

[٢] **(قوله: فخصصت)** الظاهر: "وخصصت" كما في بعض النسخ.

[٣] **(قوله: صلة الألف واللام)** أي حقيقةً.

[٤] **(قوله: ليمكن منها)** أي من فعلها صلة "بناء"، والأولى تأخيره.

[٥] **(قوله: ليدخل إلخ)** علة لعلية الإمكان للتخصيص كما أن قوله الآتي: "لأنهما" إلخ علة لعلية الدخول.

[٦] **(قوله: عليه)** أي على كل واحد منهما.

[٧] **(قوله: لأنهما من خواص الاسم)** فيه مسامحة، والمراد: أنهما يشبهان صورةً ما هو من خواصّ الاسم، وهو الألف واللام للتعريف.

[٨] **(قوله: فيشبه)** أي كل واحد منها.

قوله: (ومنه أسماءُ الأفعال)

أي ومن المبني: أسماء الأفعال، **(وهي ما كان بمعنى الأمر أو الماضي[١] كقولك: «رويد زيدا» أي)** أروِدْه أي[٢] **(أمهله)**، وأصل «رويد»: «إِرْوَاد»، فحذف[٣] منه الزوائد، فبقي «رَوْدٌ»، فصغّر، فصار «رويد»، **(و)** كقوله تعالى في سورة الأنعام: **(﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُم﴾)** [الأنعام: ١٥٠] أي أحضروهم، وكقوله تعالى في سورة الأحزاب:﴿هَلُمَّ إِلَيۡنَاۖ﴾ [الأحزاب: ١٨] أي تعالَ وأقبِل؛ فـ«هلم» على وجهين: متعديةٍ كما في الآية الأولى، وغيرِ متعدّية كما في الآية الثانية، و«هلم» عند الحجازيين يجيءُ على لفظٍ واحد في التثنية[٤] والجمع، والتذكير والتأنيث. و بنو تميم[٥] يقولون: «هلم، هلما، هلموا، هلمي، هلما، هلُمْن»،[٦] **(و)** كقولك:

---

[١] **(قول المص: بمعنى الأمر أوالماضي)** أي مع مبالغةٍ، والإضافة لامية؛ فمعنى "اسمِ الفعل": معنى فعلِ الأمر أو فعلِ الماضي، ورجّحه الرضيّ، ويحتمل أن تكون الإضافة بيانية، وعليه فمعناه: نفس فعل الأمر والماضي، ورجحه أكثر العلماء، وعلى الأول هو في محل رفعٍ بالابتداء أغنى مرفوعُه عن الخبر، وعلى الثاني لا محل له من الإعراب. قال الصبان ولم يظهر وجهُ بناءِ القول بأنها في موضع رفع بالابتداءِ أغنى مرفوعها عن الخبر على القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال كالأفعال، بل يظهر أنها لا موضع لها كالأفعال، فتأمل. آهـ.

[٢] **(قوله: أروده أي)** الأولى إسقاطه

[٣] **(قوله: فحذف منه إلخ)** الأولى: "فصغّر تصغير ترخيمٍ بحذف زائدَيْه، وإيقاع التصغير على أصوله؛ فصار: «رويد»".

[٤] **(قوله: في التثنية)** الأولى: "في الإفراد والتثنية" إلخ.

[٥] **(قوله: وبنو تميم إلخ)** في شرح المفصل: واعلم أن بني تميم وإن كانوا يُجرُون «هلمّ» مُجرى الفعل في اتصال الضمير بها؛ لشدة شبهها بالفعل وإفادتها فائدتَه فهي عندهم أيضا اسمُ فعل، وقال المحقق الأنبابي: وعلى لغة التميميين فيها خلف، قيل -وهو الأصح- إنها فعلُ أمر، وقيل: اسم فعل أمر.

[٦] **(قوله: وهلمن)** في الرضي: "وهلممن" بميمين.

(حيّهل الثريد)[1] أي أسرِع، وائتِ الثريد، وفيه ثلاث لغات:[2] «حيهل» بالبناءِ على الفتح، و«حيهلاً» بالتنوين، و«حيهلا» بالألف، وقد يستعمل «حيَّ» وحده بمعنى أقبل، ومنه قول المؤذن: «حيّ على الصلاة» أيِ ائْتِ وأسرِع،[3] **(و)** كقولك: **(«هيهات ذلك»)** أي بعُد ذلك جدّا،[4] **(و)** كقولك: **(«شتان ما هما»)** أي افترقا، و«ما» في قولك: «شتان ما هما»[5] زائدةٌ، **(و)** كقولك: **(«أُفٍّ» أي تضجرتُ،**[6] **و)** كقولك: **(«صَهْ»)** أي اسكت، **(و)** كقولك: **(«مَهْ» أي اكفف،**[7] **و)** كقولك: **(«دونك» أي خذه، و)** كقولك: **(«عليك زيدا»**[8] **أي الزم زيدا، وإنما بنيت أسماء الأفعال؛ لأنها بمعنى الأمر أو الماضي)**، وهما مبنيان، فهي أيضا مبنية.

---

[1] **(قول المص: وحيهل الثريد)** هي مركبة من «حي» بمعنى أقبل، و«هل» التي للحث والعجلة، لا الاستفهاميةِ، وتتعدى بنفسها.. إذا كانت بمعنى «ايت» كما في المثال المذكور، وبالباء.. إذا كانت بمعنى «عجّل» نحو: «إذا ذكر الصالحون فحيّهلا بعمر» رضي الله عنه أي فعجلوا بذكره، وبـ«على».. إذا كانت بمعنى «أقبل» نحو" «حيهل على كذا»، والثريد: قيل هو الخبزُ المغمور بمَرَق اللحم، وقيل: الخبزُ المأكول باللّحم.

[2] **(قوله: وفيه ثلاث لغات إلخ)** قد يقال: إن دخول التنوين للتنكير مثلَه في «صه»، والألف منقلبة عنه في حال الوقفِ، وإثباتُها في الوصل: لإجرائه مُجراه، ففي عد «حيهلًا» بالتنوين، و«حيهلا» بالألف لغتَين مستقلّتين خفاءٌ، نعم: فيه لغتان أُخريان: سكونُ اللام، وإبدال الحاء عينا، فليحرر.

[3] **(قوله: أي ايت وأسرع)** غير موجود في نسخة خطية، والمناسب بدله: "أي أقبل عليها".

[4] **(قوله: جدا)** ساقط في نسخة خطية.

[5] **(قوله: في قولك: «شتان ما هما»)** الأولى إسقاطه كما في بعض النسخ.

[6] **(قوله: أي تضجّرت)** تبع ابنَ الحاجب في عدم إثباتِ ما هو بمعنى المضارع، وأثبته الأكثرون، وعليه فـ«أفٍّ» بمعنى «أتضجر»، قال العلامة الصبان: والإنصاف: أن المذهبين محتملان.

[7] **(قوله: اكفف)** من «كف» اللازم بمعنى «انكفف».

[8] **(قول المص: عليك زيدا)** وقد يتعدّى بالباء نحو: «عليك بالعلم»؛ فيكون بمعنى فعلٍ مناسب متعد بها مثل: «تمسك»، وصرح الرضي بأن الباء في مثلِه زائدة، قال: والباء تزاد كثيرًا في مفعول أسماء الأفعال؛ لضعفها في العمل.

قوله: (ومنه الأصوات)[1]

أي ومن المبني: الأصوات، **(وهي كل لفظ حُكي[2] به صَوْتٌ أو صُوِّتَ به للبهائم)**.[3] قوله: **(فالأول)** أي اللفظ الذي حكي به صوت **(كـ«غاقِ»)**؛[4] فإنه حكايةُ صوتِ الغراب. قوله: **(والثاني: كـ«نخّ»)**[5] أي واللفظ[6] الذي صوت به للبهائم كـ«نخ» مشددة مكسورة[7] أو ساكنة؛[8] فإنه يصوّت به عند إناخة[9] البعير أي يصوت به للبعير حتى تَبْرُكَ.[10] **(وإنما بنيت** الأصوات؛ **(لأنها لا يقع لها[11] تركيب يقتضي الإعرابَ؛ لأنّ وضْعَها على أن يُنطَق بها** حالَ كونِها **(مُفردةً)**، فإذا[12] كان وضعُها على أن ينطق بها مفردة.. فلا تقع في التركيب؛

---

[1] **(قول المص: ومنه الأصوات)** أي أسماء الأصوات، وصرح جماعةٌ ومنهم العارف الجامي قدس سرّه السامي: بأنها ليست أسماء، بل ليست كلماتٍ؛ لعدم صدق حدّ الكلمة عليها؛ لأنها ليست دالّة بالوضع على معنًى؛ لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضع اللفظ له، والمخاطب بالأصوات مما لا يعقِل، وأجاب القائلون بأنها أسماء: بأن الدلالة كون اللفظ بحيثُ متى أطلق.. فَهِم العالم بالوضع معناه، وهذه كذلك، ولم يقل أحد: إن حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل، كذا في الصبان، وقد يقال: هذا، وإن سلّم فيما صوّت به للبهائِم لا يتصور فيما حكي به صوت؛ لعدم دلالته على شيء، قال عصام في شرح الكافية: لا معنى لدعوى الوضع فيها.

[2] **(قول المص: حكي به صوت)** أي تلفظ به الإنسان تشبيها بصوت شيء.

[3] **(قول المص: للبهائم)** أي لأجل البهائم مثلا لإناختها، أو زجرها، أو دعائها، أو غير ذلك.

[4] **(قول المص: كـ«غاق»)** بكسر القاف، وقد ينون.

[5] **(قول المص: والثاني كـ«نخ»)** المناسب إسقاط قوله: "كـ«نخ»" وجعل الآتي من المتن.

[6] **(قوله: أي واللفظ)** الأولى: ترك الواو كما في نسخة خطية.

[7] **(قوله: مكسورة)** وقد جاءت مفتوحة أيضا.

[8] **(قوله: أو ساكنة)** عطف على قوله: "مشددة".

[9] **(قوله: عند إناخة البعير)** أي عند إرادتها.

[10] **(قوله: تبرك)** صوابه: "يبرك" من «برك البعير يبرك بروكا» وقع على بركه أي صدره.

[11] **(قول المص: لا يقع لها إلخ)** أي لا تقع مركبة مع العامل، وهذا إنما يتم إذا كان التركيب شرطا للمعرب، وهو غير مسلم عند الجميع؛ فالأولى: تعليل بنائها بمشابهتها الحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة.

[12] **(قوله: فإذا كان – إلى قوله: اعلم)** مستدرك.

فتكون مبنيّةً؛ لأنّ مقتضِيَ الإعراب هو التركيب. اعلم أن المبنيّ[1] قد يكونُ لوجودِ مانع من الإعراب، وهو مشابَهةُ مبنيّ الأصل كما ذُكر من المضمراتِ إلى أسماء الأفعال، وقد يكون لانتفاء مقتضِي الإعراب وهو التركيب كما في الأصوات، وإليه[2] أشار بقوله: "لأنها لايقع لها تركيبٌ يقتضي الإعراب"، وقوله: "لأنّ وضعها" إلخ تعليل لقوله: "لا يقع لها تركيب". قوله: **(فإذا أردتَ حكاية صوتِ الغراب.. تقول: «غاق»)** متفرّع[3] على قوله: "فالأول كغاق". **(و)** قولُه: **(إذا أردت إناخَة البعير.. قلت: «نخ»)** متفرع على قوله: "والثاني: كـ«نخ»".

قوله: (ومنه بعض الظروف)

أي ومن المبني: بعض الظروف **(نحو: «إذ»)**، وهي للزمان الماضي[4] وإن دخلت على غيره[5] كقولهِ تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِۦ﴾ [التوبة: ٤٠] أي إذ قال، وتُضاف تارة إلى الجملة الاسمية[6] نحو: «جئتك إذ زيد قائم» أي زمانَ قيام زيد، وتارةً إلى الجملة الفعلية

---

[1] **(قوله: المبني)** الأولى بدله: "البناء".

[2] **(قوله: وإليه)** أي إلى أن البناء قد يكون لانتفاء إلخ.

[3] **(قوله: متفرع إلخ)** وعليه كان المناسب تقديمَ قوله: "فإذا أردت" إلخ على قوله: "وإنما بنيت" إلخ، وقد يقال: إنه بيان لقوله: "لأن وضعها" إلخ؛ فهو في محله.

[4] **(قوله: للزمان الماضي)** وقد تكون اسما للزمان المستقبل نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤﴾ [الزلزلة]، والجمهور لا يثبتون هذا القسم، ويجعلون الآيةَ من باب ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩] أعني من تنزيل المستقبَل الواجبِ الوقوع منزلة ما قد وقع، وقد يحتجّ غيرُهم بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [غافر]؛ فإن «يعلمون» مستقبل لفظا ومعنى؛ لدخول حرف التنفيس عليه، وقد عمل في «إذ»؛ فيلزم أن يكون بمنزلة «إذا»، كذا في المغني. وكتب المحقق الأمير على قوله: "لدخول حرف التنفيس" قد يقال: غاية مفاد حرف التنفيس أنه مستقبل في الواقع ولا بد، ثم لا مانع من تنزيل هذا المستقبل منزلة الماضي، كما أفاده الشارح رحمه الله. انتهى.

[5] **(قوله: على غيره)** أي غير دال الزمان الماضي.

[6] **(قوله: إلى الجملة الاسمية)** قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في الهمع: وتقبح إضافة «إذ» إلى اسمية عجزها فعل ماض نحو: «إذ زيد قام»، ووجه قبحها: أن «إذ» لما مضى، والفعل الماضي مناسب لها في الزمان،

نحو: «جئتك إذ قام زيد، أو إذ يقوم زيد» أي جئتك زمان قيام زيد، **(و)** نحو:[١] **(«إذا»)**، وهي للزمان المستقبل[٢] وإنْ دخلتْ على غيرِه، ولا تضافُ[٣] إلا إلى الجملة الفعلية نحو: «إذا قام زيد، أو إذا يقوم زيد.. قمتُ»، وفيها[٤] معنى الشرط،[٥] ولذلك اختير[٦] بعدها الفعل؛ لاختصاص الشرط بالأفعال،[٧] وقد يكون أي «إذا»[٨] لمجرد الظرف نحو: «أجيءُ إذا قام زيد، أو إذا يقوم زيد» أي زمان قيام زيد، وقد يكون اسما غيرَ ظرف[٩] نحو: «إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو» أي زمانُ قيام زيد: زمانُ قعود عمرو، فهنا وقعت مبتدأ وخبرا، وقد

وهما في جملة واحدة؛ فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعا نحو: «إذ زيد يقوم»؛ فإنه حسن، انتهى.

[١] **(قوله: ونحو: «إذا»)** الأولى: إسقاط "نحو"، بل المناسب: إسقاطه في المتن أيضا، ووضع "منها" موضعه.

[٢] **(قوله: للزمان المستقبل)** أي في الغالب، وإلاّ.. فقد تستعمل في الماضي أيضا نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيۡنَ ٱلسَّدَّيۡنِ﴾ [الكهف: ٩٣].

[٣] **(قوله: ولا تضاف إلاّ إلخ)** مناف لظاهر قوله فيما يأتي: "ولذلك اختير بعدها الفعل".

[٤] **(قوله: وفيها إلخ)** أي غالبا.

[٥] **(قوله: معنى الشرط)** أي معنى هو الشرط، وهو ترتب مضمون جملة على أخرى، أو معنى حرف الشرط؛ فالإضافة: إما بيانية، أو لامية.

[٦] **(قوله: اختير إلخ)** وجوز الاسم أيضا على الوجه الغير المختار؛ لعدم تأصلها في الشرط مثل: «إن، ولو».

[٧] **(قوله: لاختصاص الشرط بالأفعال)** الأولى: "لمناسبة الشرط الأفعال".

[٨] **(قوله: أي «إذا»)** الأولى: إسقاطه كما في نسخة خطية.

[٩] **(قوله: وقد يكون اسما غير ظرف)** قال الرضيّ: وأنا لم أعثر لهذا على شاهد من كلام العرب.

يقعان[1] للمفاجأة نحو: «بينما زيدٌ قائم إذ رأى عمراً»،[2] تقديره:[3] بين أوقات قيام زيد فَاجَأَهُ رؤية عمرٍو،[4] و«خرجت فإذا السبع»، تقديره: فإذا السبع موجود،[5] **(وبُنِيتا)** أي وبنيت «إذ، وإذا»؛ **(لأنهما لا تضافان إلا إلى الجملة)** كما ذكرنا، **(فاحتاجتا إلى تلك الجملةِ،)** فتُشبِهان الحرفَ الذي يحتاجُ في إفادة المعنى إلى الغير، والحرفُ مبنيّ، فهما أيضا مبنيّتان.

قوله: **(ومنها)** أي ومن الظروف المبنية: **(«متى»)**، وهي للزمان، استفهاما[6] نحو: «متى القتال»، وشرطا نحو: «متى تأتِني أكرمْك»، **(و«أيان»)** للزمان استفهاما[7] كقوله تعالى

---

[1] **(قوله: وقد يقعان إلخ)** وقوع «إذ» الفجائية في الغالب بعد «بينما، أو بينا»، وأصلهما «بين»، فلما قصدوا إضافتها إلى الجملة مع كونها لازمة للإضافة إلى المفرد وكانت الإضافة إلى الجملة كلا إضافةٍ.. زادوا عليها تارة «ما» التي شأنها الكفّ، فكأنها كفّتها عن الإضافة، وأشبعوا تارة أخرى الفتحة؛ فتولدت الألف؛ لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه؛ لأنه حينئذ يكون كالموقوف عليه؛ إذ الألف قد يؤتى بها للوقف.

[2] **(قوله: نحو: «بينما زيد قائم إذ رأى عمرا»)** وهل هي حينئذ ظرفٌ أو حرفُ مفاجئة أو حرف زائد؟ فيه أقوال، فعلى القول بزيادتها يكون الفعل بعدها هو العاملَ في «بينا، أو بينما»، وعلى القولِ بأنها حرفُ مفاجأةٍ فالعامل في «بينَا، أو بينما» فعلٌ محذوف يفسره ما بعد «إذ»؛ فالتقدير: رأى زيد عمرا بين أوقات قيام زيد إذ رأى عمرا، وعلى القول بالظرفية قال ابن جني: عاملها الفعل الذي بعدها؛ لأنها غير مضافة إليه، وعامل «بينا، وبينما» فعل محذوف يفسره المذكور؛ فيكون التقدير: رأى زيد عمرا بين أوقات قيامه رأى عمرا في ذلك الوقت، وقال الشلوبين: «إذ» مضافة للجملة؛ فلا يعمل فيها الفعلُ، ولا في «بينا، وبينما»؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله، بل عاملهما محذوف يدل عليه الكلام، و«إذ» بدل منهما أي صادفتُ رؤيةَ عمرو بين أوقات قيام زيد في ذلك الوقت.

[3] **(قوله: تقديره إلخ)** بيان لحاصل المعنى؛ فالأولى: نحو: "يعني" بدل قوله: "تقديره".

[4] **(قوله: رؤية عمرو)** في نسخة: "رؤيته عمرا".

[5] **(قوله: تقديره فإذا إلخ)** فـ«إذا» عليه ظرف للخبر المحذوف.

[6] **(قوله: استفهاما)** أي أداة استفهام، وكذا يقال في قوله: "وشرطا".

[7] **(قوله: و«أيان» للزمان استفهاما)** وتختص بالأمور العظام، والمستقبل؛ فلا يقال: "أيان يوم قيام زيد، وأيان قدم الحجاج"، وقد تكون أداة شرط أيضا نحو: «أيان تجلس أجلس».

حكايةً[1] عن الكفار: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٢﴾ [الذاريات: ١٢]. قوله: (وبنيتا) أي وبنيت[2] «متى» التي للزمان استفهاما، و«أيان»؛ (لتضمُّنِهما معنى الاستفهام،[3] و) بنيت «متى» التي للزمان شرطا؛ لتضمنها (معنى الشرط).

قوله: (ومنها) أي ومن الظروف المبنية: («أين، وأنّى»)، وهما للمكان، استفهاما نحو: «أين زيد، وأنى عمرو»،[4] وشرطا نحو: «أين تجلس أجلس، وأنى تنزل أنزل»، (وبنيتا) أي وبنيت «أين، وأنى»؛ (لتضمنهما معنى الاستفهام، أو معنى الشرط).

(و«كيف» جارٍ مجرَى الظرف)، ومعناها: السؤال عن الحال[5] استفهاما[6] كقولك: «كيف زيد» أي على أيّ حالٍ هُوَ: من الصحة، والمرَض، والفراغة،[7] والشُّغل، وغيرِها، (وبُني) «كيف»؛ (لتضمّنِه معنى الاستفهام)، وإنما قلنا: "هو جارٍ مجرى الظرف"؛ لأن معناه: السؤال عن الحال، وحالُ الشخص يُقام مُقامَ ظرفِه، كأنه[8] استقرّ فيها[9] مثلَ الاستقرار في الظرف.[10]

---

[1] (قوله: حكاية) أي حاكيا.

[2] (قوله: أي وبنيت متى إلخ) الأولى: "أي وبنيت «متى، وأيّان» للزمان استفهاما".

[3] (قول المص: معنى الاستفهام) أي معنى هو الاستفهام، وكذا يقال في نظائره.

[4] (قوله: و«أنّى عمرو») في الرضي: لا يستعمل «أنّى» بمعنى «أين» إلاّ مع «من» ظاهرة نحو: «من أين عشرون لنا من أنّى» أو مقدرة نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧] أي من أنّى لك، ولا يقال: «أنّى زيد» بمعنى «أين زيد». انتهى. رحمه الله.

[5] (قوله: ومعناها السؤال عن الحال) وقد يستعمل للشرط مع «ما» على ضعف عند البصريين نحو: «كيفما تجلس أجلس»، ومطلقا عند الكوفيين.

[6] (قوله: عن الحال استفهاما) لا حاجة إلي قوله: "استفهاما" بعد قوله: "السؤال عن الحال".

[7] (قوله: والفراغة) في نسخة: "والفراغ".

[8] (قوله: كأنه استقر فيها) توجيه لإقامة الحال مُقام الظرف.

[9] (قوله: فيها) أي في الحال، وتأنيث ضميرها بعد تذكيره في قوله: "يقام" إشارة إلى أنها تذكر وتؤنّث.

[10] (قوله: مثل الاستقرار في الظرف) أي مثل استقرار المظروف في الظرف.

قوله: **(ومنها: «قبل، وبعد»)** أي ومن الظروف المبينة: «قبل، وبعد». اعلم: أنّ كلّ واحدٍ من «قبل، وبعد» لا يفيد[١] بدون الإضافة، وأنه على حسب ما يضاف إليهِ؛ فإن أضيفَ[٢] إلى مكانٍ كقولك: «داري قبلَ دارك، أو بعد دارك».. كان للمكان، وإن أضيفَ إلى زمانٍ كقولك: «يومُ دَعْوتي قبلَ يومِ دعْوَتك، أو بعد يوم دعوتِك».. كان للزمان. ويُحذف كثيرًا «الزمانُ»[٣] بينه[٤] وبين ما يضاف إليه نحو: «جئتُ قبل زيدٍ» أي قبل زمانِ مجيءِ زيد. ثم اعلم أيضا: أنّ المضاف إليه إن كان مذكورا.. كان كلُّ واحد منهما مُعربا، وإعرابُه: بالنصبِ والجر،[٥] لا غيرُ[٦] كقوله تعالى في سورة القمر: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [القمر: ٩]، وكقوله تعالى في سورة يوسف [٣]: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ۝٣﴾، وإن لم يكن ذلك المضاف إليه[٧] مذكورا.. فإن لم يكن ذلك[٨] المضاف إليه مَنْوِيّا..[٩] كان كل واحد منهما أيضا معربا، وإعرابه: بالنصب والجر، لا غير كقول الشاعر:

فَسَاغَ[١٠] لِيَ الشّرابُ وكنتُ قَبْلًا * أَكَادُ أَغَصُّ بِالماء الفُرات،

---

[١] **(قوله: لا يفيد إلخ)** غير مسلم، اللهم إلاّ أن يكون مراده لا يفيد فائدةً تامة.

[٢] **(قوله: فإن أضيف إلخ)** والمشهور: أنهما للزمان، واستعمالهما للمكان قليل.

[٣] **(قوله: الزمان)** أي دال الزمان، أو «الزمان» وما رادفه.

[٤] **(قوله: بينه)** أي الواقع بينه.

[٥] **(قوله: والجر)** أي بـ«من» فقط.

[٦] **(قوله: لا غير)** «لا» عاطفة لـ«غير» على النصب والجر، وهو مبني على الضم في محل جر أي لا غيرِهما.

[٧] **(قوله: ذلك المضاف إليه)** الحق: إسقاط «ذلك» هنا وفيما بعد كما في نسخة.

[٨] **(قوله: فإن لم يكن ذلك إلخ)** إظهار في مقام الإضمار من غير نكتة.

[٩] **(قوله: منويا)** بل منسيا بالكلية على ما هو المشهور؛ فينوّنان، ويكون «القبل» بمعنى السابق، و«البعد» بمعنى اللاحق. وقال بعض الأفاضل هلاّ جُعلا في الحالة المذكورةِ مما عُوّض عنه التنوين كـ«كل، وبعض»؛ فلا فرق في المعنى بين ما أعرب منها وما بني، قال الرضي: وهو الحق.

[١٠] **(قول الشاعر: فساغ إلخ)** «ساغ» من باب «قال»: سهُل دخوله في الحلق، و«الشراب» ما يُشرب من المائعات، و«قبلا» ظرف لـ«كان»، ومعناه: في زمان سابقٍ، أو قبلَ أخذِه بثأرِه، و«أكاد» مضارع «كاد» من أفعال المقاربة، و«أغص» بفتح الهمزة والغين المعجمة أصله: «أغصص» مضارع «غصص، غصصا» من باب «تعب» أي: أشرَقُ،

وإن كان منوِيّا..[1] فهو حينئذ مبنيٌّ على الضم كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]. قوله: **(وبُنِيتا)** أي وبنيت «قبل، وبعد» إذا قُطِعتا عن الإضافة، وكان المضاف إليه[2] منويا نحو: «جئتك قبل، وذهبت بعدُ»؛ **(لأنهما مقطوعتان عن الإضافة)**[3] في هذين التركيبين،[4] والأصل: «قبلَ هذا، وبعد هذا»، فاحتاجتا[5] إلى المضاف إليه المنويّ،[6] فيُشبهان الحرفَ الذي يحتاج في إفادة المعنى إلى الغير، والحرف مبني، فهما مبنيتان أيضا، وبُنيتا على الحركة؛ لأن ما قبلَ آخرِهما ساكن،[7] فلو بنيتا على السكون.. للزم التقاءُ الساكنين، وبُنيتا على الضم؛ ليكون[8] حركتُهما حالةَ البناء مخالِفةً لحركتِهما حالةَ الإعراب.

و«الفرات» العذب، ويروى: «بالماء الحميم» أي البارد، وحاصل المعنى: لما أدركت ثأري.. سهُل دخول الشراب في حلقي، وقد كنت سابقا أو قبل ذلك قريبا من أن أشرَقَ بالماء العذب، أو بالماء البارد.

[1] **(قوله: وإن كان منويا)** أي معناه فقط، وبقي صورة أخرى، وهي كون المضاف إليه المحذوف منويا لفظا ومعنى، وعليها يعربان بدون تنوينٍ. قال العلامة الصبان رحمه الله: الذي يظهر لي: أن المراد بنية المعنى أن يلاحظ المضاف إليه معبّرا عنه بأيّ عبارةٍ كانت؛ فخصوص اللفظ غير ملتفَت إليه، بخلاف نية اللفظ؛ فإنه يكون ملاحظا بعينه ومقدرا كالثابت، وإنما لم يقتض الإضافة مع نية المعنى الإعرابَ؛ لضعفها، بخلافها مع نية اللفظ، فهي قوية؛ لنية لفظ المضاف إليه، انتهى. قوله: "لضعفها" إلخ قد يقال: لا إضافة حينئذ؛ إذ الإضافة إنما تتحقق بلفظ المضاف إليه مذكورا أو محذوفا، والمنويّ في الصورة المذكورة معناه فقط، والله تعالى أعلم.

[2] **(قوله: وكان المضاف إليه)** أي معناه.

[3] **(قول المص: مقطوعتان عن الإضافة)** أي مع نية معنى المضاف إليه.

[4] **(قوله: في هذين التركيبين)** أي في مثل هذين التركيبين.

[5] **(قوله: فاحتاجتا)** أي من غير معارضة الإضافة.

[6] **(قوله: إلى المضاف إليه المنوي)** أي إلى معناه.

[7] **(قوله: لأن ما قبل آخرهما ساكن)** وقيل: لعروض بنائهما، والأصل فيما عرض عليه البناء: الحركة.

[8] **(قوله: ليكون إلخ)** وليكمل لها جميع الحركات، وليجبر فوات إعرابها بأقوى الحركات.

قوله: **(ومنه المركبات)**

أي ومن المبني: المركبات، **(وهي كل اسم مركب من كلمتين[1] ليس بينهما نسبة)** أي ليس بينهما[2] نسبة الإضافيّ،[3] ولا نسبة الإسناديّ **(كـ«خمسة عشر»، بُنِي جزآه، أما)** الجزء **(الأول)** مبني..[4] **(فلكونه[5] كجزء الكلمة الذي هو الوسط،[6] وأما)** الجزء **(الثاني)** مبني.. **(فلتضمنه الحرفَ؛ إذ الأصلُ: "خمسة وعشرَة")**، فحذف الواو، وركبت الكلمتان، فصار[7] «خمسة عشر»، ففي إفادة المعنى[8] يحتاج إلى ذلك الحرف، فيشبه الحرف الذي يحتاج في إفادة المعنى إلى الغير. قوله: **(وكذلك أخواته)** أي وكذا أخوات «خمسة عشر» من «أحد عشر»[9] إلى «تسعة عشر» بني جزآها؛ لما ذكر، **(إلا «اثنا عشر»)؛** فإن الجزء الأول[10] معرب؛ لمشابهته المضاف في مثل: «غلاما زيد» من حيث حذف النون؛ إذ أصل

---

[1] **(قول المصنف: من كلمتين)** اسمين، أو فعلين، أو حرفين، أو مختلفين، ولكن لم يوجد من هذه الأقسام سوى المركب من اسمين حقيقة نحو: «بعلبك»، أو حكما نحو: «سيبويه»، ومن اسم وفعل نحو: «بخت نصَّر» علما لملِكٍ خرّب بيت المقدس؛ فإنه مركب من «بخت» بالضم معرّب، «بوخت» بمعنى الابن وُجد عند صنمٍ اسمُه «نصّر» منقولا من ماضي التفعيل؛ فنسب إليه.

[2] **(قوله: أي ليس بينهما إلخ)** في الهندي: ليس بينهما نسبة إسناد، ولا إضافة، ولا عمل، ولا إفادة معنى؛ فيخرج مثل: «تأبط شرا، وعبد الله، وبزيد، والنجم» أعلاما انتهى، وبهذا علمت ما في تفسير الشارح رحمه الله تعالى من القصور.

[3] **(قوله: نسبة الإضافي إلخ)** أي نسبة التركيب الإضافي، ولا نسبة التركيب الإسنادي، والأولى: "نسبة إضافية، ولا نسبة إسنادية".

[4] **(قوله: مبني)** الحق فيه وفيما بعده: التأخير عن فاء الجواب.

[5] **(قول المص: فلكونه)** أي آخره، بتقدير مضاف.

[6] **(قول المص: الوسط)** أي الذي ليس محلا للإعراب، قد يقال: كما أنه ليس محلا للإعراب ليس محلا للبناء أيضا، وأجاب الصبان: بأن فتحته وإن كانت فتحة بنية تشبه فتحة البناء في اللزوم، وفيه بعد لا يخفى انتهى.

[7] **(قوله: فصار)** أي المركب منهما.

[8] **(قوله: ففي إفادة إلخ)** ظاهر كلامه: أن الشبه افتقاريّ، والحق: أنّه معنويّ كما يفهم من قوله: "فلتضمنه الحرف"؛ فالوجه: إسقاطه.

[9] **(قوله: من «أحد عشر» إلخ)** الأولى والأخصر: "من سائر المركبات العددية".

[10] **(قوله: فإن الجزء الأول)** أي منه كما في نسخة.

«اثنا عشر»: "اثنان وعشرة"، وأصل «غلاما زيد»: "غلامان لزيد"، فيشبّه[1] بالمضاف أيضا[2] في الإعراب؛ لكونه حكما لفظيا كحذف النون، فرفْع الجزء الأول من «اثنا عشر» بالألف، ونصبه وجره بالياء كما في التثنية.

قوله: **(وكذا بني جزآ «صباح، ومساء»[3] في مثل: «آتيك صباح مساء»)**، تقديره: "آتيك صباحا ومساءً"[4] أي في كل صباح ومساءٍ، فحذفت الواوُ، ورُكّبت الكلمتان، فصار «صباح مساءَ»، أما الأول مبني.. فلكونه كجزء الكلمة الذي هو الوسط، وأما الجزءُ الثاني مبني.. فلتضمنه الحرف كما ذكر. قوله: **(و«هو جاري بيتَ بيتَ»)** أي وكذا بني جزآ «بيت بيت» في مثل قوله: «هو جاري بيت بيت»، تقديره: "هو جاري، بيتٌ له[5] إلى بيتٍ[6] [لي]، أو بيتٌ له لبيتي" أي وهو جاري ملاصقا،[7] فحذف حرف الجر منه، وركبت الكلمتان، فصار «بيت بيت»، وإنما بني جزآه؛ لما ذكرنا. قوله: **(و«وقعوا في حيص بيصَ»)** أي وكذا بني جزآ «حيص بيص» في مثل:[8] «وقعوا في حيص بيص»، تقديرُه: "وقعوا في حيص وبيصٍ"،[9] فحذفت الواو، وركبت الكلمتان، فصار «حيصَ بيص»، **(والحيصُ: التخلّفُ)** والتأخّر،[10] **(والبوص: التقدّم، قلبتْ واوُه ياء)**؛ للازدواج مع

---

[1] **(قوله: فيشبه)** مضارع مجهول من باب التفعيل أي فيناسب أن يجعل مثل المضاف أيضا في الإعراب إلخ.

[2] **(قوله: أيضا)** أي كما في حذف النون.

[3] **(قول المص: بنى جزآ صباح ومساء)** الحق صباح مساء بدون واو.

[4] **(قوله: آتيك صباحا ومساء)** الظاهر فمساء بالفاء والعموم المشار إليه بقوله: في كل صباح ومساء مستفاد منها إذ هي للتعقيب فيكون المعنى آتيك صباحا ومساء عقبه بلا فصل إلى ما لا يتناهى كذا فهم من الرضي.

[5] **(قوله: هو جاري بيت له إلخ)** فبيت مبتدأ وله صفته وإلى بيت خبره على تقدير نحو قريب وكذا لبيت على تقدير نحو ملاصق والجملة في محل الحال من فاعل جاري المؤول بمجاوري.

[6] **(قوله: إلى بيت)** الحق فيه وفيما بعده: "بيتي أو بيت لي".

[7] **(قوله: ملاصقا)** أي بيته بيتي.

[8] **(قوله: في مثل وقعوا إلخ)** لفظ "مثل" ساقط في بعض النسخ، وهو الظاهر.

[9] **(قوله: في حيص وبيص)** بالكسر والتنوين.

[10] **(قوله: والتأخر)** عطف تفسير.

«حيص»[١] أي وَقَعوا في فتنةٍ[٢] شديدة تموجُ بأهلها[٣] متأخّرين ومتقدِّمين أي شاملةٍ[٤] للمتأخِّرين منهم والمتقدمين، وقيل:[٥] معناه: وقعوا في مَضيقٍ وشدة، وإنما بني جزآه؛ لما ذكر.

قوله: **(وأما نحو: «معدي كرب»)**، لمّا فرغ المصنف من التركيب التضمني..[٦] شرع في التركيب المزجي، فقوله:[٧] «معدي كرب» مركب من «معدي» علما،[٨] ومن «كرب» علما. ونحوه مثل: «بَعْلَبَكّ»[٩] مركب من «بعل» علما،[١٠] ومن «بك» علما[١١] أي وأما نحو: «معدي كرب» من التركيب المزجي -وهو الذي لم يتضمّن الجزء الثاني[١٢] الحرف مثل: «بعلبك»-..[١٣] **(فبُنِي جزؤه الأول؛ لأنه[١٤] كالوسط)** كما في الأمثلة[١٥] المذكورةِ من

---

[١] **(قوله: للازدواج مع حيص)** أي ليناسبه.

[٢] **(قوله: في فتنة)** أي محنة.

[٣] **(قوله: تموج بأهلها)** أي تضطرب وتتحرك بهم بحيث يتأخر بعض ويتقدم آخر من شدتها.

[٤] **(قوله: أي شاملة إلخ)** لا يخفى عدم مناسبة هذا التفسير للمراد الذي أشرنا إليه آنفا.

[٥] **(قوله: وقيل معناه إلخ)** قد يقال أنه خلاصة معنى الأول لا معنى آخر كما يفيده تعبير الشارح

[٦] **(قوله: من التركيب التضمني)** أي من المركب التضمني، وكذا يقال في قوله: "في التركيب المزجيّ".

[٧] **(قوله: فقوله: «معدي كرب»)** بيان لكونه مركبا.

[٨] **(قوله: من «معدي» علما و«كرب» علما)** مخالف لما نقلناه في بحث الكلام من أن معناه في الأصل: شخصٌ عداه الكرب؛ فـ«معدي» اسم مفعول، أعل إعلال «مرضي»، و«الكرب» الغم والحزن.

[٩] **(قوله: مثل «بعلبك»)** أي بعلبك، وأمثاله.

[١٠] **(قوله: من «بعل» علما)** أي لِصَنَم.

[١١] **(قوله: ومن «بك» علما)** أي لصاحبِ البلدة التي جعل «بعلبك» مركبا علما لها.

[١٢] **(قوله: وهو الذي لم يتضمّن الجزء الثاني)** أي منه، ظاهره: أنه تعريفٌ بالأعم؛ لشموله نحو: «عبد الله، وتأبط شرا»؛ فالأولى: تعريفه بـ"ما ركب من كلمتين مستقلّتين ليس بينهما ارتباطٌ بعطفٍ وغيرِه".

[١٣] **(قوله: مثل «بعلبك»)** الأولى: إسقاطه.

[١٤] **(قول المص: لأنه)** أي آخره.

[١٥] **(قوله: كما في الأمثلة)** أي كالجزء الأول في الأمثلة المذكورة من أمثلة المركب التضمني، والأولى بدله: "كالجزء الأول" من المركب التضمني.

التركيب التضمني، **(وأعرب)**[1] جزؤه **(الثاني؛ لأنه لم يتضمّنِ الحرفَ)** بخلاف الأمثلة المذكورة،[2] **(ومُنِع)** جزؤه **(الثاني من الصرف؛ للتركيب والعلمية)**، فيقال: «جاءني معدي كربُ، ورأيت معدي كربَ، ومررت بمعدي كربَ»، و«هذا بعلَبكُّ، ورأيت بعلَبكَّ، ومررت ببعلَبَكَّ»، عطوهذه:[3] هي اللغة الفصيحةُ الكثيرة، واحترَز[4] بقوله: "وأعرب الثاني" عن التركيب الصَّوْتيّ مثل: «سيبويه ونفطويه»؛ فإنه مبنيّ قبل التركيب، فلا يعرب. عطوفيه لغة أخرى، وهي إضافةُ[5] الجزءِ الأوّل إلى الثاني، فيعرَبُ الجزءُ الأوّلُ على حسَبِ ما يقتَضِيه العاملُ من الرفع والنصب والجر، وفي الجزءِ الثاني[6] مذهبان:[7] أحدهما: الصرف فيه،[8] فيقال: «هذا بعلُبَكّ، ورأيت بعلبكٍّ، ومررت ببعلِبكٍّ»، و«جاءني معدي كَربٍ،

---

[1] **(قول المص: وأعرب إلخ)** إن لم يكن قبل التركيب مبنيا كما في الجامي؛ فيخرج نحو: «سيبويه»، وفيه مسامحة، والمعنى: أُجري الإعراب وكذا منْع الصرف اللذان هما وصفا المجموعِ على الجزء الثاني.

[2] **(قوله: بخلاف الأمثلة المذكورة)** أي بخلاف الجزء الثاني من الأمثلة المذكورة، والأولى: "بخلاف الجزء الثاني من المركب التضمني".

[3] **(قوله: وهذه)** أي لغة البناء ومنع الصرف.

[4] **(قوله: واحترز)** قد يقال: إن إعراب الجزء الثاني حكم، ولا يصح الاحتراز به؛ فالصواب: الاحتراز عنه بتقييد الإعراب بما ذكرنا.

[5] **(قوله: وهي إضافة إلخ)** أي وهي حاصلة بجعله مثل ما فيه إضافة الجزء الأول إلى الثاني. قال العلامة الصبان: واعلم أن هذه الإضافة لفظية، لا معنوية؛ لأن «بكًّا» مثلا ليس اسما لشيء أضيف إليه «بعل»؛ حتى تظهر ثمرة الإضافة المعنوية، بل هو بمنزلة الراء من «جعفر»؛ فلا فرق في المعنى بين الإضافة وعدمها، ولا فائدة لها إلاّ التنبيه على شدة امتزاج الكلمتين واتحادهما؛ لأن المتضايفين كالشيء الواحد، ولا ينافيه حصول هذه الفائدة بالمزج؛ لأن فائدة الشيء قد تحصل بغيره أيضا، انتهى كلامه رحمه الله تعالى. قول الصبان: "لفظية لا معنوية" أي صورية، لا أثر لها من حيث المعنى، وليس المراد منهما: المعنى الاصطلاحيَّ كما لا يخفى.

[6] **(قوله: وفي الجزء الثاني)** أي حينئذ.

[7] **(قوله: مذهبان)** أي طريقان وكيفيتان.

[8] **(قوله: فيه)** لا حاجة إليه كقوله الآتي: "في الجزء الثاني".

ورأيت معدي[1] كرب، ومررت بمعدي كرب»، والمذهب الثاني:[2] منع الصرف في الجزء الثاني؛ للعلمية[3] والتركيب،[4] فيقال: «هذا بعلُبَكُّ، ورأيت بعلبَكَّ، ومررت ببعلبكَّ»، و«جاءني معدي كربَ، ورأيت معدي كرب، ومررت بمعدي كرب»، قال ابن الحاجب رحمة الله عليه في شرح المفصل: واللغة الثانية: أن تُضيف الأول إلى الثاني، وعِلّتُها: أنهم[5] شبّهوهما[6] بالمضاف والمضاف إليه تشبيها لفظيّاً[7] من جهة أنهما اسمان ذُكِر أحدُهما عقيبَ الآخَر، وهو[8] ضعيف مِن وجهين: أحدهما: أن ما ذكروه تشبيهٌ لفظيّ، وما ذُكر في تلك اللغة[9] تشبيه معنوي أي قوله:[10] "وهو أشبهُ[11] بالمفرداتِ من حيث المعنى إذ مدلولُه مفردٌ كما أنّ مدلول المفرداتِ مفرد"،[12] واعتبار المعنى أقوى،[13] والآخَر: هو أنهم

---

[1] **(قوله: رأيت معدي كرب)** بسكون الياء تشبيها بياء «دردبيس» اسما للداهية بجامع أن كلا من اليائين وسط، ولأن من العرب ما يسكن مثل هذه الياء في النصب مع الإفراد تشبيها بالألف؛ فالتزموا في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الإفراد، كذا في الأشموني.

[2] **(قوله: والمذهب الثاني)** المناسب: "وثانيهما".

[3] **(قوله: للعلمية)** قد يقال: لا علمية فيه، وإنما المجموع هو العلم، ويجاب بأن جزء العلم كالعلم، كذا قال الدنوشري رحمه الله تعالى.

[4] **(قوله: والتركيب)** الذي هو وصف المجموع، وفي نسخة خطية: "والتأنيث"، ولها وجه. قال الخبيصي نقلا عن الدماميني: مَنْ قدّرَ «كربا» اسما للكربة.. منع صرفه، ومن قدّره اسما للحزن.. صرفه، ومن قدّر «بكا» اسما للبقعة.. منعه من الصرف، ومن قدّره اسما لموضع، أو مكان.. صرفه.

[5] **(قوله: أنهم)** أي النحويين، أو أهل هذه اللغة على المجاز، فافهم.

[6] **(قوله: شبهوهما)** أي جزأي المركب المزجي.

[7] **(قوله: تشبيها لفظيا)** الأولى: إسقاطه.

[8] **(قوله: وهو)** أي التعليل المذكور.

[9] **(قوله: في تلك اللغة)** أي في تعليل تلك اللغة الفصيحة.

[10] **(قوله: أي قوله: إلخ)** أي قول ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل، بيان لما ذكر في تلك اللغة.

[11] **(قوله: وهو أشبه إلخ)** أي المركب المزجي شبيه بغير المركبات من حيث المعنى.

[12] **(قوله: كما أن مدلول المفردات مفرد)** الأولى: "كمدلول المفردات".

[13] **(قوله: واعتبار المعنى أقوى)** قد يناقش فيه: بأن اعتبار اللفظ أنسب بالغرض من علم النحو الباحث عن أحواله.

أبْقَوُا الياءَ ساكنا في حالة النصب، فقالوا: «رأيت معدِي كربٍ»، ولو كانت جاريا مجرى المضاف على التحقيق..[1] لوجب[2] أن ينتصب «معدي» كما ينتصب المضاف.. إذا كان مثلَه[3] في قولِه: «رأيت قاضِيَ مصرَ»، وشبهِه، ولمّا وجب التسكينُ..[4] دلّ على اعتبار الامتزاج[5] دونَ اعتبار الإضافة. جميعُ ما ذكرنا[6] هو المذكور[7] في شرح المفصل.

قوله: (ومنه الكنايات)

أي ومن المبنيّ: الكناياتُ، وهو[8] ذكرُ مجمَلٍ[9] وإرادةُ مفصّل، والمجمل: ما لم يتّضِح دلالته، والمفصل: بخلافه، والمراد من الكنايات هنا: الكناياتُ المبنية؛[10] لأن «فلانًا، وفلانة» كنايتان عن علَم الإنسان،[11] و«الفلانَ، والفلانةَ» كنايتان عن علم البهيمة وليستْ بمبنيّةٍ. والكنايات المبنية: **(نحوُ: «كَم، وكذا»)**[12] كنايتانِ عن العدد، **(و«كم» على وجهين:**

---

[1] **(قوله: على التحقيق)** أي جريانا مبنيا على التحقيق.

[2] **(قوله: لوجب)** قد عرفت وجه سكونه بما نقلناه عن الأشموني.

[3] **(قوله: إذا كان مثله)** الأولى: إسقاطه.

[4] **(قوله: ولما وجب التسكين)** أي ثبت تسكين آخِر «معدي».

[5] **(قوله: على اعتبار الامتزاج)** أي المستلزم للإفراد.

[6] **(قوله: جميع ما ذكرنا)** يغني عنه لفظ "انتهى".

[7] **(قوله: هو المذكور)** الأولى بدله: "مذكور".

[8] **(قوله: وهو)** أي الكناية المفهومة من الكنايات، وفي نسخة خطية: "وهي"، ونسختنا جارية على قاعدة أولوية رعاية الخبر إذا خالف المرجعَ.

[9] **(قوله: ذكر مجمل)** المراد هنا المذكور المجمل.

[10] **(قوله: الكنايات المبنية)** فيه: أنه لا معنى للحكم بأن الكناياتِ المبنيةَ من المبنيّ؛ فالحق بدلَه: "بعضٌ معيّن منها، جرى عرفُ النحاة على التعبير عنه بالكنايات".

[11] **(قوله: كنايتان عن علم الإنسان)** الأول للمذكر، والثاني للمؤنث، وكذا يقال في «الفلان، والفلانة»

[12] **(قول المص: وكذا)** والغالب فيها: استعمالها معطوفا عليها، وزعم ابن خروف: أنهم لم يقولوا «كذا درهما»، ولا «كذا كذا درهما» بدون عطف، وذكر ابن مالك: أن ذلك مسموع، ولكنه قليل.

استفهامية،[١] **وخبريّة،**[٢] **فـ«كم» الاستفهاميةُ مميزها منصوب مفرد)؛**[٣] لأنه للعدَد،[٤] فجُعل مميّزه كمميز الأعداد المتوسِّطة التي هي من «أحد عشر» إلى «تسعةٍ وتسعين»؛[٥] لئلا يلزم[٦] الترجيحُ بلا مرجِّحٍ **(نحو: «كم رجلا عندك»)؛** فـ«كم» الاستفهامية[٧] محلها الرفع على الابتداء، و«رجلا» مميزها، و«عندك» خبرها أي أيُّ عدد من الرجال عندك؟ **(و«كم» الخبرية مميزها مجرور)؛**[٨] لكونه مضافا إليه[٩] **(إما مفرد)**[١٠] كمميز الأعداد الأخيرة[١١] كمميز «مأة،[١٢] وألف» وغيرهما،[١٣] **(وإما مجموع)**[١٤] كمميز الأعدادِ الأُولى التي هي من «ثلاثةٍ

---

[١] **(قول المص: استفهامية)** أي بمعنى «أيّ عدد»، فالاستفهام بها: عن كمية الشيء.

[٢] **(قول المص: وخبرية)** أي بمعنى قولك: «عدد كثير»، سميت بذلك؛ لأن ما هي فيه: ذو إخبار بالكثرة، محتمل للصدق والكذب.

[٣] **(قول المص: منصوب مفرد)** وأجاز الكوفيون جمعه، وفي النصب ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه لازم مطلقا، والثاني: ليس بلازم، بل يجوز جره مطلقا، وإليه ذهب الفراء والزجّاج والسيرافي، والثالث وهو المشهور: أنه لازم.. إن لم يدخل على «كم» حرف جر، وراجح.. إن دخل عليها.

[٤] **(قوله: للعدد)** أي للسؤال عنه.

[٥] **(قوله: إلى «تسعة وتسعين»)** أي معها.

[٦] **(قوله: لئلاّ يلزم إلخ)** أي إن جعل مميزه كمميز الأعداد السافلة أو العالية. لا يقال: جعله كالوسط أيضا مستلزم للترجيح بلا مرجح؛ لأن الوسط لا يساوي شيئا من الطرفين، ويتميز عنهما بكونه وسطا.

[٧] **(قوله: الاستفهامية)** الحق: "استفهامية" بدون «أل» كما في نسخة خطية.

[٨] **(قول المص: و«كم» الخبرية مميزها مجرور)** وشرط وجوب الجر: اتصاله بها، فإن فصل منها بالظرف، أو الجار والمجرور.. اختير نصبه، أو بهما معا نحو: «كم عندي من الناس رجلا»، أو بجملة كقوله: «كم نالني منه فضلا على عدم».. وجب نصبه؛ لتعذر الإضافة حينئذ.

[٩] **(قوله: لكونه مضافا إليه)** وقال الفراء: إن الجر بـ«من» مقدرة، ونقل عن الكوفيين.

[١٠] **(قول المص: إما مفرد)** وهو أكثر، وأفصح من الجمع.

[١١] **(قوله: كمميز الأعداد الأخيرة)** لكونه مثلَها في الدلالة على الكثرة.

[١٢] **(قوله: كمميز «مأة»)** الحق: "من «مأة»".

[١٣] **(قوله: وغيرهما)** أي من التثنية والجمع، غير موجود في بعض النسخ.

[١٤] **(قول المص: وإما مجموع)** ليكون في اللفظ تصريح بما يدل على الكثرة.

إلى «تسعة».[1] قوله: **(تقول)** أي وتقول[2] لمثال «كم» الخبرية التي مميزها مجرور مفرد: نحوَ: **(«كم رجلٍ عندي»، و)** لمثال «كم» الخبرية التي مميزها مجرور مجموع نحْوَ: **(«كم رجالٍ عندي»)**؛ فقوله: «كم» خبرية، محله الرفع على الابتداء أيضا،[3] وقوله: «رجلٍ، أو رجال» مميزها، وقوله: «عندي» خبرها أي كثيرٌ من الرجال عندي. قوله: **(وبنيت)** «كم»[4] سواء كانت استفهامية، أو خبرية؛ **(لأنّ وضْعَها وضع الحرف)**[5] كـ«من، وقد»، والحرف مبني، فـ«كم» أيضا مبنية. قوله: **(وتقول: «عندي كذا درهما»)** أي مميزها منصوب غالبا نحو: «عندي كذا درهما»،[6] ومحلها: الرفع على الابتداء، و«عندي» خبرها مقدّم عليها، وقد يكون مميزها مجرورا؛[7] لكونه مضافا إليه لـ«كذا»؛[8] فإن «كذا» ومميزَها بمنزلة «ثلاث، ومأة»[9] مثلا في «ثَلاثمأة» كقولك: «عندي كذا درهمٍ»، وإعرابها: كما ذكر، وقد يكون مميزها مرفوعا[10] كقولك: «عندي كذا درهمٌ»؛ فـ«كذا» مبتدأ، و«درهم» بدل أو عطف

---

[1] **(قوله: إلى «تسعة»)** الصواب: "إلى عشرة".

[2] **(قوله: أي وتقول)** الأولى: "تقول" بدون الواو.

[3] **(قوله: أيضا)** أي كالاستفهامية في المثال السابق.

[4] **(قوله: «كم»)** الظاهر: "أي كم".

[5] **(قول المص: لأن وضعها إلخ)** ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الهمزة، والخبريةِ معنى «رب» الموضوعة للتكثير كما قال الدنوشري.

[6] **(قوله: نحو: «عندي كذا درها»)** لا حاجة إليه.

[7] **(قوله: وقد يكون مميزها مجرورا)** أي عند الكوفيين؛ حيث أجازوا من غير تكرار ولا عطفٍ: أن يقال: «كذا ثوبٍ، وكذا أثواب» قياسا على العدد الصريح.

[8] **(قوله: لكونه مضافا إليه لكذا)** الأولى والأخصر: "بالإضافة".

[9] **(قوله: بمنزلة «ثلاث، ومأة»)** أي بمنزلة اسم العدد الصريح ومميزِه المضاف إليه، وفيه: أنه يجوز أن يكونا بمنزلة اسم العدد الصريح ومميزه المنصوبِ أيضا، اللهم إلاّ أن يقال: مراده أنه يجوز تنزيلهما منزلة العدد الصريح ومميزه المجرور، والله أعلم.

[10] **(قوله: وقد يكون مميزها مرفوعا)** وتسميته كالمجرور مميزا: باعتبار المعنى اللغوي، قال أبو حيان: وهو خطأ؛ لأنه لم يسمع.

بيان لها، و«عندي» خبرها مقدم عليها، **(وإنما بنيت «كذا»؛ لتركبها[1] من كاف التشبيه، و«ذا» للإشارة، وهما مبنيتان، فما تركب[2] منهما أيضا مبني)**.

قوله: **(ومن الكنايات: «كيت وكيت، وذيت وذيت»)**، ولا يستعملان إلا مكرّرتين،[3] وقد جاء فيهما الفتح والكسر والضم، وتاؤهما: للتأنيث كـ«بنتٍ وأخت»، والأصل: "كية، وذية"[4] بالياء المشددة، فخففت الياء المشددة[5] بحذفِ إحدى الياءين،[6] وجُعلت التاء عوضا عنها،[7] وسكن ما قبل حرف التاء[8] أعني الياءَ، ولذلك[9] يكتبون التاءَ طويلة،[10] ويقفون عليها بالتاء كما في «بنت، وأخت»، أصلهما: "بنوة، وأخوة"، حذفوا الواو، وجعلوا التاء عوضها عنها، ولذلك يكتبون التاء طويلةً، ويقفون عليها بالتاء، وسكنوا ما قبل التاء.[11] قوله: **(وهي)** أي «كيت وكيت، وذيت وذيت»[12] **(كنايةٌ عن**

---

[1] **(قول المص: لتركبها إلخ)** لا يخفى أنها بهذا الوجه لا تدخل في واحدٍ من قسمي المبني: مشابهِ مبني الأصل، وما وقع غيرَ مركّب، ولها نظائر؛ فحصرهم الاسمَ المبني في القسمين المذكورين قاصر.

[2] **(قول المص: فما تركب إلخ)** أي فيبقى حكمهما بعد التركيب وإن انخلعَ عنهما معناهما، وحَدَثَ معنى الكناية عن العدد.

[3] **(قوله: إلاّ مكررتين)** أي بواو ودونه.

[4] **(قوله: كيّة وذيّة)** بالفتح فقط.

[5] **(قوله: فخففت الياء المشددة)** إظهار في مقام الإضمار من غير فائدة.

[6] **(قوله: بحذف إحدى الياءين)** لا يخفى أن المحذوفة إن كانت الثانية لا يبقى معنى لقوله: بعد وسكن ما قبل التاء وقد يقال معناه حينئذ التزم سكونه وفيه بعد.

[7] **(قوله: وجعلت التاء عوضا عنها)** أي و اعتبرت عوضا.

[8] **(قوله: حرف التاء)** الأولى إسقاط الحرف كما في نسخة خطية.

[9] **(قوله: ولذلك)** أي لأجل سكون ما قبلها.

[10] **(قوله: يكتبون التاء طويلة)** الأولى يقفون عليها بالتاء فيكتبونها طويلة إذ الكتابة تابعة للوقف وكذا يقال فيما يأتي

[11] **(قوله: وسكنوا ما قبل التاء)** الحق تقديمه على قوله: ولذلك

[12] **(قوله: أي كيت وكيت وذيت وذيت)** الأولى أي كل من كيت وكيت إلخ

الجملة)[1] أي عن الحديث[2] **(نحو: «كان من الأمر كيت وكيت، أو ذيت وذيت»)**؛ فـ«كان»[3] فعل من الأفعال الناقصة، و«كيت وكيت، أو ذيت وذيت» في محل الرفع بأنها[4] اسم «كان»، والجار والمجرور أعني «من الأمر» في محل النصب بأنها خبر «كان».[5] قوله: **(فلذلك بنيت)** أي فلكونها كنايةً عن الجملة؛ بنيت؛ لأنهما وقعَتَا[6] موقع الجملة، والجملة مبنية،[7] فما وقع موقعها أيضا مبني.

---

[1] **(قول المص: كناية عن الجملة)** ولذلك جاز أن يعمل فيهما القول فتقول قلت كيت وكيت وذيت وذيت

[2] **(قوله: أي عن الحديث)** لا وجه لهذا التفسير فإن الحديث أعمّ من الجملة وعبارتهم كناية عن الحديث والجملة ولا يخفى حسنها

[3] **(قوله: فكان إلخ)** في الصبان نقلا عن الدماميني: إذا قيل «كان من الأمر كيت وكيت».. فـ«كان» شأنية، خبرها «كيت وكيت»؛ لأنه نائب عن الجملة، ولا يكون «كيت وكيت» اسما لـ«كان»، كما لا يكون اسمُها جملة، قاله الفارسي، واستحسنه ابن هشام، لكن يلزم عليه تفسيرُ ضمير الشأن بغير جملة مصرح بجزأيها. والظاهر: أن «من الأمر» تبيين، يتعلق بـ«أعني» مقدرا.

[4] **(قوله: بأنها)** أي بأن كل واحدة من كيت وكيت وذيت وذيت والأولى إسقاطه كقوله: بأنهما الآتي

[5] **(قوله: بأنها خبر كان)** الحق: "بأنهما خبر «كان»" كما في نسخة خطية.

[6] **(قوله: لأنهما وقعتا)** علة للعلة وفي نسخة خطية لأنها وقعت

[7] **(قوله: والجملة مبنية)** جرى على المرجوح والمعتمد أن الجملة من حيث هي هي ليست مبنية كما أنها ليست معربة قال المولى الجامي قدّس سرّه السامي وإنما بني لأن كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي هي لا تستحق إعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عن أحدهما رجح البناء الذي هو الأصل في الكلمات قبل التركيب انتهى

قوله: (المثنى)

أي ومن أصناف الاسم: المثنى، وهو اسمُ مفعولٍ من «ثنّى،[١] يثني، تثنية»، **(وهو: ما لَحِقت آخرَه[٢] ألفٌ في حالة الرفع، أو)** لحقتْ آخره **(ياء مفتوحٌ ما قبلَها في حالتَي النصب والجر؛ لمعنى التثنية)**[٣] أي لتدل[٤] على أنّ معَه[٥] مِثلَه[٦] مِن جنسه،[٧] **(و)** لحقت آخرَه **(نونٌ مكسورة؛ عوضا عن الحركة والتنوين[٨] في المفرد نحو: «جاءني مسلمان، ورأيت مسلمَين، ومررت بمسلمين»)**. قوله: **(وتسقط النون)** أي وتسقط نون التثنية **(عند الإضافةِ)**؛ لأنّ النونَ مُؤْذِن -أي مُعْلِم- بالانفصالِ، والإضافةَ بالاتصالِ،[٩] فهُما ضدّان[١٠] لا يجتمعان **(نحو: «غلاما زيدٍ، وغلامَيْ زيد»)**، أصله: "غلامانِ لزيد، وغلامَين لزيد"، فسقط النونُ[١١] عند الإضافة. قوله: **(والألف)** أي وتسقط ألف التثنية.. **(إذا لاقاها ساكنٌ)**؛ لئلا يلزم التقاءُ الساكنين على غير حده[١٢] **(نحو: «غلامَا الحسن»)**، أصلُه: "غلامان للحسن"،

---

[١] **(قوله: من ثنى)** الشيء أي جعله اثنين.

[٢] **(قول المص: آخره)** أي آخر مفرده.

[٣] **(قول المص: لمعنى التثنية)** الإضافة: للبيان.

[٤] **(قوله: أي لتدل إلخ)** أي كل من الألف والياء مع الملحوق.

[٥] **(قوله: على أن معه)** أي مع مدلول مفرده.

[٦] **(قوله: مثله)** أي في العدد.

[٧] **(قوله: من جنسه)** أي من أفراد جنس مدلول مفرده.

[٨] **(قول المص: والتنوين)** الواو بمعنى «أو» على سبيل منع الخلو؛ ففي موضع تكون عوضا عن الحركة فقط نحو: «الغلامان»؛ لأن إثباتها يدل على أنها عوض عنها؛ إذ التنوين لا ثبوت له مع اللام، وفي موضع تكون عوضا عن التنوين فقط نحو: «غلاما زيد»؛ لأن حذفها يدل على أنها كالتنوين دون الحركة؛ لأنها لا تحذف مع الإضافة، وفي موضع تكون عوضا عنهما نحو: «غلامان».

[٩] **(قوله: بالاتصال)** أي مؤذنة به.

[١٠] **(قوله: فهما ضدان)** الظاهر: "وهما" بالواو الحالية بإرجاع الضمير إلى الاتصال والانفصال.

[١١] **(قوله: فسقط النون)** أي مع اللام.

[١٢] **(قوله: على غير حده)** أي على غير طريقه الجائز، وهو أن يكون الحرف الأول حرف مد والثاني مدغما.

فسَقطت النون عند الإضافة، وتسقُط الألف في اللفظ دونَ الكتابة؛ لالتقاء الساكنين بينَ ألف[1] التثنية في «غلاما»، وبين اللام في «الحسن»، **(و)** نحو: **(«ثوبا ابنك»)**، أصله: "ثوبان لِابْنك"، فسقطت النون عند الإضافة، وتسقط الألف في اللفظ دونَ الكتابة؛ لالتقاء الساكنين بين ألف التثنية في «ثوبا»، وبين الباء في «ابنك»، وأما الياء[2] أي ياء التثنية إذا لاقاها ساكن..[3] فتُحرَّك بالكسر؛ لإمكان تحريكِها بخلاف الألف نحو: «غلامَيِ الحسن، وثوبَيِ ابنك»، أصلهما: "غلامَين للحسن، وثوبين لِابنك"، فسقطت النون عند الإضافة، وحرّكت الياء بالكسر. قولُه: **(والمقصورُ)**، لمّا فرَغ من بيانِ تثنيةِ غيرِ المقصور والممدود.. شرع في بيان تثنيتِهما. قولُه: **(وهو ما[4] في آخره[5] ألف)** إلخ[6] أي وهو[7] ما في آخره ألفٌ مقصورة، **(إن كان ثلاثيًا.. رُدّ إلى أصله)** ثم يثنّى؛ لئلا يجتمع ألفان؛[8] لأنه ممتنع **(نحو: «عصوان»)**[9] في تثنية «عصا»؛ لأن أصله: «عصَوٌ»، قلبت الواوُ ألفا؛ لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلها؛ فإذا أردت التثنيةَ.. رددتَه إلى أصله، ثم تثنّيه، **(و)** نحوُ: **(«رحَيان»)** في تَثنية «رَحًى»، وهي معروفةٌ مؤنثة؛ لأن أصلَه «رَحَيٌ» قلبت الياء ألفا كما ذكر.[10] قوله:

---

[1] **(قوله: بين ألف إلخ)** الحق: "أعني ألفَ التثنية في «غلاما»، واللامَ في «الحسن»"، وكذا يقال فيما يأتي.

[2] **(قوله: وأما الياء إلخ)** الأخصر: "وأما ياء التثنية".

[3] **(قوله: إذا لاقاها ساكن)** الأولى: تأخيره عن قوله: "فتحرك بالكسر".

[4] **(قول المص: وهو ما إلخ)** أي اسم معرب؛ إذ المقصور والممدود ضربان من اسم المتمكن؛ فالحرف والفعل والاسم غير المتمكن لا يقال فيها ذلك، وقولهم في «هؤلاء»: ممدود، وفي «أولى»: مقصور تسمح، أو على مقتضى اللغة كقول القراء في «جاء، وشاء» ممدودان.

[5] **(قول المص: في آخره)** أي في جانب آخره.

[6] **(قوله: إلى آخره)** لا موقع له.

[7] **(قوله: أي وهو إلخ)** الأولى: الاقتصار على قوله: "مقصورة"، وزيادة "لازمة" بعده؛ حتى يخرج نحو: «أباك». لا يقال: ألف المقصور الذي ينوّن تحذف؛ فلا يدخل في التعريف؛ لأنا نقول: حذفه حينئذ لالتقاء الساكنين، والمحذوفة لِعلةٍ تصريفية كالثابت.

[8] **(قوله: لئلاّ يجتمع ألفان)** وحذف الألف مؤدٍّ إلى التباس المثنى بالمفرد عند الإضافة.

[9] **(قول المص: نحو: «عصوان» إلخ)** المناسب: "نحو: «عصا» يقال في تثنيته: «عصوان»"؛ إذ المقصود تمثيل المفرد المقصور، وكذا يقال في ما بعد.

[10] **(قوله: كما ذكر)** أي لما ذكر من تحركها وانفتاح ما قبلها.

(وليس فيما يُجاوِزِ الثلاثيَّ) أي وليس في المقصورِ الذي يُجاوز الثلاثي **(شيءٌ مِنَ الذي يُرَدُّ[1] إليه إلا الياءُ)** أي ولا يجوزُ[2] في غير الثلاثيّ إلا الردُّ إلى الياء، سواء كان عطرباعيا تكون[3] ألفُه منقلبة عن الواو **(نحو: «أعشيان»)** في تثنية «أعشَى»، أصله: "أعشَوُ" وهو الذي لا يُبصر بالليل، ويبصِر بالنهار؛ بِدليل قولك: «امرأة عشوَاءُ»، **(أو)** منقلبةً عن الياءِ نحو: **(«مرميان»)** في تثنية «مرمًى» اسم مكان من «الرَّمْي»، **(أو)** غيرَ منقلِبة عنهما[4] نحو: **(«حُبليان»)** في تثنية «حُبْلَى»، عط**(أو)** زائدًا على الرباعيّ تكون ألفُه منقلبةً عن الواو نحو: **(«مصطفيان»)** في تثنيةِ «مصطفًى»، أصله: "مصطفو"، مِنْ «صفا الشراب،[5] يصفو صفاء»، و«اصطفيتُه» أي اخترته،[6] **(أو)** منقلبةً عن الياء نحو: **(«مشترَيان» في تثنية «مشترًى»، أو)** غيرَ منقلبة عنهما نحو: **(«حُباريان» في تثنية «حبارى»)**، وهي طائرٌ، قال المُطَّرِّزِيُّ في المُغْرِب: [و]في حديث عثمانَ رضي الله عنه:[7] "كُلُّ شَيْءٍ يُحِبُّ وَلَدَهُ حَتَّى الْحُبَارَى"، قالوا: إنما خصّها؛[8] لأنه[9] يُضرَب بها المثَل[10] في الحمق، فيقال:[11] هي على حمقها[12] تُحبّ

---

[1] **(قول المص: يرد إليه)** أي يرد الألف إليه.

[2] **(قوله: أي ولا يجوز إلخ)** اعتبارا للأصل فيما أصله الياء، وتخفيفا فيما عداه.

[3] **(قوله: تكون)** الأولى: إسقاطه هنا وفيما يأتي.

[4] **(قوله: أو غير منقلبة عنهما)** الأولى: إسقاط "عنهما".

[5] **(قوله: من صفا الشراب إلخ)** فمعناه في الأصل: الخالص من الكَدَرِ، ثم أريد منه المختار.

[6] **(قوله: و«اصطفيته» أي اخترته)** جملة مستأنفة أي ويقال: «اصطفيته» إلخ.

[7] **(قوله: في حديث عثمان رضي الله تعالى عنه)** عبارة المغرب: "وفي حديث" إلخ بالواو أي وفي كلامه رضي الله عنه.

[8] **(قوله: إنما خصها)** أي أفردها بالذكر.

[9] **(قوله: لأنه)** أي الشأن.

[10] **(قوله: يضرب بها المثل)** أي يمثّل بها للأحمق.

[11] **(قوله: فيقال)** في المغرب: فيقول أي عثمان رضي الله تعالى عنه.

[12] **(قوله: على حمقها)** أي مع حمقها.

ولدها، وقد[١] تُعلّمه الطيرانَ تطير[٢] يَمنة ويَسرة،[٣] فيتعلّم، وقال الجوهري في الصحاح: «الحبارى» اسمُ طائر[٤] يقَع على الذكر والأنثى، واحدها وجمعها سواء،[٥] وألفه ليست للتأنيث،[٦] ولا للإلحاق، وإنما بني الاسم عليها،[٧] فصارت كأنها[٨] من نفس الكلمة، لا تنصرف في معرفة ولا نكرة أي لا تنوّن.[٩] هذا آخر[١٠] ما ذكره الجوهري في الصحاح. قوله: **(وإن كان آخِرُ الممدود ألفَ التأنيث)**[١١] هذا بيان تثنية الممدود، وهو ما في آخره همزةٌ بعد ألفٍ[١٢] أي وإن كان[١٣] آخر الممدود ألف التأنيث **(ك«حمراء»)**.. قلبت الهمزة واوا[١٤] في التثنية؛ إيذانا بزيادتها،[١٥] وفرقا بينها وبين الهمزة الأصلية، ف**(قلت: «حمراوان»)**.

---

[١] **(قوله: وقد)** لفظ «قد» ساقط من عبارة المغرب.

[٢] **(قوله: تطير)** في المغرب: "يطير" بالياء.

[٣] **(قوله: يمنة ويسرة)** بفتح الياء فيهما أي جهةَ اليمين وجهة اليسار.

[٤] **(قوله: اسم طائر)** لفظ "اسم" ساقط من عبارة الصحاح.

[٥] **(قوله: واحدها وجمعها سواء)** أي يستوي فيها الواحد والجمع.

[٦] **(قوله: وألفه ليست للتأنيث)** في القاموس: والحبارى طائر للذكر والأنثى، والواحِدِ والجمع، وألفه للتأنيث، وغلط الجوهري في قوله: "إنه ليس للتأنيث"؛ إذ لو لم يكن له.. لَانْصَرف، انتهى.

[٧] **(قوله: عليها)** حال من قوله: "الاسم".

[٨] **(قوله: كأنها)** لا موقع له.

[٩] **(قوله: أي لا تنوّن)** لعله يشير إلى أن المراد بعدم الانصراف عدم التنوين، لا المعنى الاصطلاحي؛ إذ لا وجه له على ما جرى عليه من أن ألفه ليس للتأنيث.

[١٠] **(قوله: هذا آخر ما إلخ)** الأولى: إسقاطه.

[١١] **(قول المص: ألف التأنيث)** أي الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث.

[١٢] **(قوله: بعد الألف)** أي الزائدة فيخرج ما آخره همزة بعد ألف بدل عن أصل نحو ماء أصله موه قلبت الواو ألفا والهاء همزة فإنه لا يسمى ممدودا.

[١٣] **(قوله: أي وإن كان إلخ)** مستدرك، فالحق: إسقاطه.

[١٤] **(قول المص: قلبت الهمزة واوا)** أي على الأفصح، وربما صححت، فقيل: «حمراآن»، وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو: «حمرايان».

[١٥] **(قوله: إيذانا بزيادتها)** في التصريح: وإنما قلبت هنا لأن بقاءها على صورتها يؤدي إلى وقوع همزة بين الألفين وذلك كتوالي ثلاث ألفات وإنما قلبت واوا حملا على النسب لأن التثنية وجمعي التصحيح والنسب تجري مجرى واحدا انتهى

وإن كان آخر الممدود همزة أصليةً كـ«قراء» وهو رجل متنسك[١] أي متعبد، أو همزةً زائدة للإلحاق[٢] نحو: «حرباء»[٣] ملحق بـ«قرطاس»، وهو حيوان يستقبِل الشمس، ويدور معها كيفَ دارت، ويتلوّن ألوانا بِحرّها[٤] وهو ذَكَر «أم حبين»، أو هي منقلبة عن الواو نحو: «كساء»؛ فإن أصله: "كساو"، أو منقلبة عن الياء نحو: «رداء»؛ فإن أصله: "رداي".. تثبتِ الهمزة بحالها في التثنية، وهو قولُه:[٥] **(وتقول في «كساء، وقراء، وحرباء»: «كساءان، وقراءان، وحرباءان»)** وتقول أيضا: «رداءان»،[٦] وأما في الهمزة[٧] المنقلبة عن الواو أو عن الياء.. فهذا هو الوجه الأَوْلى، وفيها وجهٌ آخَر، وهو أن تُردّ الهمزة إلى أصلها،[٨] فيقال: «كساوان، وردايان».

قوله: **(والمجموعُ)**

أي ومن أصناف الاسم: المجموعُ، **(وهو على ضربين: مصححٍ، ومكسر، فالمصحح: ما صُحّح فيه بناء الواحد)**، وهو على ضربين: إما للمذكر، وإما للمؤنث، فالمصحح الذي للمذكر **(هو: ما لحقتْ آخرَه[٩] واوٌ مضموم ما قبلها)** في حالة الرفع، **(أو**

---

[١] **(قوله: وهو رجل متنسِّك إلخ)** الأخصر: "وهو المتعبد".

[٢] **(قوله: أو همزة زائدة للإلحاق نحو: «حرباء»)** وليست للتأنيث؛ بدليل دخول تاء التأنيث عليها فيقال: "حرباءة".

[٣] **(قوله: حرباء)** معرب حربي بالضم والسكون ومعناه بالفارسي حافظ الشمس

[٤] **(قوله: ويتلون ألوانا بحرّها)** فيكون تارة أصفر وتارة أخضر وتارة أسود فيضرب به المثل في التقلب.

[٥] **(قوله: وهو قوله: إلخ)** أي "وإن كان" إلخ معنى قوله: "وتقول" إلخ.

[٦] **(قوله: وتقول أيضا: «رداءان»)** الأولى: "وتقول في «رداء» أيضا: «رداءان».

[٧] **(قوله: وأما في الهمزة إلخ)** لا يخفى ركاكة العبارة؛ فالأولى: أن يقول: "وهذا هو الوجه الأَولى في الهمزة المنقلبة عنهما، وفيها" إلخ.

[٨] **(قوله: إلى أصلها)** فيه: أن الموجود في كتب النحو قلبها واوا مطلقا بأن يقال: «رداوان، وكساوان»، نعم: في الرضي: قد تقلب المنقلبة عن أصل ياء، وهذا أيضا عامّ يشمل نحو: «كساء، ورداء» فليراجع.

[٩] **(قول المص: آخره)** أي آخر مفرده.

ياء مكسورٌ ما قبلها) في حالتَي النصب والجر؛ **(لمعنى الجمع)**[١] أي ليدل[٢] على أنّ معَه[٣] أكثرَ[٤] منه من جنسه. قوله: **(ونونٌ)** أي ولحقت آخرَه نون **(مفتوحة؛ عوضا[٥] عن الحركة والتنوين)** في المفرد **(كـ«مسلمون»)** في حالة الرفع، **(و«مسلمين»)** في حالتي النصب والجر. قوله: **(ويختص)** أي ويختص الجمع المصحح للمذكر **(بمن يعلم)**[٦] أي بمن يعقل.[٧] قوله: **(أو ألف وتاء)**[٨] أي والجمع المصحح الذي للمؤنث: هو الذي لحق آخرَه ألف وتاء **(كـ«مسلمات»)** في جمع «مسلمة»، وأصله: "مسلمتات"، فحذفت التاء الأولى؛ لئلا يجتمع في الاسم الواحد علامتا التأنيثِ، **(و«هندات»)** في

---

[١] **(قول المص: لمعنى الجمع)** الإضافة: بيانية.

[٢] **(قوله: ليدل)** أي اللاحق مع الملحوق.

[٣] **(قوله: معه)** أي مع مدلول مفرده.

[٤] **(قوله: أكثر منه)** وهو اثنان، فأكثر.

[٥] **(قوله: عوضا إلخ)** مر الكلام عليه في مبحث المثنى، فلينظر.

[٦] **(قول المص: بمن يعلم)** وهو إما اسم أو صفة، ويشترط في الاسم أيضا: كونه علما وخلوه من تاء التأنيث، ومن التركيب، وفي الصفة أيضا: خلوها من تاء التأنيث، وعدم كونها من باب «أفعل فعلاء»، و«فعلانَ فعلى»، ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث؛ فلا يجمع هذا الجمعَ من الأسماء: ما كان علما لمؤنث كـ«زينب»، أو غير علم كـ«رجل»، أو علما لغير عاقل كـ«لاحق» لفرس، أو ما فيه تاء التأنيث كـ«طلحة»، أو التركيب كـ«معدي كرب، وتأبط شرا»، ومن الصفات: صفةُ المؤنث نحو: «حائض»، أو المذكر الغير العاقل كـ«سابق» صفة فرس، وما فيه تاء التأنيث ولو بحسب الوضع نحو: «علامة»، وما كان من باب «أفعلَ فعلاء» نحو: «أحمر حمراء»، أو «فعلان فعلى» نحو: «سكران سكرى»، وما يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو: «جريح».

[٧] **(قوله: أي بمن يعقل)** لا فائدة في التفسير إلّا خروج نحو: ﴿فَنِعۡمَ ٱلۡمَٰهِدُونَ۝٤٨﴾ [الذاريات]، قال ابن يعيش في شرح المفصّل: وإنما قال: "لمن يعلم"، ولم يقل: "لمن يعقل"؛ لأن هذا الجمع قد وقع على القديم سبحانه نحو قوله: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ فَرَشۡنَٰهَا فَنِعۡمَ ٱلۡمَٰهِدُونَ۝٤٨﴾، وقوله: ﴿أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡخَٰلِقُونَ۝٥٩﴾ [الواقعة]، وقوله: ﴿أَمۡ نَحۡنُ ٱلزَّٰرِعُونَ۝٦٤﴾ [الواقعة]، وهو كثير؛ فلذلك عدل من اشتراط العقل إلى العلم؛ لأن البارئ يوصف بالعلم، ولا يوصف بالعقل.

[٨] **(قول المص: أو ألف وتاء)** حسن المقابلة والارتباط بما سبق يقتضي أن يقول: "والمصحح الذي للمؤنث: ما لحق آخرَه ألف وتاء" كما أشار إليه بقوله: "أو ألف وتاء كـ«مسلمات» في جمع" إلخ.

جمع «هند». قوله: **(والمكسر)** هذا شروع[١] في بيان جمع المكسر، **(هو: ما يتكسّر[٢] فيه بناء الواحد كـ«رجال»)** في جمع «رجل»، **(و«أفراس»)** في جمع «فرس». قوله: **(ويعمّ)**[٣] أي ويعم الجمعُ **(المصحح)** للمؤنّث، **(و)** الجمعُ **(المكسر:[٤] ذوي العلم نحو: «مسلماتٍ، ورجالٍ»، وغيرَ ذوي العلم[٥] نحو: «دَرَجات»)** في جمع «درجة»، **(و«أفراس»)** في جمع «فرس».

قوله: **(والمذكر والمؤنث)** أي والجمع المذكر[٦] من المصحح، والجمع المؤنث **(من المصحح: سُوّي فيهما بين لفظَي النصب والجر، تقول: «رأيت المسلمِين، و)** رأيت **(المسلماتِ»)** في حالة النصب، **(و«مررت بالمسلمِين، و)** مررت **(بالمسلمات»)** في حالة الجر، أي نصبُ الجمع المذكر المصحح وجرّه: بالياء، ونصب الجمع المؤنث المصحّح وجره: بالكسرة. قوله: **(والجمع المصحّح[٧] مذكّره، ومؤنثه للقلة)**، هذا شروعٌ في بيان قسمةِ المجموع باعتبارٍ آخرَ[٨] إلى ^عط^جمع قلة، وهو ما يدل على العشرة، وعلى ما دونها[٩]

---

[١] **(قوله: هذا شروع إلخ)** لا موقع له كما لا يخفى.

[٢] **(قول المص: ما يتكسّر فيه)** أي حقيقةً، أو حكما؛ ليدخل فيه نحو: «فُلْك» جمعا لـ«فُلْك»، إذ ضمّتُه مفردًا مثل ضمةِ «قُفْل»، وجمعا مثل ضمةٍ «أُسْد» جمع «أَسَد».

[٣] **(قول المص: ويعم المصحح والمكسر إلخ)** في بعض نسخ المتن: "ويعم ذوي العلم"، وعليه فالظاهر المتبادر: رجوع الضمير إلى المكسر فقط وإن كان حكم المؤنث كذلك.

[٤] **(قول المص: والمكسر)** أي مطلقا.

[٥] **(قول المص: وغير ذوي العلم)** في بعض النسخ: "وغيرهم"، وهو أولى.

[٦] **(قوله: أي والجمع المذكر إلخ)** الظاهر: "وجمع المذكر من المصحح، وجمع المؤنث" بالإضافة.

[٧] **(قول المص: والجمع المصحح إلخ)** عبارة المتن في النسخ المتداولة: "والجمع المصحح مذكره ومؤنثه للقلة، وما كان من المكسر على أفعل إلخ جمع قلة"، وعليها جرى الشارح، والأوضح الأخصر فيها: "والجمع المصحح، وما كان على أفعل إلخ جمع قلة" على أن يكون "الجمع المصحح" مبتدأ، "وما كان" إلخ معطوفا عليه، و"جمع قلة" خبرا.

[٨] **(قوله: باعتبار آخر)** أي سوى تغير بناء الواحد، وعدم تغيره.

[٩] **(قوله: وعلى ما دونها)** أي إلى ثلاثة.

بلا قرينةٍ،[1] وعلى ما فوقَها بقرينة، عطوإلى جمعِ كثرة، وهو عكس جمع القلة، والجمع[2] المصحح مذكره نحو: «مسلمون»، ومؤنثه نحو: «مسلمات»: للقلة[3] أي لجمع القلة.[4] قوله: **(وما)**[5] في "ما كان" موصولة، مبتدأ، وقوله: "جمع قلة" خبرها أي والجمع الذي **(كان من المكسر)** على أربعةِ أوزان:[6] **(على «أفْعُلَ»[7] نحو: «أكلُبٍ»)** في جمع[8] «كلب»، **(و)** على **(«أفعالٍ» نحو: «أثوابٍ»)** في جمع «ثوب»، **(و)** على **(«أفعِلَةَ» نحو: «أجربةٍ»)** في جمع «جريب»،[9] وهو: ستون ذراعا في ستين ذراعًا، أو عشرةُ أقفِزة،[10] **(و)** على **(«فِعلةَ» نحو: «غِلمة»)** في جمع «غلام»: **(جمع قلة)**. قوله: **(وما عدا ذلكَ)** أي وما عدا ذلك المذكورَ.. فهو[11] **(جمعُ كثرةٍ نحو: «زناد» في جمع «زَند»)**، قال الجوهري في الصحاح: الزّنْد: العُود الذي يُقدَح به النار،[12] وهو الأعلى، والزندة: السفلى التي فيها ثَقْب،[13] وهي

---

[1] **(قوله: بلا قرينة)** صلة "يدل".

[2] **(قوله: والجمع المصحح مذكره نحو: «مسلمون» إلخ)** وفي نسخة خطية: "فالجمع" بالفاء، والأولى: "أي والجمع"، ولا فائدة فيه سوى ذكر المثال.

[3] **(قوله: مذكره ومؤنثه للقلة)** وفي شرح الرضي: أنّ جمعَي السلامة لمطلقِ الجمع من غير نظرٍ إلى القلة والكثرة، فيصلحان لهما.

[4] **(قوله: أي لجمع القلة)** فيه: أن المراد بالقلة ههنا مقابل الكثرة كما لا يخفى.

[5] **(قوله: وما إلخ)** كذا في جميع النسخ، والأولى: "قوله: (وما كان) «ما» فيه موصولة" إلخ، أو "«ما» في قوله: (وما كان) موصولة" إلخ.

[6] **(قوله: على أربعة أوزان)** وهي غيرُ منصرفة إلاّ «أفعالًا»، والعلة في «أفعُلَ» العلميةُ ووزن الفعل، وفي «أفعِلة، وفِعلة» العلمية والتأنيث.

[7] **(قول المصن: على أفعل)** بدل من قوله: "على أربعة أوزان".

[8] **(قوله: في جمع)** الأولى إسقاط "في" هنا وفيما يأتي.

[9] **(قوله: جمع جريب)** بفتح الجيم، أو جمع «جراب» بكسره: وعاء من جلد.

[10] **(قوله: أقفزة)** جمع «قفيز».

[11] **(قوله: أي وما عدا ذلك المذكور فهو)** في نسخة خطية: الاختصار على قوله: "المذكور"، وهو أولى.

[12] **(قوله: يقدح به النار)** أي يضرب به حجره؛ ليخرج النار منه.

[13] **(قوله: ثقب)** بفتحٍ وسكونٍ: الخرق النافذ، جمعه: «أثقب، وثقوب».

الأنثى، فإذا اجتمعا.. قيل: «زندان»،[1] ولم يُقل: «زندتان»، (و) نحو: («قروء» في جمع «قرء»)،[2] وهو الطهر، والحيض).[3] قوله: (ومَا جُمِع)[4] والمفرد الذي جمع (بالألِفِ والتاء)، وهو على وزن[5] «فَعلة»، فقوله: "مِن" في قوله: (مِنْ «فَعْلَة»)[6] بيان "ما" في قوله: "ما جمع" أي والمفرد الذي جمع بالتاء والألف وهو على «فَعلة».. فلا يخلو[7] من أن يكون عينه صحيحة، أو معتلة، فإن كانت عينه صحيحة.. فلا يخلو من أن يكون اسما أي غيرَ مشتق يعني جامدا،[8] أو صفةً أي مشتقا، فإن كان عينه صحيحة وهو اسم أي غير مشتقّ.. فحركت[9] عينه في الجمع نحو: «تَمَرَات» في جمع «تمْرة»، وهو قوله: "مِن «فعلة»" (صحيحةَ العين.. فالاسم منه: متحرِّكُ العينِ بالفتحِ نحو: «تَمَرَاتٍ»)، وإن كانت عينه صحيحةً وهو صفةٌ أي مشتق.. أبقيت العين على سكونها؛ فرقا بين الاسم والصفة، ولم يعكس؛ لأنّ الصفاتِ[10] أكثرُ في كلام العرب، فخفتها أولى[11] نحو: «ضخْمات»،[12] وهو قوله: (والصِّفةُ: مُبْقَاةُ العينِ على سكونِها نحو: «ضخْمَات») مِن «ضَخُم الشيء ضخامة».. إذا غلُظ، والنعت منه:[13] «ضَخم»، والأنثى: «ضخمة». وإن كان عينه معتلّة..

---

[1] (قوله: قيل: «زندان» إلخ) أي تغليبا للمذكر على المؤنث.

[2] (قول المص: «قرء») بفتح القاف، وضمه.

[3] (قول المص: وهو الطهر والحيض) الواو بمعنى «أو».

[4] (قوله: جمع) أي أريد جمعه.

[5] (قوله: وهو على وزن إلخ) الأولى والأخصر: "و«من» في قوله: من فعلة بيان «ما» في قوله: وما جمع".

[6] (قول المص: من «فعلة») المناسب للتفسير الآتي: أن يذكر بعده "إلى آخره"، و عليه فالمذكور في سياق التفسير إلى آخر البحث من كلام الشارح رحمه الله تعالى.

[7] (قوله: فلا يخلو) الأولى: إسقاط الفاء.

[8] (قوله: يعني جامدا) مستدرك.

[9] (قوله: فحركت) في نسخة "تحركت"، وهي أولى.

[10] (قوله: لأن الصفات إلخ) غير مسلّم.

[11] (قوله: فخفّتها أولى) المناسب: "فتخفيفها أولى".

[12] (قوله: نحو: «ضخمات») في بعض النسخ زيادة "في جمع «ضخمة»"، وهو أولى.

[13] (قوله: والنعت منه) أي الوصف منه.

فيجمع بالألف والتاء على السكون؛ لئلا يلزم قلب الواو والياء ألفا؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كـ«بيْضات» في جمع «بيضة»، و«جوْزات» في جمع «جوزة»، وهو قوله: **(وأما معتلُّها)** أي معتل العين.. **(فعلى السكونِ)** أي فجُمع بالألف والتاء على السكون **(كـ«بيضات، وجوزات»)**، قال الجوهري في الصحاح: «البيضة»: واحدة البيض من الحديد،[1] وبيض الطيرِ جميعا، و«الجوز»: فارسيّ معرّب،[2] الواحدة: «جوزة». قوله: **(و«فواعِلُ» يُجمع عليه «فاعل» اسما)**[3] أي غير مشتق **(نحو: «كواهل»)** في جمع «كاهل»، وهو ما بين الكتفين، **(وصفةً)** أي مشتقا.. **(إذا كان بمعنى «فاعلة»[4] نحو: «حوائض»)** في جمع «حائض»، **(و)** نحو: **(«طوالِق»)** في جمع «طالق»، ويحترز[5] بقوله: "إذا كان بمعنى «فاعلة»" عن نحو: «ضارب»؛ فإنه لا يجمع على «فواعل»، بل يجمع بالواو والنون، أو بالياء والنون. قوله: **(«وفاعلة»)** عطف على قوله: "«فاعل»" أي و«فواعل» يجمع عليه «فاعلة» **(اسما)** غير مشتق **(نحو: «كواثب»)** في جمع «كاثبة»، وهي مِن الفرس مقدّم المنسج،[6] والمنسج أسفلُ من الكاهِل حيث[7] يقع عليه يدُ الفارس،[8] يقال لها[9] بالفارسية: «بال أسب»،[10] **(وصفة)** أي مشتقًّا **(نحو: «ضوارب»)** في جمع «ضاربة». قوله: **(وقد شذّ نحو: «فوارس»)**، هذا جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: «فوارس» جمع «فارس»

---

[1] **(قوله: من الحديد)** أي المتّخذة من الحديد.

[2] **(قوله: معرب)** أي منقولٌ إلى اللغة العربية.

[3] **(قول المص: اسما)** أي حقيقة كان، أو منقولا من الوصف نحو: «تابع» يجمع على «توابع».

[4] **(قول المص: إذا كان بمعنى «فاعلة»)** أي إذا كان للمؤنث، هذا في صفة العاقل، وأما في غيره.. فلا يشترط ذلك كـ«صواهل» جمع «صاهل».

[5] **(قوله: ويحترز)** الأولى: "واحترز".

[6] **(قوله: مقدم المنسج)** بكسر الميم وفتح السين، وهو من الدابة: ما شخص من فروع الكتفين إلى أصل العنق، يقال: "رمحه على منسجه".

[7] **(قوله: حيث)** بدل من قوله: "أسفل".

[8] **(قوله: يقع عليه يد الفارس)** أي حين يركب.

[9] **(قوله: يقال لها)** الضمير راجع إلى الكاثب.

[10] **(قول بال أسب)** لعله: "يال أسب" باليا كما في بعض النسخ.

أي راكب الفرس،[١] وهو مثل[٢] «لابن، وتامر»[٣] أي صاحب فرس، فليس اسما ولا صفة بمعنى «فاعلة»، فلِم جمع على وزن «فواعل»؟ فأجاب بقوله: "وقد شذ فوارس".[٤] قوله: **(وأما قولهم)** إلخ أيضا[٥] جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: «الهوالك» جمع «الهالك»، وهو ليس اسما ولا صفة بمعنى «فاعلة»، فلم جُمع على وزن «فواعل»؟ فأجاب عنه بقوله: وأما قولهم: **(هالك في الهوالك)** في هذا البيت قولِ الشاعر:[٦]

وأيقنتُ أني عند ذلك ثائر * غَداةَ إذٍ أو هالِكٌ في الهَوَالِك..

(فمثَل،[٧] والأمثال كثيرا[٨] مّا تخرُج عن القياس) كقولك: «أعطِ القوسَ[٩] بارِيها»[١٠] في قول الشاعر:

يا بَارِئَ[١١] القوسِ يا مَن لستَ تُحسنُها[١٢] *

---

[١] **(قوله: أي راكب الفرس)** لعله تفسير مراد؛ فالأولى ذكره بعد قوله: "أي صاحب الفرس" بأن يقول: "والمراد راكب الفرس".

[٢] **(قوله: وهو مثل «لابن، وتامر»)** أي وهو للنسبة مثلهما. في الصبان: والفرق بين اسم الفاعل و«فاعِل» في النسب: العلاج، وقبول تاء التأنيث في الأول دون الثاني، نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية، انتهى.

[٣] **(قوله: «لابن، وتامر»)** أي ذي لبن وتمر بمعنى: عنده لَبَنٌ وتمر.

[٤] **(قوله: وقد شذ فوارس)** في التصريح وقال ابن الحاجب في شرح المفصل أما فوارس فالذي حسّنه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لأنهم لا يقولون امرأة فارسة انتهى وتأوّل بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس كذا في الأشموني

[٥] **(قوله: وأما قولهم إلخ أيضا)** الأولى تأخيره عن قوله: جواب

[٦] **(قوله: قول الشاعر)** الحق إسقاطه كما في نسخة خطية

[٧] **(قوله: فمثل إلخ)** كذا وجّهه ابن الحاجب في شرح المفصل وقال الجوهري في الصحاح وأما هوالك فإنما جاء في المثل يقال هالك في الهوالك فجرى على الأصل لأنه قد يجيء في الأمثال ما لا يجيء في غيرها

[٨] **(قوله: كثيرا ما)** ظرف، أو مفعول مطلق مجازا لقوله: "تخرج" أي زمانا كثيرا، أو خروجا كثيرا، و«ما» زائدة.

[٩] **(قول الشاعر: أعط القوس إلخ)** يضرب لمن يفعل شيئا لا يحسنه أي استعن على عملك بأهل المعرفة والحذق

[١٠] **(قوله: باريها)** من برى القوس بريا نحته مفعول أوّل لقوله: أعط واجب التأخير لئلاّ يلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة

[١١] **(قوله: يا بارئ)** صوابه: "يا باري" بالياء أي يا من يريد بري القوس.

[١٢] **(قوله: تحسنها)** أي تحسن بَرْيَها.

لا تُفسدِ القوسَ أعطِ القوسَ باريها

بسكون الياء،[1] والمثَل هو القولُ السائرُ[2] المشبّه مَضربه[3] بمَورِده كقولك: «يداك أَوْكَتا وفوك نفَخ»،[4] وكقولهم: «في الصيفِ ضيَّعْتِ اللبنَ».[5] قوله: **(وأما قول الفرزدق:**

وإذا الرجالُ[6] رَأَوْا يزيدَ رأيتَهم *
خُضُعَ الرِّقابِ نواكِسَ الأبصار)؛[7]

إكراما،[8] وتعظيما ليزيد، **(وقولُ عتبةَ بنِ حارثٍ:**

أُحَامِي عن ذِمارِ بنِي سلِيم * ومِثْلي في غوائِبِكم قلِيل..

فلِضرورةِ الشعر) جوابٌ أيضا عن سؤالٍ مقدر، وهو أن يقال: «نواكس» جمع «ناكس»، وهو المُطَأطِئ رأسَه، مِن «نكستُ الشيء،[9] وأنْكُسُه[10] نكسا» أي قلبته على رأسِه[11] فانتكس، و«غوائب» جمع «غائب»، وهو ضِدّ الحاضِر، وكل واحد من «ناكس، وغائب»

---

[1] **(قوله: بسكون الياء)** والقياس: الفتح.

[2] **(قوله: القول السائر)** أي الجاري على الألسنة، المشهورُ.

[3] **(قوله: مضربه إلخ)** أي موضع استعماله بمحل وروده أي المقول فيه أوّلاً.

[4] **(قوله: «يداك أوكتا» إلخ)** أي شدّها بالوكاء، وهو ما يشد به فم نحو القربة، يقال لمن أوقع نفسه في ورطة. وأصله: إنّ رجلا أراد أن يعبر نهرا على زِقّ نفخ فيه، فلم يُحسن إحكامَه، فلما توسّط النهر.. انحلّ وكاؤه، وأشرَف على الهلاك، فاستغاث، فقيل له: "يداك أوكتا وفوك نفخ"، فذهب مثلا.

[5] **(قوله: وكقولهم في الصيف إلخ)** بكسر التاء، يقال لمن طلب حاجة وقد فوّتها على نفسه. وأصله: إن امرأة كانت تحت شيخ كبير ذي مال كثير، فلم ترض به، فطلّقها، ثم تزوّجها فتى جميل الوجه، وافتقرت، فبعثت إلى زوجها الأول تطلب منه حلوبة، فقال: "في الصيف ضيّعت" إلخ، فصار مثلا.

[6] **(قول الشاعر: «وإذا الرجال» إلخ)** أي إذا رأوا الرجال رأوا؛ فـ«الرجال» فاعل لفعل مقدرٍ يفسره المذكور، و«رأيتهم» جواب للشرط، و«خضع» -بضم الخاء والضاد جمع خضوع بمعنى الخاضع أي المتواضع- حالٌ من مفعول «رأيتهم»، وإضافته إلى «الرقاب» لأدنى ملابسة؛ إذ أثر الخضوع يظهر فيها غالبا.

[7] **(وقوله: «نواكس الأبصار»)** حال ثانية، والمراد من الأبصار الرؤس مجازا؛ بعلاقة الجزئية والكلية.

[8] **(قوله: إكراما)** أي يفعلون ذلك؛ إكراما.

[9] **(قوله: من «نكست الشيء» إلخ)** المناسب: "من نكس رأسه: طأطأه مِن ذلٍّ".

[10] **(قوله: و«أنكسه»)** بفتح الهمزة وضم السين، وفي نسخة: "أنكسه" بدون واو، وهي أولى.

[11] **(قوله: أي قلبته على رأسه)** أي جعلت أعلاه أسفلَه.

صفةٌ ليست بمعنى «فاعلة»، فلِم جاء جمعه على وزن «فواعلَ» في قول الفرزدق، وقول عتبة؟ فأجاب بقوله: "فلضرورة الشعر". قولُه: «خضع» جمع «خضوع» أي خاضع، والخُضوع[١] التواضُع، وقوله: "أحامي" إلخ: المحاماةُ: الدفع[٢] والمحافظة، ويتعدّى بِـ«على،[٣] أو عن»، والذمر[٤] الحثّ والترغيبُ[٥] على القِتال،[٦] قال الجوهريّ في الصحاح:[٧] «فلان حامِي الذمار».. إذا ذمر وغضب[٨] وحمي، و«عن» في قوله: «عن ذمار بني سليم» مثلُ «عن»[٩] في قولهم: «ينهون عن أكل وشرب»،[١٠] وقوله: «ذمار بني سليم» يحتمل أن يكون من إضافة المصدر إلى الفاعل؛ فمعناه: أحامي أي أدفع عن ذمار بني سليم أي عن

---

[١] **(قوله: والخضوع إلخ)** بالضم، والأولى: "من الخضوع بمعنى التواضع".

[٢] **(قوله: المحاماة الدفع)** لعله أشار إلى أن المفاعلة على غير بابها.

[٣] **(قوله: ويتعدى بـ«على»)** ظاهره: أن «المحاماة» بالمعنى المذكور يتعدى بـ«على» كما يتعدى بـ«عن»، وليس كذلك، بل إنما يتعدى بهذا المعنى بـ«عن» فقط.

[٤] **(قوله: والذمر إلخ)** بفتح الذال وسكون الميم، لا موقع له كما لا يخفى، على أنه غير موجود بهذا المعنى في كتب اللغة.

[٥] **(قوله: والترغيب)** عطف تفسير.

[٦] **(على القتال)** أي مثلا.

[٧] **(قوله: قال الجوهري في الصحاح: فلان إلخ)** عبارة الصحاح: وقولهم: «فلان حامي الذمار» أي إذا ذمر وغضب حمي، وكَتَب عليه بعض الأفاضل: فكأنه أراد أنّ إضافة «الحامي» إلى «الذمار» لأدنى ملابسة، وأن «الذمار» بمعنى الغضب، وأن «حمي» جواب «إذا» انتهى. وأقول: ما ذهب إليه وإن كان المتبادرَ من سياق عبارة الصّحاح، لكن لم يجئ «الذمار» في كتب اللغة بمعنى الغضب، وإنما هو بمعنى ما وراءَ الرجل مما يحقّ عليه أن يحميه، كما صرح الجوهري نفسُه؛ فلعل مراد الجوهري من قوله: "إذا ذمر" إلخ توجيه لإطلاق «الذمار» على المعنى المذكور، والله أعلم.

[٨] **(قوله: وغضب)** عطف تفسير لقوله: "ذمر".

[٩] **(قوله: مثل «عن» إلخ)** أي للسببية، وفيه: أن هذا إنما يصحّ إذا ثبت مجيء «الذمار» مصدرا بمعنى الحثّ، كما صرح به الشارح رحمه الله تعالى، ولم نعثر عليه. فليراجع.

[١٠] **(قوله: «ينهون عن أكل وشرب»)** في لسان العرب: «ناهيك بفلان» معناه: كافيك به، من قولهم: «قد نهى الرجل من اللحم، وأنهى».. إذا اكتفى منه، وشبع. قال: «يمشون دُسما حول قبته ينهون عن أكل وعن شرب» فمعنى «ينهون» يشبعون، ويكتفون انتهى. وقال ابن قتيبة الدينوري بعد البيت المذكور: «ينهون» يبلغون غاية الشبع، فيعجزون عن الحركة، فهم ينهون غيرهم عن مثل ما نزل بهم.

حثِّهم إياي على القتال أعداءَهم[١] عنهم، ويحتمل أن يكون من إضافة المصدر إلى المفعول؛ فمعناه: أدفع عن حثّ أعداءِ بني سليم إياهم[٢] على القتال أعداءهم عنهم، قوله: «ومثلي في غوائبكم[٣] قليل» أي ومثلي في غائِبيكم قليل، وليس مثلي في حاضِريكم، ويحتمل أن يكون معناه: أحامي أي أدفع[٤] عن متخلّفي[٥] بني سليم، قال[٦] الجوهريّ في الصحاح: «الذمار» ما وراءَ الرجل مما يحقّ عليه أن يحميَه؛ لأنهم[٧] قالوا: «فلان حامي الذمار» كما قالوا: «حامي الحقيقة»، ويسمى[٨] ذمارا؛ لأنه يجب على أهلِه التذمّر له،[٩] وسميت[١٠] حقيقة؛ لأنه يحقّ[١١] على أهلها الدفع عنها، والصواب في معنى قول عتبة: ما ذكرنا من المعنيين،[١٢] وقيل: قولُ عتبة: «أحامي عن ذمار بني سليم» إلخ يحتمل معنيين آخَرين: الأول: تقديره:[١٣] أحامي عن شُجعان بني سليم قوما[١٤] ومثلي في غوائبكم قليل وليس مثلي في حاضريكم، والثاني: تقديره: أحامي عن ذمار بني سليم أي بِعِوَض[١٥]

---

[١] **(قوله: أعداءهم)** مفعول "أدفع".

[٢] **(قوله: إياهم على القتال)** مفعول لقوله: "حث".

[٣] **(قوله: «ومثلي في غوائبكم» إلخ)** المناسب: تأخير هذا القول إلى ما قبل قوله: "وقيل".

[٤] **(قوله: أحامي أي أدفع)** الأولى: الاختصار على قوله: "أدفع".

[٥] **(قوله: عن متخلفي بني سليم)** أي ضعفتهم من النساء والولدان.

[٦] **(قوله: قال الجوهري في الصحاح)** بمنزلة الدليل للمعنى الأخير.

[٧] **(قوله: لأنهم إلخ)** أي وإنما قلنا: "الذمار ما وراء الرجل"؛ لأنهم قالوا: «حامي الذمار» لرجل حمي ما يجب عليه حمايته مما ذكر.

[٨] **(قوله: ويسمى «ذمارا»)** عبارة الصحاح: "وسمي «ذمارا»".

[٩] **(قوله: التذمر له)** أي التغضب لأجله.

[١٠] **(قوله: وسميت)** أي ما وراء الرجل، وتأنيث الضمير باعتبار المفعول الثاني.

[١١] **(قوله: لأنه يحق)** أي يجب.

[١٢] **(قوله: ما ذكرنا من المعنيين)** قد علمت فيما سبق فسادَ المعنى الأول؛ لعدم مجيء الذمار مصدرا بمعنى الحث.

[١٣] **(قوله: تقديره)** الأولى: إسقاطه كالآتي.

[١٤] **(قوله: قوما)** الحق: "أي أدفع عنهم قوما".

[١٥] **(قوله: أي بعوض)** يشير إلى أن «عن» للبدل.

شجعانهم ومثلي في غوائبكم أي شجعانكم قليل، وعلى هذين المعنيين الآخَرين:[١] «الذمار» جمع «ذمر» كـ«الوجاع» جمع «الوَجِع»،[٢] و«الذّمر، والذّمر» مثل «الكَبِد، والكِبْد»:[٣] الشجاع. قوله: **(وقد يجمع الجمع)**، فيقال[٤] في كل جمع على وزن «أفعل»، أو على وزن «أفعلة»: «أفاعلُ» **(نحو: «أكالبَ»)** في جمع «أكلب» جمع «كلب»، **(و)** نحو: **(«أساورَ»)** في جمع «أسورة» جمع «سِوار»، **(و)** يقال في كل جمع على وزن «أفعال»: «أفاعيل» نحو: **(«أناعيم»)** في جمع «أنعام» جمع «نَعَمٍ»،[٥] قال المطرزي في المغرب: هو الإبل[٦] والبقر والغنم، **(و)** يجمع الجمع بالألف والتاء[٧] **(نحو: «رجالات»)** في جمع «رجال» جمع «رجل»، **(و)** نحو: **(«جِمالات»)** في جمع «جمال» جمع «جمل»، وهو زوج الناقةِ.[٨]

---

[١] **(قوله: الآخرين)** يغني عنه قوله: "هذين".

[٢] **(قوله: جمع «الوجع»)** بفتح الواو وكسر الجيم أي ذي الوَجَع.

[٣] **(قوله: مثل «الكبد، والكبد»)** بفتح الكاف وكسر الباء في الأولى، وكسر الكاف وسكون الباء في الثانية.

[٤] **(قوله: فيقال في كل جمع إلخ)** كذا في المفصل، وظاهره: أن هذا الجمع قياسٌ، وليس كذلك، قال الرضي في شرح الشافية: اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد كما قال سيبويه وغيره، سواء كسّرته أو صحَّحته كـ«أكالب، وبيوتات»، بل يقال فيما قالوا، ولا يتجاوز انتهى. وفي شرح المفصل لابن يعيش: جمع الجمع ليس بقياس؛ فلا يجمع كل جمع، وإنما يوقف عند ما جمعوه من ذلك، ولا يتجاوز إلى غيره.

[٥] **(قوله: في جمع «أنعام» جمع «نعم»)** النّعم: اسمُ جمعٍ، لا واحدَ له من لفظهِ، واستعمالُه في الابل أكثرُ، ويجمع على «أنعام»، فإذا أجمعوا هذا الجمعَ للتكثِير قالوا: «أناعم»، فلو قال: «له عندي أناعمُ».. فأقلُّ ما يلزم به: سبعةٌ وعشرون من ذلك النوع؛ لأن أقلّ ما يُطلق عليه الجمع ثلاثة، فإذا أجمعت «نعما» وقلت: «أنعاما» كان أقلّ تضعيفها ثلاث مرات؛ فتصير تسعةً، فإذا أجمعت «أنعاما» يكون أقل تضعيفها ثلاث مرات أيضا؛ فتصير سبعة وعشرين أنعاما.

[٦] **(قوله: هو الإبل إلخ)** أي منفردة، أو مجتمعة مع غيرها؛ فالواو بمعنى «أو» لمنع الخلوّ فقط.

[٧] **(قوله: ويجمع الجمع بالألف والتاء)** في شرح المفصل: وقد كثر جمع السلامة في التكسير، قالوا: «رجالات، وكلابات، وبيوتات» لأنها جموع مكسرة مؤنثة، فجمعوها بالألف والتاء، انتهى.

[٨] **(قوله: وهو زوج الناقة)** وشذ إطلاقها على الأنثى.

قوله: (المعرفة والنكرة)

أي ومن أصناف الاسم: المعرفة، والنكرة، **(المعرفة: ما دلّ على شيء بعينه)**،[1] فقوله: ما دل على شيء شامل للنكرة، وقوله: بعينه يخرج النكرات.[2] قوله: **(وهو)** أي ما دل على شيء بعينه **(على خمسة أضرب)**: أحدها: **(العلم، و)** الثاني: **(المضمر، و)** الثالث: **(المبهم، وهو شيئان: أسماءُ الإشارة، والموصولاتُ،[3] و)** الرابع: **(المعرف باللام)** نحو: الرجل، **(أو)** المعرف **(بالنداء)**[4] نحو: يا رجل،[5] **(و)** الخامس: **(المضاف إلى أحدها[6] إضافةً حقيقية)** أي معنوية، لا المضاف إلى أحدها إضافة لفظيةً؛ فإنه لا يكتسب التعريف[7] كما مر؛ لأنه يفيد التخفيف فقط،[8] وأعرف المعارفِ: المضمرُ[9] للمتكلم ثم للمخاطب ثم

---

[1] **(قول المص: ما دل على شيء بعينه)** أي متلبس بتعينه وتشخصه أي على واحد مشخص.

[2] **(قوله: يخرج النكرات)** الأولى: "يخرجها".

[3] **(قول المص: وهو شيئان أسماء الإشارة والموصولات)** وإنما سميت مبهمات؛ لأن اسم الاشارة من غير إشارة مبهم، وكذا الموصول من غير صلة.

[4] **(قول المص: المعرف باللام أو بالنداء)** ظاهره: أنهما في مرتبة واحدة، وهو إنما يناسب كون المنادى معرفا باللام المقدرة، وهو خلاف ما جرى عليه؛ حيث عدّه قسما مستقلا، وجعله المولى الجامي قدّس سره خامسا، وقد يقال: ما الفرق بينه حينئذ وبين ضمير المخاطب؟

[5] **(قوله: نحو يا رجل)** وأما نحو يا زيد فتعريفه بالعلمية والنداءُ أفاد زيادة الوضوح وهو المختار وقيل إنه عرف بالنداء بعد إزالة العلمية

[6] **(قول المص: إلى أحدها)** أي غير المنادى ولو بواسطة مثل: «غلام أبيك».

[7] **(قوله: فإنه لا يكتسب التعريف)** يفهم منه: أن المضاف إلى أحدها إضافة معنوية يكتسب التعريف من المضاف إليه، والتحقيق: أن تعريفه بوضع الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية مع المضاف إليه المعرفة للدلالة على معلومية المضاف.

[8] **(قوله: لأنه يفيد التخفيف فقط)** أي تفيد إضافته إلخ، غير موجود في نسخة خطية.

[9] **(قوله: وأعرف المعارف المضمر)** أي بعد لفظ الجلال. قال المحقق الأمير في حاشية الشذور: ما ذكر في ترتيب المعارف لا يظهر لا وضعا ولا استعمالا، وذلك لأن الضمير والموصول واسم الإشارة موضوعة عند الجمهور لكل فرد فرد، وعند السيد للكلي بشرط الاستعمال في الجزئي؛ فهي مستوية وضعا واستعمالا، فما معنى كون أحدها أعرف؟ نعم: ربما يسلم في ضمير المتكلم؛ لأنه لا يحتمل غير معناه بوجه من الوجوه؛ فلعل هذا الترتيب له استناد لقولهم: لا مشاحة في الاصطلاح، بل نقول: أصل المعرفة والنكرة لا بد له من الاستناد

للغائبِ، ثم العلم، ثم المبهمُ،[1] ثم المعرف بحرف التعريف، وأما المضاف إلى أحدها إضافة معنوية.. فيُعتبر أمره بما يضاف إليه.[2] قوله: **(والنكرة ما شاع[3] في أُمّته)** أي اشتَرَك في جِنسه[4] يعني: ما دل على شيء لا بعينه،[5] قال الجوهريّ في الصحاح: «وسهم مشاع، وسهم شائع» أي غيرُ مقسوم، والأمّة الجماعة، وكلُّ جنسٍ من الْحيوانِ أمّة **(نحو: «جاءني رجلٌ، وركِبتُ فرَسًا»)**؛ فذكر في المثال الأول نكرة مِن أُولي العِلم، وفي الثاني من غير أولِي العلْم.

لذلك، وإلاّ.. فما معنى الحكم بأن «أخَ زيد» معرفة، و«ضاربَ زيد» نكرة؟ فليتأمل، انتهى. قال الأنبابي على الصبان: ولك ردّ قوله: "وإلاّ.. فما معنى الحكم بأن «أخ زيد»" إلخ بأن «أخ زيد» قبل الإضافة أخ فقط، وبعدها تعيّن بالإضافة بخلاف «ضارب زيد» فإن أصله قبل الإضافة «ضاربٌ زيداً» بنصب «زيدا» وتنوين «ضارب»، وبعد الإضافة لم يستفد تعيين زائد على ما كان؛ إذ لم يحصل بها إلاّ مجرد أمر لفظي وهو التخفيف تدبر. قول المحقق الأمير في حاشية الشذور: "ما ذكر في ترتيب المعارف لا يظهر لا وضعا ولا استعمالا" قد يقال: إن القرائن اللازمة في الاستعمال قد يكون بعضها أقوى، والترتيب: بحسبها كما يفهم من الأنبابي.

[1] **(قوله: ثم المبهم)** يستفاد منه: أن اسم الإشارة، والموصولات في مرتبة، والمشهور: أن اسم الإشارة أعرف من الموصول، والموصول في مرتبة المعرف بحرف التعريف.

[2] **(قوله: فيعتبر أمره بما يضاف إليه)** أي بالنظر إليه أي هو في مرتبته، وبعضهم استثنى المضافَ للضمير، وقال: إنه في مرتبة العلم، لا الضمير؛ لأنه يقع صفةً للعلم نحو: «مررت بزيد صاحبك»، والصفة لا تكون أعرفَ من الموصوف، بل مساويةً له، أو دونه، انتهى. قال العلّامة الأمير: وأنا أتوقّف في هذه القاعدة؛ إذ حيث كانت الصفةُ لتعيين الموصوفِ؛ فالأنسب: أن تكون أعرفَ منه انتهى.

[3] **(قول المص: ما شاع إلخ)** أي اسم شاع مدلوله داخلا في جماعة مندرجة تحت جنسه.

[4] **(قوله: أي اشترك في جنسه)** أي اشترك مدلولُه مع غيرِه في جنسه، بأن يفهم منه عند إطلاقه واحدٌ غير معين من جنسه.

[5] **(قوله: لا بعينه)** أي لا يكون متلبسا بتعينه وتشخصه.

قوله: (المذكّر والمؤنّث)

أي ومن أصناف الاسم: المذكّر، والمؤنّث؛ **(فالمذكّرُ: ما[1] ليس فيه تاءُ التأنيث، ولا ألفُ التأنيثِ)** المقصورةُ والممدودة،[2] **(والمؤنث: ما فِيه إحداهما)** مِن تاء التأنيث **(كـ«غرفةٍ»، و)** من ألِف التأنيث[3] المقصورةِ **(كـ«حبلى»، و)** الممدودة كـ**(«حمراء»، والتأنيث على ضربين: حقيقيّ ولفظي، فالحقيقي ما بإزائه)**[4] أي بحذائه[5] **(ذكَر من الحَيوانِ كتأنيث «المرأة»)**؛ فإنّ بإزاءها الرجلَ، **(و)** كتأنيث **(«الناقة»)**؛ فإن بإزائها الجَمَلَ، والمثالُ الأول مِن أُولي العِلم، والثاني من غير أولي العلم، **(واللفظي: بخلاف الحقيقيّ)** أي ما ليس بإزائه ذكر من الحيوان، سواءٌ كان بإزائِه ذكر من غير الحيوان **(كتأنيث «الظلمة»)**؛ فإن بإزائها ذكرا،[6] وهو النُّور، ولكن ليس من الحيوان، **(أو)** لم يكن بإزائه ذكر كتأنيث **(«البُشْرى»)**؛ إذ ليس بإزائها ذكر، وهو مصدرٌ بمعنى التبشير. قوله: **(والحقيقيّ أقوى)** أي والتأنيث الحقيقي أقوى من التأنيث اللفظي؛ فإن الحقيقيَّ تأنيثه[7] من حيثُ الذاتُ

---

[1] **(قول المص: فالمذكر ما إلخ)** فيه: أن تعريف المذكر حينئذ ينتقض منعا بدخول المؤنثات الصيغية كـ«هي، والتي، وأنتِ» فيه، كما أنّ تعريف المؤنث ينتقض جمعا بخروجها عنه، اللهم: إلاّ أن يقال: المراد تعريفُ المذكر والمؤنث المعربين، وجعل «ما» في كلا التعريفين عبارة عن الاسم المعرب.

[2] **(قوله: والممدودة)** لا يخفى أن الألف التي تُمدّ: هي التي قبل الهمزة، وعلامة التأنيث: الهمزة إجماعا وإن اختلف في أنها منقلبةٌ عن الألف أو أصلية، وقد يقال: وصفها بالممدودة من قبيل وصف الشيء بحال المتعلق أي الألف الممدودِ ما قبلها.

[3] **(قوله: ومن ألف التأنيث)** الواو هنا وفيما يأتي بمعنى «أو» بالنظر إلى الشرح.

[4] **(قول المص: ما بإزائه إلخ)** أي بازاء صاحبه ذكر إلخ، ويرد عليه: أن من المؤنث الحقيقي ما ليس في مقابله ذَكر من الحيوان كـ«العُقاب»، فالحق: تعريف المؤنث الحقيقي بـ"ما له عورة".

[5] **(قوله: أي بحذائه)** غير موجود في نسخة خطية.

[6] **(قوله: فإن بإزائها ذكرا إلخ)** جعل السيلكوتي «الظلمة» مما ليس بازائه ذكر، ومثّل لما يقابله ذكر من غير الحيوان بـ«النخلة».

[7] **(قوله: فإن الحقيقي تأنيثه)** الظاهر: إسقاط "تأنيثه"، اللهم: إلاّ أن يراد بالحقيقي: المؤنث الحقيقي.

والطبع،[١] واللفظيَّ من حيث الوضع،[٢] لا من حيث الطبع. قوله: **(ولذلك)** أي ولأن المؤنث الحقيقيَّ أقوى؛ **(امتنع: «جاءَ هند»)** بلا تاءٍ، و«يجيء هند» بلا تاء[٣] أي بلا إلحاقِ علامة التأنيث، وهي التاءُ الساكنة اللاحقة بالآخِرِ في الماضي، والتاءُ التي هي من إحدى الزوائدِ الأربع في أول المضارع،[٤] بل لا بد أن يقال: «جاءت هند، وتجيء هند»، **(وجاز: «طلع الشمس»)**، و«يطلع الشمس» وإن كان المختارُ «طلعتِ الشمس، وتطلعُ الشمس». قوله: **(فإن فُصِل)** أي ما ذكرنا: إذا لم يقع فصلٌ، فإن وقع فصْل[٥] بين الفاعل المؤنث، وبين الفعل.. فإن كان حقيقيا.. **(جاز: «جاء اليوم هند»)**،[٦] و«يجيءُ اليومَ هند» بلا إلحاق علامة التأنيث؛ فإن الفاصلَ[٧] وهو «اليوم» هنا عوض لعلامة التأنيث،[٨] والمختارُ: إلحاقُ العلَامةِ[٩] نحو: «جاءت اليوم هند، وتجيء اليوم هند» بالتاء، **(و)** إن كان غيرَ حقيقيٍّ.. **(حسُن: «طلَع اليوم الشمس»)**،[١٠] و«يطلع اليوم الشمس» بلا إلحاقِ علامة التأنيث، ويجوز إلحاقُ علامة التأنيث نحو: «طلعتِ اليومَ الشمس، وتطلع اليوم الشمس» بالتاء. قوله: **(هذا)** أي ما ذكرنا: **(إذا أُسند الفعل إلى ظاهر الاسم المؤنث، أما إذا أسند الفعل إلى**

---

[١] **(قوله: والطبع)** عطف تفسير.

[٢] **(قوله: من حيث الوضع)** أي وضعُ اللفظ.

[٣] **(قوله: و«يجيء هند» بلا تاء)** في نسخة: "بالياء"، وهي أولى.

[٤] **(قوله: في أول المضارع)** في نسخة: "في المضارع"، وهي أنسب.

[٥] **(قوله: فإن وقع فَصْل إلخ)** يشير إلى أن ضمير "فُصِل" عائد إلى مصدره بتأويل الفعل الخاص بالفعل العام؛ حتى يكون في إقامة المصدر التأكيدي مُقام الفاعل فائدة كما نقل عن سيبويه أنه يجوز نحو: «قيم، وقُعِد» بمعنى وقع القيام، والقعود، وفي نسخة خطية: "فإن فصل الفاعل المؤنث من الفعل".

[٦] **(قول المص: جاز «جاء اليوم هند»)** أي جاز عدم إلحاق علامة التأنيث نحو: «جاء اليوم هند».

[٧] **(قوله: فإن الفاصل إلخ)** فيه: أنه لو كان عوضا عن التاء.. لَمَا جاز الجمع بينهما، واللازمُ باطل، والملزوم كذلك؛ فالأولى: التعليل بأن الفعل يبعُد حينئذ عن الفاعل المؤنث؛ فتضعُف العناية به.

[٨] **(قوله: لعلامة التأنيث)** في نسخة: "عن علامة التأنيث"، وهي الظاهرة.

[٩] **(قوله: والمختار إلحاق العلامة)** أي إذا لم يكنِ الفاصل أداةَ استثناء نحو: «ما جاء إلاّ هند»، وإلاّ.. فالمختار: عدم الإلحاق، بل أوجَبَه بعضهم؛ لأن الفاعل في الحقيقة مذكّر محذوف؛ إذ المعنى: «ما جاء أحد إلاّ هند».

[١٠] **(قول المص: حسن «طلع اليوم الشمس»)** في الخضري: نَقَل دم: أنّ الأجوَدَ في المؤنث الغيرِ الحقيقيّ إذا وقع الفصل: تركُ التاء؛ إظهارا لفضل الحقيقيِّ على غيرِه، ثم اختار عكسه؛ لأن إثباتَها كثيرٌ جدا في القرآن، انتهى.

ضمير الاسم المؤنث) أي إلى ضميرٍ يرجع إلى الاسم المؤنث.. **(فإلحاقُ علامة التأنيث لازم)** سواء كان المؤنث حقيقيا، أو لفظيا **(نحو: «هند جاءت»)**، و«هند تجيء»، **(و«الشمس طلعت»)**، و«تطلع». قوله: **(والتاء تقدر في بعض الأسماء)** أي وتاءُ التأنيث تقدّر في بعض الأسماء، وهو المؤنث السماعي[١] **(نحو: «أرض، ونعل»؛ بدليل)** ظهور التاء فيه[٢] عند التصغير.. إذا كان ثلاثيّا نحو: **(«أُرَيْضة، ونعيلةٍ»)**، وأما إذا كان المؤنث السماعي رباعيا[٣] نحو: «عقربٍ».. فلا يظهرُ التاء فيه عند التصغير نحو: «عُقيرِب»؛ لأن[٤] الحرفَ الرابع قائم مقام حرف التأنيث. واعلم أن كل شيء هو زوجٌ من أعضاء الحيوان كـ«العين، والأذن».. فهو مؤنث سماعي.[٥] قوله: **(ومما يستوي فيه)**[٦] أي ومن الاسم الذي يستوي فيه **(المذكّر والمؤنّث «فَعولٌ» مطلقا)** أي سواءٌ كان بمعنى «فاعل» نحو: «بَغِيّ»[٧] أصله: "بَغُويٌ"، اجتمعت الواو والياء، وسَبقت إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء؛ تخفيفا، وأبدلت ضمة ما قبل الياء كسرةً؛ لمجانسة الياء،[٨] فصار

---

[١] **(قوله: وهو المؤنث السماعي)** أي ثلاثيا كان، أو غيره.

[٢] **(قوله: بدليل ظهور التاء)** ويدل على تقدير التاء في المؤنث السماعي أيضا عود الضمير المؤنث إليه نحو: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۖ﴾ [الحج: ٧٢]، والإشارة إليه باسم الإشارة المؤنث نحو: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ﴾ [يس: ٦٣]، وثبوت التاء في فعله نحو: «طلعت الشمس»، وسقوطها من اسم عدده نحو: «عندي ثلاث أذرع».

[٣] **(قوله: رباعيا)** أي غير ثلاثي.

[٤] **(قوله: لأن الحرف إلخ)** وذلك لأنهم شبهوه بتاء التأنيث في نحو: «طلحة، وحمزة» في مجاوزته الثلاثة التي هو أول الأصول؛ فكما أن تاء التأنيث لا يدخل عليها تاء أخرى كذلك الحرف الرابع.

[٥] **(قوله: فهو مؤنث سماعي)** أي غالبا، ومن غير الغالب: «الحاجبان، والمنخران، والخدّان»؛ فإنها مذكرة، والمرجع: السماع، وما كان من الأعضاء غير مُزْدَوِج.. فالغالب عليه التذكير، ومن غير الغالب: «اللسان، والقفا»؛ فإنهما قد يؤنثان.

[٦] **(قول المص: ومما يستوي فيه إلخ)** ومنه أيضا «مفعال» بكسر الميم كـ«منحار» أي كثير النحر، و«مفعيل» كـ«معطير» لمن يتعهد نفسه بالعطر ويكثر منه، و«مفعل» بكسر الميم وفتح العين كـ«مغشم» وهو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه لشجاعته.

[٧] **(قوله: نحو: «بغي»)** قال البيضاوي: هو «فعول» من «البغي»، قلبت واوه، وأدغمت، ثم كسرت الغين؛ إتباعا، ولذلك لم تلحقه التاء، أو «فعيل» بمعنى «فاعل»، ولم تلحقه التاء؛ لأنه للمبالغة، أو للنسب كـ«طالق». انتهى.

[٨] **(قوله: لمجانسة الياء)** وللمحافظة عليها.

«بغيا» كما قال الله تعالى:[1] ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ۝٢٨﴾ [مريم: ٢٨] أي: باغيةً أي: زانيةً، مِن «بغَتِ المرأةُ بِغاءً» بكسر الباء والمد أي: زَنَتْ، فهي «بَغِيٌّ»، والجمع «بَغَايَا»، -أو كان بمعنى «مفعول»[2] **(نحو: «حلوبٍ»)**[3] بمعنى «محلوب». **(و)** من الاسم[4] الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث **(«فعيلٌ» بمعنى «مفعولٍ» نحو: «قتيل»)** بمعنى «مقتول»، **(و«جريح»)** بمعنى «مجروح». ويُشترط فِي استواء المذكّر والمؤنث في «فعول» مطلقا، وفي «فعيلٍ» بمعنى «مفعولٍ»: جريانُه على الاسم[5] بأن يكون خبرا للمبتدأ نحو: «هذه المرأة حلوبٌ»، أو صفةً لموصوف نحو: «هذه أَمَةٌ قتيل»، أو حالا لذي الحال نحو: «رأيت هندا جريحا»؛ لعدم الالتباس ح، فإذا لم يكن جاريا على الاسمِ.. فلا بد من إظهار علامة التأنيث[6] نحو: «مررت بقتيلتِهم»؛ لئلا يحصُل الالتباسُ. قوله: **(وتأنيثُ الجموع غيرُ حقيقيٍّ)** أي وتأنيثُ كلِّ جمعٍ من الجموع لفظيّ؛ لأنَّ تأنيثَه[7] بسببِ أنه بمعنى «الجماعة»، وتأنيث «الجماعة» لفظي؛ لأن «الجماعة»[8] ليست مما في إزاءِها ذكَر من الحيوان. قوله: **(ولذلك)** أي ولكونِ تأنيثِ الجموع غيرَ حقيقي؛ **(جاز: «فعَلَ الرجالُ، وجاءَ المسلمات، ومضى الأيّام»)**، وحسُن:[9] «فعلتِ الرجال، وجاءتِ المسلمات، ومضت الأيام». قولُه: **(إلا جمعَ المذكرِ**

---

[1] **(قوله: كما قال الله تعالى)** في نسخة: "قال الله تعالى" بدون "كما".

[2] **(قوله: أو كان بمعنى «مفعول»)** وتلحقه تاء التأنيث على وجه الندور في أسماء مخصوصةٍ يقال: «جَمَل رَكوب، وناقة رَكوبة».

[3] **(قول المص: نحو: «حلوب»)** في جعله مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ذهول عن كونه من الأوصاف المختصة بالمؤنث.

[4] **(قوله: من الاسم إلخ)** الأولى: إسقاطه.

[5] **(قوله: جريانه على الاسم)** ظاهرا كان ذلك الاسم، أو منويّا لدليل.

[6] **(قوله: فلا بد من إظهار علامة التأنيث)** أي إذا أريد به مؤنّث.

[7] **(قوله: لأن تأنيثه إلخ)** الأولى: "لأنه بسبب كونه بمعنى الجماعة".

[8] **(قوله: لأن الجماعة إلخ)** غير موجود في نسخة خطية.

[9] **(قوله: وحسُن إلخ)** يُشعر أن الأجوَد: إلحاقُ التاء في جميع ما ذُكر، وهو مسلّم في نحو: «جاء المسلمات»، غيرُ مسلّم في نحو: «فعَل الرجال، ومضى الأيام»؛ إذِ المختارُ فيهما: حذفُ التاء على ما جرى عليه الدماميني. وحَكم السيوطيُّ باستواء الأمرين، فليراجَع.

العاقلِ السالمَ)[1] استثناءٌ من قوله:[2] "وتأنيث الجموع غيرُ حقيقي" أي كلُّ جمعٍ من الجموع مؤنثٌ لفظي إلا جمعَ المذكر العاقلِ السالمَ الذي جُمِع بالواو والنون، أوِ الياء والنون؛ **(فإنه مذكر)،**[3] قوله: "جمعَ المذكر"[4] احترازٌ عن نحو: «المسلمات»؛ فإنه جمعُ مؤنثٍ، وقولُه: "العاقلِ" احتراز عن نحو: «الأيام»؛ فإنها جمعُ المذكر غير العاقل، وقوله: "السالم" احتراز عن نحو: «الرجال»؛ فإنها جمع المذكر غير السالم؛ لأنها جمعٌ مكسّر؛ **(فتقول: «جاء الزيدون»، ولا تقول: «جاءت الزيدون»).** قوله: **(وتقول)** أي ما ذكرنا: إذا أُسند الفعل إلى ظاهر الجمع، أمّا إذا أسند[5] إلى ضمير الجمع.. فهو قوله:[6] وتقول: **(في ضمير**[7] **جمع المذكر العاقل غير السالم)** أي المكسر: **(«الرجال فعلوا»)** بالواو؛ نظرا إلى أن إسنادَ الفعل إلى ضمير جمع المذكر العاقل،[8] **(و)** «الرجال **(فعلت»)** بالتاءِ؛ نظرا إلى أن إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث،[9] **(وأما)** إذا أسند الفعلُ إلى ضميرِ جمعِ المذكر العاقل **(السالم.. فـ)** تقول **(بالواوِ، لا غيرُ؛** لِما ذكرنا: أنه مذكّر **(نحو: «الزيدون ضربوا»، وإن كان)** الجمعُ الذي أسند الفعل إلى ضميرِه **(غيرَ)** الجمع **(المذكر العاقل)** السالم،[10] سواء كان ذلك الجمع جمعَ المذكر غير العاقل، أو جمعَ المؤنث الحقيقيِّ أو اللفظيّ..[11]

---

[1] **(قول المص: إلاّ جمع المذكر العاقل السالم)** يغني عن العاقل قوله: "السالم".

[2] **(قوله: استثناء من قوله: إلخ)** فيه مسامحة؛ إذ المستثنى منه قوله: "الجموع"، وفيه: أنه يُشعِر أن جمعَ المذكر مؤنث إلاّ أنّ تأنيثَه ليس غيرَ حقيقيّ، وفساده ظاهر، اللهم إلاّ أن يقال: إنه مستثنًى باعتبار المراد، كما أشار إليه بقوله: "أي كل جمع" إلخ.

[3] **(قول المص: فإنه مذكر)** أي لا يجوز اعتبار تأنيثه بملاحظة الجماعة.

[4] **(قوله: جمع المذكر)** الأولى: إسقاط لفظ "الجمع".

[5] **(قوله: أما إذا اسند إلخ)** أي أما إذا أريد إسناد الفعل إلى ضمير راجع إليه.

[6] **(قوله: فهو قوله: إلخ)** أي فحكمه مفهوم قوله إلخ.

[7] **(قول المص: وتقول في ضمير جمع إلخ)** أي في حال إرادة إسناد الفعل إلى ضمير جمع إلخ.

[8] **(قوله: إلى ضمير جمع المذكر العاقل)** أي الموضوع له الواو.

[9] **(قوله: إلى ضمير المؤنث)** أي إلى ضمير راجع إلى المؤنث؛ للتأويل بـ«الجماعة».

[10] **(قوله: غير الجمع المذكر العاقل السالم)** الصواب: إسقاط "السالم" كما في نسخة خطية.

[11] **(قوله: الحقيقي أو اللفظي)** الأنسب بدله: "مطلقا سواء كان عاقلا، أو غير عاقل".

(فتقول بالنونِ)؛ نظَرًا إلى أن إسناد الفعل[1] إلى ضمير جمع غير المذكر العاقل، **(و)** تقول بـ**(التاء)**؛ نظرا إلى أنّ إسناد الفعل إلى ضميرِ المؤنث[2] **(نحوُ، «المسلماتُ جئن، و)** المسلماتُ **(جاءت»، و)** نحو: **(«الأيامُ مَضيْنَ، و)** الأيام **(مضتْ»، و)** نحو: **(«العيونُ جرَيْن، و)** العيون **(جرت»)**. قوله: **(ونحْوُ: «النَّخْلِ، والتّمر»)** أي وكلُّ اسمِ جنسٍ لم يكن فرقٌ بينه وبين واحده سوى أن التاءَ مطروحة عنه، ومُلْحَقةٌ بواحده نحو: «نخل، ونخلة»، و«تمر، وتمرة» **(يُذكّر)**؛ حملا على اللفظ،[3] **(ويؤنث)**؛ حملا على المعنى؛ لأنه بمعنى الجماعة **(قال الله تعالى)** في قصة عاد في سورة القمر [٢٠]: **(﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ۝٢٠﴾)**[4] [القمر: ٢٠] بلا تاءِ التأنيث أي: منقطِعٍ، **(و)** قال الله تعالى أيضا في قصة عاد في سورة الحاقة: **(﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ۝٧﴾)** [الحاقة: ٧] بتاء التأنيث أي: ساقطة.

---

[1] **(قوله: نظرا إلى أن إسناد الفعل إلخ)** أي والنون موضوعة لجمع غير العاقل، واستعمالها في المؤنث العاقل؛ لإجرائه مُجرى غير العاقل.

[2] **(قوله: إلى ضمير المؤنث)** أي بالتأويل المذكور.

[3] **(قوله: حملا على اللفظ)** الأولى: "باعتبار اللفظ"، وكذا يقال فيما يأتي.

[4] **(قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ۝٢٠﴾)** أي كأنهم أصول نخل منقلع عن مغارِسها، وشُبّهوا بأعجاز النخل؛ لأن الريحَ كانت تقطَعُ رُأوسَهم؛ فيَبقون أجسادًا بلا رؤوسٍ؛ فيتساقطون على الأرضِ أمواتًا وهم جُثَث طوالٌ، كأنهم أعجازُ نخلٍ وهي أصولُها بلا فروعٍ.

قوله: (المصغّر)

أي ومن أصناف الاسم: المصغّر، **(وهو الاسم[1] الذي ضُمَّ أوّلُه،[2] وفُتِحَ ثانيه، ولَحِقَهُ ياءٌ ثالثةٌ ساكنةٌ؛ ليدُلّ على التقليل،[3] ويُكسر ما بعد الياء.. إن كان)** ذلك الاسم **(على أربعة أحرف).[4]** قوله: **(وأمثلتُه)** إلخ أي وأمثلة المصغّرِ ثلاثةٌ: للاسم الثلاثي:[5] **(«فُعيل»[6] كـ«فليس»)** مصغّر «فلْسٍ»، **(و)** للاسم الرباعيّ الذي لم يكن قبلَ آخره مدة: **(«فُعيعِل» «كدُريهِم»)** مصغر «دِرهم»، **(و)** ما كان[7] قبل آخره مدةٌ: **(«فُعَيْعِيل» كـ«دُنَيْنِير»)** مصغر «دينار»،[8] قال الجوهريّ في الصحاح: «الدينار» أصله: «دِنَّارٌ» بالتشديد، فأُبْدِلَ من إحدى[9] حرفَي التضعيف ياء؛ لئلا يلتبسَ بالمصادرِ التي تجيءُ على وزن «فِعَّال» كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ٢٨﴾ [النبأ: ٢٨]. قولُه: **(وقالوا: «أجيمال»)** إلخ جوابٌ عن سؤالٍ مقدّر، وهو أن يُقال: قدْ ظَهَرَ أنّ مصغرَ الاسمِ الرباعيّ الذي قبلَ آخره مَدَّةٌ: على «فُعَيْعِيل»، وما لم يكن قبلَ آخره مدة: على «فعيعل»؛ فما تقولُ في «أجيمال» مصغر

---

[1] **(قول المص: وهو الاسم)** فلا يصغر الفعل ولا الحرف؛ لأن التصغير وصف في المعنى، والفعل والحرف لا يوصَفان، وشذَّ تصغيرُ فعلِ التعجب نحو: «ما أحيسنه»، ويستثنى من الاسم الأسماءُ المعظّمة كأسماء الله تعالى، وأنبيائه، وملائكته، ونحوها، والمصحف، والمسجد، وأسماء الشهور، والأسبوع.

[2] **(قول المص: ضم أوله)** إن لم يكن مضموما، وكذا يقال في قوله: "وفتح ثانيه".

[3] **(قول المص: ليدل على التقليل)** والتحقير نحو: «رُجيل»، والتعظيم نحو: «دويهة» تصغير «داهية»، والتحبّب نحو: «بُنَيَّةٌ» تصغير «بنت».

[4] **(قول المص: على أربعة أحرف)** أي وأكثر.

[5] **(قوله: للاسم الثلاثي)** أي لتصغيره، والأولى: تأخيره عن قوله: "فعيل"، وكذا يقال فيما بعد.

[6] **(قول المص: فعيل كفليس)** وزن المصغر بالأمثلة الثلاثة اصطلاح خاص بهذا الباب، اعتبر فيه مجرد اللفظ من غير نظر إلى مقابلة أصلي بأصلي، وزائد بزائد، وليس جاريا على اصطلاح الصرفيين، ألا يرى أن وزن «أحيمد»: «فعيعل»، ووزنَه التصريفيّ «أفيعل».

[7] **(قوله: وما كان إلخ)** عطف على قوله: "الذي" إلخ.

[8] **(قوله: مصغر دينار)** أي مردودا إلى أصله كما هو قاعدة التصغير.

[9] **(قوله: من إحدى)** الأولى: "من أحد".

«أجمال» جمعِ «جَمَلٍ»، (و) في («حميراءَ») مصغّر «حمراء»، (و) في («سكيران») مصغّر «سكران»؛ فإنها ليست «على فعيعيل»،[1] (و) في («حبيلى») مصغّر «حبلى»؛ فإنها ليست على «فعيعل» بالكسر؟ فأجاب بقوله: "وقالوا: «أجيمال، وحميراءُ، وسُكيران، وحبيلى»"؛ (للمحافظة على الألفاتِ)[2] أي وقالوا في مصغر كلِّ جمعٍ على «أفعال» كـ«أجمال»: «أجيمال»؛ لمحافظة ألفِ الجمع، وقالوا في مصغر ما في آخره الألفُ التأنيثِ[3] الممدودةُ أو المقصورة كـ«حَمراء، وحُبلى»: «حُميراء، وحُبيلى»؛ لمحافظة ألف التأنيث،[4] وقالوا في مصغر ما في آخره ألف ونون مضارعتان لألفي التأنيث كـ«سكران»: «سُكيران»؛ لمحافظة ألف التذكير. قوله: (وتقول في «ميزان») فيه لف ونشر[5] أي وتقول في مصغر «ميزان»: («مويزين») يَرجِع إلى الأصل؛ إذ أصله «مِوْزانٌ»؛[6] لأنه من «الوزن»، قلبت الواو ياء؛ لسكونها، وانكسارِ ما قبلها، فصار «ميزان»، (و) تقول (في) مصغّر («باب»: «بُوَيْبٌ») يرجِع إلى الأصل؛ إذ أصلُه «بوَبٌ»، (و) تقول (في) مصغرِ («نابٍ»)، وهي[7] من الأسنان: الّتي تلي الرَّباعيات،[8] والرباعياتُ من الأسنانِ: التي تلي الثَّنايا:[9] («نُيَيْبٌ») يرجع إلى

---

[1] (قوله: فإنها ليست على فعيعيل) توجيه للسؤال أي وإنما صح السؤال؛ لأنها إلخ.

[2] (قول المص: للمحافظة على الألفات) أي التي هي علامات، ومن حقها أن لا تتبدل.

[3] (قوله: الألف التأنيث) صوابه: "ألف التأنيث".

[4] (قوله: لمحافظة ألف التأنيث) فيه: أن الألف المحافظ عليه في «حمراء» ليس ألف التأنيث، وإنما هو ألف المد، وقد يقال: سمي المدة التي قبل ألف التأنيث الممدودة باسمها مجازا للمجاورة.

[5] (قوله: فيه لف ونشر) هو ذكر متعدِّد، ثم ذِكر ما لكل واحدٍ من آحادِ هذا المتعدّد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه، إذا عرفت هذا.. علمت أنْ لا لفّ ونشر في نُسخ المتن المتداولة، وقد يقال: لعل النسخةَ التي كتب عليها الشارح رحمه الله تعالى هي هكذا: "وتقول في «ميزان، وباب، وناب، وعصا، وعدة، ويد، واست»: «مويزين، وبويب، ونييب، وعصية، ووعيدة، ويدية، وستيهة»"، فاللف والنشر ظاهر.

[6] (قوله: إذ أصله: «موزان» إلخ) الأولى: "وهو «موزان» لأنه" إلخ، وكذا يقال فيما بعد.

[7] (قوله: وهي إلخ) في المصباح: أن «الناب» مذكر، ويؤيده تصغيره على «نييب» بدون التاء، وظاهر عبارة الشارح: أنه مؤنث، وعليه جرى المنجد، فليراجع، و«الناب» بجانب الرباعية، وللانسان نابان في كل فكّ.

[8] (قوله: التي تلي الرباعيات) خبر "هي"، بفتح الراء جمع «رباعية»: السن بين الثنية والناب، وهي أربع: رباعيتان في الفك الأعلى، ورباعيتان في الفك الأسفل.

[9] (قوله: التي تلي الثنايا) جمع «ثنية» أحد الأسنان الأربع التي في مقدم الفم: ثنتان من فوق، وثنتان من تحت.

الأصل؛ إذ الأصلُ «نَيَب»، **(و)** تقول **(في)** مصغر **(«عصاً»: «عُصَيَّةٌ»)** يرجع إلى الأصل؛ فإن أصلها «عُصَيْوَةٌ»[١] -إذ أصلُ «عَصًا»: «عَصَوٌ»- فاجتمعتِ الواو والياء، وسَبقت إحداهما بالسكون، فقُلبت الواوُ ياء، وأدغِمت الياءُ في الياء، والتاءُ فيها للتأنيثِ؛ لأن «عصا» مؤنثٌ سماعي. **(و)** تقول **(في)** مصغّر **(«عِدَة»: «وعيدة»)** ترجع إلى الأصل؛ إذ أصلها «وِعْدَة»،[٢] فحذفت فاءُ الفعل[٣] كما ذكر في التصريف. **(و)** تقول **(في)** مصغر **(«يد»: «يُدَيّة»)** يرجع إلى الأصل؛ إذ أصله «يَدْيٌ»[٤] على وزن «ظَبْيٍ»، فحذفت لامُه على غير القياس؛ لكثرة الاستعمال. **(و)** تقول **(في)** مصغر **(«اسْت»)**، وهي العجز، وقد يراد بها حلقة الدبر: **(«سُتَيْهَةٌ» ترجعُ إلى الأصل)**؛ إذ أصلها «سَتَه» على وزن «فَعَل»[٥] بالتحريك أي على وزن «فَرَس»، فحذفت لامه،[٦] وفي بعض النسخ: وفي «سه»: «ستيهة» أي وتقول في مصغر «سه»، وهي الأست: «ستيهة»؛ إذ أصلها «سَتَه» أيضا، فحذفت عينه. قوله: **(وتاءُ التأنيثِ المقدَّرةُ في الثلاثيّ)** أي في المؤنث السماعيّ الثلاثيّ **(تثبت)** أي تَظهَر **(في التصغير نحو: «أذينة» في تصغير «أذن»)**، وهي تثقّل، وتخفّف، والمراد[٧] بالثّقل: ضمّة الذال، وبالتخفيف: سكونُها، **(و)** نحو: **(«رجيلة» في تصغير «رِجل»، إلا ما شذّ)**[٨] من المؤنث السماعي الثلاثي؛ فإنه لا تثبت التاء المقدرة في تصغيره **(كـ«حريب» في)** تصغير

---

[١] **(قوله: فإن أصلها: «عصيوة» إلخ)** المناسب: "فإن أصلها: «عصَوٌ»، فصار بعد التصغير «عُصَيْوة»، فاجتمعت الواو والياء" إلخ.

[٢] **(قوله: إذ أصلها وعدة)** في الأشموني: أصله «وِعْد» على وزن «فِعل»، فحذفت فاؤه؛ حملا على المضارع، وحركت عينه بحركة الفاء، وهي الكسرة؛ ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها، وعوضوا منها تاء التأنيث، ولذلك لا يجتمعان، وتعويض التاء هنا لازم، وقد أجاز بعضهم حذفها للضرورة انتهى.

[٣] **(قوله: فحذفت فاء الفعل)** أي واعتبرت التاء عوضا.

[٤] **(قوله: أصله يدي إلخ)** في المصباح: قيل: بفتح الدال، وسكونه.

[٥] **(قوله: على وزن فعل إلخ)** الأخصر: "على وزن «فرس»".

[٦] **(قوله: فحذفت لامه)** أي وعوض عنه الهمزة.

[٧] **(قوله: والمراد إلخ)** المناسب: "والمراد بالتثقيل: ضم الذال، وبالتخفيف: تسكينها"، ولعلها حاشية ألحقها الناسخون بالشرح.

[٨] **(قول المص: إلاّ ما شذّ)** مستثنى مفرغ أي تثبت في جميع المواد إلاّ ما شذّ.

((«حرب»)، قال المازني: لأنه[1] في الأصل مصدر، **(وك«عُريس» في)** تصغير **(«عِرس»)** بالكسر، وهي امرأةُ الرجل،[2] وفي تصغير «عُرس» بالضم، وهو طعام الوليمة، يذكّر ويؤنّث،[3] يقال: «عرس» في المذكر، و«عرسة» في المؤنث.[4] قوله: **(ولاتثبت)** أي ولا تظهر تاءُ التأنيث المقدّرةُ **(في)** المؤنث السماعيّ **(الرباعيّ كقولك: «عُقَيْرِب» في)** تصغيرِ **(«عَقْرَبٍ»)**؛ إذ الحرفُ الرابع يقومُ مقامَ تاءِ التأنيثِ. قولُه: **(إلا ما شذَّ مِن)** المؤنثِ السماعيّ الرباعيّ **(نَحو: «قُدَيْدِيمَةٍ»[5] في)** تصغيرِ **(«قُدَّامٍ»، و)** نحو: **(«وُرَيِّئَةٍ» في)** تصغيرِ **(«وَرَاءٍ»)**، قال المُطَرِّزِيُّ في الْمُغْرِب: «الوَرَاءُ» على وزنِ «فَعَال»، ولامُه همزةٌ عند سيبويه وأبي علي الفارسي، وياءٌ عند العامة،[6] وهي من ظروف المكان بمعنى «خلف، وقدام»[7] وكقوله تعالى:[8] ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾﴾ [الكهف]، وقد استُعِيرتْ

---

[1] **(قوله: لأنه إلخ)** أي وإنما لم يظهر التاء فيه؛ لأنه في الأصل مصدر.

[2] **(قوله: وهي امرأة الرجل)** وقد يطلق على الرجل أيضا.

[3] **(قوله: يذكر ويؤنث)** في المختار: و«العرس» بوزن «القفل»: طعام الوليمة، يذكر ويؤنث. وفي المصباح: و«العرس» بالضم: طعام الذفاف، وهو مذكر؛ لأنه اسم للطعام، انتهى، هذا. وقد يناقش في شذوذ تصغير «عرس» بالضم؛ حيث يطلق على المذكر والمؤنث، أو يختص بالمذكر، وقد يقال: المراد شذوذ تصغير «العرس» بمعنى امرأة الرجل.

[4] **(قوله: يقال: «عرس» في المذكر، و«عرسة» في المؤنث)** غير موجود في نسخة خطية، مع أنه غير ملائم لما سبق؛ فالحق إسقاطه.

[5] **(قول المص: «قديمة»)** صوابه: "قديديمة"، يفهم منه أن «قداما» مؤنث، ومثله «وراء»، وكأنه: على اعتبار الجهة، نقل عن ابن عصفور: أن الظروف كلها مذكرة إلاّ «وراء، وقدام».

[6] **(قوله: وياء عند العامة)** أي في المشهور؛ فيكون نظير «رداء».

[7] **(قوله: بمعنى «خلف، وقدام»)** أي هي من أسماء الأضداد، تطلق على كل واحدة من جِهَتَي الأَمَامِ والخلْفِ.

[8] **(قوله: وكقوله تعالى)** الصواب: إسقاط الواو، غير موجود في نسخة خطية، وليس من عبارة المطرزي، فلعله من زيادة الناسخين، وهو دليل لكلٍّ من المعنيين أي كان قُدّامهم، أو خلفهم ملِك، وعلى المعنى الثاني لا بد أن يقال: إن مرجع السفينة على الملِك الغاصب؛ حتى يكون لخرقها فائدة. قوله تعالى: ﴿سَفِينَةٍ﴾ أي صحيحةٍ، وقوله تعالى: ﴿غَصْبًا﴾ يحتمل أن يكون مصدرا بمعنى اسم الفاعل على أنه حال من ضمير «يأخذ»، ويحتمل أن يكون مفعولا مطلقا نوعيا لبيان نوع الأخذ.

للزمان في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم:[1] {إِنَّ مَا تَطْلُبُ وَرَاءَكَ}[2] بمعنى: إنّ الذي تطلبه من ليلة القدر يجيءُ بعد زمانِك هذا. قوله: **(وجمع القلة يُحَقَّر)** أي يُصَغَّرُ **(على بنائه**[3] **نحو: «أُكَيْلِب»)** في تصغير «أكلُبٍ» جمع «كلب»، **(و«أجيمال»)** في تصغيرِ «أجمال» جمع «جَمَل»، **(و)** نحوُ: **(«أجيربة»)** في تصغير «أجربة» جمع «جريب»، **(و)** نحو: **(«غليمة»)** في تصغير «غلمة» جمع «غلام». قوله: **(وجمع الكثرة)** إلخ أي وفي تصغير جمع الكثرةِ طريقَان: إحداهما: أنه **(يُرَدُّ**[4] **إلى واحده)..**[5] -إن لم يُوجد له[6] جمعُ قلة-، فيصغّرُ، **(ثم يُجمع جمْعَ السلامة)** بالواوِ والنون في المذكَّرِينَ العاقِلِين **(نحو: «شُوَيْعِرُون» في)** تصغير **(«شُعَرَاء»)** جمع «شاعر»، وانقَلبتِ[7] المَدَّةُ التي لا أصلَ لها في «شاعر» واوا؛ لانْضِمام ما قبلَها، **(و)** بالألف والتاء في غيرِ المذكّرِين العاقِلِين نحو: **(«مُسيجدات» في)** تصغير **(«مَساجد»)** جمع «مسجد». **(و)** ثانيهما:[8] أنه يُردّ **(إلى جمعِ**

---

[1] **(قوله: صلى الله عليه وسلم)** غير موجود في عبارة المطرزي، فعليه يحتمل أن يكون {إنّ ما تطلب وراءك} غيرَ حديث؛ فليراجَع.

[2] [لفظ الحديث: **{إنَّ الذي تَطْلُبُ أمامَكَ}**. الراوي: أبو سعيد الخدري، صحيح البخاري (٨١٣)، مسلم (١١٦٧) باختلاف يسير. الحديث بتمامه: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: انْطَلَقْتُ إلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيّ فَقُلْتُ: ألَا تَخْرُجُ بنا إلى النَّخْلِ نَتَحَدَّثُ، فَخَرَجَ، فَقالَ: قُلتُ: حَدِّثْني ما سَمِعْتَ مِنَ النبيِّ ﷺ في لَيْلَةِ القَدْرِ، قالَ: اعْتَكَفَ رَسولُ اللهِ ﷺ عَشْرَ الأُوَلِ مِن رَمَضانَ واعْتَكَفْنا معهُ، فأتاهُ جِبْرِيلُ، فَقالَ: **إنَّ الذي تَطْلُبُ أمامَكَ**، فاعْتَكَفَ العَشْرَ الأوْسَطَ، فاعْتَكَفْنا معهُ فأتاهُ جِبْرِيلُ فَقالَ: **إنَّ الذي تَطْلُبُ أمامَكَ**، فَقامَ النبيُّ ﷺ خَطِيبًا صَبِيحَةَ عِشْرِينَ مِن رَمَضانَ فَقالَ: {مَن كانَ اعْتَكَفَ مع النبيِّ ﷺ، فَلْيَرْجِعْ، فإنِّي أُرِيتُ لَيْلَةَ القَدْرِ، وإنِّي نُسِّيتُها، وإنَّها في العَشْرِ الأواخِرِ، في وِتْرٍ، وإنِّي رَأَيْتُ كَأنِّي أسْجُدُ في طِينٍ وماءٍ} وكانَ سَقْفُ المَسْجِدِ جَرِيدَ النَّخْلِ، وما نَرَى في السَّماءِ شيئًا، فَجاءَتْ قَزَعَةٌ (قِطَعٌ من السَّحاب رقيقةٌ)، فَأُمْطِرْنا، فَصَلّى بنا النبيُّ ﷺ حتّى رَأَيْتُ أثَرَ الطِّينِ والماءِ على جَبْهَةِ رَسولِ اللَّهِ ﷺ وأَرْنَبَتِهِ (طرَف أنْفه) تَصْدِيقَ رُؤْياهُ].

[3] **(قول المص: يُحقّر على بنائه)** أي لا يُردّ إلى واحده.

[4] **(قول المص: وجمع الكثرة يرد إلخ)** أي لا يصغّر جمعُ الكثرة بدون الردِّ إلى الواحد، أو إلى جمع القلة؛ لأن بنيتَه تدلّ على الكثرة، وتصغيرَه يدلّ على القلة؛ فيتنافيان، كذا في الأشموني. وفي الصبان: قد يقال: لا تنافيَ لأن الكثرةَ والقلة مقولَان بالتشكيك انتهى.

[5] **(قول المص: يرد إلى واحده)** أي وجوبا.

[6] **(قوله: إن لم يوجد له)** أي لمفرده.

[7] **(قوله: وانقلبت المدة)** أي عند التصغير.

[8] **(قوله: وثانيهما)** المناسب: "وثانيتهما".

قلة).. إن وُجِد له جمعُ قلةٍ **(نحو: «غليمة» في)** تصغير **(«غلمان»)** جمع «غلام»، **(وإن شئتَ.. رددْتَ إلى واحده)**، ثم اجمعْه[1] جمعَ السلامة كما ذكرنا **(نحو: «غليمون» في)** تصغير **(«غلمان»)** جمع «غلام». قولُه: **(وتحقِيرُ الترخيم)** أي وتصغير الترخيم[2] **(أن تُحذَف منه الزيادة)**[3] التي في الاسمِ؛ حتى يصيرَ الاسم على حروفِ الأصول،[4] ثم يُصَغّر **(نحو: «زهير» في)** تصغير **(«أَزْهَر»)** أي بيّن الزُّهْرَةِ،[5] قال الجوهري في الصحاح: الزُّهرة بالضم: البياضُ، ويقال: أزهر فلانٌ، والأزهرُ النَيّرُ هو الضوء،[6] ويسمى القمرُ الأزهرَ، ورجلٌ أزهرُ أي أبيضُ مُشرِق الوجهِ، والمرأةُ زهراءُ، **(و)** نحو: **(«حُريث» في)** تصغير **(«حارث»)** اسم رجل. قوله: **(وتقول في «ذا»)** هذا شروع في تصغير بعض أسماء الإشارة، والموصولات،[7] وتصغيرُهما يُخَالِف تصغيرَ الأسماء المعربة؛ فأُلْحِق[8] قبل آخرِهما ياءٌ، وزِيدَ بعد آخِرهما ألفٌ،[9] وهو قولُه: وتقول في «ذا»: **(«ذَيَّا»، و)** تقول **(في «تا»: «تَيَّا»)** أي وتقول في تصغير «ذا»: «ذيّا»، وفي تصغير «تا»: «تيا»؛ لأنه لمّا ألحقت قبل آخرهما ياء.. انقلبت الألفُ ياءً، وأدغمت ياءُ التصغير فيها،[10] وفتحت للألف، **(و)** تقول **(في)** تصغير **(«الَّذِي»: «الَّذَيَّا»، وفي)** تصغير **(«الَّتِي»: «الّتَيَّا»)**؛ لأنه لمّا ألحقت قبل

---

[1] **(قوله: ثم اجمعه)** في نسخة خطية: "ثم جمعته"، وهو المناسب لنسخ المتن المتداولة، وفي بعض النسخ: "وإن شئت رُدّه على واحده" بصيغة الأمر، وعليه يكون قوله: "ثم اجمعه" مناسبا.

[2] **(قوله: أي وتصغير الترخيم)** أي الحاصل بعد الترخيم؛ فالإضافة: لأدنى ملابسة.

[3] **(قول المص: أن تحذف منه الزيادة)** أي متحقق بأن يحذف من الاسم الحرف الزائد فيه.

[4] **(قوله: على حروف الأصول)** الإضافة: للبيان.

[5] **(قوله: أي بيّن الزهرة)** الحق: ذكرُه بعدُ في موضع "فلان" كما في نسخة خطية موافقة للصحاح.

[6] **(قوله: هو الضوء)** غير موجود في عبارة الصحاح، والظاهر: "وهو المضيء".

[7] **(قوله: بعض أسماء الإشارة والموصولات)** وهو من أسماء الإشارة: «ذا، وتا، وذان، وتان، وأولاء»، ومن الموصولات: «الذي، والتي، واللذان، واللتان، والّذين، والألى».

[8] **(قوله: فألحق إلخ)** بيانٌ لكيفيةِ تصغيرهما.

[9] **(قوله: وزيد بعد آخرهما ألف)** عوضا عن ضم الأول المجتلب للتصغير، وهذا في غير المختوم بزيادة تثنية أو جمع، أما فيه.. فلا يزاد الألف؛ لطوله.

[10] **(قوله: وأدغمت ياء التصغير فيها)** أي وزيد في الآخر ألف، وكذا يقال فيما بعد.

آخرهما ياء.. اجتمعت مع ياءٍ أخرى، فأدغمت ياءُ التصغير فيها، وفتحت؛ للألف، وفُتح ما قبل ياءِ التصغير أيضا؛ ليكون ما قبل ياءِ التصغير في «ذا، وتا»، وفي «الذي، والتي» واحدا؛ طردًا للباب أي لباب[1] التصغير في المبهم.

قوله: **(المنسوب)**

أي ومن أصناف الاسم: المنسوب، **(وهو الاسم الملحَقُ بآخره ياءٌ مشدّدة؛ للنسبة[2] إلى المجرَّدِ عن الياء؛)**[3] فتقول في النسبة إلى «هاشمٍ»: «هاشمي»، وإلى «تَبْريز»[4]: «تبريزِي». **(وحقُّه)** أي المنسوبِ: **(أن يُحذف منه[5] تاءُ التأنيث كـ«بصري»)** في النسبة إلى «البصرة»[6] **(«ومكي، وكوفي»)** في النسبة إلى «مكةَ، وكوفةَ»، **(و)** حقه: أن يحذف منه **(نون التثنية[7] كـ«هندي»)** في النسبة إلى «الهندان» علما[8] لموضعٍ، **(و)** أن يُحذف منه **(نونُ**

---

[1] **(قوله: أي لباب إلخ)** غير موجود في بعض النسخ، ولعلها حاشية ألحقها الناسخون بالشرح.

[2] **(قول المص: للنسبة إلخ)** أي للدلالة على نسبة شيء إلى المجرد عنها.

[3] **(قول المص: إلى المجرد عن الياء)** الأولى: "إليه" كما عبر به بعضهم.

[4] **(قوله: وإلى تبريز)** بفتح التاء وكسرها قاعدة آذربيجان

[5] **(قول المص: يحذف منه إلخ)** لأن بقاءها يوجب إثبات تاء التأنيث في نسبة المذكر، واجتماع علامتي التأنيث في نسبة المؤنث، وإيقاع تاء التأنيث حشوا؛ فقول العامة في النسبة إلى خليفة: «خليفتي» لحن.

[6] **(قوله: البصرة)** في نسخة خطية «بصرة» بدون أل.

[7] **(قوله: وحقه أن يحذف منه نون التثنية)** لئلاّ يجتمع على الاسم الواحد إعرابان: إعرابٌ بالحروف، وإعراب بالحركات، والحق: علامةُ التثنية، وكذا يقال في نون الجمع.

[8] **(قوله: الهندان علما)** الظاهر: إسقاط اللام كما في نسخة خطية، وقوله: علما هنا وفيما يأتي ليس بقيد احترازي، ومَن أجرى المثنى المسمى به مُجرى «سلمان».. قال «هنداني» بإثبات الألف والنون كـ«مسلماني».

الجمعِ[1] **كـ«زيدي»)** في النسبة إلى «زيدون» علَمًا، ومنه[2] «قِنّسري» في النسبة إلى «قنّسرين»[3] علم لبقعةٍ غير منصرف للتأنيث والعلمية فيمن يجعَل الإعرابَ[4] قبل النونِ،[5] ومَنْ جَعل الإعراب على النون..[6] قال: «قنسريني».[7] قوله: **(وأن يقال)** أي وحق المنسوب أن يقال **(في نحو «نَمِر»، و)** في **(«دُئِلٍ»)** أي في كلِّ الثلاثيّ المكسورِ العين:[8] **(«نَمَرِيٌّ، ودُؤَلِيٌّ»)** بإبدال كسرةِ العين فتحةً؛ هَرَبًا من توالِي الكسرتينِ مع الياءِ،[9] وهو ثقيلٌ، والنَّمِر سَبُعٌ، واسمُ قبيلةٍ أيضا، والدُئِلُ دُوَيْبَّةٌ[10] شَبِيهة بابن العرس،[11] يقال له بالفارسية «راسوا»[12]: قال الأخفش هو اسمُ قبيلةٍ نُسِب إلى المسمَّى بهذا الاسم[13] أبُو أسودَ الدُّئَلِيُّ، قاله الجوهري في الصِّحَاح. قوله: **(وفي «حَنيفة»)** أي وحق المنسسوب: أن يقال في كل

---

[1] **(قوله: وأن يحذف منه نون الجمع)** ومن أجرى «زيدون» علما مجرى «غسلين» في لزوم الياء والإعراب على النون.. قال: «زيدينيّ»، ومن أجراه مجرى «هارون» في لزوم الواو وجعْل الإعراب على النون ومنعِ الصرف للعلمية وشبه العجمة، أو مجرى «عربون» في لزوم الواو والإعراب على النون منونة، أو مجرى «ماطرون» في لزوم الواو وفتح النون.. قال: «زيدونيّ».

[2] **(قوله: منه)** غيرُ موجودٍ في نسخةٍ خَطِّيَّةٍ.

[3] **(قوله: إلى قنسرين إلخ)** في المختار: و«قنسرون» بكسر القاف والنون المشددة تكسر وتفتح: بلدة بالشام.

[4] **(قوله: فيمن يجعل الإعراب)** أي في قول مَن، أو عند مَن يَجعل إلخ.

[5] **(قوله: قبل النون)** أي بالحروف.

[6] **(قوله: على النون)** أي بالحركات.

[7] **(قوله: قال قنسريني)** أو «قنسرونيّ» كما مر.

[8] **(قوله: كل الثلاثي المكسور العين)** الأولى: كل ثلاثيّ مكسورِ العين كما في نسخةٍ خطيةٍ، سواء كان مفتوحَ الفاء أو مضمومَها أو مكسورَها نحو: «إبل»، و«إبليّ».

[9] **(قوله: مع الياء)** أي المشدّدةِ، والأولى: "الياءين" كما عبر به بعضهم.

[10] **(قوله: دويبة)** تصغير «دابة».

[11] **(قوله: ابن العرس)** الحق: «ابن عرس» بدون لام، ويجمع على «بنات عرس».

[12] **(قوله: راسوا)** في نسخة خطية: "راسوخ".

[13] **(قوله: إلى المسمى بهذا الاسم)** الحق إليها.

فعيلة[١] نحو: «حنيفة»، وهو أبو حيّ من العرب:[٢] **(«حَنَفِي»)**[٣] بحذف الياء وتاءِ التأنيث، فإذا حُذِفت منه الياء والتاء.. يكون ثُلاثيا مكسورَ العين، فتُبدَل كسرةُ العين فتحةً؛ لما ذُكِر. قوله: **(و)** في **(«غَنِيّ»: «غنوي»)** أي وحق المنسوب: أن يقال في كل «فعيل» من المعتل اللام نحوُ: «غني»: «غنوي» بحذف الياءِ الأولى، وقلبِ الأخيرة واوا؛ هرَبا[٤] من توالِي الياءاتِ، فيكون ثلاثيا مكسورَ العين، فتُبدَل كسرةُ العين فتحة؛ لِما ذُكر، قال الجوهري في الصحاح: الغِنى مقصورٌ: اليسارُ، تقول منه: غَنِيَ،[٥] فهو غَنِيٌّ -أي مُوسِر-، وغَنِيّ أيضا أبو حيّ[٦] -أي قبيلة- مِن غَطَفَان. قولُه: **(و)** في **(ضَرِيَّة)** أي وحق المنسوب: أن يقال في كل «فعيلة» من المعتلّ اللام نحوُ: «ضرية»، وهي قَرْيَةٌ من بني كلاب[٧] على طريقِ البصرة إلى مكة،[٨] وهي إلى مكةَ أقربُ: **(«ضَرَوِي»)** بحذفِ تاءِ التأنيث والياءِ الأُولى، وقلبِ الياءِ الأخيرة واوًا؛ لِما ذكرنا، فيكون ثُلاثيا مكسورَ العين، فتُبدَل كسرةُ العين فتحةً؛ لِما ذكرنَا. قولُه: **(و)** في **(«أُمَيَّة»)** أي وحق المنسوب في كل «فُعَيْلة» من المعتل اللام نحو: «أمية»، وهي قبيلةٌ من قريش: **(«أُمَوِيّ»)**[٩] بحذف تاء التأنيث والياء الأولى، وقلب الياء الأخيرة واوًا؛ لما ذكرنا. قوله: **(وفيما آخرُه ألِفٌ)** أي وحق المنسوب في الاسم الذي آخرُه ألف **(مقصورةٌ ثالِثةٌ)** سواءٌ كانت منقلبةً عن الواو **(نحو: «عصا»)**، أو عن الياء نحو: **(«رَحًى»)** أن يقال: **(«عَصَوِي، ورَحَوِيّ»)** بقلبِ الألفِ واوًا، لا ياءً؛

---

[١] **(قوله: في كل فعيلة)** أي في كل ما كان على وزن فعيلة بشرطِ عدم التضعيفِ نحو: «جليلة»، وعدم اعتلال العين واللام صحيحة نحو: «طويلة» حيث لا تحذف الياء فيهما فيقال: «جليلي»، و«طويليّ».

[٢] **(قوله: وهو أبو حيّ من العرب)** أي أبو قبيلة

[٣] **(قوله: حنفيّ)** المناسب: أن يقول: فعليّ نحو: «حنفيّ».

[٤] **(قوله: هرَبًا)** علةٌ لكلٍّ من الحذفِ والقلب.

[٥] **(قوله: غَنِيَ)** كَـ«علِمَ»

[٦] **(قوله: أبو حيّ إلخ)** في بعض النسخ: "حيّ من غطفان".

[٧] **(قوله: قرية من بني كلاب)** أي قرية من قرى بني كلاب، وفي نسخة خطية: "لبني كلاب".

[٨] **(قوله: على طريق البصرة إلى مكة)** أي على طريق الذاهب من البصرة إلى مكة

[٩] **(قول المص: أموي)** بضم الهمزة، وقولهم: «أمويّ» بفتحها شاذ.

هرَبًا من اجتماع الياءات،[1] **(أو)** في الاسم[2] الذي آخره ألفٌ مقصورة **(رابعةٌ)** منقلبةٌ إما عن واوٍ **(نحو: «أَعْشَى»، أو)** عن ياءٍ نحو: **(«مرمى»)** اسم مكان من الرمي: **(«أعشوي، ومرموي»)** بقلب الألف واوا. قولُه: **(وفي الزائدة الرابعة)** أي وحقُّ المنسوبِ في الألف المقصورة الزائدة الرابعةِ وجهان: أحدُهما: **(القلبُ)**[3] أي قلبُ الألف واوًا **(كـ«حبلى»)**، يقال: **(«حبلوي»، و)** ثانيهما **(الحذف)**[4] أي حذفُ الألف، وهو أحسنُ الوجهين[5] **(كـ«حُبْلَى»)**، يقال: **(«حبليٌّ»)**. قولُه: **(وفي الخامسةِ)** أي وحق المنسوب في الألف المقصورة الخامسة **(الحذف)** أي حذفُ الألف، لا غير؛ لئلا يطولَ الاسم **(كـ«حبارى»)**، يقال: **(«حُبَارِيٌّ»)**. قولُه: **(وفيما آخرُه ياء)** أي وحقُّ المنسوب من الاسم[6] الذي آخره ياء **(ثالثة كـ«عَمٍ»)**، أصله «عَمِيٌ»، فأُعِلّ إعلالَ «قاضٍ»، فصار «عمٍ»، يُقال: عمِيَ عليه الأمرُ.. إذا الْتَبَسَ، ورجُلٌ عَمِي الْقَلْبِ[7] أي جاهلٌ: أن يقال: **(عَمَوِيٌّ)** بقلبِ الياء واوا؛ هربا من اجتماع الياءات، فيكونُ ثلاثيا مكسورَ العين،[8] فتبدل كسرة العين فتحة؛ لما ذكرنا. قوله: **(وفي الرابعةِ)** أي وحقُّ المنسوب في الياء الرابعة **(نحو: «قاض»)**، أصلُه «قاضِيٌ»، فأعلّ كما عرفتَ: وجهان: أن يقال: **(«قَاضِيٌّ»)** بحذف الياء، **(و)** أن يقال: **(«قَاضَوِي»)** بقلب

---

[1] **(قوله: هربا من اجتماع الياءات)** الحق: أن يذكر أوّلًا علة القلب، ثم علة اختيار الواو على الياء بأن يقول كما في شرح المفصل: "لأنك أدخلت ياء النسبة ولا يكون ما قبلها إلاّ مكسورا والألف لا تكون إلاّ ساكنة؛ فاحتاجوا إلى حرف يكسر؛ فقلبوها واوا، ولو قلبوها ياء.. لأدّى إلى اجتماع ثلاث ياآت، وكسرة في الياء الأولى، وذلك مما يستثقل".

[2] **(قوله: أو في الاسم)** الظاهر: "وفي الاسم" كما في بعض النسخ.

[3] **(قوله: أحدهما: القلب)** تشبيها لها بالألف الأصلية المنقلبة نحو: «ملهي، وملهوي».

[4] **(قوله: وثانيهما: الحذف)** تشبيها لألف التأنيث بتائه من حيث الزيادة.

[5] **(قوله: وهو أحسن الوجهين)** لأن شبهها بتاء التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل، كذا في التصريح.

[6] **(قوله: من الاسم)** المناسب: "في الاسم" كما في بعض النسخ.

[7] **(قوله: عمي القلب)** بالياء الثابتة خطا الساقطة لفظا.

[8] **(قوله: فيكون ثلاثيا مكسور العين)** الأولى: "وهو ثلاثي مكسور العين".

الياءِ واوا، وإبدالِ كسرةِ الضاد فتحةً، **(والحذفُ أفصح)**[1] من القلب؛ تخفيفًا.[2] قوله: **(وفي الخامسة)** أي وحق المنسوب في الياء الخامسة **(كـ«مُشتَرٍ»)**، أصله «مشترِيٌ»، فأعل إعلالَ «قاض»: أن يقال: **(«مُشْتَرِيٌّ»)** بحذف الياء، لا غير. قولُه: **(وفي المنصرِف الممدود)** أي وحق المنسوب في المنصرف الممدود أن يقال: **(«قُرائي، وكسائي، وحربائي»)** في النسبة إلى «قراء، وكساء، وحرباء»[3] بإبقاء الهمزة على حالها، وهو أحسنُ الوجهين،[4] والوجهُ الثاني: قلبُ الهمزة واوا نحو: «قراوي، وكساوي، وحرباوي». قولُه: **(وفي غير المنصرف)** أي وحق المنسوب في غير المنصرف الممدود: أن يقال: **(«حمراوي، وزكرياوي»)** في النسبة إلى «حمراء، وزكرياء» بقلب الهمزةِ واوا،[5] لا غير. قوله: **(وإن نُسِبَ شيءٌ إلى الجمع.. رُدَّ)** ذلك الجمعُ **(إلى واحِده)** أوَّلًا، ثم نُسِب إلى واحِده[6] **(كـ«فَرَضي»)**، يُقال: **(في)** النسبة إلى **(«فَرائض»)؛** فإن واحدَها «فريضة»، وهي «فعيلة» نحو: «حنيفةَ»، وقد عرفت النسبةَ إليها،[7] **(و)** كـ**(«صَحَفِيّ»)**، وهو الذي يأخذ العِلم من الصّحيفةِ كذا قال في المُغرِب، يقال **(في)** النسبة إلى **(«صُحُف»)؛** فإنّ واحدها «صَحيفة»، وهي الكتابُ، وهي «فعيلة» أيضا نحو: «حنيفة»، وقد عرفت النسبةَ إليها، ولا يقال: «فرائضيّ، وصُحُفِيّ»؛ لأن المقصودَ[8] من النسبةِ تعريفُ جنسِ المنسوبِ، وذلك يحصُل بمجرد النّسبةِ إلى الواحِد.

---

[1] **(قول المص: والحذف أفصح)** بل ذكر سيبويه أن القلب شاذّ.

[2] **(قوله: تخفيفا)** مفعول له للحذف، والأولى: ذكره بعده.

[3] **(قوله: في النسبة إلى «قرّاء، وكساء، وحرباء»)** وهمزة الأول أصلية، والثاني منقلبةٌ عن واوٍ أصلية، والثالث للإلحاق بـ«قرطاس».

[4] **(قوله: وهو أحسن الوجهين)** فيه: أن الأحسن في الأخير قلبها واوا، فليراجع.

[5] **(قوله: بقلب الهمزة واوا)** قال الصبان: قلبت واوا؛ لكون الهمزة أثقلَ من الواو، ولم تقلب ياء؛ لئلاّ يجتمع ثلاثُ ياآت مع الكسرة، ومن العرب: من يقرّ هذه الهمزة، قال في التوشيح: وذلك قليل رديء انتهى.

[6] **(قوله: ثم نسب إلى واحده)** الأولى: "إليه".

[7] **(قوله: النسبة إليها)** أي كيفيتها.

[8] **(قوله: لأن المقصود إلخ)** وليحصل الفرق بين النسب إلى الجمع على حاله، والنسب إليه مسمّى به.

قوله: **(أسماء العدد)**

أي ومن أصناف الاسم: أسماء العدد، **(وهي ما وضع لكمية[1] آحاد الأشياء)**[2] أي ما تصلح[3] أن تكون جوابا لِـ«كَمْ»، فـ«الواحد، والاثنان» من أسماء العدد؛ لوقوعهما جوابا عن قول القائل: «كم رجلا عندك»، ولا يكون «الذراع»[4] منها؛ لأنها لا تكون[5] جوابا لـ«كم» في كل موضعٍ، وأُصولها: اثنا[6] عشرةَ كلمة، وهي من «الواحد»[7] إلى «العشرةِ»، و«المأة، والأَلْفُ»، ويتولد منها أعدادٌ[8] غيرُ متناهيةٍ، والتولّد منها بأربعة أنواعٍ: إما بتثنيةٍ نحو: «مأتين، وألفين»، وإما بجمعٍ[9] نحو: «عشرين، ومآت، وألوف»، وإما بعطفٍ نحو: «أحد وعشرون»، وإما بتركيبٍ[10] نحو: «أحد عشر». قوله: **(تقول: «واحد، واثنان» في المذكر،**[11] **و«واحدة، وثنتان» أو «اثنتان» في المؤنث)** جاريا على القياس.[12] قوله:

---

[1] **(قول المص: لكمية)** أي لصفة منسوبة إلى «كم» حيث يقع دالها في جوابها.

[2] **(قوله: آحاد الأشياء)** أي أفراد الأجناس منفردة كانت أو مجتمعة؛ فاندفع إشكال الرضي؛ حيث قال: يخرج عن التعريف «الواحد، والاثنان»؛ لأنهما وإن وضعا للكمية، لكن لم يوضعا لكمية الآحاد.

[3] **(قوله: ما تصلح)** أي في كل موضع.

[4] **(قوله: ولا يكون «الذراع»)** أي و«الذراعان، والرجل، والرجلان»، ونحوها.

[5] **(قوله: لأنها لا تكون إلخ)** أي ويشترط في اسم العدد صحة وقوعه جوابا لـ«كم» دائما. قال العارف الجامي قدّس سرّه السامي: ولما كان المتبادر من هذه العبارة أنّ نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل: «رجل، ورجلين، وذراع، وذراعين، ومنّ، ومنّين»؛ حيث لا تفهم منها الوحدة والاثنينية فقط، انتهى.

[6] **(قوله: «اثنا عشرة»)** صوابه: «اثنتا عشرة».

[7] **(قوله: وهي من «الواحد»)** الأولى: إسقاط «من».

[8] **(قوله: أعداد)** أي أسماء أعداد.

[9] **(قوله: و إما بجمع إلخ)** أي حقيقة أو حكما، وفي عصام الكافية: وإما بجمع نحو: «مآت، وألوف»، وإما بإلحاق علامة الجمع نحو: «عشرين»، وأخواته.

[10] **(قوله: وإما بتركيب)** تضمنيا كان نحو: «أحد عشر»، أو إضافيا نحو: «ثلاثمأة».

[11] **(قول المص: في المذكر)** صلة "تقول" أي في عدّ المعدود المذكر.

[12] **(قوله: جاريا على القياس)** أي قولا جاريا على القياس.

(و«ثلاثةٌ») أي وتقول: «ثلاثة» **(إلى «عشرةٍ»)** بالتاء **(في المذكر، و)** تقول **(في المؤنث: «ثلاثٌ» إلى «عشرٍ»)** بلا تاء، وهو[1] غيرُ جارٍ على القياس، وإنما جُعِل كذلك؛[2] لأن المعدودَ المذكّر حينئذ[3] جمعٌ،[4] وقد ذكرنا أن كلَّ جمعٍ غير الجمعِ المذكرِ العاقلِ السالم الذي جُمِع بالواو والنون مؤنّثٌ،[5] فيلزمُ لحوقُ التاء به،[6] وإذا ألحقت للمذكرِ..[7] لم تلحق للمؤنثِ؛ فرقًا بينهما،[8] ولم يُعكَس الأمر بينهما؛[9] لكون المذكَّر أسبَق.[10] قولُه: **(«أحدَ عشرَ») إلخ** أي وتقول: «أحد عشر»، **(«اثنا عشر» في المذكر)** خاليًا جزآه[11] عن التاء إلا أنه[12] غُيِّر «واحد» إلى «أحد»؛ تخفيفًا، **(و)** تقول: **(«إحدَى عشرة، وثنتا عشرة، أو اثنتا عشرة» في المؤنث)** بعلامةِ التأنيث في الجزأيْنِ إلا أنه غُيّرت «واحدةٌ» إلى «إحدى»؛ تخفيفا. قوله: **(«ثلاثةَ عشرَ»)** إلى آخرِه أي وتقول: «ثلاثةَ عشر» **(إلى «تسعةَ عشرَ» في المذكر، و«ثلاثَ عشرةَ» إلى «تسع عشرة» في المؤنث)**، فالجزءُ الأول[13] في المذكر والمؤنث في التركيب: كما في الإفراد، والجزءُ الثاني فيهما: على الأصلِ أي في المذكّرِ

---

[1] **(قوله: وهو)** أي قول «ثلاثة» إلى «عشرة» في المذكر، و«ثلاث» إلى «عشر» في المؤنث، والمناسب: إسقاطه.

[2] **(قوله: وإنما جعل كذلك)** أي وإنما جعل اسم العدد المذكور للمذكر بتاء، وللمؤنث بدونها.

[3] **(قوله: حينئذ)** أي حين كون عدده «ثلاثة» إلى «عشرة».

[4] **(قوله: جمع)** أي غير سالم، وقد يقال: يمكن اعتباره مذكرا بتأويل الجمع؛ فلا يلزم لحوق التاء بتأويل «الجماعة»، قال ابن يعيش: أصل العدد بالتاء، فأخذ المذكر المقدم، وأسقط من المؤنث؛ فرقا بينهما.

[5] **(قوله: مؤنث)** بتأويل «الجماعة».

[6] **(قوله: فيلزم لحوق التاء به)** أي باسم عدده.

[7] **(قوله: وإذا ألحقت للمذكر إلخ)** أي وإذا ألحقت باسم العدد حين كون المعدود مذكرا.. لم تلحق به حين كونه مؤنثا.

[8] **(قوله: فرقا بينهما)** أي بين اسم عدد المذكر، واسم عدد المؤنث.

[9] **(قوله: بينهما)** الحق: "فيهما" كما في نسخة خطية.

[10] **(قوله: لكون المذكر أسبق)** أي أقدم من المؤنث شرفا.

[11] **(قوله: خاليا جزآه)** أي جزآ كل واحد منهما.

[12] **(قوله: إلاّ أنه إلخ)** لا وجه للاستثناء هنا، وفيما يأتي.

[13] **(قوله: فالجزء الأول إلخ)** أي فحال الجزء الأول في اسم العدد المذكر والمؤنث حين التركيب: كحاله حين الإفراد.

بلا تاءٍ، وفي المؤنّث بتاءٍ، أما في المذكر..[1] فلأنّ التاءَ في الجزء الأول مانعةٌ عن مثلِها[2] في الجزء الثاني؛ لئلا يلزمَ[3] اجتماعُ التائين فيمَا هو كالكلمةِ الواحدةِ، وأمَّا في المؤنث..[4] فلِمُقتضِي التاءِ وهو التأنيثُ، ولعدمِ المانع،[5] وهو الاحتياجُ[6] إلى الفرق بين المذكر والمؤنث. وأهل الحجاز يُسكنون الشِّينَ من «عشْرة» في المؤنث، فيقولون: «إحدى عشْرة» إلى «تسعَ عشرة» بسكون الشينِ، وبنو تميمٍ يَكسرون الشين من «عشِرة» في المؤنث، فيقولون: «إحدى عشِرة» إلى «تسع عشرة» بكسر الشين، أما من «ثلاث عشرة»[7] إلى «تسع عشرة».. فلئلا يجتمع[8] توالِي أربعِ فتحاتٍ في كلمةٍ واحدة معَ تركُّبِها[9] معَ ما في آخرِه فتحةٌ لفظًا.[10] [وأما في «إحدَى عشرةَ، واثنتا عشرة».. فلئلا يجتمعَ توالِي أربعِ فتحاتٍ في كلمةٍ واحدة مع تركُّبها مع ما في آخرِه فتحةٌ حكمًا]، والدليلُ على وجود اللغتين[11] أي لغةِ أهل الحجاز، ولغةِ بني تميم في «إحدى عشرة، واثنتا عشرة» قولُ صاحبِ الكشاف في آخر سورة الأعراف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ

---

[1] **(قوله: أما في المذكر)** أي أما كونُ الجزء الثاني بلا تاءٍ في المذكر.

[2] **(قوله: عن مثلها)** أي عن وجود مثلها.

[3] **(قوله: لئلاّ يلزم)** علة لقوله: "مانعة".

[4] **(قوله: وأما في المؤنث)** أي أما كون الجزء الثاني بالتاء في المؤنث.

[5] **(قوله: ولعدم المانع)** الأولى: "مع عدم المانع".

[6] **(قوله: وهو الاحتياج إلخ)** الظاهر: "وهو عدم الفرق" إلخ، أو "وهو الالتباس" إلخ.

[7] **(قوله: أما من «ثلث» إلخ)** الأولى: «في» بدل «من» أي أما السكون والكسر في «ثلاثَ عشرة» إلى «تسعَ عشرة».

[8] **(قوله: فلئلاّ يجتمع)** الحق: "فلئلاّ يلزم".

[9] **(قوله: مع تركبها)** ظرف لقوله: "توالي".

[10] **(قوله: مع ما في آخره فتحة لفظا)** في بعض النسخ بدلَ قوله: "لفظا": "حقيقة"، هذا. ولعلّه سقَط من قلم الناسخين بعد قوله: "لفظا" قوله: "وأما في «إحدى عشرة، واثنتا عشرة».. فلئلاّ يجتمع توالي أربع فتحات في كلمة واحدة مع تركبها مع ما في آخره فتحة حكما".

[11] **(قوله: والدليل على وجود اللغتين)** أي الدليلُ على وجود لغةِ الكسر المستلزمِ وجودُها مع وجود لغة السكون المشهورةِ وجودَ اللغتين، والأولى: "على وجود لغة الكسر"، وقد يقالُ: لا معنى للاستدلال عليها بعد الاعتراف بأنها لغة تميم.

أَسۡبَاطًا أُمَمٗاۚ﴾ [الأعراف: ١٦٠]: وقرئ[١] في الشواذّ[٢] «اثنتَيْ عشِرة» بكسر الشين. قوله: (««عشرون»، وأخواتُها) أي تقول: «عشرون» وأخواتها أي «ثلاثون»، و«أربعون» إلى «تسعين» (في المذكر والمؤنث) جميعا.[٣] قوله: («أحدٌ وعشرون») أي وتقول: «أحد وعشرون»، («اثنانِ وعشرون» في المذكّر)، وتقول: («احدًى وعشرون، اثنتان وعشرون، أو ثنتان وعشرون» في المؤنث). قوله: («ثلاثة وعشرون») أي وتقول: «ثلاثة وعشرون، تسعة وعشرون،[٤] ثلاثة وثلاثون، تسعة وثلاثون» (إلى «تسعة وتسعين» في المذكر)، وتقول: («ثلاث وعشرون»)، و«تسع وعشرون، ثلاث وثلاثون، تسع وثلاثون» (إلى «تسعٍ وتسعين» في المؤنث). قوله: («مائة، وألفٌ») أي وتقول: «مائة، وألف»، («مائتان، وألفان» في المذكّر والمؤنّث) جميعا. قوله: (والمميّز) أي ومميز الأعداد على ضربين: (مجرورٌ، ومنصوبٌ، فالمجرورُ) أي فالمميّز المجرور على ضربين أيضا:[٥] الضرب الأول: (مفردٌ) أي مميز مفرد، (وهو مميزُ «المائةِ، والألفِ»[٦] نحو: «مائة درهمٍ، وألف دينار»)، وإنما كان[٧] مميزُهما مجرورًا؛ لإضافتهما إليه، ومفردًا؛ لحصول الغرض[٨] به مع كونه أخفَّ من الجمعِ،[٩] و«سِنِينَ» في قوله تعالى في سورة الكهف [٢٥]: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ

---

[١] (قوله: وقرئ إلخ) مقول قول صاحب الكشاف، وفيه: أن قول صاحب الكشاف إنما يكون دليلا على ثبوت الكسر في «اثنتي عشرة» فقط، اللهم إلاّ أن يقال: قاس «إحدى عشرة» عليها؛ لمشابهتها إياها.

[٢] (قوله: في الشواذ) غير موجود في عبارة الكشاف كبعض نسخ الشرح الخطية؛ فلعله من زيادة الناسخين.

[٣] (قوله: جميعا) تأكيد لما يدل عليه الواو.

[٤] (قوله: «تسعة وعشرون» إلخ) لا فائدة فيه، كقوله الآتي: «تسع وعشرون» إلخ.

[٥] (قوله: أيضا) أي كما أن مطلق المميز على ضربين.

[٦] (قول المص: وهو مميز «المأة، والألف») أي وتثنيتهما وجمعهما، وفي العصام: قد يجمع نحو: «مأة رجال»، وقد يفرد منصوبا نحو: «إذا عاش الفتى مأتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء».

[٧] (قوله: وإنما كان إلخ) الحق: "وإنما كان مميزهما مجرورا بالإضافة؛ للتخفيف"، وكذا يقال في نظيره الآتي.

[٨] (قوله: لحصول الغرض) أي من التمييز، وهو رفع الإبهام.

[٩] (قوله: مع كونه أخف من الجمع) إذ الجمع بمنزلة ثلاث مفردات فصاعدا، كذا قالوا، وفي القلب منه شيء، فليتأمل.

سِنِينَ﴾[1] بدلٌ،[2] لا مميزُ «المأة»، **(و)** الضربُ الثاني: **(مجموع)** أي مميز مجرور مجموع، **(وهو مميز «الثلاثة» إلى «العشرة» نحو: «ثلاثة أثواب، وعشرة غلمة، وعشر نسوة»)**، وإنما كان مميزها مجرورا؛ لإضافتها إليه، ومجموعا لفظا[3] كما ذكرنا،[4] ومعنىً[5] نحو: «ثلاثة نفر» أي طائفة؛ ليوافق العددَ المعدود[6] أي المميز؛ لكونه إياه في المعنى،[7] ففي قوله:[8] "فالمجرور مفرد" إلى قوله: "عشر نسوة" لف ونشر. قوله: **(وقد شذّ)**[9] إلخ جوابٌ عن سؤالٍ مقدّر، وهو أن يقال: قد ذكرتَ أن مميز «الثلاثة» إلى «العشرة» مجموع، فما تقول[10] في «ثلاثمأة، وأربعمأة» إلى «تسعمأة»، فإن «مأة»[11] مميزة لـ«ثلاث، وأربع» إلى «تسع»، وليست بجمع لا لفظا، ولا معنى؛[12] لكون «المأة» موضوعة لعقد معين، ولا

---

[1] **(قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾)** بالتنوين، وقرأ حمزة والكسائي: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةِ سِنِينَ﴾ بالإضافة، فـ«سنين» تمييز لـ«المأة»؛ لشبهها بـ«العشرة»؛ إذ هي عشر عشرات، كما أن العشرة عشرة آحاد.

[2] **(قوله: بدل)** أو عطف بيان من «ثلاث مأة».

[3] **(قوله: ومجموعا لفظا)** أي ومعنى، ويشترط أن يكون جمع قلة كما يصرح به المص رحمه الله تعالى، والغالب: كونه من جموع التكسير؛ لأن «الثلاثة» وأخواتها أقرب إليه من جمعي التصحيح؛ فيقل استعماله كـ«ثلاث أحمدين، وثلاث زينبات»، والكثير: «أحامد، وزيانب».

[4] **(قوله: كما ذكرنا)** في نسخة خطية: "كما ذكر"، وهي الظاهرة أي كما ذكره المص من الأمثلة، والأولى تأخيره عن قوله: "ومعنى"، وإسقاط قوله: "نحو: «ثلاثة»" إلخ.

[5] **(قوله: ومعنى)** الأولى: "أو معنى" كما في نسخة أي فقط بأن كان اسم جمع نحو: «قوم، ورهط»، أو اسم جنس نحو: «تمر، وعسل»، والأكثر في المميز المجموعِ معنى: جره بـ«من»، والصحيح قصر الجر بالإضافة على السماع، كذا في الأشموني.

[6] **(قوله: ليوافق العدد المعدود)** بنصب "العدد"، ورفع "المعدود" فافهم.

[7] **(قوله: لكونه إياه في المعنى)** أي لكون العدد نفس المعدود من حيث المعنى؛ إذ المراد من «عندي ثلاث أثواب» مثلا: عندي معدود بهذا العدد الذي هو أثواب.

[8] **(قوله: ففي قوله: إلخ)** لا يخفى عدم وجود اللف والنشر في النسخ المتداولة.

[9] **(قول المص: وقد شذّ)** أي قياسا، وأما من جهة الاستعمال.. فكثير.

[10] **(قوله: فما تقول إلخ)** أي فينتقض المذكور بقولهم: «ثلاثمأة» إلخ

[11] **(قوله: فإن «مأة»)** أي كلمتها، علة لـ«ينتقض» المراد من قوله: "فما تقول".

[12] **(قوله: لا لفظا ولا معنى)** أي لا لفظا ومعنى، ولا معنى فقط.

شيء من الجمع[1] كذلك؟[2] فأجاب بقوله: وقد شذ **(«ثلاثمأة، وأربعمأة» إلى «تسعِمأة»)**، وكان القياس أن يضاف[3] إلى «مئين».. إن أريد المذكر العاقل،[4] وإلى «مآت».. إن أريد غير المذكر العاقل،[5] ويقال: «ثلاثمئين، وثلاثمآت»، وإنما جوزوا[6] إضافتها إلى لفظ «المأة»؛ لوجود معنى الكثرة فيها،[7] فأشبهت الجمع. قوله:[8] **(والمميز المنصوب)**[9] هذا عطفٌ[10] على قوله: فالمجرور[11] مفرد أي والمميز المنصوب هو مميِّزُ الأعداد[12] التي هي **(من «أحدَ عشر» إلى «تسعةٍ وتسعين»، ولا يكونُ ذلك)** المميز المنصوبُ[13] **(إلا مفردًا**[14] **نحو: «أحدَ عشر دِرهما» إلى «تسعةٍ وتِسعين درْهَمًا»)**، وإنما كان مميز «أحدَ عشر» إلى

---

[1] **(قوله: من الجمع)** أي من أفراد الجمع لفظا ومعنى، أو معنى فقط.

[2] **(قوله: كذلك)** أي موضوعا لمعين.

[3] **(قوله: أن يضاف)** أي كل من «ثلاث، وأربع» إلى «تسع».

[4] **(قوله: المذكر العاقل)** أي المعدود المذكر العاقل.

[5] **(قوله: غير المذكر العاقل)** بأن يكون مذكرا غير عاقل، أو مؤنثا مطلقا.

[6] **(قوله: وإنما جوّزوا إلخ)** الأوضح: "ومع شذوذ الإضافة إلى «المأة» فالوجه وجود الكثرة فيها".

[7] **(قوله: فيها إلخ)** الأولى: "فيه فأشبه الجمع".

[8] **(قوله: قوله: والمميز المنصوب)** الحق: إسقاط "المميز"، وزيادة رمز «إلخ» بعد قوله: "والمنصوب".

[9] **(قول المص: والمميز المنصوب إلخ)** المناسب: "والمميز المنصوب مفرد دائما، وهو مميز «أحد عشر» إلى «تسعة وتسعين درهما»".

[10] **(قوله: هذا عطف)** الأولى: الاقتصار على قوله: "عطف".

[11] **(قوله: على قوله: فالمجرور)** فيه مسامحة لا تخفى.

[12] **(قوله: الأعدادِ)** أي أسمائِها.

[13] **(قوله: المميز المنصوب)** في نسخة: "أي المميز المنصوب".

[14] **(قول المص: ولا يكون ذلك إلاّ مفردا)** وأما قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗاۚ﴾ [الأعراف: ١٦٠]: فـ«أسباطا» بدل من «اثنتي عشرة»، والتمييز محذوف أي اثنتي عشرة فرقة، ولو كان «أسباطا» تمييزا.. لذكّر العددان؛ لأن «السبط» مذكّر.

«تسعة وتسعين» منصوباً؛ لتعذّرِ الإضافة[1] في باب[2] «أحدَ عشر»؛[3] لكراهتِهِمْ أن يجعلُوا ثلاثةَ أسماءٍ كَالاسمِ الواحد؛ إذ يكونُ[4] المضافُ والمضاف إليه كشيء واحد؛ ولتعذّر الإضافةِ في باب «عشرِين»[5] أيضا؛ إذ لا يجوزُ إبقاء النون؛ لأنّهُ مُؤْذن[6] بالانفصال، والإضافةَ مؤذنةٌ بالاتصال، وهما ضِدّان، فلا يجتمعان،[7] ولا يجوزُ حذف النون؛[8] لأنها من أصلِ الكلمة،[9] فلما تعذّرتِ الإضافة فيهما.. تعذّر أن يكون مميزهما مجرورا، فتعيّن أن يكون مميزهما[10] منصوبا؛ لأن المميّز[11] لا يكونُ إلا مجرورا أو منصوبا، وإنما كان[12] مميِّز «أحد عشر» إلى «تسعة وتسعين» مفردًا؛ لحصول الغرضِ بِهِ مع كونه أخفَّ من الجمع، وإنما لم يَذكر[13] مميِّز «واحد» ولا مميز «اثنين»؛ لأن «الواحد، والاثنين» لا

---

[1] **(قوله: لتعذر الإضافة)** أي إلى التمييز لجواز نحو: «أحد عشر زيد».

[2] **(قوله: في باب أحد عشر إلخ)** لو قال: "أما في باب «أحد عشر».. فلكراهتهم إلخ، وأما في باب «عشرين»؛ فلأنه لا يجوز إلخ".. لكان أحسن سبكا.

[3] **(قوله: في باب «أحد عشر»)** أي في «أحد عشر» إلى «تسعة عشر».

[4] **(قوله: إذ يكون إلخ)** الأولى إسقاط "يكون" مِن الْبَيْن، ولا بُد من تقييد المضاف إليه بالمميّز المراد به عين ذي العدد؛ إذ لزومُ جعلِ ثلاثةِ أسماء كاسمٍ واحد إنما يتحقّق حينئذ؛ فلا يرد نحو: «أحد عشر زيدٍ»، كذا في الجامي، وأنت خبير بأن المشهور كون المضاف والمضاف إليه مطلقا كشيء واحد، فليراجع، وليحرر.

[5] **(قوله: في باب «عشرين»)** أي في العقود.

[6] **(قوله: مؤذن)** أي صورةً، وإلاّ.. فالمؤذن به حقيقة إنما هو نون التثنية والجمع.

[7] **(قوله: فلا يجتمعان)** في نسخة خطية: "لا يجتمعان" أي الضدان، وعلى نسخة الفاء ضمير التثنية راجع إلى "النون، والإضافة" كما لا يخفى.

[8] **(قوله: ولا يجوز حذف النون)** الأخصر: "ولا حذفها"، كذا قال العارف الجامي قدّس سرّه السامي في باب أسماء العدد مع أنه سبق منه في باب التمييز جواز إضافة الاسم التام بنون شبه الجمع على قلة في نحو: «عشرو درهم».

[9] **(قوله: لأنها من أصل الكلمة)** أي في الحقيقة.

[10] **(قوله: أن يكون مميزهما)** لا داعي إلى الإظهار.

[11] **(قوله: لأن المميز إلخ)** أي مميز اسم العدد لا يكون إلاّ مجرورا بالإضافة، أو منصوبا.

[12] **(قوله: وإنما كان إلخ)** الأولى والأخصر: "ومفردا" عطفا على قوله: "منصوبا".

[13] **(قوله: وإنما لم يذكر إلخ)** الأخصر: "وإنما لم يذكر مميز «واحد، واثنين»؛ لأنهما لا يستعملان معه؛ للاستغناء به عنهما".

يُستعملان مع معدودهما أي مع مميزهما؛[1] للاستغناءِ بلفظ معدودِهما أي مميِّزهما عنهما، فإنّ «رجُلًا» يدلُّ[2] على الواحد، و«رجُلَيْن» على الاثنينِ بخلافِ الجمع[3] نحو: «الرجال»؛ فإنه لا يدلُّ على العدد المعيّن. قوله: **(ومميز «العشرة»، فما دونها حقُّه)** أي حقُّ ذلك المميز **(أن يكون جمعَ قلة)؛**[4] ليطابقَ المميز العددَ[5] في القلة، وهو[6] العشرةُ، فَما دونها **(نحو: «ثلاثة أثوابٍ، وعشرة أفلس» إلا إذا أعْوزَ)**[7] جمعُ القلة[8] أي إلا إذا لم يوجد جمع القلة **(نحو: «ثلاثة شسوع»)**، و«الشسوع» جمع «الشِّسع»، وهو جمعُ كثرة،[9] ولم يجئ لـ«الشسع» جمعٌ على «أشسُع، وأشساع»،[10] قال الجوهريُّ في الصحاح: «الشِّسع» واحد «الشُّسوع»،[11] و«شِسع النعل» التي تشدُّ في زمامها، تقول منه: "شسعتُ النعل"، وقال أبو الغوث: "شسّعت النعل" بالتشديد، وكذا "أشسعتها".

---

[1] **(قوله: بلفظ معدودهما أي مميزهما)** يعني الصالحَ لأن يكون مميزا على تقدير ذكرِه معهما، ولو عكس التفسير هنا وفيما سبق.. لكان أولى، واستغنى عن هذه العناية.

[2] **(قوله: يدل إلخ)** أي بالهيئة كما يدل بالمادة على الجنس.

[3] **(قوله: بخلاف الجمع)** الذي هو تمييز «الثلاثة» إلى «العشرة».

[4] **(قول المص: أن يكون جمع قلة)** أي على أحد أبنية جمع القلة المكسر وهي: «أفعُل، وأفعالٌ، وأفعِلة، وفِعلة».

[5] **(قوله: ليطابق المميز العدد)** أي المذكور، وعبارة أنموذج المفصل: "ليطابق عدد القلة".

[6] **(قوله: وهو إلخ)** أي العدد، ولا حاجة إليه.

[7] **(قول المص: أعوز)** في معجم الوسيط: "أعوز الشيء" عزّ، فلم يوجد، وفي المصباح: "أعوزني المطلوب" مثل "أعجزني" وزنا ومعنى، فهو معلوم على الأول، ومجهول على الثاني، وتفسيره بعدم الوجود تفسير باللازم.

[8] **(قوله أوّلا: جمع القلة)** الحق: إسقاطه.

[9] **(قوله: وهو جمع كثرة)** أي هو من أبنية جمع الكثرة، واستعمالها للقلة قد يكون وضعا.. إن لم يجمع مفرده جمع قلة نحو مثال المتن، ومجازا.. إن جمع نحو: «ثلاثة قروء»؛ حيث جمع «قرأ» على «أقراء» أيضا.

[10] **(قوله: على «أشسع، وأشساع»)** أي و«أشسعة، وشسعة»، نعم: جاء جمعه على «أشساع» نادرا؛ فجعل كالمعدوم.

[11] **(قوله: واحد «الشسوع» إلخ)** عبارة الصحاح: واحد شسوع النعل: التي تشد إلى زمامها تقول منه: "شسعت النعل"، وقال أبو الغوث: "شسّعت النعل" بالتشديد، وكذلك "أشسعتها" آهـ، قوله: "التي تشد إلى زمامها" يفهم منه أن «الشسع» غير الزمام، وفي القاموس: «الشسع» قبال النعل، وقبال النعل كـ«كتاب»: زمام بين الأصبع الوسطى والتي تليها؛ فيفهم منها أنهما واحد، فليحرر، قوله: "منه" صلة "تقول" و«من» للابتداء، قوله: "شسعت النعل" أي جعلت لها شسعا.

قوله: (الأسماء المتصلة بالأفعال)

أي ومن أصناف الاسم: الأسماءُ المتصلة بالأفعال، وهي ثمانيةُ أسماءٍ:[١] اسْمَا[٢] الزمان والمكان، واسمُ الْآلة، وقد مرّ[٣] ذِكرُها في التصريف، وإنما لم يذكُرها هنا؛ لعدم عملها،[٤] والمصدرُ، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعلُ التفضيلِ، **(ومعنى اتصالها)**[٥] أي الأسماء المتصلة **(بالأفعال: أنّ تلك الأسماءَ لا تنفكّ عن معنى الأفعال كما سيجيء)**[٦] في حدّ كل واحد مِن تلك الأسماءِ.. **(إنْ شاء الله تعالى)**.

(فالمصدر)

وهو[٧] من الأسماء المتصلة بالأفعالِ **(هو الاسمُ الّذي يُشتقّ منه الفعل)** عند البصريين[٨] أي هو الذي[٩] يصدر عنه الفعل، وأما عند الكوفيين..[١٠] فالمصدر يشتق من الفعل، والاشتقاقُ[١١] اشتراكُ الكلمتين في حروفِ الأصل ومعنَى الأصل. ودليلُ

---

[١] **(قوله: وهي ثمانية أسماء)** كذا في الأنموذج، والأولى: "أقسام" بدل "أسماء"، أو إسقاطه كما في بعض النسخ.

[٢] **(قوله: اسما الزمان إلخ)** الأولى: "أسماء الزمان، والمكان، والآلة".

[٣] **(قوله: وقد مر إلخ)** قد يقال: أن ذكر غيرها قد مر أيضا؛ فالأولى: "واكتفى بذكرها في التصريف لعدم عملها".

[٤] **(قوله: لعدم عملها)** والمقصود هنا: بيان ما يعمل عمل الفعل.

[٥] **(قول المص: ومعنى اتصالها)** في بعض نسخ المتن: "ومعنى اتصال الأسماء".

[٦] **(قول المص: كما سيجيء)** أي كما سيتبين عدم انفكاكها عن معنى الفعل.

[٧] **(قوله: وهو إلخ)** لا فائدة فيه هنا وفيما يأتي.

[٨] **(قوله: عند البصريين)** الأولى: تأخيره عن التفسير.

[٩] **(قوله: أي هو الذي إلخ)** الأولى: "أي يصدر عنه الفعل"، أشار به إلى وجه التسمية عند البصريين.

[١٠] **(قوله: وأما عند الكوفيين إلخ)** فلفظ «المصدر» عندهم بمعنى الفاعل أي الصادر عن الفعل، كـ«العدل» بمعنى «العادل»، كذا في الرضي.

[١١] **(قوله: والاشتقاق إلخ)** مر الكلام عليه في أول الكتاب.

البصريينَ:[١] أنّ المصدرَ اسمٌ، والاسم أولى بالأصالة؛ لأنهُ[٢] كالمفرد،[٣] والفعلَ كالمركّب. ودليلُ الكوفيين: أن المصدر يعتلّ باعتلال[٤] الفعل نحو: «قام قياما»، ويصحّ بصحة الفعل نحو: «لاوَذْ[٥] لِواذاً»، فهذا[٦] يدل على أصالة الفعل. ويمكن أن يجاب[٧] عن مذهب الكوفيين بأنّ المضارع يعتلّ باعتلال الماضي نحو: «قام يقوم»، ويصح[٨] بصحة الماضي نحو: «عوِرَ يَعْوَر» مع أنَّ المضارع[٩] ليس مشتقّا من الماضي. قوله: **(ويعملُ[١٠] عملَ فعلِه)** أي ويعملُ المصدر عملَ فعلِه، لازماً كان أو متعديا[١١] **(نحو: «عجبتُ مِنْ ضربٍ زيدٌ عمرا» كما تقول: «عجبت من أنْ ضَرَبَ زيدٌ عمرا»)** يعني: «زيد» مرفوع؛ بأنه فاعلٌ، و«عمرا» منصوب؛ بأنه مفعولٌ به في كلتا الصورتين. قولُه: **(وقد يُضافُ)**[١٢] أي وقد يُضافُ

---

[١] **(قوله: ودليل البصريين إلخ)** المشهور: أن دليلَهم: كل فرع يؤخذ من أصلٍ ينبغي أن يكون فيه ما في الأصل مع زيادة، والفعل بالنسبة إلى المصدر كذلك.

[٢] **(قوله: لأنه كالمفرد إلخ)** الضمير راجع إلى الاسم، ويرد أن الاسم الذي كالمفرد إنما هو الاسم الجامد، فلا يتم التقريب.

[٣] **(قوله: كالمفرد)** الحق: "مفرد".

[٤] **(قوله: يعتل باعتلال إلخ)** الظاهر: "يعلُّ بإعلال" إلخ أي مع إعلال إلخ، وكذا يقال فيما بعد، وقد يقال: المتبادر: أنه كلّما أعلّ الفعل أو صحّ.. تبعه المصدر؛ فينتقض بنحو: «رمى رميا، وغزا غزوا».

[٥] **(قوله: «لاوذ»)** يقال: "لاوذ القوم ملاوذة ولواذا" أي لجأ بعضهم إلى بعض.

[٦] **(قوله: فهذا إلخ)** الأولى: "فهو فرعه".

[٧] **(قول ويمكن أن يجاب إلخ)** أي بطريق النقض الإجمالي بجريان الدليلِ في مدّعًى آخر مع تخلفه عنه، وقال بعض الفضلاء: إنّ تبعية المصدر للفعل في الصحة والإعلال لا تستلزم كونَه أصلا، بل يجوز أن يكون للمشاكلة كحذف الواو في «تعد» وأخواته؛ لمشاكلة «يعد»، وحذف الهمزة في «تكرم» وأخواته؛ لمشاكلة «أُكرِم».

[٨] **(قوله: ويصح بصحته إلخ)** ظاهره: دائما؛ فيشكل بنحو: «وعد يعد».

[٩] **(قوله: مع أن المضارع إلخ)** قال الناصر اللقاني رحمه الله: ظاهر الأدلة المنقولة عنهم: أن المراد بالفعل هو الماضي، انتهى. فيمنع عدم اشتقاق المضارع منه.

[١٠] **(قول المص: ويعمل)** أي بالقطع إذا لم يكن مفعولا مطلقا، فإن كان.. فالعمل للفعل.. إن لم يكن بدلا منه، وإن كان.. فالوجهان.

[١١] **(قوله: أو متعديا)** أي إلى واحدٍ، أو أكثر.

[١٢] **(قول المص: وقد يضاف)** في بعض النُّسَخِ: "ويُضَاف" بدون «قد»، وهو أولى.

المصدرُ **(إلى الفاعلِ، فيبقَى المفعولُ منصوبا**[١] **نحو: «عجبت من ضربِ زيدٍ عمراً»، و)** يضاف المصدر **(إلى المفعول، فيبقَى الفاعل مرفوعا**[٢] **نحو: «عجبت من ضرب عمرٍو زيدٌ»)**. قوله: **(ولا يتقدّم عليه معمولُه)**[٣] أي ولا يتقدّم على المصدر معمولُه؛ لأن المصدرَ[٤] في تقدير «أنْ» مع الفعل، ولا يتقدم معمولُ ما بعد «أنْ» عليها،[٥] فلا يقالُ في مثل: «أعجبني ضربُ زيدٍ عمرا»: «أعجبني عمرا ضربُ زيد».

قوله: (واسم الفاعل)

أي[٦] ومن الأسماء المتصلة بالأفعال: اسمُ الفاعل، **(وهو: ما اشتُقّ مِن فِعْلٍ**[٧] **لِمَنْ قامَ به بمعنى الحدوث)**،[٨] قوله: "ما اشتقّ من فِعل" شاملٌ لاسم المفعول، والصفةِ المشبهة، وأفعلِ التفضيلِ، واسمَي الزمانِ والمكانِ، واسمِ الآلةِ، فلمّا قالَ:[٩] "لِمَنْ قامَ

---

[١] **(قول المص: فيبقى المفعول منصوبا)** أي إن كان متعديا، وذكر مفعوله.

[٢] **(قول المص: فيبقى الفاعل مرفوعا)** أي إذا ذكر، والإضافةُ إلى المفعول حينئذ قليلةٌ، وكثيرةٌ.. إن لم يُذكر نحو: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩].

[٣] **(قول المص: ولا يتقدم عليه معموله)** أي إذا لم يكن ظرفا، وجارا ومجرورا على المشهور.

[٤] **(قوله: لأن المصدر إلخ)** أي لأن المصدر إنما يعمل لكونه في تقدير «أن» مع الفعل، قال الخضري نقلا عن التسهيل: إن ذلك غالب، لا شرط. انتهى.

[٥] **(قوله: ولا يتقدم معمول ما بعد «أن» عليها)** لكونها موصولا حرفيا، ومعمول الصلة لا يتقدم عليها.

[٦] **(قوله: أي إلخ)** المناسب لما سبق وما سيأتي: "وهو من الأسماء" إلخ كما في نسخة خطية على أنه لا فائدة فيه كما مر.

[٧] **(قول المص: ما اشتق من فعل إلخ)** أي اسمٌ اشتقّ من دالّ فِعْلٍ بمعنى حَدَثٍ موضوعًا لِمَا قام الحدثُ به عاقلًا كان، أو لا، إلاّ أنه قصد تغليب العاقِل فعبّر بـ«مَن»، وهو غير مناسب لمقام التعريف.

[٨] **(قول المص: بمعنى الحدوث)** حالٌ من المستتر في «قام» يعني: تجدّد وجوده له وقيامه به مقيّدا بأحد الأزمنة الثلاثة.

[٩] **(قوله: فلما قال إلخ)** الأخصر والأولى: "وقوله: لمن قام به يخرج غير الصفة المشبهة، وقوله: بمعنى الحدوث يخرجها لكونها بمعنى الثبات والدوام".

به" أي لِمَنْ قام الفعلُ به.. خَرَج عنهُ غيرُ الصفةِ المشبَّهة،[1] ولمَّا قال: "بمعنى الحدوثِ".. خَرَج عنه الصفةُ المشبّهةُ أيضاً؛ لِكونها بمعنى الثُّبوت والدّوامِ.[2] قوله: **(ويعمل)** أي ويعملُ اسمُ الفاعل **(عمَل «يَفعَل» مِن فِعله)**[3] أي عملَ الفعل المضارع المبنيّ للفاعل مِن فِعل ذلك الاسمِ، لازماً كان أو متعدياً؛ لكونه مشابهاً[4] للفعل المضارع من حيث الزِّنَة،[5] ومن حيث دلالته على المصدرِ،[6] وإنما يعمل[7] اسم الفاعل[8] **(بشرطِ معنى الحال[9] نحو: «زيدٌ ضاربٌ غلامُه عمرا اليوم»، أو)** بشرط[10] معنى **(الاستقبال نحو: «زيدٌ ضاربٌ غلامُه عمرا غدا»)**، لا بمعنى الماضي؛[11] لعدم المشابهة[12] من حيث الزنة؛ فإن «ضاربا» مثلُ: «يضرب»، لا مثل: «ضرب»، فلا يقال: «زيد ضارب غلامه عمراً أمس»، وهو[13] قولُه:

---

[1] **(قوله: خرج عنه غير الصفة المشبهة)** أما خروجُ ما عدا أفعلَ التفضيلِ.. فظاهر، وأما خروجه.. فلأن المتبادرَ من قوله: "ما اشتق لمن قام به": أن يكون موضوعًا لمن قام به، ويكونَ مَن قام به تمامَ المعنى الموضوعِ له، فلو ضُمّ إلى الحدث الزيادةُ ووضع لمن قام به الفعل معها اسم لا يصدق عليه: أنه ما اشتق لمن قام به. وأسند بعضُهم إخراجَ اسمِ التفضيل كالصفة المشبهة إلى قوله: "بمعنى الحدوث" بناءً على أن الاشتقاق لمن قام به شاملٌ له، وهذا إنما يصح إذا لم يضمَّن الاشتقاق معنى الوضع كما أشرنا إليه، وهو خلاف الظاهر.

[2] **(قوله: والدوام)** غير موجود في بعض النسخ، وهو حسن مبين للمراد من الثبوتِ.

[3] **(قول المص: من فعله)** «مِن» للبيان أي الفعلِ الذي اشتق اسمُ الفاعل من مصدره؛ فالإضافة: لأدنى ملابسة.

[4] **(قوله: لكونه مشابها إلخ)** لو ترَكَه، وذَكَر بعد قوله: "بشرط" إلخ "لأن عملَه لشبهه المضارع؛ فيلزم أن لا يُخالفَه في الزمان" كما في الجامي.. لكان أولى.

[5] **(قوله: من حيث الزنة)** ولو بحسب الأصل نحو: «قائم، ويقوم».

[6] **(قوله: على المصدر)** أي معناه، والأولى: "على الحدث".

[7] **(قوله: وإنما يعمل)** أي النصبَ.

[8] **(قوله: اسم الفاعل)** أي المجرد من «أل».

[9] **(قول المص: بشرط معنى الحال)** أي بشيءٍ يُشترط عملُه به مِن معنًى هو زمانُ الحال إلخ؛ فالإضافتان: بيانيتان.

[10] **(قوله: بشرط)** بعد قول المص: "أوْ" الحق: إسقاطه.

[11] **(قوله: لا بمعنى الماضي)** الأولى: "ولا يعمل بمعنى الماضي".

[12] **(قوله: لعدم المشابهة إلخ)** أي لعدم مشابهة اسم الفاعل بمعنى الماضي الفعلَ الماضي في الوزن؛ فلا يتحقق المشابهة اللفظية، والمعنوية.

[13] **(قوله: وهو قوله: إلخ)** أي قوله: "لا بمعنى الماضي" إلخ معنى قوله: "ولو" إلخ.

(ولو قلتَ: «أمسِ».. لم يجُزْ) أي ولو قلت: «زيد ضارب غلامه عمرا أمس».. لم يجز، **(بل يجبُ أن يضاف)** اسمُ الفاعل إلى ما بعدَه..[1] **(إذا كان بمعنى الماضي[2] نحو: «زيدٌ غلامُه ضاربُ عمرٍو أمسِ»)**، وكانت الإضافة فيه معنوية؛[3] لِفواتِ شرطِ اللفظية، وهو أن يكون المضاف صفةً مضافةً إلى معمولِها، فتفيدُ التعريفَ[4] **(إلا إذا أُرِيدَ)** أي باسم الفاعل الذي هو بمعنى الماضي **(حكايةُ حالٍ)**[5] ماضيةٍ؛ فإنّه ح يعمل، ولا يجب أن يُضافَ **(كقوله تعالى: ﴿وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ بِٱلۡوَصِيدِۚ﴾)**؛[6] [الكهف: ١٨] فقوله: «باسطٌ» اسمُ فاعلٍ، وفاعلُه ضميرٌ مستتر فيه راجع إلى «كلبُهم»، و«ذراعيه» مفعولٌ به له؛ فاسمُ الفاعل هنا عامل[7] مع أنه بمعنى الماضي؛ لأنه أريدَ حكايةُ حالٍ ماضيةٍ؛ فكأنّه بمعنى الحال. قوله: **(ويُشترَطُ أيضاً)** أي ويشترط في عملِ اسم الفاعل كما يُشترَط[8] أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال **(أن يعتمِد)** اسم الفاعل[9] **(على صاحبِه)**، وصاحبُه[10] على ثلاثة أضرُبٍ: إما مبتدأ[11] **(نحو:**

---

[1] **(قوله: إلى ما بعده)** أي إلى منصوب بعده.

[2] **(قول المص: إذا كان بمعنى الماضي)** لا حاجة إليه.

[3] **(قوله: وكانت الإضافةُ فيه معنويةً)** الأولى: "وإضافته معنوية".

[4] **(قوله: فتفيد التعريف)** أي إذا كان المضاف إليه معرفة كالمثال المذكور، تفريع على قوله: "وكانت الإضافة" إلخ.

[5] **(قول المص: حكاية الحال)** في حكاية الحال الماضية طريقتان: الأولى: –وهي المشهورة– أن يقدّر الفعل الماضي في زمن المتكلم، والثانية: –وهي طريقة الأندلسي– أن يقدِّر المتكلم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل.

[6] **(قوله: كقوله تعالى: ﴿وَكَلۡبُهُم﴾ الآية)** في الصّبّان على الأشموني: قال بعضهم: لا حاجة إلى تكلف الحكاية؛ لأن حال أهل الكهف مستمرّ إلى الآنِ؛ فيجوز أن يُلاحظ في «باسط» الحالُ؛ فيكون عاملا، وفي كلامهم ما يؤيده، انتهى.

[7] **(قوله: عامل)** أي في «ذراعيه».

[8] **(قوله: كما يشترط)** إلاّ أنّ الاعتماد شرط لعمل كل من النصب ورفع الظاهر بخلاف كونه معنى أحدهما؛ فإنه شرط لعمل النصب فقط على الراجح، وفي بعض النسخ: "كما اشترط".

[9] **(قوله: اسم الفاعل)** بمعنى: أي اسم الفاعل؛ فلا يلزم حذف الفاعل.

[10] **(قوله: وصاحبُه)** أي صاحبُ اسمِ الفاعل المجرد عن «أل» بقرينة السياق.

[11] **(قوله: إما مبتدأ)** أي ولو في الأصلِ نحو: «ظننتُ زيداً قائماً أبوه».

«زيد قائم أبوه اليوم) أو غدا»،[1] **(و)** إما ذُو حال نحو: **(«جاءني زيدٌ عادياً فرسُه اليومَ)** أوغدا»، **(و)** إما موصوف[2] **(نحو: «جاءني رجلٌ قائم غلامه اليوم)** أو غدا»، وإنما يشترط هذا الاعتماد؛ لأن اسمَ الفاعل مستعمل[3] في أصلِ وضْعِه صفةً في المعنى؛[4] فلا بد[5] من شيء محكوم به عليه. قوله: **(أو على الهمزة)**[6] أي وإن لم يعتمد[7] اسم الفاعل على صاحبه.. فيُشترط أن يَعتمد على الهمزة **(نحو: «أقائمٌ الزيدانِ»، أو)** على **(«ما» النافية نحو: «ما قائم الزيدان»)؛** فقوله: «ما قائم»،[8] مبتدأٌ، و«الزيدان» فاعلُه سادٌّ مسدَّ الخبرِ[9] أي قائمٌ مقامَه؛ لِيعملَ،[10] و إلّا.. لم يَعمل، وإنما يُشترط[11] هذا الاعتمادُ؛ لوقوعه ح موقِعا هُو بالفعل أولى.[12] ويشترط أيضا في عمل اسم الفاعل أن لا يكون موصوفًا،[13] ولا مصغّرا؛[14]

---

[1] **(قوله: اليوم أو غدا)** هنا وفيما يأتي لا حاجة إليه كما لا يخفى.

[2] **(قوله: وإما موصوف)** مذكورا كان، أو محذوفا نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [فاطر: ٢٨] أي: صنف مختلف ألوانه.

[3] **(قوله: لأن اسم الفاعل مستعمل إلخ)** في بعض النسخ: "لأن اسم الفاعل يستعمل" إلخ أي مستعمل بحسب أصل وضعه صفة وإن غلبت الاسمية على الوصفية في بعض المواضع نحو: «صاحب».

[4] **(قوله: في المعنى)** أي من حيث المعنى، ولعله دفع به توهُّم إرادةِ الصفة النحوية، وهي قاصرة.

[5] **(قوله: فلا بد إلخ)** الظاهر: "فلا بد له من موصوف"، وبعدُ لا يخفى: أن لزوم الموصوف لا يستلزم الاستعمالَ المذكور؛ فلا يتم التقريب، والحق: التعليل بما قال الرضي نقلا عن ابن الحاجب: لأنه في أصل الوضع وصف؛ فإذا أظهرتَ صاحبَه قبْله.. تقوَّى، واستظهر به؛ لبقائه على أصل وضعه، فيقْدِر حينئذ على العمل، انتهى.

[6] **(قول المص: أو على الهمزة إلخ)** الأولى: "دال الاستفهام، أو دال النفي"؛ ليشمل نحو: «هل ضارب الزيدان، وكيف جالس الزيدان، ولا ضارب أخواك، وإنما قائم الزيدان» بمعنى: "ما قائم إلاّ الزيدان"، و«غير قائم الزيدان، وليس قائم الزيدان».

[7] **(قوله: أي وإن لم إلخ)** أشار به إلى أن «أو» لمنع الخلوّ.

[8] **(قوله: فقوله: «ما قائم»)** في نسخة خطية: "فقوله: «قائم»" بدون «ما»، وهي الظاهرة.

[9] **(قوله: ساد مسد إلخ)** الأخصر: الاقتصار على قوله: "قائم مقام الخبر".

[10] **(قوله: ليعمل)** علة لقوله: "يشترط أن يعتمد"، ولا حاجة إليه كقوله: "وإلاّ.. لم يعمل".

[11] **(قوله: وإنما يشترط إلخ)** أي إنْ عدم الاعتماد على صاحبه، والظاهر: "وإنما يعمل حينئذ؛ لوقوعه موقعا" إلخ.

[12] **(قوله: هو بالفعل أولى)** لتعلق الاستفهام والنفي بالحدث الدال عليه الفعل أصالة.

[13] **(قوله: أن لا يكون موصوفا)** قبل العمل، ومطلقا عند البعض.

[14] **(قوله: أن لا يكون موصوفا ولا مصغرا)** خلافا للكسائي فيهما.

لخروجِه بالوصفِ والتصغير عن مشابهة الفعل.[١] واعلم: أن اسمَ الفاعل إذا دخلتِ اللامُ[٢] عليه نحو: «الضارب».. يعملُ مطلقاً سواءٌ كان[٣] بمعنى الحال والاستقبال[٤] أو الماضي. واسمُ الفاعلِ[٥] الذي وُضِع للمبالغةِ[٦] كـ«ضرّابٍ، وضروبٍ، ومِضرابٍ، وعليمٍ، وحَذِرٍ»[٧] مثلُ اسمِ الفاعل[٨] الذي لم يوضَع للمبالغةِ فِي العملِ، والشرائِط المذكورة.

قوله: **(واسم المفعول)**

وهو من الأسماء المتصلة بالأفعال **(ما اشتُقّ مِن فِعْلٍ لِمَن وقَع عليه)** أي لِمن وقَع عليه الفعل، فقوله:[٩] "ما اشتقّ من فعل" شاملٌ لغيره[١٠] من الأسماء المتصلة بالأفعال غير المصدر، فلما قال: "لمن وقع عليه".. خرج عنه غيرُه. قوله: **(ويعمل عمل «يُفْعَلُ» من فِعْله)** أي يعملُ اسم المفعول عملَ الفعل المضارع المبنيّ للمفعولِ مِن فِعْلِ ذلك الاسمِ

---

[١] **(قوله: لخروجه بالوصف والتصغير عن مشابهة الفعل)** أي الكاملة؛ فيُبَعِّدانِ الوصفَ عن الفعلية، وفي الخضري: لا تضر التثنية، والجمع؛ لأنهما لا يغيران صيغة المفرد كالتصغير، انتهى. وقد يقال: إن الوصف أيضا لا يغير الصيغة، فليحرر.

[٢] **(قوله: إذا دخلت اللام)** أي الموصولة.

[٣] **(قوله: سواء كان بمعنى إلخ)** وسواء كان مصغّرا أو موصوفا، أم لا، كذا في الخضري عن ألفية ابن معط والسيوطي، وكتب الأمير على الشذور: وشرطه أن لا يكون موصوفا ولا مصغرا، ظاهره: ولو مع «أل»، انتهى. فليحرّر.

[٤] **(قوله: والاستقبال)** صوابه: "أو الاستقبال" كما في نسخة.

[٥] **(قوله: واسم الفاعل إلخ)** الذي مال إليه العارف الجامي قدسّ سرّه السامي: أن الموضوع للمبالغة ليس باسم فاعل، ويخرج عن تعريفه بما خرج به اسم التفضيل، وقد نبَّهْناك عليه.

[٦] **(قوله: للمبالغة)** أي للتنصيص عليها كمّاً أوكيفاً كما في الصبان، وكمّاً فقط كما يفهم من عبارة شرح القطر.

[٧] **(قوله: و«عليم وحذر»)** واستعمالهما قليل.

[٨] **(قوله: مثل اسم الفاعل)** خلافا للكوفيين؛ حيث أنكروا إعمالها.

[٩] **(قوله: فقوله)** في نسخة: بدون الفاء.

[١٠] **(قوله: لغيره إلخ)** الأولى: "لجميع الأسماء المتصلة بالأفعال".

المفعول،[1] متعدِّيا إلى مفعولٍ واحدٍ[2] أو إلى أكثرَ منه **(نحو: «زيدٌ مضروبٌ غلامه» كما تقول: «زيد يُضْرَبُ غلامه»)**؛ فقوله: «غلامه» مفعولُ مَا لم يُسمَّ فاعلُه لقوله: «مضروب»، ولقوله: «يضرب». قوله: **(ويُشترط في عمله)** أي في عمل اسم المفعول: **(مَا اشتُرِط في عمل اسم الفاعل)** من كونِه بمعنى الحال والاستقبال **(نحو: «زيد مضروب غلامُه** اليوم،[3] أو غدا»، لا بمعنى الماضِي؛ فلو قلت:[4] «زيد مضروب غلامه أمس».. لم يجُز، بل يجب أن تُضِيف[5] اسمَ المفعول إلى ما بعده.. إذا كان بمعنى الماضي[6] نحو: «زيد مضروبُ غلامه أمس»، فكانتِ[7] الإضافةُ معنوية كما ذكر. ويشترط[8] أيضا في عملِ اسم المفعول: ما اشتُرط في عمل اسم الفاعل من الاعتماد^عط^على صاحبِه الذي هو على ثلاثةِ أضربٍ: المبتدأ نحو: «زيد مضروب غلامُه»، أو ذو حال[9] نحو: «جاءني زيد مضروبا غلامه»، أو موصوف نحو: «رجل[10] مضروب غلامه»، ^عط^أو على الهمزةِ نحو: «أمضروب غلامه»، أو على «ما» النافية نحو: «ما مضروب غلامه»؛ فقوله:[11] «أمضروب» مبتدأ، وقوله: «غلامه» مفعولُ ما لم يُسَمّ فاعلُه سدّ مسدّ الخبر أي قام مقامَ الخبر، ويشترط

---

[1] **(قوله: من فعل ذلك الاسم المفعول)** الصواب: "اسم المفعول" بدون «أل»، بل الأولى: "من فعل ذلك الاسم"، أو "من فعله".

[2] **(قوله: إلى مفعول واحد)** أو إلى مفعول بواسطة حرف الجر.

[3] **(قول المص: «زيد مضروب غلامه اليوم»)** مرّ أنّ اشتراطَ أحد الزمانين إنما هو لعمل النصب على الراجح؛ فالحق: التمثيل بنحو: «زيد معطى غلامه درهما اليوم».

[4] **(قوله: فلو قلت إلخ)** ينبغي على ما ذكر أن يقول بدله: "فلو قلت: «زيد معطى درهما أمس»" وكذلك بدل نحو: «زيد مضروب غلامه أمس»: «زيد معطى درهم أمس».

[5] **(قوله: أن تضيف)** في نسخة: "أن يضاف".

[6] **(قوله: إذا كان بمعنى الماضي)** مستدرك.

[7] **(قوله: فكانت)** في نسخة: "وكانت".

[8] **(قوله: ويشترط إلخ)** الأولى والأخصر: الاقتصار على قوله: "ومن الاعتماد على صاحبه".

[9] **(قوله: أو ذو حال إلخ)** المناسب لقوله: "المبتدأ": "أو ذو الحال" إلخ، "أو الموصوف" إلخ.

[10] **(قوله: نحو: «رجل»)** في نسخة: "نحو: «جاءني رجل»"، وهي المناسبة.

[11] **(قوله: فقوله: «أمضروب»)** فيه مسامحة لا تخفى كما في بعض النسخ.

أيضًا في عمل اسم المفعول: أن لا يكونَ موصوفًا، ولا مصغّرا؛ لخروجه بالوصفِ، والتصغير عن مشابهةِ الفعل. فإذا[1] دخلتِ اللامُ على اسمِ المفعول.. يعمَلُ مطلقاً، سواءٌ كان بمعنى الحال أو الاستقبال أو الماضي.

قوله: (والصفةُ المشبّهة)

أي المشبّهة باسمِ الفاعل[2] في أنها تُذَكَّر[3] وتؤنّث، وتثنّى وتُجمع كاسم الفاعل؛[4] فتقول: «حسَنٌ، حسنان، حسنون، حسنة، حسنتان، حسنات» كما تقول: «ضارب، ضاربان، ضاربون، ضاربة، ضاربتان، ضاربات»، وهي مِنَ الأسماء المتصلة بالأفعال **(ما اشتُقّ من فِعْلٍ لازِمٍ[5] لِمَنْ قامَ بِهِ بمعنى الثُّبُوت)**،[6] فقوله: "ما اشتقّ من فعل" شامل لجميع الأسماء المتصلة بالأفعال غير المصدر، فلما قال: "لازِمٍ".. خرَج عنه اسمُ المفعول،[7] واسمُ الفاعل[8] المتعدّي، وأفعلُ التفضيلِ المشتقُّ من الفعلِ المتعدي، ولما قال: "لمن قامَ به".. خرج عنه غيرُ اسمِ الفاعل[9] المشتقِّ من الفعل اللازمِ، ولمَّا قال: "بمعنى الثبوت"..

---

[1] **(قوله: فإذا)** الأولى: "وإذا" كما في نسخ خطية.

[2] **(قوله: أي المشبهة باسم الفاعل)** أي الملحوظ مشابهتها به؛ فتعطى عملَه.

[3] **(قوله: في أنها تذكر إلخ)** أي بعد اشتراكهما في كونهما لمن قام به الفعل، والأولى: "في التذكير والتأنيث" إلخ.

[4] **(قوله: كاسم الفاعل)** لا فائدة فيه.

[5] **(قول المص: لازم)** حقيقةً أو محوَّلًا إليه المتعدِّي كـ«رحيم» المشتقّ من «رحِم» بالكسر بعد نقله إلى «رحُم» بالضم.

[6] **(قول المص: بمعنى الثبوت)** أي الدوام بحسب أصل الوضع؛ فيخرج عنه نحو: «ضامر، وطالق» لأنه بحسبه للحدوث، ثم عرَضَ له الثبوتُ في الاستعمال، كذا في الجامي. والمختار: أنه صفةٌ مشبهة كما صرّح به في الألفية، وشروحها.

[7] **(قوله: خرج عنه اسم المفعول إلخ)** وكذلك خرج عنه اسم الآلة، واسم الزمان، والمكان المشتق من الفعل المتعدي.

[8] **(قوله: واسم الفاعل إلخ)** الأولى: "واسم الفاعل، وأفعل التفضيل المشتقان من الفعل المتعدي".

[9] **(قوله: غير اسم الفاعل إلخ)** وهو: أفعل التفضيل، واسم الزمان، والمكان المشتقان من الفعل اللازم.

خرج عنه اسمُ الفاعل المشتقُّ من الفعلِ اللازم؛ لكونِه بمعنى الحدوث[١] **(نحو: «كريم»)**؛ فإنه مشتق من «كرم»،[٢] **(و)** نحو: **(«حَسَنٍ»)**؛ فإنه مشتق من «حسن». قوله: **(وعملُها كعمل فعلها)**[٣] أي عملُ الصفة المشبهة كعمل فعلِها في أنّ كلّ واحدٍ منهما يطلُب الفاعلَ[٤] فقط،[٥] ولا يُشترط فِي عملها[٦] أن يكون[٧] بمعنى الحال والاستقبال؛ لأنها بمعنى الثبوت، ولا معنى[٨] في عملها[٩] لاشتراط الزمان، ولكن يشترط في عملها[١٠] أن يعتمدَ على صاحِبها الّذي هو على ثلاثةِ أضربٍ:[١١] المبتدأ **(نحو: «زيدٌ كريم حسبُه»، و«زيد حسن وجهُه»، أو)** ذُو حال نحو: **(«جاءني زيد كريما حسبه»، و)** نحو: «جاءني **(زيد حسنا وجهه»: أو)** موصوف نحو: «جاءني **(رجل كريم حسبه»، و)** «جاءني **(رجل حسن وجهه»)**، وإن لم تعتمد على صاحبِها.. فيُشترط أن تعتمِدَ على الهمزةِ نحو: «أكريم حسبه، وأحَسنٌ وجهه»،

---

[١] **(قوله: لكونه بمعنى الحدوث)** أي لكونه متلبسا بمعنًى هو حدوثُ الفعل وتجدّدُهُ أي وقوعُه في زمنٍ من الأزمنة.

[٢] **(قوله: مِن «كرم»)** أي من مادته، وكذا يقال في قوله: الآتي: "من «حسن»".

[٣] **(قول المص: وعملها كعمل فعلها)** قد يقال: تنصب ما بعدها على التشبيه بالمفعول به أيضا، واشتراط الاعتماد الآتي إنما هو له، وأما عملُ الرفع أو عملُ نصبٍ آخر.. فلا يتوقف عليه، كذا قال ابن هشام، لكن ظاهر عبارة العارف الجامي قدّس سرّه السامي وغيرِه: أنه لمطلق العمل.

[٤] **(قوله: يطلب الفاعل)** الأولى: "يرفع الفاعل".

[٥] **(قوله: فقط)** أي لا تنصب المفعول به، وإلاّ.. فكلٌّ منهما ينصب المصدرَ، والمفعول معه على خلافٍ فيها، والحالَ، والتمييز، والمستثنى، والظرفين، والمفعولَ له.

[٦] **(قوله: ولا يشترط في عملها)** أي كما يُشترط في عمل اسم الفاعل، والمشهور: أنه شرطٌ لعمله في المفعول به.

[٧] **(قوله: أن يكون)** الأولى: "أن تكون" كما في نسخة.

[٨] **(قوله: ولا معنى)** الحق: "فلا معنى" كما نسخ خطية.

[٩] **(قوله: في عملها)** الأولى: إسقاطه، أو ذكره بعد قوله: "لاشتراط الزمان".

[١٠] **(قوله: ولكن يشترط في عملِها إلخ)** أي عمَلَ فعلِها، وهو الرفع، وقد مر آنفا عن ابن هشام: أن هذا الاشتراطَ إنما هو لعمل النصب على التشبيه.

[١١] **(قوله: الذي هو على ثلاثة أضرب)** ولا يتأتّى فيها الاعتماد على الموصول على الراجح؛ لأن اللام الداخلة عليها للتعريف عليه.

أو على «ما» النافية نحو: «ما كريم حسبه، وما حسن وجهُه»؛ فقوله: «كريمٌ، وحسن» مبتدأ،[1] و«حسبه، ووجهه» فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ أي قام مَقام الخبر، قال المُطَرِّزيُّ في المُغْرِب: حسبُ الرجلِ: مَآثِرُ[2] آبائه؛ لأنه[3] يحسب به[4] من المناقبِ[5] والفضائل له، وعن شمَّرَ بنِ الحواشِبِ:[6] الحسَبُ: الفعلُ الحسَن لهُ ولآبائِه، ومنه: "مَنْ فاتَه حسبُ نفسِه.. لم ينتفع بحسَبِ أبيه"، قال الأزهريّ: ويقال للسَّخِيّ الجواد:[7] «حسيب»، والذي[8] يكثر عدد أهل بيته: حسيبٌ.

قوله: (وأفعل التفضيل)

وهو من الأسماء المتصلة بالأفعال **(ما اشتُقَّ من فِعْلٍ لِموصوفٍ[9] بزيادةٍ على غيرِه)**،[10] فقولُه: "ما اشتقّ من فعل" شاملٌ لجميع الأسماء المتصلة بالأفعال غير المصدر، فلما قال: "لموصوف".. خرج عنه اسما الزمان والمكان، واسمُ الآلة؛ لأنها ليست

---

[1] **(قوله: فقوله: «كريم، وحسن» مبتدأ إلخ)** أي كل واحد منهما، وكذا يقال فيما بعد، ويجوز رفع الصفة على الخبرية، وما بعدها على الابتداء، لكنه لا يكون مما نحن فيه.

[2] **(قوله: مآثر)** جمع «مأثرة» بفتح المثلثة وضمها: المَكْرُمة.

[3] **(قوله: لأنه إلخ)** أي قيل لمآثر آباء الرجل حسبه؛ لأنه يحسبها، ويعدّها من المناقب والفضائل لنفسه.

[4] **(قوله: يحسب به)** من الحساب بمعنى عدّ والباء زائدة، وزيادتها على المفعول سماعية، وفي سماع زيادتها هنا توقف، والضمير راجع إلى المآثر بتأويل المذكور.

[5] **(قوله: من المناقب)** صلة "يحسب".

[6] **(قوله: ابن الحواشب)** غير موجود في المغرب.

[7] **(قوله: الجواد)** صفة كاشفة.

[8] **(قوله: والذي)** عبارة المغرب: "وللذي".

[9] **(قول المص: لموصوفٍ)** قام به الفعلُ، أو وقَع عليه نحو: «أعذرَ، وألوَمَ» إلاّ أنّ الثاني شاذّ.

[10] **(قول المص: بزيادةٍ على غيره)** أي في أصل ذلك الفعل؛ فلا يرد نحو: «زائد».

لموصوف،[1] ولما قال: "بزيادةٍ على غيره".. خَرَج عنه اسمُ الفاعل، والمفعول، والصفةُ المشبهة. قولُه: **(وهو)** أي أفعلُ التفضيل **(على)** وزنِ **(«أفعل»**[2] **نحوُ: «أكرَم، وأعلم» إلا ما شذَّ**[3] **من نحو: «خَيْر، وشر»)**؛ فإنه لا يكونُ على وزن «أفعل». ويشترط فيه أن يُبنى من الفعل الثلاثيّ المجرّد؛[4] لِيُمكن منه[5] بناءُ «أفعل»، وأن لا يكون[6] لونا نحو: «أسود»،[7] ولا عَيْبًا ظاهرًا نحو: «أعوَر»، لا مثل: «أجهل»؛[8] فإنه ليس بعيبٍ ظاهر؛ لأن بابَ الألوانِ[9] والعيوبِ جاءت فيه[10] الصفةُ المشبّهة على وزن «أفعل»، فلو بُنِي منهما[11] أفعلُ التفضيل.. لَالْتَبس بالصفة المشبهةِ؛ فإذا قلتَ: «زيدٌ الأسودُ» على تقدير بناءِ أفعلِ التفضيل منه..[12] لم يُعلم أن المراد[13] أنه ذُو سَوَاد، أو أنه زائدٌ في السوادِ. فإذا أردتَ[14] أن تَبْنِيَ أفعلَ

---

[1] **(قوله: لأنها ليست لموصوف)** أي ليست موضوعةً له؛ لأن المراد بالموصوفِ ذاتٌ مبهمةٌ غايةَ الإبهام، ولا إبهامَ في الغايةِ في الذات المدلولةِ لتلك الأسماء؛ لأنها تدلّ على المكان والزمان والآلة؛ ففيها نوعُ تعيينٍ، كذا في شرح مولانا الجامي قدّس سرّه السامي

[2] **(قول المص: على أفعل)** أي لفظاً بقرينة الاستثناء الآتي، وقد يقال: لو جَعَل هذا الوزنَ أعمَّ مِن أن يكون لفظا أو تقديرا.. لَدَخل نحوُ: «خير، وشر»، واستغنى عن الاستثناء، والحكمِ عليه بالشذوذ.

[3] **(قوله: إلاّ ما شذ)** أي قياسا، لا استعمالا.

[4] **(قوله: الثلاثي المجرد)** بَقِي قيودٌ، وهي كونُ الفعل متصرِّفاً، معلوماً، تاما، مثبتا، قابِلًا للتفاضل.

[5] **(قوله: منه)** الأولى: تأخيره من قوله: "بناء أفعل".

[6] **(قوله: وأن لا يكون إلخ)** أي الفعلُ المذكور دالَّ لَوْن إلخ، والأولى بدلَه: "ليس بلون" إلخ.

[7] **(قوله: نحو: «أسود»)** الظاهر: "نحو: سَوِد" وكذا يقال فيما بعدُ.

[8] **(قوله: لا مثل «أجهل» إلخ)** الأولى: "بخلاف مثل «جهل»؛ لأنه عيب باطن".

[9] **(قوله: لأن باب الألوان إلخ)** إضافة البابِ إلى ما بعده من إضافة العامّ إلى الخاص أي لأن دوالَّ الألوانِ والعيوب الظاهرة إلخ.

[10] **(قوله: فيه)** الظاهر: "منه".

[11] **(قوله: فلو بني منهما)** الظاهر: "منه"

[12] **(قوله: على تقدير بناء أفعل التفضيل منه)** مستدرَك.

[13] **(قوله: أن المراد)** أي من التركيب المذكور.

[14] **(قوله: فإذا أردت إلخ)** الحق: "وإذا أردتَ إفادةَ التفضيل في غير الثلاثي المجرد نحو: «دحرج، واستخرج»، أو في الألوان نحو: «سود»، أو العيوب نحو: «عور».. بنيت" إلخ.

التفضيل من غيرِ الثلاثي نحوُ: «دحرجَ»، أو مِن غير المجردِ نحو: «استخرج»، أو من الألوان نحو: «سَوِد»، أو من العيوب نحو: «عَوِر».. بَنيْتَ أفعلَ التفضيلِ مِن فعلٍ يصحّ بناؤُه منْهُ نحوُ: «أشدّ، وأكثر، وأحسن، وأقبَح» على حسب غرَضِك[1] الذي تريد،[2] ثم تأتي بمصادرِ تلك الأفعالِ، فتنصبُها على التمييز؛[3] لتحقُّقِ معنى التمييز فيها، فتقول: «هوَ أشدُّ منه دحراجًا، وأكثرُ منه استخراجا، وأحسنُ منه سَوادًا، وأقبحُ منه عورًا». قولُه: **(ولا يَعمَل في الظاهر)**[4] أي ولا يَعمل أفعلُ التفضيل في الظاهر إلا في مسألةِ الكحلِ[5] المذكورة في الكافيةِ،[6] بل يَعمل في المضمرِ؛[7] لأنّ جميعَ[8] الأسماء المتصلة بالأفعال، إنما يعمَلُ؛ لكونهِ بمعنى الفعلِ، وليس[9] أفعلُ التفضيل بمعنى الفعلِ؛ لعدمِ دلالةِ الفعل على زيادةٍ؛ فلا يعمل في الظاهرِ؛ لأن العملَ في الظاهر أقوى،[10] ولكن يعمل في المضمر؛[11] لأنه وإن

---

[1] **(قوله: على حسب غرضك)** أي والتعيينُ: على حسب غرضك.

[2] **(قوله: الذي تريد)** صفةٌ كاشفة.

[3] **(قوله: على التمييز)** أي عن النسبة.

[4] **(قول المص: ولا يعمل في الظاهر)** أي لا يعمل الرفعَ بالفاعلية في الاسم المصرّح به، ولو مضمرا منفصلا، وكذلك لا يعمل في المفعول به، والمفعول معه، والمفعول المطلق.

[5] **(قوله: إلاّ في مسألة الكحل)** أي في مسألةٍ يُمثِّل النحوِيُّون لها بـ«ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينِه الكحلُ منه في عينِ زيد»؛ فالإضافةُ: لأدنى ملابسةٍ، وهي: كلُّ اسمِ تفضيلٍ تقدّمه نفيٌ أو شبهه، ووقَع في اللفظ صفةً لشيء، وفي المعنى لمتعلَّقٍ مشترَكٍ بين ذلك الشيءِ وغيرِه مفضّلا باعتبار الأول على نفسه باعتبارِ غيره.

[6] **(قوله: المذكورة في الكافية)** لا يخفَى عدمُ حُسنِ هذه الإحالةِ.

[7] **(قوله: بل يعمل في المضمر)** ظاهره: في مطلقه مستترا كان أو ظاهرا كما هو المتبادر من ظاهر عبارة المص، وليس كذلك؛ إذ لا يعمل في البارز، كما لا يخفى على المراجع.

[8] **(قوله: لأن جميع إلخ)** قد يقال: إنّ من أفراد الجميع: الصفةُ المشبهة، وعملها إنما هو لمشابهتها اسم الفاعل، لا لكونها بمعنى الفعل كما قال العارف الجامي قدّس سرّه السامي، نعم: في شروح الألفية ما يفيد أنّ عملها لأجل المشابهة إنما هو عمل النصب، فليراجَع، وليحرر.

[9] **(قوله: وليس إلى قوله: فلا يعمل في الظاهر)** الظاهر: ولما لم يكن لأفعل التفضيل فعل بمعناه، ولم يكن فيما هو الأصل فيه –وهو استعماله بـ«من»– مشبها لاسم الفاعل.. لم يعمل في الظاهر.

[10] **(قوله: لأن العمل في الظاهر أقوى)** فيحتاج إلى عامل قويّ، وأفعل التفضيل ليس كذلك.

[11] **(قوله: ولكن يعمل في المضمر)** أي المستتر الذي هو أمر اعتباري.

لم يكنْ بمعنى الفعلِ لكنه مشتقٌّ من الفعل،[١] **(فلا يقال: «مررت برجلٍ أَفْضَلَ منْهُ أَبُوه» بخفْضِ «أفضلَ»)** أي بِجَرِّه الذي هو بالفتحِ؛[٢] لأنه غيرُ منصرفٍ؛ لوزنِ الفعل والصفةِ؛ لأنه على تقدير جرِّه يكونُ صفةً لـ«رجل»، و«أبوه» فاعلَه؛ فيلزم عملُه في الظاهر، **(ولكن يُقال:)** «مررت برجلٍ أفضلُ منه أبُوه» **(برفعِه)** أي برفع «أفضلُ»؛ ليكون «أبوه» مبتدأً، و«أفضل» خبره مقدم[٣] على المبتدأِ، وفاعلُه مضمَرٌ مستتِرٍ فيه راجعٌ إلى قوله: «أبوه»، فيكون عملُه في المضمر، والجملةُ من المبتدأِ والخبرِ في محل الجرّ؛ لتكون[٤] صفةً لـ«رجل». قوله: **(ويلزمُه التنكير مع «مِن»)** إلخ أي ويُستعمل[٥] أفعلُ التفضيل على أحدِ ثلاثةِ أوجُه: إما بـ«مِن»،[٦] ويلزمُه التنكيرُ ح، أو باللامِ، أو بالإضافة،[٧] ويلزمُه التعريف[٨] على هذين التقديرَين، وهو قوله: "ويلزمه التنكير مع «من»" أي ويلزمُ أفعَلَ التفضيلِ التنكيرُ مُصاحبا بـ«من»[٩] **(نحو: «زيد أفضلُ مِن عمرو»، فإذا فارقَتْ «مِنْ»)** عن أفعلَ التفضيل..[١٠] **(فالتعريفُ باللام، أو بالإضافة لازم)** أي فتعريفُه باللام **(نحو: «زيدٌ الأفضل»، أو)** بالإضافة نحو: **(«زيدٌ أفضلُ الرجال»)** لازمٌ. وإنما يُستعمل أفعلُ التفضيل مع أحدِ

---

[١] **(قوله: لكنه مشتق من الفعل)** فله قوةُ أن يعمل فيه.

[٢] **(قوله: بالفتح)** الأولى: إسقاط الباء.

[٣] **(قوله: مقدم)** في نسخة خطية: "مقدّما".

[٤] **(قوله: لتكون إلخ)** في نسخة: "لكونها صفة لـ«رجل»"، وهي الظاهرة.

[٥] **(قوله: أي ويستعمل إلخ)** قد يقال: مقتضى قولِه الآتي، وهو قوله: "ويلزمه التنكير مع «من»" تقديمُ هذا التفصيل على المتن.

[٦] **(قوله: إما بـ«من»)** ظاهرةً، أو مقدّرة، وقدِ اجتمعا في قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا ۝٣٤﴾ [الكهف] أي منك، ومن الثاني اسم التفضيل المضاف إلى المنكّر نحو: «زيد أفضلُ رجلٍ»، في الصبان: أصله: "زيد أفضل من كل رجل"؛ فحذف «من كل»؛ اختصارًا، وأضيف «أفعل» إلى «رجل».

[٧] **(قوله: أو بالإضافة)** أي إلى المعرفة.

[٨] **(قوله: ويلزمه التعريف إلخ)** لا فائدة فيه.

[٩] **(قوله: بـ«من»)** في نسخة خطية: "لـ«من»".

[١٠] **(قوله: عن أفعل التفضيل)** الحق: إسقاط «عن».

هذه الثلاثة؛ ليُعلَم المفضّل عليه،[1] فلا يجوزُ أن يقال: «زيد أحسنُ»؛[2] لِعدَم العِلم بالمفضّل عليه، إلا أن يُعلم بقرينةٍ كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى ۝٧﴾ [طه، ٧] أي: وأخفى من السرّ، وكقولِ المُؤذّن: «اللهُ أكبرُ» أي أكبرُ مِن كل شيء، فإذا استُعمل أفعلُ التفضيل بـ«من» أو بالإضافة.. كان العلْم بالمفضّل عليه ظاهراً؛[3] لكونه مذكوراً ح، وأما إذا استعمل باللام نحو: «زيدٌ الأعلمُ»، فيعرّف[4] بتعريف العهد، فيكون المفضل عليه معهودا، فيُفهم، ولا يجوز أن يقال: «زيدٌ الأفضل من عمرو» مستعملا باللام وبـ«من»؛ لحصولِ الاستغناء بكل واحد منهما عن الآخَر. قوله: **(وما دام)** أفعلُ التفضيل **(منكَّرا)** يعني مستعملا بـ«مِن» **(يَستوِي فيه المذكّرُ والمؤنّث والمفردُ والاثنان[5] والجمع)** كقولِكَ: «زيدٌ أفضلُ مِن عمرٍو، والزيدانِ أفضلُ مِن عمرو، والزيدون أفضلُ مِنْ عمرو، وهندٌ أفضلُ من سُعادَ، والهندانِ أفضل من سعاد، والهندات أفضل من سعاد»، وإنما يستوِي فيه المذكر والمؤنث والتثنية والجمعُ؛ لِصَيْرورَة «من»[6] كالجزء لأفعلِ التفضيل، فلا يجوز إلحاق علامة التأنيث والتثنية والجمع بأفعلِ التفضيل قبل «من»؛ لئلا يلزم[7] إلحاقُ علامتِها قبل مُضِيّ الاسم بتمامِه أي في الوسط، ولا بَعْدَ «من»؛ لعدم جوازِ الفصل[8] بشيءٍ -وهو «مِن» هنا- بينَ الاسم وبين علامتها.[9] قوله: **(فإذا عُرِّف)** أي فإذا عُرّف أفعلُ التفضيل

---

[1] **(قوله: ليعلم المفضل عليه)** قد يقال: إن استعماله مع الإضافة في نحو: «زيد أعلمُ بغدادَ» لا يوجب العلم به.

[2] **(قوله: «زيد أحسن»)** الأولى: "نحو: «زيد أحسن»".

[3] **(قوله: كان العلم بالمفضل عليه ظاهرا)** فيه بالنسبة إلى الإضافة: ما مرّ آنفا.

[4] **(قوله: فيعرّف بتعريف العهد – إلى قوله: فيفهم)** الأنسب، والأخصر: "فيكون المفضل عليه في حكم المذكور ظاهرا؛ لكون «أل» للعهد".

[5] **(قول المص: والاثنان)** الأولى: "والمثنى".

[6] **(قوله: لصيرورة «من» كالجزء)** لأنها الفارقة بينه وبين «أفعلَ» الصفةِ المشبهة.

[7] **(قوله: لئلاّ يلزم إلخ)** الأخصر: "لئلاّ يلزم إلحاقها بالوسط".

[8] **(قوله: لعدم جواز الفصل إلخ)** إذ يجب أن تكون في آخر الاسم حقيقة.

[9] **(قوله: وبين علامتها)** الأولى: "وبينها".

باللام.. **(أُنِّثَ)** أفعلُ التفضيل، **(وثُنِّي، وجُمع)** أي: ولا يجوزُ[١] فيه الاستواءُ؛ لأنّ اللامَ[٢] إذا دخلتْ عليهِ.. أخرجَتْه[٣] عن شَبَهِ الفعل،[٤] وعن شبه ما أشبهه،[٥] فجَرى مَجرى الأسماءِ[٦] في وجوبِ المطابقةِ لِمَنْ هُو له أي للمفضّل،[٧] فتقول: «زيدٌ الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون،[٨] هندٌ الفضلى، الهندان الفضليان، الهندات الفضليات، أو الفُضَلُ».[٩]

قولُه: **(فإذا أضيف)** إلخ أي فإذا أضيف أفعلُ التفضيل، يعني:[١٠] إذا كان مستعمَلا بالإضافة.. فله معنيانِ:[١١] أحدُهما -وهو الأكثر-: أن يراد زيادتُه[١٢] على مَنْ يُضاف إليه، وح يجُوزُ فيهِ الأمرانِ أي الاستواءُ، وعدمُ الاستواءِ أي المطابقةُ، وهو قولُه:[١٣] **(ساغَ فيه الأمرانِ)** أي[١٤] جازَ بأفعلِ[١٥] التفضيلِ المضافِ: الأمرانِ: الاستواء نحو: «زيد أفضلُ

---

[١] **(قوله: أي ولا يجوز)** الصواب: إسقاط الواو.

[٢] **(قوله: لأن اللام إلخ)** المناسب لما سبق من تعليل استواء أفعلِ التفضيل المستعمَل بـ«من»: أن يقول كما قال العارف الجامي قدّس سرّه السامي: "للزومِ مطابقةِ الصفةِ لموصوفِها مع عدم المانِع وهو امتزاجُه بـ«من» التفضيلية". نعم: هذا التعليل مناسب لتعليلهم: استواءَ «أفعلَ من» بقولهم: لأن المجرّد شبيه بأفعلِ التعجب، وهو لا يتصل به علامةُ تثنية وجمعٍ وتأنيثٍ.

[٣] **(قوله: أخرجته)** في نسخة خطية "بَعُدَ عن شبه الفعل"، وهي الظاهرة.

[٤] **(قوله: عن شبه الفعل)** أي أفعلِ التعجب.

[٥] **(قوله: ما أشبهه)** وهو أفعل التفضيل المستعمل بـ«من».

[٦] **(قوله: مجرى الأسماء)** الأولى: "مجرى سائر الصفات".

[٧] **(قوله: لمن هو له أي للمفضل)** الأولى والأخصر: "للموصوف".

[٨] **(قوله: و«الزيدون الأفضلون»)** لو زاد "أو «الأفاضل»".. لكان أنسب.

[٩] **(قوله: أو الفضل)** بضمٍّ ففتْحٍ.

[١٠] **(قوله: يعنى- إلى قوله: وهو قوله)** لا يخفى بُعد هذه العناية، ويغني عنها أن يضمّ إلى تفسيره المذكور: "وقصد به تفضيل موصوفه على المضاف إليه، وهو الأكثر".

[١١] **(قوله: فله معنيان)** بل ثلاثة، ثالثها: أن لا تُقصَد به الزيادة أصلا نحو: «الناقصُ والأشج أعْدَلا بني مروان» أي عَادِلاهم.

[١٢] **(قوله: زيادته)** أي زيادة موصوفه.

[١٣] **(قوله: وهو قوله)** أي جوازُ الأمرين حينئذ معنى قوله.

[١٤] **(قوله: أي جاز بأفعل التفضيل المضاف الأمران)** لا فائدة فيه بعد: "وهو قوله".

[١٥] **(قوله: بأفعل التفضيل)** في نسخة: "في أفعل التفضيل".

الرجال، والزيدان أفضل الرجال، والزيدون أفضل الرجال، وهند أفضلُ النساء، الهندان أفضل النساء، الهندات أفضل النساء»؛ لكونِه مشابها لأفعلِ التفضيلِ المستعمَل بـ«مِن» من حيثُ إنّ المفضّلَ عليه مذكورٌ في كلِّ واحد منهما،[1] وعدمُ الاستواءِ نحو: «زيد أفضلُ الرجال، والزيدان أفضلا الرجال، والزيدون أفضلُو الرجال، هند فُضلى النساء، الهندان فُضليا النساء، الهندات فضلياتُ النساء، أو فُضَل النساء»؛ لكونِه[2] مخالِفًا لأفعلِ التفضيل المستعمل بـ«من» من حيثُ وجود الإضافة هنا، وعدمُ الإضافة في المستعمل بـ«من». والثاني:[3] أن يرادَ زيادةٌ مطلقةٌ، لا على مَن يضاف إليه،[4] فتكون هذه الإضافةُ للتّخصيصِ[5] والتوضيح، وح لا يجوز الأمرانِ، بل لا بدّ فيه من عدمِ الاستواء[6] أي مِن المطابقةِ بين أفعلِ التفضيل وبين مَن هو له كما في أفعلِ التفضيل المعرّف باللام؛ لمشابهتِه له من حيثُ إن المفضّلَ عليه غيرُ مذكورٍ فيهما، فتقول: «زيد أفضلُ الرجال،[7] والزيدان أفضلا الرجال، والزيدون أفضلوا الرجال، هند فضلى النساء، الهندان فضليا النساء، الهندات فضليات النساء، أو فضل النساء».

---

[1] **(قوله: في كل واحد منهما)** الأولى: "مع كل واحد منهما".

[2] **(قوله: لكونه إلخ)** الظاهر: "لمشابهتِه ما فيه الألف واللام في التعريف".

[3] **(قوله: والثاني إلخ)** ومثله في الحكم ما إذا لم يقصد به الزيادةُ أصلا، وينبغي على ما قرّرنا أن يقال بدله: "وأما إذا قصد به زيادة" إلخ.

[4] **(قوله: لا على من يضاف إليه)** تفسير لقوله: "مطلقة".

[5] **(قوله: للتخصيص)** المراد هنا: رفع الإبهام، فعطف "التوضيح" عليه تفسيري.

[6] **(قوله: من عدم الاستواء أي من المطابقة)** الأولى الاقتصار على قوله: "من المطابقة".

[7] **(قوله: فتقول: «زيد أفضل الرجال» إلخ)** الحقّ بدل قوله: «الرجال، والنساء»: «بغداد» أو «قوم» مضافا إلى ضمير الموصوف.

قوله: (بابُ الْفِعْلِ)

لمّا فرَغ من بيان[1] الاسم.. شرَع في تقريرِ[2] بيانِ الفعل، فقال: **(الفعلُ: ما دلَّ على معنًى في نفسِه مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة)**، فقولُه: "ما دل على معنى" شامل للحرفِ والاسم، فلمّا قال: "في نفسه".. خرج عنه الحرفُ، ولما قال: "مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة" يعنِي الماضِيَ والحال والاستقبالَ.. خَرج عنه الاسم أيضا، وإنما قال: "بأحد الأزمنة الثلاثة"، ولم يقل: "بالزمان"؛[3] ليخرُجَ عنه «الغبوق، والصّبوح».[4] قولُه: **(ومن خواصّه)** إلى آخره ففي كلامه لفٌّ ونشرٌ[5] أي ومن خواصّ الفعل: **(أنه يصح أن يدخله «قد» نحو: «قد ضرب»)**؛ لأنّها لِتَقرِيبِ معنَى الماضِي[6] إلى الحالِ، أو لتقليلِ الفِعل المضارِع،[7] أو لتحقيقِه،[8] وهذه المعانِي لا تُوجَدُ إلّا في الفعلِ، **(و)** من خواصِّه: أنه يصحّ أن يدخُلَه **(حرفَا الاستقبالِ)**، وهما: السينُ، و«سوف» **(نحو: «سيضرب، وسوف يضرب»)**؛ لأنهما لتخصيصِ الفعلِ المضارعِ المشترَك بين الحالِ والاستقبال بالاستقبالِ، فلا يكونانِ إلا في الفعلِ، وفي «سوف» دلالةٌ على زيادةِ تأخيرٍ، ومنه: «سوّفت الأمر»[9] أي أخّرته، **(و)** من خواصه: أنه يصحّ أن يدخُلَه **(الجوازِمُ نحو: «لم يضرب»)**؛ لاختصاص الجزم بالفعل؛

---

[1] **(قوله: من بيان إلخ)** في نسخة خطية: "من بيان باب الاسم شرع في تقرير باب الفعل".

[2] **(قوله: في تقرير بيان الفعل)** الظاهر: إسقاط "تقرير".

[3] **(قوله: ولم يقل بالزمان)** أي مع أنه أخصر.

[4] **(قوله: «الغبوق، والصبوح»)** الأول: المشروبُ بالعشي، والثاني: المشروب في الصباح، كذا في معجم الوسيط.

[5] **(قوله: ففي كلامه لف ونشر)** مرّ ما فيه غير مرّة.

[6] **(قوله: معنى الماضي)** وهو الزمان، وفي نسخة إسقاط "معنى".

[7] **(قوله: أو لتقليل الفعل المضارع)** أي حدَثِه.

[8] **(قوله: أو لتحقيقه)** أي تحقيقِ الفعل، ماضيا كان أو مضارعا.

[9] **(قوله: ومنه «سوّفت الأمر» إلخ)** في المصباح: و«سوف» كلمة وعد، ومنه «سوّفت به تسويفا» إذا مطلته بعود الوفاء، وأصله: أن يقول له مرّة بعد أخرى «سوف أفعل» انتهى. وفي معجم الوسيط: «سوّف فلان الأمر» قال: «سوف أفعله».

لكونِ الجزمِ[1] في الفعلِ عِوَضاً عنِ الجرِّ في الاسم، ولم يُعكس؛ لأن الفعل ثقيل،[2] فالجزم أليق به؛ لِجَبْر الثِّقل،[3] **(و)** من خواصه: أنه **(يتصل به الضمير المرفوع البارز نحو: «ضربت»)**؛ لامتناع الضمائر[4] المرفوعة البارزة في الاسم والحرف، أما في الحرف.. فظاهر،[5] وأما في الاسم.. فلئلّا يلزمَ[6] اجتماعُ الألفين في المثنّى، والواوين في الجمع، **(و)** مِن خواصِّه: أنه اتّصلَ به **(تاءُ التأنيث[7] الساكنةُ نحو: ضربتْ)**؛ لأن وضعها لتدل على أن فاعل الفعل مؤنث، فلا تكون إلا بالفعل،[8] وإنما قيدت بالساكنة؛ لأن تاء التأنيث المتحركةَ[9] إنما هي داخلة[10] على الاسم نحو: طلحة وعائشة؛ فرقا بينهما،[11] ولم يعكس؛ لأن الفعل ثقيل، فالساكنة أليق له؛[12] لجبر الثقل. قوله: **(وأصنافه)** أي وأصناف الفعل أحد عشر صنفا،[13] أوّلها: **(الماضي، و)** ثانيها: **(المضارع، و)** ثالثها: **(الأمر، و)** رابعها:

---

[1] **(قوله: لكون الجزم إلخ)** ليحصل لكل من الاسم والفعل ثلاثة أوجه من الإعراب: اثنان مشتركان، وواحد مختص.

[2] **(قوله: لأن الفعل ثقيل)** أي بالنسبة إلى الأسماء الجامدة.

[3] **(قوله: لجبر الثقل)** أي لتعادل خفته الثقل.

[4] **(قوله: لامتناع الضمائر إلخ)** أي لامتناع وجود الضمائر المتصلة المرفوعة إلخ.

[5] **(قوله: أما في الحرف.. فظاهر)** لأن الضمائر المذكورة فواعل، ولا فاعل للحرف، كذا فهم من الجامي قدّس سرّه السامي في هذا المقام، وصرح في باب المضمر بأن الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف؛ لأنه خلاف لغتهم، ويفهم منه: أنه لا مانع من اتصاله به قياسا.

[6] **(قوله: فلئلاّ يلزم اجتماع إلخ)** تقدم ما فيه في باب المضمرات، فليراجع.

[7] **(قول المص: تاء التأنيث)** يعني تأنيث الفاعل؛ فلا يرد تاء «ربت، وثمت» على لغة سكونها، ووجه اختصاصها ظاهر، فقول الشارح: "لأن وضعها" إلخ مستدرك.

[8] **(قوله: فلا تكون إلاّ بالفعل)** أي لا تكون متصلة إلاّ به، وفي نسخة: "في الفعل".

[9] **(قوله: المتحركة)** أي بحركة الإعراب؛ فلا يرد الحصر الآتي بنحو: «لات، وربت، وثمّت».

[10] **(قوله: إنما هي داخلة على الاسم)** الأولى: "من خواص الاسم".

[11] **(قوله: فرقا بينهما)** أي إنما أسكنت تاء الفعل، وحركت تاء الاسم؛ فرقا بين التاءين.

[12] **(قوله: له)** الظاهر: "به" كما في نسخة.

[13] **(قوله: أحد عشر صنفا)** في نسخ خطية: "اثنا عشر صنفا" بجعل المتعدي وغير المتعدي صنفين.

(النهي،[1] **و)** خامسها: **(المتعدي، وغير المتعدي، و)** سادسها **(المبني للفاعل، والمفعول،**[2] **و)** سابعها: **(أفعال القلوب، و)** ثامنها: **(أفعال الناقصة،**[3] **و)** تاسعها: **(أفعال المقاربة، و)** عاشرها، **(أفعال المدح والذم، و)** الحاديَ عشر:[4] **(فعلا التعجب)**، هذا ذكرُها على سبيل الإجمال، وسيجيء ذكرها.. إن شاء الله تعالى على سبيل التفصيل بهذا الترتيب المذكور.[5]

قوله: **(الماضي)**

أي ومن أصناف الفعل: الماضي، **(وهو الذي يدل على حدث)** أي مصدر[6] ثابت **(في زمان قبل زمانك**[7] **نحو: ضرب)**؛ فإنه يدل على الضرب الذي وقع في الزمان الماضي، **(وهو)** أي الماضي **(مبني على الفتح)** لفظا نحو: «ضرب»، أو تقديرا[8] نحو: «رمى»؛ فإن أصله: "رميَ"، قلبت الياء ألفا؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها، وإنما بني؛ لأنه مبني

---

[1] **(قول المص: والنهي)** لم يعقد له في مقام التفصيل بابا؛ فلا وجه لعده من الأصناف في مقام الإجمال.

[2] **(قول المص: المبني للفاعل والمفعول)** في نسخ الخط: "المبني للمفعول"، وهي الظاهرة الموافقة للتفصيل.

[3] **(قول المص: أفعال الناقصة)** الحق: "الأفعال الناقصة".

[4] **(قوله: والحادي عشر)** المناسب: "وحادي عشرها" كما في نسخة خطية.

[5] **(قوله: بهذا الترتيب المذكور)** الأولى: الاقتصار على واحد من اسم الإشارة، والمذكور.

[6] **(قوله: مصدر)** أي مدلول مصدر، ولا فائدة فيه.

[7] **(قول المص: في زمان قبل زمانك)** قال العارف الجامي قدّس سرّه السّامي: قبلية ذاتية تكون بين أجزاء الزمان، فإنّ تقدم بعض أجزاء الزمان على بعض إنما يكون بحسب الذات، لا بحسب الزمان؛ فلا يلزم للزمان زمان انتهى، ولا يخفى أن اللزوم المذكور إذا كان الزمانان متغايرين، وأما إذا كانا متحدين.. فاللازم إنما هو ظرفية الشيء لنفسه، وقد يجاب بأنه إنما يلزم ظرفية العام في الخاص بمعنى تحققه فيه، كذا فهم من الدسوقي على المختصر.

[8] **(قوله: أو تقديرا)** الظاهر: ترك التعميم، وإدخال الإعلال في نحو: «رمى» في العارض الموجب للسكون كما فعل صاحب المفصل؛ حيث قال: لا فرق بين نحو: «رمى»، وما اتصل به الضمير المرفوع المتحرك والواو في أن الأصل في كل منها البناء على الفتح والسكون والضم عارضان كما صرّح به العصام في شرحه على الكافية.

الأصل،[1] وعلى الحركة؛ لوقوعه موقع الاسم[2] في مثل قولك: «زيد ضرب»، وقع موقع «ضارب» في قولك: «زيد ضارب»،[3] والأصل في الاسم الحركة،[4] وعلى الفتح؛ لأنه أخف الحركات **(إلا إذا اعترض)**[5] على الماضي **(ما يُوجِب سكونه)** وهو أن يتصل به الضمير المرفوع المتحرك **(نحو: «ضربْتَ»)؛** فإنه مبني على السكون؛[6] لكراهتهم أن يجتمع[7] أربعُ حركاتٍ متواليةٍ فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لشدة[8] اتصال الفعل بفاعله،[9] **(و)** إلا إذا اعترَض على الماضي ما يُوجِب **(ضمَّه)،** وهو أن يتصل[10] به واوُ الجمع المذكر أي

---

[1] **(قوله: لأنه مبني الأصل)** ظاهره: تعليل الشيء بنفسه؛ فالأولى بدله: "لعدم مقتضي الإعراب، وهو اعتوار المعاني المختلفة في الاسم، والمشابهة التامة له في الفعل المضارع".

[2] **(قوله: لوقوعه موقع إلخ)** المشهور في تعليل البناء على الحركة: مشابهته المضارعَ في وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا وجزاء، والمضارع معرب، والأصل في الإعراب الحركة.

[3] **(قوله: وقع موقع «ضارب» في قولك: «زيد ضارب»)** غير موجود في نسخة خطية.

[4] **(قوله: والأصل في الاسم الحركة)** أي الإعراب بالحركة، والظاهر بدله: "والأصل في الاسم الإعراب؛ فلم يكن بمشابهته إياه متمكنا في البناء؛ فسلب عنه ما هو الأصل فيه، وهو السكون.

[5] **(قول المص: إلاّ إذا اعترض)** في بعض نسخ المتن زيادة "عليه".

[6] **(قوله: فإنه مبني على السكون)** كذا في الجامي، ولا يدلّ عليه عبارة المتن، والصحيح: بناؤه على فتحة مقدرة كما مرّ.

[7] **(قوله: لكراهتهم أن يجتمع إلخ)** أي في الثلاثي وبعض الخماسي كـ«انطلقت»، وحمل الرباعي والسداسي وبعض الخماسي كـ«تعظمت» عليه؛ إجراء للبناء على وتيرة واحدة، ويرد عليه نحو: «شجرة، وحركة» ومن ثمّ اختار بعضهم أن الموجب لسكون آخر الفعل في ما مرّ تمييز الفاعل من المفعول في نحو: «أكرمنا» بالسكون، و«أكرمنا» بالفتح، وحملت التاء ونون النسوة على «نا» للمساواة في الرفع والاتصال.

[8] **(قوله: لشدة إلخ)** أي وإنما كان الفعل مع الضمير المذكور ككلمة واحدة؛ لشدة إلخ والأولى: "لشدة اتصال الفاعل بفعله" كما عبر به العارف الجامي قدّس سرّه السامي.

[9] **(قوله: بفاعله)** أي الضمير.

[10] **(قوله: وهو أن يتصل إلخ)** الأوضح والأخصر: "وهو أن يتصل به الضمير المرفوع البارز الذي هو الواو".

الضميرُ المرفوع البارز الذي هو الواو (نحو: «ضربوا»)؛ فإنه مبني على الضم؛[1] لمجانسةِ الواو.[2]

قوله: (المضارع)

أي ومن أصناف الفعل: المُضارِع، (وهو ما اعتقَبتْ)[3] أي جاءت بالنَّوْبة مِن العُقْبة،[4] وهي النّوبة. (في صَدْرِه) أي في أوَّلِه (إحدَى الزوائدِ الأربع) أي الياءِ، والتاء، والهمزة، والنون (نحو: «يفعل، وتفعل، وأفعل، ونفعل»)، وقد ذُكِر في التصريف بيانها، والمضارَعَة بمعنى المُشابَهة،[5] وإنما قيل له: «المضارِع»؛ لمشابهته باسم الفاعل[6] لفظا ومعنًى، أما مشابهتُه له لفظا.. فلأنّ كل[7] واحد منهما على أربعةِ أحرِف أو أكثر، وثانيهما ساكن، وأما معنى.. فلدلالة[8] كل واحد منهما على شيء[9] هما مشتقان منه، وهو المصدر. قوله: (ويَشْترك فيه) أي في الفعل المضارع (الحاضِرُ) أي الحال، (والمستقبلُ)[10] نحو: «يفعل»؛

---

[1] (قوله: فإنه مبني على الضم) لفظا أو تقديرا؛ فيشمل نحوَ: «غزوا، ورموا» ويقال فيه ما قيل في قوله: "فإنه مبني على السكون".

[2] (قوله: لمجانسة الواو) أي لوجوب كون حركة ما قبل واو الضمير من جنسها، أو لتكون حركة ما قبلها من جنسها.

[3] (قول المص: ما اعتقبت في صدره إلخ) في معجم الوسيط: «اعتقب القوم الشيء» أي تداولوه، وتناوبوه؛ فعليه الظاهر: "ما اعتقبت صدره الزوائد الأربع" بإسقاط "في"، و"إحدى".

[4] (قوله: من العُقْبة) بضم فسكون.

[5] (قوله: والمضارعة بمعنى المشابهة) في نسخ خطية: "والمضارع بمعنى المشابه" وهي أولى.

[6] (قوله: باسم الفاعل) في نسخة: إسقاط الباء، وهي أولى.

[7] (قوله: فلأن كل إلخ) لا يخفى أن سكون ثانيهما غير موجود في كثير من المواد؛ فالحق في التعليل: "لموازنته إياه في الحركات والسكنات".

[8] (قوله: فلدلالة إلخ) الأولى والأخصر: "فلدلالة كل منهما على الحدث".

[9] (قوله: على شيء إلخ) أي حدثٍ هما مشتقان مِن دَالِّه، وهو مدلول المصدر.

[10] (قول المص: ويشترك فيه الحاضر والمستقبل) أي اشتراكاً لفظيا، وهو الصحيح، وقال بعضهم: حقيقةٌ في الحال، مجاز في الاستقبال، وبعضُهم بالعكس.

فإنه يصلح لهما **(إلا إذا دخله اللام)** أي لامُ التأكيد[1] كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ﴾ [النمل: ٧٤]؛ فإنه يختصّ بالحال، **(أو)** إلّا إذا دخلَه **(«سوْفَ»، أو السينُ)** كقولك: «سيضربُ، أو سوف يضربُ»؛ فإنه يختصُّ بالمستقبلِ. قولُه: **(ويُعرب)** أي ويعرَب الفعل المضارع.. إذا لم يتّصل به نونُ التأكيد،[2] ولا نونُ جمع المؤنث؛ لمشابهته الاسم أي اسمَ الفاعل كما ذُكر، والأصلُ في الاسم الإعرابُ بالرفع[3] والنصب والجر، والأصل في الفعل[4] الإعراب **(بالرفع والنصب والجزم)**، لا بالجر؛[5] لئلا يلزمَ[6] مَزيّةُ إعرابه على إعراب الاسم، أما إذا اتّصل به[7] عطنونُ التأكيد كقولك: «لا تضربنَّ، وَ ~~الخفيفة~~[8] لَا يضربَنْ».. فهو مبنيّ؛ لأنه لو أعرب على ما قبل النون.. لَالْتَبَس[9] الواحدُ بغيره،[10] ولو أُعرب على النون..

---

[1] **(قوله: أي لام التأكيد)** المسمى بلام الابتداء، وكونه مخصِّصاً للمضارع بالحال إنما هو مذهبُ الكوفيين، وعند البصريين: أن مُفادَه التأكيدُ فقط؛ فيجوّزون «إنّ زيداً لسوف يخرُج».

[2] **(قوله: نون التأكيد)** أي المباشِرُ.

[3] **(قوله: بالرفع إلخ)** الحق: إسقاطه.

[4] **(قوله: والأصل في الفعل)** أي المضارعِ، لا يخفى أنه لا وجهَ للأصل ههنا؛ فالظاهرُ أن يقول: "وإعراب الفعل المضارع".

[5] **(قوله: لا بالجر)** أي لا يكون له إعراب بالجر كالاسم، بل جعل الجزم عوضاً عنه كما سبق.

[6] **(قوله: لئلاّ يلزم إلخ)** فيه: أنه لا تلزم المزية على تقديرِ إعرابه بالجرِّ كالاسم، بل اللازم: المساواةُ، ولو قال: "لِتحصلَ مزيّة الاسم على الفعل".. لكان له وجهٌ. في الرضي: وإنما اختص الجر بالاسم؛ لأنهم قَصَدوا أن يُوفُوا الاسمَ لأصالتِه في الإعرابِ حركاتِه الثلاثَ، وينقصوا من المضارعِ الذي هو فرعُه فيه واحدا منها، فنقصُوه ما لا يكونُ معمولَ الفعل وهو الجر، وأعطُوه ما يكون معمولَه، وهو الرفع والنصب.

[7] **(قوله: أما إذا اتصل به إلخ)** لا يخفى ما في عبارتِه من الركاكة. والأوضح أن يقول: "أما إذا اتصل به نون التأكيد كقولك: «لا تضربنّ، ولا يضربَنْ»، ونون الإناث كقولك: «يضربن».. فهو مبني، أما مع نون التوكيد.. فلأنه لو أجري الإعراب على ما قبله.. لالتبس الواحدُ بغيره، ولو أُجري عليها.. لكان إعرابا على ما أشبه التنوينَ، وأما مع نون الإناث.. فلأنه يُسكن ما قبلها قياسا على «فعلن»؛ فيتعذّر الإعراب".

[8] **(قوله: والخفيفة)** الحق: إسقاطه كما في بعض النسخ.

[9] **(قوله: لالتبس الواحد بغيره)** قد يُناقَش فيه بأنه لا التباسَ بجعل إعرابِه مقدرا منَع من ظهوره حركةُ التمييز بين المسند للواحد، والمسند للجماعة، والمسند للواحدة كما ذهب إليه بعضُهم.

[10] **(قوله: بغيره)** وهو الجمعُ في حالة الرفع.

لكان إعراباً على ما أشبَه التنوينَ،[١] عطأو نونُ[٢] جمعِ المؤنث كقولك: «يضربْنَ».. فهو مبني أيضا؛ لأن هذه النونَ أي نونَ الجماعة التي هي ضمير المؤنث أوجبتْ تسكينَ ما قبلَها؛ قياساً على «فعلْت، وفعلْن»، وعند حصول السكون يتعذّر الإعراب.[٣] قوله **(فارتفاعُه)**[٤] إشارة إلى عامل رفع المضارع،[٥] وهو معنوي[٦] أي فارتفاع الفعل المضارع **(بمعنىً)** أي بعاملٍ معنوي، **(وهو وقوع الفعل)**[٧] المضارع **(موقعا يصح)** أي يُمكن **(وقوع الاسم فيه[٨] نحو: «زيدٌ يضرب»، رُفعت هذه الكلمةُ)** أي «يضرب»؛ **(لأنّ ما بعد المبتدأ[٩] مِن المواضِع التي يصحُّ وقوع الاسم فيه)**[١٠] نحو: «زيد ضارب»، **(وكذلك: «يضربُ الزيدان»)**، رُفعت «يضرب»؛ **(لأنّ مَنِ ابتدأ كلامًا يجوز أن يكون أولُ كلامه اسماً أو فعلًا)**، فوقعتْ موقعاً يصح وقوع الاسم فيه.[١١] قوله: **(وانتصابه)** إشارة إلى نواصب الفعلِ المضارع أي وانتصابُ الفعل المضارع **(بأربعةِ أحرُفٍ: وهي: «أَنْ» نحو: «أُريدُ أن أخرُج»)**، ومعناه هنا[١٢] الاستقبال كما سيجيءُ في قسم الحروف.. إن شاءَ الله تعالى، ولا

---

[١] **(قوله: على ما أشبه التنوين)** في الامتزاجِ مع ما قبلَه؛ فيشملُ النون الثقيلةَ.

[٢] **(قوله: أو نون إلخ)** الظاهر: "وأما إذا اتّصل به نون جمع المؤنث".

[٣] **(قوله: وعند حصولِ السكون يتعذّر الإعراب)** وهنا أيضا مناقشةٌ بأن السكونَ إنما يتعذّر معه ظهورُ الإعراب، لا تقديرُه؛ فالظاهر في تعليل البناءِ مع النونينِ أن يقال: "لأن كلّا منهما لمّا اختصّا بالفعل وصارا كالجزء الآخر منه.. قَوِيَ جانبُ الفعلية، وضَعُفت مشابهتُه للاسم؛ فعادَ إلى ما هو الأصلُ فيه من البناء"، كذا في الصبان. وقال الرضي: إنه مبني؛ لتركّبه مع النونِ، وصيرورتِه كالكلمة الواحدة، ولا إعرابَ في الوسط.

[٤] **(قول المص: فارتفاعه)** الفاء للتفصيل.

[٥] **(قوله: إلى عامل رفع المضارع)** الأولى: "إلى رافع المضارع".

[٦] **(قوله: وهو معنوي)** مستدرك.

[٧] **(قول المص: وهو وقوع الفعل إلخ)** والراجح: أنه خلوّه عن الناصب والجازم كما حققوا.

[٨] **(قول المص: يصح وقوع الاسم فيه)** أي في الجملة؛ فلا ينتقض بنحو: «هلاّ تفعل، وجعلت أفعل، وما لك لاتفعل، ورأيت الذي تفعل».

[٩] **(قول المص: لأن ما بعد المبتدأ)** أي لأن موضع الذي بعد المبتدأ.

[١٠] **(قول المص: فيه)** الظاهر: "فيها".

[١١] **(قوله: فوقعت موقعا يصحّ وقوع الاسم فيه)** نحو: «الزيدان ضاربان».

[١٢] **(قوله: هنا)** لا حاجة إليه كما في بعض النسخ.

يحتملُ أن تكون مخفّفةً من المثقّلة؛[١] لاختصاص[٢] المخفّفة الداخلة على الأفعالِ[٣] بأحد الحروفِ الأربعة[٤] أي السينِ، أو سوف، أو قد، أو حرف النفي[٥] كما سيأتي. والتي تقع بعد العِلْم[٦] هي المخففةُ[٧] من المثقلة نحو: «علِمت أن سيقومُ، وأن لا يقومُ»، وليستْ هذه ناصبةً؛[٨] لامتناع اجتماع[٩] الناصبة مع العِلم؛ لكون الناصبَة للرّجاء والطمع الدالَّين على أنّ ما بعدها غيرُ معلوم التّحقّق، وكونِ العِلم دالّا على أن ما بعدها معلوم التحقّق، والمراد بالعِلم: كلُّ ما هو بمعنى العِلم.[١٠] والتي تقعُ بعد الظنّ[١١] فيها وجهانِ، يعني:[١٢] جاز أن تكون ناصبة، ومخفّفة من المثقلة نحو: «ظننتُ أن يقومَ، وأن سيقومُ»؛ لجواز

---

[١] **(قوله: ولا يحتمل أن تكون مخففة من المثقلة)** أي لا تلتبس بها.

[٢] **(قوله: لاختصاص إلخ)** أي عند بعض، وقال فرقة -ومنهم ابن المالك- يجوز الفصل وتركه، والأحسن: الفصل.

[٣] **(قوله: على الأفعال)** أي المتصرفة التي لا تكون للدعاء.

[٤] **(قوله: بأحد الحروف الأربعة)** بل الخمسة، خامسها: «لو».

[٥] **(قوله: أو حرف النفي)** أي: «لا، ولم، ولن»، وينبغي منع «لمّا، وما»؛ حتى يسمع فيهما. كذا في الخضري نقلا عن ابن قاسم، وقد يقال: إنّ لا يحتمل معها كون «أن» مخففة، أو ناصبةً؛ لجواز الفصل بها بين المخففة والفعل، أو الناصبة والفعل. قال المولى الجامي قدس سره السامي: ولزوم السين، و«سوف، وقد»: للفرق بين المخففة والناصبة، وليكون كالعوض من النون المحذوفة، وليس لزوم حرف النفي إلا ليكون كالعوض؛ فإنه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والناصبة؛ فإنه يجتمع مع كلٍّ منهما.

[٦] **(قوله: والتي تقع بعد العلم إلخ)** ظاهره -حيثُ لم يُبِنْ حالَ «أن» مع غيرهما-: أنها لا تقع بعد غيرهما، وهو الذي جرى عليه البصريون كما في الخضري.

[٧] **(قوله: هي المخففة)** صيغة الفصل هنا للحصر أي هي المخففة، لا غير، وبه صار مقابلا لقوله: "والتي تقع بعد الظن" إلخ.

[٨] **(قوله: وليست هذه ناصبة)** تصريح بما علم من الحصر.

[٩] **(قوله: لامتناع اجتماع إلخ)** الأولى: الاقتصار على قوله: "لكون الناصبة" إلخ.

[١٠] **(قوله: كل ما هو بمعنى العلم)** فيه إظهار في مقام الإضمار، ويحتمل أن المراد بمعنى هو اليقين، والأوضح بدلَه: "مفيد اليقين".

[١١] **(قوله: بعد الظن)** أي مفيدِه.

[١٢] **(قوله: يعني إلخ)** في نسخة خطية: "أعني"، والأخصر: "كونُها ناصبة، ومخففة من المثقلة".

وقوع كلِّ واحد منهما بعد الظن.[١] قوله: **(و«لن»)** أي وهي: «لن»[٢] **(نحو: «لن يضرب»)**، ومعناها: نفي الاستقبال،[٣] ولهذا؛ لا يستعمل إلا مع الفعل المستقبل، وهي آكَدُ مِن «لا»[٤] في نفي الاستقبال، وقيل: إنَّ «لن» للتأبيد. قوله: **(و«كي»)** أي وهي: «كي» **(نحو: «جئتك كي تكرمني»)**، ومعناها السببية[٥] أي يكون ما قبلها سبباً لما بعدها؛ فإنّ المجيءَ سبب لإكرامِك،[٦] وهي ناصبةٌ[٧] للفعلِ المضارع في مذهب الكوفيين، واختاره المص، وجارُ الله العلّامةُ، وابن الحاجب، ويونسُ، وليس النصبُ بعدها بإضمار «أنْ»[٨] كما هو مذهبُ البصريّين؛[٩] لدخُول اللامِ عليه[١٠] كقوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب:

---

[١] **(قوله: لجواز وقوع كل واحد منهما بعد الظن)** ظاهره: تعليل الشيء بنفسه، والحق فيه: "لأن الظن لدلالته على غلبة الوقوع؛ يلائم المخففة الدالّة على التحقيق، ولعدم التيقن؛ يناسب المصدرية.

[٢] **(قوله: أي وهي: «لن»)** يُفهم منه ومما سيأتي: أن الرّبط مقدّم على العطف، ولا يخفى فساده.

[٣] **(قوله: نفي الاستقبال)** أي نفي الحدث في الاستقبال؛ فالإضافة: لأدنى ملابسة.

[٤] **(قوله: وهي آكد من «لا» إلخ)** مِن قبيلِ «أَبْرَدُ مِن الصَّيف». يفيد كلامُه أنّ كونَ «لن» للتأكيدِ متّفقٌ عليه، وإنما الخلافُ في كونها للتأبيدِ، وليس كذلك، بل الأوّلُ جرى عليه الزمخشري في «كشّافه» وتابَعَه عليه كثيرون، وجرى على الثاني في «أنموذجه»، وكلاهما خلاف الراجح.

[٥] **(قوله: ومعناها السببية)** إذا لم يتقدم عليها اللام، وأما إذا تقدمه.. فالسببية مستفادة من اللام، كذا في الرضي.

[٦] **(قوله: لإكرامك)** الأولى: "للإكرام" كما في بعض النسخ.

[٧] **(قوله: وهي ناصبة إلخ)** أي دائما، ويعتذرون في نحو: «كي أن تفعل» بأنّ «أنْ» زائدة، أو بدل من «كي»، وفي نحو: «لكي تكرمني» بزيادة اللام كما في ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢]، وفي «كيمه» بأن الفعل المنصوبَ بـ«كي» مقدّر، و«ما» منصوب بذلك الفعل، كأنه قيل: «جئتك»، فتقول: «كيمه» أي «كي أفعلَ ماذا»؟ ولا يخفى بُعده. وفي المغني: ويَرُدّ كونَها ناصبةً دائما قولُه: «كي ليبصر ضوؤها»؛ لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه آهـ، وقال الخضري: هي مؤكّدة في مثله.

[٨] **(قوله: وليس النصب بعدها بإضمار «أن»)** فتكون جارة.

[٩] **(قوله: كما هو مذهب البصريين)** فيه: أنّ هذا مذهب الأخفش، ومذهب جمهور البصريين: أنها إذا تقدمها اللام ناصبة لا غير، وإذا تقدمت على «أن» جارة لا غير، وإذا خلت عنهما محتملة لهما.

[١٠] **(قوله: لدخول اللام عليه)** ولدخولها على اللام في قوله: "كي لتقضيني رقيةُ مَا وعدتني غيرَ مختلس". علة لعدم كون النصب بعدها بإضمار «أن» المستلزم لكونها جارة.

[٣٧]؛ فلو كان بمعنى اللامِ كما هو مذهب الأخفش..[١] لم يدخُل عليه اللام،[٢] وقال الأخفشُ:[٣] إن «كي» حرفُ جرٍّ بمعنى اللام، والنصبُ بعدها بإضمار «أن». قوله: **(و«إذن»)** أي وهي: «إذن» **(نحو: «إذن يذهبَ»)**، و«إذن» جوابٌ وجزاء،[٤] وهي تنصبُ الفعل المضارعَ بالشرطين[٥] الذينِ سيُذكرانِ[٦] في آخِرِ حروف الشرط.. إنْ شاءَ اللّٰهُ تعالى كقولك لِمن قال: «أنا آتيك»: «إذنْ يذهبَ الحُزن والغَمّ».[٧] قوله: **(ويُنصب بإضمار «أن»)**[٨] أي وينصب الفعل المضارع بتقدير «أن» **(بعد خمسة أحرُف): («حتى»)** أحدُها: **(«حتى»)** بشرط أن يكون ما بعدها مستقبلا حقيقيا،[٩] أو مستقبَلًا بالنظر إلى ما قبله.[١٠] ثم اعلم: أن «حتى»

---

[١] **(قوله: كما هو مذهب الأخفش)** يُفيد أن الأخفش ليس من البصريين، وليس كذلك، على أن المناسب أن يقول: "كما هو مذهب البصريين" كما تقدم.

[٢] **(قوله: لم يدخل عليه اللام)** وقد يُجابُ بأنّ «كي» في الآية بدلٌ من اللام كما قال الرضي: وهي بدلٌ منها في البيت: [كَيْ لِتَقْضِيَنِي رُقَيَّةَ ما * وعدتَني غير مُخْتَلِسِ].

[٣] **(قوله: وقال الأخفش إلخ)** يغني عنه قوله: "كما هو مذهب الأخفش".

[٤] **(قوله: و«إذن» جواب وجزاء)** أي دائما عند الشلوبين، وغالبا عند الفارسي، وقد تتمحّض للجواب، يقال: «أحبك»، فتقول: «إذن أظنّك صادقا»؛ لأن ظنَّ الصدقِ لا يصلحُ جزاءً للمحبة، وأيضا هو حالي والجزاء لا يكون إلاّ مستقبلا. والمراد بكونها للجوابِ: أن تقع في كلامٍ يجاب به كلامٌ آخَر ملفوظٌ به أو مقدّر، سواء وقعت في صدره أو في حشوه أو في آخره، وبكونها للجزاء: أن يكون مضمونُ الكلام الذي هِي فيه جزاءً لمضمونِ كلام آخرَ.

[٥] **(قوله: بالشرطين)** بل بثلاثةِ شروط، ثالثها: عدم الفصل بينها وبين مدخولها بغير القسم.

[٦] **(قوله: سيذكران إلخ)** المناسب لمقام بيان نواصبِ المضارع: ذكر شرط النصب هنا، وعدمُ الإحالة.

[٧] **(قوله: الحزن والغم)** أي حُزني وغَمّي كما هو المتبادِر، فتكون جواباً فقط، ويحتمل أن المراد حزنُك وغمك؛ فتكون جوابا وجزاء.

[٨] **(قول المصن: بإضمار أن)** أي بـ«أن» المضمرة.

[٩] **(قوله: مستقبلا حقيقيا إلخ)** الأولى: "مستقبلا بالنظر إلى ما قبله، سواء كان مستقبلا حقيقيا أو لا".

[١٠] **(قوله: أو مستقبلا بالنظر إلى ما قبله)** أي فقط لكن بشرط أن لا يكون واقعا في زمن التكلّم حقيقة كما قاله ابن قاسم وأقرّه الصبان؛ فلا يرد ما قاله الأمير في حاشيته على شرح الشذور من أنه يجبُ الرفع في نحو: «سرتُ حتى أدخلها» إذا قلتَ ذلك وأنت في حال الدخولِ، مع أن الدخول مستقبل بالنسبة إلى السير، والحاصل كما في حاشية العلامة الأنبابي: أن للفعل بعد «حتى» ثلاثةَ أحوال؛ لأنه إن صلح المضارع بعدها لوقوع الماضي موقعه بأن لم يكن مستقبلا بالنسبة إلى زمن التكلم، ولا حالا بالنسبة إليه أيضا.. جاز فيه الرفع؛ نظرا إلى أنه حال

على التّقديرَين المذكورينِ يكون على ضربينِ:[١] إما بمعنى «كي» أي للسَّببية،[٢] وإما بمعنى «إلى» أي لانتهاء الغاية **(نحو: «أسلمتُ حتى أدخُلَ الجنة»)**[٣] أي حتى أن[٤] أدخل الجنة، **(و«كنتُ سِرتُ حتّى أدخُلَ البلَدَ»)**[٥] أي حتى أن أدخل البلد، و«أسيرُ حتى تغيبَ الشمس» أي حتى أن تغيب الشمس، و«كنت سرت حتى تغيب الشمس»،[٦] أي حتى أن تغيب الشمس، وإنما أُضمِر أي قُدِّر «أن» بعد «حتى» في الأمثلة المذكورة؛[٧] لكونها حرفَ جرّ، فامتنع دخولُها[٨] على الفعل، فأُضمر «أن» بعدها؛ ليكون ما بعدَها في تقدير الاسم، فإن فُقِد الشرط المذكور، وذلك: بإرادتك[٩] حالا حقيقيا، أو حالا بالنظر إلى ما قبله[١٠] نحو:

تأويلا؛ لحكاية الماضية، والنصب؛ نظرا للاستقبال بالنسبة إلى ما قبلها نحو: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، وإن لم يصلح المضارع بعدها لوقوعه موقعه.. فإن كان حالا بالنسبة إلى زمن التكلم حقيقة.. وجب الرفع، وإن كان مستقبلا بالنسبة لما قبلها نحو: «سرت حتى أدخلها» إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، أو كان مستقبلا بالنسبة لزمن التكلم.. وجب النصب نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ ۝٩١﴾ [طه].

[١] **(قوله: على ضربين)** اختصر على ما هو المشهور، وقد يجيء حرفَ جرّ بمعنى «إلا»، واستشهد له ابن مالك بقوله: «ليس العطاءُ من الفُضُول سماحةً * حتى تجُودَ وما لديك قليل»؛ إذ الظاهر: [أنه] ليس غايةً لما قبلها ولا مسببا عنه.

[٢] **(قوله: أي للسببية)** الأولى إسقاط «أي»، وكذا يقال فيما بعد.

[٣] **(قول المص: «أسلمت حتى أدخل الجنة»)** مثال لـ«حتى» بمعنى «كي»، وللمستقبل الحقيقي.

[٤] **(قوله: حتى أن)** الأولى: «كي أن» كما أن الأولى بدل «حتى أن» ثانيا وثالثا ورابعا: «إلى أن».

[٥] **(قول المص: و«كنت سرت حتى أدخل البلد»)** لفظ «كنت» غير موجود في بعض النسخ وهو الظاهر؛ حيث يُؤتى به لاستحضارِ صورة سبقت، وهو غير مقصود هنا، بل مضر كما لا يخفى على من تدبّر. في الجامي "مثال لـ«حتى» بمعنى «كي، أو إلى» ولاستقبال المضارع بالنظر إلى ما قبله، وأما بالنظر إلى زمان التكلم.. فيحتمل أن يكون ماضيا أو حالا أو مستقبلا" انتهى، وفي العصام عليه: لا يحتمل الاستقبالَ كما لا يخفى انتهى. فليحرر.

[٦] **(قوله: و«كنت سرت حتى تغيب الشمس»)** فيه ما مرّ.

[٧] **(قوله: في الأمثلة المذكورة)** الأولى بدله: "إذا كان ما بعدها مستقبلا".

[٨] **(فامتنع دخولها)** المناسب: "ودخوله على الفعل ممتنع".

[٩] **(قوله: وذلك بإرادتك)** الأولى: "بأن كان ما بعدها حالا حقيقيا".

[١٠] **(قوله: أو حالا بالنظر إلى ما قبله)** لا يُتصوّر الحال بالنسبة إلى ما قبله مِثلَ تصوّر الاستقبال؛ فالصواب بدله: أو حالا محكيا بأن يُفرَض ما كان واقعاً في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمانِ، وفائدةُ الحكاية: تصويرُ تلك الحالةِ العجيبة واستحضار صورتها؛ ليتعجب منها.

«أَسِيرُ الآنَ أو اليومَ حتى أدخلُ البلد»[1] وكنتُ سرتُ أمس حتى أدخلُ البلد» وقصدتَ[2] الإخبارَ عن تلك الحال.. كانت «حتّى» حرفَ ابتداءٍ،[3] فتُرفع ما بعدها؛ لامتناع تقدير «أن» بعدها؛ للمُنافاةِ بين الحالِ والاستقبال، وح يجب أن يكون «حتى» بمعنى «كي» أي للسببية؛ لأنه[4] لمّا بطَل الاتصالُ اللفظي بين ما بعدها وما قبلها أي الجار والمجرور..[5] وجَب أن يتحقّق الاتصالُ المعنويّ؛ ليتحقّق الغايةُ التي هي مدلول «حتى»، كقولهم: «مرِض فلان حتى إنهم لا يرجونه»؛[6] فالمرضُ هو سبب عدمِ الرجاء. **(و)** ثانيها: **(اللام نحو: «جئتك لتكرمني»)** أي لأن تكرمني، وإنما[7] أُضمِر «أن» بعدها؛ لكونها حرف جرّ،

---

[1] **(قوله: نحو: «أسير الآن أو اليوم حتى أدخل البلد»)** فيه: أن ما بعد «حتى» في هذا المثال مستقبل حقيقة؛ فالصواب بدله: «سرت حتى أدخل البلد» إذا قلتَ ذلك وأنت في حالة الدخول.

[2] **(قوله: وقصدت إلخ)** أي إذا قلت ذلك وقد قصدت إلخ، ويغني عنه قوله: "كنت على ما سبق".

[3] **(قوله: كانت «حتى» حرف ابتداء إلخ)** الأخصر والمناسب للسياق: "امتنع إضمار «أن»؛ للمنافاة بين الحال والاستقبال، فيرفع ما بعدها، وتكون «حتى» حرف ابتداء بمعنى «كي» للسببية".

[4] **(قوله: لأنه إلخ)** في نسخٍ خطية: "لأنه لمّا بطَل الاتصالُ اللفظي.. وجب أن يتحقق الاتصالُ المعنويّ؛ لتحقق الغاية" إلخ وهي الظاهرة.

[5] **(قوله: أي الجار والمجرور)** لعلّه من زيادة الناسخِين، والمراد: اتصالُ المجرورِ بما قبل الجارّ.

[6] **(قوله: «حتى انهم لا يرجونه»)** أي الآن.

[7] **(قوله: وإنما إلخ)** لا يخفَى ما في عبارة الشارح من الاضطرابِ، والأولى: أن يزيد: "﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ﴾ [الأنفال: ٣٣] و﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ﴾" [القصص: ٨]، ثم يقولَ: "وهذه اللام: لام «كي»، أو لامُ الجحودِ الداخلةُ على خبرِ «كان» المنفيةِ لتأكيد النفيِ، أو لامُ العاقبة، أو الزائدةُ، وإنما أُضمر «أن» بعدها؛ لكونها حرفَ جر، والفرق بين" إلخ.

فوجب إضمار «أن» بعدها؛[1] لِما ذكر، وهذا اللام بمعنى «كي».[2] وأما لامُ الجحود..[3] فهي اللامُ التي لتأكيد النفيِ[4] الدّاخلةُ على خَبرِ[5] «كانَ»[6] كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ وَأَنتَ فِيهِمۡۚ﴾ [الأنفال: ٣٣]، وإنما أُضمر «أن» بعدها؛ لِما ذكرنا في لام «كي»، والفرقُ[7] بين اللامينِ المذكورينِ: أنّ لامَ «كي» للتعليل[8] بخلاف لام الجحود، وأن المعنى يختلّ بحذف لام «كي»، ولا يختلّ بحذف لام الجحود؛ لكونها زائدةً،[9] **(و)** ثالثها: **(«أو» بمعنى «إلى»)**[10] **نحو: «لألزمنَّك أَوْ تُعْطِيَنِي حقِّي»)** أي إلى أنْ تُعطيني حقي، ويحتمل أن

---

[1] **(قوله: وجب إضمار «أن» بعدها)** أي وجبَ الحُكم بإضمار «أن»، لا أنّ إضمارها واجب.

[2] **(قوله: وهذا اللام بمعنى «كي» إلخ)** يُفهم منه: أنه رحمه الله تعالى خصّصَ اللامَ في المتن بلام «كي»؛ حيثُ مثّل لهُ، ولا داعِيَ له؛ فالحقُّ: تعميمُها للامِ الجحود، والعاقبةِ نحو: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ﴾ [القصص: ٨]، والزائدةِ نحو ﴿وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٧١﴾ [الأنعام]. والاختصارُ على مثال لام التعليلِ: لكونهِ المشهورَ. نعَم: تكلَّفَ بعضُهم؛ فأدخل لامَ العاقبة والزائدةِ في لامِ التعليل، فليراجَع.

[3] **(قوله: وأما لامُ الجحود)** أي اللامُ المصاحبةُ للجحودِ، وهو النفيُ مجازاً تسميةً للخاص باسم العامّ؛ لأن الجحودَ إنكارُ الحقِّ، لا مطلقُ النفي، والأولى: "ولامُ الجحود الداخلةُ على خبر «كان» المنفيةِ؛ لتأكيدِ النفي: تضمر «أن» بعدها أيضا كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ وَأَنتَ فِيهِمۡۚ﴾، وإنما أضمر" إلخ.

[4] **(قوله: لتأكيد النفي)** ومرادُه ما ينفي الماضِيَ فقط، وهو «ما» مع الماضي، ومثلها «إن» بمعناها، و«لم» مع المضارع، دون «لن»؛ لاختصاصه بالمستقبل، و«لما»؛ لاتصال منفيّه بالحالِ.

[5] **(قوله: الداخلةُ على خبر «كان»)** في نسخٍ خطيةٍ: "الداخلِ على «كان»" وهي الظاهرة.

[6] **(قوله: «كان»)** المرادُ: مادّتها، لا خصوص الماضي.

[7] **(قوله: والفرقُ إلى قوله: بخلاف لام الجحود)** لا معنَى له بعد قوله: وهذا اللام بمعنى «كي» إلخ.

[8] **(قوله: إن لام «كي» للتعليل)** فيه: أنه لا فائدة في الإخبار. اللهم: إلاّ أن يقالَ: إنّ لام «كي» بمنزلة العَلم لهذا اللام، ولا يناسبه قوله فيما سبق: "وهذا اللام بمعنى «كي»".

[9] **(قوله: لكونها زائدة)** أي زيادة محضةً، لتأكيد النفي عند الكوفيين؛ فلا تتعلّقُ بشيءٍ، فالتقدير في الآية السابقةِ: وما كان الله ذَا تعذيبِهم أو معذِّبَهم، وغيرَ محضةٍ عند البصريين؛ فتتعلّق بالخبر المحذوفِ، والتقديرُ: وما كان الله مُريداً تعذيبَهم.

[10] **(قول المصن: بمعنى إلى)** أي يصحُّ وقوعُ «إلى» موقعَها، وهذه النسخةُ أجوَدُ من نسخةِ: "إلى أن"؛ لأن «أن» مقدرة بعدها، لا أنها واقعة موقعها؛ حتى يستغني عن تقديرها، وتوجيهها: أن يقال: إن المرادَ الواقعةُ مع المضمرِ بعدَها موقع «إلى أن».

يكون[1] بمعنى «إلا» أي إلا أن تُعطيني حقي، **(و)** رابعُها: **(واو الجمع:[2] نحو: «لا تأكلِ السمكةَ وتشربَ اللبن»)** أي وأنْ تشرب اللبن، معناه: لا تأكلِ السمكة مع شُربِ اللّبن أي لا تجمَعْ بينَهما،[3] **(و)** خامسها: **(الفاء)** التي يكون ما قبله سببا لما بعدها، الواقعةُ[4] **(في جوابِ[5] الأشياء الستة:[6] الأمرِ نحو: «ايتني فأكرمَك»)** أي فأنْ أكرمَك، **(والنهيِ كقوله تعالى)** في قصة موسى[7] في سورة طه:[8] ﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ **(وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِيۖ﴾)** [طه: ٨١] أي: ولا تطغَوْا فيما رزقناكُم فأنْ يحِلَّ، **(والنفيِ نحو: «ما تأتِينا فتحدثَنا»)** أي فأنْ تحدّثنا، وفُسّر هذا[9] بوجهين: أحدُهما: أنه نَفى الجملتينِ، يعني: ما تأتيناَ فكيف تحدّثُنا؟ على معنَى[10] أنّ انتفاءَ الجملةِ الأُولى سببٌ لانتفاء الجملة الثانية أي

---

[1] **(قوله: ويحتمل أن يكون إلخ)** ويحتمل أيضا أن يكون بمعنى: كي تعطيني حقي؛ فلو قال المص: "بمعنى «حتى»".. لكان أشملَ.

[2] **(قول المص: واو الجمع)** أي المصاحبة.

[3] **(قوله: أي لا تجمع بينهما)** ليس من المتن.

[4] **(قوله: الواقعة)** يفيد أن قوله: "في جواب" مربوط بالفاء فقط بقرينة ذكر مثال واو الجمع بعده، والحق: ربطه بكليهما، كما فعله الزمخشري في أنموذجه، وذكرُ أمثلةِ الواو مع أمثلة الفاء.

[5] **(قول المص: في جواب إلخ)** سمي ما بعد الفاء جوابا؛ لأن ما قبلها يشبه الشرط في أن كلّا غير ثابت المضمون، ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط؛ إذ العدول عن عطف الفعل بالفاء إلى النصب يفيد التسبب، ومع ذلك هي لعطف المصدر المنسبك على مصدر متصيَّد مما قبلها، كذا في الخضري، والتقدير في الأمثلة المذكورة: لِيكنْ إتيانٌ منك فإكرامٌ مِنّي، ولا يكنْ طغيانٌ منكم فحلولُ غضبِي عليكم، وما يكونُ إتيانٌ منك فتحديثٌ، وهل يُوجَد سؤالٌ منّي فإجابةٌ منك، وأتمنّى وجودِي عندك ففَوْزي، وألَا يكونُ نزولٌ منك فإصابةُ خيرٍ.

[6] **(قول المص: الستة)** في الخضري: لم يُسمع النصبُ مع الواو إلاّ في خمسة: النفي، والأمرِ، والنهي، والاستفهامِ، والتمني. وقاسَه النحويون في الباقي. انتهى.

[7] **(قوله: في قصة موسى)** أي في حكاية ما جرى بينه وبين قومِه.

[8] **(قوله: في سورة طه)** أي المذكورةِ في سورة طه.

[9] **(قوله: وفسّر هذا)** أي الكلام المتلبس بنصب المضارع.

[10] **(قوله: على معنى)** أي وذلك مبني على معنى، والأولى: إسقاط "معنى".

امتنعَ الحديثُ؛ لامتناع الإتيان.[1] والوجهُ الثاني: أنه أَثْبَتَ الجملةَ الأولى[2] معنًى وإن كانتْ في اللفظ منفيةً، ونَفى الجملةَ الثانية[3] أي: ما تأتينا أبداً إلا لم تحدثْنا[4] أي: منك إتيانٌ كثير[5] ولا حديث منك؛ فنزّل الإتيانُ[6] الموجود منزلةَ المعدوم؛ إذ الإتيانُ إنما يُقصد للحديث، فلمّا انتفى الحديثُ.. فكان الإتيانُ كعدمِ الإتيان، وهذا الوجهُ الأخيرُ:[7] تفسير سيبويه، **(والاستفهامِ نحو: «هل أسألُك فتُجيبَني؟»)** أي فأن تُجيبني، **(والتمني نحو: «ليتني عندك فأفوز»)** أي فأن أفوز، والفوزُ: النجاة والظفر بالخير، قاله الجوهريّ في الصّحاح، **(والعَرْضِ نحو: «ألا تنزِلُ بنا فتُصيبَ خيرا»)** أي فأنْ تصيب خيرا. قولُه: **(وانجزامُه):** إشارةٌ إلى جوازمِ الفعل المضارع أي وانجزامُ الفعل المضارع **(بخمسةِ أحرُفٍ):** وهي: **(«لم» نحو: «لم يخرج»، و«لما» نحو: «لما يضرب»)**، وهما لِقلب معنى المضارع[8] ماضيا

---

[1] **(قوله: أي امتنع الحديثُ؛ لامتناع الإتيانِ)** المناسب: "أي انتفى الحديث؛ لانتفاء الإتيان".

[2] **(قوله: أنه أثبت الجملة الأولى إلخ)** لا تخفَى ركاكةُ هذه العبارةِ، والأوضح: "أثبتَ الجملة الأولى وإن بَاشَرَها حرفُ النفي".

[3] **(قوله: ونفى الجملةَ الثانية)**؛ لكونها قيداً؛ فينصَبُّ عليها النفيُ، ولا يخفَى: أن الفاءَ حينئذ لا تكون للسببيةِ، لكن الفعل ينتصب بعدها؛ تشبيها لها بفاء السببية، كذا قال الرضيّ، وأقرّه الخضريُّ.

[4] **(قوله: أي: ما تأتينا أبدا إلاّ لم تحدثْنا)** ركيكٌ جدا، على أنه يُغني عنه قولُه: "أي منك" إلخ.

[5] **(قوله: كثيرٌ)** كذا في المفصّل والرضي، ولعلّ الْكثرةَ مستفادةٌ من عُرف الاستعمال.

[6] **(قوله: فنُزّل الإتيان إلخ)** يُفيد أن الإتيانَ الموجودَ نزّل منزلةَ المعدوم؛ فنُفِي كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧]، وفيه: أنه مُنافٍ لِما قدَّمه.

[7] **(قوله: الوجه الأخير)** الأولى: إسقاط قيد "الأخير".

[8] **(قوله: معنى المضارع)** أي التضمني الذي هو زمان الحال أو الاستقبال.

ونفيه،[١] والفرقُ بينهما مِن وَجهين:[٢] أحدهما: أنّ «لمّا» مختصّة بالاستغراق[٣] كقولك: «ندم زيدٌ ولمّا ينفعْه الندم» أي عقبَ الندم إلى وقت الإخبار، فيلزم[٤] استمرارُ النفي من الماضي[٥] إلى وقتِ الإخبار، دونَ «لم»[٦] كقولك: «ندم زيد ولم ينفعه الندم» أي عقب الندم، ولم يلزم[٧] الاستمرارُ إلى وقتِ الإخبار. والثاني: أن «لما» مختصّة بجواز حذف الفعل[٨] كقولك: «ندِم زيد ولمّا» أي ولما ينفعه الندم، دونَ «لم»؛ فكانت[٩] الزيادة في «لما» قائمة مقام الفعل المحذوف. **(ولام الأمر[١٠] نحو: «ليضرب»، و«لا»ء[١١] النهي نحو: «لا تفعل»)**، وهذه الأربعةُ المذكورة[١٢] جازمةٌ لفعلٍ واحد. **(و«إن» الشرطية نحو: «إن تكرمني أكرمك»)**، وهي[١٣] جازمةٌ لفعلَي الشرط والجزاء، ففي كلامه لفّ ونشر. قولُه: **(وبتسعة**

---

[١] **(قوله: ونفيه)** أي نفي معنى المضارع، وهو الحدث، ففي الضمير: استخدام.

[٢] **(قوله: من وجهين)** بل خمسة، ثالثها: أنَّ «لما» لا تقترن بأداة الشرط؛ فلا يقال: «إن لما تقم»، ورابعها: أنّ الغالب في مبدأ منفيها: أن يكون قريبا من الحال، وخامسها: أن منفيها متوقّع ثبوته غالبا، بخلاف «لم» في جميع ذلك، قال في المغني: وعلة هذه الأحكام كلّها: أنّ «لم» لنفي «فَعَلَ»، و«لما» لنفي «قد فعل».

[٣] **(قوله: مختصة بالاستغراق)** أي منفردة عن «لم» بلزوم استغراق أزمنة الماضي من وقت الانتفاء إلى وقت التكلم؛ حيثُ إنه قد يستغرِق نفيها كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ۝٤﴾ [مريم]، وقد لا يستغرِق كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [الإنسان].

[٤] **(قوله: فيلزم إلخ)** تفريع على التفسير، ولا معنى له؛ لاتحاده مع المفرع عليه؛ فالحق: إسقاطه كما في نسخة خطية.

[٥] **(قوله: من الماضي)** الأولى: "من وقت الانتفاء".

[٦] **(قوله: دون «لم»)** لا موقع له بعد جعلِ الباءِ داخلةً على المقصور كما هو المناسب لِما بعده؛ فالصواب: إسقاطُه هنا، وفيما يأتي.

[٧] **(قوله: ولم يلزم)** الظاهر: "ولا يلزم".

[٨] **(قوله: بجواز حذف الفعل)** أي إن دل عليه دليل.

[٩] **(قوله: فكانت)** في نسخة: "فكأنّ"، وهي أولى.

[١٠] **(قول المص: ولام الأمر)** أي طلبِ الفعلِ طلَب الأعلى من الأدنى، أو الأدنى من الأعلى، أو المساوي من المساوي.

[١١] **(قول المص: ولاء النهي)** الصواب: "لا النهي" بلا همزة أي «لا» الدالة على طلب ترك الفعل مطلقا.

[١٢] **(قوله: المذكورة)** مستدرك.

[١٣] **(قوله: وهي إلخ)** ومثلها: الأسماء المتضمنة معناها.

أسماء): عطف على قوله: "بخمسة أحرف" أي و انجزام الفعل المضارع بتسعة أسماء **(متضمِّنةٍ لمعنى «إن» الشرطية، وهي)** أي وتلك الأسماء المتضمِّنةُ بمعنى[1] «إن»: هي[2] **(«مَنْ» نحو: «من يكرمني أكرمه»، و«ما» نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾** [المزمل: ٢٠]، **و«أَيّ» نحو: «أيهم يأتني أكرمه»، و«أين» نحو: «أين تكن أكن»، و«متى» نحو: «متى تخرج أخرج»، و«حيثما» نحو: «حيثما تقعد أقعد»، و«إذما» نحو: «إذما تدخل أدخل»، «وأنّى» نحو: «أنى تقم أقم»، و«مهما» نحو: «مهما تصنع أصنع») أي ما تصنع أصنع**،[3] و هذا التفسير إشارة[4] إلى أن أصل «مهما»: «ما»،[5] فزيد عليها «ما» أخرى؛[6] للتأكيد، فصارت «ماما»، فقلبت[7] الألف في «ما» الأولى[8] هاءً، فصارت «مهما». ففي كلامه: لفّ ونشر أيضا. واعلم: أن «حيثما، وإذما، ومهما» لا تستعمل في معنى الشرط إلا مع «ما». قوله: **(وينجزم)** أي وينجزم الفعل المضارع **(بـ«إن»**

---

[1] **(قوله: بمعنى)** الظاهر: "لمعنى".

[2] **(قوله: هي)** الحق: إسقاطه.

[3] **(قوله: أي ما تصنع أصنع)** لعله من المتن كما في نسخة خطية؛ فلا غُبار على قوله: "وهذا التفسير" إلخ.

[4] **(قوله: إشارة)** بعيدٌ جدّا، والحقّ: أنه إشارة إلى ترادُفِهما.

[5] **(قوله: إلى أن أصل «مهما»: «ما» إلخ)** قال السيوطي في الهمع بعد ما سرد الأقوالَ فيها ناقلا عن أبي حيان: إن المختارَ البسَاطةُ؛ لأنه لم يقم على التركيب دليلٌ، وقول أصلها: «ماما» دعوَى أصلٍ لم يُنطق به في موضعٍ من المواضع.

[6] **(قوله: فزيد عليها «ما» أخرى)** فتكون مركبة من «ما» الشرطية، و«ما» الزائدة مثل «متى ما».

[7] **(قوله: فقلبت إلخ)** دفعا للتكرار، واختيرت الهاء؛ لتجانُسهما في الهمس.

[8] **(قوله: الألف في «ما» الأولى)** في نسخة خطية: "ألف «ما» الأولى".

مضمرةً[1] أي مقدرةً **(في جواب**[2] **الأشياء التي تجاب بالفاء**[3] **إلا النفيَ)**[4] أي في جواب الأشياءِ الخمسة:[5] **(الأمرِ**[6] **نحو: «ايتِني أُكرِمْك»)** أي "إن تأتني أكرمك"، **(والنهي**[7] **نحو: «لا تكفرْ تدخلِ الجنة»)** أي "إن لا تكفر تدخلِ الجنة"، فحُرّك[8] لامُ «تدخل» بالكسر؛ لالتقاء الساكنين؛ لأن الساكنَ[9] إذا حُرّك.. حُرِّك بالكسر،[10] **(والاستفهامِ نحو: «هل أسألُك تُجِبْني»)** أي "إن أسألْك تجبني"، **(والتمني نحو: «ليتني عندك أَفُز»)** أي "إن أكن عندك أفز"، **(والعرْض نحو: «ألا تنزلُ بنا تُصِبْ خيرا»)** أي "إن تنزل بنا تصب خيرا". قوله: **(وتلحق)** أي وتلحق الفعلَ[11] **(المضارعَ بعد ألِفِ الضمير)**[12] نونٌ نحو: «يضربان، وتضربان»، **(و)** بعد **(واوِ الضمير)** نونٌ نحو: «يضربون، وتضربون»، **(و)** بعد **(ياءِ الضمير**

[1] **(قول المص: بـ«إن» مضمرة)** أي هي وفعلها بعد الطلب، وهو مذهب الجمهور.

[2] **(قول المص: في جواب إلخ)** حال من فاعل "ينجزم" أي واقعا في جواب إلخ، والأوضح: "إذا وقع جوابا" إلخ كما عبر به صاحب المفصل.

[3] **(قول المص: بالفاء)** أي بمدخول الفاء.

[4] **(قول المص: إلاّ النفي)** فلا يُجزم المضارع بعده على الصحيح؛ لأنه خبرٌ مقطوعٌ به غيرُ مناسب للشرط المشكوك.

[5] **(قوله: أي في جواب الأشياء الخمسة)** لا فائدة فيه.

[6] **(قول المص: الأمر)** ما فيه معنى الأمر بمنزلتِهِ في ذلك نحو: «اتقى اللهَ امرؤٌ وفعل خيرا يُثب عليه» معناه: لِيتّق اللهَ امرؤٌ وليفعلْ خيرا، و«حسبُك الحديثُ يَنَمِ الناس» أي اسكتْ ينم الناسُ، و«صَهْ أحدِّثْك».

[7] **(قول المص: والنهي)** وشرطُ الجزم بعده عند الجمهور: أن تضَعَ «إن» الشرطيةَ قبل «لا» النافِية مع صحة المعنى؛ فلا يجوز «لا تكفرْ تدخلِ النار» خلافا للكسائي؛ حيثُ لا يَشترط ذلك، ويجوزُ المثال المذكور قائلا: إنّ معناه بحسَب العُرف: إن تكفُرْ تدخلِ النار، والعرف قرينةٌ قوية.

[8] **(قوله: فحرك)** الأولى: "وحرك".

[9] **(قوله: لأن الساكن إلخ)** علة لعلية التقاء الساكنين.

[10] **(قوله: حرك بالكسر)** لأنه ضد السكون؛ لاختصاص كل بقبيل، وإنما يتخلص من الشيء بضده.

[11] **(قوله: وتلحق الفعل المضارع)** لعلّ النسخة التي كتب عليها الشارح: "وتلحقه" بالضمير كما في «الأنموذج»، وإلاّ.. فلا معنى للتفسير.

[12] **(قول المص: بعد ألف الضمير إلخ)** الأولى والأخصر: "بعد ألف الضمير، وواوه، ويائه نونٌ" إلخ.

نونٌ نحو: «تضربين»، **(وذلك الإلحاقُ)**[1] أي إلحاقُ النون: **(في)** حالة **(الرفع، وتسقطُ)** تلك النونُ **(في)** حالتَي **(النصبِ والجزم، يعني: يكونُ**[2] **رفع الفعل المضارعِ الذي فيه أحدُ هذه الضمائر: بالنونِ)** أي بثبوتها فيه[3] كما في الأمثلة المذكورة، **(ونصبُه وجزمه: بسقوط النون)** نحو: «لن يضربا، ولن يضربوا، ولن تضربي»، و«لم يضربا، ولم يضربوا، ولم تضربي»، وإنما جُعل إعرابها[4] بالحروفِ؛[5] لمشابهتِها صورةً[6] المثنّى والجمعَ في الاسم، وإنما سقطت النون في حالتَي الجزم والنصب؛[7] لأن الجزمَ في الأفعال بمنزلة الجرّ في الأسماء، فكما يتبَع النصبُ الجرّ في الأسماء يتبعُ النصب الجزمَ في الأفعال.

قوله: **(والفعلُ المجرّد)** أي والفعل المضارع الخالي **(عن هذه الضمائر)** من الألِفِ والواو والياء: **(إن كان)** ذلك الفعل **(صحيحَ اللام كـ«يضربُ».. فرفعه: بالضمة، ونصبه: بالفتحة، وجزمه: بالسكون)** نحو: «يضربُ، ولن يضربَ، ولم يضربْ»، هذا: هو الأصل،[8] فلم يحتَجْ إلى دليلٍ. **(وإن كان)** ذلك الفعلُ **(معتلا بالواو، والياء كـ«يغزو، ويرمي»).. فرفعُه**

---

[1] **(قول المص: وذلك الإلحاق)** عبارة الأنموذج: "وذلك في الرفع" أي لحوق النون إلخ، وهي حسنة.

[2] **(قول المص: يعني يكون)** الأولى: "فيكون".

[3] **(قوله: أي بثبوتها فيه)** الظاهر: إسقاطه؛ إذ الرفع إنما هو بنفس النون، وما وقع في عبارتهم من قولهم: "رفعه بثبوت النون" فالمراد به: النون الثابتة، لكن عبر بذلك؛ لمشاكلة السقوط.

[4] **(قوله: وإنما جعل إعرابها إلخ)** كذا في الصبان، أقولُ: ظاهره يفيدُ أن المعربَ بالحرف نفسُ الأمثلة الخمسة المركّبة من الفعلِ والضمائرِ البارزة، لا مجرّد المضارع المشتملةِ هي عليه كما أنّ المعرب في الاسم: المثنى والمجموعُ، لا ما اتصل به من علامتاهما، ولا يطمئنّ عليه القلب، فليُراجَع، والأولى: ما في الرضي: "وإنما أعرب هذا -أي المضارعُ المتّصِل به الضميرُ البارز المرفوع- بالنونِ؛ لأنه لما اشتغل محلُّ الإعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو، وبالفتحةِ لتناسب الألف، وبالكسرة لتناسب الياء.. لم يُمكن دورانُ الإعراب عليه، ولم يكن فيه علة البناء حتى يمتنع الإعراب بالكلية؛ فجُعل النونُ بدلَ الرفع؛ لمشابهته في الغُنّة للواوِ" انتهى.

[5] **(قوله: بالحروف)** الأولى: "بالحرف".

[6] **(قوله: صورةً)** أي من حيث الصورةِ، فـ«يفعلان»: كـ«زيدان»، و«يفعلون»: كـ«زيدون»، و«تفعلين»: كـ«زيدين» في مطلق الحركاتِ والسكناتِ، كذا في التصريح.

[7] **(قوله: في حالتي الجزم والنصب)** أي في حالةِ النصب كسقوطِها في الجزم.

[8] **(قوله: هذا هو الأصل)** أي الإعرابُ المذكور هو الأصل في إعراب الفعل.

بالضمة تقديرا)؛[1] فإن أصلَهما "يغزُوُ، ويرمِيُ"، فلما استثقلَتِ الضمةُ على الواو والياء.. حُذِفت، **(ونصبه: بالفتحة لفظا)؛** لِخفّة الفتحةِ نحو: «لن يغزوَ، ولن يرميَ»، **(وجزمه: بالحذف)؛** لأن الجازمَ عاملٌ، ولا يجوزُ إلغاءُ العامِل بِلا مانعٍ، فلما لم يكن في آخرِه حركةٌ.. حُذِف منه حرفُ العلة[2] نحو: «لم يغزُ، ولم يرمِ». **(وإن كان)** ذلك الفعلُ **(معتلا بالألف نحو: «يخشى».. فرفعه[3] بالضمة تقديرا)؛** لأن الألفَ[4] لايقبل الحركة، **(ونصبه بالفتحة تقديرا)؛** للدليل المذكور نحو: «لن يخشى»، **(وجزمه بالحذف)؛** لِما ذكرنا.

قوله: **(الأمر)**

أي ومن أصنافِ الفعل: الأمرُ، وهو عبارةٌ[5] عن طلَبِ الفِعل، بِخلاف النّهْيِ؛ فإنه عبارةٌ عن طلبِ ترك الفعل، **(ويُؤمَر الفاعلُ المخاطَب بِمثال «افعل»)** نحو: «اصنَع»، أي بالأمر بالصيغة[6] أي بالصيغة المختصة بالأمر،[7] وهو[8] أمرُ الحاضر، فإن كان[9] ما بعد حرف المضارعة متحرِّكا أو ساكنا.. فتعمَل العملَ المذكورَ الذي علمتَ[10] في التصريف. قوله:

---

[1] **(قول المص: تقديرا)** أي مقدرة، وكذا يقال في قوله: "لفظا".

[2] **(قوله: حرف العلة)** أي المناسبُ للحركة.

[3] **(قول المص: فرفعه إلخ)** نسخة المتن المتداولة: "فرفعه بالضمة تقديرا، ونصبه بالفتحة تقديرا"، والأولى: إسقاط "تقديرا" الأولُ.

[4] **(قوله: لأن الألف إلخ)** الأولى: تأخيره عن قول المص: "تقديرا" وإسقاط قوله: "للدليل المذكور".

[5] **(قوله: وهو عبارة إلخ)** أي معبر به عن طلب الفعل، ودال عليه.

[6] **(قوله: أيضا بالأمر بالصيغة)** أي بصيغةٍ يطلق عليها عرفا: "الأمر بالصيغة".

[7] **(قوله: أي بالصيغة المختصة بالأمر)** تفسير لقوله: "بالأمر بالصيغة"، وفيه ركاكة، والظاهر: "بالصيغة المفيدة للأمر بنفسها"، بل الأظهر: "سمي بذلك؛ لحصوله بنفس الصيغة".

[8] **(قوله: وهو)** راجع إلى "الأمر بالصيغة".

[9] **(قوله: فإن كان إلخ)** الفاء فصيحية أي إن أردتَ معرفةَ كيفية بنائه.. فنقول: إن كان إلخ، والأولى والأخصر: "وكيفية بنائه مذكورة في التصريف".

[10] **(قوله: الذي عملت)** الأولى: إسقاطه.

(وغيرُه) ويؤمر غيرُ الفاعل المخاطبِ **(باللام الجازم)،**[١] وهو على خمسةِ أضرب؛ لأن غيرَ الفاعل المخاطب:[٢] إما ما ليس بفاعل، أو فاعلٌ وليس لمخاطب،[٣] فالأولُ على ثلاثةِ أضرُبٍ: إما مفعولٍ غائب **(نحو «لِيُضرَبْ زيدٌ»،**[٤] **أو)** مفعول متكلمٍ نحو: **(«لأضرَب أنا»، أو)** مفعول مخاطَب نحو: **(«لتضرب أنت»)،** والثاني على ضربين: إما فاعلٍ غائب نحو: «ليَضرِب زيد»، أو فاعل متكلمٍ نحو: «لأضرب أنا». فإن قلت: الأمرُ عبارةٌ عن طلب الفعل، والطلبُ إنما يكون للآمِر من غيرِه، لا مِن نفسه.. قلت:[٥] معنى «لأَضرب أنا»: "أنا المُعِين[٦] بضربِي مَن[٧] يستعينُ بِي[٨] على الضرب فليستعِنْ بي". وقد[٩] جاء قليلا أن يؤمَر الفاعل[١٠] المخاطب باللامِ الجازم كما في قوله تعالى[١١] في سورة يونس: ﴿قُلۡ بِفَضۡلِ ٱللَّهِ

---

[١] **(قول المص: باللام الجازم)** أي بواسطته.

[٢] **(قوله: غير الفاعل المخاطب)** إظهار في مقام الإضمار.

[٣] **(قوله: وليس لمخاطب)** الظاهر: "بمخاطب".

[٤] **(قول المص: «ليُضرب زيد» إلخ)** قد يقال: المأمور في الأمثلة المذكورة ليس المفعولَ، وإنما هو الفاعلُ، والحق في التمثيل له: «لِيُعْنَ زيدٌ بحاجتي، ولأُعْنَ بحاجة زيد، ولتُعْنَ بحاجتي».

[٥] **(قوله: قلت: معنى «لأضرب» إلخ)** حاصله: أنّ كون المأمورِ المتكلمَ ظاهري، وفي الحقيقة هو: الغائبُ، ويجاب بأن المتكلم نَزّل نفسه منزلة الأجنبي على المجاز قياسا على ما في التصريح من أن المتكلم لا يَنْهَى نفسه إلاّ مجازا.

[٦] **(قوله: المعين)** من «أعان».

[٧] **(قوله: من)** مفعول "المعين".

[٨] **(قوله: يستعين بي)** لفظ «بي» غير موجود في بعض النسخ.

[٩] **(قوله: وقد جاء قليلا)** «قد» للتحقيق.

[١٠] **(قوله: أن يؤمر الفاعل)** الأولى: "أمر الفاعل".

[١١] **(قوله: كما في قوله تعالى إلخ)** الأولى والأخصر: "كقوله تعالى في سورة يونس: ﴿قُلۡ بِفَضۡلِ ٱللَّهِ وَبِرَحۡمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾ [يونس: ٥٨] بالتاء في قراءة شاذة".

وَبِرَحۡمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ ﴿٥٨﴾﴾ [يونس: ٥٨]، وقُرِئَ بالشواذ:[١] ﴿فَلۡتَفۡرَحُواْ﴾ بالتاء التي هي للمخاطَب.

قولُه: (المتعدِّي، وغيرُ المتعدي)

أي ومن أصنافِ الفعلِ: المتعدِّي، وغيرُ المتعدي، **(فالمتعدِّي ما كان له مفعول به،**[٢] **ويتعدى)** أي الفعل المتعدي **(إلى مفعولٍ)** واحد **(نحو: «ضربت زيدا»، وإلى مفعولين)** إما ثانيهما: غيرُ الأول[٣] **(نحو: «كسوتُ زيدا جُبّة»)**؛ إذ الجبةُ غيرُ زيد، **(و)** نحو: **(«أعطيت عمرا درهما»)**؛ إذ الدرهمُ غير عمرو، **(و)** إما ثانيهما: هو الأول[٤] نحو **(«علمتُ بكرا فاضلا»)**؛ إذ الفاضلُ هو بكر، **(وإلى ثلاثةِ مفاعيلَ نحو: «أعلمتُ بكرا عمرا فاضلا»)**.

قوله: **(وغيرُ المتعدي)** أي اللازم[٥] **(ما يختصّ بالفاعل**[٦] **كـ«ذهب زيد»، ولتعديته)** أي ولتعديةِ غيرِ المتعدي **(ثلاثةُ)** أسبابٍ:[٧] أحدها: **(الهمزةُ)** يعني: بابَ الإفعال[٨] **(نحو:**

---

[١] **(قوله: وقرء بالشواذ)** الأولى: "في الشواذ" أي في القراءات الشواذ، وهي قراءة: عثمان، وأبّي، وأنس، وزيد رضي الله عنهم أجمعين، كذا في التصريح، وكتب عليه الشيخ يس: قال الدماميني: ممن قرأ في تلك الآية بالتاء الفوقية: يعقوبُ، وليست قراءته شاذة؛ إذ الصحيح في الشاذ: ما وراء القراءآت العشر، فينظر لأيّ شيء اقتصر الشارح في عَزْوِ هذه القراءة على من ذكَره، ولم يذكر يعقوبَ كما فعل الدماميني؟ انتهى.

[٢] **(قول المص: مفعول به)** أي صريح، وبقية المفاعيل يستوي فيها هو وغيره.

[٣] **(قوله: إما ثانيهما غير الأول)** مفهوماً وذاتا.

[٤] **(قوله: هو الأول)** أي ذاتا، لا مفهوما.

[٥] **(قوله: أي اللازم)** الأولى: "ويسمى لازما".

[٦] **(قول المص: ما يختص بالفاعل)** أي لا يكون له مفعول به؛ فالاختصاصُ إضافي.

[٧] **(قول المص: ولتعديته ثلاثة أسباب)** أي مع بقاءِ معناه مسندا إلى فاعلِه الأول، ألا يُرى: أنك إذا قلت: «فرّحت زيدا، أو أجلسته».. كان معناه: صيرّتُه فاعلَ الفرَح، والجلوسِ الذي هو معنى «فرح زيد، وجلس زيد»، كذا قال اللقاني في حاشية التصريف. ومثلُ غيرِ المتعدي: المتعدي لواحدٍ؛ فإنه يتعدى لغيره بها، وكذلك المتعدي لاثنين بالنسبة إلى الهمزة في «أعلم، وأرى».

[٨] **(قوله: يعنى باب الإفعال)** أي النقلَ إليه، ولو عبّر به.. لكان أولى، وكذا يقال فيما يأتي.

«أذهبتُه»).. إذا أردت[1] تعدية «ذهب». (و) ثانيها: (تثقيلُ الحشو) أي تضعيفُ العين[2] يعني: بابَ التفعيل (نحو: «فرّحته»).. إذا أردتَ تعديةَ «فرِح»، وهما مختصّان بتعديةِ الثلاثيِّ المجرّد. (و) ثالثُها: (حرفُ الجر[3] نحو: «خرجت به»).. إذا أردتَ تعديةَ «خرَج»، وهذا السببُ الثالثُ: عامّ لتعدية الكلّ من الثلاثيّ والرباعي، مجرّدا أو مزيدا فيه.[4]

قوله: (المبنيُّ للمفعول)

أي ومن أصنافِ الفعل: المبنيُّ للمفعول، (وهو) الفعلُ (الذي لم يُسمّ فاعله)[5] إما للجَهْل[6] بالفاعل[7] نحو: «سُرِقَ المتاع»، أو للإبهام[8] نحو: «قُتِلَ زيد»، أو للعلمِ بالفاعل نحو: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾،[9] [الأنبياء: ٣٧] أو لتعظيم الفاعلِ[10] نحو: ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ۝١٠﴾ [الذاريات: ١٠] أي لُعِنَ الكذّابون، أو لتحقير الفاعل[11] نحو: «شُتِمَ الأميرُ»، أو لأن الغرَضَ[12] ذِكْر

---

[1] (قوله: إذا أردت إلخ) أي: تقول ذلك إذا أردت إلخ، وكذا يقال فيما يأتي.

[2] (وقوله: أي تضعيف العين) بشرط تغيير المعنى وضمِّ التصيير إليه؛ فلا يرد نحو: «موّتت الإبل».

[3] (قول المص: وحرف الجر) تعبيرُه بحرف الجر، دون الباء ظاهرٌ في أن المراد بالتعدية هنا: ٥التعديةُ العامّة التي هي إيصالُ معنى الفعلِ إلى الاسمِ المشترَكُ فيه جميعُ حروفِ الجرّ، وهو مفادُ كلامِ الشارح، ٥لا التعديةُ الخاصة التي هي: تصييرُ الفاعل مفعولًا المختصُّ بالباء المعاقبة للهمزة.

[4] (قوله: مجردا أو مزيدا فيه) أي مجردا كان كلّ واحد منهما، أو مزيدا فيه.

[5] (قول المص: لم يسم فاعله) أي وأقيم المفعول مُقامه.

[6] (قوله: للجهل) نظر فيه ابنُ هشام بأن الجهلَ إنما يقتضِي أن لا يُصرّح باسم الخاصّ به، لا أن يحذف بالكلية، ألا يرى: أنك تقول: «سأل سائل، وسَامَ سَائِمٌ». وقد يُقال: لا يُشترَط في الغرَضِ من الشيء: أن لا يحصل من غيره، فاعرَفه.

[7] (قوله: بالفاعل) الأولى فيه وفيما يأتي: الإضمار.

[8] (قوله: أو للإبهام) أي على السامِع.

[9] (قوله: نحو: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾) حيث يُعلم أن الخالق هو اللهُ تعالى.

[10] (قوله: أو لتعظيم الفاعل) أي بِصَوْنِ اسمِه عن لسانك، أو عن مُقارنةِ المفعولِ.

[11] (قوله: أو لتحقير الفاعل) أي بصون لسانِك عن اسمه، أو قرنِ المفعول به، والمثالُ يصلح لهما.

[12] (قوله: أو لأن الغرض إلخ) المناسب: "أو لعدم تعلق الغرض به".

المفعول نحو: «هُزِم العَدُوُّ»، أو لأنَ المتكلّم[١] لا يُريد ذكرَ الفاعل إما للبُغْض نحو: «وُسْوِستُ»،[٢] أو للمحبّة[٣] نحو: «فتنتُ»،[٤] أو لإقامة سَجْع الكلام[٥] كقوله تعالى:[٦] ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾﴾ [الليل: ١٩]، أو لإقامة القافية[٧] كقول الشاعر:

و ما المالُ[٨] والأهلُونَ إلا وَدِيعَة * فلا بُدّ يوماً أن تُرَدَّ الودائع،

أو للاختصار نحو: «جُنَّ زيد».[٩] قوله: **(نحو: «ضُرب زيد»)**[١٠] أصله: "ضَرب عمرٌو زيدا"، فضُمّ أوله،[١١] وكسر ما قبل آخره، وحُذف فاعله، وأقيم المفعول مُقامَه، وإنما لم يُختصر[١٢] على الضم؛ لئلا يلتبسَ[١٣] الماضي في باب «أعلم» إذا لم يسمّ فاعله بمضارع باب

---

[١] **(قوله: أو لأن المتكلم إلخ)** الأولى: "أو للبغض".

[٢] **(قوله: نحو: «وسوست»)** أي: وَسوس إليّ الشيطانُ.

[٣] **(قوله: أو للمحبة)** كأنّ المتكلّم لمحبّته للفاعلِ لا يقدرُ أن يَجري اسمَه على لسانه.

[٤] **(قوله: نحو: «فتنت»)** أي: فَتَنَتْنِي هندٌ، في المصباح: «فَتَن المالُ الناسَ» مِن بابِ «ضرب» فُتُونا: استمالَ.

[٥] **(قوله: أو لإقامة سجع الكلام)** أي للمحافظةِ عليه، والسجعُ: تواطُؤُ الفاصِلتين مِن النّثر قرآنا أو غيرَه على حرفٍ واحد في الآخِر، ويُطلق على نفسِ اللفظ المتواطِئِ الآخِر في آخِر الفقر.

[٦] **(قوله: كقوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ﴾)** أي: بعدَ ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ﴿١٧﴾ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾﴾.

[٧] **(قوله: القافية)** هي لفظٌ في آخر البيت إما الكلمةُ نفسها، أو الحرف الأخير منها، وهو المراد هنا.

[٨] **(قوله: وما المال.. البيتَ)** وقبله: «وما المرأُ إلاّ كالشِّهابِ وَضَوْئِه * يحُولُ رماداً بعد إذ هو ساطِع».

[٩] **(قوله: نحو: «جنّ زيد»)** قد يقال: إنّ «جُنّ» من الأفعال اللازمة للمجهولِ؛ فلا يحسُن التمثيلُ به للاختصارِ، والأولى له: التمثيلُ بقوله تعالى: ﴿فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ [النحل: ١٢٦].

[١٠] **(قول المص: نحو: «ضرب زيد»)** الأولى والمناسب للشارح: أن يذكر قبله ما يربط به، كأن يقول: "ثم إن كان ماضيا.. ضم أوله، وكسر ما قبل آخره نحو: «ضرب زيد» أصله: ضَرب عمر زيدا، ولم يختصر على الضم" إلخ، "وإن كان مضارعا" إلخ.

[١١] **(قوله: ضم أوله إلخ)** للفرق بينه وبين المبني للفاعل، والأولى: تأخيره عن قوله: "وحذف" إلخ.

[١٢] **(قوله: وإنما لم يختصر)** الحق فيه وفيما بعده: "لم يقتصر".

[١٣] **(قوله: لئلاّ يلتبس إلخ)** لا يخفى: أن الاقتصار على الضم لا يوجب التباس ماضي باب «أعلم» بمضارع باب «علم» في جميع المواد؛ فالحق: أن يقول: "لئلاّ يلتبس «أعلم» ماضيا إذا لم يسم فاعله بمضارع «علم» للمتكلم وحده إذا لم يسم فاعله".

«علم»[١] للمتكلم إذا لم يسمّ فاعله نحو: «أُعلم»، ولم يُعتبر ضمُّ الآخر؛[٢] لأنه محلّ التغيير، فلا يُعتمَد على حركته، عطوعلى الكسرِ؛ ليحصُل الفرق في باب «علِم» بين المبنيّ للفاعل وبين المبنيِّ للمفعول، هذا في الماضِي. وأما في المضارع.. فيُضمّ حرفُ المضارعة، ويفتح ما قبل آخره نحو: «يُضرب زيد»، وإنما لم يُختصر على الضم؛ ليحصل الفرق فيما هو[٣] ماضيه على أربعةِ أحرفٍ بين المبنيّ للفاعل وبين المبنيّ للمفعول نحو: «يُكرم، ويفرّح، ويقاتل، ويدحرج»، وعلى الفتحِ؛ ليحصل الفرق في مثل «يعلم» بينهما. قوله: **(ويُسند)** أي ويسند الفعل المبني للمفعول **(إلى المفعول به)** سواء[٤] كان متعديا[٥] بلا واسطةِ حرف الجر نحو: «ضرب زيد» أصله: ضرب عمرو زيدا، أو متعديا بواسطة حرف الجر نحو: «مُرَّ بعمرٍو» أصله: مَرّ زيد بعمرو، وهذا[٦] في كل فعل يكون مفعوله واحدا، وأما إن كان للفِعل أكثرُ من مفعول واحد.. فإن كان لهُ مفعولان، وكانا متغايرين، ومتعديا إليهما بلا واسطة حرف الجر.. فلك أن تسند الفعل إلى أيّهما شئت[٧] نحو: أُعطي زيدٌ درهما، وأعطي زيداً درهمٌ، والأول أولى؛ لما في المفعول الأول[٨] من معنى الفاعل، وهو الآخذ، وفي المفعول الثاني من معنى المفعول، وهو المأخوذ. وإن كان أحدهما متعديا

---

[١] **(قوله: بمضارع باب «علم»)** وبمضارعه أيضا.

[٢] **(قوله: ولم يعتبر ضمّ الآخر)** أي دافعا للالتباس.

[٣] **(قوله: فيما هو)** الصواب: إسقاط "هو" كما في نسخة خطية.

[٤] **(قوله: سواء إلخ)** يفيد أن المراد بالمفعول به أعم من الصريح وغيره، ولا يخفى أنه خلاف المتبادر.

[٥] **(قوله: كان متعديا)** أي كان المفعول به متعديا إليه الفعل، ولا يخفى ما فيه من الركاكة؛ فالحق: إسقاط "متعديا" هنا، وفيما يأتي.

[٦] **(قوله: وهذا إلخ)** أي المذكورُ من إسناد الفعل إلى المفعول به بلا واسطة أو بواسطة: جارٍ في كل فعل يذكر له مفعول واحد، والأولى والأخصر: "وهذا: إن كان للفعل مفعول واحد، وإن كان له مفعولان.. فإن كانا بلا واسطة حرف الجر، وكانا متغايرين.. فلك" إلخ.

[٧] **(قوله: إلى أيهما شئت)** أي إذا أمن اللبس كما في المثال المذكور، وإن لم يؤمن.. لم يجز الإسناد إلى الثاني نحو: «أعطي زيد عمرا».

[٨] **(قوله: لما في المفعول الأول إلخ)** الظاهر: "لما فيه من معنى الفاعلية، وهو: الآخذية مثلا، وفي الثاني من معنى المفعولية، وهو: المأخوذية.

بواسطة حرف الجر، والآخرُ بلا واسطة حرف الجر.. فلا يجوز الإسناد إلا إلى المتعدي[١] بلا واسطة حرف الجر؛ لأن الأصل هو[٢] نحو: «ضرب زيد بسوط»، وإن لم يكونا متغايرين، بل كان ثانيهما هو الأولَ.. فلا يجوز الإسناد إلى المفعول الثاني، وهو ممتنع،[٣] وهو قوله: **(إلا إذا كان الثانيَ في باب «علمت»)** أي إلا إذا كان[٤] المفعولُ به المفعولَ الثانيَ من باب «علمت»؛ فإنه لا يجوز الإسناد إليه؛[٥] لأنه مسند للمفعول الأول[٦] دائما؛ لكونهما مبتدأ وخبرا في الأصل،[٧] فلو وقع الثاني موقع الفاعل.. لكان مسندا ومسندا إليه في حالة واحدة، وهو ممتنع،[٨] فتعين[٩] أن يقال: عُلم زيدٌ فاضلا. وإن كان بثلاثة مفاعيل[١٠] نحو: «أعلمت زيدا عمرا فاضلا».. فلا يجوز الإسناد إلى المفعول الثالث، وهو قوله: **(والثالثَ من باب «أعلمت»)** أي إلا إذا كان المفعولُ به المفعولَ الثالث من باب «أعلمت»؛ فإنه لا يجوزُ الإسنادُ إليه؛ لأنه مسندٌ[١١] إلى المفعولِ الثاني دائما؛ لكونِهما مبتدأً وخبرا في الأصل، فلو قام الثالثُ مَقام الفاعل.. لكان مسنداً ومسندا إليه في حالةٍ

---

[١] **(قوله: إلاّ إلى المتعدي إلخ)** وعلى ما عرفت من أن الحق إسقاط قوله: "المتعدي" ينبغي أن يقول: "إلاّ إلى ما هو بلا واسطة حرف الجر".

[٢] **(قوله: لأن الأصل هو)** الظاهر: "لأنه الأصل".

[٣] **(قوله: وهو ممتنع)** لا معنى له، فالحق: إسقاطه كما في نسخة خطية.

[٤] **(قوله: أي إلاّ إذا كان –إلى قوله: فإنه)** غير موجود في نسخة خطية.

[٥] **(قوله: فإنه لا يجوز الإسناد إليه)** مستدرك كنظيره الآتي.

[٦] **(قوله: لأنه مسند إلى المفعول الأولِ)** في «الجامي»: أي إسنادا تامّا، ولا حاجة إليه؛ لأن الإسناد الاصطلاحيَّ لا يكون إلاّ تامّا، وقد يقالُ: لا إسناد بين المفعولين؛ لأنه يمنع الربط بالغير؛ فيلزم أن لا يكون لِما له الإسناد إعرابٌ، كذا في «الامتحان».

[٧] **(قوله: لكونهما مبتدأ وخبرا في الأصل)** فيه: أن كونهما كذلك لا يستلزِم المُدَّعَى؛ لزوال المعنى الأصليّ بدخول العامل.

[٨] **(قوله: وهو ممتنع)** فيه: أنه على تقدير تسليمِه لا يضرّ كون الشيء مسندا إلى شيءٍ ومسندا إليه شيءٌ آخَر في حالةٍ واحدة كما يكون الشيءُ مضافا ومضافا إليه بالنسبة إلى شيئين كـ«غلام» في «فرس غلام زيد».

[٩] **(قوله: فتعين إلخ)** الأولى: "فتعين الأول نحو: «عُلم زيد فاضلا»".

[١٠] **(قوله: وإن كان بثلاثة مفاعيل)** المناسب: "وإن كان لهُ ثلاثة مفاعيل" كما في نسخة خطية.

[١١] **(قوله: لأنه مسند)** الأولى والأخصر: "للعلة المذكورة"، وفيه ما مرّ.

واحدة، وهو مُحال، فيقال: «أُعلِم زيدٌ عمرا فاضلا»، أو يقالُ: «أعلم زيدا عمرٌو فاضلا»،[١] ولا يقال: «أعلم زيدا عمرا فاضل». قوله **(وإلى المصدرِ)** أي ويُسنَد الفعل المبنيّ للمفعول إلى المصدر أي إلى المفعول المطلق **(نحو: «سِيرَ سَيْرٌ شديد»)** أصله: سارَ زيدٌ على الدابَّة[٢] سيراً شديدا، وإنما قيّد المصدر[٣] بالصفة؛ إشارةً إلى أنّ المصدرَ لا يقومُ مقام الفاعل إلا إذا كان مدلولُه زائداً على مدلول الفعل في صفةٍ،[٤] أو غيرِها؛ ليفيد.[٥] قوله: **(والظرفين)** أي ويُسند الفعل المبني للمفعول إلى الظرفين، يعنِي ظرفَي الزمان والمكان، مثال الأول:[٦] **(نحو: «سِير يومُ كذا»)** أصله: سار زيد [على] الدابّة[٧] يومَ كذا، **(و)** مثال الثاني: **(«سير فرسخان»)**[٨] أصله: سار زيد على الدابة فرسخين. وإذا وُجد[٩] المفعول به..[١٠] تَعيّن[١١] لقيامِه مقام الفاعل؛ لثبوت[١٢] معنى الفاعل في المفعول به في باب المُفاعَلة نحو: «ضارب زيد عمرا»، نحو: «ضُرب زيدٌ[١٣] يومَ الجمعة أمام الأمير ضربا شديدا في داره»،

---

[١] **(قوله: أو يقال: «أعلم زيدا عمرو فاضلا»)** أي بإقامة الثاني، ولكن إنما يجوز إذا أمن اللّبس نحو: «أعلم زيدا فرسُك مُسرجا»، بخلاف ما إذا لم يؤمن كمثال الشارح.

[٢] **(قوله: على الدابة)** هنا وفيما يأتي زائدٌ على الأصل.

[٣] **(قوله: وإنما قيد المصدر إلخ)** كما أن تقييد اليومِ في المثال الآتي إشارةٌ إلى أنّ الزمانَ المطلق كالمكان المطلق لا يقومُ مقام الفاعل، ويُشترط لقيام المصدر وكذا الظرفان مَقامَه: أن تكون متصرِّفة.

[٤] **(قوله: في صفة)** صلة "زائد" أي بصفة، والأولى: التعبير به.

[٥] **(قوله: ليفيد)** أي قيام المصدر مقام الفاعل.

[٦] **(قوله: مثال الأول)** يغني عن "مثال" قولُ المص: "نحو".

[٧] **(قوله: الدابة)** لفظ «على» سقَط من قلم الناسخ.

[٨] **(قول المص: فرسخان)** الفرسخُ: ثلاثةُ أميال هاشمية، وقيل: اثنا عشر ألف ذراع، وهي تقريبا: ثمانيةُ كيلومترات.

[٩] **(قوله: وإذا وجد المفعول به)** أي مع غيره من المفاعيل التي يجوزُ وقوعها موقع الفاعل.

[١٠] **(قوله: المفعول به)** أي بلا واسطةِ حرف الجر، ومثله: المنصوب بنزع الخافض.

[١١] **(قوله: تعين)** أي تعين وجوبا عند البصريين، وأَوْلَوِيّةً عند الكوفيين.

[١٢] **(قوله: لثبوت إلخ)** الأولى: ما علل به العارفُ الجامي قدّس سرّه من قوله: "لشدة شبَهه بالفاعل في توقّف تعقّل الفعل عليهما".

[١٣] **(قوله: نحو: «ضرب زيد» إلخ)** الأولى: تقديمه على العلة.

وإن لم يُوجَد.. فالجميعُ سواءٌ.[١] وقد عُلم مِن عدَم ذكر المفعولِ له، والمفعول معه:[٢] أنهما لا يقومانِ مقام الفاعل، أما المفعولُ له.. فلأنّ المُشْعِر[٣] بِالْعِلّيَّة فيه[٤] هو النصبُ، فلو قام مقام الفاعل.. لَفَاتَ ذلك،[٥] وأما المفعولُ معه.. فلأنه[٦] لو قامَ مقام الفاعل.. لقامَ إما مع الواوِ، أوْ لَا، وكلاهما مُحال، أما الأول.. فلأنه يلزم المعطوفُ[٧] بدونِ المعطوف عليه؛ لأن المفعول معه[٨] معطوف على ما قبلَه بالحقيقة اللغوية، وأما الثاني.. فلأن المفعول معه إنما هو المذكورُ بعد الواو.

قوله: (أفعال القلوب)

أي ومن أصناف الفعل: أفعال القلوب، واعلم: أن الأفعال على ضربين:[٩] أفعالِ العلاج، وأفعال القلوب، فأفعالُ العلاج: أفعالٌ يتوقّفُ حصولُها على تحرِيك عُضْوٍ من

---

[١] (قوله: فالجميعُ سواء) هذا: مذهبُ الأكثرِين، ورجَّح بعضُهم الجارَّ والمجرور؛ لأنه مفعولٌ به لكن بواسطة حرف الجر، وبعضُهم: الظرفَيْن والمصدرَ؛ لأنها مفاعيلُ بلا واسطةٍ، وبعضُهم: المفعولَ المطلق؛ لأنّ دلالة الفعلِ عليه أكثرُ، والأولى أن يقال: كُلَّما كان أدخلَ في عنايةِ المتكلِّم واهتمامِه بذكرِه.. فهو أَولى بالنيابة.

[٢] (قوله: وقد عُلِم مِن عدم ذكر المفعول له والمفعولِ معه إلخ) ومثلُهما: الحالُ، والتمييز، والمستثنى، ويفهم منه: أنّ المفعول له مجرورا كان أو منصوبا لا يقومُ مقام الفاعل، وإليه ذهب الرضي، والمفهومُ من التعليل الآتي: أن الذي لا يصحّ نيابته هو المنصوبُ فقط وهو الراجح، وعليه جرى العارف الجامي قدّس سرّه.

[٣] (قوله: فلأن المُشْعِرَ إلخ) الأولى: "فلأن المشعر بعليته -وهو النصب- يفوتُ بقيامِه مقام الفاعل".

[٤] (قوله: فيه) صلة "المشعر".

[٥] (قوله: لَفَات ذلك) أي الإشعارُ.

[٦] (قوله: فلأنه إلخ) الأولى والأخصر: "فلأنه لو قام مع الواوِ.. لزم العطفُ بدون المعطوف عليه إلخ، ولو قام بدونه.. لم يكن مفعولًا معه؛ لأنه المذكورُ بعد الواو".

[٧] (قوله: يلزم المعطوف) أي وجوده.

[٨] (قوله: لأن المفعول معه إلخ) أي لأن ما يطلق عليه المفعولُ معه في اصطلاح النحاة: في حكم المعطوف على ما قبله في مشاركتِه له في الحكم بحسب المعنى اللغويّ، وهذا إنما يتَمشَّى في نحو: «سرتُ وزيدا»، بخلاف نحو: «سرتُ والطريقَ».

[٩] (قوله: على ضربين) فيه: أنّ من الأفعال: ما ليس واحداً منهما كـ«ماتَ، ونامَ، وفقد، وحسن».

الأعضاءِ الظاهرة كالضّربِ والشّتمِ وغيرهما. وأفعالُ القلوب:[١] هي السبعة[٢] المذكورةُ في المتن، وهي قوله: **(«ظننت، وحسبت، وخلت، وعلمت، وزعمت، ورأيت، ووجدت»، تدخُل)** هذه الأفعال **(على المبتدأِ والخبر)** أي على الجملة الاسمية؛ لِبيان ما هي عبارةٌ[٣] عنه أي لبيان الحال الذي هذه الجملة[٤] عبارة عنه مِن ظنٍّ أو عِلم. فالأفعال الثلاثة الأُوَل: للظن،[٥] و«زعمت»: للدّعوى والاعتقاد،[٦] فيكون تارةً للعلم، وتارةً للظنّ، والأفعال الثلاثة الباقية: للعلم.[٧] قوله: **(فتنصبُهما)** عطفٌ على قوله: "تدخل" أي فتنصبُ هذه الأفعال المبتدأ والخبر **(على المفعولية)** أي على أن يكونَ المبتدأ مفعولًا أوّلا، والخبر مفعولا ثانياً نحو: «ظننت زيدا قائما». قوله: **(و«حسبتُ، وخِلت» لازمانِ لذلك)** أي لدخولهما على المبتدأِ والخبر، **(دونَ الأفعالِ الباقية؛** فإنّ لكل واحد منها معنًى آخرَ[٨] لا يقتضِي[٩] إلا مفعولًا واحدا إذا كان بذلك المعنى؛ **(فإنك تقول: «ظننته» أي اتّهمتُه)**[١٠] من الظِّنَة وهي

---

[١] **(قوله: وأفعال القلوب إلخ)** كذا في «المفصل»، وفي الحصرِ: نظرٌ، كما لا يخفى على المتتبّع؛ فالحقّ: أن يقول: "وأفعال القلوب هي التي تقومُ معانيها بالقلبِ، وذَكر المص منها السبعةَ المشهورة بقوله: «ظننتُ»" إلخ.

[٢] **(قوله: هي السبعة إلخ)** الأولى: "سبعة، وهي: «ظننت»" إلخ.

[٣] **(قوله: عبارة)** الحق: "ناشئة، أو صادرة".

[٤] **(قوله: هذه الجملة)** أي الإخبار بها.

[٥] **(قوله: فالأفعال الثلاثة الأول للظن)** أي غالبا، وقد تأتي للعِلم واليقين.

[٦] **(قوله: والاعتقاد)** عطفُ تفسير، مُطابِقا للواقع أو غيرَ مطابق، جازِما أو غيرَ جازم، فالتفريعُ قاصر؛ إذ تكون حينئذ بمعنى الكذِب والتقليد أيضا، كذا فُهم من «الهمع» للسيوطى رحمه الله تعالى.

[٧] **(قوله: والأفعال الثلاثة الباقية للعلم)** وقد تستعمل «علم، ورأى» للظّنّ أيضا.

[٨] **(قوله: فإن لكل واحد منها معنى آخر)** أي قريبا مِن معانيها الأولِ، وهي إما العلم، أو الظنُ بحيث يمكن أن يُتوهم أنه بهذا المعنى أيضا متعدٍّ إلى مفعولين، وقيّد بذلك لئلاّ يقال: لا وجه للتخصيص؛ لأن لـ«خلت، وحسبت» أيضا معنًى آخر، فإنّ «خلت» جاء بمعنى صرتُ ذا خالٍ، و«حسبت» بمعنى صِرت أحسبُ، كذا استُفيد من الجامي.

[٩] **(قوله: لا يقتضي)** أي كل واحد منها.

[١٠] **(قوله: أي اتهمته)** أي جعلته موضِعا لِظَنّي السيِّء.

التُّهَمَة، ومنه[1] قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِظَنِينٖ﴾[2] [التكوير: ٢٤] أي بمتَّهَم،[3] **(و)** تقول: **(«علمته» أي عرفته)**، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعۡتَدَوۡاْ مِنكُمۡ فِي ٱلسَّبۡتِ﴾ [البقرة: ٦٥] أي عرَفتم، والفرقُ[4] بين العِلم والمعرفة: أنّ العلمَ يُستعمل في إدراك الكُلّيات، والمعرفةَ تستعمل في إدراك الجزئيّات، ولذلك لايقال:[5] الله عزّ وجلّ تعالى عارف، بل يقال له:[6] عالم، **(و)** تقول: **(«زعمته» أي قلته، و)** تقول: **(«رأيته»)** من رؤية البصر[7] **(أي أبصرتُه، و)** تقول: **(«وجدتُ الضالّة» أي صادفتُها)**. قولُه **(ومِن شأنها)** أي ومن شأنِ أفعال القلوب: **(جوازُ الإلغاءِ)**[8] أي جوازِ[9] إبطالِ العمَل حالَ كَوْنِ أفعال القلوب[10] **(مُتوسِّطةً)** بين المفعولَيْن **(نحو: «زيد ظننتُ مقيم»، و)** حالَ كونها **(متأخِّرةً)** عنهما **(نحو: «زيد مقيم**

---

[1] **(قوله: ومنه)** أي مِن «ظن» بمعنى اتّهم.

[2] [ابْن كثير وَأَبُو عَمْرو وَالْكسَائِيّ ورويس: ﴿بِظَنِينٍ﴾ بالظاء، وَالْبَاقُونَ ﴿بِضَنِينٍ﴾ بالضاد أي ببخيل].

[3] **(قوله: أي بمتّهم)** فـ«ظنين» بمعنى مفعول.

[4] **(قوله: والفرق إلخ)** في «شرح العقائد»: ما يفيد أن العِلم والمعرفة متّحِدان، وأن الفرق المذكورَ اصطلاحُ بعضٍ، وفي بعض حواشيه: أن العِلم والمعرفة مترادفانِ عند أهل السنة والجماعةِ، خِلافا للفلاسفة؛ فإنهم فرّقوا بينهما بأنّ العلم عبارةٌ عن إدراك الكليّ، والمعرفةَ عن إدراك الجزئي. انتهى. وأنتَ خبيرٌ بأنه لا وَجه لذِكر هذا الفرقِ مع ما فِيه في مقامِ بيان تعدّي «علم» اليقينية إلى مفعولين، دون العرفانيةِ؛ فالحقُّ: ما قاله الصبانُ من الفَرق بأن الأُولى تتعلّق باتصافِ الشيء بصفةٍ كـ«علمت زيدا قائما» أي عرفتُ اتصافَ زيد بالقيام، والثانيةَ تتعلّق بنفسِ الشيء وذاتِه كـ«علمت زيدا» أي عرفت ذاتَه. انتهى بتغيير.

[5] **(قوله: ولذلك لا يقال إلخ)** فيه: أنّ هذا إنما يصحّ على زَعم الفلاسفة -قاتلهم الله- من أنه لا يَعلم الجزئياتِ تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرا. نعم: يصح على قولِ مَن فرَّق بينهما بأن المعرفةَ عبارةٌ عن الإدراك بعد الجهلِ، والعلمَ عبارةٌ عن الإدراك مطلقا.

[6] **(قوله: له)** غير موجود في بعض النسخ.

[7] **(قوله: من رؤية البصر)** يغني عنه قول المص: "أي أبصرته".

[8] **(قول المص: جواز الإلغاء)** أي إلغاؤها.

[9] **(قوله: أي جواز إلخ)** الحق: "أي صِحّةُ إبطالِ العمل لفظًا ومعنًى على سبيل الجوازِ"؛ إذ الجوازُ في عبارة المص: غيرُ الجواز المأخوذِ في حقيقةِ الإلغاءِ؛ فذِكره لا يقتضي التجريدَ كما يُشعِر به تفسيرُ الشارح رحمه الله.

[10] **(قوله: حالَ كون أفعال القلوب)** يُشير إلى أنّ قول المص: "متوسطةً" حالٌ من الضميرِ المضافِ إليه "الإلغاء" المعوَّضِ عنه اللامُ.

ظننت»)؛ لاستقلالِ مفعولَيها[1] كلاماً؛[2] لكونهما مبتدأً وخبرا على تقديرِ إلغائها[3] مع ضعفِ عملها بالتوسّط والتأخّر. ولم يجُزِ الإلغاءُ في باب «أعطيتُ» إذا توسَّط أو تأخّر، فأعنِي[4] بِـ"باب «أعطيت»":[5] أن يكون المفعولانِ متغايرينِ، وإنما لم يجُز ذلك فيه؛[6] لعدم استقلالِ مفعولَيه كلاماً. ويُعلم من قوله: "متوسطة ومتأخرة": أنه لا يجوز[7] الإلغاءُ.. إذا تقدّمت. واعلم: أن الإعمالَ أَولى.. إذا توسّطتْ،[8] والإلغاءَ أولى.. إذا تأخّرَت،[9] وأنّ هذه الأفعالَ تكون في معنى الظّرف على تقدير الإلغاء؛ فمعنى «زيد مقيم ظننتُ»:[10] زيد مقيمٌ في ظنِّي. قوله **(والتعليق)** أي ومن شأن أفعالِ[11] القلوب: التعليقُ، وهو: إبطالُ العمَل على سبيل الوجوب لفظا لامعنًى، بخلاف الإلغاء؛[12] فإنه إبطال العمل على سبيل الجواز لفظا ومعنى، وذلك عند وقوع أفعال القلوب **(قبل اللام)**[13] أي قبل لام الابتداء[14] **(نحو:**

---

[1] **(قوله: لاستقلال مفعوليها إلخ)** علّةٌ لِجواز الإلغاءِ متوسطة ومتأخرةً، وفيه: أنّ هذه العلةَ تجري في أفعال التصييرِ والأفعال الناقصةِ أيضا مع عدم جوازِ إلغائها. اللهم إلاّ أن يُقال: إن العلة النحويةَ لا يلزمُ اطّرادُها.

[2] **(قوله: كلاما)** حالٌ من الجزأين.

[3] **(قوله: على تقدير إلغائها)** الأولى: تقديمه على قوله: "لكونهما" إلخ على أنه لا حاجة إليه.

[4] **(قوله: فأعني)** الحق: "وأعني" كما في نسخ خطية.

[5] **(قوله: وأعني بباب أعطيت إلخ)** الأولى: إسقاطه، وزيادة "لكونهما متغايرين" بعد قوله: "لعدم" إلخ.

[6] **(قوله: وإنما لم يجز ذلك فيه)** مستدرك.

[7] **(قوله: أنه لا يجوز)** وقد جوّزه الأخفش، والكوفيون.

[8] **(قوله: أن الإعمال أولى إذا توسطت)** لتقدُّم الفعل على أحدِ المعمولين، وقال بعضهم: إنهما مُتساويان.

[9] **(قوله: والإلغاء أولى إذا تأخرت)** لأنّ العاملَ القويَّ يضعُف بالتأخّر عن المعمول.

[10] **(قوله: فمعنى «زيد مقيم ظننت»)** أي وكذلك «زيد ظننت مقيم».

[11] **(قوله: أي ومن شأن أفعال إلخ)** يفيدُ أن "التعليق" عطفٌ على "جوازُ الإلغاء"، لا على "الإلغاءِ"؛ هرباً من تسلّطِ الجواز على التعليقِ الذي هو الإبطالُ على سبيل الوجوب، وأقول: لا مانعَ من ذلكَ؛ إذ معنى جواز الإلغاء والتعليقِ: صحّةُ وقوعِهما كما نبَّهْناك عليهِ، ولا يلزم منهُ: أنّ التعليقَ على سبيل الجواز.

[12] **(قوله: بخلاف الإلغاء إلخ)** لا وجهَ لذكرِهِ بعد تفسيرِه الإلغاءَ فيما سبقَ مع ما فيه.

[13] **(قول المصن: قبل اللام)** وكذا بعدَه نحو: «لزيد قائم ظننتُ»؛ إذ الظاهرُ أنّ تأخير الفعل مع وجودِ المعلِّق لا يمنع من التعليق، كذا في الصبان.

[14] **(قوله: أي قبل لام الابتداء)** ومثله: لامُ القسم كقوله: «ولقد علمتُ لَتأتِيَنَّ مَنِيَّتِي * إنّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهامُها».

«علمت لَزيد منطلق»، و) قبل **(الاستفهامِ)**[١] سواء كان حرفا[٢] **(نحو: «علمت أزيد عندك أم عمرو»، أو)** اسما نحو: «علمت **(أيهم في الدار»، و)** قبل **(النفي**[٣] **نحو: «علمت ما زيد منطلق»)**؛ لاقتضاءِ[٤] كلِّ واحد من هذه الثلاثة صدْرَ الكلام، فلو أعملت لفظا.. لم تكن هذه الثلاثةُ في صدر الكلام، لكنّ الجزأين[٥] الّذينِ وقعا بعد هذه الثلاثة[٦] في موضع النّصبِ؛ لأن العِلم[٧] وقع عليهما بالحقيقةِ،[٨] وعُدِل عنه؛[٩] بمحافظةِ[١٠] اللفظ، فمِن حيثُ اللفظُ اعتُبر لامُ الابتداء والاستفهامُ والنفيُ، ومن حيث المعنى اعتُبر هذه الأفعالُ. واعلم: أن معنى قولك: «علمت أزيد عندك أم عمرو»: علمتُ أحدَهما بعينِه عندَك؛[١١] لأن المعنى: علمت جوابَ ذلك،[١٢] وجوابُه بالتعيين.

---

[١] **(قول المص: والاستفهامِ)** أي دالّه.

[٢] **(قوله: سواء كان حرفا)** وهو الهمزةُ اتفاقاً، و«هل» على خلافٍ فيها.

[٣] **(قول المص: النفي)** في نسخةٍ: "حرف النفي"، وهو: «ما، وإن» عاملتَين، أو مُهملتين، و«لا» عاملةً عمل «إنَّ، أو ليس»، أو مهملةً.

[٤] **(قوله: لاقتضاء إلخ)** أي وإنما تُعلّق قبلَ هذه الثلاثة؛ لاقتضاء إلخ.

[٥] **(قوله: لكن الجزئين إلخ)** الأولى: "لكنْ لمّا تعلَّقَ معانِي هذه الأفعالِ بمضمونِ الجملةِ بعدَها.. عمِلتْ في محلِّها النصبَ؛ فمِن حيثُ" إلخ.

[٦] **(قوله: الذين وقعا بعد هذه الثلاثة)** غيرُ شامل لنحو: «علمت أيهم في الدار»؛ فالحق: إسقاطه.

[٧] **(قوله: لأن العِلم)** أي مثلا، أو في الأمثلة المذكورة.

[٨] **(قوله: بالحقيقة)** أي من حيث المعنى، والأوضح: التعبيرُ به.

[٩] **(قوله: وعُدل عنه إلخ)** مستدرَك.

[١٠] **(قوله: بمحافظة)** في نسخة: "لمحافظة".

[١١] **(قوله: أحدَهما بعينه عندك)** أي كونَ أحدِهما المتلبّس بتعيُّنِه أي أحدَهما المعيَّن عندك، فكأنك تقول: علمتُ كونَ زيدٍ عندك، أو عمرو.

[١٢] **(قوله: لأن المعنى علمتُ جوابَ ذلك)** ظاهره: أن المضافَ محذوفٌ، وهو مُنافٍ لِما سبَق مِن أنّ العلْم وقَع عليهما بالحقيقةِ، وقد يُقال: مرادُه: علمتُ المشكوكَ فيه المستفهَم عنهُ مِن قِبل غَيْرِي الذي هو جوابُ الاستفهام.

قوله: (الأفعال الناقصة)

أي: ومن أصناف الفعل: الأفعال الناقصة، وهي ما وُضع لتقرير الفاعلِ على صفةٍ أيْ[1] على صفةٍ[2] غيرِ صفةِ مصدرِها؛ فيخرج سائر الأفعال؛ لأنه يقرِّر الفاعلَ على صفةِ مصدرها، والأفعال الناقصة:[3] هي[4] «كان» إلى قوله: «ليس»، قوله: **(ترفع)**[5] أي ترفع الأفعال الناقصة **(الاسمَ، وتنصب الخبر نحو: «كان زيد قائما»)** كما ذكر في باب الاسم.

قوله: **(و«كان» تكون ناقصةً)**[6] أي و«كان» على خمسة أنواع: أحدُها: أن تكون ناقصةً[7] كما ذكرنا،[8] **(و)** ثانيها: أن تكون **(تامة)** بمعنى «ثبت، ووقع»[9] **(نحو: «كان الأمر»)** أي وقع وثبت،[10] **(و)** ثالثها: أن تكون **(زائدة[11] نحو: «ما كان أحسنَ زيداً»)** أي ما أحسن زيدا، وكقوله تعالى: ﴿كَيۡفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا ٢٩﴾ [مريم: ٢٩] أي مَن في المهد

---

[1] **(قوله: أي على صفة إلخ)** وهي صفةٌ متصفة بمصادر الناقِصة؛ فمعنى «كان زيد قائما»: أنّ زيدا متصف بصفة القيامِ المتصفِ بصفةِ الكونِ أي الحصولِ والوجودِ، ومعنى «صار زيد غنيا»: أن زيدا متصف بصفة الغِنى المتّصِف بصفة الصيرورة أي الحصولِ بعدَ أن لم يحصل، كذا قال الرضي.

[2] **(قوله: أي على صفة)** مستدرك.

[3] **(قوله: والأفعال الناقصة)** أي المشهورة.

[4] **(قوله: والأفعال الناقصة هي إلخ)** فيه تحريف من الناسخين، وصوابه: "**(وهي)** أي الأفعال الناقصة: **(«كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وما زال، وما برح، وما انفك، وما فتئ، وما دام، وليس»)**".

[5] **(قول المص: ترفع الاسم)** أي تُجَدِّدُ له رفعاً غيرَ رفعِ الابتداء.

[6] **(قوله: و«كان» تكون ناقصة)** أي إلخ؛ لقوله: "أي و«كان»" إلخ.

[7] **(قوله: أن تكون ناقصة)** أي غيرَ مُضمرٍ فيها ضميرُ الشأن، ولم تكن بمعنى «صار».

[8] **(قوله: كما ذكرنا)** في بعض النسخ كالمثال المذكور.

[9] **(قوله: بمعنى ثبت ووقع)** أي مثلا، وتكون بمعنى «حضر» نحو ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وبمعنى «كفل»، يقال: «كان فلانٌ الصبِيّ» إذا كفَله، وبمعنى «غزل»، يقال: «كان الصوفَ» إذا غَزَله، كذا في الأشموني.

[10] **(قوله: أي وقع وثبت)** في نسخة: "أي وقع الأمر".

[11] **(قول المص: وزائدةً)** أي «كان» فقط، دون باقِي تصاريفِه، وهي قسمان: الأول: ما لا يفيد شيئاً سِوى التأكيدِ والتحسينِ؛ لتجرّده عن الزمانِ كمثال الشرح. والثاني: ما يُفيد الزمان، وتسميتُها زائدةً على سبيل التشبيهِ بها في كونها غيرَ عاملةٍ كمثال المتن وإنْ كان المتبادرُ من تفسيرِ الشارح أنه من الأول.

صبيا،[1] **(و)** رابعها: أن تكون **(مُضمَراً فيها ضميرُ الشأنِ)**[2] وح يقعُ بعدها جملةٌ تُفَسِّر ذلك الضميرَ[3] **(نحو: «كان زيدٌ منطلقٌ»)** أي كانَ الشأنُ، **(و)** خامسُها: أن تكون **(بمعنى «صار»)**[4] **كقوله تعالى: ﴿فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ۝٦﴾)**[5] [الواقعة: ٦] أي صارت، واعلم: أن «كان» في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧] يحتمل الأوجهَ الخمسة.[6] ثم اعلم: ٤أن «صار» للانتقالِ إما مِن صفةٍ إلى صفة نحو: «صار زيد عالِما»، وإما مِن عارِضٍ إلى عارضٍ[7] نحو: «صار الفقير غنيا»، وإما من حقيقةٍ إلى حقيقة نحو: «صار الطِّينُ خَزَفا»، وإما من مكانٍ إلى مكان[8] نحو: «صار زيد إلى عمرو».[9] ٤وأنّ «أصبح، وأمسى، وأضحى» لثلاثة معانٍ: أحدُها: اقترانُ مضمونِ الجملةِ بأوقاتِها الخاصّة الّتي هي الصباحُ والمساءُ والضحى نحو:[10] «أصبح زيد قائما» أي صار زيد قائما في وقت الصباح،[11]

---

[1] **(قوله: أي من في المهد صبيا)** أي مَن هو في المهد حال كونه صبيا، فـ«كان» زائدة لتحسين اللفظ؛ إذ ليس المعنى على المُضِيّ؛ إذ لا يتوجه حينئذ استبعادهم المفهومُ مِن «كيف»؛ لأن كلّ مَن يُكلِّم الناسَ حالُه كذلك.

[2] **(قول المص: ضمير الشأن)** من إضافة الدالّ إلى المدلول.

[3] **(قوله: تُفسِّر ذلك الضميرَ)** على أنه اسمٌ، وتكون [أي الجملةُ] خبراً لها؛ فهي ناقصة، وقال بعضهم: إنها حينئذ تامّةٌ، والضميرُ المفسَّر فاعلُها، والراجحُ: هو الأول؛ لأنه لم يَثبت في كلام العرب ضميرُ الشأن إلا مبتدأً في الحالِ، أو في الأصل.

[4] **(قول المص: وبمعنى صار)** لا يخفى أنه يستدعي تقديم بيان «صار».

[5] [**(قوله: «منثورا»)** التلاوة: ﴿مُّنۢبَثًّا ۝٦﴾]

[6] **(قوله: يحتمل الأوجه الخمسة)** في كونه بمعنى «صار» خفاءٌ وإنْ ذكَره ابنُ يعيش في «شرح المفصل» فليراجَع.

[7] **(قوله: وإما من عارض إلى عارض)** لا يظهرُ وجهُ المُقابَلة بين العارِض والصفة، وقد مثّل المولى المنلا خليل الإسعردي قُدس سره في «قاموسه» للصفة بما مثّل به الشارحُ للعارِض، فليحرّر.

[8] **(قوله: وإما من مكان إلخ)** وهي حينئذ تامّة تتعدى بـ«إلى».

[9] **(قوله: «صار زيد إلى عمرو»)** أي ذهب وانتقل من مكانٍ إلى مكانِ عمرٍو.

[10] **(قوله: نحو: «أصبح» إلخ)** الأوضح والأخصر: "نحو: أصبح، وأمسى، وأضحى زيد قائما أي صار زيد قائما في الصباح والمساء والضحى، وثانيها: أن تكون بمعنى «صار» نحو: «أصبح، وأمسى، وأضحى الفقير غنيا» أي صار الفقير غنيا، وليس المرادُ أنه صار غنيا في الصباحِ والمساء والضحى".

[11] **(قوله: أي صار زيد قائما في وقت الصباح)** الأولى: "اتصف زيد بالقيام في الصباح"، وكذا يقال فيما بعد.

وكذلك: «أمسى زيد قائما، وأضحى زيد قائما» أي صار زيد قائما في وقت المساء، وفي وقت الضحى. وثانيها: أن تكون بمعنى «صار» نحو: «أصبح الفقير غنيا» أي صار الفقير غنيا، وليس المراد أنه صار غنيا في وقت الصباح، وكذلك: «أمسى، وأضحى». وثالثها: أن تفيد الدخولَ[١] في هذه الأوقات، وهي في هذهِ[٢] الوجه تامّةٌ، فتسكتُ أنت[٣] على مرفوعِها نحو: «أصبح زيد، وأمسى عمرو، وأضحى بكر» أي دخل في وقت الصباح والمساء والضحى. ؏وأنّ «ظلّ، وبات» لمعنيين:[٤] أحدهما: اقترانُ مضمونِ الجملة بِوقتيهما، أي «ظلّ»[٥] لاقترانِ مضمون الجملة بالنهار، و«بات» لاقتران مضمون الجملة باللّيل نحو: «ظلّ زيدٌ صائما» أي صار زيد صائما في الظُّلول،[٦] و«بات عمرو قائما» أي صار قائما في البيتوتة. وثانيهما[٧] بمعنى «صار»[٨] كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨] أي صار وجهه مسودا. ؏وأن الأفعال[٩] الأربعة وهي: «ما زال، وما برِح، وما انفك، وما فتيء» لدلالةِ استمرار[١٠] خبرِها[١١] لاسمِها مُذْ قَبِل الخبرَ[١٢]

---

[١] (قوله: تفيد الدخول) أي دخولَ مدلولِ مرفوعِها.

[٢] (قوله: في هذه الوجه) صوابه: "في هذا الوجه" حالٌ من «هي» على قول سيبويه أي مستعملةً فيه.

[٣] (قوله: فتسكت أنت) في نسخة: «يسكت»، وهي الظاهرة.

[٤] (قوله: وأن «ظلّ، وبات» لمعنيين) وقد يجيئان تامّين أيضا نحو: «ظل اليوم» أي دام ظلّه، و«بات فلان بالقوم» أي نزل بهم ليلًا، إلاّ أنه لما كان في غاية القلةِ.. لم يُنبّه عليه.

[٥] (قوله: أي ظلّ إلخ) يغني عنه قوله: "وهما الليل، والنهار".

[٦] (قوله: الظُّلول) بضم الظاء، في المصباح: «ظل يفعل كذا، يظل» من باب تعب «ظُلولا» إذا فعله نهارا، فالظلول فعل الشيء نهارا، والمراد به هنا: نفس النهار، وكذا يقال في البيتوتة؛ فإنها الفعل ليلا، والمراد بها هنا: الليل.

[٧] (قوله: وثانيهما إلخ) في الأشموني: قال في شرح الكافية: وزعم الزمخشري: أنّ «بات» ترد أيضا بمعنى «صار»، ولا حجة له على ذلك، ولا لمن وافقه، انتهى.

[٨] (قوله: بمعنى «صار») الأولى: إسقاط الباء.

[٩] (قوله: وأن الأفعال إلخ) الأخصر والمناسب: "وأن ما زال" إلخ.

[١٠] (قوله: لدلالة استمرار) الأولى: إسقاط "الدلالة" هنا وفي قوله: الآتي: "لدلالة توقيت".

[١١] (قوله: خبرها) في نسخة: "ثبوت خبرها".

[١٢] (قوله: مذ قبل الخبر) القبولُ الأخذُ، كذا في القاموس، والمراد هنا: صلاحيةُ الأخذ، صرّح به الرضي.

نحو: «ما زال زيد عالما» أي مذ كان قابلا للعلم، لا في حال الطُّفُوليّة، وكذا الأفعالُ الثلاثة الباقية،[1] ويلزمُها النفي؛[2] لتدلّ على استمرار[3] خبرِها لفاعلِها، فتكونُ هذه الأفعالُ[4] بمنزلةِ «كان»؛[5] لدخولِ[6] النّفي على النّفي المستلزمِ للإثباتِ؛ لأنّ هذه الأفعالَ للنّفي، فدخَل عليها حرفُ النفي، فصارت مثبتةً، ولهذا؛[7] لم يجز أن يقال: «ما زال زيد إلا عالما» كما لم يجز أن يقال: «كان زيد إلا عالما». ٤وأن «ما دام» لدلالةِ توقيتِ أمرٍ[8] بمُدّةِ ثبوتِ خبره لاسمِه نحو: «اجلس ما دام زيد جالسا» أي اجلس[9] دوامَ جلوس زيد، بمعنى: زمانَ دوام جلوس زيد على حذف المضاف، ومِن أجل أنّ معناه كذا؛[10] احتاج إلى كلامٍ؛ لأن «ما دام»[11] ظرف، والظرف يحتاج إلى عامل، والأكثرُ على أنه جملةٌ.[12] ٤وأنّ «ليس» لنفي

---

[1] **(قوله: وكذا الأفعال الثلاثة الباقية)** لا طائل تحته.

[2] **(قوله: ويلزمها النفي)** أي وشبهه، وهو النهي، وقيل: الاستفهام الإنكاري أيضا.

[3] **(قوله: لتدل على استمرار إلخ)** أي الموضوعة هي له.

[4] **(قوله: فتكون هذه الأفعال)** الظاهر: "وهذه الأفعال".

[5] **(قوله: بمنزلة «كان»)** أي في إفادة ثبوت خبرها للاسم.

[6] **(قوله: لدخول إلخ)** الحق: الاقتصار على قوله: "لأنها للنفي، وقد دخل عليها حرف النفي، ونفي النفي إثبات".

[7] **(قوله: ولهذا)** أي لكونها بمنزلة «كان».

[8] **(قوله: توقيت أمر)** أي تعيين وقته.

[9] **(قوله: أي اجلس إلخ)** الأخصر: "أي مدة دوام جلوس زيد على حذف المضاف".

[10] **(قوله: ومن أجل أن معناه كذا)** أي توقيت أمر إلخ، والأوضح: "ومن أجل أنه للتوقيت".

[11] **(قوله: لأن «ما دام» إلخ)** علة لعلية العلة السابقة.

[12] **(قوله: والأكثر على أنه جملة)** يريدُ أن أكثر النحاة -وهم البصريون- جَرَوْا على أنّهُ الفعل الذي يتحقق به الجملةُ، فثبت الاحتياج إلى كلامٍ متقدم، وأنت خبيرٌ بأنّ اختيار البصريين تقديرَ الفعل مخالفِين للكوفيين في تقديرِهم اسمَ الفاعل: إنما هُو في الظرفِ الواقع خبراً أو صفة أو حالا، أو الرافعِ للاسم الظاهر، ولا محلّ له هنا؛ فالحق: في تعليل الاحتياجِ إلى كلامٍ: ما قالوا: من أنّ «ما دام» ظرف والظرف فضلةٌ غير مستقل بالإفادة؛ فما لم يتقدم عليه كلامٌ لا يفيدُ فائدةً تامّة، بخلاف الأفعال المصدّرة بحرف النفي؛ فإنها مع أسمائها وأخبارها كلامٌ مستقل، فلا حاجة إلى وجود كلامٍ قبلها.

مضمونِ الجملةِ في الحال نحو: «ليس زيدٌ قائما الآنَ»،[1] ولا يقال: «غدا»، وقيل:[2] لنفي مضمون الجملة مطلقا أي حالًا كان أو غيرَه. قوله **(ويجوز تقديمُ خبرِها)**[3] أي خبرِ الأفعال الناقصة **(على اسمِها)** في كلّها[4] **(كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٤٧﴾)** [الروم: ٤٧]. قولُه: **(وعليها)** أي ويجوزُ تقديم خبر الأفعال الناقصة على الأفعال الناقصة كقولك: «قائما كان زيد»؛ لأنه كالمفعولِ **(إلا ما كان في أوله «ما»)**[5] أي الفعلَ الناقص الذي في أوله «ما»؛ **(فإنه[6] لا يتقدم عليه[7] معمولُه؛)** لأن «ما» إن كانت نافيةً[8] كما[9] في «ما زال، وما برح، وما فتيء، وما انفك».. فلها صدْرُ الكلام، فلا يتقدّم عليها ما في حيِّزها، وإن كانت مصدرية كما في «ما دام»..[10] فيكون[11] ما بعدها في تأويل المصدرِ،

---

[1] **(قوله: الآن إلخ)** الحق: "أي الآن، ولا يراد غدا، أو أمس"، فافهم.

[2] **(قوله: وقيل إلخ)** في الرضي: قال الأندلسيُّ وأَحْسَنَ: ليسَ بين القولين تناقضٌ؛ لأنّ خبر «ليس» إن لم يقيّد بزمان.. يُحمل على الحال كما يُحمل الإيجابُ عليه في نحو: «زيد قائم»، وإذا قُيِّد بزمان من الأزمنة.. فهو على ما قُيّد به.

[3] **(قول المص: ويجوز تقديم خبرها إلخ)** محلُّ جوازِ تقديم خبرها على اسمها: ما لم يعرضْ ما يُوجب ذلك، أو يمنعه، فمن المُوجِب: أن يكون الاسمُ مضافا إلى ضميرٍ يعودُ على شيء في الخبرِ نحو: «كان غلامَ هند بعلُها، وليس في تلك الديار أهلُها»؛ للزوم عَوْدِ الضمير على متأخرٍ لفظا ورتبةً لو أُخِّرَ الخبر. ومن المانع: خوفُ اللبسِ نحو: «كان عَدُوِّي صديقي»، وكذا يقال في جوازِ تقديم خبرها عليها؛ حيث يجبُ التقديم في نحو: «كم درهمًا كان مالُك»، ويمتنع في نحو: «ما كان زيد إلاّ في الدار».

[4] **(قوله: في كلها)** الأولى: إسقاطه، وجعل "كلها" تأكيدا لقوله: "الأفعال الناقصة"، وبعضهم استثنَى «ما دام»، وآخرُ «ليس».

[5] **(قول المص: إلاّ ما كان في أوله ما)** في نسخ المتن: "إلاّ ما في أوله «ما»"، واستثنى ابن مالك تبعا لجماعة من النحويين «ليس» أيضا؛ قياسا على «عسى».

[6] **(قول المص: فإنه إلخ)** علة لصحة الاستثناء.

[7] **(قول المص: عليه)** أي على الفعل مع «ما».

[8] **(قوله: إن كانت نافية)** أي شرطا كانت كما في الأفعال المذكورة، أو غيرَ شرط كما في «ما كان زيد قائما».

[9] **(قوله: كما)** في ما هنا وفيما يأتي لطافةٌ لا تخفى.

[10] **(قوله: كما في «ما دام»)** ومثلها كلُّ فعلٍ قرنَه حرفٌ مصدري.

[11] **(قوله: فيكون)** الأولى: "يكون".

وقد ذَكر المصنف في بحث المصدر: "ولا يتقدم عليه معموله".[1] قوله: **(ولكن يتقدم)**[2] أي ولكن يتقدم معمول ما في أوله «ما» **(على اسمه فحسبُ، وسمّيتْ هذه الأفعال: الأفعالَ الناقصة؛ لأنها لاتتمّ بفاعلها)** دونَ خبرها[3] **(كلاماً،[4] بخلاف سائر الأفعال نحو: «ضرب زيد»)**؛ فإنه يتم بفاعله[5] دون مفعوله كلاماً.

قوله: **(أفعالُ المقاربة)**[6]

أي ومن أصناف الفعل: أفعال المقاربة، **(وهي: ما وُضع لِدُنُوِّ الخبرِ رجاءً،[7] أو حصولاً، أو أخْذا فيه)** على ما سنُبيِّن.. إن شاء الله تعالى، وأفعالُ المقاربة[8] سبعة، **(وهي: «عسى، وكاد، وأوشك، وكرب، وأخذ، وجعل، وطفق»)**. قوله: **(عملها كعمل «كان»)**،

---

[1] **(قوله: ولا يتقدم عليه معموله)** قد سَبق منه هناك في تعليلِه: أن المصدر في تقدير «أن» مع الفعل، ولا يتقدّم معمول ما بعد «أن» عليها؛ فتعليلُه عدمَ تقدُّم خبر ما بعد الحرف المصدري بكونه في تأويل المصدر: مستلزمٌ للدَّورِ؛ فالذي ينبغي: التعليلُ بما علّل به امتناعَ تقديمِ خبر ما في أوله «ما» النافيةُ عليها؛ فإنها مثلُها في اقتضاء الصدارة.

[2] **(قول المص: ولكن إلخ)** يغني عنه قوله فيما سبق: "ويجوز تقديم خبرها على اسمها".

[3] **(قوله: دون خبرها)** الظاهر بدله: "فقط" وكذا يقال في قوله: "دون مفعوله".

[4] **(قوله: كلاما)** تمييز من نسبة "تتم" إلى فاعله.

[5] **(قوله: فإنه يتم بفاعله إلخ)** الأولى: "فإنها تتم بفاعلها" إلخ، وتقديمه على المثال.

[6] **(قول المص: أفعال المقاربة)** أي الأفعالُ الدالةُ على قُرب حصولِ مدلولِ الخبر لمدلولِ الاسم؛ فـ«المقاربة» مُفاعلة على غير بابِها، ولك أن تجعلها على بابها؛ لقرب كل من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر وإن كانت الدلالة على قرب الخبر بالوضعِ وعلى قرب الاسم باللزوم، وفي تسميتها بذلك تغليبُ بعضِ أنواعها لكثرتِه؛ إذ منها ما هو للرجاء، ومنها ما هو للشروع، وقد يقال: معاني كلّها لا تنفكّ عن القرب؛ فلا تغليبَ، وعليه جرى المص.

[7] **(قول المص: رجاءً إلخ)** منصوب على المصدرية بتقدير مُضاف ءأي دنوَّ رجاءٍ، بأن يكون ذلك الدنوّ بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصولَ الخبر له؛ فـ«عسى» في قولك: «عسى زيد أن يخرج»: يدل على قرب حصول الخروج لزيد؛ بسبب أنك ترجو ذلك، ءأو دنوَّ حصول، بأن يظهر باعتبار تحقق أسباب الخبر، ءأو دنوّ أخذ، بمعنى الشروع فيه، بأن يكون الشروع فيه حاكما بدنوّه.

[8] **(قوله: وأفعال المقاربة)** أي المشهورةُ.

اعلم: أن أفعالَ المقاربةِ من أخوات «كان»؛[1] لكونه أيضا لتقرير الفاعل على صفةٍ غير صفة مصدرها، وإنما أفردها؛[2] لاختصاصِ[3] خبرها بالفعل المضارع، وهو قولُه:[4] "عملها"[5] أي عملُ أفعال المقاربة "كعمل «كان»"، **(إلا أنّ خبر «عسى»: «أنْ» مع الفعل المضارع)؛**[6] للدلالة[7] على الرجاء والطمع[8] **(نحو: «عسى زيد أن يخرج»)** أي قارَب زيدٌ الخروج،[9] **(وقد يحذف «أن»)** من خبر «عسى»؛ **(تشبيها بـ«كاد»**[10] **نحو: «عسى زيد يخرج»، وقد يقع**[11] **«أن» مع الفعل المضارع فاعلا لـ«عسى»، فيُقتصر على ذلك الفاعل)**، فتكون «عسى» ح تامّة؛ لتمامها بمرفوعها **(نحو: «عسى أن يخرج زيد»)** أي عسى خروجُ زيد.[12]

---

[1] **(قوله: من أخوات «كان»)** المناسب للترجمة السابقة لـ«كان» وأخواتها من الأفعال الناقصة.

[2] **(قوله: وإنما أفردها)** أي بالذكر كما في نسخة.

[3] **(قوله: لاختصاص إلخ)** أي لانفراد خبرها بالفعل المضارع، وبعدم جواز تقدّم خبرها عليها، وبجواز حذفه إن علم.

[4] **(قوله: وهو قوله: إلخ)** أي الاختصاص المذكور معنى قوله إلخ.

[5] **(قوله: عملها إلخ)** يغني عنه تقديم قوله: "اعلم" إلخ على قول المص: "عملها كعمل «كان»" على أنه لا حاجة إليه.

[6] **(قول المص: إلاّ أن خبر «عسى»: «أن» مع الفعل المضارع إلخ)** يفهم منه: أنه يجب دخول «أن» على خبر «عسى» إلاّ أنه قد يحذف تشبيها له بـ«كاد» كما يفهم من قوله الآتي: "وخبر كاد" إلخ: امتناعُ دخول «أن» على خبر «كاد»، ودخوله عليه في بعض الأحيان إنما هو على سبيل التشبيه بـ«عسى»، وفيه: أنّ كون «عسى» للرجاء إنما يقتضي مناسبةَ دخول «أن» على خبرها، لا وُجُوبَه، كما أن كون «كاد» لقرب الحصول إنما يستحق مناسبة عدم دخوله، لا امتناعه، والله أعلم.

[7] **(قوله: للدلالة إلخ)** أي وإنما اقترن خبرها بـ«أن» للدلالة إلخ.

[8] **(قوله: على الرجاء والطمع)** في كلامه: تغليبُ الرجاءِ المفسَّرِ بالطمع في الخبر محبُوبًا على الإشفاقِ الذي هو الخوفُ منه مكرُوها، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ﴾ [البقرة: ٢١٦].

[9] **(قوله: أي قارَبَ زيدٌ الخروجَ)** المناسب للتعريف السابق: "أي قرُب الخروجُ من زيد".

[10] **(قوله: تشبيها بـ«كاد»)** لاشتراكهما في كونهما فِعلين للمقاربة لا على وجه الشروع.

[11] **(قوله: وقد يقع إلخ)** ومذهب ابن مالك: أنها حينئذ ناقصة، و«أن» مع الفعل المضارع في محل رفع ونصب سدّ مسدّ معموليها، كما سدّ مسدّ المفعولين في نحو قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢].

[12] **(قوله: أي عسى خروج زيد)** بمعنى قرُبَ خروجُه.

قوله: **(وخبر «كاد»)**[1] عطف على "خبرَ عسى" أي: خبر «كاد» مثل خبرِ «عسى» إلا أنّ خبر «كاد»: **(الفعل المضارع بغير «أن»)؛** لدلالته على الحصول[2] **(نحو: «كاد زيد يخرج»، وقد يدخل «أن») على خبرها؛ (تشبيها بـ«عسى» نحو: «كاد زيد أن يخرج»).** قوله: **(وأما «أوشك»)،** اعلم: أن معناه في اللغة: أَسْرَعَ، قال الجوهري في الصِّحاح: قد أوشكَ فلانٌ يوشك إيشاكا أي: أسرعَ السَّيْرَ،[3] ومنه[4] قولُهم: «يُوشك أن يكون كذا» أي يقرب. وأما «أوشك»..[5] **(فيستعمل استعمالَ[6] «عسى» في مذهبيها)** أي طَرِيقَيْها **(نحو: «يوشك زيد أن يجيء، ويوشك أن يجيء زيد»، و)** قد يستعمل[7] استعمال «كاد» نحو: **(«يوشك زيد يجيء»).** قوله: **(وأما «كرب،[8] وأخذ، وجعل، وطفق».. فيستعمل مثلَ كاد)** أي: خبرُها يكون فعلا مضارعا بغير «أنْ» كما ذكر في المتن[9] **(نحو: «كرب زيدٌ يقرأ، وجعل عمرو يقول، وأخذ بكر يضرب، وطفِق خالد ينصر»).** قوله: **(ثم اعلم)،**[10] لما فرغ من بيان

---

[1] **(قوله: وخبر «كاد»)** ينبغي أن يزاد هنا وبعد قولِه: "على خبر عسى" قولُه: "إلى آخره".

[2] **(قوله: لدلالته على الحصول)** أي على قرب حصول الخبر للاسم؛ فكأنه حاصل، فلا يحسن دخول «أن».

[3] **(قوله: أسرع السير)** أي فيه.

[4] **(قوله: ومنه إلخ)** من كلام الصحاح، أي: من الإيشاك بمعنى الإسراع المُفْضِي للقرب: قولُهم: «يوشك أن يكون كذا» أي يقرب، على أن يكون المراد منه: ما أفضى إليه الإسراعُ وهو القرب.

[5] **(قوله: وأما اوشك)** أعاده؛ لِبُعده عن الخبر؛ بوقوع عبارته في البين.

[6] **(قول المص: فيستعمل إلخ)** أي يستعمل استعمالا مثلَ استعمال «عسى» في مذهبيها؛ فقوله: "في مذهبيها" صلة المضاف المحذوف، والأولى: "في مذهبيه" بإرجاع الضمير للاستعمال، ويحتمل تعلّقه بـ"استعمال".

[7] **(قوله: قد يستعمل)** الحق إسقاط "قد" كما في نسخة.

[8] **(قول المص: وأما «كرب» إلخ)** قد يقال: ما وجهُ تشبيهِ هذه الأفعال الموضوعةِ للشروع الظاهرِ وجوبُ تجريدِ خبرها عن «أن» بـ«كاد» الموضوعةِ لقربِ الحصول المقتضي أوْلويةَ التجردِ، مع أن المشبه به لا بد أن يكون أقوى من المشبه في الحكم؟

[9] **(قوله: كما ذكر في المتن)** أي: كالأمثلة المذكورة فيه.

[10] **(قوله: قوله: ثم اعلم)** الأولى: تركه، واعتبارُ "ثم اعلم" الآتي متنا.

استعمال[١] أفعال المقاربة.. شرَع في تقرير معانيها، فَقال: "ثم اعلم"[٢] **(أن لفظة[٣] «عسى» غير متصرف)** بمعنى: أنه لا يأتي منه المضارعُ، واسمُ الفاعل، واسم المفعول، والأمر، والنهيُ؛[٤] حملا على «لعلّ»؛[٥] لكون كل واحد منهما للرجاء والطمع، **(وأنّ معنى «عسى» مقاربة الأمر[٦] على سبيل الرجاء والطمع، فتقول:[٧] «عسى الله أن يشفِيَ المريضَ»، تريدُ أنّ قرب شفائه[٨] مرجوٌّ من عند الله تعالى ومطموعٌ).[٩]** قوله: **(ومعنى «كاد»)** وهو[١٠] عطف على قوله: "معنى عسى" أي: ثم اعلم: أن معنى «كاد» **(مقاربة الأمر على سبيل الحصول تقول: «كادت الشمس تغرب»، تريد أن قرب الشمس من الغروب[١١] قد حصل).** قوله: **(وأما «أوشك»)**.. فمعناه[١٢] دنوّ خبره على معنى الأخذ والشروع فيه، **(فليس معناه معنى عسى؛ لأنه ليس فيه معنى الرجاء والطمع)** أصلا؛ لأنهما للاستقبال،[١٣] **(وإنما استعمل**

---

[١] **(قوله: من بيان استعمال)** أي: من بيان كيفيته.

[٢] **(قوله: فقال: ثم اعلم أن لفظة إلخ)** صريحٌ في أن قوله: "أن لفظة «عسى»" إلخ من مَقول المص، وليس كذلك فيما رأينا من نُسخ المتن؛ فالحق: إسقاطه من البين، والتعرّضُ له بعد بيان معنى «عسى».

[٣] **(قول المص: لفظة)** المناسب: إسقاط التاء.

[٤] **(قوله: والأمر والنهى)** أي: إلى غير ذلك من الأمثلة.

[٥] **(قوله: حملا على «لعلّ»)** الأولى: "لمشابهتها «لعل»".

[٦] **(قول المص: مقاربةُ الأمر)** أي قربُ مفهومِ الخبر للاسمِ على سبيل الرجاءِ، لا الحصولِ والشروع.

[٧] **(قول المص: فتقول)** المناسب: إسقاط الفاء كما في نسخ.

[٨] **(قول المص: قرب شفائه)** الحق: إسقاط "القرب"، فافهم.

[٩] **(قول المص: ومطموع)** في نسخ: "ومطموع فيه".

[١٠] **(قوله: وهو)** الحق: إسقاطه.

[١١] **(قول المص: أن قرب الشمس من الغروب)** المناسب: "أن قرب الغروب من الشمس".

[١٢] **(قوله: فمعناه إلخ)** لقد أجاد في ذكر ما كان المناسب للمص التعرّضَ له من معنى «أوشك»، إلاّ أنه سها بجعله للدّنوّ على سبيل الشروع، مع أن عبارته الآتيةَ: "لموافقة «أوشك» بـ«كاد» في المعنى" صريحة في أنه للدّنو على سبيل الحصول.

[١٣] **(قوله: لأنها للاستقبال)** أي يدلان على أن الخبر مستقبل، وخبر «أوشك» لقربه من الحال كأنه حال.

أوشك **(لفظا**[1] **استعمال «عسى» و)** استعمال **(«كاد»؛**[2] **بسبب مشاركة «أوشك» بـ«عسى،**[3] **وكاد» في أصل باب المقاربة)،**[4] وهو أن كل واحد منها من أفعال المقاربة، **(وكان القياس استعمالَ «أوشك» استعمالَ «كاد»؛**[5] **لموافقة «أوشك» بـ«كاد»**[6] **في المعنى، وهو إثباتُ**[7] **قرب الحصول)**. قوله: **(وأما «كرب،**[8] **وأخذ، وجعل، وطفق».. فمعناها دنو خبرها على معنى**[9] **الأخذ والشروع في خبرها،**[10] **فهي)** أي فهذه الأفعال[11] وهي: «كرب، وأخذ، وجعل، وطفق» **(مخالِفة لـ«عسى»)؛** لأنه ليس فيها معنى الرّجاء، بخلاف «عسى»، **(و)** هي أي: وهذه الأفعال مخالفة **(لـ«كاد» أيضا؛ لحصول الشروع في خبر هذه الأفعال، بخلاف «كاد»؛**[12] **فلم تستعمل هذه الأفعال إلا بالفعل المضارع)**[13] حال كونه **(مجرّدا عن «أن»؛ لأنّ «أنْ» للاستقبال، وخبر «كرب» وأخواتِه)**[14] وهي: «أخذ، وجعل، وطفق»

---

[1] **(قول المص: لفظا)** منصوب بنزع الخافض أي في اللفظ، ولا حاجة إليه.

[2] **(قول المص: و«كاد»)** الحق: إسقاطه هنا، وفيما يأتي.

[3] **(قول المص: بـ«عسى»)** في نسخة: "لـ«عسى»"، وهي الظاهرة.

[4] **(قول المص: في أصل باب المقاربة)** أي: في أصلِ مفهومِ أفعال المقاربة، وهو القرب وإن كان في «عسى» رجائيا، وفي «أوشك» حصوليا؛ فقول الشارح: "وهو" إلخ غير مناسب.

[5] **(قول المص: استعمال «كاد»)** أي فقط.

[6] **(قول المص: بـ«كاد»)** الحق: "لـ«كاد»" كما في نسخ خطية.

[7] **(قول المص: إثبات)** أي إفادته.

[8] **(قول المص: «كرب»)** عدُّه من أفعال الشروع: خلافُ الراجح، والراجحُ: كونُه بمعنى «كاد».

[9] **(قول المص: على معنى الأخذ والشروع في خبرها)** أي دنوّا مبنيّا على معنًى هو الأخذ والشروع بأن يكون الحاكمُ به هو الأخذَ والشروع.

[10] **(قول المص: في خبرها)** إظهارٌ في مقام الإضمار.

[11] **(قوله: فهذه الأفعال، وهي)** الأولى: تركه هنا، ونظيره الآتي.

[12] **(قول المص: بخلاف «كاد»)** لو قال: "بخلافهما" بالضمير الراجع إلى «عسى، وكاد».. لكان أحسن، وأغنى عن قول الشارح: "لأنه ليس فيها معنى الرجاء، بخلاف عسى".

[13] **(قول المص: بالفعل المضارع)** أي: متلبسة به، أو معه.

[14] **(قول المص: وخبر «كرب» - إلى قوله: فعلا المدح والذم)** تطويلٌ مضطرب، ولو ذَكر بدله: "وهو ينافي الشروع".. لكفى.

(محقّق[1] **في الحال)**[2] تحقيقا **(أكثر من تحقيق خبر «كاد»)** في الحال؛ **(لأن الخبر في «كاد»**[3] **يصحّ تقديرُه مستقبلا على وجهٍ)؛**[4] لكون الخبر في «كاد» غيرَ مشروع فيه، بل سيشرع فيه،[5] **(فصحّ دخول «أن»)** في خبر «كاد»؛ **(لصحة تقديره)** أي: لجواز تقدير خبر «كاد» مستقبلا **(على وجه،**[6] **وههنا)** أي: في خبر هذه الأفعال[7] وهي: «كرب، وأخذ، وجعل، وطفق» **(لا وجهَ لتقدير الخبر مستقبلا؛ لكون خبرها**[8] **مشروعا فيه، فقد تحقق**[9] **في خبرها معنى الحال، فلم يكن لدخول «أن»)** في خبرها **(وجه؛ لأن «أن» للاستقبال).**[10]

---

[1] **(قول المص: محقق إلخ)** الحق: "متحقق في الحال أتمّ من تحقق خبر «كاد»".

[2] **(قوله: في الحال)** الأولى: "فيه".

[3] **(قول المص: لأن الخبر في «كاد» إلخ)** فيه: أنه لا معنى لصحة اعتباره مستقبلا؛ إذ استقباليته حقيقية؛ فالحق في التعليل: "لان خبرها مستقبل حقيقةً، وحاليته إنما هي ادّعائية؛ بناءً على قربه من الحال؛ فصح دخول «أن»، وههنا الحاليةُ حقيقية؛ لكون خبرها مشروعا فيه؛ فتحقّقه في الحال أتمُّ؛ فامتنع دخول «أن»".

[4] **(قول المص: على وجه)** أي نظرا للواقع.

[5] **(قوله: بل سيشرع فيه)** غير موجود في بعض النسخ.

[6] **(قول المص: لصحة تقديره على وجه)** مستدرك.

[7] **(قوله: أي في خبر هذه الأفعال)** الظاهر: "أي: في هذه الأفعال".

[8] **(قول المص: لكون خبرها)** الأولى: "لكونه".

[9] **(قول المص: فقد تحقق إلخ)** أي فقد تحقق في خبرها على وجهٍ أتمَّ معنى هو الحال، والمناسب لكونه نتيجةً لدليله القلق: "فقد تحقّق خبرها في الحال".

[10] **(قول المص: لأن «أن» للاستقبال)** حشو.

قوله: (فعلا المدح والذم)[1]

أي: ومن أصناف الفعل: فعلا المدح والذم، **(وهما: ما وُضِع[2] لإنشاء مدحٍ أو ذمٍّ)**، والإنشاءُ في اللغةِ مصدرُ قولِك: «أنْشَأَ فلانٌ[3] يفعلُ كذا» أي ابتدأ،[4] وفي الاصطلاح: إيجادُ معنًى بلفظٍ يُقارنه في الوجود، فلم يكن[5] مثلُ: «مدحتُه، وذممتُه، وشرُف، وكرُم، وقبُح، وعوِر» من أفعالِ المدح والذم؛[6] لأنها لم توضَعْ للإنشاء. قوله: **(وهما: «نِعْمَ، وبِئْسَ»)** أي فعلُ المدح: «نعم»، وفعلُ الذم: «بئس». قوله: **(تدخُلان)** أي تدخل «نِعم، وبِئس» **(على اسمينِ[7] مرفوعين، أحدُهما)** يُريد أوّلَهما **(يسمّى الفاعلَ، والثاني)** يسمى **(المخصوصَ بالمدح[8] نحو: «نعم الرجلُ زيدٌ»، و)** يسمى **(المخصوصَ بالذّمّ نحو: «بئسَ الرجلُ بكرٌ»)**. قوله: **(وحقُّ الأول)** أي وحقُّ الفاعل: أن يكونَ فيه[9] أحدُ الأمور الثلاثة **(إما تعريفُه بلام الجنس)**[10] كما في المثالين المذكورين، أعني: «نعم[11] الرجلُ زيدٌ، وبئس

---

[1] **(قول المص: فعلا المدح والذم)** لعلّ اقتصارَه في الترجمة عليهما، وإلحاقَ «حبذا، وساء» بهما: لشهرتهما وعَرَاقتِهما في إنشاء المدح والذم، بخلافهما؛ لكثرة استعمالهما في الإخبار.

[2] **(قول المص: وهما ما وضع إلخ)** أي فعلان وُضع أحدهما لإنشاء مدح، والآخرُ لإنشاء ذم.

[3] **(قوله: مصدر قولك: «أنشأ فلان» إلخ)** «أنشأ» من أفعال المقاربة بمعنى «أخذ»، و«فلان» اسمه، وجملة «يفعل كذا» خبره، والمناسب للمعنى الاصطلاحي إنما هو: «أنشأ» بمعنى «أوجد»؛ فالأولى: التعرّض له.

[4] **(قوله: أي ابتدأ)** في نسخةٍ خطّيّةٍ: "أي ابتدأه".

[5] **(قوله: فلم يكن إلخ)** مفرّع على قول المتن: "ما وضع لإنشاء مدح، أو ذمّ".

[6] **(قوله: من أفعال المدح والذم)** الظاهر: "مثلَ الفعلين المذكورينِ" فافهم.

[7] **(قول المص: تدخلان على اسمين)** ظاهره: أن المخصوص لا يتقدم عليهما، وهو كذلك عند بعضٍ، وجوّزه جماعةٌ، منهمُ ابنُ مالكٍ.

[8] **(قول المص: المخصوص بالمدح)** سمي مخصوصا؛ لأنه ذُكر جنسه، ثم خُصِّص. كذا في الصبان.

[9] **(قوله: أن يكون فيه إلخ)** المناسب لقول المص الآتي: "وقد يضمر" إلخ: "أن يكون فيه غالبا أحد الأمرين".

[10] **(قول المص: إما تعريفه بلام الجنس)** الأولى: تأخير "إما" عن قوله: "تعريفه"، والمراد بلام الجنس: لام يراد بمدخولها الجنس المتحقق في ضمن جميع الأفراد، وهي التي يعبر عنها بعضهم باللام الاستغراقية.

[11] **(قوله: كما في المثالين المذكورين أعنى نعم إلخ)** الأخصر: "كما في نعم" إلخ.

الرجل بكر»؛ لأن فعلي[1] المدح والذم موضوعان للمدح والذم العامّين، ولام الجنس يفيد العموم،[2] **(أو إضافتُه[3] إلى الاسم المعرّفِ بلام الجنس نحو: «نعم غلام الرجل زيد»، وقد يُضمَر الفاعل،[4] ويفسّر)** أي ويميّز **(بنكرةٍ منصوبة[5] نحو: «نعم رجلاً زيد»)** أي: نعم الرجل رجلا[6] زيد، وفي ارتفاع المخصوصِ مذهبان:[7] أحدهما: أن يكون المخصوصُ مبتدأً، وخبره ما تقدم من الجملة كأن الأصل:[8] زيدٌ نعم الرجل، واستغني عن العائدِ إلى المبتدأ؛ لأنه قد ذُكر ظاهرا ما يقوم مقامه[9] كقول الشاعر:

---

[1] **(قوله: لأن فعلي المدح إلخ)** أي: وإنما عُرّف الفاعل بلام الجنس؛ لأن إلخ، قال في شرح المفصل: حكي عن الزجاج: أنهما لما وضعا للمدح العام والذم العام.. جعل فاعلهما عاما؛ ليطابق معناهما؛ إذ لو جعل خاصا.. لكان نقضا للغرض؛ لأن الفاعل إذا أسند إلى عامّ.. عمّ، وإلى خاصّ.. خصّ انتهى. ويظهر -والله أعلم-: أن مرادَه بعموم المدح والذم: عمومُ الممدوح والمذموم، لا عموم الممدوحِ به والمذمومِ بهِ الذي يفرق به بين «نعم، وبئس» للمدح والذم العامين، وبين «فعُلَ» المصوغ من الثلاثي للمدح والذم الخاصين نحو: «علُم، وحمُق»؛ لأنه لا يقتضي عموم الفاعل. بقي: أن الأَولى: تأخير التعليل عن قول المص: "أو إضافته" إلخ، وقد يقال: إنه إنما يستلزم كونَ اللام للجنس في المعرف به، لا في المضاف إليه؛ إذ لا يفيد العمومَ الذي هو مقتضى الوضع على زعمه على تقدير كون اللام للعهد والإضافة للجنس.

[2] **(قوله: ولام الجنس يفيد العموم)** أي: فلا بد منه.

[3] **(قول المص: أو إضافته إلخ)** أي: ولو بواسطة نحو: «نعم فرس غلام الرجل».

[4] **(قول المص: وقد يضمر الفاعل)** ويراد بالضمير الجنسُ في ضمن جميع الأفراد، بأن يُرجع إلى التمييز المرادِ به الجنسُ؛ لكونه على نية «أل» الجنسية؛ إذ الأصل: نعم الرجل؛ فاندفع الاعتراض بأن مرجع الضمير التمييزُ، وهو نكرة في سياق الإثبات؛ فلا تعم، والضمير كمرجعه، فمِن أين العموم؟ كذا في الصبان.

[5] **(قول المص: بنكرة منصوبة)** مفردة، أو مضافة إلى نكرة أو معرفة إضافةً لفظية.

[6] **(قوله: أي: نعم الرجل رجلا)** الحق: إسقاط "رجلا".

[7] **(قوله: مذهبان)** أي مشهوران، وإلاّ.. فالمذاهب أربعة، ثالثها: كونه مبتدأً محذوفَ الخبر وجوبا، والتقدير: زيدٌ الممدوحُ أو المذموم، ورابعها: كونه بدلا من الفاعل.

[8] **(قوله: كأن الأصل)** الأولى: "والأصل".

[9] **(قوله: وقد ذكر ظاهرا ما يقوم مقامه)** في نسخة: ذكر مقامه ظاهرٌ، وهي الصحيحة. وأقول: هذا إنما يحسن إذا جعل اللام للعهد، وأما إذا جعل للجنس كما جرى عليه المص.. فالمغني عن العائد: العمومُ المستفاد منه.

لا أَرَى الموتَ يسبق الموتَ شيء *[١]

أي يسبقه شيء، وعلى هذا المذهب يكون «نعم الرجل زيد» جملةً واحدة، والمذهب الثاني[٢] أن يكون المخصوص خبرَ مبتدأ محذوف،[٣] تقديره: نعم الرجل هو زيد، كأنه لمّا قيل: نعم الرجل.. سُئل: من هو، فقيل: زيد أي هو زيد، وعلى هذا المذهب يكون «نعم الرجل زيد» جملتين. قوله: **(وقد يحذف المخصوص إذا عُلم)** أي إذا دلّ[٤] على حذفه[٥] قرينةٌ **(كقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴿٤٨﴾﴾)** [الذاريات: ٤٨] أي: فنعم الماهدون نحن، يدل عليه[٦] سياق الآية. قوله: **(و«حبذا»[٧] يجري مجرى «نعم»)**، اعلم: أنّ «حبذا» يجري مجرى «نعم»[٨] أي: هو[٩] فعلُ المدح مثل «نعم»،[١٠] ومعنى «حَبَّ»[١١] بفتح الحاء، و«حُبّ» بضم الحاء: صار محبوبا جدا،[١٢] وأصله:[١٣] «حَبُبَ»، فأُسكنتِ الباءُ الأولى،

---

[١] **(قول الشاعر: لا أرى الموت يسبق الموت شيء)** آخره: نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنَى والفقيرَ. أي: كَدر ذِكرُ الموتِ عيشَ الغَنِيّ والفقيرِ، في «المختار»: نغص الله عليه العيش تنغيصا أي كدره، وقد جاء في الشعر: نغصه، وأنشد الأخفش: لا أرى الموت... البيتَ. اهـ.

[٢] **(قوله: والمذهب الثاني)** الأولى: "وثانيهما".

[٣] **(قوله: محذوف)** أي وجوبا.

[٤] **(قوله: إذا دل)** الأولى: "بأن دلّ".

[٥] **(قوله: على حذفه)** الحق: "عليه".

[٦] **(قوله: يدل عليه إلخ)** قد يقال: إن الدالّ عليه: «فرشناها» بمعنى: مهدناها، ومثال المحذوف المعلوم بدلالةِ السياق عليه: قوله تعالى: ﴿نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤] أي أيّوبُ؛ بقرينة أنّ ذلك في قصته.

[٧] **(قول المص: و«حبذا»)** فيه مسامحة، والمراد: «حبّ» في «حبّذا».

[٨] **(قوله: اعلم: أن «حبذا» يجري مجرى «نعم»)** لا فائدة فيه.

[٩] **(قوله: أي هو إلخ)** الأولى: "في كونه للمدح"، وكذا يقال في قوله الآتي: "أي «ساء» فعلُ الذمّ مثل «بئس»".

[١٠] **(قوله: مثل «نعم»)** وتفارقها بأنها تُشعِر بأنّ الممدوحَ محبوبٌ للنفس، وبعدم جواز تقدُّم مخصوصها عليها، وبامتناع عملِ النواسخ فيه، بخلاف مخصوص «نِعم»؛ فإنها تَعمل فيه نحو: «نعم رجلا كان زيد»، وفي غير ذلك.

[١١] **(قوله: ومعنى «حبّ»)** أي التي لإنشاء المدح.

[١٢] **(قوله: صار محبوبا جدا)** كذا في «المفصل»، واقتصر العارفُ الجامي قُدّس سرّه على: "صار محبوبا"، وقد يقالُ في توجيهه: أن كون المحبوب ممدوحا يستلزم كمالَ المحبة، والله أعلم.

[١٣] **(قوله: وأصله)** أي: أصلُ كلٍّ منهما.

وأدغمت في الثانية، فصارت:[1] «حب» بفتح الحاء، أو نُقلت حركة الباء الأولى إلى الحاء، وأدغمت في الثانية، فصارت: «حب» بضم الحاء، وهو[2] مسند إلى اسم الإشارة،[3] ففاعله:[4] «ذا» إلا أنهما[5] أي «حب، وذا»[6] جَرَياَ[7] بعد التركيب مَجرى الأمثال التي لا تَتَغيّر،[8] فلمْ يُضمّ أول الفعل، ولا يوضع[9] موضِعَ «ذا» غيره من أسماء الإشارة، بل التزمتْ في «حبذا»[10] طريقةٌ واحدة، و«ذا» في «حبذا»: مثل الضميرِ المستتر في «نعم» إبهاما، فيفسّر[11] بنكرةٍ منصوبة، **(فيقال:[12] «حبذا رجلا زيد»)** كما تقول: «نعم رجلا زيد»، ولكن قد يُستغنى[13] مع «ذا» عن المفسِّر أي المميز، فقيل:[14] «حبذا زيد»، ولا يقال: «نعم زيد»؛

---

[1] **(قوله: فصارت)** في نسخة: "فصار".

[2] **(قوله: وهو)** أي: «حبّ»، ظاهره: مفتوح الحاء أو مضمومه، وقوله: "إلاّ انهما" إلخ يدل على أنّ المراد مفتوح الحاء فقط.

[3] **(قوله: وهو مسند إلى اسم الإشارة)** أي غالبا، والأولى والأخصر: "إلى «ذا»".

[4] **(قوله: ففاعله: «ذا»)** لا معنى للتفريع.

[5] **(قوله: إلاّ أنهما إلخ)** مرتبط بقوله: "مسند" إلخ، دَفع به توهُّمَ جوازِ الضم، ووضعِ غير «ذا» من أسماء الإشارة موضعَها.

[6] **(قوله: أي «حبّ، وذا»)** لا فائدة فيه.

[7] **(قوله: جريا إلخ)** أي جَرَيا بعد إسناد «حبّ» إلى «ذا» مجرى الأمثال في كثرة الاستعمال.

[8] **(قوله: التي لا تتغير)** صفة كاشفة، والأولى: "وهي لا تتغير، فكذا: ما جرى مجراها".

[9] **(قوله: ولا يوضع)** في نسخة: "ولا وُضِع"، وهي الظاهرة.

[10] **(قوله: في «حبذا»)** أي في هذه المادة.

[11] **(قوله: فيفسر)** أي: فيجوزُ تفسيره.

[12] **(قول المص: فيقال إلخ)** عبارة الأنموذج: "فيقال: «حبذا الرجل زيد، وحبّذا رجلا زيد»"، وهي أولى.

[13] **(قوله: ولكن قد يستغنى إلخ)** في السيلكوتي: إنما لم يلتزموا التمييزَ في «حبذا»، والتزموا في «نعم» إذا كان الفاعل ضميرا مع أن الفاعلَ في كل منهما أمرٌ ذهني؛ لوجهين: الأول: أن فاعل «حبذا» ملفوظ، بخلاف فاعل «نعم»؛ فإنه مستتر؛ فجعل التمييز دليلا على وجوده. والثاني: لزوم الالتباس بين الفاعل والمخصوص عند عدم ذكر التمييز فيما إذا كان المخصوص معرّفا باللام أو مضافا إليه نحو: «نعم رجلا السلطان»؛ فإنه لا يُدرى لو حذف «رجلا»: أن «السلطان» فاعل والمخصوص بالمدح محذوف، أو هو المخصوص وفاعله مضمر. انتهى. وبهذا تعلم أن الصواب بدلَ قوله: "في «نعم زيد»": "في «نعم السلطان»" مثلا.

[14] **(قوله: فقيل)** المناسب: "فيقال" كما في نسخة.

لأن المخصوص لا يتميز عن الفاعل في: «نعم زيد»، ويتميز في «حبذا زيد». قوله: **(و«ساء» يجري مجرى «بئس»)** أي: «ساء» من فعل الذم، فتدخل على اسمين مرفوعين أولُهما: يسمى: الفاعلَ، والثاني: المخصوصَ بالذم، **(فيقال: «ساء الرجل بكر»)** كما يقال: «بئس الرجل بكر»، وحق فاعل «ساء»[1] أيضا إما تعريفه باللام، أو إضافتُه إلى المعرف باللام، وقد يضمر ويفسر بنكرة منصوبة كما ذكرنا[2] نحو: «ساء رجلا زيد».

قوله: **(فعلا التعجب)**

أي: ومن أصناف الفعل: فعلا التعجب، والتعجب في اللغة: بمعنى العجب،[3] وهو ما خرج عن حد القياس،[4] وعظُم قدره[5] عند الناس، وفي الاصطلاح:[6] ما وُضِع لانشاءِ التعجّب، فمِثلُ قولك: «عجبتُ، وتعجّبتُ» ليس من أفعالِ التعجّب؛ لأنه ليس للإنشاء. قوله: **(هما: «ما أفعل زيدا،[7] وأفعل به»)** أي: هما صيغتان:[8] احداهما: «ما أفعل زيدا» **(نحو: «ما أحسن زيدا»، و)** الأخرى: «أفعل بزيد» نحو: **(«أحسن بزيد»)**. قوله: **(ولا يُبنيان)** أي:[9] لا يُبنى فعلا التعجب إلا مما يبنى منه أفعلُ التفضيل، وهو[10] ثلاثيّ[11] مجرَّد

---

[1] **(قوله: وحق فاعل «ساء» إلخ)** الظاهر: أنها مستأنفة، والأولى: جعلها من تتمة التفريع، بأن يقول: "وحق فاعلها: تعريفه إما باللام" إلخ ويُقدِّمَها على قول المص: "فيقال" إلخ، ويعقبه بقوله: "و«ساء رجلا زيد»".

[2] **(قوله: كما ذكرنا)** أي في فاعل «بئس»، ويغني عنه قوله: "أيضا".

[3] **(قوله: بمعنى العجب)** فيه: أن التعجب ليس بمعنى العجب بالمعنى الذي ذكره، بل بمعنى: انفعالِ النفس عند إدراكِ الأمور الغريبة.

[4] **(قوله: القياس)** أي العادة.

[5] **(قوله: وعظم قدره)** من عطف المسبب على السبب.

[6] **(قوله: وفي الاصطلاح)** لعلّ لفظ «هما» سَقط من قلم النّساخ، وعطفُه على قوله: "في اللغة" ظاهر الفساد.

[7] **(قول المص: ما أفعل زيدا إلخ)** أي: هما الفعلان اللذان تضمَّنَهما هذان التركيبان.

[8] **(قوله: أي هما صيغتان)** أي: لا فردان.

[9] **(قوله: قوله: ولا يبنيان أي)** الحق: إسقاطه، واعتبار قوله الآتي: "ولا يبنيان" متنا.

[10] **(قوله: وهو- إلى قوله: وذلك)** مستدرك مذكور بعينه في المتن.

[11] **(قوله: ثلاثي)** أي: فعل ثلاثي.

لا يكون[١] لونا ولا عيبا ظاهرا، وذلك قولُه: لا يبنيان **(إلا من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيبٍ ظاهر)**. قوله: **(فلا يبنى)** أي: إذا كان كما ذكرنا.. فلا يبنى **(فعلا التعجب من نحْوِ: «دحرج»)**؛ لأنه ليس بثلاثيّ، **(و)** لا من نحو: **(«انطلق»)**؛ لأنه ليس بمجرّد، **(و)** لا من نحو: **(«سود»)**؛ لأنه لون، **(و)** لا من نحو: **(«عور»)**؛ لأنه عيب ظاهر، بخلاف «جهل»؛ فإنه ليس بعيب ظاهر، فيقال: «ما أجهل زيدا، وأجهل به». قوله: **(ويُتوصّل إلى التعجب)** أي: ويتوصل إلى بناء فعلَي التعجب[٢] **(مما وراء ذلك)**[٣] المذكور، يعني مما لا يجوز بناؤهما منه **(بـ«أشد، وأبلغ»)** أي: بمثل[٤] ما يتوصل به إلى بناء أفعل التفضيل، **(ونحوِ ذلك)** نحو: «أحسن، وأقبح»، على حسب[٥] غرضك الذي تريده، ثم تأتي بمصادر[٦] تلك الأفعال، فتنصبها في الصيغة الأولى، وتجرها في الصيغة الثانية **(نحو: «ما أشدّ دحرجتَه، وأشدد بدحرجته»)** في غير الثلاثي، **(و«ما أشد انطلاقه، وأشدد بانطلاقه»)** في غير الثلاثي المجرد، **(و«ما أبلغ سواده، وأبلغ بسواده»)** في اللون، **(و«ما أقبح عوَرَه، وأقبح بعوَره»)** في العيب الظاهر.[٧] قوله: **(و«ما» في «ما أفعل»)**،[٨] لما فرغ من بيان صيغة فعلي التعجب.. شرع في الإعراب، فقال: و«ما» في «ما أفعل» **(مبتدأٌ)** نكرة،[٩] **(و«أفعَل» خبرُه)** أي الفعل

---

[١] **(قوله: لا يكون إلخ)** لمنعِهم بناءَ أفعلِ التفضيل منهما؛ لئلاّ يلتبس بالوصف، وفعلُ التعجب مثلُه؛ فحملوه عليه، هذا. وبقيت قيود ذكرناها في أفعلِ التفضيل.

[٢] **(قوله: إلى بناء فعلى التعجب)** لا يخفى فساده، وصوابه: "إلى إفادة التعجب"، وكذا يقال في قوله الآتي: "إلى بناء أفعل التفضيل".

[٣] **(قول المص: مما وراء ذلك)** صلة التعجب أي: من مدلول الذي وراء ذلك، بمعنى: من مدلول غير ذلك.

[٤] **(قوله: أي بمثل إلخ)** الأولى: تأخيره عن قول المص: "ونحو ذلك".

[٥] **(قوله: على حسب إلخ)** مرّ الكلام عليه في أفعل التفضيل.

[٦] **(قوله: ثم تأتى بمصادر إلخ)** توهّم بعضهم أنه لا يُتعجّب من الاسم؛ بناءً على أنه لا مصدر له؛ حتى يؤتى به منصوبا أو مجرورا، والمتّجه: أنه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية، أو ما في معناها، فيقال: «ما أشد حماريتَه، أو ما أشدّ كونَه حمارا».

[٧] **(قوله: في العيب الظاهر)** ليس من المتن كنظيرَيه السابقين.

[٨] **(قوله: قوله: و«ما» في «ما أفعل»)** الأولى: إسقاطه، وجعلُ قولِه الآتي: "و«ما» في «ما أفعل»" متنا.

[٩] **(قوله: نكرة)** أي تامّة.

والفاعل والمفعول[١] في موضع الرفع خبر «ما»، فمعنى «ما أحسن زيدا» في الأصل:[٢] شيءٌ جعلَه حسنا[٣] كما تقول: أمرٌ أقعدَه عن الخروج أي: ما أقعده عن الخروج إلا أمر، فتخصّص المبتدأُ النكرة؛ بأنه بمعنى الفاعل كما في: «شرٌّ أهرَّ ذا ناب»،[٤] هذا مذهب سيبويه،[٥] وأما «أفعل بزيد».. فمعناه في الأصل: الأمرُ لكل واحد،[٦] والباءُ زائدة فمعنى «أحسن بزيد»، أحسِنْ زيدا أي: صِفْه بالحُسن، هذا مذهبُ الأخفش.[٧]

---

[١] **(قوله: والمفعول)** الحق: عدم التعرّض له؛ لأن كونه جزأ من الخبر إنما هو مذهب ابن الحاجب.

[٢] **(قوله: فمعنى «ما أحسن زيدا» في الأصل إلخ)** ثم نقل إلى إنشاء التّعجّب، وانمحى عنه معنى الجعل، فجاز استعماله في التعجب من شيءٍ يستحيل كونه بجعل جاعلٍ نحو: «ما أفضلَ اللهَ، وما أعلمه».

[٣] **(قوله: شيء جعله حسنا)** المناسب زيادة: "أي ما جعله حسنا إلاّ شيء"، وفيه كما قال العصام: استثناءُ الشيء من نفسه؛ فالحق: أن المسوِّغ للابتداءِ بالنكرة: تضمُّنها معنى التعجب.

[٤] **(قوله: كما في «شر أهر ذا ناب»)** الأولى: إسقاطه.

[٥] **(قوله: هذا مذهب سيبويه)** اختاره؛ لأن النكارة تُناسب التعجب؛ لأنه إنما يكون فيما خَفِي سببه، وقال الفراء: «ما» استفهامية، وما بعدها خبرها. وهذا القولُ أقوى من جهة المعنى؛ لأن شأن المجهول كسبب الحسن: أن يستفهم عنه، وقد يُستفاد من الاستفهام معنى التعجّب نحو ﴿مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلۡهُدۡهُدَ﴾ [النمل: ٢٠]. وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى «الذي»، وما بعدها صلة؛ فلا موضع له، أو نكرة ناقصة، وما بعدها صفة؛ فمحله رفع، وعلى هذين فالخبر محذوف وجوبا أي: شيء عظيم. كذا في الأشموني.

[٦] **(قوله: الأمر لكل واحد)** أي بوصفه بالفعل، ولو زاده.. لكان أولى، وعليه يكون الضمير للشخص المخاطَب، وهو الظاهر، وقال بعضٌ: الضمير للحُسن المفهوم من «أحسِن»، والتقدير: أحسِنْ يا حُسْنُ بزيد أي: دم به والزمه.

[٧] **(قوله: هذا مذهب الأخفش)** جعل الرضي وابن مالك الكونَ مفعولا به مذهبَ الفراء والزمخشري وابن خروفٍ، هذا. ومذهب البصريين: أنه في الأصل ماضٍ على صيغة «أفعِل» بمعنى: صار ذا كذا، كـ«أغدّ البعير» أي: صار ذا غدة، ثم غيرت الصيغة عند نقلها إلى إنشاء التعجب؛ ليوافق اللفظُ في التغيير تغييرَ المعنى؛ فقبُح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر؛ فزيدت الباء في الفاعل؛ ليصير على صورة المفعول به كـ«امرر بزيد»، ولذلك التزمت مع غير «أن، وأن»، بخلافها في فاعل «كفى».

قوله: (بابُ الْحرفِ)

لمّا فَرَغَ مِن بيانِ بابَيِ الاسمِ والفعلِ..[1] شرَع في بيان تقرير الحرف، فقال: **(الحرفُ: ما دلّ على معنًى في غيره)**،[2] فقولُه: "ما دلّ على معنى" شاملٌ للاسم والفعل، فلما قالَ: "في غيره".. خرجا عن حدِّه؛ لأنهما يدلان على معنى في نفسهما،[3] ولهذا[4] الذي دل على معنى في غيره؛ لم ينفكّ عن مصاحبةِ الاسم والفعل غالباً نحو: «من الله، وبسم الله، وقد سمع الله»، وإنما قلتُ: "غالبا"؛ لأنه قد يكونُ مواضعُ مخصوصةٌ حُذف فيها الفعل،[5] واقتصر على الحرف، فيجري مجرى النائب عن الفعل كقولك: «نعم،[6] أو لا»[7] فِي جوابِ مَن يقول: «هل فعلتَ»، وكقولك: «بلى»[8] في جواب من يقول: «ألمْ تفعل». قوله: **(وأصنافه)** أي: وأصناف الحرف أربعةٌ وعشرون صنفا: **(حروف الإضافةِ، والحروفُ المشبهةُ بالفعلِ، وحروفُ العطفِ، وحروف النفي، وحروف التنبيه، وحروف النداء، وحروفُ التصديق، وحروف الاستثناء، وحرفاَ الخطاب، وحروفُ الصلة، وحرفاَ التفسير، والحرفانِ المصدريّان، وحروفُ التحضيضِ، وحرف التقريب، وحروف الاستقبال،**

---

[1] **(قوله: من بيان بابي الاسم والفعل إلخ)** الأولى: "لَمَّا فَرغ من بيان الاسم والفعل.. شَرَع في بيان الحرف".

[2] **(قوله: في غيره)** الضمير فيه: يرجع إلى «ما» أي كلمة دلت على معنى كائن في غيرها أي ملحوظ لأجل بيان حال غيرها، ويحتمل أن يرجع الضمير إلى "معنى" أي كلمة دلت على معنى متلبس باعتباره في غيره.

[3] **(قوله: في نفسهما)** والمراد بكون المعنى في نفسهما: دلالتُهما عليه من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى إليهما؛ لاستقلال معناهما بالمفهومية.

[4] **(قوله: ولهذا إلخ)** أي لأجل كون الحرفِ هٰذا أي الذي دلّ على معنى في غيره؛ لم ينفكّ إلخ، فقوله: الذي إلخ بدل، أو عطف بيان لـ"هذا"، ولا يخفى ركاكة هذه العبارة؛ فالظاهر بدلها: "ولدلالته على معنى في غيره؛ لم ينفكّ" إلخ.

[5] **(قوله: حذف فيها الفعل إلخ)** وقد يقال: إنّ المحذوفَ منوِيٌّ؛ فلا انفِكاكَ بحسب الحقيقة وإن أمكنَ ادّعاؤه بحسب الظاهر؛ فالحقّ: إسقاط قيد "غالبا".

[6] **(قوله: نعم)** أي: نعم فعلتُ.

[7] **(قوله: أو لا)** أي: ما فعلت.

[8] **(قوله: بلى)** أي: بلى فعلتُ.

وحرفا الاستفهام، وحروفُ الشرط، وحرفا التعليل، وحرف الردع، واللاماتُ، وتاء التأنيث الساكنةُ، والنونُ المؤكِّدة، وهاءُ السكتِ، والتنوينُ)، ذكرها على سبيل الإجمال، وسيجيء.. إن شاء الله تعالى ذِكرُها على سبيل التفصيل.

قوله: **(حروفُ الإضافة)**

أي ومن أصناف الحرف: حروف الإضافة، **(وهي الجارّة)** أي: وهي الحروف الجارة،[1] وإنما سميتِ[2] الحروف الجارّة: حروفَ الإضافة؛ لأن وَضْعها على أن تُضِيف معانيَ الأفعال إلى الأسماءِ. ومعانيها مختلفة.[3] الحروفُ الجارّة على ما ذكره المصنف:[4] تسعةَ عشر حرفا، أحدَ عشر منها: لا يكون إلا حرفا، وخمسةٌ منها: تكون تارةً حروفا وتارة أسماء، وثلاثة منها: تارة حرفا وتارة فعلا.[5] قوله: **(«من» للابتداء)**، هذا شروع في بيان معاني هذه الحروف، «مِنْ»: لأربعة معان:[6] أحدها: ما ذكره المصنف، وهو قوله: "«من» للابتداء" أي: لابتداء الغاية، وتعرف بما يصح له الانتهاء[7] **(نحو: «سرتُ من البصرة إلى الكوفةِ»، و)** ثانيها **(للتبيينِ)**،[8] وتعرف بصحّةِ وضْع «الذي» مكانه **(كقوله تعالى: ﴿ فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾)** [الحج: ٣٠] أي: فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن، **(و)** ثالثُها:

---

[1] **(قوله: أي: وهي الحروف الجارة)** لا فائدة في هذا التفسير.

[2] **(قوله: وإنما سميت إلخ)** كان عليه أن يُبيِّن وجهَ تسميتها بالحروف الجارّة بأن يقول: "لأنها تجرّ معانيَ الأفعال إلى الأسماء، أو لأنها تعملُ الجر"، ثم ينبِّهَ على وجهِ تسميتِها بحروف الإضافة.

[3] **(قوله: ومعانيها مختلفة)** أي: هي مشتركة في هذا المفهوم العامّ، ولكن معانيها مختلفة.

[4] **(قوله: على ما ذكره المص)** أشار به إلى أنها ليست منحصرة في العدد المذكور على ما ذكره غيره.

[5] **(قوله: تارة حرفا وتارة فعلا)** المناسب لِما سبق: الجمعُ.

[6] **(قوله: لأربعة معان)** أي: على المشهور، وإلاّ.. فمعانيها تزيدُ على خمسةَ عشر معنى.

[7] **(قوله: وتعرف بما يصح له الانتهاء)** ظاهره: أن علامتها: أن يصحبها ما يكون لمفهومه انتهاء، ولا يخفى شمول هذه العلامة لغير «من» الابتدائية؛ فالحق أن يقول: "وعلامتُها أن يحسن في مقابلتها «إلى»، أو ما يفيد معناها نحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»؛ لأن معنى «أعوذ» بالله: ألتجئ إليه؛ فالباء هنا أفادت معنى «إلى»".

[8] **(قوله: وثانيها للتبيين)** الأولى: "وثانيها: التبيين"، وكذا يقال فيما بعد.

(للتبعيضِ)، ويعرف بصحة وضع «البعض» موضعه (كقولك: «أخذت من الدراهم») أي: بعضَ الدراهم، (و) رابعها: (أن تكون زائدة)، وتعرف بأنها لو أسقطت.. لم يختلّ المعنى، والزائد لا يكون[١] إلا في غير الموجَب[٢] نفيا كان، أو نهيا، أو استفهاما (نحو: «ما جاءني من أحد، ولا تضرب من أحد، وهل جاءني من أحد») أي: ما جاءني أحد، ولا تضرب أحدا، وهل جاءني أحد. قوله: (و«إلى، وحتى» لانتهاء الغاية)، اعلم أنهما لمعنيين: أحدهما: ما ذكره، وهو الانتهاء (نحو: «سرت من البصرة إلى الكوفة، وأكلت السمكة حتى رأسها»)، وثانيهما: أنهما بمعنى «مع» نحو: «أكلت السمكة إلى رأسها، أو حتى رأسها» أي: مع رأسها، وعلى هذا المعنى يدخل ما بعدهما في ما قبلهما، وهذا المعنى في «إلى» قليل، وفي «حتى» كثير، وتختص «حتى» بالظاهر؛ استغناءً[٣] عنها بـ«إلى» للضمير. قوله: (و«في» للوعاء) أي للظرفية،[٤] وهي: حلول الشيء في غيره حقيقةً (نحو: «الماء في الكوز»، أو) مجازا نحو: («النجاة في الصدق»، و) قد يكون بمعنى «على» قليلا كـ(قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾) [طه: ٧١] أي: على جذوع النخل، وقيل: إنها هنا أيضا بمعنى الظرفية[٥] للمبالغة. قوله: (والباء) أي والباء لمعان: (إما للإلصاق[٦] نحو: «به داء») أي: التصق به داء، (أو للاستعانة[٧] نحو: «كتبت بالقلم») أي باستعانة القلم، (أو للمصاحبة[٨] نحو: «اشتريت الفرس بسرجه ولجامه»، وللمقابلة[٩] نحو: «بعت هذا

---

[١] (قوله: والزائد لا يكون إلخ) الأولى بدله: "ولا تزاد إلاّ في غير الموجب"، أو "زيادتها لا تكون" إلخ.

[٢] (قوله: في غير الموجب) خلافا للأخفش مطلقا، والكوفيين بشرط تنكير مجرورها.

[٣] (قوله: استغناء إلخ) مع ضعفها بحيث لا تقوى أن تعمل في الظاهر والمضمر جميعا؛ لاختصاص مجرورها بالآخر أو بالمتصل به، بخلاف «إلى».

[٤] (قوله: أي للظرفية) فالمراد بالوعاء: الوعائيةُ، والأولى: ذكر الظرفية بدلَه.

[٥] (قوله: وقيل: إنها هنا أيضا بمعنى الظرفية) وهو الراجح المشهور؛ حيثُ إنّ «في» وضعت لمطلق الظرفية حقيقة أو مجازية، فليست مستعارة في الآية الكريمة لمعنى «على».

[٦] (قوله: للإلصاق) أي: لإفادة لصوق أمر بمجرورها.

[٧] (قوله: للاستعانة) أي: وهي التي تدخل على آلة الفعل أي: واسطتِه.

[٨] (قوله: للمصاحبة) أي: لإفادة مصاحبة ما بعدها لما قبلها في الحكم.

[٩] (قوله: للمقابلة) وهي التي تفيد وقوع مجرورها في مقابلة شيء.

بهذا»)، أو للتعدية[1] نحو: «ذهبت بزيد»، أو للظرفية نحو: «جلست بالمسجد» أي في المسجد، وزائدة[2] كما سنذكر في حروف الصلة. قوله: **(واللام)** أي واللام لمعان: **(إما للاختصاص، أو للتمليك[3] نحو: «المال لزيد، والجل للفرس»، أو للتعليل نحو: «ضربت للتأديب»)**، وزائدة كما سنذكر في حروف الصلة. قوله: **(و«رب» للتقليل)**[4] كما أنّ «كمْ» للتكثير، ولها صدر الكلام؛ لكونه لإنشاء التقليل،[5] **(ويختص بالنكرات الموصوفة)**؛ لأن وضعها لتقليل نوع من جنس؛[6] فيذكر الجنس، ثم يخصّص بصفة مفردة **(نحو: «رب رجل كريم)** لقيته»، أو جملةٍ اسمية نحو: «رب رجل أبوه كريم لقيته»، أو فعلية نحو: «رب رجل كرم أبوه لقيته»، وإنما اختصت[7] بالنكرات؛ لعدم الاحتياج إلى المعرفة، وعاملها[8] فعل ماض محذوفٌ غالبا؛ لحصول العلم به كما قال في المتن: «رب رجل كريم»، أي: لقيته، ويلحقُها «ما» الكافّةُ، فتكفّها عن العمل، فتدخلُ ح على الجملة الاسمية والفعلية نحو: «ربما زيدٌ في الدار، وربّما قام زيد». قوله: **(وواوها)** أي واو

---

[1] **(قوله: للتعدية)** وهي المعاقبة للهمزة، والتعدية بهذا المعنى خاصة بالباء.

[2] **(قوله: أو زائدة)** المناسب لما قبله: "أو للزيادة".

[3] **(قوله: أو للتمليك)** هي التي تدخل بين ذاتين ومدخولها يملك نحو: «المال لزيد»، وما عداها: لام الاختصاص سواءٌ وقعت بين ذاتين ومدخولها لا يملك نحو: «الجل للفرس»، أو بين ذاتٍ وصفة نحو: «الحمد لله».

[4] **(قوله: للتقليل)** أي في المشهور.

[5] **(قوله: لكونها لإنشاء التقليل)** أي لكون الكلام المشتمل عليها مفيدا لإنشاء التقليل بواسطتها؛ فيجب تقديمها؛ ليعلم من أول الأمر أنّ الكلام من أيّ نوع هو.

[6] **(قوله: لأن وضعها لتقليل نوع من جنس)** أي لإفادة قلة نوع معين من جنس مبهم تعلّق به الحكم.

[7] **(قوله: وإنما اختصت إلخ)** لا حاجة إليه بعد قوله: "ويختص بالنكرات؛ لأن وضعها" إلخ.

[8] **(قوله: وعاملها)** أي عامل مجرورها.

«رب»، وهي: الواو التي[1] يبتدأ بها في أول الكلام بمعنى «رب»، ولهذا تدخل على النكرة الموصوفة، وتحتاج[2] إلى جوابٍ مذكور أو محذوف ماضٍ نحو قول الشاعر:

وبلدةٍ ليس بها أَنِيس * إلّا اليعافيرُ وإلا العِيس

أي: رب بلدة، وقيل:[3] «رب» بعد واو العطف مقدّر، تقديره: ورُبّ بلدةٍ أي: بادية،[4] و«الأنيسُ»: المؤانس، و«اليعافيرُ» جمع «اليعفور» وهو الخشف، وولد البقرة الوحشية أيضا، والخشف ولدُ الظّبية، و«العِيس» بالكسر الإبلُ البِيض يُخالط بياضَها شيءٌ من الشُّقرة، واحدها «أعيس»، والأنثى «عَيساء»، وأصل «عِيسٍ»: «عُيْسٌ» بالضم، فنقلت الضمة إلى الكسرة؛ لمجانسة الياء كما جاء جمع «الأبيض، والبيضاء» «بِيضٌ» بالكسر، أصله: «بُيض» بالضم، والجملة أعني قولَه: «ليس بها أنيس» في محل الجر صفة لقولِه: «بلدةٍ». قوله: **(وواو القسم، وباؤه، وتاؤه نحو: «والله، وبالله، وتالله»)**، واعلم: أن واو القسم إنما تكون عند حذف الفعل، فلا يقال: «أقسم والله»،[5] ولغير السؤال؛[6] فلا يقال: «والله أخبرني»، ولغير المضمر؛ فلا يقال: «وكَ» كما يقال: «بك»؛ استغناءً بالباء[7] عنها، وتاءُ القسم مثلُ واوِه في أنّ التاء إنما تكون أيضا عند حذفِ الفعل، ولغير السؤال، ولغير المضمر، لكنّها مختصّة باسم الله تعالى نحو: «تالله»، فلا يستعمل في غيره، وما جاء في قولهم: «تربِّ الكعبة» رواية عن الأخفش.. فهو شاذّ، وباءُ القسم أعمُّ استعمالا من واوِ

---

[1] **(قوله: وهي الواو التي إلخ)** الأولى: "وهي التي في أول الكلام"، والمفهوم من عبارتهم: أنه لا يشترط وقوعه في أول الكلام، فليراجع.

[2] **(قوله: وتحتاج إلخ)** لعل في العبارة تحريفاً، والصواب: "وتقع جوابا لكلام مذكور أو محذوف كما أنّ «رب» كذلك"، في الرضي: قال ابن السراج: النحاة كالمُجمِعين على أنّ «رب» جواب لكلامٍ إما ظاهرٍ أو مقدر.

[3] **(قوله: وقيل)** يُشعر بضعف هذا القولِ، والمشهور: أنه الراجح؛ قال في الأشموني: والصحيح: أن الجرّ بـ«رب» المضمرةِ عند البصريين.

[4] **(قوله: وبلدة أي: بادية)** في التفسير وقفة، فليراجع.

[5] **(قوله: فلا يقال: أقسم والله)** وذلك لكثرة استعمالها في القَسم، فهي أكثر استعمالا من أصلها أعني: الباءَ.

[6] **(قوله: لغير السؤال)** يعني: لا تستعمل الواوُ في قسم السؤال؛ حطّا لرتبة الواو عن رتبة الباء التي هي الأصل في القسم.

[7] **(قوله: استغناء بالباء إلخ)** أي بالباء الداخلة على المضمر عنها، ولم يعكس؛ حطا لرتبة الواو عن رتبة الباء.

القسم وتائِه؛ لأنّ الباءَ يُستعمل مع الفعلِ وحذفه، ومع السؤال وغيره، ومع المظهر والمضمر، بخلاف الواو والتاء،[١] وهذه الحروف[٢] الأحدَ عشر المذكورةُ لا تكون إلا حرفا لازمة للجر. قوله: **(و«على» للاستعلاء)** أي: و«على» للاستعلاء.. إذا كانت حرفا[٣] **(كقولك: «جلست على الحائط»)**،[٤] لاستعلائك إياه،[٥] وقد يكون اسما بدخول «مِن» عليها، و ح تتأوّل[٦] بمعنى: الفوق كقول الشاعر:

غَدَتْ[٧] مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمْؤُهَا * تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ،

يَصِفُ قَطاً، وهو طائِرٌ، يقال له بالفارسية: اسفهروز، واحدتها «قطاة»، و«الظمؤ» مدةُ ما بين الوِرْدين، وهو[٨] حبسُ الإبل عن الماء[٩] إلى غاية الورد[١٠] أي: صارت[١١] القطاة من فوقه أي: من فوق الفرْخ، وهو ولد الطائر، أو من فوق البَيْض بعد ما تمَّ ظمؤها أي رَيُّهَا.[١٢]

---

[١] **(قوله: بخلاف الواو والباء)** لا حاجة إليه.

[٢] **(قوله: وهذه الحروف إلخ)** الظاهر: إسقاط "الحروف".

[٣] **(قوله: أي و«على» للاستعلاء إذا كانت حرفا)** لا فائدة في هذا التفسير؛ لأننا بصدد بيان حروف الجارة.

[٤] **(قوله: «جلست على الحائط»)** مثالٌ للاستعلاء الحِسّيّ، وقد تكون للاستعلاء المعنويّ نحو: «تكبّر زيدٌ على عمرو».

[٥] **(قوله: لاستعلائك إياه)** الظاهر: "لاستعلائك عليه".

[٦] **(قوله: وحينئذ تتأول إلخ)** الأولى: "وحينئذ تكون بمعنى الفوق".

[٧] **(قوله: «غدت»)** أي: ذهبتْ وتركتْ، **«مِن عليه»** أي من فوق الفرخ، **«بعد ما تم ظمؤها»** أي مدة صبرها من الماء، **«تصلّ»** أي تصوّت أي تصوّت أحشاؤها، حال من فاعل «غدت»، **«وعن قيض»** أي غدت عن قيض، فهو معطوف على «مِن عليه»، **«ببيداء»** الباء بمعنى «في» أي: في صحراء، **«مجهل»** أي بمكانٍ يجهلُ المارّون طُرُقَه خالٍ عن الأعلام أي: مع ذلك ترجع إلى أفراخها وتهتدي إليها، فالشاعر يصف قطاةً بشدة الاهتداء؛ حتى ضُرب بها المثل.

[٨] **(قوله: وهو)** أي الظمؤ في الأصل.

[٩] **(قوله: مدة حبس الإبل عن الماء)** فاستعماله في القطاة: على سبيل الاستعارة.

[١٠] **(قوله: إلى غاية الورد)** أي إلى نهاية مدة الورد الأول، بأن يبتدأ الورد الثاني، والظاهر: إسقاط "الغاية"، وأن يقول بدلَه: "إلى زمن الورد الثاني".

[١١] **(قوله: أي صارت)** لعله محرّف عن "سارت" بالسين أي: سارت القطاة وذهبت إلخ.

[١٢] **(قوله: أي ريّها)** أي مدة ريّها أي: مدة عدم احتياجها إلى الماء.

قوله: **(و«عن» للمجاوزة[1] نحو: «رميت السهم عن القوس»)؛** لأنه جعل السهم مجاوَزا عنها، وقد يكون اسما بدخول «مِن» عليها، و ح تتأول[2] بمعنى: «الجانب» كقولك: «جلست مِنْ عَنْ يمينِه»، وكقول الشاعر:

ولقد أَرَاني لِلرِّمَاحِ دَرِيَّةً * مِنْ عن يَمِيني[3] مرّةً وأمامِي

أي: من جانب يميني، و«أراني» فعل مضارع للمتكلم من الرؤية، لا من الإراءة، و«الدرية» الحلقةُ التي تلعب بها للرماح.[4] قوله: **(والكاف للتشبيهِ)** في أكثر الأمر **(نحو: «زيد كالأسد»)،** وقد تكون زائدة كقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى: ١١]، والمعنى: ليس مثلَه شيءٌ، والذي يدل على زيادة الكاف: أنها لو لم تكن زائدةً.. يكون تقديره:[5] ليس مثلَ مثلِه شيءٌ، فيلزم نفيُه تعالى؛[6] لأنه نفيُ مثلِ مثلِه تعالى، وهو تعالى مثلُ مثلِه؛ لأن المماثلةَ من الطرفين، وقد يكون اسما بدخول «عن» عليها كما في قول الشاعر:[7]

بِيضٌ[8] رِقاقٌ كَنِعاجٍ جُمّ * يضحكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ

أي: هن بيض[9] رقاق،[10] و«الرقاق» جمع «الرِّقِّ» بالكسر وهي الليّنة، و«النِّعاج» جمعُ «النَّعجة»، وهي البقرة الوحشية، و«الجُمُّ» جمع «جمّاءَ»، وهي التي لا قَرْنَ لها، أو من

---

[1] **(قوله: للمجاوزة)** أي تدل على بُعْد شيء مذكور عن مجروره؛ بسبب حدث متقدم نحو: «رميت السهم» إلخ، أو غير مذكور نحو: «رضي الله عن زيد»؛ فإنه يدل على بُعد السخط عن زيد؛ بسبب الرضا.

[2] **(قوله: وحينئذ تتأول)** الأولى: "وحينئذ تكون بمعنى" إلخ.

[3] **(قوله: «من عن يميني» إلخ)** أي: تأتيني مِن عَنْ إلخ.

[4] **(قوله: الدرية الحلقة التي تلعب بها للرماح)** أي لتعلم الطعن بها أي: حلقة يتعلم بها الطعن والرمي، وفي نسخة خطية: "يلعب بها بالرماح"، وهي أحسن.

[5] **(قوله: أنها لو لم تكن زائدة يكون تقديره إلخ)** وقد يقال: إن المراد نفيُ الملزومِ بنفي اللازم على معنى: لو كان له مثل.. لكان له مثل المثل، واللازم منتف؛ فالملزوم مثله.

[6] **(قوله: فيلزم نفيه تعالى)** أي فليزم أن يكون له مثل، ويلزم نفيه إلخ.

[7] **(قوله: «بيض» إلخ)** أوّله: لا تلمْنِي اليومَ يا ابنَ عمّي * عند أبي الصهباءِ أقْصَى همِّي * بِيض رقاق إلخ

[8] **(قوله: «بيض»)** خبر لـ«هو» محذوفا راجع إلى «أقصى همّي».

[9] **(قوله: أي: هن بيض)** الظاهر: "هو بيض" على إرجاع الضمير إلى «أقصى همّي» في البيت السابق.

[10] **(قوله: رقاق)** وفي نسخة: "ثلاث".

«الجمَّاء الغفير»،[١] وهي جماعة النساء[٢] أي مجتمعةٍ، قوله: «يضحكن عن كالبرد المنهم» يصف أسنانَهن[٣] أي: يضحكن عن سِنٍّ مثلِ البرَد الذائب، والذي يدل[٤] على اسمية الكاف دخول «عن» عليها. قوله: **(و«مذ، ومنذ» للابتداء)** أي: لابتداء الغاية **(في الزمانِ)** الماضِي[٥] **(نحو: «ما رأيتُه مذ يومِ الجمعة، أو منذ يومِ السبت»)** أي وقَع ابتداءُ انتفاء الرؤيةِ من ذلك اليوم، وللظرفيةِ في الزمان الحاضر، فيكونان ح بمعنى «في» نحوُ: «ما رأيتُه مذ شهرِنا، ومنذ يومنا» أي: في شهرنا وفي يومنا. وهما إذا كانا اسمين يكونان مرفوعين[٦] بالابتداء، وما بعدهما خبرهما، ولهما معنيان: أحدهما: أولُ المدّة[٧] نحو: «ما رأيتُه مُذْ يومُ الجمعة» أي: أولُ المدة التي انتفتْ فيها الرؤيةُ: ذلك اليومُ، وثانيهما: جميعُ المدة[٨] كقولك: «ما رأيته منذ يومَانِ» أي: مدةُ انتفاءِ الرؤية: اليومانِ جميعا. و«مذ» محذوفةُ النونِ[٩] من «منذ». وقالوا: «مذ»، للتصرُّف فيها بحذف النون: أدْخَلُ في الاسمية.[١٠] وهذه الحروف[١١] المذكورة من «على» إلى «منذ» تكون تارةً حرفا، وتارةً اسما[١٢] كما ذكر. قوله: **(و«حاشا»)** أي: و«حاشا» من الحروف الجارة، ومعناها: التنزيه[١٣] أي التبعيد **(تقول: «جاءني القومُ**

---

[١] **(قوله: أو من الجماء الغفير)** في قولهم: «جاؤا الجماء الغفير» أي الجماعة الكثيرة الساترة لكثرتها وجهَ الأرض، فـ«الجماء» حال من ضمير الفاعل، وهو الواو، بتأويل: جاؤا جميعا.

[٢] **(قوله: وهي جماعة النساء)** الظاهر، والحقّ بدله: "الجماعة الكثيرة".

[٣] **(قوله: يصف أسنانهن)** أي بالصفاء والبريق.

[٤] **(قوله: والذي يدل إلخ)** يغني عنه قوله: "وبدخول «عن» عليها".

[٥] **(قوله: في الزمان الماضي)** أي: إذا كان ما بعدهما الزمان الماضي.

[٦] **(قوله: مرفوعين)** وقد يكونان منصوبين على الظرفية.

[٧] **(قوله: أول المدة)** أي إذا كان ما بعدهما ماضيا.

[٨] **(قوله: جميع المدة)** إذا لم يكن ما بعدهما ماضيا.

[٩] **(قوله: و«مذ» محذوفة النون إلخ)** لو قال: "و«مذ» مخفّفة من «منذ» بحذف النون".. لكان أولى.

[١٠] **(قوله: أدخلُ في الاسمية)** أي: أشدّ دخولا وتمكّنا في الاسمية؛ إذ التصرّف في الأسماء أكثرُ منه في الحروف.

[١١] **(قوله: وهذه الحروف إلخ)** الظاهر: "وهذه الكلمات المذكورة" إلخ.

[١٢] **(قوله: تارة حرفا وتارة اسما)** الأولى: بصيغة الجمع في كِلَيْهما.

[١٣] **(قوله: ومعناها التنزيه)** المناسب: أن يكونَ الحدَثُ المتقدِّم عليه غيرَ مستحسَنٍ.

حاشا زيدٍ»)، وهو الأكثرُ، و«حاشا» عند المبرد فعل ماض على وزن «فَاعَلَ» بمعنى: «جَانَبَ»، وفاعله مضمرٌ، مِنَ الْحَشاءِ، وهو الجانب كقولك: «هجم القوم حاشا زيدا» بمعنى: جانب بعضُهم زيدا، وقد حُكِي عن بعض العرب: «اللّهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطانَ وابنَ الأصبغ» بنصب ما بعد «حاشا». قوله: **(و«خلا، وعدا»)** أي: ومن الحروف الجارة: «خلا وعدا»؛ فإنه قد نقل عن بعض العرب: أنهما حرفا[1] جر، **(تقول: «جاءني القومُ خلا زيدٍ، وأتى الرّهطُ عدا عمرٍو»)**، والأكثر: على أنهما فعلان بمعنى «جاوز»، وما بعدهما[2] منصوبٌ؛ لأن فاعلهما مضمر،[3] والمستثنى بعدهما مفعول به كما ذُكر في باب المستثنى، فقد علمتَ بما ذكرنا: أنّ الفصيح في استعمال «حاشا» أن يكون حرفَ جر، وفي استعمال «خلا، وعدا» أن يكونا فعلين، وأن العكسَ ضعيف. قوله: **(للاستثناء)** أي: «حاشا، وخلا، وعدا» من الحروف الجارة.. إذا كانت هذه الكلماتُ[4] للاستثناء، إشارة إلى أنها إذا لم تكن للاستثناء.. لم تكن حروفا، لكن ليس المعنى أنها كُلَّما كانت للاستثناء.. كانت من حروف الجارة، وهذه الحروفُ[5] الثلاثة الأخيرةُ تكون تارةً حرفا، وتارة فعلا كما ذكر.

---

[1] **(قوله: أنهما حرفا جر)** الأنسب بدله: "استعمالهما حرفي جر".

[2] **(قوله: بمعنى «جاوز»، وما بعدهما إلخ)** الأخصر والأوضح: "بمعنى «جاوز»، وفاعلهما مضمر، والمستثنى بعدهما مفعول به".

[3] **(قوله: لأن فاعلهما مضمر)** إما راجع إلى مصدر الفعل المتقدم عليهما، أو إلى اسم الفاعل منه، أو إلى بعض عام.

[4] **(قوله: إذا كانت هذه الكلمات إلخ)** جعَل قوله: "للاستثناء" قيدا، والظاهر: أنه بيان لمعناها كنظائره السابقة.

[5] **(قوله: وهذه الحروف)** الظاهر بدله: "وهذه الكلمات".

قوله: (والحروف المشبّهة بالفعل)

أي: ومن أصناف الحرف: الحروف المشبهة بالفعل،[1] وهي ستة: «إِنَّ، وأَنَّ، ولكنّ، وكأَنَّ، وليت، ولعل»، ووجهُ تشبيهِها[2] بالفعلِ من وجوهٍ خمسة: أحدها: أنّ أواخرها[3] مبنية على الفتحِ كآخر الفعل الماضي. وثانيها: أن الضميرَ يتّصل بها كما يتصل بالفعل، تقول: «إنّي، وإنك»، كما تقول: «سرَّني، وسرّك». وثالثها: أنّ من جملتها «أَنَّ» على وزنِ «قلَّ». ورابعها: أنها على ثلاثة أحرف فصاعدا.[4] وخامسها: أنّ معنى الفعل في كلّ واحدٍ منها متحقق، كما تقول:[5] «إنّ» بمعنى: أكّدتُ، و«أنّ» بمعنى: حقّقتُ، و«لكنّ» بمعنى: استدركت، و«كأن» بمعنى: شبّهت، و«ليت» بمعنى: تمنّيت، و«لعل» بمعنى: ترجّيت، وإليه أشار بقوله: **(«إنَّ، وأَنَّ» للتّحقيق)** إلى آخره، ولما كان التأكيدُ قريبا من التحقيق[6] في المعنى.. اختَصر على قوله: "«إن، وأن» للتحقيق"، ولم يقل: "«إن» للتأكيد، و«أنّ» للتحقيق". قوله: **(و«لكنّ» للاستدراك)**، والاستدراك: عبارة عن رَفْعِ وهْمٍ تولّد من كلامٍ سابق، وتحقيقه: أن الجملة التي تسوقُها أوّلاً يقع فيها[7] وَهْمٌ للمخاطب، فيُتَدَارَك ذلك الوهْمُ بكلمة «لكنّ»، كما إذا كان بين زيد وعمرٍو ملازمةٌ في المجيء وعدمه **(تقول: «جاءني زيد»)**؛ فيتوهّم السامع أن عمرا أيضا جاء، فتُزيل عنه ذلك الوهْمَ بقولك: **(«لكنّ عمرا لم يجئ»)**، ولذلك يتوسّط «لكن» بين كلامين متغايرَيْن لفظا ومعنى كالمثال المذكور، أو معنًى نحو: «سافر زيدٌ لكنّ عمرا حاضر»؛ فالتغاير في هذا المثال حاصل

---

[1] **(قوله: المشبهة بالفعل)** أي: الحروف الملحوظُ مشابهتُها بالفعل، بل الأولى: الاقتصارُ على قوله: "ومشابهتها الفعل" إلخ.

[2] **(قوله: ووجه تشبيهها)** الأولى: "ووجه مشابهتها الفعل".

[3] **(قوله: أواخرها مبنية على الفتح)** فيه مسامحة، والمراد: أنها مبنية على الفتح كالفعل الماضي.

[4] **(قوله: على ثلاثة أحرف، فصاعدا)** كما أنّ في الفعل ما هو على ثلاثة أحرفٍ، فصاعداً.

[5] **(قوله: كما تقول إلخ)** الظاهر: "كما تقول: «إن، وأن» بمعنى «أكّدت، وتحققت»" إلخ.

[6] **(قوله: قريبا من التحقيق)** بل التأكيد نفس التحقيق في هذا المقام.

[7] **(قوله: يقع فيها)** الأولى: "ينشأ منها".

معنًى لا لفظا؛ لكونهما مثبتين، وفي المثال الأول لفظا ومعنى،[1] والاستدراكُ شبه الاستثناء، إلا أنّ الاستثناءَ استدراكُ جزءٍ من كلٍ[2] بخلاف الاستدراك.[3] قوله: **(و«كأنّ» للتشبيه)**،[4] وقال بعضهم: «كأنّ» مركبة من الكاف و«إنّ»، وأصلُ قولِك: **(«كأن زيدًا الأسدُ»)**: إن زيدا كالأسد، فلما قُدّمتِ الكاف.. فُتحت لها الهمزةُ لفظا، والمعنى على الكسر، والفرقُ بينه وبين الأصل: أنك هنا بنيتَ كلامك على التشبيه من أول الأمر،[5] وثَمَّةَ بعْدَ مُضيّ صدرِ كلامك على التأكيدِ، وقال بعضهم: «كأنّ»: حرفٌ برأسه، وهو الصحيح. قوله: **(و«ليت» للتمني[6] نحوُ:**

ليتَ الشبابَ يعودُ يومًا * فأُخْبِرَه[7] بِمَا[8] فعَلَ الْمَشِيبُ).

قوله: **(و«لعلّ» للترجي[9] نحو: «لعل زيدا يجيء»)**، والفرق بينهما أنّ «لعل» لا تستعمل في المُحال؛[10] فلا يقال: «لعلّ الشبابَ يعود»، بخلاف «ليت»؛ فإنها قد تستعمل فيه، وفي غير المحال أيضا؛[11] فيقال: «ليت زيدا يجيء».[12] قوله: **(و«إنّ» المكسورةُ مع ما بعدها**

---

[1] **(قوله: لفظا ومعنى)** والمراد به: ما يكون أحدهما مثبتا والآخر منفيا.

[2] **(قوله: استدراك جزء من كل)** أي رفع توهم دخول المستثنى المنقطع الذي هو بمنزلة الجزء في المستثنى منه الذي هو بمنزلة الكل.

[3] **(قوله: بخلاف الاستدراك)** فإنه لا يلزم أن يكون كذلك.

[4] **(قوله: و«كأن» للتشبيه)** أي إذا كان الخبر جامدا، وأما إذا كان مشتقا.. فهو: للظّنّ.

[5] **(قوله: بنيت كلامك على التشبيه من أول الأمر)** أي أفادت التشبيهَ في أول كلامك.

[6] **(قوله: و«ليت» للتمني)** أي لإنشاء التمني، وهو طلب شيء مستحيلٍ كالبيت الآتي، أو ممكنٍ لا طمعيةَ في وقوعه كقول الفقير الآيس: «ليت لي قنطارا من الذهب».

[7] **(قوله: «فأخبره»)** في تأويل المصدر، معطوفٌ على مصدرٍ مستفادٍ من الكلامِ السابق، والتقدير: أتمنَّى عودًا للشبابِ فإخبارِي إياه بما فَعَل المشيب.

[8] **(قوله: «بما فعل المشيب»)** «ما» يحتمل أن تكون موصولة، وموصوفة، ومصدرية، ووجهها ظاهر.

[9] **(قوله: و«لعل» للترجي)** أي لإنشائه، وهو ترقُّب أمرٍ محبوب نحو: «لعلك تقرأ»، أو مخُوف نحو: «لعل العدوَّ قادم»، ومنهم من يختَصُّ الترجّيَ بالقِسم الأول، ويُسَمِّي الثانيَ إشفاقا.

[10] **(قوله: لا تستعمل في المحال)** أي لا تدخل على شيء مستحيل.

[11] **(قوله: وفي غير المحال أيضا)** الأولى والأخصر: "ويستعمل في غيره".

[12] **(قوله: فيقال: «ليت زيدا يجيء»)** إذا كان الطالبُ آيسا من مجيء زيد.

جملة) أي: «إنّ» المكسورة لا تُغيّر معنى الجملة؛ بل تُؤكِّده؛ فإذا قلت: «إن زيدا قائم».. يكون معناه: زيد قائم مع زيادة التأكيد[1] والمبالغةِ. قوله: **(و«أنّ» المفتوحةُ مع ما بعدَها مفرد)** أي: «أنَّ» المفتوحةُ تُغيِّر معنى الجملة؛ فيكون معنى الجملة[2] التي بعدها في حكم المفرد. قوله: **(فَاكْسِرْ)** أي فإذاَ علِمْتَ[3] أنّ «إنّ» المكسورةَ مع ما بعدها جملة، و«أنّ» المفتوحةَ مع ما بعدها مفرد.. فاكسر **(في مظانّ الجمل)** أي: في مواضعِ الجُمَل، **(وافتَح في مظانّ المفردات)**[4] أي: في مواضعِ المفردات؛ **(فكُسِرتْ «إنّ» ابتداءً)** أي في ابتداء الكلام؛[5] لكونه موضِعَ الجملة **(نحو: «إن زيدا منطلق»، و)** كُسرتْ **(بعد «القول»)**؛ لأنّ مقول القول جملةٌ[6] **(نحو: «قلتُ إن زيدا قائم»، و)** كسرت **(بعد الموصولات)**؛[7] لأنّ صلةَ الموصول لا تكون إلا جملةً **(نحو: «جاءني الذي إنّ أباه قائم»، وبعد القسم[8] نحو: «والله إني لصائمٌ»)**. قولُه: **(وفُتحتْ فاعلةً)** أي: وفتحت «أنّ» حالَ كونها فاعلةً أي: واقعةً مع ما بعدها في موضع الفاعل؛ لأنّ الفاعلَ يجب أن يكون مفرداً **(نحو: «أعجبني أنّ زيدا قائم»)** أي: أعجبني قيام زيد، **(و)** فتحت «أنّ» حال كونها **(مفعولةً)** أي: واقعةً مع ما بعدها في موضع المفعول؛ لأن المفعول يجب أن يكون مفردا **(نحو: «سمعت أنَّ زيدا قائم»)** أي: سمعت قيامَ زيد، **(و)** فتحتْ «أنّ» حالَ كونها **(مبتدأةً)** أي واقعة مع ما بعدها في موضع المبتدأ؛ لأن المبتدأ يجب أن يكون مفردا **(نحو: «عندي أنك قائم»)** أي: عندي

---

[1] **(قوله: مع زيادة التأكيد)** لعل الإضافةَ بيانية.

[2] **(قوله: معنى الجملة)** الظاهر: إسقاط "معنى".

[3] **(قوله: فإذا علمت)** الظاهر: إسقاط الفاء.

[4] **(قوله: في مظان المفردات)** الحق بدله: "في مظان المصادر"؛ لئلاّ يرد نحو: «علمت زيدا إنه قائم» بالكسر مع صحة وقوع المفرد موقعه؛ حيث يقال: «علمت زيدا قائما».

[5] **(قوله: أي: في ابتداء الكلام)** أي الكلامِ التي هي فيه، سواء تقدّم شيء، أو لا.

[6] **(قوله: لأن مقول القول جملة)** أي لا يكونُ مصدرا، وإلاّ.. فيجوز أن يكون المقول لفظا مفردا.

[7] **(قوله: بعد الموصولات)** أي: إذا وقعت في صدر الصلة.

[8] **(قوله: وبعد القسم)** ويستثنى صورة كون فعل القسم مذكورا لا لام بعده نحو: «حلفتُ أنك قائم»؛ فإنه يجوز الفتح والكسر.

قيامُك، **(و)** فتحت «أنّ» حالَ كونها **(مضافا إليها)**[١] أي واقعةً مع ما بعدها في موضع المضاف إليه؛ لأن المضاف إليه يجب أن يكون مفردا[٢] **(نحو: «بلغني خبرُ أنَّ زيدا ذاهبٌ»)** أي: خبرُ ذَهابِ زيد. قوله: **(وتقول)** أي: ولـمَّا عطعلمتَ أنَّ «إنّ» المكسورةَ لا تُغيّر معنى الجملة.. تقول:[٣] **(«إنّ زيدا قائم وبشرا»؛ عطفا على)** لفظ **(اسمها،**[٤] **و«بِشْرٌ»)**؛ عطفا **(على محل اسمها)**، عطوعلمت أنَّ «أنّ» المفتوحةَ تُغيّر معنى الجملة.. لا تقول: «أعجبني أنّ زيدا قائم وبشرٌ»؛ عطفا على محل اسمها، ولكن تقول:[٥] «أعجبني أن زيدًا قائم وبشرا»؛ عطفا على لفظ اسمها. ويُشترط في جواز العطف على محل اسم «إن» المكسورةِ: مُضيُّ الخبر لفظا نحو: «إنّ زيدا قائم وبشر»، أو تقديرا نحو: «إن زيدا وبشر قائم» أي: إن زيدا قائم وبشر قائم؛[٦] فلا يقال: «إن زيدا وبشر قائمان»؛ لعدم مضيّ الخبر لفظا أو تقديرا. اعلم: أنّ «أنّ» المكسورةَ حكما كـ«إنّ» المكسورةِ لفظا في جواز العطف على محل اسمها بالشرط المذكور. و«أن» المكسورة حكما: هي المذكورةُ بعد أفعال القلوب نحو: «علمتُ»؛ لأنّ «أنّ» المفتوحةَ مع ما بعدها من الاسم والخبر: في تأويل الجملة؛ لكونها قائمةً مقامَ المفعولين؛ فتقول: «علمت أنّ زيدا قائم وبشرا، وبشر»، كما تقول: «إن زيدا قائم وبشرا، وبشر». قوله: **(ويُبطِل عملَها)** أي: ويبطل عملَ الحروف المشبهة بالفعل **(الكفُّ)**[٧] أي المنعُ عن العمل **(بـ)** سبب دخول **(«ما» الكافّة)** عليها **(على الأفصحِ)** كقوله

---

[١] **(قوله: أو مضافا إليها)** أي إن كان المضاف إليها مما لا يضاف إلاّ إلى المفرد؛ فاندفع الاعتراض بأن الفتح لا يجب عند كل إضافة؛ لوجوب الكسر إذا كان المضاف إليه مما لا يضاف إلاّ إلى الجملة كـ«حيث»، وجوازِ الفتح والكسر إذا كان مما يضاف إلى المفرد والجملة. ص.

[٢] **(قوله: لأن المضاف إليه يجب أن يكون مفردا)** غير مسلّم على عُمومه؛ إذ قد يكون جملةً أيضا.

[٣] **(قوله: تقول إلخ)** أي كما يجوز أن تقول: «إن زيدا قائم وبشرا» حملا على اللفظ يجوز أن تقول: «وبشرٌ» حملا على المحل، فالمحطّ: الحملُ على المحلّ.

[٤] **(قوله: على لفظ اسمها)** أي على اسمها باعتبار اللفظ، وكذا يقال في قوله: "على محل اسمها".

[٥] **(قوله: ولكن تقول إلخ)** نعم: إذا لم يتقدّم على «أن» المفتوحةِ العِلمُ، أو ما في معناه.

[٦] **(قوله: أي: إن زيدا قائم وبشر قائم)** بجعل «بشر» عطفا على محل «زيد»، وعطف «قائم» على الخبر المقدر.

[٧] **(قوله: ويبطل عملها الكف)** لا يخفى ركاكةُ هذه العبارةِ، وغايةُ ما يُقال فيها: إن إسنادَ الإبطال إلى الكفِّ من قبيل الإسناد إلى السبب، والمعنى: ويبطل عملها «ما» الكافة؛ بسبب الكفِّ عن العمل، والله أعلم.

تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾. قوله: **(وتُهَيِّئُها)**، وفي بعض النسخ: "وتَتَهيّأ الحروف المشبهة بالفعل ح" **(للدُّخول على القَبيلتيْن)** من الجملة الاسمية والفعلية **(نحو: «إنما زيد قائم، وإنما ذهب عمرو»)**، والغرضُ[1] من إدخال «ما» عليها الحصرُ في «إنما»، والتأكيدُ والمبالغةُ، فمعنى «إنما زيد قائم، وإنما ذهب عمرو»: ما زيد إلا قائم، وما ذهب إلا عمرو، وإنما قال: "على الأفصح"؛ إشارةً إلى أنّ منهم منْ يجعَلُ «ما» زائدةً،[2] ويُعْمِلها، وقد رُوِيَ بيتُ النابغة:

قالتْ ألَا ليْتَمَا هذا الحَمَام لَنَا * إلَى حَمامتِنَا أو نصفَه فَقَدِي

على الوجهينِ أي بنصب[3] قوله: «الحمام» ورفعِه، واعلم: أنَّ قبلَ هذا البيت قولَه:

واحكُم كحكمِ فَتاةِ الحيّ[4] إذْ نظرَتْ * إلى حَمَامٍ سِراعٍ[5] وارِدِ الثّمَد،

«الحيّ» القبيلة، و«سراع» جمع «سريع» نحو: «كرام، وكريم»، وقوله: «وارد الثمد» أي: حاضر الثمد وواصلٍ إليه، مِن «وَرَد فلانٌ ورودا» أي حضر، و«أورَدَه غيرُه، وورد الماءَ ورودا» أي وصل، و«الثمد» الماءُ القليل، والضمير في «قالت» لفتاة الحيّ، والمراد بها: الزّرقاءُ، وهي امرأة تُضرب بها المثَل في حِدّة النظرِ، قيل: كانت تُبصر إلى مسيرةِ ثلاثة أيام، قوله: «إلى حمامتنا» أي مع حمامتنا، قولُه: «ونصفه» عطف على قوله: «هذا الحمام»، و«قد» في قوله: «فقدي» بمعنى «حسب»، وهو بمعنى «كفى»،[6] قوله: «فقدي» أي فكفاني، قيل: إنّ الزرقاءَ نظرت إلى حماماتٍ تَطِيرُ من بعيدٍ[7] بين جَبَلين، فقالت:

---

[1] **(قوله: والغرض إلخ)** أي المقصود من إدخال «ما» على الحروف المشبهة بالفعل: إفادةُ الحصر في «إنّ»، والتأكيد والمبالغة في غيرها، ومنهم من قال: إن «ما» تفيد الحصر مع «أنّ» أيضا.

[2] **(قوله: إشارة إلى أن منهم من يجعل «ما» زائدة)** يُشعر أن «ما» الكافّةَ ليست زائدة، وهذا وإن جرى عليه بعضُ العلماء لكن المشهور: أنها زائدة، فليراجع.

[3] **(قوله: أي بنصب إلخ)** أي على الإعمال والإهمال بنصب قوله: «الحمام»، ورفعه.

[4] **(«واحكم كحكم فتاة الحيّ»)** أي احكم حكما موافقا، أي: كن عارفا حكيما.

[5] **(قوله: «سراع»)** في بعض الروايات: «شراع» بالمعجمة، مِن «شرع في الماء»: دخَله.

[6] **(قوله: بمعنى «حسب»، وهو بمعنى «كفى»)** الظاهر: الاقتصار على قوله: "بمعنى «كفى»".

[7] **(قوله: من بعيد)** الأولى: تقديمه على قوله: "تطير".

ليتَ الحمامَ لِيَهْ * إلى حَمَامَتِيَهْ * أو نصفَه قَدِيَهْ * تَمّ الحمامُ مِيَهْ *،

فلما ورَد الحمامُ الماءَ.. عُدَّ، فإذا هو ستة وستون. قولُه: **(وتُخفّف المكسورةُ)** أي: وتخفّف «إنّ» المكسورةُ، **(فيجوز إلغاؤها)**؛[1] لبطلان مشابهتِها[2] الفعلَ لفظا، وتدخل ح على الجملة الاسمية **(نحو: «إنْ زيد لكريم»، و)** على الجملة الفعلية[3] نحو: **(«إن كان زيدٌ لَكريما»)**، ويعلم من قوله: "فيجوز إلغاؤها" جوازُ إعمالِها أيضا؛ تشبيها بالأفعال[4] المحذوفةِ الأواخرِ؛ تخفيفا نحو: «لم يك زيد قائما»، وقُرئ: ﴿وَإِن كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١١﴾﴾ في آخر سورة هودٍ على الإعمال. قولُه: **(وتخفّف المفتوحة)** أي وتخفف «أنّ» المفتوحة، **(فتعمل)** على سبيل الوجوب **(في ضمير شأنٍ مقدّر)**؛[5] لأنّ «أنّ» المفتوحةَ أكثرُ مشابهةً بالْفعلِ من المكسورة؛ لكون المفتوحة على وزن «قلَّ» كما ذكر، وقد علمتَ: أن «إنّ» المكسورةَ المخففةَ تعمَل في المظهر كما في الآية المذكورة، فقدَّروا عملَ المفتوحةِ في ضميرِ شأنٍ مقدّر؛ إذ لم يوجد عملُها في المظهر؛ لئلا ينحطّ الأقوى عنِ الأضعف[6] **(نحو قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠﴾﴾)** [يونس: ١٠] أي: أنّه الحمد لله أي: أن الشأن. قوله: **(وتدخل)** أي: وتدخل «أن» المفتوحةُ المخففة **(على الجمل مطلقا)** يعني: أعم من أن يكون اسمية **(نحو: «بلغني أنْ زيدٌ أخوك»)** أي: أنهُ زيد أخوك، **(و)** فعليةً نحو: «بلغني **(أنْ لا يضربُ زيد»)** أي: أنه لا يضرب زيد. قوله: **(وكذا «لكن» تخفف)** كأخواتها، **(فتلغى)**،[7] وتدخل

---

[1] **(قوله: فيجوز إلغاؤها)** الأولى بدله: "فإلغاؤها أكثر".

[2] **(قوله: لبطلان مشابهتها إلخ)** لا يخفى ضعف العلة، والعلةُ المشهورة: زوالُ اختصاصها بالأسماء حينئذ.

[3] **(قوله: وعلى الجملة الفعلية)** والأكثر فيها: كونُ فعلها ناسخا ماضيا.

[4] **(قوله: تشبيها لها بالأفعال إلخ)** والعلةُ المشهورة في جواز الإعمال: استصحاب الأصل، وهو الاختصاص بالأسماء.

[5] **(قوله: في ضمير شأن مقدر)** أي فقط عند ابن الحاجب، وفيه أو غيره عند ابن مالك والجمهور.

[6] **(قوله: لئلاّ ينحطّ الأقوى عن الأضعف)** والعملُ في المظهرِ وإن كان أقوَى من العمل في المضمرِ، لكن دوام العمل في المضمر يعارضه، والله أعلم.

[7] **(قوله: فتلغى)** أي وجوبا على المشهور، وحكى بعض العلماء إعمالَها عن بعض العرب.

ح على الجملتين: الاسمية **(نحو قولك: «أبوك قاعد لكن أخوك قائم»، و)** الفعلية **(نحو: «دخل زيد لكن خرج بكر»)**، ويجوز ذكر الواو[1] مع «لكن» المخففة نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنِ ٱلشَّيَٰطِينُ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ١٠٢] بتخفيف «لكن»، وبرفع «الشياطين» في بعض قراءة السبع؛ فرقا[2] بينها وبين «لكن» الذي هو حرف العطف،[3] وقال بعضهم: لا يجُوز ذكر الواو معها؛ لأنها إذا خُفّفت.. كانت حرفَ عطف؛ فلم يجز معها ذكرُ الواو ح؛ لامتناع دخول[4] حرف العطف على مثله. قوله: **(وكذا «كأن» تخفف)** كأخواتها، **(وتلغى ح على الأفصح)**،[5] فتدخل على الجملتين: الاسمية كقول الشاعر:

وَنَحْرٍ[6] مُشْرِقِ اللَّوْنِ * كأنْ ثدياه حُقّانِ[7]

أي: ورب نحر أبيضِ اللون، والفعليةِ **(كقولك: «كأن قد كان كذا»)** أي: كأن قد وقع[8] كذا، وكأن قد كان الأمر كذا، وقال ابن الحاجب في شرح الكافية: ومقتضى ما ذُكر في «أن» المفتوحةِ مِن قوة الشبه بالفعل حتى وجب إعمالُها في ضميرِ شأنٍ مقدر لـمّا خُفّفت: أن يقال كذلك[9] في «كأن»، إلا أنها ملغاةٌ على الأفصح، وإنما قال: "على الأفصح"؛ إشارةً إلى أنّ منهم من يُعمِل «كأن» المخففةَ، ويُروَى: «كأن ثديَيْه حقان» في البيت المذكور.

---

[1] **(قوله: ذكر الواو)** أي للعطف، ومنهم من يقول: إنها اعتراضية، فليراجَع.

[2] **(قوله: فرقا)** أي دخلت الواو؛ للفرق إلخ.

[3] **(قوله: حرف العطف)** ويحصل الفرق أيضا بالتزام بعضهم المفردَ بعد العاطفة.

[4] **(قوله: لامتناع دخول إلخ)** وقد يقال: إن التقريب غير تامّ؛ لجواز أن تكون الواو اعتراضيةً على ما استظهره الشيخ الرضيّ.

[5] **(قوله: على الأفصح)** المفهومُ من عبارة الألفية وشروحها وحواشيها: وجوبُ إعمال «كأن» المخفّفةِ، ويظهر أظهريةُ مذهب حواشي الكافية والمغني بعدم التقدير.

[6] **(قوله: «ونحر»)** ويُروى بدلَه: «ووجهٍ، وصدرٍ»، وعلى الأول معنى قوله: «كأن ثدياه»: كأن ثديا صاحبِه.

[7] **(قوله: حقان)** تثنية «حُقّة» بضم الحاء، وهو وعاء مِن خشَبٍ.

[8] **(قوله: كأن قد وقع إلخ)** فـ«كان» تامةٌ على الأول، وناقصةٌ على الثاني.

[9] **(قوله: أن يقال كذلك)** لأنها مركبة من كاف التشبيه و«أنّ».

قوله: **(والفعل الذي يدخل عليه «إنِ» المكسورةُ المخففة يجب أن يكون)**[1] ذلك الفعل **(من الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر)**، وهو[2] الفعل الذي يكون من الأفعال الناقصة[3] **(نحو: «إن كان زيد لكريما»، أو)** من أفعال القلوب نحو: **(«إن ظننته لقائما»)**، وإنما اختصت بهذه الأفعال؛ ليحصل لها مقتضاها،[4] وهو تأكيد الجملة الابتدائية. قوله: **(واللام لازمة لها)** أي ولام التأكيد لازمة لـ«إن» المكسورة المخففة[5] كما في المثالين المذكورين؛ **(للفرق بينها وبين «إن» النافية)** في مثل قولك: «إن زيدٌ إلا قائم»[6] بمعنى: ما زيد إلا قائم. قوله: **(ولا بد[7] لـ«أن» المفتوحة المخففة الداخلة على الفعل[8] من أن يكون معها أحدُ الحروف الأربعة، وهي: «قد، وسوف»، والسينُ، وحرفُ النفي؛[9] للفرق بينها)**[10]

---

[1] **(قوله: يجب أن يكون إلخ)** هذا رأي البصريين، والكوفيون يجوّزون دخولَها على الفعل الغير الناسخ أيضا مستدلِّين بقول الشاعر: «شلّت يمينُك إن قتلتَ لمسلِما».

[2] **(قوله: وهو)** أي الفعل الداخل على المبتدأ والخبر.

[3] **(قوله: وهي الأفعال الناقصة)** لعله أدرج أفعالَ المقاربة في الأفعال الناقصة؛ بناءً على أنها ناقصة، ولذلك لم يتعرض لها.

[4] **(قوله: ليحصل لها مقتضاها إلخ)** قد يقال: إنها لا تؤكِّد حينئذ مفهومَ الجملة الابتدائية أي الاسمية؛ فالأولى في التعليل: أن يقال: "رعايةً لمقتضاها من الدخول على الجملة الاسمية بقدر الإمكان؛ لأن الأصل دخولها عليها، فإذا فات ذلك.. حسُن دخولها على ما يقتضيها".

[5] **(قوله: لأن المكسورة المخففة)** المهملة أو العاملة التي لا يظهر عملها في الاسم نحو: «إنْ هذا لقائم، وإنِ الفتى لعالم».

[6] **(قوله: «إن زيد إلا قائم»)** الصواب: إسقاط "إلاّ"؛ إذ لا لبس مع وجودها.

[7] **(قوله: ولا بد إلخ)** عبارة الألفية: «فالأحسنُ الفصلُ بقد أو نَفْيٍ أوْ * تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وقليلٌ ذِكْرُ لَوْ». ويفهم منها: أن الفصل بواحد من هذه الحروف أحسنُ، ويحسن أيضا عدم الفصل، وهذا ما جرى عليه ابن مالك، والأكثرون على أنّ عدمَه قبيح.

[8] **(قوله: على الفعل)** الذي لا يكون دعاء نحو: ﴿أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩]، ولا غيرَ متصرف نحو: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]؛ فلا حاجة إلى تكلّف الشارح في توجيه قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴿٣٩﴾﴾.

[9] **(قوله: حرف النفي)** والمراد به: «لا، ولن، ولم»، ولم يُسمع دخول «أن» المخففة على «لما، وما».

[10] **(قوله: للفرق إلخ)** هذه العلة بالنظر إلى الغالب، وإلّا.. فقد يؤتى بها فيما لا التباس فيه نحو: «علمت أن سيقوم زيد»؛ إذ لا تقعُ «أنِ» الناصبةُ بعد فعل العلم على أنّ «لا» النافيةَ تقع بعد الناصبة أيضا.

أي بين «أن» المفتوحة المخففة **(وبين «أن» المصدرية الناصبة للفعل المضارع)**، هذا على طريق الإجمال، وأما البيان على طريق التفصيل.. فهو أن يقال: إن الفعل الذي دخل عليه «أن» المفتوحةُ المخففة إن كان ماضيا مثبتا.. فلا بد من «قد» **(نحو: «علمت أن قد خرج»)** أي: علمت أنه أي الشأنَ، **(و)** إن كان مضارعا مثبتا.. فلا بد من «سوف»، أو السينِ نحو: «علمت **(أن سيخرُج، و)** علمتُ **(أن سوف يضرب»، و)** إن كان مضارعا منفيا..[1] فلا بد من حرف النفي نحو: «علمت **(أن لم يخرج»، و)** كذا.. إن كان ماضيا منفيا نحو: «علمت **(أن ما خرج»)**، ولا يشكل[2] ما ذكرنا[3] بقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ٣٩﴾ [النجم: ٣٩]؛ لأنه متضمِّن لمعنى النفي مع الفعل؛ لأنه في معنى قولنا: وأن ما حصل للإنسان إلا ما سعى.

قوله: **(حروف العطف)**

أي: ومن أصناف الحرف: حروف العطف، وهي عشرة:[4] **(الواو، والفاء، و«ثم، وحتى، وأو، وإما، وأم، ولا، وبل، ولكن»، فالأربعةُ الأُوَل)** أي الواو، والفاء، و«ثم، وحتى» **(للجمع[5] بين الأول والثاني في الحكم)** أي: للجمعِ بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكمِ الحاصل للمعطوف عليه،[6] هذا هو الأمر المشترَك بين هذه الأربعة، ثم

---

[1] **(قوله: منفيا)** أي أريد نفيه.

[2] **(قوله: ولا يشكل)** وقد عرفت اندفاع الإشكال باستثناء الفعل الغير المتصرف؛ فلا حاجة إلى هذا التكلف، على أن هذا الجواب لا يجري في قوله تعالى: ﴿وَأَنۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ﴾ الآيةَ.

[3] **(قوله: ما ذكرنا)** أي ما ذكره المص من قوله: "ولا بد" إلخ.

[4] **(قوله: عشرة)** أي على المشهور.

[5] **(قوله: للجمع)** أي للدلالة على اجتماع المعطوف عليه والمعطوف في الحكم، أعمّ من أن يكون مطلقا أو مع ترتيب.

[6] **(قوله: الحاصل للمعطوف عليه)** لا معنى له هنا، نعم: لو قال بدل قوله: "للجمع" إلخ: "أي: للدلالة على أن المعطوف يشارك المعطوف عليه في الحكم الحاصل للمعطوف عليه".. لكان حسنا.

يفترق بعد ذلك[1] **(فالواو للجمع بلا ترتيب)**[2] أي للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد بلا ترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه نحو: «جاءني زيد وعمرو»؛ فإن المرادَ مجيئُهما من غير اعتبار المعيّة والترتيب،[3] **(والفاء، و«ثم»)** للجمع المذكورِ **(مع الترتيب، وفي «ثُمّ» تراخٍ)** أي بُعْد **(دونَ الفاء؛)** فإنه لم يكن[4] فيها تراخ[5] نحو قوله تعالى: ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً[6] فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: ١٤]، وقولهِ تعالى حكايةً عن إبراهيمَ عليه السلام: ﴿وَٱلَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحۡيِينِ ﴿٨١﴾﴾ [الشعراء: ٨١]، **(وفي «حتّى» معنى الغاية[7] والانتهاء، وهو أنّ ما قبل «حتى»[8] ينقضي شيئا فشيئا)** أي قليلا فقليلا **(إلى أن يبلغ)** التقضِّي **(ما بعد «حتى»)**. قوله: **(فلذلك)** أي: فلأجل أنّ في «حتى» معنى الغاية والانتهاء **(وجب أن يكون المعطوفُ بـ«حتى» جزءًا من المعطوف عليه إما جزءَه الأفضلَ نحو: «مات الناسُ حتى الأنبياءُ»، وإما جزءه الأدْوَنَ)** أي: الأحقرَ والأخسَّ **(نحو: «قَدِمِ الحَاجُّ حتَّى المُشَاةُ»)**، واللامُ في قوله: «الحاج» للجنس،[9] وإنما وجب أن يكون المعطوف بـ«حتى» جزءًا من المعطوف عليه؛ ليتحقّقَ معنى الغاية والانتهاء؛ فإنه لا

---

[1] **(قوله: بعد ذلك)** لا حاجة إليه.

[2] **(قوله: بلا ترتيب)** أي بلا اشتراط ترتيب خارجي أو ذهني.

[3] **(قوله: من غير اعتبار المعية والترتيب)** المناسب للسياق: الاقتصار على قوله: "من غير اعتبار الترتيب".

[4] **(قوله: لم يكن إلخ)** الظاهر بدله: "ليس فيها" إلخ.

[5] **(قوله: فإنه ليس فيها تراخ)** بل تقتضي التعقيبَ، وهو في كل شيءٍ بحسبه، يقال: «تزوّج زيدٌ فَوُلِدَ له ولد» إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، فهي لا تُنافي التعقيبَ وإن كانت طويلةً.

[6] **(قوله تعالى: ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾ الآية)** والتعقيب المفاد بالفاء بالنظر إلى ابتداء كلِّ طور.

[7] **(قوله: وفي «حتى» معنى الغاية إلخ)** الإضافة بيانية، أي: يشترط في «حتى» أن يكون معطوفها غاية ونهايةً لما قبلها في الفضلِ أو الخِسّة.

[8] **(قوله: وهو أن ما قبل إلخ)** أي معنى الغاية والانتهاءِ: متحققٌ بأنّ ما قبل «حتى» ينقضي إلخ، أي: ويتعلق به الحكمُ إلى أن يبلُغ تعلُّق الحكم لما بعد «حتى».

[9] **(قوله: للجنس)** أي المتحققِ في ضمن جميع الأفراد.

يحصُل إلا بذكر الكُلِّ قبل الجزء. قوله: **(و«أو، وإما» لأحد الشيئين أو الأشياء)**[1] أي: و«أو، وإما»؛ لإثباتِ الحكمِ لأحد الشيئين أو لأحد الأشياء **(مُبْهَمًا)** أي: لا على التعيين، والفرقُ بينهما: أنّ «إما» العاطفةَ يلزم أن يكون «إما» أخرى مذكورا قبل المعطوف عليه إذا كان العطف بها؛[2] ليعلم في أوّل الأمر كون الكلام مبنيا على الشكّ[3] نحو: «جاءني إما زيد وإما عمرو»، ولم يلزم ذلك في «أو»، بل جاز الأمران: الإتيان بها، وتركُها نحو: «جاءني إما زيدٌ أو عمرو، وجاءني زيد أو عمرو»، وقال جارُ الله العلّامةُ في «المفصّل»: ولم يعُدّ الشيخ أبو عليّ الفارسيُّ «إما» في حروف العطف؛ لدخول الواو العاطفة على «إما» ووقوعها قبل المعطوف عليه.[4] قوله: **(وتقعان)** أي: وتقع «أو، وإما» **(في الخبر نحو: «جاءني زيد أو عمرو، وجاءني إما زيد وإما عمرو»، و)** تقعان **(في الإنشاء)** أي في الأمر والاستفهام،[5] أما في الأمر.. ف**(نحو)** قولك: **(«اضرب رأسَه أو ظهره، واضرب إما رأسه وإما ظهرَه»، و)** أما في الاستفهام..[6] فنَحْوُ قولك: **(«أَلَقِيت عبد الله أو أخاه، وألقيت إما عبد الله وإما أخاه»)**. قوله: **(و«أم» أيضا)** أي: و«أم» كـ«أوْ، وإما» لإثبات الحكم[7]

---

[1] **(قوله: و«أو، وإما» لأحد الشيئين إلخ)** ظاهره: أن «أو، وإما» إنما يكونان لإثبات الحكم لأحد الشيئين أو الأشياء مبهما، فيختصان بكونهما للشكّ أو التّشكيك، ولا يخفى: أنهما يأتيان للتقسيم نحو: «الكلمة اسم أو فعل أو حرف»، وللتفصيل نحو: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُواْ﴾ [البقرة: ١٣٥]، وللتخيير نحو: «تزوّجْ هندا أو أختَها»، وللإباحة نحو: «جالسْ زيدا أو عمرا»، وغير ذلك، وقد يقال: المراد بيانُ ما هو الشائع في استعمالهما.

[2] **(قوله: إذا كان العطف بها)** لا حاجة إليه.

[3] **(قوله: على الشك)** أو التشكيك كما أشرنا إليه.

[4] **(قوله: ووقوعها قبل المعطوف عليه)** يشعر بأن الخلاف جار في «إما» الأولى أيضا، والمعروف: أنّ الخلاف إنما هو في الثانية فقط، لا الأولى. نعم: إن الأندلسيّ حَكَم بأن العاطف مجموعُ «إما» الأولى و«إما» الثانيةِ؛ فيلزم عليه تقدُّم جزءِ العاطف على المعطوف عليه، وعطف بعض العاطف على بعضه، وعطف الحرف على الحرف، وذلك غير موجود في كلامهم.

[5] **(قوله: أي في الأمر والاستفهام)** وكذلك يقعان في التمني نحو: «ليت لي كتابا أو قلما»، والتحضيض نحو: «هلّا تتعلم النحو أو الصرف»، والعرض نحو: «ألا تتعلم الفقه أو العقائد».

[6] **(قوله: وأما في الاستفهام)** وفي الرضي: ولا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة.

[7] **(قوله: أي: و«أم» كـ«أو، وإما» لإثبات الحكم)** ليس في نحو: «أزيد عندك أم عمرو» إثبات حكم لشيء، وإنما المراد به طلب التعيين؛ فالظاهر: إسقاطُه.

(لأحد الشيئين أو الأشياء مبهما) أي لا على التعيين، لكن هي لطلب التعيين[1] **(إلا أنّ «أم» على قسمين: متصلةٍ، ومنقطعة، فـ«أم» المتصلةُ لا يقع إلا في الاستفهام مع الهمزة،[2] يليها)** أي يلي «أم» **(أحدُ الأمرَين المستوِيَيْنِ،[3] و)** يلي المستوِي **(الآخَرُ الهمزةَ)** يعني: إن كان يلي «أم» المتصلةَ اسمٌ مفرد، أو فعلٌ، أو جملة اسمية أو فعلية.. يلي الهمزةَ ذلك **(نحو: «أزيد عندك أم عمرو»)**،[4] و«أرأيتَ زيدا أم رأيت عمراً»، ولا يجوزُ أن يقال: «أرأيتَ زيدا أم عمراً»،[5] بخلاف «أو، وإما»، وبخلاف «أم» المنقطعةِ؛ فإنه لا يلزم ذلك.[6]

قوله: **(والمنقطعة)** أي: و«أم» المنقطعة **(بمعنى «بل» والهمزةِ)**،[7] ومعنى «بل»: الإضرابُ أي: الإعراضُ عن الشيء بعد الإقبال. قوله: **(وتقعُ فيه وفي الخبر)** أي وتقع المنقطعة في الاستفهام[8] **(نحو قولك: «أزيد عندك أم عندك عمرو»)**[9] بمعنى: بل أعندك عمرو؛ فسألتَ أوّلًا عن حصول زيدٍ عند المخاطب، ثم أضربْتَ عن ذلك السؤال إلى السؤال

---

[1] **(قوله: لكن هي لطلب التعيين)** مناف لقوله: "لإثبات الحكم".

[2] **(قوله: لا تقع إلاّ في الاستفهام مع الهمزة)** أي لا تقع إلاّ بعد همزة الاستفهام ولو صورة؛ ليشمل الواقعة بعد همزة التسوية نحو: «سواء عليّ أقمت أم قعدت»، وقد تقع بعد «هل» الاستفهامية على سبيل الشذوذ نحو: «هل زيد عندك أم عمرو».

[3] **(قوله: يليها أحد الأمرين المستويين)** أي المعادلين على التفصيل الآتي، وسياقُ كلامه: يقتضي وجوبَ ذلك، لكنّ المفهوم من عبارة الرضي: أن ذلك أحسن، لا واجبٌ، فليراجع.

[4] **(قوله: نحو: «أزيد عندك أم عمرو»)** بمعنى: أزيد أم عمرو عندك، على أن «عندك» خبر لكليهما، من قبيل ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [النازعات: ٢٧].

[5] **(قوله: ولا يجوز أن يقال: «أرأيت زيدا أم عمرا»)** حيث لم يلِ الهمزةَ معادلُ مَا وَلَى «أمْ»، وقد عرفت عدمَ وجوب ذلك.

[6] **(قوله: فإنه لا يلزم ذلك)** بل يجيء بدونه نحو: «جاء زيد أو عمرو، وجاء إما زيد وإما عمرو، وإنها لأبل أم شاء».

[7] **(قوله: والمنقطعة بمعنى «بل» والهمزة)** إذا لم يكن معها أداة استفهام؛ فإنها حينئذ بمعنى «بل» فقط نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦].

[8] **(قوله: في الاستفهام)** أي في كلام مشتمل على استفهام.

[9] **(قوله: نحو قولك: «أزيد عندك أم عندك عمرو»)** يفهم منه جوازُ وقوع «أم» المنقطعة بعد الهمزة المفيدة للاستفهام حقيقةً، والمفهوم من الألفية وشروحها: خلاف ذلك، فليراجع.

عن حصول عمرٍو عنده، **(و)** في الخبر **(نحو)** قولك: **(«إنها لَإِبلٌ أم شاةٌ»)** بمعنى: بل أهي شاء؛ كأنك رأيت جثة[1] وسبق وهْمُك إلى أنها إبل، فقلت: «إنها لإبل»، وظننتَ[2] أنها شاةٌ، فأضربتَ عن ذلك الخبر إلى السؤالِ عن أنها شاء، فقلت: «أم شاء» أي: بل أهي شاء. قوله: **(والفرق بين «أو، وأم» في قولك: «أزيد عندك أو عمرو»، و)** في قولك: **(«أزيد عندك أم عمرو»: أنك في)** قولك **(الأولِ لا تعلم كونَ أحدهما)** من زيد أو عمرو **(عند المخاطب، فأنت تَسأل عن كون أحدهما)** عنده، وكان الجوابُ: «لا، أو نعم»، فإن أجابَ المخاطَب بالتعيينِ.. كان الجوابُ زائدا عن المسؤول عنه، **(وفي)** قولك **(الثاني تعلم أنّ أحدهما)** من زيد وعمرو **(عند المخاطب، إلا أنك لا تعلم أحدَهما بعينه، فأنت تطالب)** المخاطب **(بالتعيين)**، فكان الجوابُ بالتعيين نحو: «عندي زيد، أو عندي عمرو»، فإن قال المخاطب: «لا»،[3] أو «نعم».. لم يكن قولُه جوابا لهذا السؤال. قوله: **(و«لا» لنفي ما وجب[4] للأول)** أي: «لا» العاطفة لنفي ما ثبت للمعطوفِ عليه **(عن الثاني)** أي عن المعطوف **(نحو: «جاءني زيد لا عمرو»، فإن قلت: «ما جاءني زيد لا عمرو».. لم يجز)**؛ فقد عُلم أنّ «لا» لا تجيء إلا بعد الإثبات. قوله: **(و«بل» للإضراب)**[5] عن المعطوف عليه **(منفيا[6] كان)** الأولُ أي المعطوف عليه، **(أو مُوجَبا)** أي مثبتا، مثال ما كان الأول[7] موجبا **(كقولك: «جاءني زيدٌ بل عمرو»)** أي: بل جاءني عمرو إذا وقع الإخبارُ

---

[1] **(قوله: جثة)** لعله محرف مِن "جثثا" كما يقتضيه لفظ «الإبل، والشاء» في المثال.

[2] **(قوله: وظننت)** المناسب: "ثم ظننت".

[3] **(قوله: فإن قال المخاطب: «لا» إلخ)** وللمجيبِ أن يقولَ: «لا زيدٌ عندي ولا عمرو»؛ تخطئةً للسائل.

[4] **(قول المص: لنفي ما وجب)** أي على سبيل الإخبار أو الإنشاء؛ ليشمل «لا» الواقعة بعد الأمر، بل الواقعةَ بعد النداء أيضا.

[5] **(قوله: و«بل» للإضراب)** في كون «بل» بعد المنفيّ للإضراب عند الجمهور خفاء، والظاهر: أنها للاستدراك حينئذ كـ«لكن»، فليراجع شروح الألفية.

[6] **(قوله: منفيا)** أي حقيقة أو حكما؛ ليشمل النهي أيضا.

[7] **(قوله: مثال ما كان الأول إلخ)** أي مثال كون الأول إلخ، أو مثال ما كان الأول معه موجبا؛ فـ«ما» مصدرية، أو موصولة.

عن زيد غلطاً،[١] (و) مثالُ ما كان الأول منفيّا كقولك: («ما جاءني بكر بل خالد»)، ويحتمل معنيين،[٢] أحدهما: بل ما جاءني خالد، وثانيها: بل جاءني خالد. قوله (و«لكن» للاستدراك) وهي: عبارةٌ عن رفْع وهْمٍ تولّدَ عن كلامٍ سابق، ولهذا يتوسط[٣] بين كلامين متغايرين معنى كما ذكرنا في الحروف المشبهة بالفعل، (وهي) أي: و«لكن» (في عطف الجمل[٤] نظيرةُ «بل»، وفي عطف المفردات نقيضة «لا») أي لإثبات ما انتفى عن الأول (يعني: إذا عُطف بـ«لكن» الجملةُ على الجملة.. فيجيء «لكن» بعد النفي[٥] والإيجاب) كما أن «بل» يجيء بعد النفي والإيجاب أيضا، مثال ما يجيء «لكن» بعد الإيجاب: (نحو) قولك: («جاءني زيدٌ لكن عمرو لم يجئ»، و) مثال ما يجيء «لكن» بعد النفي: نحو قولك: («ما جاءني زيد لكن عمر قد جاء»، وإذا عُطف المفرد بـ«لكن» على المفرد.. فيجيء «لكن» بعد النفي خاصةً)[٦] بعكس «لا»؛ فإنها تجيء بعد الإثبات خاصّة (كقولك: «ما رأيتُ زيدا لكن عمرا») أي: لكن رأيت عمرا،[٧] فإن قلت: «رأيت زيدا لكن عمرا».. لم يجز.

---

[١] (قوله: غلطا) وفي قولك: «اضرب زيدا بل عمرا» يحتمل أن المتكلم قصد الحكم الأوّل، ثم بدا له الإعراض عنه.

[٢] (قوله: ويحتمل معنيين) ثانيهما هو المشهور الذي جرى عليه الجمهور؛ فالمناسب: تقديمه.

[٣] (قوله: ولهذا يتوسط إلخ) غير ظاهر في «لكنِ» الواقع بعدها مفرد؛ فلو قال بدله: "ولهذا كان حكم ما بعدها مغايرا لحكم ما قبلها".. لكان أظهر.

[٤] (قوله: وهي في عطف الجمل) المشهور: أنّ «لكن» إذا وقعت بعدها جملةٌ حرف ابتداء، ويشترط بعد العاطفة وقوع مفرد.

[٥] (قوله: بعد النفي) حقيقة أو حكما؛ ليشمل النهي أيضا كما مرّ.

[٦] (قوله: بعد النفي خاصة) أي عند الجمهور، وأجاز الكوفيون مجيئها بعد الإثبات حينئذ أيضا.

[٧] (قوله: أي لكن رأيت) حلّ معنًى، لا حلّ إعراب.

قوله: (حروف النفي)

أي: ومن أصناف الحرف: حروف النفي، وهي ستة: (((ما، وإن، ولا، ولم، ولما، ولن))، هذا على طريق الإجمال، وتفصيلُها سيجيء.. إن شاءَ الله تعالى. قوله: (فـ((ما)) لنفي الحال[1] نحو: ((ما يفعلُ الآنَ))؛ فإنها نفيٌ لقول القائل:[2] ((يفعلُ الآنَ))، (و) لنفي (الماضي القريبِ من الحال نحو: ((ما فعلَ))،[3] فإنها نفْيٌ لقولِ القائل: ((قد فعل)). قوله: (و((إن)) نظيرةُ ((ما)) في نفي الحال) لا في العمل[4] (نحو: ((إن يفعلُ الآنَ)) بمعنى: ما يفعل الآن، وتدخلُ على الجملتين: الاسميّةِ كقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧]، والفعليةِ نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وقولِه تعالى: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا ﴿١٠٤﴾﴾ [طه: ١٠٤]، ولا يجوزُ إعمالها عملَ ((ليس)) عند سيبويه، وأجازه المبرد. قوله: (و((لا)) لنفي المستقبل نحو: ((لا يفعلُ) غداً))؛ فإنها نفيٌ لقول القائل: ((يفعلُ غدا))، (و) لنفي (الماضِي بشرط التكرير) أي بشرط تكريرِ نفي الماضي (نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾﴾ [القيامة: ٣١]، وقد لا يكرّر) نفي الماضي (نحو قول الشاعر: ((فأيّ فِعلٍ سَيِّءٍ لا فَعَلَهْ))) أي لم يفعله، البيتُ للحارث بن العفيف، وقيل: لشهاب بن العفيف، وقبلَه:[5]

لَاهُمَّ إنّ الحارث بنَ الْجَبَلَه * زَنَى على أبِيه ثم قتَلَه * ورَكِبَ الشادِخَةَ الْمُحَجَّلَة *

---

[1] (قوله: لنفي الحال) أي: وضع للدلالة على نفي الحدث في زمان الحال؛ فالإضافةُ لأدنى ملابسة، وكذا يقال في "نفي الماضي، ونفي الاستقبال".

[2] (قوله: فإنها نفي لقول القائل) أي فإنها تدل على نفي حدث هو مدلول مقول القائل: ((يفعل الآن)).

[3] (قوله: نحو: ((ما فعل)) إلخ) عبارة المفصل: "وإذا قال: ((قَد فعل)).. فإنّ نفيَه: ((ما فعل))، فكأنه قيل: ((واللهِ ما فعل))".

[4] (قوله: لا في العمل) على قول سيبويه كما سيأتي، وبعضهم -ومنهم المبرد- يُجريها مُجرى ((ما)) في العمل أيضا.

[5] (قوله: وقبله) الأولى: "البيت مع ما قبله".

وكان في جارَاته[1] لَا عَهْدَ لَه * فأيّ فِعْلٍ سَيّءٍ لَا فَعَلَه *

قوله: «لاهم» أي: اللهم، قوله: «زنا على أبيه» أي: قال له: "يا زاني"،[2] و«الشادخة»: الغرة التي فَشَتْ في الوجه من الناصيةِ إلى الأنفِ ولم تُصِبِ العينينِ تقول منه: «شدخَتِ الغرة» إذا فشتْ في الوجه، و«التحجيل» بياضٌ في قوائم الفرس، وفحواه: ركب فعْلةً مشهورة قبيحةً في قتل أبيه. قوله: **(والأمرِ)** أي و«لا» لنفي الأمر[3] **(نحو: «لا تفعل»)**، فإنها نفي لقول القائل: «افعل»، **(ويسمى)** نفي الأمر **(النهيَ)**. قوله: **(والدعاءِ)** أي و«لا» لنفي الدعاء[4] **(نحو: «لا رَعَاه الله»)**؛ فإنها لنفي قول القائل: «رعاه الله»، والرعاية: الحفظ. قوله: **(ولنفي العام)** أي: «لا» لنفي العام[5] أي: لنفي الجنس **(نحو: «لا رجلَ في الدار»)** أي: ليس فيها من جنسه[6] أحد. قوله: **(ولغير العام)** أي: و«لا» لنفي غير العام، وهي التي بمعنى «ليس»[7] **(نحو: «لا رجلٌ في الدار ولا امرأة،[8] ولا زيدٌ في الدار ولا عمرو»)**،

---

[1] **(قوله: «وكان في جاراته» إلخ)** أي كان في شأن النساء اللاتي يجاورْنَه لا عهد ولا ذمام له.

[2] **(قوله: أي قال له: "يا زاني")** في شرح شواهد المفصل: "يُروى بتخفيف النون وتشديدها، فمعناه على التخفيف: أنه زنى بامرأة أبيه، وعلى التشديد: ضيَّق على أبيه، مِن «زَنَّأ» بالهمز أي: ضيّق، وتركت الهمزة؛ تخفيفا.

[3] **(قوله: أي و«لا» لنفي الأمر)** هكذا في المفصل أيضا، ولا معنى للنفي ههنا، اللهم إلاّ أن يقال: المراد بكونها لنفي الأمر: أنها لترك الأمر؛ حيث إن المراد بـ«افعل» طلبُ الفعل، وبـ«لا تفعل» طلبُ ترك الفعل.

[4] **(قوله: والدعاء أي و«لا» لنفي الدعاء)** صريح في أنَّ قوله: "والدعاء" عطف على ما أضيف اليه النفي، ولا يخفى بُعده، بل فساده؛ إذ ليس المراد بقولهم: «لا رعاه الله» نفي الدعاء، بل الدعاء نفسه، إلاّ أنه دعاء عليه، لا دعاء له؛ فالحق: عطفه على نفس "النفي".

[5] **(قول أي لنفي العام)** أي: لنفي الحكم عن العام؛ فالإضافة: لأدنى ملابسة.

[6] **(قوله: أي ليس فيها من جنسه إلخ)** أي: ليس فيها من أفراد جنس هو الرجل أحد؛ فالإضافة: من إضافة العامّ الى الخاص.

[7] **(قوله: وهي التي بمعنى «ليس»)** ظاهره: أن «لا» بمعنى «ليس» لا تكون لنفي حكم العام، وليس كذلك؛ إذ قد تكون لنفي حكمه أيضا نحو: «لا رجلٌ في الدار بل امرأة».

[8] **(قوله: «لا رجل في الدار ولا امرأة»)** مثَّل المص بهذين المثالين لـ«لا» الكائنة لنفي غير العام التي عبّر عنها الشارح بـ"«لا» بمعنى «ليس»"، والظاهر: أنها في المثال الأول لنفي حكم العام، إلاّ أنها أُلغيت عن العمل؛ لتكرُّرها، و«لا» في المثال الثاني وإن لم تكن لنفي حكم العام إلاّ أنها ليست بمعنى «ليس»؛ لامتناع دخول «لا» بمعنى «ليس» على المعرفة عند الجمهور.

والفرق بين «لا» لنفي العام، وبين «لا» لنفي غير العام: أن الأُولى تنفي الجنسَ، والثانية تنفي الجزءَ،[1] ففي قولك: «لا رجلَ في الدار» لا يجوز أن يكون في الدار رجلٌ ولا رجلان ولا رجال، وفي قولك: «لا رجلٌ في الدار[2] ولا امرأة» يجوز أن يكون في الدار رجلان أو امرأتان أو رجال أو نساء، وأما قولُك: «لا زيد في الدار ولا عمرو».. فظاهرٌ في أنها تَنْفِي الجزءَ؛ لأنها داخلة على العَلَم؛ فلا يصح أن يكون لنفي العام. قوله: **(و«لم، ولما» لنفي المضارع[3] مع قلب معنى المضارع إلى الماضي)**، إلا أن بينَهما فرقا، وهو أن «لم يفعل»[4] نَفْيُ «فَعَلَ»: و«لما يفعل» نفيُ «قد فَعَل»، **(و«لما» في الأصل: «لَمْ»، ضُمّت إليها «ما» أُخرى، فازدادت)**[5] أي فزادت[6] «ما» **(في)** معنى **(«لما» أنْ تضمَّنتْ معنَى التوقع والانتظار)** كما أنّ «قد» متضمنةٌ لمعنى التوقع والانتظار، هذا على تقدير كونِه متعديا، وأما على تقدير كونه لازما..[7] فقوله: "أن تضمنت" إلى آخره بدلٌ من قوله: "معناها" بدل البعض من الكل، والتقدير: فازداد[8] معنى «لما» فيها أن تضمّنت معنى التوقع والانتظار،

---

[1] **(قوله: لنفي الجزء)** الظاهر: "البعض" أي: حكمه.

[2] **(قوله: وفي قولك: «لا رجل في الدار» إلخ)** وقد عرفت أنّ «لا» هنا أيضا لنفي حكم العام؛ فقوله: "يجوز" إلخ غيرُ مسلّم.

[3] **(قوله: و«لم، ولما» لنفي المضارع)** أي: لنفي الحدث المفهوم من المضارع مع قلب الزمان المفهوم من المضارع إلى زمان الماضي.

[4] **(قوله: وهو أنّ «لم يفعل»)** أي: وهو متصور بأن «لم يفعل» نفي وجواب لفعل، و«لما يفعل» نفي وجواب لـ«قد فعل» المشتمل على «قد» المفيدة للتوقع والتقريب.

[5] **(قوله: فازدادت إلخ)** لعلّ نسخةَ المتن التي كتب عليها الشارح: "فازدادت في معناها أن تضمنت معنى التوقع والانتظار" كما يُشير إليها عبارةُ الشارح فيما يأتي، وهي نفس عبارة المفصّل كما لا يخفى على المراجِع.

[6] **(قوله: أي فزادت «ما»)** يشير إلى أنّ ضمير "ازدادت" المتعدي راجع الى «ما» أي: تسببت «ما» في ازدياد معنى التوقع والانتظار في معنى «لم».

[7] **(قوله: وأما على تقدير كونه لازما إلخ)** أقولُ: إن الضمير المستتر على هذا الاحتمال راجع إلى «لم» لا إلى «ما» كما لا يخفى على مَن تأمَّل، ويكون المعنى: فازدادت «لم» من حيث معناها أي: فازداد معناها معنى التوقع والانتظار الذي تضمنه.

[8] **(قوله: والتقدير: فازداد إلخ)** والظاهر: إسقاط قوله: "فيها"، وهذا التقدير مآل عبارة المص على ما قررنا آنفا.

ويحتملُ أن يكون قوله: "أن تضمنت" إلى آخره في محل النصب على التمييز.[١] قوله: **(واستطالَ)** أي: وطال[٢] **(زمانُ فعلها؛)** لزيادة لفظها[٣] **(يقال: «ندم زيد ولم ينفعْهُ النَّدَم»)** أي عقيب ندمه،[٤] **(و)** يقال: «ندم زيد و **(لما ينفعه الندم» إلى هذا الوقت**[٥] **بعد)**[٦] أي بعد ذلك الندم **(مع كون النفع متوقّعا)،** هذا ما اختص به «لما» من حيث المعنى،[٧] وأما الذي اختصت به من حيث اللفظُ..[٨] فهو أنها مختصّة بجواز حذف فعلها[٩] يقال: «ندم زيد ولما» أي: ولما ينفعْه الندم، دون «لم»،[١٠] فكأن «ما» الزائدةَ في «لما» قائم مقام الفعل المحذوف.[١١] قوله: **(و«لن» نظيرة «لا» في نفي المستقبل،**[١٢] **و«لكن» على التأكيد)**[١٣]

---

[١] **(قوله: على التمييز)** أي من نسبةِ الفعل الى الضميرِ الراجع إلى «لم»؛ فيكون حاصل المعنى: فازداد معنى التوقع والانتظارِ المتضمن في معنى «لم»، والله أعلمُ، فخُذْ ما صَفَا، ودَعْ ما كَدَر.

[٢] **(قوله: أي: وطال)** أشار إلى أن السين والتاء زائدتان أي: امتد إلى زمن التكلم.

[٣] **(قوله: لزيادة لفظها)** بزيادتها؛ فيناسب طول اللفظ طول زمان فعلها.

[٤] **(قوله: أي عقيب ندمه)** يشير إلى أنه ليس من المتن كما في النسخة التي بأيدينا، والحق: أن يكون منه كما في عبارة المفصل؛ إذ به يشار إلى أنّ «لم» لا تفيد الاستمرار.

[٥] **(قوله: إلى هذا الوقت)** أي وقتِ التكلم بهذا الكلام.

[٦] **(قوله: بعد)** أي بعد ذلك الندم، لا فائدة فيه.

[٧] **(قوله: هذا ما اختص به «لما» من حيث المعنى)** أي: ما ذكر من إفادة «لما» التوقعَ والانتظار، واستطالة زمان فعلها: من جملة ما انفرد به «لما» مِن «لم» من حيث المعنى.

[٨] **(قوله: وأما الذي اختصت به من حيث اللفظ)** أي الأمر الذي انفرد به لفظ «لما» من لفظ «لم».

[٩] **(قوله: فهو: أنها مختصة بجواز حذف فعلها)** الأخصر والأوضح: "فهو جواز حذف فعلها".

[١٠] **(قوله: دون «لم»)** أي دون «ندم زيد ولم».

[١١] **(قوله: فكأنّ «ما» الزائدة في «لما» قام مقام المحذوف)** ولوعلل جوازحذف الفعل بعدها بالقياس على «قد» في الإيجاب كما هو المشهور.. لكان أحسن.

[١٢] **(قوله: في نفي المستقبل)** أي في نفي الحدث الواقع في المستقبل؛ فالإضافة: لأدنى ملابسة.

[١٣] **(قوله: ولكن على التأكيد)** والمشهور عند الجمهور: أنها لمجرد النفي، ولا تفيد تأكيدا ولا تأبيدا كما جرى عليه البعض.

تقول: «لن يفعلَ» مؤكدا لقولك: «لا يفعلُ»،[1] قال الخليل: أصلُ «لن»: «لا أن»،[2] فخففت بالحذف، وقال الفراءُ: نونُها مُبدلة[3] من ألفِ «لا»، وهي عند سيبويه حرفٌ برأسِه، وهو الصحيح؛ إذ الأصلُ في الحروفِ عدمُ التصرُّفِ.

قوله: **(حروف التنبيه)**[4]

أي: ومن أصناف الحرف: حروفُ التنبيه، **(وهي)** ثلاثة: **(«ها، وألا، وأما»)**، وهي موضوعة لتنبيه المخاطب[5] بها قبل الشروع في الكلام؛ ليتنبّه لما يقال له؛ لأنه قد يفوته الغرض[6] على تقدِيرِ أن يكون غافلا، ولهذا اختصّ بأوائِل الكلام، فـ«ها» **(نحو: «ها إنّ زيدا بالباب»، وأكثرُ دخولِها على أسماء الإشارة نحو: «هذا، وهاتا»، وعلى الضمائر[7] نحو: «ها أنت»، قال الله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ﴾)** [آل عمران: ٦٦]؛ فـ«ها» الأولى داخلة على الضمير، والثانية على اسماءِ الإشارة،[8] **(وقد تدخل «ها» على الجملة قال النابغة:**

---

[1] **(قوله: مؤكدا لقولك: «لا يفعل»)** أي: للنفي المستفاد من قولك: «لايفعل».

[2] **(قوله: قال الخليل: أصل «لن»: «لا أن»)** وقد أفسد سيبويه قولَ الخليل بأنّ «أن» المصدرية لا يتقدم عليها معمول صلتها، فلو كان أصلها كذلك.. لزم أن لا يجوز «زيدا لن يضرب» وهو جائز، وقد يقال في الجواب: إنّه حدَثَ لها معنًى آخرُ بالتركيب؛ فلا يلزم بقاء الحكم السابق.

[3] **(قوله: وقال الفراء: نونها مبدلة إلخ)** وهو خلافُ الظاهر، وما أحسن قولَ من قال فيه: إنه نوعٌ مِن عِلم الغيب.

[4] **(قوله: حروف التنبيه)** أي حروف ينبّه المتكلمُ المخاطبَ بواسطتها؛ لئلاّ يغفل عمّا يُلقيه إليه، والإضافةُ: من إضافة الدالّ إلى المدلول.

[5] **(قوله: موضوعة لتنبيه المخاطب إلخ)** اللام في قوله: "لتنبيه" صلة لقوله: "موضوعة"، وليست للتعليل؛ حيث إن معناها: التنبيه، وإنها من حروف المعاني كما يفهم مِن عدِّها من أصناف الحرف، وفي العصام: ما يفيد أنها ليست من حروف المعاني، بل هي موضوعة لغرض التنبيه فليراجع. **(قوله أيضا: لتنبيه إلخ)** من إضافة المصدر إلى المفعول، والباء في قوله: "بها" متعلق بـ«تنبيه» أي: لتنبيه المتكلم المخاطبَ بواسطتها.

[6] **(قوله: قد يفوته الغرض)** أي يفوت المخاطب غرضه المتعلق بما يلقيه إليه المتكلم.

[7] **(قوله: وعلى الضمائر)** يشعر أن دخولها على الضمائر كثير كدخولها على أسماء الإشارة، وفيه توقف، بل منع الرضي دخولَها على الضمائر، وأوّلَ الأمثلة المشعرةَ بذلك.

[8] **(قوله: على أسماء الإشارة)** الصواب: "على اسم الإشارة" كما في نسخة خطية.

ها إنَّ تا عِذْرَةٌ إن لم تكن قُبِلت * فإنّ صاحِبَها قد تَاهَ في البلَدِ)

قوله: «تا» إشارةٌ إلى القصيدة،[١] و«العِذرة»[٢] اسم من الاعتذار، كما أن «الرفعةَ» اسم من الارتفاع،[٣] و«تاهَ» أي: تحيَّر، و«البلد» المفازة[٤] وهي البادية، والضميرُ في «تكن، وقُبلت، وصاحبها» راجع إلى «عِذرة»، كان النابغة[٥] هجا النعمان، فاعتذر النابغة إليه بهذه القصيدة.

قوله: **(و«ألا، وأما»)** عطفٌ[٦] على قوله: "ها" أي: وحروف التنبيه: «ها، وألا، وأما»، وهما **(لا تدخلان إلا على الجملة نحو: «أمَا إنك خارج، وألا إن زيدا قائم»، قال الشاعر:**

أمَا والذِي أَبْكَى وأضحَكَ والّذي * أماتَ وأحْيَى والذي أمرُه الأمرُ

لقد تركتْنِي أحْسُدُ الوحْشَ أنْ أَرَى * أَلِيفَيْنِ منها لا يَرُوعهما الذُّعْر)

---

[١] **(قوله: «تا» إشارة إلى القصيدة)** وفي شرح شواهد الرضي: أنها إشارة إلى ما ذكر قبلُ من أنّه لم يأت بشيء يكرهه.

[٢] **(قوله والعذرة)** بكسر العين، اسم من الاعتذار، بمعنى العذر.

[٣] **(قوله: كما أنّ الرفعة اسم من الارتفاع)** في التنظير شيء؛ إذ الرفعة نفس الارتفاع، بخلاف العذرة؛ فإنها بمعنى العذر.

[٤] **(قوله: والبلد المفازة)** المفهوم من شرح شواهد الرضي: أن المراد بالبلد: بلدة الشاعر؛ حيث ذكر فيه، يريد: إنْ لم تَقبل عذري وتَرض عني.. فإني أضلّ؛ حتّى إني أضلّ في البلدة التي أنا فيها؛ لعظم الخوف الذي حصل لي مِن وَعيدك.

[٥] **(قوله: كان النابغة إلخ)** لعلّه محرف من قوله: "كان النعمانُ قد بلغَه أنّ النابغة هجاه، فاعتذَر النابغةُ إليه بهذه القصيدة"، والله أعلم.

[٦] **(قوله: عطف إلخ)** لا يناسبُ النسخة التي بأيدينا، والحق بالنظر إليها: أنّ "ألا، وأما" مبتدأ، خبره قوله: "لا تدخلان"، نعم: يناسب نسخةً خطية عبارتُها: "حروف التنبيه: «ها» نحو: «ها إنّ» إلخ، و«ألا، وأما»، وهما لا تدخلان" إلخ، وسياق عبارة الشارح: يقتضي أنه جرى عليها، إلاّ أنّ هذا العطف لا يناسب صنيعه أيضا.

قوله: «أما» للتنبيه، والواو للقسم، و«الأمر» الشأن،[١] و«الوحش» الوحوش، وهي حيوان البر[٢] والواحد: «وحشي»، و«أليفين» أي مألوفين،[٣] و«الروع» التخويف، و«الذعر» بالضم: الاسم من «ذعَرْتُه،[٤] أذعَره ذعرا» أي: أفزعته وخوَّفته، والضمير المستتر في «تركتني» راجع إلى المحبوبة، والجملة أعني: «أحسد الوحش» في محل النصب على الحال من مفعول «تركتني»، قوله: «أن أرى أليفين» أي: أحسد الوحش؛ لأن أرى مألوفين من الوحش لا يُخوِّفهما الذُعر أي التخويف، فقوله: «أليفين» مفعولٌ أولُ لقوله: «أرى»، وقوله: «لا يروعهما الذعر» في محل النصب على أنه مفعولٌ ثان لقوله: «أرى»، **(وقال الآخر:**

أَلَا يَا اصْبَحَانِي[٥] قَبْلَ غارَةِ سِنْجَال * وقبلَ منايَا غادياتٍ[٦] و أوجالِ)

وفي بعض الروايات: "وآجال"، «الصبوح» الشُّرب بالغداة، وهو خلاف «الغبوق» تقول منه: «صَبَحْته، أصبَحُه»[٧] بالفتح «صُبحا»، و«سنجال» موضع، و«منايا» جمع «منية»، وهي الموت؛ لأنه[٨] مقدّر مِن «مُنِي له»[٩] أي: قدر له، و«غاديات» أي آتيات في الغداةِ جمع «غادية» وهي سحابة[١٠] تنشأ صباحاً، و«أوجال» جمع «وجل» وهو الخوف، و«الآجال»

---

[١] **(قوله: والأمر الشأن)** والأنسب: تفسيره بالحكم.

[٢] **(قوله: وهي حيوان البر)** أي: ما لا يتأهل منها، ولفظ «الحيوان» يستوي فيه الواحد والجمع، إلاّ أنّ الأوضح دوابّ البرّ.

[٣] **(قوله: و«أليفين» أي: مألوفين)** يفيد أنه «فعيل» بمعنى «مفعول»، ويفهم من «المصباح»: أنّه بمعنى «فاعل»، فليراجع.

[٤] **(قوله: مِن «ذعرته»)** من باب «نفع».

[٥] **(قوله: «يا اصبحاني»)** أمر مِن «صبح يصبح» بفتح عين الفعل فيهما، سقطت همزته في الدرج.

[٦] **(قوله: «وقبل منايا غاديات»)** بيان للمراد مما قبله.

[٧] **(قوله: تقول منه: «صبحته، أصبحه»)** أي تقول: «صبحته» ماضيا، و«أصبحه» مضارعا مأخوذين منه.

[٨] **(قوله: لأنه)** أي إنما سمي الموت منية؛ لأنه إلخ.

[٩] **(قوله: مِن «مني له»)** أي هو مأخوذ من «مني له» مجهولا أي: قدّر، ويحتمل أن يكون معلوما.

[١٠] **(قوله: وهي سحابة إلخ)** أي في الأصل، والمراد بها هنا: آتية في الغداة كما أشار آنفا.

جمع «أجل»، وهو مدة الشيء،[1] قوله: «ألا» للتنبيه، و«يا» من حروف النداء، والمنادى محذوف تقديره: يا خلِيلَيّ اصبَحَاني أي: اسقياني الخمرَ صباحا قبل وقوع غارة سنجال وقبل وقوع منايا موصوفة بغاديات[2] أي: ناشيات في الغداة وقبل وقوع أوجال وآجال.

قوله: **(حروف النِّداء)**

أي ومن أصناف الحرف: حروفُ النداء، وهي خمسةٌ: **(«يا، وأيا، وهيا، وأي»، والهمزةُ)**، قال ابنُ الحاجب في الكافية: «يا» أعمها،[3] يعني: «يا» أعم هذه الحروف؛ لأنها تستعمل في المنادى القريب والبعيد والمتوسط،[4] و«أيا، وهيا» للبعيد، و«أي» والهمزة للقريب، وقال المص موافقا لصاحب المفصل: **(ف«يا، وأيا، وهيا» للبعيد أو من هو بمنزلته)** أي لمن هو بمنزلة البعيدِ **(مِن نائمٍ أو سَاهٍ)** أي غافل، والسّهو الغفلة، وقوله: "من نائم أو ساه" بيانُ مَن هو بمنزلته. قوله: **(وإذا نودي بها مَن[5] عداهم)** أي إذا نودي بهذه الحروف الثلاثة مَن عدا البعيد والنائم والساهِيَ.. **(فلحرص المنادِي[6] على إقبال المدعوّ عليه)**[7] أي إقبال المنادَى[8] على المنادِي، **(و)** لحرص المنادي **(على مُفاطَنة**

---

[1] **(قوله: وهو مدة الشيء)** أي مطلق الأجل مدة الشيء، إلاّ أنّ المراد به الأجل المعهود.

[2] **(قوله: موصوفة بغاديات)** الأخصر والأوضح: "غاديات أي: ناشيات".

[3] **(قوله: «يا» أعمها)** أي موضع استعمال «يا» أعمّ من موضع استعمال ما عداها.

[4] **(قوله: والمتوسط)** الحق: إسقاطه؛ إذ ليس في مقام النداء كما يفهم من عباراتهم إلاّ مرتبتان: القربُ والبعدُ، ولعلهم يدخلون المتوسط في القريب.

(قوله: والمتوسط) المناسب لقوله: "و«أي»، والهمزة للقريب": إسقاطه. نعم: يناسب قول من قال: "و«أي» للمتوسط، والهمزة للقريب".

[5] **(قوله: وإذا نودي بها مَن إلخ)** أي: إذا أريد بها نداءُ مَن عدا المذكورَ.. فهو جائز؛ لحرص المنادِي إلخ.

[6] **(قوله: لحرص المنادي)** المقتضي رفعَ الصوت ومدّه الحاصلَ بالحروف المذكورة.

[7] **(قوله: عليه)** صلة "الإقبال".

[8] **(قوله: أي على إقبال إلخ)** يغني عن هذا التطويل تفسير المدعوّ بالمنادَى.

المدعوّ[1] أي المنادى[2] **(لما يدعو له)** أي: لِماَ يدعُو الْمُنادِي المدعوّ لأجله. فقوله: **(وأمّا قول الداعي: «يا رب، ويا الله»)** إلخ جواب سؤال مقدّر، وهو أن يقال: إن «يا» للبعيد؛ فكيف يقول الداعي: «يا رب، ويا الله» وهو أقرب إليه من حبل الوريد؟ فأجاب المص بقوله: وأما قول الداعي: «يا رب، ويا الله».. **(فاستقصارٌ[3] منه لنفسه)**[4] أي: استقصار واقع[5] من الداعي لنفسه في طاعة الله تعالى، **(وهضم لها)**[6] أي وكسرٌ لنفسه، **(واستبعادٌ)** بسبب تقصيره في طاعة الله **(عن مظانّ القبول)**[7] أي قبول دعائه، **(و)** عن مظان **(الاستماع،**[8] **وإظهار للرّغبة في الاستجابة)** أي في الإجابة **(بالجؤار)**[9] أي بالبكاء والتضرع،[10] ولا يرد هذا السؤال على ما قال ابن الحاجب في الكافية، قال الجوهريّ في الصحاح: «استقصره»[11] أي عدّه مقصرا، و«استبعده»[12] أي عدّه بعيدا، والإجابة والاستجابة بمعنًى واحد، و«جأر الرجل إلى الله تعالى» أي تضرّع بالدعاء.[13] قوله: **(وأما «أي»، والهمزةُ..**

---

[1] **(قوله: على مفاطنة المدعو)** مصدر «فاطنه في الكلام» أي: راجعه في الكلام؛ لتفهيمه، ولا يخفى عدمُ مناسبته في هذا المقام؛ فالظاهر بدله: "على تفطن المدعو، أو فطانته"، والله أعلم.

[2] **(قوله: أي المنادى)** لاحاجة اليه بعد تفسيره آنفا.

[3] **(قوله: استقصار منه لنفسه)** أي فهو جائزٌ حسنٌ؛ لاستقصارٍ من الداعي لنفسه.

[4] **(قوله: لنفسه)** صلة "استقصار"، واللام: للتقوية.

[5] **(قوله: أي استقصار واقع إلخ)** لو قال بدله: "أي: عَدُّ الداعِي نفسَه مقصِّرةً في طاعة الله تعالى".. لكان أولى.

[6] **(قوله: هضم لها)** الظاهر: تأخيره عن قوله: "واستبعاد"، ويكون عطفه على ماقبله: من عطف السبب على المسبب كما يكون عطف "الاستبعاد": من عطف المسبب على السبب.

[7] **(قوله: عن مظان القبول)** أي عن حضرات الله تعالى الذي له قبول الدعاء واستماعه، أو عن مراتبَ وأحوالٍ تناسب قبولَ الله تعالى سبحانه دعاءه.

[8] **(قوله: وعن مظان الاستماع)** إعادة لفظة "المظان" يشعر بأن العطف مغاير، والحق: أنه تفسير؛ فالظاهر: إسقاطها.

[9] **(قوله: بالجؤار)** على وزن «خوار»، مصدر «جأر الرجل» أي: صاح بتضرع وتذلُّلٍ، متعلق بقوله: "إظهار" والباءُ للسببية.

[10] **(قوله: أي بالبكاء والتضرع)** الظاهر والموافق بدلَه: "بصياح مع تضرع".

[11] **(قوله: واستقصره)** يقال: «استقصر فلان فلانا» أي: عده مقصرا فيما يجب عليه.

[12] **(قوله: واستبعده)** أي الأمر.

[13] **(قوله: أي تضرع بالدعاء)** أي صاح مع تضرعه متلبسا بالدعاء.

فللقريب) عطف على قوله: "فـ«يا»[1] وأيا»" إلى آخره أي: فـ«يا،[2] وأيا، وهيا» للبعيد، وأما «أي»»، والهمزةُ.. فللقريب، لكن الهمزة للأقربِ نحو: «أي زيدُ، وأزيد» كما قال الشاعر:

أزيدُ أخَا ورقاءَ إن كنتَ ثائِرا[3] * فقَدْ عرضَتْ أَحْنَاءُ حقٍّ فَخَاصِمِ

قوله: «ورقاء» اسم رجل، و«الثأر، والثؤرة»[4] الذحل والحقد، يقال: «ثأرتُ القتيلَ بالقتيل[5] ثأرا وثؤرة» أي: قتلت قاتلَه،[6] و«عرَضَ له كذا، يعرض» أي: ظهر، و«أحناء» جمع «حِنْوٍ»[7] بالكسر وهو الجانب، والهمزة في «أزيد» من حروف النداء أي: يا زيد،[8] و«أخا ورقاء» صفة المنادى،[9] و«إن» حرف الشرط، و«كنت ثائرا» فعل شرطه،[10] و«فخاصم» جزاء الشرط، و«فقد عرضت» للتعليل أي: إن كنت ثائرا عن قاتل أخيك[11] ورقاء.. فخاصم؛ لأنه قد عرضتْ أحناءُ حقّ.

---

[1] **(قوله: عطف على قوله: "فـ«يا»")** أي على قوله: «يا» بتقدير قوله: "فأما «يا»".

[2] **(قوله: أي فـ«يا» إلخ)** أي فأما «يا» إلخ.

[3] **(قوله: «إن كنت ثائرا»)** المناسب: جعلُه مِن «ثأره» أي: طلب بِدَمه، لا من «ثأره» إذا قتل قاتله وإن أشعر به كلامُ الشارح فيما سيأتي، ويكون المراد ح: إن كنت مريدا قتلَ قاتِلِ أخيك.

[4] **(قوله: والثأر والثؤرة: الذحل والحقد)** أي البغض والعداوة، والمناسب لقوله: "يقال: «ثأرت القتيل»" إلخ: التعبيرُ بـ"قتل قاتل القتيل".

[5] **(قوله: يقال: «ثأرت القتيلَ بالقتيل»)** الصحيح: "وبالقتيل"؛ فالواو سقطت من قلم الناسخ أي: يتعدى إلى مفعوله بنفسِه، وبالباء.

[6] **(قوله: أي: قتلت قاتله)** أو طلبتُ بدمه، والمناسب هنا: المعنى الثاني كما قلنا.

[7] **(قوله: و«أحناء» جمع «حنو» إلخ)** فيكون المعنى: ظهرت جوانب الحق، كناية عن ظهور الحق نفسه.

[8] **(قوله: أي: يا زيد)** لا فائدة في التفسير، بل لا يناسب على ما جرى عليه المص من أن «يا» للبعيد، اللهم إلا أن يقال: أراد أن الهمزة هنا نائبة مناب «يا»، وأن المنادى بعيد في الحقيقة، نزّله الشاعر منزلة القريب، والله أعلم.

[9] **(قوله: و«أخا ورقاء» صفة المنادى)** والظاهر: أنه بدل، أو عطف بيان.

[10] **(قوله: فعل شرطه)** الأولى: إسقاط الفعل.

[11] **(قوله: إن كنت ثائرا عن قاتل أخيك)** لا يخفى ركاكةُ هذه العبارة؛ فالحق: "إن كنت ثائرا عن قاتل أخيك" على التجريد، أو "عن قتل أخيك" على أن «عن» للتعليل.

قوله: (حروف التصديق والإيجاب)[1]

أي ومن أصناف الحرف: حروف التصديق والإيجاب، وهي ستة: **(«نعم، وبلى، وأجل، وجير، وإنّ، وإي»)**. قوله: **(فـ«نعم»)**[2] شروع في تفصيلها، [أي] فـ«نعم» **(لتصديق الكلام المثبت)**[3] في الخبر،[4] **(و)** لتصديق الكلام **(المنفيّ في الخبر كقولك: «نعم» لمن قال: «قام زيد»، أو)** قال: **(«لم يقم زيد»)** أي: نعم قام زيد في الصورة الأولى،[5] ونعم لم يقم زيد في الصورة الثانية، ولتصديق الكلام المثبت في الاستفهام،[6] ولتصديق الكلام المنفيّ في الاستفهام كقولك: «نعم» لمن قال: «أقام زيد»، أو قال: «ألم يقم زيد» أي: نعم قام زيد في الصورة الأولى، ونعم لم يقم زيد في الصورة الثانية، وهو[7] قوله: **(وكذلك إذا قال: «أقام زيد، أو ألم يقم زيد»)** أي: وكذلك قولك: «نعم» إذا قال القائل: «أقام زيد، أو ألم يقم زيد». قوله: **(و«بلى» تختصّ بإيجاب المنفيّ)**[8] أي: و«بلى» تختص بإثبات

---

[1] **(قوله: حروف التصديق والإيجاب)** أي: حروفٌ يدل بعضها على تصديقِ المخاطب المتكلِّمَ فيما يقوله، وبعضُها -وهو «بلى»- يدل على الإيجاب أي: على جعل المنفيّ موجَبا، ومنهم مَن عبّر عن جميعها بـ«حروف الإيجاب» على أن الإيجابَ بمعنى التحقيق، ومنهم من سمّى الواقعَ بعد الخبر سوى «بلى» -فإنها لإيجاب المنفيّ- «حرف تصديق»، والواقعَ بعد الأمر «حرف وعدٍ»، والواقعَ بعد الاستفهام «حرفَ إعلام»، وهو أظهر.

[2] **(قوله: فـ«نعم»)** ينبغي أن يزاد بعده "إلى آخره"، وقول الشارح: "فـ«نعم»" سقط أداة التفسير مِن قلم الناسخ أي: "أي فـ«نعم»" كما في نسخة خطية.

[3] **(قوله: لتصديق الكلام المثبت)** أي لتصديق المتكلم في كلامه المثبَت، وكذا يقال فيما يأتي.

[4] **(قوله: في الخبر)** أي الذي لم يتقدم عليه استفهام.

[5] **(قوله: للتصديق في الصورة الاولى)** توضيح، وليس فيه كبيرُ فائدةٍ، وكذا في قوله: "في الصورة الثانية".

[6] **(قوله: ولتصديق الكلام المثبت في الاستفهام)** أي: الذي تقدّم عليه استفهام بـ«هل»، أو بالهمزة، ولا يخفى أنّ كونها للتصديق بعد الاستفهام ككونها بعد الأمر خلافُ الظاهر؛ إذ التصديق إنما يكون بعد دعوى، وهي غير موجودة في الاستفهام والأمر؛ فالظاهر: أنها بعد الاستفهام حرفُ إعلام، وبعد الأمر حرفُ وعدٍ كما أشرنا إليه.

[7] **(قوله: وهو)** أي: قولنا: "لتصديق الكلام المثبت في الاستفهام" إلخ معنى قوله: "وكذلك" إلخ.

[8] **(قوله: و«بلى» تختص بايجاب المنفي)** من قبيل اختصاص الموصوف بالصفة أي: تختص بالدلالة على أن المنفي جعل موجبا.

الكلام المنفي، **(خبراً كان)** ذلك المنفيُّ **(أوِ استفهاما،**[1] **تقول: «بلى» لمن قال: «لم يقم زيد»)** أي: بلى قد قام زيد،[2] **(و)** تقول: «بلى» لمن قال: **(«ألم يقم زيد»)** أي: بلى قد قام زيد، **(قال الله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ ۝٤﴾)** [القيامة] أي: بلى نجمعها قادرين، وقال الله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ[3] قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] أي: قالت الأرواح: "بلى" أي: أنت ربنا، فلو قالوا: "نعم".. لكفروا.[4] قوله: **(و«أجل»)** أي: و«أجل» تختصّ **(بتصديق المُخبِر)** في إخباره، **(نفيا كان)** ذلك الإخبارُ **(أوْ إثباتا، ولا تُستعمل في جواب الاستفهام،**[5] **يقولُ المخبر: «قد أتاك زيد»، فتقول: «أجل»)** أي: أجل قد أتاني زيد، **(و)** كذا يقول المخبر: **(«ما أتاك زيد»، فتقول: «أجل»)** أي: أجل ما أتاني زيد. قوله: **(وكذا: «جيرِ»)**[6] أي كما أنّ «أجل» تختص بتصديق المخبر، ولا تستعمل في جواب الاستفهام كذا: «جير» بكسر الراء، وقد تفتح، **(و«إنّ» المكسورة: لتصديق المخبر خاصّة)**، ولا تستعمل «إنّ» في جواب الاستفهام **(قال الشاعر:**

وقلن على الفردوسِ أوّلُ مشرَبِ[7] *** أَجَلْ جيرِ إنْ كَانَتْ أُبيحَتْ دَعَاثِرُه)**[8]

---

[1] **(قوله: أو استفهاما)** أي: متقدما عليه أداة الاستفهام.

[2] **(قوله: أي: بلى قد قام زيد)** هكذا في عبارة شرح المفصل، والمناسب لِما سبق مِن "أنّ «لم يفعل» نفي «فعل»": إسقاط «قد»، فليراجع.

[3] **(قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾)** الاستفهام فيه للتقرير.

[4] **(قوله: ولو قالو: «نعم».. لكفروا)** لأن «نعم» للتصديق؛ فيكون المعنى: نعم أي: لستَ ربَّنا.

[5] **(قوله: ولا تستعمل في جواب الاستفهام)** تصريح بما يفهم من قوله: "تختص" إلخ.

[6] **(قول المص: وكذا «جير، وإن» المكسورة لتصديق المخبر خاصة)** ظاهر صنيعِه: أن قوله: "وإن المكسورة" جملة مستقلة، والأَولى عطف قوله: "«إن»" على "«جير»"؛ فيكون قوله: "لتصديق الخبر خاصة" مرتبطا بهما، وبيانا لوجه الشبه.

[7] **(قوله: وقلن على الفردوس أول مشرب)** أي: قالت تلك النسوة: أول مشرب ومنزل يكون في الفردوس.

[8] **(قوله: إن كانت أبيحت دعاثره)** تنازع كلّ من الفعلين في «دعاثره»، فأعمل أحدهما فيه، وأضمر في الآخَر على اختلافٍ بين الفريقين أي: فقلت لهن: نعم يكون لكن ما أردتن إن كانت حياض الفردوس مباحة بأن خربت، وعطلت، وصارت دعاثرة، وأما مع سلامتها.. فلا سبيل إلى الوصول إليها؛ لكونها مصونة وممنوعة ح.

قال الجوهريّ في الصِّحاح: «الفردوس» البستان،[1] و«الفردوس» اسم روضة[2] دون اليمامة، قوله: «أول مشرب» أي أول موضعِ الشرب[3] لنا، وقوله: «أجل جير» إنه[4] قال: فقلت لهن: "أجل جير"، و«الدعاثر» جمع «الدعثور» وهو الحوض المنثلم، وقوله: «إن كانت أبيحت دعاثره» أي: إن كانت القصة[5] أبيحت لكن دعاثر الفردوس، **(وقال** الشاعر **الآخر:**

بَكَرَ العواذِلُ فِي الصَّباحِ يَلُمْنَنِي وأَلُومُهُنَّه * ويقُلْنَ شِيبٌ قد عَلَاكَ وقَدْ كَبِرْتَ فقلتُ إنَّه)

قوله: «بكَر» أي غدا، و«العواذل» جمع «العاذلة» من العذل وهو الملامة، وقوله: «يلمنني وألومهنه» مِن «لَامَه على كذا، يلُوم، لوما، ولومة، فهو ملُوم» أي: عذَله، و«الشيب» بياضُ الشعر، و«علا» مِنَ العلو وهو الارتفاع، و«كبرتَ» من الكِبَر في السِّنّ يقال: «كَبِر الإنسان، يكبر، كِبَراً» أي: أسنّ، قوله: «يلمنني» في محل النصب على الحال من قوله: «العواذل»، و«ألومهنه» عطف عليه، وقوله: «شيب» مبتدأ، و«قد علاك» خبره، تقديره: شِيبٌ عظيمٌ قد علاك، و«قد كبرت» عطف على قوله: «قد علاك»، والهاء في «ألومهنهْ، وإنهْ» هاءُ السكت، وفحواه: أن الشاعر يقول: غدا النساءُ العواذلُ في وقت الصباح يلمنني على التعشّقِ، فألومهنه على منع التعشق، ويقلن عند اللوم على التعشق: شيب عظيم قد علاك، وقد حان حِينُ تركِ التعشق، وقد كبِرت وأسننْتَ، فقلت: إنه أي: نعم قد علاني شيب، وقد كبرتُ. قوله: **(و«إي» إثباتٌ بعد الاستفهام، ويلزمها القسم)** أي: و«إي» للإثبات بعد

---

[1] **(قوله: الفردوس البستان)** أي: يطلق على مطلق البستان.

[2] **(قوله: والفردوس اسم روضة)** أي: قال الجوهري فيه أيضا: الفردوس اسم إلخ أي: علم لبستان أسفل من بلدة اليمامة، وقريب منها.

[3] **(قوله: أول موضع الشرب إلخ)** أشار إلى أن «المشرب» اسم مكان، ولعل المراد به المنزل كما أشرنا اليه، وقوله: «لنا» صلة «الشرب».

[4] **(قوله: وقوله: أجل جير إنه إلخ)** أي يريد الشاعر: أنه قال: فقلت إلخ، والأخصر الأفصح بدل قوله: "إنه" إلخ: "أي: فقلت لهن".

[5] **(قوله: أي إن كانت القصة إلخ)** يشير إلى أنّ في «كانت» ضميرَ القصة، وهو خلاف الظاهر، والحق: ما قدمنا من أنّ كِلا الفعلين تنازعا في الاسم الظاهر.

الاستفهام، ولا تستعمل إلا مع القسم، **(إذا قال المُستخبر)** أي المستفهِمُ: **(«هل كان كذا».. تقول: «إي والله»)** أي: والله كان كذا.

قوله: **(حروفُ الاستثناء)**

أي: ومن أصناف الحرف: حروف الاستثناء، وهي: **(«إلا، وخلا، وعدا، وحاشا»، فـ«إلّا» حرفٌ بِلا خلافٍ)** بين النحوييّنَ، **(وقد يُنصب المستثنى بعده)** أي: بعد «إلا»، **(وقد يُرفع)** المستثنى بعده **(كما مرّ)** في بحثه، **(وأما «خلا وعدا».. فالأكثرُ)** أي: فأكثر النحويين **(على أنهما فِعلان)** بمعنى «جاوَزَ»، **(ويُنصب المستثنى بعدهما)**؛ لأنه مفعولٌ به، وفاعلُهما مضمر، وقيل: هما حرفا جرٍّ، وهو ضعيف كما ذُكِر في بحث حروف الجارّة، **(وأما «حاشا».. فالأكثرُ)** أي: فأكثرُ النحويين **(على أنّها)** أي: كلمةَ «حاشا» **(حرفُ جرٍّ،[1] وبعضُهم قالَ: هو فعلٌ)**[2] أي لفظُ «حاشا» فعل بمعنى «جَانَبَ» **(يُنصب المستثنى بعده)**؛ لأنه مفعولٌ به، وفاعله مضمر **(كما حُكي[3] عن بعض العرب: «اللهم اغفر لي[4] ولمن سمع دعائي حاشا الشيطانَ وابنَ الأصبغ»[5] بنصب ما بعد «حاشا»)**، وهو ضعيف[6] كما ذكرناه في بحث الحروف الجارّة، قوله: «الأصبغ» بفتح الهمزة والصاد المهملة والغين المعجمة.

---

[1] **(قوله: حرف جر)** أي: فقط.

[2] **(قوله: وبعضهم قال: هو فعل)** أي: أيضا، وهو الصحيح؛ إذ قد ثبت بنقلِ كثيرٍ من العلماء، ومنه قول الشاعر:
حاشا قريشاً فإن الله فضّلهم * على البريّة بالإسلامِ والدين.

[3] **(قوله: كما حكي إلخ)** أي: فذلك ككلامٍ حُكِي عن بعض العرب.

[4] **(قوله: اللهم اغفر إلخ)** بدل، أو عطف بيان من «ما» في «كما».

[5] **(قوله: ابن الأصبغ)** لعله محرف من «أبا الأصبغ» اسم رجل، وجعله قرينا للشيطان؛ تنبيها على التحاقه به في الخسة وسوء الفعل.

[6] **(قوله: وهو ضعيف)** أي: كون «حاشا» فِعلَ استثناء، ونصبُ ما بعده ضعيف أي: قليل، ولو عبّر به.. لكان أولى.

قوله: (حرفا الخطاب)

أي: ومن أصناف الحرف: حرفا الخطاب، **(وهما: الكافُ، والتاءُ)** اللاحقانِ علامةً[١] للخطاب، أما الكافُ.. ففي **(نحو: «ذلك»)**، وكذلك: وِ«تاك،[٢] وأولئك، وهناك»، **(و)** أما التاءُ.. ففي نحو: **(«أنت»)؛**[٣] فلا محلّ لهذا الكاف والتاءِ من الإعراب، بلِ المحلّ من الإعراب لمجموعِ الكلمة.[٤] قوله: **(ويلحقهما)** أي ويلحق التاءَ والكاف **(التثنيةُ والجمع**[٥] **والتذكير والتأنيث)** كما يلحق التثنيةُ والجمع والتذكير والتأنيث الضمائرَ، فتقول: «ذلك» إلى آخره، و«أنت» إلى آخره كما تقول: «هو، هما» إلى آخره.

قوله: (حروف الصلة)

أي: ومن أصناف الحرف: حروف الصلة أي حروف الزيادة، **(وهي: «إِنْ، وأَنْ، وما، ولا، ومِنْ، والباءُ، واللام»)**، وإنما سميت[٦] هذه الحروف حروفَ الصلة أي الزيادة؛ لأنها قد تقع زائدة، لا لأنها زائدة أبدا، والغرضُ من زيادة هذه الحروف[٧] التأكيد أو

---

[١] **(قوله: علامة إلخ)** أي: حالَ كونِ كلٍ واحدٍ منهما علامةً للخطابِ أي: دالًّا عليه.

[٢] **(قوله: وكذلك: وتاك)** الحق: إسقاط الواو في قوله: "وتاك".

[٣] **(قوله: ففي نحو: «أنت»)** جرى على مذهب الجمهور من أنّ الضمير «أنْ»، واللاحقَ حرفٌ دالّ على الخطاب.

[٤] **(قوله: لمجموع الكلمة)** الظاهر: "للكلمة التي يتّصل بها الكاف والتاء".

[٥] **(قوله: ويلحقهما أي: ويلحق التاء والكاف التثنية والجمع إلخ)** أي: يدل حرفا الخطاب المذكوران على التثنية والجمع إلخ بعوارضَ مختلفةٍ، كما تدل الضمائر عليها.

[٦] **(قوله: وإنما سميت)** الظاهر أن يقول: "وإنما سميت «حروف الصلة»؛ لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى إقامة وزن أو سجع، أو غير ذلك، فالإضافة لأدنى ملابسة، وسميت «حروفَ الزيادة» أيضا؛ لأنها قد تقع زائدة".

[٧] **(قوله: والغرض من زيادة هذه الحروف)** أي هذه الحروف تزاد؛ لغرضٍ معنوي كتأكيد المعنى في «مِنِ» الاستغراقية كقولهم: «ما جاءني من أحد»، أو لغرضٍ لفظي كزيادة الفصاحة.

الفصاحة أو غيرهما، ويعرف كونُها زائدة بأنها لو أسقطتْ.. لم يختلّ المعنى.[١] قوله: **(فـ«إِنْ»)**[٢] أي: فـ«إن» المكسورة[٣] تزاد لتأكيد النفي **(في: «ما إن رأيت زيدا»)** أي بعد «ما» النافية[٤] **(قال الشاعر:**

ما إن رأيتُ ولا سمعت به * كاليومِ هَانِئَ أنيْقٍ[٥] جُرْب)

«الهناء» الطّلي بالقطران،[٦] و«الأنيق، والنُّوق» جمع «ناقَةٍ»، و«جُرْب» جمعُ «جَرباءَ»، قوله: «ما إن رأيت» الأصل: ما رأيت[٧] كإنسانٍ أو كطالٍ[٨] أراه اليومَ طالِيَ أنيُقٍ جرب، ثم جُعِل الفعل[٩] لليوم حتى كأنه الطالي على طريق المجاز[١٠] اتساعا،[١١] فقال: "ما إن رأيت كاليوم طاليَ أنيق جرب ولا سمعت به"، والضمير في «به» راجع إلى الكاف[١٢] الذي

---

[١] **(قوله: لم يختل المعنى)** أي: أصلُ المعنى؛ حتى لا يشكل بما يزاد لغرض معنوي، وقد يقال: ما الفرق حينئذ بين الزائد لغرض معنويّ وبين لام الابتداء وسائر ألفاظه مثل «إنّ» حيثُ لا يختلّ أصل المعنى بسقوط كل منها، مع أنهم لا يقولون: إنّها زائدة؟ فليراجع.

[٢] **(قوله: فـ«إن»)** أي: إلخ؛ ليكون للتفسير معنى.

[٣] **(قوله: أي: فـ«إن» المكسورة إلخ)** الأوضح: "فـ«إنِ» المكسورة تزاد بعد «ما» النافية؛ لتأكيد النفي نحو: «ما إن رأيت زيدا»".

[٤] **(قوله: أي: بعد «ما» النافية)** وقد تزاد بعد «ما» المصدرية، و«لم، ولما، ولا» أيضا.

[٥] **(قوله: أنيق)** لعلّه محرف «أينق»، وأصله: «أنوق» استثقلت الضمة على الواو، فجعلت موضع النون؛ لتسكن، ثمّ قلبت ياء؛ لزيادة التخفيف.

[٦] **(قوله: «الهناء» الطلي بالقطران)** قد يقال: «الهناء» نفس القطران، لا الطلي به؛ فالحق أن يقول: "«الهنء» الطلي بالهناء، وهو القطران.

[٧] **(قوله: الأصل: ما رأيت إلخ)** المناسب لقوله: "ثم جعل الفعل لليوم": أن يقول: "ما رأيت كطال اليوم طالي أنيق جرب".

[٨] **(قوله: كأنسان، أو كطال إلخ)** والوجه الثاني: هو الظاهر.

[٩] **(قوله: ثمّ جعل الفعل إلخ)** ولو جعل المراد كما صوّره.. لكان أقرب، وأحسن.

[١٠] **(قوله: على طريق المجاز)** من قبيل إسناد الفعل الى الظرف نحو: «نهاره صائم».

[١١] **(قوله: اتساعا)** لا حاجة اليه بعد قوله: "على طريق المجاز".

[١٢] **(قوله: راجع إلى الكاف)** على أن يكون الكافُ مفعولا، و«هانئ» حال منه، والظاهر: إرجاعه إلى «هانئ» المفعولِ المتقدِّم رتبةً، وجعْلُ «كاليوم» حالا منه.

بمعنى المثل في «كاليوم»؛ لأنه مقدم رتبة، وإنما لم يقل: «هانئة» مع أنه أراد امرأةً هانئة؛ حيثُ أبصرها[١] تهنأ الإبل بالقطران؛ لأن الأصل في مثل هذا العمل أن يتولّاه الرجال، لا النساء كما يقال: «شاهِدِي امرأةٌ»، ولا يقال: «شاهدتي امرأة»، فغلب فيه[٢] الذكر على الأنثى؛[٣] لغلبة وجود ذلك الفعل من الذكر كالإمارة والقضاء.[٤] قوله: **(و«أنْ» في «لما أن جاء»)**[٥] أي: «أنِ» المفتوحةُ تزاد في «لما[٦] أن جاء» أي بعد «لما»[٧] **(كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾)** [يوسف: ٩٦] أي: فلما جاء. قوله: **(و«ما»)** أي: و«ما» تزاد **(في «مهما» كقوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾)** [الأعراف: ١٣٢] وأصل «مهما»: «ما»، زيدت عليه «ما» أخرى، فصارتْ «مَامَا»، قلبت ألف «ما» الأولى هاءً، فصارت «مهما»، **(و)** «ما» تزاد أيضا **(في «أينما» كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾)** [النساء: ٧٨] أي: أين تكونوا، **(و)** «ما» زيدت **(في «فبما» كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾)** [آل عمران: ١٥٩] أي: فبرحمة. قوله: **(و«لا»)** أي: و«لا» زيدت[٨] **(في «لئلا»[٩] كقوله تعالى)** في آخر سورة الحديد [٢٩]: **(﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾)** أي لأن يعلم، **(و)** «لا» زيدت أيضا **(في: ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾)** [القيامة: ١] أي: أقسم. قوله: **(و«مِن»)** أي وتزاد «من»[١٠] **(في: «ما جاءني من أحد»)**

---

[١] **(قوله: حيث أبصرها)** يدل على ما قررنا من أنّ «كاليوم» حال، و«هانئ» مفعول.

[٢] **(قوله: فغلب فيه)** أي: في هذا الأمر، وهو الشهادة.

[٣] **(قوله: الذكر على الأنثى)** بأن عبر عنه بلفظ مذكر.

[٤] **(قوله: كالإمارة والقضاء)** لعل المراد منهما غير الشرعيّين، وإلاّ.. فيشترط كونهما ذكرين.

[٥] **(قوله: و«أن» في «لما أن جاء»)** المناسب لما بعده: الاقتصار على قوله: "و«أن»".

[٦] **(قوله: تزاد في «لما» إلخ)** أي: واقعة في «لَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ»، وكذا يقال فيما يأتي.

[٧] **(قوله: أي: بعد «لما»)** كما أنّها تزاد كثيراً بين «لو»، وفعل القسم، وقد تزاد بعد كاف الجارة.

[٨] **(قوله: و«لا» زيدت)** التعبير بالماضي هنا؛ للتفنن كالتعبير باسم الفاعل فيما سيأتي من قوله: "والباء زائدة".

[٩] **(قوله: في «لئلاّ» كقوله تعالى)** وفي نسخ المتن: "و«لا» في ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾"، والظاهر: الاقتصار عليه، وإسقاط "كقوله تعالى".

[١٠] **(قوله: أي: وتزاد «من»)** الأنسب: "أي: «من» تزاد" إلاّ أنه تفنّن.

يعني: بعد النفي[1] أي: ما جاءني أحدٌ. قوله: **(والباء)** أي والباء زائدة **(في: «ما زيد بقائم»)** أي: في خبر «ما» بمعنى «ليس» أي: «ما زيد قائماً، أو قائمٌ» على اختلاف الرّأيَيْن. قوله: **(واللام)** أي واللام زيدت **(في قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾)** [النمل: ٧٢] أي: ردفكم، بمعنى: تبعكم.

قوله: **(حرفا التفسير)**

أي ومن أصناف الحرف: حرفا التفسير **(وهما: «أي، وأن»، فـ«أي» نحو: «رَقَى أي صَعِد»)** يعني: أنّ تفسيرَ[2] رقَى: صعد، **(قال الشاعر:**

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ[3] أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ * وَتَقْلِينَنِي لٰكِنَّ إِيَّاكِ لَا أَقْلِي)

يريد الشاعرُ بـ«أيْ» تفسيرَ الرمي بالطرف،[4] و«الرمي» الإلقاء، و«الطرف» العين، ولا يثنى ولا يجمع؛ لأنه في الأصل مصدر، و«القِلى» البُغض، فإن فتحت القافَ.. مددتَ، وإن كسرتَ.. قصَرْت، قوله: «ترمينني» أي: تُلْقِينَني[5] أنتِ يا محبوبةُ بالعين «أي: أنتَ» يا عاشقُ «مذنب، وتَقْلِينَني» أي تبغضينني «لكنَّ إياكِ لا أَقْلِي» أي: لكنْ أنَا إياكِ لا أقلي كقوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] فحُذفت الهمزة، وألقيت[6] حركتها على نون «لكن»، فتلاقت النونان، وأدغمت الأولى في الثانية. قوله: **(و«أن»)** عطف على قوله:

---

[1] **(قوله: بعد النفي)** وتزاد أيضا بعد شبه النفي، وهو: النهي، والاستفهام.

[2] **(قوله: يعني: أنّ تفسير إلخ)** الأولى: "يعني: أن «رقى» بمعنى «صعد»".

[3] **(قوله: وترمينني بالطرف)** أي: تَتَّهِمِينَني مُشيرةً بالطرف أي: تُشيرين إليّ بعينِكِ إشارةً فحواها: أنتَ مذنب.

[4] **(قوله: يريد الشاعر بـ«أي» تفسير الرمي بالطرف)** أي: مقصودُه من قوله: "أي أنت مذنب" تفسير ما قصده من رميها، وإتهامها مشيرة بالطرف.

[5] **(قوله: أي: تلقينني)** هذا التفسير مبني على ما جرى عليه من تفسير الرمي بالإلقاء، وقد أشرنا إلى عدم مناسبته.

[6] **(قوله: وألقيت إلخ)** أي: بعد نقل حركتها إلى النون.

"«أي»"[1] أي: حرفا التفسير: «أي»، و«أن» **(في «نَادَيْتُهُ أن قم»، ولا يجيء)** «أنْ» مفسِّرةً **(إلا بعد فِعْل في معنى القول)**[2] نحو قولك: «ناديته أن قم»، تريدُ بها تفسيرَ النداء،[3] و«أمرتُه أنِ اقعُدْ»، تريد بها تفسيرَ الأمر، **(قال الله تعالى)** في سورة الصافات [١٠٤]: **(﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ١٠٤﴾)**، يريد بها تفسيرَ النداء، فـ«أيْ» أعمُّ استعمالا[4] من «أن»؛ لأنّ «أنْ» لا يجيء مفسِّرةً بعد القولِ الصريح، ولا بعد فعلٍ لا يكون بمعنى القول، بخلاف «أي»؛ فلا يقال:[5] «قلته أن قم»، ولا يقال أيضا: «ضربته أن قم».

قوله: **(الحرفان المصدريّان)**

أي: ومن أصناف الحرف: الحرفان المصدريّان، **(وهما: «أنْ، ومَا»)**، وهما مختصان بالجملة الفعلية؛[6] لأنهما تدخلان على الجملة الفعلية،[7] وتجعلانِها في حكم المفرد الذي هو المصدر،[8] أما «أن».. فـ**(كقولك: «أعجبني أن خرج زيد» أي: أعجبني**

---

[1] **(قوله: و«أن» عطف على قوله: "«أي»")** هذا إنما يناسب ما في بعض النسخ من قوله: "حرف التفسير: «أي» نحو: «رقى أي صعد»، و«أن» في «ناديته أن قم»"، وأمّا على نسخة: "وهما: «أي، وأن»، فـ«أي» نحو: «رقى أي صعد»، و«أن» في «ناديته أن قم»" إلخ.. فالعطف: من قبيل عطف الجملة على الجملة.

[2] **(قوله: إلاّ بعد فعل فيه معنى القول)** أي متقرر في معناه غير منفك عنه، فلا تقع بعد صريح القول، ولا بعد فعل ليس فيه معنى القول، فهي لا تُفسّر في الأكثر إلا مفعولا للفظٍ غير صريح القول، ومؤدّ معناه.

[3] **(قوله: تريد بها تفسير النداء)** أي: مفعولَ النداء على معنى: ناديتُه بلفظٍ هو «قم»، وكذا يقال فيما بعد.

[4] **(قوله: فـ«أي» أعمّ استعمالا)** مفرع على قوله: "ولا تجيء إلاّ بعد فعل" إلخ.

[5] **(قوله: بخلاف «أي»؛ فلا يقال إلخ)** الأحسن والأخصر: "ولا يقال: «قلته أن قم»، ولا «ضربته أن قم»" على أن الحق أن يقول بدلَ قوله: «ضربته أن قم»: نحو: "«ضربت رجلا أن زيدا»".

[6] **(قوله: وهما مختصان بالجملة الفعلية)** اختصاصهما بالجملة الفعلية إنما هو مذهب سيبويه، وقال غيره: قد تدخل «ما» على الجملة الاسمية، وهو الحق.

[7] **(قوله: لأنهما تدخلان على الجملة الفعلية)** لا معنى لهذا التعليل؛ فالظاهر أن يقول: "أي تدخلان على الجملة الفعلية دائما، وتجعلانها في حكم المفرد" إلخ.

[8] **(قوله: في حكم المفرد الذي هو المصدر)** الأخصر: "في حكم المصدر".

خروجه،[1] **و)** كقولك: (**«أريد أن يخرج» أي: أريد خروجه،**[2] **و)** أما «ما».. فكما في **(قولِه تعالى: ﴿ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ﴾)** [التوبة: ١١٨] أي: برحبها، قال الجوهري في الصِّحاح: الرُحب بالضمة: السعة، تقول منه:[3] «فلان رحب الصدر»،[4] و«الرحب» بالفتحة: الواسع،[5] تقول منه: «بلد رحب، وأرض رحبة»، وإنما لم يذكر المصنف[6] «أنَّ» المثقلة المفتوحة وهي أيضاً مصدريةٌ؛ اعتماداً على قوله في بحث الحروف المشبهة بالفعل: "و«أنّ» المفتوحة مع ما بعدها مفرد"،[7] وعلى قوله أيضا بعد ذلك: "وفُتحت فاعلةً، ومفعولة" إلى آخره، فاعلم:[8] أنّ «أنّ» المثقلة المفتوحة مصدرية أيضا، لكن هي مختصة بالجملة الاسمية؛ لأنها لا تدخل[9] إلا على المبتدأ والخبر، فإذا دخلتْهما تجعلُهما في تأويل المفرد الذي هو مصدر خبرها[10] نحو: «أعجبني أن زيدا منطلق» أي: انطلاقُ

---

[1] **(قوله: أي: أعجبني خروجه)** أي: فيما مضى.

[2] **(قوله: أي أريد خروجه)** أي: فيما يستقبل.

[3] **(قوله: منه)** أي آخذا منه، أو مأخوذا منه.

[4] **(قوله: رحب الصدر)** أي: واسعه، كناية عن كثرة حلمه، وفرط صبره.

[5] **(قوله: و«الرحب» بالفتحة: الواسع إلخ)** لا تخفى ركاكة العبارة؛ فالحق: الاقتصار على قوله: "«وبلد رحب، وأرض رحبة»" عطفا على قوله: "«فلان رحب الصدر»".

[6] **(قوله: وإنما لم يذكر المص إلخ)** ومن حروف المصدر أيضا: «أن» المخففة، و«كي» في نحو: «جئتك لكي تكرمني»، و«لو» الواقعة غالبا بعد نحو: «ودّ، يودّ»؛ فكان من الأَولى للشارح: أن يتعرّض لها، ويعتذر عن عدم تعرض المص لها، وقد يقال: إنّ «أن» المخففة فرع المثقلة؛ فالاعتذار عنها اعتذار عنها، وأنّ «كي، ولو» المصدريتين غير مشهورتين، على أنّ في «كي» خلافا؛ إذ منهم مَن ذهب إلى أنّ «كي» حرف جر مطلقا.

[7] **(قوله: و«أن» المفتوحة مع ما بعدها مفرد)** لا يخفى: أنّ كونَها في تأويل المفرد، وكونَها مع ما بعدها فاعلة ومفعولة إلخ لا يقتضي كونَها مصدرية؛ إذ المفردُ والفاعل والمفعول إلخ أعمُّ من المصدر كما لا يخفى.

[8] **(قوله: فاعلم إلخ)** لو قال بدله: "فاعلم: أنها مختصّة بالجملة الاسمية" على معنى: إذا عرفت أنّ «أنّ» المثقلة مصدرية.. فاعلم إلخ.. لكان أحسن وأخصر.

[9] **(قوله: لأنها لا تدخل)** فيه ما مرّ في قوله: "لأنهما تدخلان على الجملة الفعلية" من المُصادرة؛ إذ الدليل عين المدعى؛ فالحق أن يقول بدله أيضا: "أي لا تدخل إلاّ على المبتدأ والخبر، فتجعلهما في تأويل المفرد".

[10] **(قوله: الذي هو مصدر خبرها)** أي: إذا كان الخبر مشتقا.

زيد، أو في تأويل المفرد الذي هو في معنى المصدر[١] نحو: «أعجبني أن زيدا أخوك» أي: أُخُوّة زيدٍ لك،[٢] فإنْ تعذّر جعلُهما في تأويل المفرد الذي هو مصدر خبرها وما في معناه..[٣] قُدّر «الكون» نحو: «أعجبني أنّ هذا زيد» أي: كونُ هذا زيدا.

قوله: **(حروف التحضيض)**[٤]

أي: ومن أصناف الحرف: حروف التحضيض، **(وهي)** أربعة: **(«لولا، ولوما، وهلا، وألّا»)**،[٥] وَلها صدر الكلام؛ لكونها دالّة على نوع[٦] من أنواع الكلام؛ فوجب تقديمها؛ ليحصل العلم في الأول بأن الكلام في أيّ نوع. قوله: **(تدخل على الماضي والمستقبل)**[٧] أي: تدخل هذه الحروف على الماضي؛ للّوم على ترك الفعل[٨] **(نحو: «لولا فعلتَ»، و)** نحو: **(«لوما فعلت»، و)** تدخل هذه الحروف على المستقبل للأمر[٩] نحو: **(«لولا تفعل»)** أي: افعل، ولا تدخل هذه الحروف إلا على الفعل[١٠] لفظا أو تقديرا كما سيجيء.. إن شاء

---

[١] **(قوله: الذي هو في معنى المصدر)** أي مستفاد منه معنى المصدر.

[٢] **(قوله: أخوَة زيد لك)** أي كون زيد أخا لك.

[٣] **(قوله: وما في معناه)** وفي نسخة: "أو" بدل الواو، وهو الأولى.

[٤] **(قوله: حروف التحضيض)** التحضيض في اللغة: الحث، والترغيب، يقال: «حضّه على كذا» أي: حثّه عليه، والحروف المذكورة وإن كانت للتوبيخ واللوم داخلة على الماضي، لكنها مستعملة كثيرا في لوم المخاطب وتوبيخه، على أنه ترك شيئا يمكنه تداركه في المستقبل، فكأنها للتحضيض على فعل مثل ما فات، فلهذا سميت بحروف التحضيض، سواء دخلت على الماضي، أم على المضارع.

[٥] **(قوله: و«ألاّ»)** بتشديد اللام، وقد تخفف أيضا إلاّ أن المخففة في الأكثر حرف عرض، وهو طلب الشيء بلين وتأدّبٍ.

[٦] **(قوله: لكونها دالة على نوع إلخ)** هو كلام أريد به التحضيض والحث.

[٧] **(قوله: والمستقبل)** أي: تدخل على المضارع، فتخصصه بالمستقبل.

[٨] **(قوله: للوم على ترك الفعل إلخ)** أي: لإفادة المتكلم لومَ المخاطب وتوبيخَه على ترك الفعل.

[٩] **(قوله: للأمر)** أي: لإفادة طلب الفعل، أو معنى صيغة الأمر.

[١٠] **(قوله: إلاّ على الفعل)** أي: المذكور من الماضي والمستقبل، فاللام للعهد الذكريّ.

الله تعالى في أواخر حروف الشرط. قوله: **(و«لولا، ولوما» تكونان أيضا)**[1] أي كما تكونان للتحضيض تكونان **(لامتناع الشيء لوجود غيره)**[2] أي لانتفاء الثاني لوجود الأول، **(فتخصصان)**[3] أي فتخصص[4] «لولا، ولوما» إذا كانتا لامتناع الشيء لوجود غيره **(بالاسم)** أي بالمبتدأ، والخبرُ محذوف وجوبا[5] **(نحو)** قول عمر رضي الله عنه: **(«لولا عليٌّ».. لهلك عمر)**[6] أي: لولا علي موجود.. لهلك عمر، وإنما وجب حذف الخبر؛ لوجود القرينةِ[7] المعلومة من معناهما المذكور، ولحصول القائم مقام الخبر وهو الجزاءُ؛ لأنهما[8] ح للشرط. وقيل[9] كانت سبب هذا القول: أنّ امرأةً حاملة زنتْ،[10] فأمَرَ عمر رضي الله عنه برجمها، فقال علي رضي الله عنه: ما صنع ما في بطنها؟[11] فأمَرَ عمرُ رضي الله عنه بتأخير رجمها إلى أنْ تضع الحملَ، وقال عمرُ رضي الله عنه: لولا عليٌّ.. لهلك عمرُ.

---

[1] **(قوله: و«لولا، ولوما» تكونان أيضا)** ينبغي أن يزاد قوله: "إلخ".

[2] **(قوله: لامتناع الشيء لوجود غيره)** أي: للدلالة على امتناع الجواب لأجل وجود الشرط، أو وقت وجوده.

[3] **(قوله: فتخصصان)** وفي بعض نسخ المتن: "فيختصان"، ولكلٍّ وجهةٌ.

[4] **(قوله: أي: فتخصص)** الظاهر: إسقاط الفاء في التفسير، أو تقديم قوله: "إذا كانتا" إلخ، تأمّل.

[5] **(قوله: والخبر محذوف وجوبا)** جرى على قول الأكثرين من أنه يجب كون الخبر كونا مطلقا؛ فيجب حذفه في جميع المواد، وذهب بعض النحاة -ومنهم ابن مالك- إلى أنه يكون في الغالب كونا مطلقا؛ فيجب حذفه، ويجوز أن يكون مقيدا؛ فيجب ذكره.. إن لم يعلم، ويجوز الأمران.. إن علم.

[6] **(قوله: «لهلك عمر»)** فيه التفات من التكلم إلى الغائب، والأصل: «لهلكت».

[7] **(قوله: لوجود القرينة إلخ)** لايخفى ما في عبارتِه من الركاكة؛ إذ ظاهرُها يُشعِر أنّ القرينة ليست نفسَ معناها، وإنما هي معلومةٌ منه وليس الأمر كذلك، وإعادة اللام في قوله: "ولحصول" يدلّ على أنّ الحصول علة مستقلة لوجوب الحذفِ مع أنّ العلة مجموعُ الأمرين: القرينةِ وحصولِ القائم إلخ، فالأوضح والأخصر: "لكون معناهما قرينةً على الخبر، وقيامِ الجواب مقامه" آهـ.

[8] **(قوله: لأنهما إلخ)** أي: وإنما وجد الجزاء؛ لأنهما إلخ، ولايخفى: أن إطلاق «حرف الشرط» على كل منهما غير مشهور، فليراجع.

[9] **(قوله: وقيل: كانت سبب)** الصواب: "قيل: كان سبب" إلخ.

[10] **(قوله: أن امرأة حاملة زنت)** وفي بعض روايات سبب القول ما يدل على أنها زنتْ فحملت.

[11] **(قوله: ما صنع ما في بطنها؟)** أي: لا ذنب لها يستحق به القتل المتسبب عن رجمها.

قوله: (حرفُ التقريب)[1]

أي: ومن أصناف الحرف: حرف التقريب، **(وهو: «قد»، و)** معناه:[2] أنه **(يقرِّب الماضِيَ من الحال)** إذا دخل على الماضي **(تقول: «قد قامت الصلاة»،[3] و)** أنه **(يقلِّل)** تارةً،[4] **(ويحقق)** تارة إذا دخل على المضارع، مثال التقليل **(نحو قولك: «إن الكذوب قد يصدق، وإن الجواد قد يعثر»، ومثال التحقيق مثل[5] قوله تعالى: ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلۡمُعَوِّقِينَ﴾** [الأحزاب: ١٨]. قوله: **(وفيه)** أي وفي «قد» **(توقّع[6] وانتظار)** إذا دخل على الماضي[7] تقول: «قد فعل» لِمن توقّع وانتظر الفعل، ومنه[8] قولُ المؤذِّن: «قد قامت الصلاة»، وقال الخليل: هذا الكلام -يريد[9] نحو: «قد فعل»- لقومٍ ينتظرون الخبر.[10]

---

[1] **(قوله: حرف التقريب)** أي: حرفٌ دالٌّ على تقريبِ زمان الماضي إلى زمان الحال إذا دخَل على الماضي، ومنهم مَن ترجم لها بحرف التوقع، والأولى من هذا وذاك: التعبير بحرف التحقيق؛ إذ لاينفكّ عنها مطلقا، بخلاف التقريب والتوقّع، قال الرضيّ: قد تدخل على الماضي والمضارع؛ فلا بد فيها من معنى التحقيق.

[2] **(قوله: ومعناه)** أي: معنى «قد» بدون ملاحظة قيد التقريب.

[3] **(قوله: تقول: «قد قامت الصلاة»)** على معنى: قام الناس لأجلها وتهيَّؤُوا لها؛ لأنه الذي تحقق قريبا، وأما إذا كان المعنى: قد حان وقت الصلاة.. فالظاهر: أن «قد» حينئذ للتحقيق، لا للتقريب، وهي في هذا المثال مفيدة للتوقع أيضا على كلا المعنيين.

[4] **(قوله: وأنه يقلل تارة إلخ)** الحق والمناسب لما نقلناه عن الرضي من أن التحقيق لاينفكّ عنها مطلقا: أن يقول: "يقلل ويحقق تارة، ويحقق فقط تارة أخرى".

[5] **(قوله: مثل قوله تعالى إلخ)** الأولى: إسقاط «المثل».

[6] **(قوله: وفيه توقع إلخ)** أي: تدل «قد» على توقّع وانتظار ما يُلقيه المتكلم.

[7] **(قوله: إذا دخل على الماضي)** لا وجهَ للتقييد؛ فإنها تفيد التوقع إذا دخل على المضارع أيضا، نعم: قال ابن هشام في المغني: والذي يظهر لي قولٌ ثالث، وهو أنها لا تفيد التوقع أصلا، فليراجع.

[8] **(قوله: ومنه)** أي: من مواضع «قد» المفيدة للانتظار والتوقع.

[9] **(قوله: يريد)** أي: يقصد بهذا الكلام.

[10] **(قوله: ينتظرون الخبر)** أي: مضمون الخبر.

قوله: (حروف الاستقبال)

أي: ومن أصناف الحرف: حروفُ الاستقبال، (وهي) خمسةٌ: («سوف»، والسين) نحو: «سيعلمُ، وسوف يعلم»، وفي «سوفَ» دلالةٌ على زيادة التأخير، ومنه: «سوّفتُ الأمر»[1] أي: أخّرته، ويقال: «سفْ أفعل» بمعنى: «سوف أفعل»، (و«أن»، و«لن»، و«لا») النافيةُ، وقد مرّ بيانُها.

قوله: (حرفا الاستفهام)[2]

أي ومن أصناف الحرف: حرفا الاستفهام، (وهو طلب الفهم، وهما) اثنان:[3] (الهمزة، و«هل»)،[4] تدخلان على الجملتين: الاسميةِ (نحو: «أزيد قائم، وهل زيد قائم»، و) الفعلية نحو: («أقام زيد، وهل قام زيد»). قوله: (والهمزة أعمّ تصرّفا[5] منه) أي والهمزة أكثر تصرّفاً في الاستعمال[6] من «هل»، يعني: تستعمل الهمزة في مواضعَ لا تستعمل «هل» فيها[7] (تقول: «أزيد قام»، ولا تقول: «هل زيد قام»)، يعني: إذا كان الخبر في الجملة الاسمية فعلا..[8] جاز استعمال الهمزة، ولم يَجُزِ اسْتعمالُ «هل»؛ لأن أصل «هل» أن يكون بمعنى «قد» كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان: ١] أي: قد أتى، فكما لا يقال:

---

[1] (قوله: ومنه: «سوفت الأمر») أي: من «سوف»: «سوّفت الأمر» أي: أخرته جدا.

[2] (قوله: حرفا الاستفهام) من إضافة الدال إلى المدلول أي: حرفان دالان على معنى الاستفهام.

[3] (قوله: اثنان) لايظهر له فائدة؛ فالحق: إسقاطه.

[4] (قوله: الهمزة، و«هل») فالهمزةُ لطلب التصوّر أي: إدراك غير النسبة، والتصديقِ أي: إدراك وقوع النسبة أو لا وقوعِها، و«هل» لطلب التصديق فقط، وباقِي كلماتِ الاستفهام لطلبِ التصوّر فقط.

[5] (قوله: تصرفا) تمييز عن نسبة "أعم" إلى فاعلها.

[6] (قوله: أكثر تصرفا في الاستعمال) الأخصر والأوضح: "أي: والهمزة أكثر استعمالا من «هل»".

[7] (قوله: لا تستعمل «هل» فيها) أي: بخلاف «هل»؛ فإنها لا تستعمل في غير مواضع استعمال الهمزة.

[8] (قوله: فعلا) أي: جملة فعلية.

«قد زيد قام»[١] لا يقال: «هل زيد قام»، فإن قلت: مقتضَى ما ذكرتَ: أن لا يقال: «هل زيد قائم» كما لا يقال: «قد زيد قائم».. قلتُ: إنما يقال: «هل زيدٌ قائم»؛ تشبيها لها بأختها[٢] أي: بالهمزة في «أزيد قائم»، وإنما لم يشبّه بأختها[٣] أي: الهمزةِ في «هل زيد قام»؛ لأن هذه الجملة[٤] أقرب بباب «هل»؛ لوجود الفعل فيها،[٥] فاعتبار «هل» في نفسها[٦] إذا كانت داخلة[٧] على هذه الجملة أولى وأليق من تشبيهها بأختِها. قوله: **(وتقول: «أزيد عندك أم عمرو»)** أي: وتقول: «أزيد عندك أم عمرو» دون «هل»،[٨] يعني: يستعمل الهمزة مع «أم» المتصلة،[٩] ولا تستعمل «هل» معها؛ لأن «هل» للسؤال عن الصفة،[١٠] والهمزةَ للسؤال عنها

---

[١] **(قوله: فكما لا يقال: «قد زيد قام» إلخ)** أي: كما لا يقال: «قد زيد قام»؛ لكون «قد» من خواصّ الأفعال ينبغي أن لا يقال: «هل زيد قام» أيضا؛ لأنها إذا رأتْ فعلًا في حيِّزها تذكّرتْ عهودًا وحنَتْ إلى مألوفِها الأوّلِ، فلم ترضَ بوقوع الاسمِ فاصلًا بينهما، والله أعلم.

[٢] **(قوله: تشبيها لها بأختها إلخ)** مع أنها لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه، بخلاف ما إذا رأته؛ فإنها لا ترضى إلاّ بأن تدخل عليه كما مرّ آنفا، وبهذا لم يبق وجه السؤال الآتي الذي أجاب عنه بما يمجه الطبع.

[٣] **(قوله: وإنما لم يشبه بأختها إلخ)** أي: وإنما لم يجز «هل زيد قام»؛ تشبيها له بـ«أزيد قام».

[٤] **(قوله: لأن هذه الجملة)** أي: نحو جملة «زيد قام» من الجملة الاسمية التي حيزها جملة فعلية أقرب بباب «هل» إلخ، والظاهر والمناسب لقوله بعد: "فاعتبار «هل» في نفسها": إسقاط "الباب" أي: أليق بأن ينظر فيها من حيث الجواز وعدمه إلى نفس «هل».

[٥] **(قوله: لوجود الفعل فيها)** مفصولا عن «هل».

[٦] **(قوله: فاعتبار «هل» في نفسها)** أي: فرعاية مقتضى نفس «هل» من وجوب معانقتها الفعل والحكم بعدم جواز دخولها على نحو جملة «زيد قام».

[٧] **(قوله: إذا كان داخلة)** أي: إذا أريد بيان معرفة جواز دخولها أو عدمه على هذه الجملة أو لا إلخ.

[٨] **(قوله: دون «هل»)** أي دون «هل زيد عندك أم عمرو».

[٩] **(قوله: مع «أم» المتصلة)** وأمّا المنقطعة.. فكما يجوز استعمال الهمزة معها يجوز استعمال «هل» أيضا، ولهذا يصح نحو: «هل زيد عندك أم عمرو» على تقدير جعل «عمرو» مبتدأ محذوف الخبر.

[١٠] **(قوله: لأن «هل» للسؤال عن الصفة)** أي: عن وقوعها أو لا وقوعها.

وعن الذات،[1] فلذا جاز: «أزيد قائم، وهل زيد قائم»؛ لأن السؤال هنا عن الصفة، وجاز[2] «أزيد عندك أم عمرو» بالهمزة، لا بـ«هل»؛ فإنه سؤالٌ عنْ تعيين الذات؛ لأن حصولَ أحدِهما[3] عند المخاطبِ لا على التعيين متحقِّق، وإنما السؤال[4] عن التعيين أي تعيين الذاتِ المتّصفة بذلك الحصولِ المتحقِّق. قوله: **(و﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾)**[5] أي: وتقول: «أَثُمَّ» إلخ في سورة يونس [٥١]، **(و﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾)**[6] في سورة هود [١٧]، **(و﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتًا﴾)**[7] في سورة الأنعام [١٢٢] **(دون «هل»)**، يعني: تدخل الهمزة على حروف العطف، ولا تدخل «هل» عليها؛ لأن الهمزة لقطع ما بعدها[8] عن ما قبلها؛ لاختصاصها بصدر الكلام، فلو وقعت الواو أو الفاء أو «ثم» قبلها وهُنّ لوصل ما بعدها بما قبلها.. لكان كالجمع[9] بين الضبّ الذي موضعه البرّ وبين الحوت الذي موضعه البحر، فتدخل الهمزة على حروف العطف، وتقدر المعطوف عليه[10] بعد الهمزة بخلاف «هل»؛ فإنها ضعيفة في

---

[1] **(قوله: وعن الذات)** أي عن تعيينها، وحاصل قولِه: أنّ «هل»: لطلب التصديق فقط، وأنّ الهمزة: لطلب التصديق والتصوّر جميعا، فلو عبر بهما.. لكان أحسن وأوضح، على أنّ قوله: "أو عن الذات" فيه قصور كما لا يخفى على المتأمل.

[2] **(قوله: وجاز «أزيد عندك أم عمرو» – إلى قوله: عن تعيين الذات)** الظاهر: إسقاطه، وأن يقول بدله: "و«أم» المتصلة قرينة على أن السؤال عن تعيين الذات".

[3] **(قوله: لأن حصول أحدهما إلخ)** كما هو مقتضى «أم» المتصلة.

[4] **(قوله: وإنما السؤال إلخ)** مستدرك لا حاجة إليه، والله أعلم.

[5] **(قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾)** أي: أأخّرتم الأيمانَ ثمّ إذا إلخ.

[6] **(قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾)** أي: أيستوي المؤمنُ والكافر فمن كان على بينة من ربه لا يكون كمَن ليس كذلك.

[7] **(قوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتًا)** فَأَحۡيَيۡنَٰهُ وَجَعَلۡنَا لَهُۥ نُورًا يَمۡشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيۡسَ بِخَارِجٖ مِّنۡهَاۚ﴾ أي: أأنتم مثلهم ومن كان إلخ.

[8] **(قوله: لقطع ما بعدها إلخ)** أي: للدلالة على أن ما بعدها كلام مستقل مقطوع عمّا قبلها.

[9] **(قوله: لكان كالجمع إلخ)** أي: لأدّى ما ذكر إلى اجتماع مناقضين؛ فيكون كالجمع بين إلخ.

[10] **(قوله: وتقدر المعطوف عليه إلخ)** كما صوّرنا في الآيات السابقة، والجمهور: على أنّ الهمزة مقدمة من تأخير؛ فلا تقدير.

هذا الباب،[1] فإن مذهب سيبويه أن حرف الاستفهام هو الهمزة فقط، وأن «هل» بمعنى «قد» إلا أنّهم تركوا الهمزة[2] قبلها؛ لأنها لا تقع إلا في الاستفهام،[3] وقد جاء دخولُ الهمزة على «هل»[4] في قول الشاعر:

سائِلْ فوارِسَ يربُوعٍ بِشدَّتِنَا[5] * أَهَلْ رَأَوْنَا[6] بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكَمِ[7]

قوله: «سائل» أمرٌ من المُسَاءَلَةِ بمعنى السؤال،[8] و«فوارس» جمع «فارس» على غير القياس، و«يربوع» قبيلة[9] من بني تميم، و«الشَّدة» بفتح الشين: الحملة، ويروى: «بشدتنا» بكسر الشين وهي القوة، و«سفح الجبل» أسفلُه، و«القاع» المستوى من الأرض،[10] و«الأكم» جمع «الأَكَمة» وهي معروفة، وفحواه: اسأل فوارسَ قبيلةِ يربوع عن حربنا بجانب القاع ذي الأكم، أهل رأوا منا[11] جبنا وضعفا. قوله: **(وتقول: «أتضرب زيدا وهو**

---

[1] **(قوله: في هذا الباب)** أي: باب الاستفهام، فليست متمكِّنة في طلب الصّدارة مثل الهمزة، فاغتُفر فيها تقدُّم حرف العطف عليها.

[2] **(قوله: إلاّ أنهم تركوا إلخ)** أي لكنهم يحكمون بأنّ همزة الاستفهام مقدرة قبلها.

[3] **(قوله: إلاّ في الاستفهام)** أي لا تستعمل إلاّ في مقام الاستفهام.

[4] **(قوله: وقد جاء دخول الهمزة على «هل»)** في قوة الاستدلال على أنّ «هل» بمعنى «قد»، لا للاستفهام؛ إذ لو كانت له.. لما جاز دخول الهمزة عليها، وقد يقال في الجواب: إنّ مَن يقول بكون «هل» للاستفهام لا يُلزم ذلك، بل يجوّز استعمالَها بمعنى «قد» في بعض الأحيان، ويُضعف كونَها بمعنى «قد» دائما جوازُ دخولها على الجملة الاسمية نحو: «هل زيد قائم».

[5] **(قوله: «بشدتنا»)** الباء بمعنى «عن» متعلق بقوله: «سائل».

[6] **(قوله: «أهل رأونا»)** الاستفهام للتقرير أي: فإنهم رأونا.

[7] **(قوله: «بسفح القاع ذي الأكم»)** «السفح» منقطع الجبل وغيره، و«القاع» في الأصل أرض قد انفرج عنها الجبال والآكام، والمراد هنا: مطلق الأرض، و«الأكم» جمع «أكمة» وهي ما نشز عن الأرض قليلا صفة «القاع»، وحاصل معناه: اسأل فوارسَ هذه القبيلة وشجعانهِم عن حملتنا التي حملناها عليهم هل كانت قوية؟ لأنهم رأونا بسفح تلك الأكمات وعرفوا مقدار قوتنا.

[8] **(قوله: بمعنى السؤال)** فالمشاركة ليست مرادة.

[9] **(قوله: و«يربوع» قبيلة)** سميت باسم أبيها.

[10] **(قوله: و«القاع» المستوى من الأرض)** وقد عرفت: أن المراد به هنا: مطلق الأرض.

[11] **(قوله: أهل رأوا منّا)** يشعر بأن الاستفهام للإنكار وقد عرفت مما مر من أنه للتقرير، وهو الحق، والله أعلم.

أخوك» دون «هل») أي: وتقول: «أتضرب زيدا وهو أخوك» مُنْكِرًا الضربَ[1] وهو على صفة الأخوة[2] دون «هل تضرب زيدا وهو أخوك»؛ فإنك لا تقول ذلك؛[3] لأن «هل» مخصِّصة للفعل المضارع بالاستقبال؛[4] لأنها تجيء[5] في مقام التردّد في وقوع الفعل ولا تردُّدَ في الفعل الحاليّ؛ لأنه مشاهَد، أما الهمزة.. فإنها تستعمل في الثوابت[6] أيضا؛[7] لِما عرفت أن الهمزة للسؤال عن الذات[8] أيضا،[9] فإن قلت: قولك: «أتضرب زيدا وهو أخوك» طلبٌ لحصول الحاصل،[10] وهو محال.. قلت: وإن كان طلبا لحصول الحاصل،[11] لكنْ لمّا أنكر بهذا الاستفهام[12] ضربَه.. صار كأنه لم يشاهِده؛[13] فاستقام سؤاله. قوله: **(وتُحذف**

---

[1] **(قوله: منكرا الضرب)** أي: ضرب المخاطب زيدا.

[2] **(وهو على صفة الأخوة)** أي: والحالُ أنّ زيدا على صفةٍ هي الأخوّة الموجودة في زمان الحال على ما هو المتبادِر، فتدلّ الجملة الحالية على أنّ الضرب واقعٌ في زمن الحال؛ لوجوب مقارنة الحال لعامله.

[3] **(قوله: فإنك لا تقول ذلك)** الحق: إسقاطه.

[4] **(قوله: مخصصة للفعل المضارع بالاستقبال)** فلا تُناسب أن تستعمل مجازًا لإنكار الفعل الواقع في الحال كما في المثال المذكور.

[5] **(قوله: لأنها تجيء إلخ)** أي: لأن «هل» الداخلةَ على المضارع مثلا لكونها لطلب التصديقِ فقط لا تجيءُ إلا في مقام التردد في وقوع الفعل ولا تردّد إلخ.

[6] **(قوله: فإنها تستعمل في الثوابت)** أي: تستعمل لطلب التصوّر في مقام الأحكام الثابتة الخالِية من التردّد.

[7] **(أيضا)** أي: كما تستعمل لطلب التصديق في مقام التردد.

[8] **(قوله: للسؤال عن الذات)** أي لطلب التصور كما مر.

[9] **(أيضا)** أي: كما أنها للسوال عن الصفة ولطلب التصديق؛ فلا تختصّ بمقام التردّد في وقوع الفعل الحالي، فلا تُخصِّص المضارع بالاستقبال، فيناسب استعمالها في مقام إنكار وقوع الفعل الحاليِّ مجازا.

[10] **(قوله: طلب لحصول الحاصل)** إذ المطلوب معرفة وقوع الضرب، وهي حاصلة بواسطة مشاهدة الضرب الواقع في الحال.

[11] **(قوله: قلت: وإن كان طلبا لحصول الحاصل)** أي: بحسب الظاهر.

[12] **(قوله: بهذا الاستفهام)** الحق: إسقاطه، تأمل.

[13] **(قوله: كأنه لم يشاهده)** فلم تحصل له معرفةُ وقوعه؛ فاستقام السؤال، هذا. ولايخفى: أنّ الحق في الجواب: أن يقول: "قلت: كون الهمزة هنا لطلب حصول الحاصل مردود؛ إذ الهمزة هنا لمجرّد إنكار وقوع الفعل الحالي على سبيل المجاز"، فتأمّل، وحرِّر المقام؛ فإنه مضطرب جدا، والله أعلم.

عند الدلالة) أي: وتُحذف الهمزةُ عند دلالة الدليل على حذفها[١] **(تقول: «زيد عندك أم عمرو»)** بحذف الهمزة «من أزيد»؛ لأن «أم»[٢] في «أم عمرو» هي المتصلة،[٣] وقد علمت أن «أم» المتصلةَ لا تقع إلا في الاستفهام مع الهمزة **(قال الشاعر:**

لعمرُكَ ما أَدْرِي و إنْ كنتُ دارِيًا * بسبعٍ رمَيْنَ الجمرَ أم بِثَمان)

قال الْمُطَرِّزِيُّ في الْمُغرب: «العمر» بالضم والفتح: البقاءُ إلا أن الفتحَ غالب في القسم[٤] حتى لا يجوز فيه الضم،[٥] ويقال: «لعمرك، ولعمر الله لأفعلن»، فارتفاعه[٦] على الابتداء،[٧] والخبر محذوف،[٨] و«أدري» من الدراية وهي[٩] العلم، و«الجمر» جمع «جمرة» وهي الحصاة، وبها سمّوْا المواضع التي يرمى الحصاة إليها؛[١٠] لما بينهما[١١] من الملابسة أي: لعمرك قسمي لا أعلم أبسبع حصيات رمت النساء[١٢] الجمر أي: إلى مواضع الحصيات أم بثمان حصيات وإن كنت عالما في الأمور،[١٣] فحذفت الهمزة في «أبسبع»؛ لدلالة «أم»

---

[١] **(قوله: على حذفها)** صلة "الدلالة".

[٢] **(قوله: لأن «أم» إلخ)** أي إنما حكم بحذفها، أو إنما جاز حذفها.

[٣] **(قوله: هي المتصلة)** بدليل وقوع المفرد بعدها.

[٤] **(قوله: في القسم)** أي: فيه في حال استعماله في القسم؛ لأن موضع القسم موضع التخفيف؛ لكثرة استعماله.

[٥] **(قوله: حتى لايجوز فيه الضم)** أي: فلا يجوز فيه الضم، وينبغي أن يزاد نحو: "إلا قليلا"؛ ليصح التفريع.

[٦] **(قوله: فارتفاعه)** الأولى: "وارتفاعه" كما في نسخة خطية.

[٧] **(قوله: على الابتداء)** أي: على كونه مبتدأ.

[٨] **(قوله: والخبر محذوف)** أي: وجوبا.

[٩] **(قوله: وهي إلخ)** أي: في الأصل.

[١٠] **(قوله: التي يرمى الحصاة اليها)** المناسب: "ترمي بالحصى".

[١١] **(قوله: لما بينهما)** أي: بين المواضع والحصى **(من الملابسة)** أي: الحالية والمحلية؛ فإطلاق الجمر عليها مجاز مرسل.

[١٢] **(قوله: رمت النساء)** يُشير الى أن الضمير في «رمين» يرجع إلى المرأة التي شبّب بها الشاعر مع صواحبتها، ومنهم من قال: إنّ الضمير يرجع الى «البنان» في البيت قبله وهو: بدا لي منها مِعصمٌ حين جمّرت * وكفٌّ خضيبٌ زينت ببنان. ولعله الظاهر.

[١٣] **(قوله: في الأمور)** الأولى: "بالأمور".

المتصلة في «أم بثمان» على حذفها. قوله: **(وللاستفهام صدر الكلام؛[1] لدلالته)** أي لدلالة الاستفهام **(على نوعٍ من أنواع الكلام)؛**[2] ليحصل العلم في الأول[3] بأن الكلام في أي نوع[4] من أنواعه.

قوله: **(حروف الشرط)**

أي: ومن أصناف الحرف: حروف الشرط، وهي: **(«إن، ولو، وأما»،**[5] **فـ«إنْ» للزمان المستقبل**[6] **ولو دخل على الفعل الماضي، و«لو» للزمان الماضي**[7] **وإن دخل على الفعل المستقبل)،** وهما يدخلان على جملتين، فيجعلانِ الجملةَ الأولى[8] شرطا، والثانيةَ جزاء، **(ويجيءُ فِعْلَا الشرط والجزاء**[9] **ماضيين)** نحو: «إن أكرمتني أَكرمتُك»، **(ومضارعين)** نحو: «إن تكرمني أُكرمْك»، **(ويجيءُ أحدُهما ماضيا، والآخَرُ مضارعا)** بأن يكونَ الأولُ ماضياً والثاني مضارعا نحو: «إن أكرمتني أُكرمْك»، وبالعكسِ نحو: «إن تكرمني أكرمتك»، **(فإن كانا ماضيين)** أي فإن كان فعلَا الشرط والجزاء ماضيين.. **(فلا جزمَ)** فيهما لفظاً؛ **(لأن الماضيَ مبنيّ)** والجزمُ لا يكون إلا في المعرب. قوله: **(وإن كانا مضارعين)** أي وإن كان

---

[1] **(قوله: وللاستفهام صدر الكلام)** أي: يجب أن يكون دالّ الاستفهام حرفا كان أو اسما في أول الكلام.

[2] **(قوله: على نوع من أنواع الكلام إلخ)** أي: كلام قصد به إنشاء الاستفهام.

[3] **(قوله: ليحصل العلم في الأول)** أي: في أول الأمر، علة لعلية الدلالة لاقتضاء الاستفهام الصدارة.

[4] **(قوله: في أي نوع إلخ)** أي من أيّ نوع من أنواعه هو.

[5] **(قوله: وهي: «إن، ولو، وأما»)** وعدَّ سيبويه «إذما» منها، ووَافَقَه ابنُ مالك في ألفيته، وفي قولٍ غير مشهور: أنّ «مهما» أيضاً منها، والتحقيقُ أنهما اسمان، وعليه جمهورُ النّحاة، فليراجع.

[6] **(قوله: فـ«إن» للزمان المستقبل)** أي: وُضِع للدلالةِ على تعليقِ حصولِ شيءٍ بحصولِ شيءٍ في الزّمانِ المستقبل، وكذا يقال في قوله: "و«لو» للزمان الماضي".

[7] **(قوله: و«لو» للزمان الماضي)** ويجيء بمعنى «إن» للزمان المستقبل أيضا وإن كان قليلا، قال ابن مالك في خلاصته: لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ وَيَقِلّ * إيلَاؤُهُ مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قُبِل.

[8] **(قوله: فيجعلان الجملة الأولى إلخ)** الأولى والأوضح: فيدُلّان على تعليقِ وجود الثانية بوجود الأُولى كما قرّرنا، ويسمى الأولى شرطا لتعليق الحكمِ عليها، والثانيةُ جزاءً؛ لأن مضمونَها جزاءٌ لمضمونِ الأولى.

[9] **(قوله: ويجيء فعلا الشرط والجزاء)** أي: الفعلان اللذان تصدّر بهما جملة الشرط والجزاء.

فعلُ الشرط[1] والجزاء مضارعين، **(أو)** كان الفعلُ **(الأول)** وهو الشرط[2] **(مضارعا.. فالجزمُ لازم)** في الفعل المضارع؛ لوجود المقتضي[3] وهو حرف الشرط، وعدمِ المانع وهو البناء **(نحو: «إن تكرمني أُكرمك، وإن تكرمْني أكرمتك»)**. قوله: **(وإن كان الآخِر مضارعاً)** أي وإن كان الفعلُ الآخِر وهو جزاء الشرط مضارعا، **(و)** الفعل **(الأول)** وهو فعل الشرط **(ماضيا.. جاز رفعُ المضارع)** نحو: «إن ضربتني أضربُك»، **(و)** جاز **(جزم المضارع)**[4] أيضا **(نحو: «إن ضربتني أضربْك»)**، أما جوازُ الرفع.. فلأن حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط[5] الذي هوأقرب إليه.. فلا يعمل في الجزاء[6] الذي هو أبعد عنه، وأما جوازُ الجزم.. فلكونه معربا، ووجودِ الجازم، ومثالُ الجزم كثير، **(و)** مثال الرفع: **(قول زهير)** في مدح هرم بن سنان المزني:

هو الجوادُ[7] الذي يُعطيك نَائِلَه * عفوًا[8] ويُظْلَمُ أحيانًا فيَظْطَلِم

(وإن أتاه خليلٌ يوم مسألَة[9] * يقولُ لا غائب مالي[10] ولَا حَرِم)[11]

---

[1] **(قوله: وإن كان فعل الشرط)** المناسب لما قبله: "فعلا الشرط والجزاء".

[2] **(قوله: وهي الشرط)** أي: الذي تصدر به الشرط.

[3] **(قوله: لوجود المقتضي)** أي: للجزم.

[4] **(قوله: جزم المضارع)** الأولى والموافق لنسخ المتن: "جزمه".

[5] **(قوله: لما لم يعمل في الشرط)** أي: في فعله لفظا.

[6] **(قوله: فلا يعمل في الجزاء)** أي: يضعفُ عن العمل في الجزاء، قال بعضهم: يلزم من هذا القول أن لا يكون الجزاء معمولا لأداة الشرط لفظا ولا تقديرا، وعند سيبويه: أن المرفوع ليس بجواب، وإنما هو مؤخر من تقديم، والجواب محذوف، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنّ هناك فاءً مقدرة مع مبتدأ على معنى «إن ضربتني فأنا أضربك».

[7] **(قوله: «هو الجواد»)** أي: لا جواد سواه كأنّ وجود غيره بالنسبة إليه كلا.

[8] **(قوله: «عفوا»)** أي إعطاء عفو، بمعنى أنه يعطيك ما سألتَه بسهولة من غير مطل ولا تعب.

[9] **(قوله: «يوم مسألة»)** الإضافة: لأدنى ملا بسة أي: في يوم يكون فيه سؤال وطلب.

[10] **(قوله: «لا غائب مالي»)** أي: لا يعتذر بغيبة ماله.

[11] **(قوله: «ولا حرم»)** أي: لا محروم ولا ممنوع منه.

ويروى: «يوم مسغبة»، قوله: «الجواد»: السخيّ، يقال: «جادَ الرجلُ بمالِه، يجود، جودا، فهو جواد»، و«النَوْل، والنائل» العطاء،[1] و«عفوُ المال» ما يفضُل عن النفقة،[2] يقال: «أعطيته عفوَ المال» يعني: بغير مسألة،[3] قوله: «ويظلم» أي: يُسأل فوقَ طاقته، «فيظطلم» أي فيحتمل الظلم، و«الخلة» بالضم الحاجة[4] والفقر، و«الخليل» الفقير المختلّ الحالِ، ويحتمل أن يكون[5] من الخلة بمعنى المحبة، و«المسألة» السؤال، و«المسغبة» المجاعة، و«المال الحرم» هو الذي لا خير فيه،[6] وقال الجوهري في الصحاح: و«الحرم» بكسر الراء أيضا الحرمان،[7] قال زهير: وإن أتاه خليل إلى آخره أي: وإن أتى الممدوحَ فقير أو حبيبٌ يومَ مسألة أو يوم مجاعة.. يقول الممدوحُ ليس مالي غائبا ولا مالًا لا خيرَ فيه، فيُعطي منه الخليلَ شيئا؛[8] فـ«إنْ» حرف الشرط، و«أتاه خليل» فعل الشرط،[9] و«يقول» جزاؤه، والفعل الأول ماض، والفعل الآخِر مضارع، وهو مرفوع، فلو جزم..[10] لم يكن البيت موزونا. قوله: **(وإن كان الجزاء ماضيا)** إلى آخره، هذا شروع في بيان[11] عدم جوازِ

---

[1] **(قوله: والنوال والنائل العطاء)** أي: الإعطاء، والمراد هنا العطية.

[2] **(قوله: وعفو المال ما يفضل عن النفقة)** والذي يسهل على الطّباع بذله.

[3] **(قوله: يعني بغير مسألة)** أي: ليس المراد أنه أعطاه ما يفضل عن النفقة، بل المراد ما يلزمه، وهو الإعطاء بسهولة ومن دون سؤال.

[4] **(قوله: والخلة بالضم الحاجة)** في كتب اللغة: أنه بالفتح، والذي جاء بالضم أيضا إنما هو الخلة بمعنى المحبة والصداقة. **(قوله: أيضا والخلة إلخ)** والخليل: الفقير المختلّ الحالِ من الخلة بمعنى الحاجة والفقر.

[5] **(قوله: ويحتمل أن يكون إلخ)** ولا يخفى: أنه يفوت كمال المدح حينئذ؛ فالحق: الاختصار هنا على احتمال الاول، وفي التصريح: المراد بالخليل الفقير المختل الحال، وليس المراد به الصديقَ.

[6] **(قوله: هو الذي لا خير فيه)** أي: لا يستفيد منه أحد.

[7] **(قوله: والحرم بكسر الراء أيضا الحرمان)** أي هو مصدر بمعنى الحرمان، والمراد منه هنا: المحروم منه كما مر.

[8] **(قوله: شيئا)** الأولى بدله: "ما يسأله".

[9] **(قوله: فعل الشرط)** الظاهر: إسقاط الفعل.

[10] **(قوله: فلو جزم إلخ)** أي: إنما حكم بالرفع؛ إذ لو جزم.. لم يكن إلخ.

[11] **(قوله: في بيان إلخ)** أي: في بيان ما يمتنع فيه دخول الفاء على الجزاء، وما يجوز فيه الأمران، وما يجب فيه دخولها عليه.

دخولِ الفاء على الجزاءِ، وبيانِ جواز دخولها عليه، وبيان وجوب دخولها عليه؛ فإن دخولَ[1] الفاء على الجزاء منحصرٌ في أقسامٍ ثلاثة: ممتنع، وجائزٍ، وواجب، والضابط في ذلك:[2] أنه إذا[3] أثّر حرف الشرط في الجزاء معنًى قطعا..[4] لم يجز دخول الفاء على الجزاء أي يمتنع دخولها عليه؛[5] لعدم الاحتياج إلى الرابط[6] بالفاء ح، وإذا احتمل تأثير[7] حرف الشرط في الجزاء وعدمُ تأثيره فيه.. جاز دخول الفاء على الجزاء وتركُ دخولها عليه، وإذا لم يؤثِّر حرفُ الشرط في الجزاء قطعا.. يجب[8] دخولها عليه؛ للاحتياج إلى الرابط بالفاء ح؛ ليدلّ على أنه جوابُ الشرط، فقوله: **(وإن كان الجزاءُ ماضيا لفظا أو معنًى[9] وقصد به الاستقبال[10] بحرف الشرط)** إلى آخره إشارةٌ إلى القسم الأول، وهو أنَّ حرف الشرط أثّر في الجزاء معنًى قطعًا أي: وإذا كان الجزاء[11] ماضيا لفظا (نحو: «إن أكرمتني

---

[1] **(قوله: فإن دخول إلخ)** أي: انحصر البيان في المذكور؛ لأن دخول إلخ.

[2] **(قوله: والضابط في ذلك)** أي: في معرفة ذلك المذكور من الأقسام الثلاثة.

[3] **(قوله: أنه إذا إلخ)** أي: متحقق وحاصل بأنه إلخ.

[4] **(قوله: في الجزاء معنى قطعا)** أي: في معنى الجزاء تأثيرا قطعيا.

[5] **(قوله: أي: يمتنع دخولها عليه)** مستدرك لا فائدة فيه.

[6] **(قوله: إلى الرابط)** الظاهر: "إلى الربط" بدون ألف أي: ربط الجزاء بالشرط.

[7] **(قوله: وإذا احتمل تأثير إلخ)** قد يقال: إن تأثير حرف الشرط في ما صوّر به هذا القسم من المضارع المثبت والمنفي بـ«لا»: قطعيٌّ، وما جاء بالفاء منهما فهو مرفوع على أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ كما جرى عليه الشارح رحمه الله في ما يأتي في المضارع المثبت، وهو التحقيق وإن كان ظاهرُ عبارةِ بعضهم يُشعر بأنه الجزاء؛ فالقسمة حينئذ ثنائية، لا ثلاثية، فليراجع وليحرّر.

[8] **(قطعا يجب إلخ)** الظاهر: إسقاط "قطعا" هنا.

[9] **(قوله: لفظا أو معنى)** أي: لفظا ومعنى، أو معنى فقط.

[10] **(قوله: و قصد به الاستقبال إلخ)** ولا يرد نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ﴾؛ لأن الجزاء وإن كان مستقبلا حقيقةً إلاّ أنه نزل منزلة الماضي مبالغةً في تحقق وقوعه، فكأنه لم يقصد به الاستقبال.

[11] **(قوله: أي: وإذا كان الجزاء إلخ)** لايخفى: أن ظاهرَ هذا التفسير يُشعر أن كُلًّا مِن مثالَيِ نحوِ: «إن أكرمتني أكرمتك»، ونحو: «إن أسلمت لم تدخل النار» ليس من المتن على أسلوبٍ جارٍ في النسخ المتداولة، فيحتمل أن لا يكونا من المتن رأسًا، ويحتملُ أن يكونا منه على أن تكون العبارة: "وإن كان الجزاء ماضيا لفظا، أو معنى، وقصد به الاستقبال بحرف الشرط.. لم يجز دخول الفاء نحو: «إن أكرمتني أكرمتك»، ونحو: «إن أسلمت لم

أكرمتك»)، وقصد بالجزاء الماضي لفظًا: الاستقبالُ؛ بسبب دخول حرف الشرط.. **(لم يجز دخولُ الفاء على الجزاء)؛** لتحقّقِ تأثير حرف الشرط في الجزاء قطعًا ح، وهو جعلُه للاستقبال، وإذا كان الجزاءُ ماضيا معنًى (نحو: «إن أسلمتَ لم تدخل النار»)، وقصد بالجزاء الماضي معنًى: الاستقبال؛ بسبب دخول حرف الشرط.. لم يجز دخول الفاء على الجزاء أيضا؛ للدليل المذكور. قوله: **(وإن كان الجزاء مضارعا مثبتا أو منفيا بـ«لا».. جاز دخول الفاء وتركُه)** إشارةٌ إلى القسم الثاني، وهو أنه إذا احتمل[1] تأثير حرف الشرط في الجزاء، وعدم تأثيره فيه أي: وإن كان الجزاء مضارعا مثبتا.. جاز دخول الفاء على الجزاء **(نحو: «إن تكرمني فأكرمُك»)؛** من حيث إنه جُعل[2] خبرَ مبتدأ محذوفٍ أي: فأنا أكرمك، فحينئذ لم يؤثِّر حرفُ الشرط في الجزاء، **(و)** جاز ترك دخول الفاء على الجزاء نحو: **(«إن تكرمني أكرمك»)؛** من حيث إنه لم يجعل خبر مبتدأ، بل جُعلَ جوابَ الشرط، فح أثّر حرفُ الشرطِ في الجزاء، وهو أولى؛[3] لأنه لا يستلزم حذفا،[4] **(و)** إن كان الجزاء مضارعا منفيا بـ«لا».. جاز دخول الفاء على الجزاء.. إن جعل «لا» لنفي الاستقبال[5] **(نحو: «إن تكرمني فلا أهينُك»)؛** إذ لم يكن[6] لحرف الشرط تأثير في الجزاء ح،[7] **(و)** جاز ترك دخول الفاء على الجزاء.. إن جعل «لا» لمجرد النفي نحو: **(«إن تكرمني لا أهنْك»)؛** إذ

تدخل النار»"، هذا. والأوضح والأخصر في التفسير: "أي: وإذا كان الجزاء ماضيا لفظا نحو: «إن اكرمتني أكرمتك»، أو معنى نحو: «إن أسلمت لم تدخل النار»، وقصد بالجزاء إلخ.. لم يجز دخول الفاء على الجزاء؛ لتحقق تأثير حرف الشرط فيه".

[1] **(قوله: وهو أنه إذا احتمل إلخ)** الحق أن يقول: "وهو احتمال تأثير حرف الشرط في الجزاء" إلخ.

[2] **(قوله: من حيث إنه جعل)** لايخفى: أن الجزاء حينئذ جملة اسمية؛ فينافي قولَه: "وإن كان الجزاء مضارعا مثبتا".

[3] **(قوله: وهو أولى)** أي: عدم جعله خبر مبتدأ محذوف.

[4] **(قوله: لأنه لايستلزم حذفا)** الأولى: "لسلامته من الحذف".

[5] **(قوله: إن جعل لا لنفي الاستقبال)** والمشهور: أنّ دخول الفاء على المضارع المنفي بـ«لا»، وعدم دخولها مبنيّ على جعله خبر مبتدأ محذوف، أو جعل المضارع نفسه جوابا كما مر في المضارع المثبت، فليراجع.

[6] **(قوله: إذ لم يكن)** علة لقوله: "جاز".

[7] **(قوله: حينئذ)** أي: حين جعل «لا» لنفي الاستقبال.

كان لحرف الشرط تأثير في الجزاء ح[1] وهو جعله للاستقبال. قوله: **(ويجب دخول الفاء على غير ما ذكرنا)** إشارةٌ إلى القسم الثالث، وهو أنّ حرف الشرط لم يؤثِّر في الجزاء قطعًا أي: ويجب[2] دخولُ الفاء على الجزاء الذي هو غيرُ ما ذكرنا في القِسمين المذكوريْنِ؛ لتحقّقِ عدمِ تأثير حرف الشرط في الجزاء قطعا ح.[3] قوله **(كما إذا كان** الجزاءُ **(جملةً اسمية)** مثالٌ[4] لقوله: "غير ما ذكرنا" أي: ويجب[5] دخول الفاء على الجزاء الذي هو غير ما ذكرنا كما إذا كان الجزاء جملة اسمية **(نحو: «إن جئتني فأنت مُكْرَم»، أو)** كما إذا كان الجزاء **(ماضيا)** محققا[6] **(بسبب دخول «قد»)**[7] على الماضي **(لفظا[8] نحو: «إن أكرمتني فقد أكرمتك أمس»،[9] أو)** بسبب دخول «قد» على الماضي **(تقديرا نحو قوله تعالى)** في قصة يوسف[10] عليه السلام: **(﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾)** [يوسف: ٢٦] أي: فقد صدقت، والقدُّ: الشقّ طُولًا[11] أي: إن كان قميصُ يوسفَ شُقّ من جانب القُبُل..[12] فقد صدقت زليخا في قولها، **(أو)** كما إذا كان الجزاء **(أمرًا نحو: «إن أكرمك زيد فأكرمْه»، أو)** كما إذا كان الجزاء **(نهيا نحو: «إن يكرمْك زيد فلا تُهِنْه»، أو)** كما إذا

---

[1] **(قوله آخرا: حينئذ)** أي: حين جعل «لا» لمجرد النفي.

[2] **(قوله: قطعا أي: ويجب إلخ)** الأولى: إسقاطه.

[3] **(قوله: قطعا حينئذ)** أي: تحققا قطعيا حين كون الجزاء غير ما ذكرنا.

[4] **(قوله: مثال)** الأولى بدله: "بيان".

[5] **(قوله: ويجب)** الأنسب والأخصر: "أي: وذلك كما إذا كان" إلخ.

[6] **(قوله: محققا)** أي: لا تأثير لأداة الشرط فيه بجعله للاستقبال.

[7] **(قوله: بسبب دخول «قد»)** وذلك لأن «قد» وضعت لتحقيق مضمون ما دخلت عليه، وما تأكد ورسخ لم ينقلب بدخول الأداة، هكذا قالوا، لكنه يشكل بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ ۝٨١﴾ [طه: ٨١]؛ حيث أريد بالجزاء الاستقبال مع دخول «قد»، والله أعلم.

[8] **(قوله: لفظا)** أي: ملفوظة، حال من «قد»، وكذا يقال في قوله: "أو تقديرا".

[9] **(قوله: أمس)** زاده؛ للتنصيص على المضي.

[10] **(قوله: في قصة يوسف)** أي في بيان شأن يوسف.

[11] **(قوله: الشق طولا)** أي: في جهة الطول.

[12] **(قوله: من جانب القبل)** أي: القدام.

كان الجزاء **(فعلًا غيرَ متصرّف فيه**[1] **نحو: «إن أكرمتَ زيدا فعسَى أن يكرمك»، أو)** كما إذا كان الجزاء **(منفيا بغير «لا»)**[2] سواء كان منفيا بـ«لن» وهو لنفي الاستقبال على التأكيد **(نحو: «إن أكرمت زيدا فلن يهينك»، أو)** منفيا بـ«ما»[3] وهو لنفي الحال **(نحو: «إن أكرمت زيدا فما يهينك»)؛** فإنه يجب دخول الفاء على الجزاء في هذه الأمثلة[4] المذكورة؛ للدليل المذكور.[5] قوله: **(ويزاد «ما» عليها)** أي ويزاد «ما» على «إنْ»[6] **(للتأكيد نحو قوله تعالى** في سورة البقرة: [٣٨] **(﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٣٨﴾)**، وإذا زيدت «ما» بعد «إن» الشرطية.. أدخلتْ نون التأكيد على فعلها في الأكثر،[7] لأنه[8] لمّا أكّدت حرف الشرط.. كان تأكيدُ الفعل أولى. قوله: **(ولها)** أي لحروف الشرط **(صدرُ الكلام)؛** لدلالتها على نوع من أنواع الكلام؛[9] ليحصل العلم في أول الأمر بأن الكلام في أيّ نوع من أنواعه. قوله: **(ولا تدخل)** أي ولا تدخل حروف الشرط وهي:

---

[1] **(قوله: غير متصرف فيه)** بصيغة اسم المفعول، والمشهور إسقاط "فيه" على أنه اسم فاعل.

[2] **(قوله: بغير «لا»)** ينبغي أن يزيد: "ولم".

[3] **(قوله: أومنفيا بـ«ما»)** لايخفى قصور البيان، فالحق: إدراج المنفي بـ«إن، ولما» فيه أيضا.

[4] **(قوله: في هذه الامثلة)** الأولى: "في هذه المواضع".

[5] **(قوله: للدليل المذكور)** وهو تحقق عدمِ تأثير حرف الشرط في معنى الجزاء، أقول: مقتضى الدليلِ المذكور: امتناعُ دخول الفاء على المنفي بـ«ما، وإن، ولما»، وكذا الجملة الاسمية؛ لتأثير أداة الشرط في مفهومهما بجعله للاستقبال، ولقد أحسن الرضيُّ؛ حيثُ قال: والمص -يعني ابنَ الحاجب- قال -وقد أحسن مع أنّ على بعض ما ذكَره كلامًا-: إنما تدخل الفاء إذا لم تؤثِّر الأداة من حيث المعنى في الجزاء إلخ، انتهى. ولعله أشار بقوله: "مع أنّ على بعض ما ذكره كلامًا" إلى ما قلنا، فالذي ينبغي أن يقال في ضابط دخول الفاء: إنّ الجزاء إن كان مما يصلح أن يقع شرطا.. فلاحاجة فيه إلى رابط؛ لأنّ بينه وبين الشرط مناسبةً لفظية من حيث صلاحيةُ وقوعه موقعه، وإن لم يصلح له.. فلا بد من رابط، انتهى. والله أعلم.

[6] **(قوله: ويزاد «ما» على «إن»)** الظاهر: الاقتصار على قوله: "على «إن»".

[7] **(قوله: في الأكثر)** لعل أفعل التفضيل على غير بابه؛ إذ ترك تأكيد فعلها بالنون حينئذ قليل، بل ذهب المبرد والزجاج إلى لزوم التأكيد، وزعما: أن تركه للضرورة.

[8] **(قوله: لأنه إلخ)** أي: لمّا أكد حرف الشرط مع كونه غير مقصود.. كان تأكيد الفعل المقصود أولى؛ لئلا ينتقص المقصود عن غيره.

[9] **(قوله: على نوع من أنواع الكلام)** وهو الكلام المستعمل على تعليق حصول شيء بحصول شيء.

«إن، ولو، وأما» **(إلا على الفعل لفظا[1] نحو: «إن أكرمتني أكرمتك»)**، و«لو ضربتني ضربتك»، **(أو تقديرا نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ﴾)** [التوبة: ٦] أي: وإنِ استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره، فـ«أحد» مرفوع بأنه فاعلُ[2] الفعل المحذوف يفسره الظاهر، **(ونحوُ)** قولِه تعالى في سورة سبحان: **(﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ[3] إِذٗا لَّأَمۡسَكۡتُمۡ خَشۡيَةَ ٱلۡإِنفَاقِۚ﴾)** [الإسراء: ١٠٠] أي: لو تملكون أنتم[4] تملكون، فقوله: «أنتم» مرفوع بأنه فاعلٌ لفعلٍ محذوف، وهو «تملكون» الأولُ[5] المحذوف[6] يفسِّره[7] الظاهر، وهو «تملكون» الثاني المذكور؛ لأنه لما حُذف[8] الفعل.. وجب أن يكون الفاعلُ منفصلا؛ فتعيّنَ للفاعل[9] «أنتم»؛ لأنه المضمرُ المرفوع المنفصلُ للجمع المذكر المخاطب. وأما «أما»..[10] فسيذكر آنفا..[11] إن شاء الله تعالى. قوله: **(وكذا: حروف التحضيض)** أي كما أنّ حروف الشرط لا تدخل إلا على الفعلِ لفظًا أو تقديرًا كذلك حروف التحضيض **(لا تدخل إلا على الفعل لفظا نحو: «لولا فعلت»، أو تقديرا**

---

[1] **(قوله: لفظا إلخ)** لايخفى: أن هذا التعميم إنما يجري في غير «أما»؛ حيث يجب تقدير فعلها كما سيجيء.. إن شاء الله تعالى.

[2] **(قوله: بأنه فاعل)** أي: بسبب أنه فاعل.

[3] **(قوله تعالى: ﴿خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ﴾)** أي: خزائنَ رزقِه وسائر نعمه **﴿إِذٗا لَّأَمۡسَكۡتُمۡ﴾** عن الإنفاق **﴿خَشۡيَةَ ٱلۡإِنفَاقِۚ﴾** أي: عاقبتِه، وهو الفقر.

[4] **(قوله: أي: لو تملكون أنتم)** الصواب: إسقاط "أنتم".

[5] **(قوله: «تملكون» الأول)** الظاهر: "تملك الأول"، وكذا يقال في قوله: "وهو «تملكون» الثاني".

[6] **(قوله: المحذوف)** لاحاجة اليه كقوله: "المذكور" في ما سيأتي.

[7] **(قوله: يفسره الظاهر)** الأولى: "الذي يفسره الظاهر".

[8] **(قوله: لأنه لما حذف)** أي: وإنما صار الفاعل بعد الحذف «أنتم» مع كون الواوَ قبله.

[9] **(للفاعل)** أي: لأن يكون فاعلا، إظهار في مقام الإضمار من غير داع إليه.

[10] **(قوله: وأما «أما» إلخ)** لو عطف على مقدّر قبل قوله: "لفظا" أي: فأما «إن، ولو» فيدخلان الفعل لفظا إلخ.. لاندفع الإشكال المذكور هناك.

[11] **(قوله: آنفا)** ظرف لقوله: "يذكر"، والصواب: إسقاطه؛ حيث لايستعمل إلا فيما ذكر عن قريب.

كقولك لمن ضرب قوما:[1] **«لولا زيدا» أي: لولا ضربت زيدا)** أي: هلّا ضربته، **(قال جرير:**

تَعُدُّون عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مجدِكم * بَنِي ظوطَرَى لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا)

«العدّ» الإحصاء،[2] و«العقر» الجرح،[3] و«النيب»[4] جمع «ناب» وهي المُسِنّة من النُّوق، و«المجد» الكرَم، وقال ابن السكّيت: «المجد» الشرف،[5] و«الظوطرى، والظيطرى»[6] الرجل الضخم[7] الذي لا غناء عنده أي: لا نفع عنده،[8] و«كمى فلان شهادته،[9] يكميها» إذا كتمها، و«انكمى» أي: استخفى، و«تكمّى» أي: تغطّى، و«تكمّت الفتنة الناس» إذا غشِيتهم،[10] و«الكمِيُّ» الشُّجاع المُتَكمِّي في سلاحه؛ لأنه كمَى نفسَه أي: سترها بالدرع[11] والبيضةِ،[12] والجمعُ «الكماة»[13] كأنهم جمعوا «الكامي»[14] مثل «قاض، وقضاة»، و«رجل

---

[1] **(قوله: لمن ضرب قوما)** أي: إلا زيدا.

[2] **(قوله: العدّ الإحصاء)** غير مناسب هنا، بل المناسب: كونه بمعنى الحسبان على أن «عد» بمعنى «حسب» الذي يتعدى إلى مفعولين.

[3] **(قوله: العقر الجرح)** في كتب اللغة: «عقر الإبل»: ضرب قوائمها بالسيف، والمراد: النحر.

[4] **(قوله: والنيب)** بكسر النون، أصله: «نُيُبٌ» على وزن «فُعُلٌ» كُسرتِ النونُ؛ للمحافظة على الياء.

[5] **(قوله: وقال ابن السكيت: المجد الشرف)** وهو المراد هنا.

[6] **(قوله: والظوطرى والظيطرى)** لعله محرف "والضوطر والضيطر" بالضاض وبدون ألف.

[7] **(قوله: الرجل الضخم)** في الأمير على المغني، وفي شرح شواهد ابن عقيل: ما يدلّ على أن المراد من ضوطرى -بالضاض مقصورا-: المرأة الحمقاء، فليحرر وليراجع.

[8] **(قوله: أي: لا نفع عنده)** الأخصر والأولى: الاقتصار عليه في البيان.

[9] **(قوله: و«كمى فلان شهادته»)** الحق أن يقول: "و«الكمي» الشجاع، من «كمى فلان»" إلخ.

[10] **(قوله: غشيتهم)** أي: عمّتْهم.

[11] **(قوله: بالدرع)** الأولى: بالسلاح.

[12] **(قوله: والبيضة)** الحق: إسقاطه؛ إذ ليس داخلًا في مفهوم «الكميّ»، وإنما هو داخل في مفهوم «المقنّع» كما سيذكره.

[13] **(قوله: والجمع: «الكماة»)** أي: على خلاف القياس.

[14] **(قوله: كأنهم جمعوا «الكامي»)** في نسخة خطية: "جمعوا «الكامي» عليه" أي: لما ترك «الكامي»، واستعمل في موضعه «الكميّ» كأنه حين جمعوا «الكميّ» على «الكماة» جمعوا «الكاميَ» عليه مثل: «قاض، وقضاة».

مقنّع» بالتشديد أي: عليه بَيْضَة،[1] أي: تعدّون عقرَ النيب للضيافةِ مِن أفضل مجدكم[2] يا بني ظوطرى[3] لولا تعدُّون عقر الكميّ[4] المقنّع من أفضل مجدكم، يعني: أنتم تفتخرون بالضيافة، وهلاّ[5] تفتخرون بالمقاتلة. قوله: **(و«أما» فيه معنى الشرط)**[6] اعلم: أن «أما» لتفصيل النسب[7] نحو: «أما زيد فعالم،[8] وأما عمرو فجاهل»، فالأصل[9] فيها التكرار، لكنهم لم يلتزموا تكرار «أما»[10] كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ﴾ [آل عمران: ٧] ولم يذكر[11] بعده «أما» أخرى؛ لكونها معلومة مما قبلها،[12] ويدل

---

[1] **(قوله: عليه بيضة)** أي: على رأسه بيضة ومِغفر.

[2] **(قوله: من أفضل مجدكم)** المناسب لظاهر البيت: إسقاط "من" هنا، وفيما سيأتي.

[3] **(قوله: يا بني ظوطرى)** الأولى: تقديمه على قوله: "تعدون" إلخ.

[4] **(قوله: لولا تعدون عقر الكمي)** الحق: إسقاط "عقر" أي: لايمكن لكم ذلكم؛ إذ ليس فيكم الكمي المقنع، وفي «مغني اللبيب» أي: لولا عددتم، وقول النحويين: "لولا تعدون" مردود؛ إذ لم يُرِد أنْ يحُضّهم على أن يعُدُّوا في المستقبل، بل المراد توبيخُهم على ترك عدّه في الماضي. انتهى. وفي القلب منه شيء، فليحرر.

[5] **(قوله: وهلا)** الظاهر: "ولا تفتخرون بالمقاتلة" أي: لستم من أهلها.

[6] **(قوله: و«أما» فيه معنى الشرط)** لم يقل: "و«أما» لمعنى الشرط"؛ لعدم تأصلها فيه مثل: «إن، ولو»؛ إذ تدل على التفصيل أيضا.

[7] **(قوله: لتفصيل النسب)** أي: نسب الجملة السابقة.

[8] **(قوله: نحو: «أما زيد فعالم» إلخ)** أي: اتصف زيد بصفة مغايرة لصفة عمرو.

[9] **(قوله: فالأصل)** المناسب للتفريع: "فالواجب".

[10] **(قوله: لم يلتزموا تكرار أما)** أي: لفظا.

[11] **(قوله: ولم يذكر)** الأولى: "فلم".

[12] **(قوله: لكونها معلومة مما قبلها)** أي: من «أما» المذكورة التي ذكر بعدها ما هو ضد للمحذوف، وذِكر أحد الضِّدّين دليلٌ على الآخَر؛ فيكون المراد -والله أعلم-: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ﴾ أي: ضلال.. ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ﴾ أي: إنما يأخذون من القرآن بالمتشابه الذي يمكنهم أن يحرّفوه ويصرفوه إلى مقاصدهم الفاسدة ﴿ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ﴾ أي: الإضلال إلخ، وأما الذين ليس في قلوبهم زيغ.. فيتبعون منه المحكماتِ.

على كون «أما» للشرط لزومُ الفاء[١] في جوابها، والقصدُ[٢] بأن الأولَ[٣] مستلزم للثاني؛ ففيها معنى الشرط[٤] **(نحو: «أما زيد فمنطلق»، أصله: مهما[٥] يكن من شيء فزيد منطلق)**، هذا مذهب سيبويه، فـ«مهما» أصله: «ماما»، فقلبتْ ألف «ما» الأولى هاء، فصار «مهما» كما ذكر، و«يكن» تامّة بمعنى يَقَعْ، و«من شيء» بيان الضمير[٦] المستتر الراجع إلى «مهما»، تقديره: ما يقع الذي هو الشيء[٧] فزيد منطلق أي: الانطلاق ثابت لزيد على كلِّ حال من الأحوال،[٨] فإذا علمت أنّ أصل «أما زيد فمنطلق»: «مهما يكن من شيء فزيد منطلق».. فقد علمت أنه التزم حذف الفعل الداخلِ عليه «أمّا»؛ لأن المقصود هو الاسم[٩] الواقع بعدها دون الفعل، ولما حُذف الفعل.. جعل الجزء الذي مما[١٠] في حيز جوابها[١١] بين «أما» وبين فائها عوضاً عن الفعل المحذوف، وهو الاسم الواقع بعدها؛ لكراهتهم أن يليَ آلةُ الجزاء -وهي الفاء- آلةَ الشرط وهي «أما»، وقال بعضُ النحويين: إن الاسم الذي بعد «أما» ليس جزءا مما في حيز جواب «أما»، بل هو معمول لفعل محذوف

---

[١] **(قوله: لزوم الفاء)** أي: التي لايمكن إلا أن تكون لربط الجواب بالشرط.

[٢] **(قوله: والقصد)** المعلوم من موارد الاستعمال.

[٣] **(قوله: بأن الاول)** أي: المتلبس بأن الاول إلخ، والظاهر: "إلى أن الأول".

[٤] **(قوله: ففيها معنى الشرط)** أي: معنى هو الشرط، ولاحاجة إليه.

[٥] **(قوله: أصله: مهما إلخ)** فـ«أما» نائبة عن «مهما» فقط، و«يكن من شيء» شرط محذوف كما يفهم من كلامه فيما بعد.

[٦] **(قوله: بيان الضمير إلخ)** ولم تُجعل «من» زائدةً؛ هرباً من زيادتها في الإثبات تبعا للجمهور وإن جوّزها الأخفش.

[٧] **(قوله: ما يقع الذي هو الشيء)** لعل "الذي" بدل من الضمير المستتر في "يقع"، ولايخفى ركاكته، فالحق: أن التقدير: أيّ شيء يقع.

[٨] **(قوله: على كل حال من الأحوال)** الأولى بدله: "ألبتة"، أو "لا محالة"، أو نحو ذلك.

[٩] **(قوله: لأن المقصود هو الاسم)** أي: لأن المقصود في نحو: «أما زيد فمنطلق» هو نسبة شيء إلى الاسم الواقع بعدها.

[١٠] **(قوله: مما)** الحق: إسقاطه.

[١١] **(قوله: في حيز جوابها)** الظاهر: إسقاط "الحيز" كما في نسخة خطية، وكذا يقال في ما سيأتي.

تقديره: «مهما ذُكِر زيدٌ فهو منطلقٌ».[1] قوله **(و«إذن» جواب وجزاء)** أي: وإذن جواب[2] لقول الرجل، وجزاء[3] لفعله، وإنما أتى بها في آخر بيان حروف الشرط؛[4] لمناسبتها الشرطَ[5] والجزاء من حيث إنها جواب وجزاء، يقول الرجل: «أنا آتيك»، فتقول: «إذن أكرمك»، فهذا الكلام قد أجبته به،[6] وصيّرتَ إكرامَك جزاءً له على إتيانه. قوله: **(وعملُها)** أي وعمل «إذن» هو **(النصب في فعل مستقبل غيرِ معتمِدٍ[7] على شيء قبلها كقولك لمن يقول لك: «أنا أكرمُك»: «إذن أُحِبَّك»)** أي: إنما تعمل «إذن» بشرطين:[8] أحدهما: أن يكون الفعل مستقبلا؛ لكونها جوابا وجزاء،[9] والجزاء لا يمكن إلا في الاستقبال، وثانيهما:

---

[1] **(قوله: تقديره: مهما ذكر زيد فهو منطلق)** وأما تقديره بـ«مهما يذكر زيد فهو منطلق».. فوجه غير ظاهر، مع أنه يوهم جواز «أما زيدا فمنطلق» بالنصب بتقدير: «تذكر» على صيغة المعلوم، وجوازَ «أما يومُ الجمعة فزيد منطلق» برفع اليوم بتقدير: «يذكر» على صيغة المجهول مع عدم جوازهما بلا خلاف. اهـ.

[2] **(قوله: أي: و«إذن» جواب)** أي: الكلام المشتمل على «إذن» جواب لمقول القائل، ومضمونه جزاء لفعله.

[3] **(قوله: وجزاء)** عند سيبويه: أن كونها للجزاء غالبي؛ لأنها قد تخص للجواب نحو: «إذن أظنك صادقا» جوابا لمن قال: «أنا أحبك»؛ لأن ظن الصدق لايصلح جزاء للمحبة على أنه حالي والجزاء لايكون إلا مستقبلا.

[4] **(قوله: بيان حروف الشرط)** أي: في محل بيان إلخ.

[5] **(قوله: لمناسبتها الشرط إلخ)** أي: لمناسبة الكلام المشتمل عليها مع الكلام الذي هو جواب له الشرط والجزاء.

[6] **(قوله: فهذا الكلام قد أجبته به)** الأولى والمناسب لما سبق: "قد أجبت كلامه به، وصيّرت مفهومه -وهو الإكرام- جزاء لمفهومه، وهو الإتيان".

[7] **(قوله: غير معتمد)** في الرضي وغيره: المراد باعتماد الفعل على ما قبلها: كونُه من تمامه، وذلك لا يكون إلافي ثلاثة مواضع بالاستقراء: الأول: أن يكون خبرا لما قبلها نحو: «أنا إذن أكرمك»، الثاني: أن يكون جزاء لشرط قبلها نحو: «إن تأتني إذن أكرمك»، الثالث: أن يكون جوابا لقسم قبلها نحو: «والله إذن لأقرأنّ».

[8] **(قوله: إنما تعمل «إذن» بشرطين)** بل بثلاثة شروط، ثالثها: أن لا يفصل بينها وبين فعلها سوى القسم.

[9] **(قوله: لكونها جوابا وجزاء إلخ)** قد عرفت فيما سبق: أن كونها للجزاء أكثريّ على التحقيق، مع أن التزام دوامه كما هو ظاهر عبارة الشارح رحمه الله يستلزم عدمَ دخولها على الحال، فيلغو اشتراط الاستقبالية في عملها، فينافي قول المص فيما بعد: "وتلغيها إذا كان المذكور بعدها حالا"؛ فالحق في التعليل: ما نقله الخضري عن الدماميني: "لأن سائر النواصب لا تعمل في الحال؛ لتحققه في الوجود كالأسماء؛ فلا تعمل فيه عوامل الأفعال".

أن لا يعتمدَ ما بعدها على ما قبلها أي: لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها؛[1] لِئَلَّا يلزمَ[2] توارُدُ العامليْنِ وهما «إذن» وما قبلها على معمول واحد. قوله: **(وتُلغيها)** أي وتلغي «إذن» أي: وتُبطِل عملَها **(إذا كان الفعلُ المذكور بعدها حالًا)**؛ لفقْد أحد الشرطين المذكورين[3] **(كقولك لمن حدّثك: «إذن أظنك كاذباً»)**، قوله: **(أو معتمِداً على ما قبلها)** أي: وتلغيها أيضاً إذا كان الفعل المذكور بعدها معتمِداً على ما قبلها؛ لفقد الشرط الثاني **(كقولك لمن قال: «أنا آتيك»: «أنا إذن أكرمُك»)**، وتلغيها أيضا إذا فُقِدَ الشرطان المذكوران جميعا كقولك لمن حدّثك: «أنا إذن أظنُّك كاذبا».

قوله: **(حرفا التعليل)**

أي: ومن أصناف الحرف: حرفا التعليل، **(وهما: «كي»، واللام[4] نحو: «جئتك كي تعطيَني[5] مالًا»، ونحو: «زُرْتُك لتكرمني»)** وقد مر بيان عملهما[6] في باب الفعل.

---

[1] **(قوله: معمولا لما قبلها)** فيه قصور؛ إذ لايتأتى فيما إذا كان ما بعدها جوابا لقسم قبلها، وكذلك: إذا كان خبرا لمبتدأ إلا على رأي من ذهب إلى أن المبتدأ عامل في الخبر؛ فالحق: أن المراد من الاعتماد على ما قبلها: ما أشرنا إليه سابقا مِن كون ما بعدها من تمام ما قبلها، والله أعلم.

[2] **(قوله: لئلا يلزم إلخ)** أقول: إنما يلزم إذا كان ما بعدها جزاء لما قبلها، وأما إذا كان جوابا أو خبرا.. فلا، أما الاول.. فظاهر، وأما الثاني.. فلأن معمول المبتدأ على تقدير كونه عاملا في الخبر: الجملة التي هي خبر له، ومعمول «إذن» الفعل وحده؛ فالتعليل المناسب: ما قاله الجامي قدس سره: لأنها لضعفها لا تَقْدِر أن تعمل فيما اعتمد على ما قبلها، فصار كأنه سبقها حكما.

[3] **(قوله: لفقد أحد الشرطين المذكورين)** الأولى والمناسب لما سيأتي: "لفقد الشرط الأول".

[4] **(قوله: حرفا التعليل، وهما: «كي»، واللام)** ولم يتعرّض لـ«مِن، والباءِ، وفي»، وغيرها من الحروف التي تُستعمل للتعليل؛ لقلة استعمالها له، بخلافهم.

[5] **(قوله: نحو: «جئتك كي تعطيني»)** على أنّ «كي» جارّة، وما بعدها منصوبٌ بـ«أن» مقدرة، ويحتمل أن تكون ناصبة بتقدير لامٍ قبلها، وقد يقال: إنه جرى هنا على رأيِ الأخفش من أنّها جارّة دائما.

[6] **(قوله: بيان عملهما)** وهو الجرُّ.

قوله: (حرف الرّدع)

أي: ومن أصناف الحرف: حرف الردع أي: الزجرِ والمنعِ والكفِّ، قال الجوهري في الصّحاح: «ردعته عن الشيء، أردَعُه،[1] ردعا، فارتدع» أي: كففته فانكفّ، **(وهو «كَلّا» كقولك: لمن قال)** لك شيئا تُنكره نحو: **(«فلانٌ يبغضك»: «كلا» أي: ارتدِع)** أي: انزجر كما قال عز وجل بعد قوله: ﴿رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ ١٥﴾، و﴿رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ١٦﴾:[2] ﴿كَلَّاۖ﴾ [الفجر: ١٧] أي: ليس الأمر كذلك؛ لأنه تعالى قد يُوَسِّع في الدنيا رِزقَ مَن لا يُكرمه مِن الكفار والفجار، وقد يُضيِّق فيها رزقَ مَن لا يُهينُه من الأنبياء والصحابة، وقد يكون «كلّا» بمعنى «حقًّا»[3] كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ٧﴾ [العلق: ٦، ٧]، وعلى هذا الوجه أي: كونِها بمعنى التحقيق[4] يكون أيضا حرفًا؛ لكونها لتحقيق الجملةِ[5] كـ«إنّ» المكسورة، فلم يُخرجها ذلك المعنى عن الحرفية، وقال بعضهم: «كلا» إذا كانت بمعنى «حقا» تكون اسما،[6] لٰكنّها بنيت؛ لموافقتها لفظا[7] لـ«كلّا» التي للرّدع.

---

[1] **(قوله: «ردعته، أردعه»)** من باب «فتح، يفتح».

[2] **(قوله: بعد قوله: ﴿رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ ١٥﴾، و﴿رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ١٦﴾)** من قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ أي الكافر ﴿إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ﴾ أي اختبره ربه ﴿فَأَكۡرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ﴾ أي جعله متلذذا متنعما ﴿فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ ١٥﴾ أي فضّلني وعظّمني ﴿وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ﴾ أي ضيّقَ ﴿عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ١٦﴾.

[3] **(قوله: وقد يكون بمعنى «حقا»)** وهو رأي الكسائي فيما إذا وقعت في ابتداء كلامٍ، وقال بعضهم: إنها حينئذ بمعنى «نَعم»، وقال آخرُ: بمعنى «ألَا» الاستفتاحية.

[4] **(قوله: أي كونها بمعنى التحقيق)** المناسب: "كونها بمعنى «حقا»".

[5] **(قوله: لكونها لتحقيق الجملة)** لايناسب ظاهر ما عبروا به: أنها بمعنى «حقّا»، قال الأمير على المغني: ولما قال -أي الكسائي- بمعنى «حقا».. علِمنا: أن مراده أن هذا اللفظَ هو حرفٌ بمعنى هذا اللفظ، وهو اسم، تدبر. انتهى.

[6] **(قوله: تكون اسما)** ويبعّده أنّ اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل، ومخالفٌ للأصل، ومُحْوِج لتكلّف علةِ بنائها.

[7] **(قوله: لموافقتها لفظا إلخ)** ولمناسبة معناها لمعناها؛ لأنك تردع المخاطب عما يقول؛ تحقيقا لضده.

قوله: (اللاماتُ)

أي: ومن أصناف الحرف: اللاماتُ، وهي ثمانيةُ أنواع: **(لام التعريف)**، ولام القسم،[1] ولامُ الموطِّئة للقسم،[2] ولام جوابِ «لو، ولولا»، ولامُ الأمر، ولام الابتداء، واللامُ الفارقة بين «إن» المخففةِ والنافية، ولامُ الجر. فلام التعريف **(هي اللّام السّاكنةُ التي تدخل على الاسم المنكور فتُعرِّفه)**، فهذه اللام وحدها هي حرفُ التعريف[3] عند سيبويه؛[4] إذ لو كانت الألفُ مقصودةً قبلها..[5] لم تحذف في الوصل كما لا تحذف همزة «أمْ، وإنْ» نحو: «إن تأتِني أكرمك»،[6] ولأن التنوينَ يدلُّ على التنكير[7] وهو حرف واحد؛[8] فوجب[9] أن يكون حرف التعريف أيضًا حرفًا واحدا؛[10] حملا للنقيض على النقيض،[11] وذهب الخليل إلى أنّ حرف التعريف: «أل» كـ«هل، وبل»؛ لأن حروفَ المعاني ليس فيها

---

[1] **(قوله: لام التعريف، ولام القسم)** إضافة الاول: من إضافة الدال إلى المدلول، والثاني: لأدنى ملابسة.

[2] **(قوله: ولام الموطئة)** صوابه: "واللام الموطئة" أي: ممهِّدة الجواب له.

[3] **(قوله: وحدها هي حرف التعريف)** فالهمزة حينئذ: همزة وصل، زيدت؛ ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، ولا مدخل لها في التعريف، وإنما لم تحرك اللام؛ لأن كسرها يلبسها بلام الجر، وفتحها بلام الابتداء، وضمها يؤدي إلى عدم النظير.

[4] **(قوله: عند سيبويه)** أي: في المشهور، ونقل عنه: أن أداة التعريف «أل» بجملتها، لكن الهمزةَ زائدة؛ للوصل، معتدٌ بها في الوضع، بمعنى: أنها جزءُ الأداة وإن كانت زائدة فيها، ونظيرها: أحرف المضارعة.

[5] **(قوله: مقصودة قبلها)** الأولى: تقديم "قبلها" أي: لو كانت الهمزة قبلها مقصودة وجزءا من أداة التعريف.. لم تحذف في حال الوصل، مع أنها تحذف فيه، وقد يستشكل الملازمة بما ذكرناه آنفا منقولا عن سيبويه، والله أعلم.

[6] **(قوله: نحو: «إن تاتني أكرمك»)** غير موجود في نسخة خطية، ولعله من زيادة الناسخين.

[7] **(قوله: يدل على التنكير)** أي: في نحو: «سيبويهٍ، وصه» منوّنين.

[8] **(قوله: وهو حرف واحد)** ساكن.

[9] **(قوله: فوجب إلخ)** الأولى: "فناسب".

[10] **(قوله: حرفا واحدا)** ساكنا.

[11] **(قوله: حملا للنقيض على النقيض)** لكون كل واحد منهما طرفا مقابلا للطرف الآخر، فيؤول إلى حمل النظير على النظير.

ما وُضِع على حرف مفرد[1] ساكن؛ فوجب أن يحمل هذا[2] على ما ثبت[3] دون ما لم يثبت،[4] وأما[5] سقوط الألف[6] على مذهب الخليل.. فللتخفيف؛ لكثرة الاستعمال، وليست للوصل، بل هي همزة القطع[7] على مذهبه، وأما عند سيبويه.. فهي للوصل. قوله: **(إما تعريفَ جنسٍ)** أي: وهي اللام[8] الساكنة الداخلة على الاسم المنكور فتعرِّف هذه اللامُ ذلك الاسمَ المنكور إما تعريف جنس أي: حقيقة، **(أو تعريفَ عهدٍ)** أي عهدٍ خارجي،[9] **(مثال الأول)** وهو أن تعرف[10] هذه اللامُ الاسم المنكورَ تعريفَ جنسٍ **(قولُك: «أهلك الناسَ[11] الدينارُ والدرهمُ»[12] أي: أَهْلَكَهُمْ هٰذانِ الحَجَران[13] المعروفانِ من بينِ سائرِ**

---

[1] **(قوله: ليس فيها ما وضع على حرف مفرد إلخ)** الظاهر: إسقاط "مفرد"، وقد يقال: يشكل بالتنوين؛ فإنه حرف ساكن مع أنه من حروف المعاني.

[2] **(قوله: أن يحمل هذا)** أي: دال التعريف.

[3] **(قوله: على ما ثبت)** من مجيء حروف المعاني على أكثرَ من حرف، ويجعلَ الدال المذكور «أل» كـ«هل».

[4] **(قوله: ما لم يثبت)** وهو: مجيئها على حرف ساكن.

[5] **(قوله: وأما سقوط الالف)** لايخفى ركاكة العبارة، فالظاهر أن يقول: "فالهمزة على مذهب الخليل: همزة قطع، وسقوطها عند الوصل؛ للتخفيف؛ لكثرة الاستعمال، وأما عند سيبويه.. فهي للوصل".

[6] **(قوله: وأما سقوط الألف إلخ)** أي: في حالة الوصل مع أن حقها عدم السقوط؛ لكونها أصلية على ما ذهب إليه.

[7] **(قوله: همزة القطع)** أي: تدل على أن المراد بمدخولها جنس معين.

[8] **(قوله: أي: وهي اللام إلخ)** فيه تطويل من غير طائل، والأولى: الاقتصار على أن يقول: "فتعريفه: إما تعريف جنس أي: حقيقة".

[9] **(قوله: أي: عهد خارجي)** والمراد: ذي عهد، أو معهود خارجي أي: تدل على أن مدلول مدخولها معهود في الخارج.

[10] **(قوله: هو أن تعرف إلخ)** الأخصر: "وهو تعريفها الاسم المنكور تعريف جنس".

[11] **(قوله: «أهلك الناس»)** أي: غالبَهم.

[12] **(قوله: «الدينار والدرهم»)** أي: جنسهما.

[13] **(قوله: الحجران)** أي: الجوهران.

الأحجار)،[١] ولا تريد دينارًا[٢] ولا درهما بعينهما، بل تريد جنسَهما أي: حقيقتهما.[٣] قوله: **(وقولُك: «الرجلُ خيرٌ من المرأة»)** عطف على قوله: "كـقولك"[٤] أي: ومثال الأول أيضا قولك: «الرجلُ خير من المرأة» **(أي: هذا الجنسُ من الحيوان من بين سائر أجناس الحيوانات[٥] خيرٌ من ذلك الجنس[٦] من الحيوان)** أي: من بين سائر أجناسه.[٧] قوله: **(وقولُهم)** عطف أيضا على قوله: "قولُك" أي: ومثال الأول أيضا قولهم: **(«المرءُ بأصغريه»)**، وأرادوا بأصغريه: القلبَ واللسانَ، سُمِّيا بذلك؛ لصِغَر حجمهما[٨] **(أي: اعتبارُ**

---

[١] **(قوله: من بين سائر الأحجار)** حال من قوله: "هذان الحجران" تقديره: منفردين من بين سائر الأحجار أي: لم يهلك الناسَ من بين جميع الأحجار إلا هذان الحجران، وقد يقال: إنه مستدرك فيما نحن بصدده، وهو بيان أن اللام في المثال المذكور للجنس، والله أعلم.

[٢] **(قوله: ولا تريد دينارا إلخ)** ولا قرينة على أن المراد كل دينار ودرهم، ولا دينار ودرهم غير معيّنين.

[٣] **(قوله: جنسهما أي: حقيقتهما)** الظاهر: "جِنْسَيْهما أي: حقيقتيهما".

[٤] **(قوله: كقولك)** الحق: "قولك" إلخ.

[٥] **(قوله: من بين سائر الأجناس من الحيوانات)** نظير قوله: من بين سائر الأحجار ففيه ما فيه

[٦] **(قوله: خير من ذلك الجنس)** ولكون الحكم على الجنس لا ينافي تخلف الخيرية في بعض الأفراد لخصوصيةٍ عرضت له.

[٧] **(قوله: من بين سائر أجناسه)** لايخفى استدراكه، على أنه يشعر أن جنس الرجل إنما يكون خيرا من جنس المرأة فقط، ولا يخفى فساده.

[٨] **(قوله: لصغر حجمها)** أي: جدا.

هذا الجنسِ[1] **بالقلب المُدْرِك**[2] **واللسانِ المبيّنِ**[3] **المقرر)** المفسِّر، قال الله تعالى[4] في سورة ص [٢٠]: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحِكْمَةَ[5] وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ ۝٢٠﴾[6] ومنه[7] قول الشاعر:

لِسانُ الفتى نصفٌ ونصفٌ فؤادُه * فلَم يَبْقَ إلا صورةُ اللَّحْمِ والدَّمِ[8]

قوله: **(ومثال الثاني)** أي ومثال الثاني[9] [وهو] أنْ تُعَرِّف[10] هذه اللامُ الاسمَ المنكور تعريفَ عهدٍ خارجيّ أي: معرفة[11] خارجة **(قولُك: «فَعَل الرّجلُ كذا» لرجل معهود)**[12] أي معروف **(بينك وبين مخاطبك).** قوله **(وقولك)** عطفٌ على قوله: "قولُك" أي: ومثال الثاني[13] قولك: **(«أنفقتُ الدِّرهم» لدرهم معهود)**[14] أي معروف **(بينك وبين مخاطبك)،** قال الجوهريُّ في الصِّحاح: «المعهودُ»: الذي عُهِد وعرف، ومثال الثاني أيضا: كلُّ اسم

---

[1] **(قوله: اعتبار هذا الجنس)** أي المعتبر والمهم في ذلك الجنس: القلب المدرك إلخ.

[2] **(قوله: بالقلب المدرك)** أي: لإدراكه.

[3] **(قوله: واللسان المبين)** أي: لتبيينه.

[4] **(قوله: قال الله تعالى إلخ)** أي: في مقام بيان ما أنعم به تعالى على داود على نبينا وعليه الصلاة والسلام، ذكره؛ بيانا لفضيلة نعمتَي الإدراك والتبيين.

[5] **(قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحِكْمَةَ﴾)** أي: العلم الكامل، والإدراك التام.

[6] **(قوله تعالى: ﴿وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ ۝٢٠﴾)** أي: الخطابَ الفاصلَ بين الحقِ والباطل، أو الخطابَ المفصول البيّن الذي يبينه ويفهمه كل سامع.

[7] **(قوله: ومنه)** أي من قول العرب: «المرأ بأصغريه».

[8] **(قوله: «فلم يبق إلا صورة اللحم والدم»)** وقبل هذا البيت: «وكَائِنْ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مُعْجِبِ * زيادتُه أو نقصُه في التكلُّمِ». ونظيرُهُ: فما المرءُ إلا الأصغرانِ لسانُه ومعقوله، والجسم خلق مصور.

[9] **(قوله: أي ومثال الثاني)** الحق: إسقاطه كما في نسخة خطية.

[10] **(قوله: أن تعرف)** سقط لفظ: "وهو" من قلم الناسخ.

[11] **(قوله: أي معرفة)** يشير إلى ما ذكرناه من تقدير مضاف قبل قوله: "عهد"، وجعلِه بمعنى اسم المفعول.

[12] **(قوله: لرجل معهود)** صلة "القول"، واللام للتعليل أي: لأجل رجل معهود أي: في شأنه، ويطلق عليه: المعهود الذهني، كما يطلق على المعهود الآتي في قوله تعالى: ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦]: المعهودُ الذكري، وبقي قسم ثالث يسمُّونه المعهودَ الحضوريّ، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] أي: هذا اليومَ الحاضرَ، وهو يومُ عرفةَ من حجة الوداع الذي نزلت فيه الآية.

[13] **(قوله: ومثال الثاني أيضا)** الأولى: "ومن أمثلة الثاني".

[14] **(قوله: لدرهم معهود)** نظير قوله: "لرجل معهود"، فحكمه كحكمه.

معرّف باللام تقدَّم ذِكرُه[1] منكّرا أو معرّفا[2] كما قال الله تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]، وقولِه تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرٗا ۝٦﴾ وقد تُعرِّف هذه[3] اللام الاسمَ المنكور تعريف عهد ذهنيٍّ كقولك: «ادْخُلِ السُّوقَ، واشترِ اللَّحْم»[4] لسوقٍ معهود[5] في الذهن وليس بينك وبين مخاطبك سوق[6] وجودي[7] معهود، وقد تعرف هذه اللام الاسم المنكور تعريف الاستغراق أي: استغراقِ الجنس[8] كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [العصر: ٢، ٣] أي: إنّ جميع الإنسان[9] لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وتُعْرَف لامُ

---

[1] **(قوله: تقدم ذكره)** صريحا كما في الآية المذكورة، أو كنايةً نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰۖ﴾ [آل عمران: ٣٦] لتقدم الذَّكر مكنيا عنه بلفظ "ما" في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرۡتُ لَكَ مَا فِي بَطۡنِي مُحَرَّرٗا﴾ [آل عمران: ٣٥] لأن التحريرَ أي: الوقفَ لخدمة بيتِ المقدس كان عندهم خاصا بالذكور.

[2] **(قوله: منكرا أو معرفا)** حال من ضمير "ذِكره".

[3] **(قوله: وقد تعرف هذه إلخ)** يفهم منه ومن قوله فيما سيأتي: "وقد تعرف هذه الاسم المنكور تعريف الاستغراق": أن كلا من دالّيْ هذا المعهود الذهني والاستغراق غيرُ لام الجنس، وهو كذلك عند النحاة في الثاني دون الاول؛ إذ المشهور: أنه نفسه إلاّ أنه يراد منه ما ذكر بواسطة القرائن، وعند البيانيين ووافقهم بعض النحويين: أنّ لام الاستغراق أيضا لامُ الجنس، وعلى قولهم هذا جرى المص، والله أعلم.

[4] **(قوله: «ادخل السوق، واشتر اللحم»)** فقوله: «ادخل، واشتر» قرينتان على أنْ ليس المراد حقيقةَ السوق واللحم من حيث هي هي؛ لاستحالة الدخول في الحقيقة واشترائها، ولا الحقيقةَ في ضمن جميع الأفراد؛ لاستحالة دخول الشخص الواحد جميعَ الأسواق واشترائِه جميعَ اللحوم؛ فعلم أن المراد: الحقيقةُ المتحققة في ضمن بعض الأفراد.

[5] **(قوله: لسوق معهود)** المناسب: "لسوق، ولحم معهودين في الذهن".

[6] **(قوله: وليس بينك وبين مخاطبك سوق إلخ)** أي: ولحم، والأولى: تقديمه على قوله: "لسوق معهود".

[7] **(قوله: وجودي)** أي: منسوب إلى الوجود في الخارج.

[8] **(قوله: استغراق الجنس)** أي: استغراق أفراد الجنس كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢﴾، أو صفاتِه كما في قولك: «أنت الرجلُ» أي: كلُّ فرد من أفراد الرجال بمعنى: أنت الجامعُ لأوصاف كلِّ الرجال.

[9] **(قوله: إنّ جميع الإنسان)** أي إنّ جميع أفراده.

الاستغراق بأنّ لفظَ «الجميع»، أو «الكل» لو وُضِع موضعَها لَصَحَّ المعنى،[1] وبأن الاستثناء[2] مما دخلتْ عليه جائز كما في الآية المذكورة.[3] قوله: **(ولام القسم)** عطف على قوله: "لام التعريف" أي: من اللامات لام التعريف، ولامُ القسم أي: لام جوابِ القسم،[4] وإنما يُتَلَقّى القسمُ[5] بجوابٍ فيه اللامُ وغيرُها من «إنّ»، وحروفِ النفي، و«قد»؛ لربط الجواب بالقسم[6] إذا كان القسم لغير[7] السؤال، وأما القَسم الذي للسؤال.. فلا يُتلقّى إلا بما فيه معنى الطلب[8] كقولك: «بالله أخبِرني»،[9] وأما القسم لغير السؤال.. ففيه[10] تفصيل، وهو أنّ جواب هذا القسم إما جملةٌ فعلية أو جملة اسميةٌ، وعلى كِلا التقديرين إما مثبتةٌ أو منفية، فإن كان الجواب جملة فعليةً مثبتة وكان فعلُها مضارعا..[11] لزمها اللام مع نون

---

[1] **(قوله: لصحّ المعنى)** على سبيل الحقيقة كما في الآية المذكورة، أو على سبيل المجاز كما في قولك: «أنت الرجل».

[2] **(قوله: وبأنّ الاستثناء)** أي: المتصلَ الذي يقتضي دخولَ المستثنى في المستثنى منه بيقين المستلزمَ للعموم.

[3] **(قوله: المذكورة)** يغني عنه قوله: "هذه"، فالحق: إسقاطه.

[4] **(قوله: أي لام جواب القسم)** أي: اللام الداخلة على جواب القسم، فالإضافة: لأدنى ملابسة.

[5] **(قوله: وإنما يتلقى القسم)** أي يستقبل، ويجاب.

[6] **(قوله: لربط الجواب بالقسم)** صلة لمتعلَّقِ "فيه"، وقد يقال: ربط الجواب بالقسم إنما هو من فوائد اللام؛ حيث يؤتى بها؛ للتأكيد، وربط المقسم عليه بالقسم، والفرق بين الإيجاب والنفي، وأما «إن» مثقلة أو مخففة.. فإنما يؤتى بها؛ لمجرد التأكيد كما أنه يؤتى بحرف النفي؛ للدلالة على نفي الجواب، و«قد» تدخل على الجواب الماضي المثبت المتصرف؛ دلالةً على أنه قريب من الحال.

[7] **(قوله: إذا كان القسم لغير إلخ)** ظرف "يتلقى"، وقَسَم السؤال: هو الذي يُستعمل في مقام سؤال المتكلِم، وطلبِهِ فعلَ شيءٍ أو تركَه أو جوابَ استفهام، فجوابه لا يكون إلا أمرا أو نهيا أو استفهاما، ومنهم من يسميه القسمَ الاستعطافيّ.

[8] **(قوله: إلا بما فيه معنى الطلب)** أي: يمتنع دخول ما ذكر على جوابه.

[9] **(قوله: «بالله أخبرني»)** أي: أسألك مستحلفا بالله أخبرني.

[10] **(قوله: وأما القسم لغير السؤال.. ففيه إلخ)** الأولى: "والقسم لغير السؤال فيه تفصيل".

[11] **(قوله: وكان فعلها مضارعا)** أي: مستقبلا؛ إذ لايجوز دخول النون على المضارع الحالي، والأولى: "فإن كان" إلخ، وكذا يقال في قوله: وكان فعلها مضارعا لزمها ما ولا.

التأكيد[١] على الأفصح **(نحو: «والله لأفعلن»)**، وإن كان فعلها ماضيا..[٢] لزمها اللام مع «قد» على الأفصح نحو: «والله لقد قام زيد»، وإن كان الجواب جملة فعلية منفية وكان فعلها مضارعا.. لزمها «ما»، أو «لا»[٣] مع نون التأكيد[٤] وبدونها نحو: «والله ما أفعلنّ، ولا أفعلنّ، وما أفعلُ ولا أفعلُ»، ويجوز ح حذف حرف النفي؛ لدلالة الحال عليه[٥] كقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُا۟ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: لا تَفْتَأُ، وإن كان فعلها ماضيا.. لزمها «ما»، أو «لا»[٦] نحو: «والله ما قام زيد، أو لا قام زيد»،[٧] فإن كان الجواب[٨] جملة اسمية مثبتة.. لزمها اللام، أو «إن» المكسورة،[٩] أو هما معا نحو: «والله لزيد قائم»، أو

---

[١] **(قوله: لزمها اللام مع نون التأكيد)** إذا لم تدخل اللام على متعلق المضارع مقدما عليه نحو: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ ۝١٥٨﴾ [آل عمران: ١٥٨]، أو حرفُ التنفيس نحو: ﴿وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى: ٥] وإذا دخلت عليهما.. فيمتنع التأكيد بالنون.

[٢] **(قوله: ماضيا)** أي: متصرفا قريبا من الحال، بخلاف ما إذا كان غير متصرف، أو كان بعيدا من الحال؛ فإنه لايجوز فيه دخول «قد»، ومنهم من لا يجوّز الاقتصار على اللام في الماضي المتصرف، وما سمع منه نحو: «لَنامُوا فَمَا إنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ» مؤول، والمفهوم من الرضي: جوازُ الاقتصار على «قد» إذا طال الكلام نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١﴾ [الشمس: ١] إلى قوله: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩﴾.

[٣] **(قوله: لزمها «ما»، أو «لا»)** واختصر عليها؛ لقلة دخول «إن» على جواب القسم، وعدم جواز نفي المضارع بـ«لم، ولما، ولن» في جواب القسم؛ لأنهم ينفونه بما يجوز حذفه؛ للاختصار، والعامل الحرفي لا يحذف مع بقاء عمله؛ لضعفه، وإن أبطلوا العمل.. لم يتعين النافي المحذوف.

[٤] **(قوله: مع نون التأكيد)** فيه: أن نون التأكيد إنما يدخل في جواب القسم على المضارع المثبت كما لايخفى على المراجع.

[٥] **(قوله: لدلالة الحال عليه)** أي: وقتَ دلالة الحال، والأولى: "لدلالة القرينة عليه".

[٦] **(قوله: لزمها «ما»، أو «لا»)** ولم يذكر «إن»؛ لِما مرّ مِن قلّة دخولها على جواب القسم، وكذا يقال في الجملة الاسمية المنفية الآتية.

[٧] **(قوله: أو «لا قام زيد»)** ولم يكرّر «لا» مع أنه لا بد من تكررها إذا دخلت على الماضي؛ لقلب «لا» الماضي في جواب القسم إلى المستقبل، كذا في الرضي.

[٨] **(قوله: فإن كان الجواب)** الظاهر: "وإن كان الجواب".

[٩] **(قوله: أو «إن» المكسورة)** خفيفة، أو ثقيلة.

«والله إن زيدا قائم»، أو «والله إن زيدا لقائم»، وإن كان الجواب[1] جملة اسمية منفية.. لزمها «ما»،[2] أو «لا»[3] نحو: «والله ما زيد في الدار»، أو «والله لا زيدٌ في الدار ولا عمرو». قوله: **(والموطِّئَةُ للقسم)**[4] عطف أيضا على قوله: "لامُ التعريف" أي: من اللامات لام التعريف، والموطئة للقسم، من «التوطئة»[5] وهي التليين والتسهيل[6] أي: المسهِّلَة على السامع تفهّمَ الجواب،[7] فإن المراد باللام[8] الموطئةِ للقسم هي اللامُ التي تدخلُ على حرف الشرط[9] بعد تقدّم القسم لفظا[10] **(نحو: «والله لئن أكرمتني لأكرمتك»)**، أو تقديرا كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] أي: والله لئن أشركت ليحبطن

---

[1] **(قوله: وإن كان الجواب إلخ)** الأولى والأخصر: الاقتصار على قوله: "أو منفية".

[2] **(قوله: لزمها «ما»)** عاملة عند الحجازيين، مهملة عند بني تميم.

[3] **(قوله: أو «لا»)** التبرئةِ على اختلاف أخواتها، قاله الرضي، وقد يقال: ما المانع من دخول «لا» بمعنى «ليس» على جواب القسم؟ فليراجع.

[4] **(قوله: الموطئة للقسم)** ويقال لها أيضا: اللام المُؤذنة؛ لإيذانها من أوّل الامر بأن الجواب الآتيَ للقسم، لا للشرط.

[5] **(قوله: من التوطئة)** أي: سميت بالموطئة مأخوذة من التوطئة.

[6] **(قوله: وهي التليين والتسهيل)** يقال: «وطأ فلان الأرض» أي: جعلها لينة سهلةً.

[7] **(قوله: تفهُّم الجواب)** في اللغة: «تفهَّم الكلامَ»: فهمه شيئا بعد شيء، وهو غير مناسب هنا؛ فالحق بدله: "فهْم الجواب".

[8] **(قوله: فإن المراد باللام)** علة لقوله: "المسهلة" أي: سهّلت على السامع إلخ؛ فإن المراد إلخ.

[9] **(قوله: على حرف الشرط)** وهو «إن» أي: غالبا، وقد تدخل على غيره نحو: «لمتى جاء زيد لأكرمنّه»، وأغرب ما دخلت عليه: «إذ»، وذلك: لشبهها بـ«إن» نحو: «فلإذ غضبت لأشربنّ بخروف»، وقد تحذف مع كون القسم مقدرا قبل الشرط نحو ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾﴾ [الأنعام: ١٢١].

[10] **(قوله: لفظا)** أي: ملفوظا، أو تقدما لفظيا، وكذا يقال في قوله: "أو تقديرا".

عملك؛ ليؤذن[١] أنّ الجواب للقسم لا للشرط، فهذا[٢] معنى توطئتها، وليست هذه اللام[٣] الداخلة على الشرط جوابَ القسم، وإنما جواب القسم[٤] لفظا ومعنى[٥] ما يأتي بعد الشرط؛ لكون القسم[٦] أهمَّ؛ لتقدمه على الشرط، وهو جوابُ الشرط معنى[٧] لا لفظا،[٨] وإذا تقدّم القسم على الشرط أوّلَ الكلام..[٩] لزم أن يدخل حرف الشرط على الماضي لفظا[١٠] نحو: «والله لئن أكرمتني لأكرمتك»، أو معنى[١١] نحو: «والله لئن لم تكرمني لأُهِيننّك»؛ لأنه لما لم يعمل حرف الشرط في الجواب[١٢] لفظا..[١٣] أُتِيَ بالشرط[١٤] على وجهٍ لا يكون لحرف

---

[١] **(قوله: ليؤذن)** المناسب: "لتؤذن" كما في نسخة خطية، متعلق بقوله: "تدخل".

[٢] **(قوله: فهذا إلخ)** أي: دخولها: للإيذان المذكور، ولاحاجة اليه.

[٣] **(قوله: وليست هذه اللام إلخ)** الأولى والأخصر: "وليست اللام المذكورة لامَ جواب القسم؛ لأن القسم لا يجاب بالجملة الشرطية كما لا يجاب بالقسم؛ لِما بينهما من المناسبة؛ من حيث إنّ كلا من الشرط وجوابه كالجملة الواحدة كما أن القسم وجوابه كذلك"، كذا في «شرح ابن يعيش» على «المفصل».

[٤] **(قوله: وإنما جواب القسم)** أي فليس مدخولها القسم وإنما جوابه إلخ.

[٥] **(قوله: لفظا ومعنى)** أي: من حيث اللفظ والمعنى.

[٦] **(قوله: لكون القسم إلخ)** أي: ورجح القسم على الشرط بجعل الجواب له دونه؛ لكون إلخ، ولم يجعل الجواب لهما جميعا؛ لأنه يلزم حينئذ أن يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال، كذا في الجامي، وقد يقال: لا مانع من أن يكون للشيء حالان باعتبارين مختلفين، فليراجع.

[٧] **(قوله: وهو جواب الشرط معنى)** أي: يستغنى عن جوابه؛ لقيام جواب القسم مقامه، وظاهره مخالف لما يفهم من عبارة الألفية: «وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِماعِ شرطٍ وقسَم * جوابَ ما أَخَّرْتَ فهو ملتزَمْ»: من التزام حذف جواب الشرط حين تقدم القسم.

[٨] **(قوله: لا لفظا)** الحق: إسقاطه.

[٩] **(قوله: وإذا تقدم القسم أولَ الكلام)** أي: وقع القسم في أوله.

[١٠] **(قوله: لفظا)** أي: ومعنى أي: مع قطع النظر عن دخول أداة الشرط، وإلا.. فهو مستقبل معنى.

[١١] **(قوله: أو معنى)** أي: فقط.

[١٢] **(قوله: في الجواب)** أي: لِما مر من أن الجواب حينئذ للقسم فقط.

[١٣] **(قوله: لفظا)** الحق: إسقاطه، تأمل.

[١٤] **(قوله: أتى بالشرط)** أي: ناسب أن يؤتى بالشرط.

الشرط فيه عَمَلٌ لفظا؛ ليتوافقا.[1] قوله: **(ولام جواب «لو»[2] ولولا»)** عطف أيضا على قوله: "لام التعريف" أي: من اللامات لام التعريف، ولام جوابِ «لو» كقوله تعالى: ﴿لَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَٰهُ حُطَٰمٗا﴾ [الواقعة: ٦٥] ، و«الحطام» ما تكسّر من اليُبس،[3] ولامُ جواب «لولا»[4] نحو: «لولا عليٌّ لهلكَ عُمر»، **(ويجوز حذفُ هذه اللامِ)**[5] كقوله تعالى:﴿لَوۡ نَشَآءُ جَعَلۡنَٰهُ أُجَاجٗا﴾ [الواقعة: ٧٠] أي: لجعلناه، و«ماء أجاج» أي: مَلِحٌ[6] ومُرٌّ. قوله: **(ولام الأمر)** عطف أيضا على قوله: "لام التعريف" أي: من اللامات لام التعريف، ولام الأمر، وهي -أي: ولام الأمر-[7] مكسورةٌ نحوُ: «ليضربْ زيد»، **(ويجوزُ تسكينُها)** أي تسكينُ لام الأمر **(عند واوِ العطف وفائه)**[8] كقوله تعالى في سورة البقرة [١٨٦]: ﴿فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لِي وَلۡيُؤۡمِنُواْ بِي﴾. قوله: **(ولامُ**

---

[1] **(قوله: ليتوافقا)** أي: ظاهرا.

[2] **(قوله: ولام جواب «لو»)** وهو إما ماضٍ معنى، فلا يجوز اقترانه باللام نحو: «لو لم يخفِ الله لم يعصِه»، أو لفظا ومعنى، وهو إما مثبتٌ فاقترانه باللام أكثرُ، وإما منفي بـ«ما» فالأمر بالعكس، وقد يجاب «لو» بجملةٍ اسمية مقرونةٍ باللام نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَمَثُوبَةٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ خَيۡرٞۚ﴾ [البقرة: ١٠٣]، وقيل: إنها جملة مستأنفة، أو جواب لقسم مقدّر، واختاره في المغني، وعلى هذين الوجهين «لو» في الآية المذكورة للتمني، فلا جواب لها.

[3] **(قوله: من اليبس)** أي: لأجله.

[4] **(قوله: ولام جواب «لولا»)** وحكمه كحكم جواب «لو» فيما ذكر.

[5] **(قوله: ويجوز حذف هذه اللام)** في «التصريح»: قال ابن عبد اللطيف: هذه اللام تسمى لام التسويف؛ لأنها تدل على تأخير جواب الشرط وتراخيه عنه، كما أن إسقاطها يدل على التعجيل أي: إن الجواب يقع بعد الشرط بلا مهلة، ولهذا دخلت في ﴿لَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَٰهُ حُطَٰمٗا﴾ [الواقعة: ٦٥]، وحذفت في ﴿لَوۡ نَشَآءُ جَعَلۡنَٰهُ أُجَاجٗا﴾ [الواقعة: ٧٠]؛ لوقتِه في المُزْنِ من غير تأخيرٍ.

[6] **(قوله: أي: ملح)** أي: مالح.

[7] **(قوله: أي: ولام الأمر)** لاحاجة إليه.

[8] **(قوله: عند واو العطف، أو فائه)** أي عند تقدّمها عليه؛ لأنهما كبعض ما دخلتا عليه، فشبهت اللام حينئذ بالخاء في «فخِذ»، والباء في «كبِد»، فكما يقال فيهما: «فخْذ، وكبْد» بالسكون كذلك يقال: «ولْيقم زيد، فلْيقم زيد».

الابتداء)[1] عطف أيضا على قوله: "لام التعريف"، وهي اللام المفتوحة[2] **(نحو: «لَزيدٌ قائم، وإنه ليذهبُ زيد»)**، وإنما أورَدَ مثالين؛ إشارةً إلى أنّ هذه اللامَ لا تدخل إلا على الاسم، أو الفعل المضارع؛[3] لشبهه بالاسم كقوله تعالى في سورة الحشر: [١٣] ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ﴾، وكقوله تعالى في سورة النحل [١٢٤]: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾،[4] ودخولُها على الماضي قبيحٌ؛[5] لِبُعْده عن شبهِ الاسم؛ فلا يقال: «إن زيدًا لَقَامَ». وفائدةُ هذه اللام: توكيدُ مضمونِ الجملة.[6] ولمّا كانتْ مُتَّفِقَة مع «إنَّ» المكسورة في معنى التأكيد.. كَرِهوا أن يَجمعوا بينهما،[7] وإنما أدخلوا[8] هذه اللام على خبر «إن» المكسورة

---

[1] **(قوله: ولام الابتداء)** في الخضري: سميت بذلك؛ لأن أصلها الدخول على المبتدأ، ويحتمل أن تكون التسمية بها؛ لأن حقها أن تقع في ابتداء الكلام.

[2] **(قوله: وهي اللام المفتوحة)** لا وجهَ للحصرِ المستفاد من تعريف الخبرِ، فالظاهر: "وهي مفتوحةٌ"، وفي نسخةٍ خطية: "وهي اللام المفتوحة في نحو" إلخ، وهو حسن.

[3] **(قوله: أو الفعل المضارع)** أي: المثبت الواقع في خبر «إن»، وتدخل أيضا على الماضي المثبت المقرون بـ«قد» المقرِّبة إياه من الحال، فيشبه المضارع، وعلى الماضي الجامد غير «ليس» عند أبي الحسن، وخالفه الجمهور.

[4] **(قوله تعالى: ﴿لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾)** وجهُ دخولها هنا مع تخليصِها المضارعَ للحال: أنّ الحكم في ذلك اليوم واقعٌ لا محالة؛ فنُزِّل منزلة الحاضر المشاهَد.

[5] **(قوله: قبيح)** المناسب للتفريع الآتي: المنع، وعليه الجمهور، نعم: أجازه الكسائي وهشام على إضمار «قد»، وفي بعض النسخ: "ويمنع دخولها على الماضي"، وهو الظاهر.

[6] **(قوله: توكيد مضمون الجملة)** أي: وتخليص المضارع للحال إذا دخلت عليه.

[7] **(قوله: كرهوا أن يجمعوا بينهما)** هربا من افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين لمضمون الجملة، ولايرد نحو: «والله إنّ زيدا لقائم»؛ فإنه وإن اجتمع فيه مؤكّدان في ابتداء الكلام إلا أنّ أحدهما ليس بحرفٍ، وكذلك لا يرد الجمعُ بين كلمة «ألا، ويا» كما في قراءة ﴿أَلَا يَا اسْجُدُواْ﴾ [النمل: ٧٤] إن قلنا: إن «يا» ليست داخلة على المنادى؛ لأن التأكيد ليس لمضمون الجملة، قاله الشمني، وفيه توقُّف، فليحرَّر. بقي: أنه يرد على اجتماع حرفي التأكيد في أول الكلام في «لقد قام زيد»؛ فإن «قد» كاللام لتحقيق النسبة.

[8] **(قوله: وإنما أدخلوا)** وقد تدخل أيضا على ضمير الفصل نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، وعلى المبتدأ نحو: «لزيد قائم»، وعلى خبره المقدم عليه نحو: «لقائم زيد»؛ فالحصر غير ظاهر.

إذا تقدم اسمها على خبرها،[1] أو على اسمها إذا فصل بينه وبينها،[2] أو على ما بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر[3] نحو: «إن زيدا لقائم، وإن في الدار لزيدا، وإن زيدا لفي الدار جالس»، ولا يقولون: «إن زيدا جالس[4] لفي الدار»؛ لأن ما قبل[5] هذه اللام لا يعمل فيما بعدها. قوله: **(واللامُ الفارقة)** عطفٌ أيضا على قوله: "لامُ التعريف" أي: من اللاماتِ لام التعريف، واللامُ الفارقة **(بين «إنِ» المكسورةِ المخفّفة، و)** بين **(«إنِ» النافية)**، وهي لازمة لخبر «إن» المكسورة إذا خففت[6] كما ذُكر في بحث الحروف المشبهة بالفعل. قوله: **(ولامُ الجر)** عطف أيضا على قوله: "لامُ التعريف" أي: من اللامات لام التعريف، ولام الجر نحو: «المالُ لِزيد، وجئتُك لِتكرمني» أي: لإكرامِك.

قوله: **(تاءُ التأنيثِ الساكنةُ)**

أي ومن أصناف الحرف: تاءُ التأنيثِ الساكنة، **(وهي التاءُ اللاحقةُ بالفعل الماضي نحو: «قد قامتِ الصلاة، وضربت هند»)**. قوله: **(ودخولها)**[7] أي ودخول هذه التاء **(على)** الفعل **(الماضي؛ للإيذان)** أي للإعلام **(من أول الأمر بأن المسند إليه -وهو الفاعل-[8] مؤنثٌ)** إما مؤنث[9] غيرُ حقيقي كما في المثال الأول، أو حقيقي كما في المثال الثاني،

[1] **(قوله: على خبرها)** الأولى: إسقاطه كما في بعض النسخ.
[2] **(قوله: إذا فصل بينه وبينها)** أي: بالخبر الظرف كالمثال الآتي، أو بمعموله كذلك نحو: «إنَّ فِيكَ لزيدًا راغب».
[3] **(قوله: وهو متعلق الخبر)** أي: معموله.
[4] **(قوله: ولا يقولون: «إن زيدا» إلخ)** أي: ولا يدخلونها على معمول الخبر إذا تأخر.
[5] **(قوله: لأن ما قبل إلخ)** يرد عليه ما مر من نحو: «إن زيدا لقائم، وإن في الدار لزيدا»، وعلل في التصريح بأن لام الابتداء تطلب الصدر ما أمكن، ولا إشكال عليه، وقال الرضي: لئلا يبخس حقها كل البخس بتأخيرها عن جزئي الكلام، وهو حسن.
[6] **(قوله: إذا خففت)** أي: ولم تعملْ نحو: «إنْ زيدٌ لقائمٌ، وإن في الدار لزيد»، أو عملت ولم يظهر عملها في الاسم نحو: «إن هذا لقائم».
[7] **(قوله: ودخولها إلخ)** الأولى والأخصر: الاختصار على قوله: "للإيذان".
[8] **(قوله: وهو الفاعل)** أي: حقيقةً، أو حكما؛ ليشمل النائبَ للفاعل، ونحوَ اسم باب «كان».
[9] **(قوله: إما مؤنث)** بدل من قوله: "مؤنث"، وفي بعض النسخ: "وهو مؤنث"، وهو ظاهر.

وحقها السكون؛[1] لئلا يلزم أربعُ حركاتٍ متوالياتٍ.[2] ويتحرك بالكسر عند ملاقاة الساكن[3] نحو: «قد قامتِ الصلوة»، وبالفتح نحو: «نصرَتا»، ولكون تحركها عارضيا؛ لم تُرَدّ الألفُ الساقطةُ في نحو: «رمتا»،[4] فلا يقال:[5] «رماتا» إلا في لغةٍ رديئة.

قوله: (النونُ المؤكِّدة)

أي: ومن أصناف الحرف: النونُ المؤكِّدة، وهي على ضربين: ثقيلةٍ مفتوحة،[6] وخفيفة ساكنة، والثقيلة أبلغ في التأكيد[7] من الخفيفة، ومن ثمة ابتدأ[8] بتبيينها، فقال: (لا

---

[1] (قوله: وحقها السكون) الأولى: "وإنما كانت ساكنة".

[2] (قوله: حركات متواليات) أي: فيما هو كالكلمةِ الواحدة، وقال الرضي: لأن أصل الفعل البناء، فينبه من أوّل الأمر بسكونها على بناء ما لحقته.

[3] (قوله: عند ملاقاة الساكن) أي: في سوى نحو: «نصرتا» بقرينة المقابلة.

[4] (قوله: في نحو: «رمتا») متعلق بقوله: "لم ترد".

[5] (قوله: فلا يقال) أي: لا يقل، وفي بعض النسخ: "ولا يقال".

[6] (قوله: ثقيلة مفتوحة إلخ) ذهب البصريون إلى أن كلًّا منهما أصل معلِّلِين بتخالف بعض أحكامها كإبدال الخفيفة ألفا في الوقف وهو ممتنع في الثقيلة، ووقوعِ الثقيلة بعد الألف وهو ممتنع في الخفيفة، وعورض التعليل المذكور بأن الفرع يختص بأحكام ليست للأصل كما في «أنّ» المفتوحةِ؛ فإنها فرع المكسورة، ولها أحكام تخصها، وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة؛ لاختصارها منها، وقيل: بالعكس؛ بدليل أنها بسيطة، والثقيلةَ مركبة، ولكلٍ وجهةٌ هو مُوَلِّيهَا، والله أعلم.

[7] (قوله: أبلغ في التأكيد إلخ) أي أكمل من حيث إفادة التأكيد من الخفيفة، ويؤكِّد ذلك: أن زيادة المبنَى تدل على زيادة المعنى.

[8] (قوله: ومن ثم ابتدأ إلخ) قد يمنع ذلك، ويقال: إن الحكم الآتيَ جار في كل منهما، وجعلُ قوله: فيما بعد في الخفيفة "تقع" إلخ قرينةً على أن المراد هنا بيان حكم الثقيلة بعيدٌ جدا.

يؤكّد بها) أي بالنون المؤكِدة[1] **(إلا فعلٌ مستقبل[2] فيه معنى الطلب)[3]** احترازٌ عن الماضي والحال، وعما ليس فيه معنى الطلب؛ فإنها لا تؤكّد بالنون المؤكِدة. والفعلُ المستقبل الذي فيه معنى الطلبِ المؤكّدُ بالنون المؤكِدةِ **(كالأمرِ نحو: «اضربنّ»، و)** كـ**(النهي[4] نحو: «لا تضربن»، و)** كـ**(الاستفهام نحو: «هل تذهبن»، و)** كـ**(العرض[5] نحو: «ألا تذهبن»، و)** كـ **(التمنِّي نحو: «ليتك تقعدن»، و)** كـ**(القسم نحو: «بالله لأفعلن»، و)** نحو: **(«أقسمت عليك[6] إلا تفعلنّ»)[7]** أي: ما أطلب منك إلا فعلك، قوله: **(ولزمت في مثبت القسم)[8]** أي ولزمتِ النون المؤكدة في القسم المثبت[9] **(كما مر في الأمثلة المذكورة)** للقسم؛ لتُقرِّر أن المؤكّد بها[10] جواب القسم. ويعلم من قوله: "ولزمت في مثبت القسم": أن النونَ

---

[1] **(قوله: بالنون المؤكدة)** الأولى: "بالنون"، وكذا يقال فيما بعد.

[2] **(قوله: إلا فعل مستقبل)** أي: مثبت؛ لأنها تخلص مدخولها للاستقبال، وأما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: {فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمُ الدَّجَّالَ}، وقولُ الشاعر: «دَامَنَّ سَعْدُكِ إِنْ رَحِمْتِ مُتَيَّمًا».. فهذان الفعلان مستقبلان معنى، كذا في «التصريح».

[3] **(قوله: فيه معنى الطلب)** أي: غالبا.

[4] **(قوله: وكالنهي)** الأولى: إسقاط الكاف هنا، وفيما سيأتي.

[5] **(قوله: والعرض)** أي: والتحضيض أيضا نحو: «هلا تفعلن»، وقد يقال: سماه عرضا؛ تغليبا.

[6] **(قوله: ونحو: أقسمت عليك)** أي: بالله مثلا أي: حلفتك به تعالى.

[7] **(قوله: إلا تفعلن)** في الرضي: إنّ «إلا» لنقض معنى النفي الذي تضمنه القسم؛ لأنك إذا حلفت غيرك بالله تعالى.. فقد ضيّقتَ عليه الأمر في فعل مطلوبك، فكأنك قلت: ما أطلب منك إلا فعلك؛ فـ«تفعلن» بمعنى المصدر، مفعولٌ به لـ«ما أطلب» الذي دل عليه القسم.

[8] **(قوله: ولزمت في مثبت القسم)** أي: غير مفصول من لامه، فإذا فصل منه بمعموله.. لم يجز النون كما مر في لام القسم؛ لأن الفصل يدل على عدم الاهتمام بالفعل، وذلك ينافي التأكيد، فلا يجمع بينهما، كذا في الشيخ يس على «التصريح»، فليحرر.

[9] **(قوله: في القسم المثبت)** يشير إلى أن إضافة "المثبت" إلى "القسم": من إضافة الصفة إلى الموصوف، والظاهر: أن المراد في المثبت الذي هو جواب القسم.

[10] **(قوله: لتقرر أن المؤكد إلخ)** لا يخفى: أن هذا التعليل إنما يحسن فيما إذا اجتمع مع القسم ما يقتضي الجواب مثل «إن» في قوله: «والله إن ضربتني لأضربنك»؛ فالحق فيه: ما نقله الصبان عن الجامي: أن يقال: لأنهم كرهوا أن يؤكدوا الفعل بأمر منفصل، وهو القسم من غير أن يؤكدوه بما يتصل به، وهو النون بعد صلاحيته له.

المؤكدة لا تلزم في غيره من القَسم المنفي،[١] والأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتمني نحو: «والله لا أفعلُ، واضرب، ولا تخرج، وهل تذهب، وألا تنزل، وليتك تقعد». قوله: **(وكثُرت في مثل: «إما تفعلنَّ»)**[٢] أي: وكثرت النون المؤكدة في فعل الشرط إذا أُكّد حرف الشرط الذي هو «إنْ» بـ«ما» **(نحو قوله تعالى)** في سورة مريم [٢٦]: **(﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾، ونحو)** قوله تعالى في سورة البقرة [٣٨]: **(﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى﴾؛ لتشبيه**[٣] **«ما» المزيدة)** على «إنْ» **(بلام القسم في كونها مؤكدة)** أي في كون لام القسم مؤكدة، كما أن «ما» المزيدةَ مؤكدةٌ،[٤] فلما كثرتِ[٥] النون المؤكدة مع لام القسم نحو: «والله لأفعلن».. كثرت مع «ما» المزيدة نحو: «إما تفعلن فأنا أفعل». قوله: **(وكذا: «حيثما تكوننّ آتك»)** أي: وكذا كثرت النون المؤكدة في «حيثما تكونن آتك»؛ لأنّ فيه معنى الشرط[٦] مع «ما» المزيدة المشبهة بلام القسم في كونها مؤكِّدة. قوله: **(و«بِجَهْدٍ مَّا تَبْلُغَنَّ»)** أي: وكذا كثُرتِ النون المؤكِدة في: «بجهدٍ مَّا تبلُغنّ»؛ لتشبيه «ما» المزيدةِ التي فيه بلام القسم في كونها مؤكدة، والجهد:[٧] السعي،[٨] والبلوغ: الوصول، و"بجهدٍ" متعلق بـ«تبلغن»،

---

[١] **(قوله: من القسم المنفي)** يشعر أن النون قد تدخل على جواب القسم المنفي، إلا أنه ليس بلازم، وليس كذلك؛ لامتناع دخولها عليه، فليراجع.

[٢] **(قول المص: وكثرت في مثل: «إما تفعلن»)** هذا: عند الجمهور، وقال الزجاج والمبرد: إنها لازمة حينئذ كما مر في حروف الشرط.

[٣] **(قوله: لتشبيه)** علة لقوله: "كثرت".

[٤] **(قوله: كما أن «ما» المزيدة مؤكدة)** الحق: إسقاطه.

[٥] **(قوله: فلما كثرت)** هذا إنما يتم: على ما ذهب إليه الكوفيون من جواز تعاقب اللام والنون فيكتفى بأحدهما، ومذهب البصريين: لزومُ اجتماعهما في المضارع المثبت، وإليه ذهب المص؛ حيث قال: "ولزمت في مثبت القسم".

[٦] **(قوله: لأن فيه معنى الشرط إلخ)** الأولى: إسقاط قوله: "معنى الشرط" والاقتصارُ، على قوله: "«ما» المزيدة".

[٧] **(قوله: والجهد)** بالضم، والفتح.

[٨] **(قوله: السعي)** المناسب: المشقة.

معناه: "ليكونن[1] بلوغك بجهدٍ". قوله: **(و«بعينٍ مّا أَرَيَنَّكَ»)** أي: وكذا كثُرتِ النون المؤكِدة في: «بعينٍ ما أرينك»؛ لتشبيه «ما» المزيدة التي فيه بلام القسم في كونها مؤكدة، قوله: «أرينك» من رؤية البصر[2] التي هي بمعنى الإبصار، ولذا؛ عُدِّيَ بمفعولٍ[3] واحد، وقوله: «بعين» متعلق بقوله: «أَرَينك»، وهذا مَثَل،[4] يُضرب في استعجال الرسول[5] أي: اعْجَلْ،[6] وكُنْ كأني[7] أنظر إليك. قوله: **(وقد تدخل في النفي)**[8] أي: وقد تدخل النون المؤكدة في النفي وإن لم يكن فيه معنى الطلب؛[9] **(تشبيها بالنهي[10] وهو قليل[11] نحو: «لا تضربن»)**، قوله: **(وكذا ما يقارب النفيَ)**[12] أي: وكذا تدخل النون المؤكدة في ما يقارب النفي **(نحو: «ربما يقولن»؛ فإن التقليل[13] قريب من النفي)**،[14] و«رب» للتقليل، **(قال الشاعر:**[15]

---

[1] **(قوله: معناه: ليكونن إلخ)** في الصبان عن التصريح: تقوله: لمن حمّلته فعلًا، فأباه أي: لا بد من فعلِه مع مشقة، وما قاله الشارح: يؤل إليه، والله أعلم.

[2] **(قوله: رؤية البصر)** أي: الحاصلة به.

[3] **(قوله: بمفعول)** الأولى: "إلى مفعول".

[4] **(قوله: وهذا مثل إلخ)** كذا في هامش الرضي، وفي الصبان نقلا عن التصريح: تقوله: لمن يخفى أمرا أنت به بصير، فليحرر.

[5] **(قوله: يضرب في استعجال الرسول إلخ)** أي: يستعمل في مقام طلب عجلة الرسول في تبليغِ ما أرسل لأجله.

[6] **(قوله: أي: اعجل)** من «عَجِل» كـ«علم».

[7] **(قوله: كأني إلخ)** الظاهر: "كأنك"، والله أعلم.

[8] **(قوله: وقد تدخل في النفي)** أي: في المنفي بـ«لا، ولم»، ودخولها في الثاني أقل منه في الأول.

[9] **(قوله: وإن لم يكن فيه معنى الطلب)** يوهم أن المنفي قد يكون فيه معنى الطلب؛ فالظاهر: إسقاطه.

[10] **(قوله: تشبيها بالنهي)** من حيث إن النهي طلب عدم الفعل وهو نفي.

[11] **(قوله: وهو قليل)** فائدته: التصريح بأن «قد» فيها معنى التقليل.

[12] **(قوله: وكذا ما يقارب النفي)** أي: وكذا تدخل النون في فعلٍ متصف بما يقرب من النفي.

[13] **(قوله: فإن التقليل إلخ)** لو قال: "أي المستفاد من «رب»".. لأغنى عن قوله فيما يأتي: "ورب للتقليل"، وكان أحسن.

[14] **(قوله: فإن التقليل قريب من النفي)** أي: لان القلة تناسب العدم.

[15] **(قوله: قال الشاعر: ربما إلخ)** يفهم من استشهاد المصنف به على ما تقدم أن «رب» هنا للتقليل كما يدل عليه عبارة التصريح بعد ذكره البيت، والذي سهل ذلك أي: دخولَ النون: أن «ربما» للقلة، والقلة تناسب العدم، والحق: أن «رب» هنا للتكثير، وحاصلُ معنى البيت: كثيرًا من الأوقات أشرفتُ على مكانٍ عالٍ من جبل لِأنظُر

رُبّما أوفيتُ في عَلَم * ترفعَنْ ثوبِي شَمَالَات)

قوله: «أوفيت» أي: أشرفت وصعدت،[١] «في علم» أي على جبل، و«الشمالات» جمع «شمال» بفتح الشين وهي الريح التي تهُبُّ من ناحية القطب،[٢] وقوله: «شمالات» فاعل «ترفعَنْ»، والجملة في محل النصب على الحال من فاعل «أوفيت»، فأدخل النون المؤكِدة الخفيفةُ في «ترفعنْ»؛[٣] لأن التقليلَ الذي دل عليه «رُب» قريب من النفي. قوله: **(وأما قولهم):** جوابُ سؤال مقدر، وهو أن يقال: قد قلتَ: "وقد تدخل النون المؤكدة في النفي؛ تشبيها بالنهي، وكذا تدخل في ما يقارب النفيَ وهو القلة"، فكيف[٤] تدخل في قولهم: «كثير ما يقولن»؟[٥] فأجاب بقوله: وأما قولهم: **(«كثير ما يقولَنّ»)** أي وأما قول العرب: «كثيرٌ ما يقولن زيد ذاك»[٦] بإدخال النون المؤكدة الثقيلة فيه.. **(فلحمل الضد)**[٧] وهو الكثرة **(على الضد)** وهو القلة، و«ما» في قوله: «ما يقولن» موصولة، أو مصدرية.[٨]

إلى ما يصنَعُ العدوّ فأرجِعُ إلى قومي فأُخبرهم، ففيه وصف نفسِه بالشجاعة، وأنه كثيرا يكون ربيئةً لقومه، فالوجه في دخول النون المؤكدة بعد «ربما»: وجود «ما» الزائدة التي يؤكد بعدها كثيرا في غير «ربما»، فليراجع.

[١] **(قوله: أشرفت، وصعدت)** الأولى: "صعدت، وأشرفت، وارتفعت"، في القاموس: «أوفى عليه»: أشرف.

[٢] **(قوله: القطب)** أي: الشمالي، كوكب معلوم في جهة الشمال.

[٣] **(قوله: في «ترفعن»)** أي: في «ترفع»، فقيل: «ترفعن».

[٤] **(قوله: فكيف إلخ)** أي: فهو مسلم، لكن يقال: كيف تدخل إلخ.

[٥] **(قوله: في قولهم: «كثير ما يقولن»)** وفي نسخة خطية: "«كثُرَ ما يقولن»"، وأقول -والله أعلم-: إن ما في نسختنا محرف [عطـ]إما عن قولهم: «أكثر ما يقولن ذاك» على أن «ما» مصدرية أو موصولة، ففي «شرح شواهد المفصل»: قال سيبويه: وزعم يونس: أنهم يقولون: «ربما يقولن ذلك، وأكثر ما يقولن ذلك»، [عطـ]وإما عمّا في النسخة الخطية من قولهم: «كثرما يقولن» بدون «ذاك» على أن «ما» زائدة مثلها في «قلّما يقولن».

[٦] **(قوله: «زيد ذاك»)** يفهم منه: أنه ليس من المتن كما في النسخ المتداولة، أشار به إلى أن الفاعل مستتر عائد إلى «زيد» مثلا، وأن خبر المبتدأ محذوف، وهو «ذاك» مثلا، وهذا إنما يصح على تقدير تحريف «كثير» من «أكثر»، وأما على نسخة: "«كثرما يقولن»".. فلا حاجة لذلك كما أشرنا إليه.

[٧] **(قوله: فلحمل الضد إلخ)** أي: فتدخل على ما في حيز دال الكثرة كدخولها على ما في حيز دال القلة نحو: «ربما يقولن، وقلما يقولن».

[٨] **(قوله: و«ما» موصولة، أو مصدرية)** غير صحيح على نسخةِ: "و«كثُر ما يقولن»"، بل «ما» عليها زائدة كافة ليست إلا.

قوله: **(والخفيفة)** أي النون المؤكدة الخفيفة **(تقع حيثُ تقع النون المؤكدة الثقيلة)** أي: في فعلٍ مستقبل[1] فيه معنى الطلب كالأمر والنهي والاستفهام والعرض والتمني والقسم، **(إلا في فعل الاثنين وجماعة المؤنث؛ لالتقاء الساكنين على غير حده)؛**[2] فإن التقاء الساكنين[3] إنما يجوز[4] إذا كان الأول حرف مد[5] والثاني مدغما نحو: «دابة»، تقول:[6] «اضربَنْ، اضربُن، اضربِن»، ولا تقول: «اضربانْ»، ولا «اضربنان»، خلافا ليونس؛ فإنه أجاز[7] التقاء الساكنين على غير حده، وهو ردي،[8] ولكن تقول[9] في الثقيلة:[10] «اضربانِّ، واضربنانِّ»، فتُدخل[11] ألفا بعد نون جمع المؤنث؛ لتفصل بين النونات، **(وإذا لَقِيَ النونُ المؤكِّدة الخفيفة ساكنا بعدها.. حُذفت)** النون الخفيفةُ؛ لئلا يلزم أحدُ المحذورين وهو:

---

[1] **(قوله: أي: في فعل مستقبل)** لايناسب قوله في الاستثناء: "إلا في فعل الاثنين" إلخ، بل المناسب له أن يقول: "أي: في جميع التصاريف" كما لايخفى، نعم: يناسب ما جرى أوّلا من تخصيص الأحكام المذكورة بالنون الثقيلة، وقد أشرنا إلى بُعده.

[2] **(قوله: على غير حده)** أي: على غير نهجه المغتفر.

[3] **(قوله: فإن التقاء إلخ)** أي: إنما تحقق التقاء الساكنين على غير حده حينئذ.

[4] **(قوله: إنما يجوز)** أي: في غير حالة الوقف.

[5] **(قوله: حرف مد)** والمراد به هنا: حرف اللين؛ لئلا يرد نحو: «خويصّة، ودويبّة».

[6] **(قوله: تقول)** الأولى: "فتقول" كما في نسخة خطية.

[7] **(قوله: فإنه أجاز إلخ)** ونظر ذلك بقراءة نافع: ﴿مَحْيَايْ﴾ [الأنعام: ١٦٢] وقراءة أبي عمرو: ﴿وَاللَّايْ﴾ [الطلاق: ٤] بسكون الياء وصلا، وبقولهم: «التقتا حلقتا البطان» بإثبات ألف «حلفتا»، وفي الرضي: لا شكّ أن ذلك في مقام الشذوذ، فلا يجوز القياسُ عليه، وذكر ابن مالك في «شرح التسهيل» عن يونس: أنه يكسِر النونَ، وعليه حمَلَ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩] بتخفيف النون على تقدير كون «لا» للنهي، ويلزم عليه خروجُ النون عن وضعها، وهو السكون.

[8] **(قوله: ردي)** بمعنى: رديء أي: ما أجازه يونس من التقاء إلخ .

[9] **(قوله: ولكن تقول)** الظاهر: "كما تقول".

[10] **(قوله: في الثقيلة)** أي: في المؤكّد بالنون الثقيلة.

[11] **(قوله: فتدخل)** لعل الفاء للتفسير، فالمراد: أي تدخل.

إما تحريكُ الخفيفة،[1] أو التقاء الساكنين[2] **(نحو: «لا تضربَ ابْنك»)** أي: لا تضربَنْ اِبْنَك، فحُذفت النونُ الخفيفة؛ لما ذكر **(قال الشاعر:[3]**

لا تُهِينَ الفقيرَ عَلَّك أنْ تَرْ * كَعَ يومًا والدهرُ قد رَفَعَه)

أي: لا تُهينَنْ، و«علك» أي: لعلك،[4] وفي «لعل» لغاتٌ: «لعلّ، وعلّ، وعنَّ، ولعنَّ، وأنّ، ولئنَّ»، وقوله: «تركع» أي: تفتقر، قال الجوهريُّ في الصِحاح: «الركوع» الانحناء، ومنه: ركوع الصلوة، و«ركع الشيخ» أي: انحنَى من الكِبَرِ، ويقال: «ركع الرجل» إذا افتقر بعد غِنًى وانحطّ حاله، قال:[5] «لا تهين الفقير» البيتَ. والضمير المستتر في «رفَعه» راجع إلى «الدهر»، والبارز إلى «الفقير». قوله: **(بخلاف التنوين)** أي: هذا[6] الذي ذكر من قوله: "وإذا لقي النون الخفيفة ساكنا بعدها حذفت" بخلاف التنوين؛ **(فإن التنوين إذا لقي ساكنا.. يُحرّك)** التنوين **(بالكسر، ولا يحذف[7] نحو: «زيدٌ العالم عندنا»)**، والفرق أن

---

[1] **(قوله: وهو إما تحريك الخفيفة إلخ)** أي: المستلزم لخروج النون عن وضعها، كذا قال السعد في «شرح التصريف»، وفي شيخ يس على «التصريح»: وأقول: فحينئذ ما الفرق بينها وبين غيرها مما وضع ساكنا كـ«من، وعن»؟ فتأمل. انتهى. فالحق: أن يقال: إنما لم تحرك الخفيفة عند ملاقاتها ساكنا كما يحرك التنوين عند ملاقاته ساكنا في الأكثر؛ لبعدها عنه في الفضل بكونها في الفعل وهو في الاسم.

[2] **(قوله: أو التقاء الساكنين)** أي: على غير حده.

[3] **(قوله: قال الشاعر: «لا تهين» إلخ)** وحاصل معناه: لا تحتقر الفقير ولا تخفّ به؛ فإنه ربما انعكس الحال، فيخفضك الدهر، ويرفعه عليك.

[4] **(قوله: أي: لعلك)** وهي هنا للإشفاق، وجملة «علك أن تركع» في قوة التعليل لما قبل على معنى «علك ذو أن تركع» بتقدير مضاف؛ ليصح الحمل.

[5] **(قوله: قال لا تهين إلخ)** من كلام الجوهري في «الصحاح».

[6] **(قوله: أي هذا إلى قوله: بخلاف التنوين)** أي بخلاف حكم التنوين حينئذ يشير إلى أن قوله: "بخلاف" خبر مبتدأٍ محذوف، والأولى: جعلُه حالا من الضمير المستتر في "حذفت" أي: متلبسة بخلاف التنوين.

[7] **(قوله: ولا يحذف)** أي: في الأكثر؛ إذ يجبُ حذفه إذا كان المنوّن علَما موصوفا بـ«ابن» متصلا به مضافا إلى علم آخر نحو: «جاء زيدُ بنُ عمرٍو».

التنوينَ لازم للاسم المنصرف الخالي عن اللامِ والإضافةِ ونون التثنيةِ والجمعِ،[١] والنونَ المؤكدة الخفيفة ليست بلازمة[٢] للفعل، فلم يجزْ حذفُه[٣] ح بخلافها.

قوله: **(هاء السكت)**[٤]

أي: ومن أصناف الحرفِ:[٥] هاءُ السكت في نحو قوله تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾[٦] [الأنعام: ٩٠]، وقولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝١٠﴾ [القارعة]، **(وهي الهاءُ التي تُزاد في كل متحرِّكٍ[٧] حركتُه غيرُ إعرابيةٍ؛[٨] للوقف[٩] خاصّةً)؛**[١٠] فلا تزاد عند الوصل،[١١] قوله: "للوقف" متعلق بقوله: "تزاد"، ومثالُ هاءِ السكت **(نحوُ: «ثمّه، وحيّهله، وماليَهْ، وسلطانِيَهْ»)** في قوله تعالى: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ ۝٢٩﴾ [الحاقة]، فإذا أدْرجتَ..[١٢] أسقطتَ

---

[١] **(قوله: ونون التثنية والجمع)** ليس في بعض النسخ، وهو ظاهر؛ بناءً على أن الانصراف وعدمَه من خواص المعرب بالحركات.

[٢] **(قوله: والنون المؤكدة ليست بلازمة)** أي: فيما سوى جواب القسم المستقبل المثبت المتصل بلامه؛ للزوم احدى النونين فيه.

[٣] **(قوله: فلم يجز حذفه لخ)** أي: للاعتداد به، بخلافها.

[٤] **(قوله: هاء السكت)** أي: هاء تؤتى بها في مقام السكت والوقف، فالإضافة: لأدنى ملابسة.

[٥] **(قوله: أي: من أصناف الحرف)** كذا في «المفصل»، والحق: عدم عدّها من أصنافه؛ إذ ليست من حروف المعاني التي الكلام فيها.

[٦] **(قوله: في نحو قوله تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾)** الأولى: تركه، والاستغناء عنه بقوله: "نحو: ثمه" إلخ، أو ذكره هناك.

[٧] **(قوله: تزاد في كل متحرك إلخ)** للتوصل إلى بقاء الحركة في الوقف.

[٨] **(قوله: غير إعرابية)** أي: ولا مشابهة لها، وتكون في أربعة أنواع: اسم «لا» لنفي الجنس، والمنادى المفرد، والظروف المقطوعة عن الإضافة، والفعل الماضي، كذا في «التصريح».

[٩] **(قوله: للوقف)** أي: وقتَ الوقف.

[١٠] **(قوله: خاصة)** أي: خص الوقف بها خصوصا.

[١١] **(قوله: فلا تزاد عند الوصل إلخ)** إلا في مقام إعطاء الوصل حكمَ الوقف، وذلك قليل في النثر، كثير في الشعر.

[١٢] **(قوله: فإذا أدرجت)** أي: أدخلت ووصلت الكلمة بما بعدها.

هذه الهاءَ، وقلتَ: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ۝٢٨ هَلَكَ[1] عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ ۝٢٩ خُذُوهُ﴾. قوله: **(ولا تكون)** أي: ولا تكون هاء السكت **(إلا ساكنةً، وتحريكُها لَحْنٌ)**[2] أي خطَأٌ؛ لما قلنا: إنها للوقف خاصةً، ولا يجوز الوقف على المتحرك، قال الجوهري في الصِّحاح: اللحن الخطأُ في الإعراب،[3] يقال: فلان لحّانٌ، وفلانةُ[4] لحّانةٌ[5] أي: كثيرُ الخطأ، والتلحين التخطئة، وهذه الهاء أعني هاءَ السكت[6] في القرآن[7] في سبعة مواضع: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ﴾[8] [البقرة: ٢٥٩]، و﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ﴾ [الأنعام: ٩٠]، و﴿كِتَٰبِيَهۡ ۝١٩﴾ [الحاقة]، و﴿حِسَابِيَهۡ ۝٢٠﴾ [الحاقة]، و﴿مَالِيَهۡۜ ۝٢٨﴾، و﴿سُلۡطَٰنِيَهۡ ۝٢٩﴾، و﴿مَا هِيَهۡ ۝١٠﴾.

قولُه: **(التنوينُ)**

أي ومن أصناف الحرف: التنوينُ، **(وهو: نونٌ ساكنةٌ تتبَعُ حركةَ الآخِرِ لَا لِتأكيد الفعلِ)**، فقولُه: "ساكنةٌ" احترازٌ عن النون المتحركة، والمراد بالساكنةِ هو[9] الساكنةُ بحسب الذات،[10] فلا يرد[11] التنوينُ المتحرّك لِالْتِقاءِ الساكنينِ في نحو: «زيدٌنِ العالِمُ عندنا»؛ لكون

---

[1] **(قوله: «مَالِيَهۡۜ ۝٢٨ هَلَكَ» إلخ)** أي بوصل «ماليه» بـ«هلك» إلخ، و«سلطانيه» بـ«خذوه».

[2] **(قوله: وتحريكها لحن)** أي: في غير الضرورة.

[3] **(قوله: في الإعراب)** أي: في تطبيق الكلام على القواعد العربية.

[4] **(قوله: و«فلانة»)** من زيادة الناسخين على ما في «الصحاح».

[5] **(قوله: لحانة)** التاء للمبالغة مثلها في «علّامة».

[6] **(قوله: وهذه الهاء أعني هاء السكت)** الأخصر: "وهاء السكت".

[7] **(قوله: في القرآن)** حال من قوله: "الهاء" أي: واقعة فيه، والأولى: "وقعت في القرآن في سبعة مواضع".

[8] **(قوله: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ﴾)** بناءً على أنه من «السنة»، وأنّ لامها واوٌ محذوفةٌ، وأما على أن اللام هاء كما هو رأي الحجازيين.. فالهاء في «يتسنّه» أصليّة.

[9] **(قوله: هو)** الظاهر: إسقاطه.

[10] **(قوله: بحسب الذات)** أي: مع قطع النظر عن عارض.

[11] **(قوله: فلا يرد إلخ)** أي: على جمع التعريف.

تحرُّكِه ح عارضا، وقولُه: "تتبع حركة الآخر" احترازٌ[1] عن نونٍ ساكنة في غير الآخِر[2] كما في «عندنا»؛ فإنها لا تسمى تنوينا،[3] واحتراز أيضا عن نون «من، وعن»؛ لأنها غير تابعة لحركة الحرف الآخر؛ فلا تسمى تنوينا،[4] وقوله: "لا لتأكيد الفعل" احتراز عن النون المؤكدة الخفيفة في نحو: «اضربن»؛ فإنها لتأكيد الفعل؛ فلا تسمى تنوينا. قوله: **(وهو)** أي: والتنوين[5] **(على ستة أقسام:[6] أحدها)** أي أحد الأقسام الستة للتنوين: **(تنوينُ التمكن[7] أي: الدالِّ[8] على مكانةِ[9] الاسم في الاسمية)** أي: على تمكُّنه ورسوخِ قَدَمه فيها،[10] **(وهو)** أي وتنوين التمكن **(كل تنوين لحق معربا لم يُشبه الفعلَ من وجهين[11] من الوجوه**

---

[1] **(قوله: احتراز إلخ)** الأولى والأخصر: "احتراز عن نون ساكنة غير تابعة لها، سواء لم تكن في الآخر كنون «عندنا»، أم كانت فيه كنون «من، وعن»؛ فإنها لا تسمى تنوينا".

[2] **(قوله: في غير الآخر إلخ)** في العصام: وظهورُ أن المراد نون هي كلمة لأن الكلام في قسم الحرف يمنعُ شمولَ نونِ نحوِ: «عند، ومن، وعن» أي: فلا معنى للاحتراز عنها، وقد يقال: التخصيص بالكلمة يخرج بعض أقسام التنوين منه، وكونُ الكلام على قسم الحرف يكفي فيه كونُ بعض أقسامه حرفا.

[3] **(قوله: فإنها لا تسمى تنوينا)** علة لصحة الاحتراز، وكذا يقال في قوله: "فلا تسمى تنوينا"، وقولِه: "فإنها لتأكيد الفعل".

[4] **(قوله: فلا تسمى تنوينا)** الأولى: "فإنها لاتسمى" إلخ.

[5] **(قوله: أي والتنوين)** الأولى فيه وفيما بعدُ: إسقاطُ الواو.

[6] **(قوله: على ستة أقسام)** أي: بناءً على التعريف المذكور، وأما على ما قيل من: أنه نون ساكنة تثبت لفظا لا خطا.. فالأقسام أربعةٌ، هي ما عدا الترنمَ والغاليَ.

[7] **(قوله: تنوين التمكن)** ويطلق عليه تنوين الصرف، وتنوين الأمكنية، وتنوين التمكين أيضا، قال الشهاب: التمكين هنا صار له لقبا على المعنى المعبّر عنه بالأمكنية.

[8] **(قوله: أي: الدال على مكانة إلخ)** يشير إلى أن الإضافة: من إضافة الدال إلى المدلول.

[9] **(قوله: مكانة)** من «مكن» إذا بلغ الغاية في التمكن.

[10] **(قوله: ورسوخ قدمه)** في "قدمه" استعارة مكنية وتخييلية، والرسوخ بمعنى الثبوت، والاستقرار ترشيح.

[11] **(قوله: من وجهين)** صلة "يشبه" أي: من أجل وجهين.

المذكورة[1] **في منع الصرف)،**[2] وهما[3] أن في الفعل فرعيتين، كما في كل اسمٍ غيرِ منصرف علتان من العلل التسعة، كلُّ علةٍ منها فرعٌ لشيء واحد،[4] وَإِحْدَى فرعيَّتِي الفعل: أنه مشتقٌ،[5] والأُخرى: أنه في الإفادة محتاج إلى الاسم، والاسم لا يحتاج إليه[6] في الإفادة، فالحاصل أن تنوينَ التمكنِ كلُّ تنوينٍ لَحِق معربًا منصرفا،[7] سواء كان معرفة أو نكرة **(نحو: «زيد، ورجل»)،** وإنما أوردَ مثالين؛ دفعا[8] لِوَهْم مَنْ توهّم أن التنوين في مثل «رجل» للتنكير. قوله: **(والثاني)** أي والقسم الثاني للتنوين من الأقسام الستة: **(تنوين التنكير، وهو كل تنوينٍ يدلُّ على أن الاسم الذي دخل عليه)**[9] هذا التنوين **(نكرةٌ كقولك: «صهْ، وصهٍ»)،** ومعناهما: اسكت، وإذا أسكنتَ..[10] فالمعنى: افعل السكوت،[11] فإذا

---

[1] **(قوله: المذكورة)** في ضمن ذكر العلل.

[2] **(قوله: في منع الصرف)** أي: في مبحثه.

[3] **(قوله: وهما: «أن» إلى قوله: فرع لشيء واحد)** أي: هما متحققان؛ بسبب أن في الفعل فرعيتين، ولا يخفى ركاكة هذه العبارة، فالأولى والأخصر بدلَها: "وهما فرعيَّتَان ناشئتانِ من العلّتَيْنِ كفرعِيَّتَيِ الفعلِ".

[4] **(قوله: لشيء واحد)** وفي بعض النسخ: "لشيء آخر"، وهو الظاهر.

[5] **(قوله: مشتق)** أي: من الاسم.

[6] **(قوله: والاسم لايحتاج إلخ)** الأولى: "وهو لا يحتاج إليه فيها".

[7] **(قوله: معربا منصرفا)** أي: ولم يكن للعوض والمقابلة.

[8] **(قوله: دفعا إلخ)** إذ لو كان كذلك.. لزال بزوال التنكير؛ حيث سمي به، واللازم باطل، كذا قيل، وقد منع البعض بطلانه؛ فإن تنوين التنكير زال، وخلفه تنوين التمكن، وجوز بعضهم كونَه للتمكن؛ لكون الاسم منصرفا، وللتنكير؛ لكونه موضوعا لنكرة، هذا، والله أعلم.

[9] **(قوله: أن الاسم الذي دخل عليه)** أي: من بعض المبنيات، وهو العلَم المختوم بـ«ويه»، وبعضُ أسماء الأفعال، فاللام في قوله: "الاسم" للعهد، والحق: التصريح بذلك، بأن يقول: "وهو اللاحق لبعض المبنيات؛ ليدل على التنكير".

[10] **(قوله: وإذا أسكنت)** وفي نسخة خطية: "فإذا أسكنت.. فالمعنى: افعل السكوت، وإذا نونت" إلخ، وهو الظاهر.

[11] **(قوله: فالمعنى: افعل السكوت)** أي: المعهودَ المعين، وهو السكوت عن كلام خاصٍ؛ فالتعيين راجع للمسكوت عنه، وكذا يقال في التنكير؛ فمعنى «صهٍ»: افعل سكوتًا مّا أي: أوجِدْ فردا من أفراد السكوت، وليس بلازمٍ تركُ الكلام بالمرة؛ لأن النكرة في سياق الإثبات لا تعم؛ فيمتثل حينئذ بالسكوت عن غيره، وفتحِ أخرى، واشتهر: أنه لايمتثل على التنوين إلا بترك الكلام رأسًا، وكأن وجهَه: أن «صهٍ» معناه: لا تتكلم كلامًا، والنكرةُ في سياق النفي تعم.

نوّنتَ.. فالمعنى: افعل سكوتا مّا، (و) كـ(قولك: «سيبويهِ وسيبويهٍ»)؛ فإذا قلتَ بلا تنوين.. أردتَ سيبويهِ المعروفَ،[١] وإذا قلتَه بالتنوين.. أردتَ سيبويها غير معين.[٢] قوله: (والثالث) أي: والقسم الثالث للتنوين من الأقسام الستة: (تنوين العوض)[٣] من المضاف إليه[٤] (وهو كل تنوين لحق مضافا عند حذف المضاف إليه)؛ ليكون عوضا[٥] عن المضاف إليه، سواء كان المضاف إليه جملةً (كقولك «يومئذ،[٦] وحينئذ، وساعتئذ») أي: يوم إذ كان كذا، وحين إذ كان كذا، وساعة إذ كان كذا، أو غيرَ جملة كقوله تعالى في سورة هود [١١١]: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ أي: وإنّ كلَّهم. قوله: (والرابعُ) أي: والقسم الرابع للتنوين من الأقسام الستة: (تنوين المقابلة،[٧] وهو كلُّ تنوينٍ لحِقَ جمعَ المؤنثِ السالمَ[٨] في مقابلة[٩] النون الواقعةِ في جمع المذكر السالم) نحو: «مسلمين ومسلمون»، (كـ)التنوين في («مسلماتٍ»)؛ فإن هذا التنوينَ في مقابلةِ نون «مسلمين ومسلمون»، وإنما

---

[١] (قوله: المعروف) الأولى بدله: "المعين"؛ إذ قوله: "المعروف" يشعر أن المراد به: الإمام المشهور في العربية كما صرح به بعضهم، ولا وجه للاقتصار عليه.

[٢] (قوله: سيبويها غير معين) الصواب: "سيبويهٍ" كما في نسخة خطية أي: فردا غير معين من جملة المسمى به.

[٣] (قوله: تنوين العوض) الإضافة: بيانية.

[٤] (قوله: من المضاف اليه) وقد يكون عوضا عن حرف، أو حركة كتنوين «جوارٍ، وغواشٍ»، ولعلّ تخصيصَه بالمضاف إليه جريٌ على رأي مَن يقول: إنه تنوين تمكن، فليراجَع.

[٥] (قوله: ليكون عوضا إلخ) الأولى والأخصر: "ليكون عوضا عنه، سواء كان جملة" إلخ.

[٦] (قوله: «يومئذ» إلخ) والإضافة فيها: للبيان كـ«شجر الأراك، وعِلم الفقه».

[٧] (قوله: تنوين المقابلة) في الصبان: من إضافة المسبب إلى السبب. انتهى. وقد يقال: إنها لأدنى ملابسة، فلينظَر.

[٨] (قوله: المؤنث السالم) أي: الجمع بالألف والتاء الزائدتين.

[٩] (قوله: في مقابلة إلخ) حال من المستتر في "لحق"، وعلى ما جرى عليه الصبان كلمة «في» للتعليل، والجارُّ والمجرور متعلق بقوله: "لحق"، ومعنى ذلك كما قاله الرضي: أنّ كلا من التنوين والنونِ قائمٌ مقامَ تنوينِ المفرد في الدلالة على تمامِ الاسم، ولا يرد أنّ مفرد هذا الجمعِ قد لا ينوّن نحو: «فاطمة»؛ لأن تنوينَ ما لا ينصرف مقدّر، فهو قائم مقامه، وكذا يقال في جمع المذكر الذي لا ينوّن مفرده نحو: «إبراهيمون».

لم يَذكر جارُ اللهِ[1] العلّامةُ رحمة الله عليه هذا التنوينَ المقابلة[2] في «المفصل»؛ إشارةً[3] إلى أنّ تنوين «مسلماتٍ»[4] تنوين التمكن، وقال ابن الحاجب رحمه الله في شرح الكافية: وما توهم من أنه[5] -يعني أن تنوينَ «مسلماتٍ»- تنوينُ التمكن مردودٌ بما لو سميت به امرأة؛[6] فإن فيه العلمية والتأنيث، ولا إثباتَ[7] لتنوين التمكن معهما، ولمّا ثبت.. دلّ على أنه ليس بتنوين التمكن، هذا آخر ما ذكره. وإنما لم يمنع «مسلمات» إذا سميت امرأةٌ بها عن الكسر مع أنها غيرُ منصرف[8] ح؛ لأن الكسر[9] فيها ليس بعلامة للجر فقط؛ لكونه مشترَكا فيها بين النصب والجر، وعلامةُ النصب لا تحذف من غير المنصرف، وجرُّه تابع للنصب. **(والخامس)** أي والقسم الخامس للتنوين من الأقسام الستة: **(تنوين الترنُّم)**، والترنُّمُ في اللغة ترجيعُ الصوت،[10] قال الجوهريّ في الصِحاح: «ترنَّمَ» إذا رجّع صوته، قوله: **(وهو)**

---

[1] **(قوله: جار الله)** أي: جار بيت الله، لقب الزمخشري؛ لإقامته بمكةَ المكرمةِ مُدّةً.

[2] **(قوله: المقابلة)** في نسخة خطية: "أعني تنوين المقابلة"، وهو الصواب.

[3] **(قوله: إشارة إلخ)** قد يمنع الإشارة، فالظاهر: أن يقول: "لأنه عنده تنوين التمكن".

[4] **(قوله: إلى أن تنوين «مسلمات»)** الأولى: "إلى أنه".

[5] **(قوله: من أنه)** الظاهر: إسقاطه كما في نسخة خطية.

[6] **(قوله: بما لو سميت به امرأة)** متعلق بـ"مردود" أي: بتسمية امراة به، فـ«ما» مصدرية، و«لو» زائدة، أو بالعكس.

[7] **(قوله: ولا إثبات إلخ)** الأولى والمناسب: "ولا تنون" إلخ أي: لكون الاسم غير منصرف حينئذ، وتنوين التمكن لا يجامع منع الصرف، هذا، وفيه كما قال الصبان: أن من ينوِّن حينئذ ينظر إلى ما قبل العلمية، فلا يعتبر الاجتماع المذكور.

[8] **(قوله: غير منصرف)** الظاهر: "غير منصرفة" بالتاء.

[9] **(قوله: لأن الكسر إلخ)** لا يخفى ما في هذا التعليل؛ إذ يشعر أن نصب جمع المونث السالم بالكسر استقلالي، وأنّ جرَّ غير المنصرف تابع للنصب مطلقا، وليس كذلك؛ إذ نصب الجمع بالكسر إنما هو بتبعية الجر، وغيرُ المنصرف يتبع جره النصبَ بالفتح، فالحق في التعليل: أن يقال كما قيل في دخول التنوين: إنّ من يكسر ينظر إلى ما قبل العلمية، هذا، والله تعالى أعلم.

[10] **(قوله: ترجيع الصوت)** أي: ترديده وتكريره.

أي وتنوين الترنم **(كل تنوين جُعل مكانَ حرفِ المد واللين[1] في القوافي[2] المطلقة)**، والقافية المطلقة[3] هي القافية التي حرف الروي[4] منها متحرك،[5] بخلاف القافية المقيدة كما سنذكرها، وإنما سمي هذا التنوين: تنوينَ الترنم؛ لكونهِ بَدَلًا من حرفِ الترنم،[6] وهو حرف المد واللين **(كما في قول جرير**

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابًا * وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابًا)

«الإقلال» ضِدُ الإكثار،[7] و«اللوم» الملامة، و«عاذِلَ» أصله: «يا عاذلةُ» اسمُ فاعل من العذل وهو اللوم، فرُخِّمت بحذف تاء التأنيثِ وجُعل المحذوفُ في حكم الباقي،[8] قولُه: «والعتابًا» عطفٌ على قولِه: «اللوم»، و«الصَّوابُ» نقيض الخطأ، و«أصابًا» أي: قال الصواب، وفحواه: أقلّي اللومَ يا عاذلةُ وأقلي العتابَ وقولي والله لقد أصاب إن أصبتُ أي: إن قلتُ صوابا، فالتنوين الذي في قوله: «العتابًا»، وفي قوله: «أصابًا» تنوينُ الترنم؛ لأنه جُعل مكانَ حرف المد واللين الذي هو الألف في قوله: «العتابًا، وأصابًا» في القافية المطلقة؛ لأن حرف الروي -وهو الباء- فيهما متحرك. قوله: **(والسادس)** أي: والقسم السادس للتنوين من الأقسام الستة: **(التنوين الغالي)**، والغالِي اسمُ فاعل، مِنْ «غلا في الأمر، يغلو، غلواً» أي: جاوَزَ فيه الحدَّ. قوله: **(وهو)** أي والتنوين الغالي **(كلّ تنوين لحق قافيةً مقيّدةً للترنم)** أي لترجيعِ الصوتِ، والقافيةُ المقيَّدة هي القافية التي حرفُ الروي

---

[1] **(قوله: حرف المد واللين)** الحاصل من إشباع الحركة في آخر القافية.

[2] **(قوله: في القوافي)** صلة "جعل" جمع «قافية»، وهي من آخر متحرك في البيت إلى أوّل ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن، هذا مذهب الخليل وعند غيره: آخر كلمة في البيت، كذا في «التصريح».

[3] **(قوله: والقافية المطلقة)** أي: التي أطلقت عن السكون، وتحركت، وامتد بها الصوت بسبب حرف علة ناشئ من إشباع حركة الآخِر، بخلاف المقيّدة؛ حيثُ يتقيد الصوت بها، ويمتنع امتدادها.

[4] **(قوله: حرف الرويّ)** وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة، وتنسب إليه، فيقال: قصيدة لامية، أو نونية مثلا.

[5] **(قوله: متحرك)** بحركة مشبعة.

[6] **(قوله: من حرف الترنم)** أي: حرف يحصل به الترنم، فتنوين الترنم على تقدير مضاف أي: ترك الترنم، أو الإضافة: لأدنى ملابسة.

[7] **(قوله: الإقلال ضد الإكثار)** والمراد بها هنا: الترك؛ لأن القلة قد يعبر بها عن العدم.

[8] **(قوله: في حكم الباقي)** الظاهر: "الموجود"، ويجب رعاية هذا الوجه فيما فيه التاء للفرق بين المذكر والمؤنث.

فيها ساكن،[1] بخلاف القافية المطلقة كما ذكرنا، وإنما سمي هذا التنوين تنوينَ الغالي؛ لمجاوزته[2] عن حد الوزن، والغلو مجاوزة الحد كما ذكرنا. قوله: **(كما في قول رؤبة)** أي التنوين الغالي كما في قول رؤبة:[3]

(وقاتِمِ الأعماقِ خاوِي المخترِقن * مشتبهِ الأعلامِ لمَّاعِ الْخَفَقن)

قوله: الواوُ[4] فيه واوُ «ربّ»، قال الجوهريّ في الصحاح: «القَتام، والقتم» الغُبار، و«القُتْمَة»[5] لونٌ فيه غبرة[6] وحمرةٌ، و«سواد قاتم،[7] ومكان قاتم الأعماق» أي مغبر النواحي،[8] و«الأعماق» جمع «العمق»[9] وهو ما بعُد من أطراف المفازة،[10] و«الخاوي» الخالي، و«المخترقن» الممرّ،[11] و«الاشتباه» خفاء الأمر،[12] و«الأعلام» جمع «العلم» وهو العلامة، و«لمّاع» اسمُ فاعل للمبالغة من «لمع البرق، يلمع، لمعا، ولمعانا» أي: أضاء، و«الخفق» السراب[13] وهو الذي تراه نصف النهار كأنه ماء [مِن] «خفَق، يخفق،[14] خفْقا،

---

[1] **(قوله: ساكن)** أي: صحيح ساكن، كذا في الخضري، وفي الجامي قدس سره السامي: القافية المقيدة ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا أو غير صحيح، فليحرر.

[2] **(قوله: لمجاوزته عن حد إلخ)** أي: لمجاوزة البيت عن حد الوزن؛ بسبب زيادته.

[3] **(قوله: كما في قول رؤبة)** بالهمزة والباء التحتية.

[4] **(قوله: قوله الواو)** الحق: "قوله: «وقاتم» الواو فيه".

[5] **(قوله: القتمة)** بضم القاف وسكون التاء، وفي بعض كتب اللغة: القتمة: لون فيه غبرة وحمرة، أو سواد ليس بشديد.

[6] **(قوله: غبرة)** لون الغبار.

[7] **(قوله: سواد قائم)** محرّف من «أسود قاتم» أي: شديد السواد.

[8] **(قوله: مغبر النواحي)** والمراد: مظلم النواحي.

[9] **(قوله: جمع «العمق»)** بضم العين وفتحها.

[10] **(قوله: المفازة)** أي: الصحراء.

[11] **(قوله: الممر)** أي: الواسع.

[12] **(قوله: خفاء الأمر)** والمناسب هنا: أن يكون بمعنى الاختلاط، فمعنى «مشتبه الأعلام» مختلط العلامات.

[13] **(قوله: والخفق السراب)** أي: المراد به في البيت: السراب على تقدير مضاف، أو جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل، أو على قصد المبالغة.

[14] **(قوله: «خفق، يخفق»)** كـ«نصر، ينصر»، و«ضرب، يضرب»، صوابه: "من «خفق»" إلخ.

وخفقانا» أي: إذا[1] اضطرب وتحرك، قال الجوهري في الصحاح: وأما قول رؤبة: «المشتبه الأعلام لماع الخفقن» فإنما حركته[2] للضرورة، يريدُ تحريك فاء[3] «الخفَقن»، وفحواهُ: رب بلدة -أي بادية-[4] مظلم الأطراف[5] خالي الطرق مشتبه العلامات لماع خفق السراب[6] سرتُ فيها، فالتنوينُ الذي في قوله: «المخترقن» هو التنوينُ الغالي؛ لأنه تنوينٌ لحِق قافيةً مقيدة؛ لترجيع الصوت؛ فإن حرف الروي -وهو القاف- ساكن، ويجوز كسرُ ما قبل هذه التنوين وفتحُه كما في قوله: «المخترقن» بكسر القاف وفتحها، أما الكسر.. فإما لالتقاء الساكنين،[7] وإما لأن القاف فيه يستحق الكسر[8] في الأصل، وأما الفتح.. فللخفة، قاله السيد في شرح الكبير للكافية. قوله: **(وهو قليل)** أي والتنوين الغالي في كلام الفصحاء قليل.



وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلّم.

[1] **(قوله: أي إذا)** الحق: إسقاط "أي"، هذا، وفي نسخة خطية: "وخفق السراب، يخفق، خفقا وخفقانا إذا اضطرب" انتهى، ولعل النسخةَ الأولى: أنسب ببيان معاني ألفاظ البيت، والله أعلم.

[2] **(قوله: فإنما حَرَكَتُه)** عبارة «الصحاح»: "فإنما حرّكه".

[3] **(قوله: تحريك فاء إلخ)** أي: بالفتح.

[4] **(قوله: رب بلدة أي: بادية)** والظاهر: الاقتصار على قوله: "رب بادية".

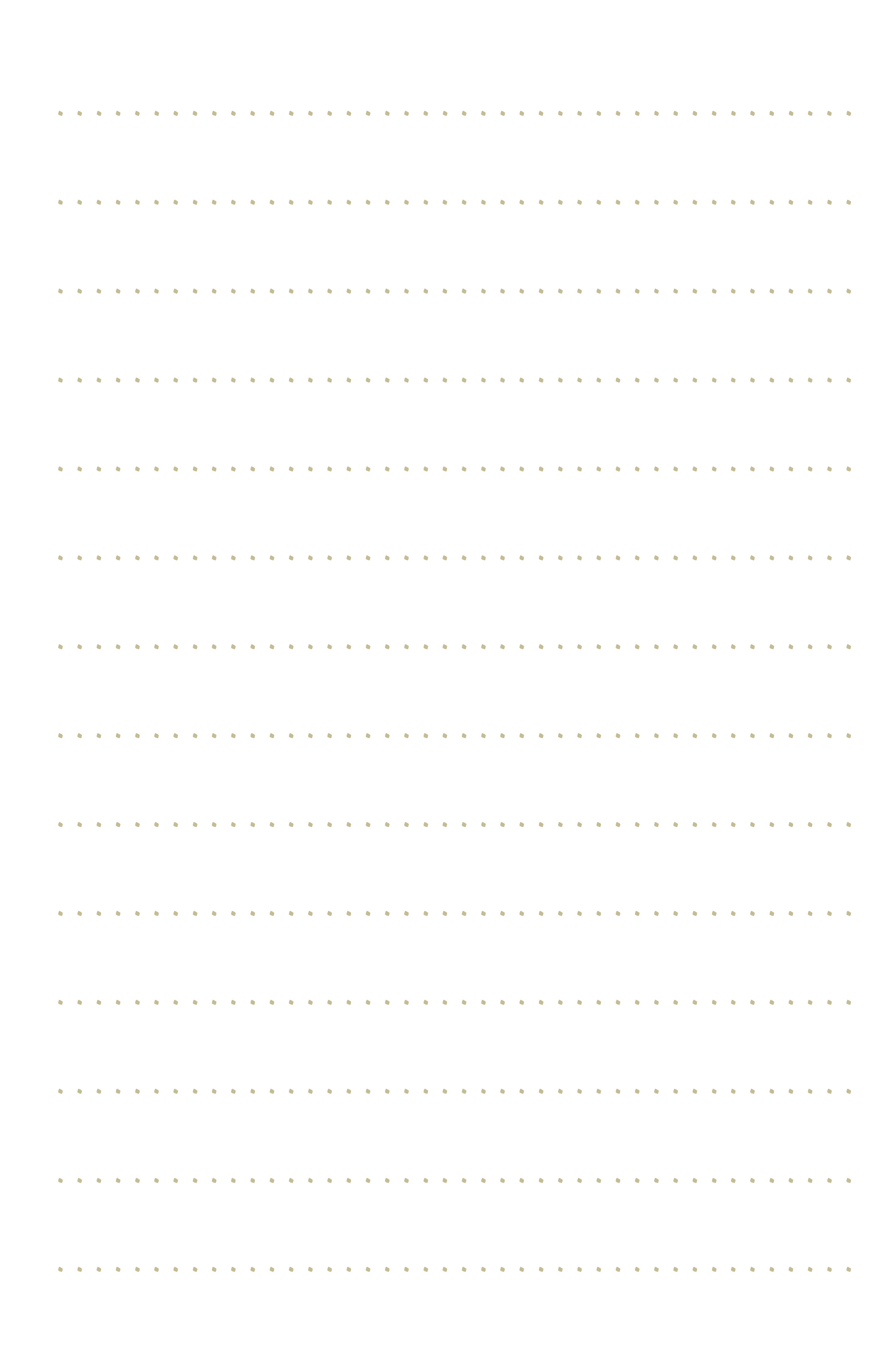
[5] **(قوله: مظلم الأطراف)** المناسب فيه وفي الأوصاف الآتية: التأنيث.

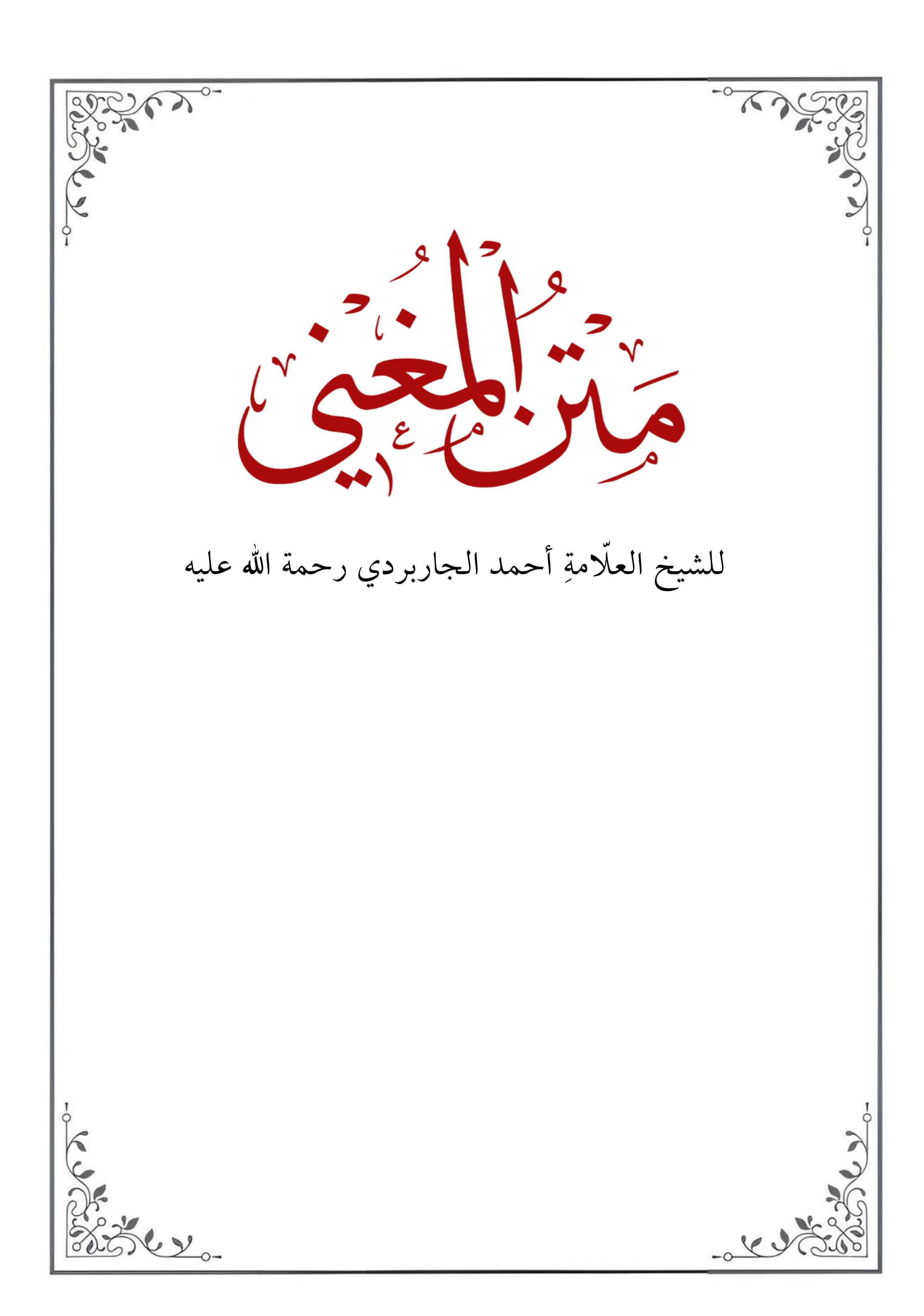
[6] **(قوله: خفق السراب)** من إضافة الصفة إلى الموصوف، والأولى: إسقاط "الخفق".

[7] **(قوله: لالتقاء الساكنين)** أي: للجري على قاعدة التحريك حين التقاء الساكنين.

[8] **(قوله: يستحق الكسر)** لكون «المخترقن» مضافا إليه.

تم بحمد الله





مَتْنُ المُغْنِي

للشيخ العلّامةِ أحمد الجاربردي رحمة الله عليه



اَلْكَلِمَةُ

لَفْظٌ وُضِعَ لِمَعْنًى مُفْرَدٍ، وَهِيَ إِمَّا اسْمٌ كَ«رَجُلٍ»، وَإِمَّا فِعْلٌ كَ«ضَرَبَ»، وَإِمَّا حَرْفٌ كَ«قَدْ»؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ: إِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهِ، أَوْ لَا. فَإِنْ لَمْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهِ.. فَهُوَ الْحَرْفُ. وإنْ دلَّتْ على معنًى فِي نفْسِه.. فإمَّا أنْ يَقْتَرِنَ بِأَحَدِ الأزْمِنَةِ الثَّلاثةِ الَّتِي هي الْماضِي والْحالُ والْاِسْتقبالُ، أوْ لَمْ يَقْتَرِنْ. فإنْ لم يقترِنْ بِه.. فهو الاسمُ، وإنِ اقْتَرَنَ بهِ.. فهو الْفِعْلُ.

اَلْكَلَامُ

مُؤَلَّفٌ إِمَّا مِنِ اسْمَيْنِ أُسْنِدَ أحدُهما إلى الآخَرِ نَحْوُ: «زيدٌ قائمٌ»، وإما مِنْ فِعْلٍ واسمٍ نحوُ: «ضَرَبَ زيدٌ».

بَابُ الْاِسْمِ

اَلْاِسْمُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهِ غَيْر مُقْتَرِنٍ بِأَحِدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ. وَمِنْ خَوَاصِّهِ: أَنَّهُ يَصِحُّ الْحَدِيثُ عَنْهُ، وَدَخَلَه حَرْفُ الْجَرِّ، وَأُضِيفَ، وَنُوِّنَ، وعُرِّفَ.

وَأَصْنَافُهُ

خَمْسَةَ عَشَرَ صِنْفًا: اسمُ الْجِنْسِ، وَالْعَلَمُ، والمُعْرَبُ، وتوابعُ المعربِ، والْمَبْنِيُّ، والمُثَنَّى، والمجموعُ، والْمَعْرِفةُ، والنَّكِرَةُ، والمُذَكَّر، والمؤنَّثُ، والمصغَّرُ، والمنسوبُ، وأسماءُ العدَدِ، والأسماءُ المتَّصِلةُ بالأفعالِ.

اسمُ الجنس

هُوَ: ما عُلِّقَ على شيءٍ وعلى كلِّ ما أشْبَهَه في الحقيقة، وهو على ضربين: اسمِ عينٍ، وهو ما يَقُوم بنفسه كـ«رجلٍ وراكبٍ»، واسمِ معنًى وهو ما يقوم بغيرِه كـ«عِلْمٍ، ومفهومٍ».

اَلْعَلَمُ

مَا وُضِع لشيءٍ بِعَيْنِهِ غيرَ مُتَنَاوِلٍ غيرَه بِوَضْعٍ واحدٍ. والغالبُ عليه أن يُنْقَل عَنِ اسْمِ الجنسِ كـ«جعفرٍ»، وقد يُنْقَلُ عن فِعْلٍ: إما عن ماضٍ كـ«شَمَّرَ»، وَإِمَّا عَنْ مُضارِعٍ كـ«يَزِيدَ»، وقد يُرْتَجَل العلَمُ كـ«غَطَفَان».

وهو: على ثلاثةِ أقسامٍ: اسمٍ ولَقَبٍ وكُنْيَةٍ؛ لأنّ العلَمَ إن كان في أوّلِه لفظُ أبٍ أو أُمٍّ.. فهو كُنْيَةٌ كـ«أبي عمرٍو، وأمِّ كُلْثُومٍ». وإلّا.. فإنْ دَلَّ على مَدْحٍ كـ«شمسِ الدينِ، وعزِّ الدين»، أو ذَمٍّ كَـ«قُفَّةَ، وبَطَّةَ».. فهو لَقَبٌ، وإلّا.. فهو اسمٌ كـ«زيدٍ، وعمرٍو».

اَلْمُعْرَبُ

مَا يَخْتَلِفُ آخِرُه باختلافِ العواملِ، وهو: على ضربين: مُنْصَرِفٍ، وهو ما يدخُلُهُ الرفعُ والنصبُ والجرُّ والتنوينُ، وغيرِ منصرفٍ، وهو الذي مُنِعَ الجرُّ والتنوينُ عنه، ويُفتَح في موضعِ الجر نحو: «مررتُ بأحمدَ»، إلّا إذا أُضيفَ إلى شيءٍ نحو: «مررتُ بأحمدِكم»، أو عُرِّفَ باللامِ نحو: «مررتُ بالأحمرِ».

الإعرابُ

اخْتِلَافُ آخرِ الكلمةِ باختلافِ العواملِ، واختلافُ الآخِرِ إما بالحركاتِ نحو: «جاءني زيدٌ، ورأيت زيدا، ومررت بزيد»، وإما بالحروف، وذلك في الأسماء الستةِ مضافةً إلى غيرِ ياءِ المتكلمِ، وهي: «أبوه، وأخوه، وحَمُوها، و هَنُوه، وفُوه، وذُو مالٍ»، تقول: «جاءني أبُوه، ورأيت أباه، ومررت بأبِيه». وكذلك البواقي، وإما ببعض الحروفِ، وذلك في «كِلَا» مضافًا إلى مُضْمَرٍ نحو: «جاءني كلاهما، ورأيت كليْهِما، ومررت بكليْهِما»، وفي التثنيةِ، والجمع المذكر المصحَّحِ نحو: «جاءني مسلمان، ورأيت مسلمَيْن، ومررت بمسلمَين»، ونحو: «جاءني

مسلمون، ورأيت مسلمِينَ، ومررت بمسلمِين». والجمعُ المؤنثُ السالمُ رفعُه بالضمة، ونصبُه وجره بالكسرةِ نحو: «جاءني مسلماتٌ، ورأيت مسلماتٍ، ومررت بمسلماتٍ».

وما لا يظهَر الإعرابُ في لَفْظِه قُدِّر في محلِّه كـ«عصًا، وسُعْدَى، وغُلَامِي» مطلقا، وكـ«القاضِي» في حالتَي الرفع والجر.

وَأَسْبَابُ مَنْعِ الصرفِ تِسعةٌ:

العلميةُ كـ«زينبَ»، والتأنيثُ كـ«طلحةَ، وعائشةَ»، والوصفُ كـ«أحمرَ»، ووزنُ الفعل كـ«أحمدَ»، والعدلُ كـ«عُمر»، والجمعُ كـ«مساجد، ومصابيح»، والتركيبُ كـ«معدي كرب»، والعجمةُ كـ«إبراهيم»، والألف والنون المضارعتان لِأَلِفَي التأنيثِ كـ«عمرانَ، وعثمان». ومتَى اجتمَعَ في الاسمِ سببان منها.. لم ينصرفْ، وكذا.. لو كان في الاسم سببٌ واحد يقومُ مقام السببين، نحو: «مساجدَ ومصابيح، وحُبْلى وبُشرى، وصفراءَ وصحراء»، إلا ما كان على ثلاثة أحرف ساكنَ الوسط كـ«نوحٍ ولوطٍ»؛ فإن فيه مذهبين: الصرفَ؛ لِخِفَّتِه، ومَنْعَ الصرفِ؛ لِحصولِ السّببينِ فيه.

وكُلُّ عَلَمٍ لا ينصرفُ: ينصرفُ عند التنكيرِ في الغالب؛ لِزوالِ العلميةِ بالتنكير نحو: «رُبَّ سُعادٍ، ورب إسماعيلٍ، ورب عُمرٍ»، هذا إذا كان للعلمية تأثيرٌ في منعِ الصرف، وأما إذا لم يكن للعلمية أَثَرٌ في منعِ

الصرف كرجُلٍ سُمِّيَ بـ«مساجدَ، وحمراء».. فإنه لا ينصرف عند التنكيرِ أيضا.

المرفوعاتُ

على ضربينِ: أصلٍ، وملحَقٍ به، فالأصلُ هو:

الفاعلُ

وهو ما أُسنِد الفعلُ أو شبهُه إليه وقُدِّم عليه على جِهَة قيامِه به نحو: «قام زيد، وزيد قائم أبوه». وهو على ضربين: مظهرٍ نحو: «ضرب زيد»، ومضمرٍ نحو: «ضربتُ، وزيد ضرب».

والملحقُ به خمسةُ أضرُبٍ:

المبتدَأُ وخبرُه

فالمبتدأُ هو الاسمُ المجرّدُ عن العواملِ اللفظيةِ مسندا إليه، والخبرُ هو المجرد عن العوامل اللفظية مسندا به، نحو: «زيدٌ قائمٌ»، وحقُّ المبتدأِ أن يكونَ معرفةً، وقد يجيءُ نكرةً نحو: «شرٌّ أَهَرَّ ذَا نابٍ، وسلامٌ عليكم». وحقُّ الخبر أن يكونَ نكرةً. وقد يجيئانِ معرفتيْنِ نحو: «اَللهُ إِلٰهُنا، ومحمدٌ نَبِيُّنا».

والخبرُ على ضربين: مفردٍ نحو: «زيدٌ غلامُك»، وجملةٍ، والجملة على أربعةِ أضرب: فعليةٍ نحو: «زيدٌ ذهب أبوه»، واسميةٍ نحو: «عمرٌو أخوه ذاهبٌ»، وشرطيةٍ، نحو: «بَكْرٌ إنْ تُكرمْه يكرمْك»، وظرفيةٍ نحو:

«خالدٌ أمامَك، وبِشْرٌ مِنَ الكرامِ»، ولَا بُدَّ في الجملة من ضميرٍ يرجِع إلى المبتدأِ إلا إذا كان معلومًا نحو: «اَلْبُرُّ الْكُرُّ بِسِتّينَ درهمًا».

ويُقدّم على المبتدأِ نحو: «منطلقٌ زيدٌ»، ويجوز حذفُ أحدِهما عند دلالةِ قرينةٍ على حذفِه، فَمِن حذفِ المبتدأِ قولُ الْمُسْتَهِلِّ: «الهلالُ»، تقديرُه: هذا الهلالُ، ومِن حذْفِ الخبر قولُهم: «خرجتُ فإذا السَّبُعُ»، تقديرُه: فإذا السبع موجود. وأما قولُه تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨].. فيحتمل أن يكون المبتدأُ محذوفا، تقديرُه: فأمري صبر جميل، ويحتمل أن يكون الخبر محذوفا، تقديره: صبرٌ جميل أجملُ.

والاسمُ في باب «كان»

نحو: «كان زيدٌ منطلقا».

والخبرُ في باب «إن»

نحو: «إنّ زيدا منطلقٌ»، وحكمُه: كحكمِ خبرِ المبتدأِ إلا في تقديمِ خبر «إنّ»؛ فلا تقولُ: «إنّ منطلقٌ زيدا»، ولكن تقول: «إنّ في الدار زيدًا».

وخبرُ «لا» لنفي الجنس

نحو: «لا رجلَ أفضلُ منك»، وقد يُحذَف كقولِهم: «لا بَأْسَ».

واسمُ «ما» و«لا» بمعنى «ليس»

نحو: «ما زيدٌ منطلقا، وما رجلٌ خيرا منك، ولا رجلٌ أفضلَ منك».

المنصوباتُ

على ضربينِ: أصلٍ وملحقٍ به، فالأصلُ هو المفعولُ، وهو على خمسةِ أضرُبٍ:

المفعولُ المطلقُ

ويُسمّى المصدرَ، وهو اسمُ ما فَعَلَه فاعلُ فِعْلٍ مذكورٍ بمعناه، وهو على ثلثةِ أقسامٍ: الأولُ: للتأكيدِ، وهو ما لا يزيدُ مدلولُه على مدلولِ الفعل نحو: «ضربتُ ضربًا»، والثاني: للنوعِ، وهو ما يدُل على بعض أنواعِ الفعل نحو: «ضربتُ ضِربة، وضربتُ ضربا شديدًا»، و الثالثُ: للعددِ، وهو ما يدلُّ على الْمَرَّةِ نحو: «ضربتُ ضَرْبةً، وضربتيْنِ، وضرَبَاتٍ»، وقد يكونُ بغير لفظِ الفعلِ نحو: «قعدتُ جُلوسًا، وجلستُ قُعودا».

والمفعولُ به

نحو: «ضربتُ زيدا، وأعطيتُ زيدا درهما، وأعلمتُ زيدا عمراً فاضلا»، وهو ما وَقَع عليه فِعْلُ الفاعلِ، ويُنصب بمضمرٍ نحو قولِك للحاجِّ: «مكةَ»، وللرامي: «القرطاسَ».

ومنهُ: المُنَادَى

وهُو المطلوبُ إقبالُه بحرفٍ نائبٍ منابَ «أَدْعُو»، ويُنصب المنادَى المضافُ نحو: «يا عبدَ الله»، والمضارعُ له نحو: «يا خيرًا من زيدٍ»، والمرادُ بالمضارعِ للمضاف: أنْ يكونَ الثاني متعلِّقًا بالأوّلِ، لا بطريقِ الإضافةِ كتعلُّقِ «مِن زيد» بِـ«خيرا»، والنكرةُ نحو: «يا راكبًا». وأما المفردُ المعرفةُ.. فمضمومٌ نحو: «يا زيدُ، ويا رجُلُ».

وفي صفتِه المفردةِ: الرفعُ نحو: «يا زيدُ الظريفُ»، والنصبُ نحو: «يا زيدُ الظريفَ»، وفي المضافةِ: النصبُ، لا غير نحو: «يا زيدُ صاحبَ عمرٍو». وإذا وُصِفَ بِـ«ابْنٍ».. نُظِر، فإنْ وقَع بين العَلَمينِ.. فُتِحَ المنادَى نحو: «يا زيدَ بنَ عمرٍو»، وإلا.. فالضَّمُّ نحو: «يا زيدُ ابنَ أخي، و يا رجلُ ابنَ زيد، و يا رجلُ ابنَ أخي».

وإذا نُودِيَ المعرفُ باللام.. لا يجوز إدخالُ حرفِ النداء عليه؛ فلا يقال: «يا الرجلُ»، بل يُؤتَى بلفظٍ مُبْهَمٍ، فيُدخَلُ حرفُ النداءِ على المبهم، ثم يجرى المعرف باللام على ذلك المبهمِ، فيقال: «يا أيّها الرجلُ، أو يا أيّهذا الرجلُ، أو يا هذا الرجل». والْتَزمُوا رَفْعَ «الرجلِ»؛ لأنه المقصودُ بالنداء، والمبهم لِلتَّوَصُّلِ.

ويُحذَف حرفُ النداء من المنادى العلَمِ نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩] ، والمضافِ نحو: قولِه تعالى: ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يوسف: ١٠١]، ولا يُحذَف مِنِ اسْمِ الجنسِ؛ فلا يقال: «رجلُ» في «يا رجلُ».

ومن خصائصِ المنادَى: الترخيمُ

وهو حَذْفٌ في آخِرِ المُنادى؛ للتخفيفِ؛ وذلك: إذا كان علَمًا، وغيرَ مضافٍ، وزائدًا على ثلثةِ أحرُفٍ نحو: «يا حارِ» في «يا حارثُ»، و«يا أَسْمَ» في «يا أسماءُ»، و«يا عُثْمَ» في «يا عثمانُ»، و«يا منصُ» في «يا منصورُ»، وإن كانَ اسمَ جنسٍ نحو: «يا فارسُ»، أو مضافا نحو: «يا عبدَ الله»، أو على ثلثةِ أحرُفٍ نحو: «يا زيدُ».. فلا يرخَّمُ، فإنْ كان في آخرِ المنادَى تاءُ التأنيثِ.. فيجوزُ ترخيمُه وإن لم يكن علَمًا، ولا زائدًا على ثلثةِ أحرُفٍ نحو: «يا ثُبَ» في «يا ثُبَةُ».

والمندوبُ

هو المتفجَّعُ عليه بِـ«يَا، أَوْ وَا»، وحكمُه في الإعراب والبناء حكمُ المنادى نحو: «وا زيدُ، ووا عبدَ الله».

والمفعولُ فيه

وهو ظرفُ الزمانِ والمكانِ نحو: «قمتُ يومَ الجمعة، وسرت أمامَك». وظرفُ الزمانِ يُنصبُ بتقدير «فِي» سواءٌ كان مُعَيَّنًا نَحْوُ: «جئتُكَ يومَ الخميس»، أو مُبهما نحو: «أتيتُه يوما، وبُكرةَ، وذاتَ ليلةٍ»،

والمكانُ إن كان مبهما.. يُنصب بتقدير «في» مثلُ: «قمتُ أمامَك»، والمكانُ المبهمُ نحوُ: «خلْفك، وأمامك، وفوقك، وتحتك، ويمينك، وشمالك»، وإن كان معينا.. فلا ينصب، بل لا بد له من أن يكونَ «فِي» ملفوظا نحو: «صليتُ في المسجدِ».

والمفعولُ مَعَهُ

وهو المذكورُ بعد الواو بمعنى «مع»، نحو: «ما صنعتَ وأباكَ، وما شأنُك وزيدًا»، ولا بُدَّ له مِنْ فِعْلٍ يكونُ عاملا فيه، أو مِن معنَى فِعلٍ.

والمفعولُ لَهُ

نحوُ: «ضربتُه تأديبًا له»، وهو كل ما كان عِلَّةً للفعل نحو: «جئتُك إكرامًا لَكَ، وجئتُك سِمَنًا».

والملحقُ به سبعة أضرب:

الحالُ

وهي بيانُ هيئةِ الفاعلِ أو المفعولِ به نحو: «ضربتُ زيدا قائما»، وحقُّها التنكيرُ، وحقُّ ذِي الحالِ التعريفُ، فإن تقَدَّمَتْ.. جازَ تنكيرُ ذي الحال نحو: «جاءني راكبًا رجلٌ».

والتمييزُ

وهو ما يَرفعُ الإبهامَ عن المفردِ، أو عنْ نِسْبَةٍ في الجملةِ، فالأولُ كقولك: «عندي راقُودٌ خَلًّا، ومَنَوَانِ سَمْنًا، وعِشرون دِرهمًا، ومِلْؤُهُ عَسَلًا»، والثاني كقولك: «طابَ زيدٌ نفسًا، وطارَ عَمْرٌو فَرَحًا».

والمستثنَى

وهو مُتّصِلٌ، ومُنقطِعٌ، فالمتّصِلُ هُوَ المُخْرَجُ عنِ الْمُتَعَدِّدِ بـ«إلَّا» وأخواتِها نَحْوُ: «جاءني الرِّجالُ إلا زيدًا». والمستثنَى المُنْقَطِعُ هُوَ المذكورُ بعد «إلا» وأخواتها غيرَ مُخْرَجٍ من المُتَعَدِّدِ. وهو منصوبٌ وُجُوبًا.. إذا كان بعد «إلا» غيرَ الصفةِ بعدَ كلامٍ مُوجَبٍ نحو: «جاءني القومُ إلا زيدا»، وكذا يُنصَب المستثنى.. إذا كان مقدَّمًا على المستثنى منه نحو: «ما جاءني إلا زيدا أحدٌ»، والمستثنَى المنقطعُ نحو: «ما جاءني القومُ إلا حمارا»، وكذا يُنصَب إذا كان بعد «خَلَا، وعَدَا، ومَا عَدَا، ومَا خَلَا، وليس، ولا يكونُ».

ويجوزُ النصبُ، ويُختَارُ البدَلُ في المستثنَى بعد «إلا» في كلامٍ غيرِ مُوجَبٍ والمستثنى منه قد ذُكِرَ نحو ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، و﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾. ويُعْرَبُ المستثنى على حَسَبِ العوامل.. إذا كان المستثنى منه غيرَ مذكورٍ نحو: «ما جاءني إلا زيدٌ، وما رأيت إلا زيدًا، وما مررتُ إلا بزيدٍ». وحُكْمُ «غير» حكمُ الاسمِ الواقعِ بعدَ «إلَّا» نحو: «جاءني

القومُ غيرَ زيد، وما جاءني القومُ غيرُ زيدٍ، وما جاءني غيرُ زيد، وما رأيت غيرَ زيدٍ، وما مررت بغيرِ زيد».

والخبرُ في بابِ «كان»

نحو: «كانَ زيدٌ منطلقًا».

والاسمُ في باب «إنَّ»

نحو: «إنَّ زيدا قائم».

واسمُ «لا» لِنَفْيِ الجنسِ

إذا كان مضافًا نحوُ: «لا غلامَ رجلٍ عندَك»، أو مُضَارِعًا له نحو: «لا خيرًا منك عندنا»، وأما المفردُ.. فمفتوحٌ نحو: «لا غلامَ لك».

وخبرُ «ما، ولا» بمعنى «ليس»

وهي اللُّغَةُ الحجازيةُ، واللغةُ التميميةُ ترفعُهما على الابتداءِ والخبرِيّةِ، فيقولُونَ: «ما زيدٌ منطلقٌ»، وإذا تقدَّمَ الخبرُ.. فالرَّفعُ لازِمٌ نحو: «ما منطلقٌ زيدٌ»، وإذا انتقَضَ نَفْيُهُمَا بِـ«إلَّا».. فالرفعُ لازِمٌ نحو: «ما زيدٌ إلا مُنطلِقٌ».

المجروراتُ

على ضربيْنِ: مجرورٍ بالإضافةِ، ومجرورٍ بحرفِ الجرّ نحو: «غلام زيدٍ»، ونحو: «سرتُ من البصرةِ إلى الكوفة».

والإضافةُ

على ضربين: معنويّةٍ، ولفظيَّةٍ، فالمعنويةُ: أن يكونَ المضافُ غيرَ صفةٍ مضافةٍ إلى معمولها، وذلك بأن لا يكونَ المضافُ صفةً، نحو: «غلام زيد»، أو يكونَ صفةً مضافةً إلى غير معمولِها نحو: «مُصارِع مِصْرَ». وهي إما بمعنى اللام نحو: «غلام زيد»، أو بمعنى «مِنْ» نحو: «خاتم فِضّةٍ»، أو بمعنى «في» نحو: «ضرب اليومِ»، وذلك؛ لأنه إن لم يكُنِ المضافُ إليه جِنْسَ المضافِ ولا ظَرْفَهُ.. فالإضافةُ بمعنى اللامِ، وإن كان المضاف إليه جِنْسَ المضاف.. فهي بمعنى «من»، وإنْ كانَ ظرفَ المضافِ.. فهي بمعنى «في».

واللفظيَّةُ: هي إضافةُ اسمِ الفاعل إلى معمولِه نحو: «عمرٌو ضاربُ زيدٍ»، وإضافةُ الصفةِ المشبهةِ إلى فاعلِها نحو: «زيدٌ حسَنُ الوجهِ، شديدُ القوّة، صَعْبُ الْفِكْرِ»، وإضافةُ اسمِ المفعول إلى مفعولِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه نحوُ: «زيدٌ مُؤَدَّبُ الخُدّامِ».

والإضافةُ المعنويةُ تُفِيدُ تعريفَ المضافِ.. إذا أضيف إلى المعرفةِ نحو: «غلام زيد»، وتخصيصَ المضافِ.. إذا أُضِيفَ إلى النكرةِ نحو: «غلام رجلٍ»؛ فلا بُدَّ في المعنويةِ مِنْ تجريدِ المضافِ عنِ التعريف باللّامِ؛ لأنّه إن أضيفَ المعرف باللام إلى المعرفة نحو: «الغلام زيد».. فلا تجوز؛ لأنه يلزم الجمعُ بين أداتَيِ التعريفِ، وهما اللامُ، والإضافةُ،

وهو غيرُ جائزٍ، وإن أضيفَ إلى النكرةِ نحو: «الغلام رجل».. فلا تجوز أيضا؛ لأن التعريفَ أبلَغُ من تخصيصِ المضافِ.

وأما الإضافةُ اللفظيةُ.. فلا تفيدُ تعريفا، ولا تخصِيصا؛ لأن قولك: «ضارب زيدٍ» بمعنى «ضاربٌ زيدًا»، وإنما تُفِيدُ التّخفيفَ بِحَذْفِ التّنوينِ نحو: «ضاربُ زيدٍ»، أوِ النّونِ نحو: «الضاربا زيد، أو الضاربو زيد»، ولم يَجُز: «الضاربُ زيدٍ»؛ لِعَدَمِ التخفيفِ، وإنما جاز: «الضاربُ الرجلِ»؛ لِلْحملِ على «الْحسنِ الْوجهِ».

وأَمّا نحوُ: «غير ومِثْل وشِبْه».. فلا يَتَعَرَّفُ بالإضافةِ وإنْ أُضيفَ إلى المعرفة، فلذلك؛ جاز أن تقولَ: «مررتُ برجلٍ غيرِك، ومثلِك، وشبهِك»، [عط]إلا إذا اشْتَهَرَ موصوفُ المضافِ بمُغايَرَةِ المضافِ إليه كقولِه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة]، [عط]وإلا إذا اشتَهَرَ الموصوفُ بِمُمَاثَلَةِ الْمُضَافِ إليه، أَوْ بِمُشَابَهَتِهِ نحو: «صَاحِبِ الشُّجَاعَ مِثْلَ الْجَوَادِ»، ونحوُ: «عليكَ بِأَكْلِ الدِّبْسِ شِبْهِ الْعَسَلِ»، وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُضافُ، ويُقام المُضافُ إليهِ مُقامَه كقولِهِ تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢].

والتوابعُ

وهي كُلُّ ثَانٍ مُعْرَبٍ بإعرابِ سابِقِهِ مِنْ جِهَةٍ واحدةٍ، وهي خمسةٌ:

اَلْأَوَّلُ: التأكيدُ

وهو تابع يُقَرِّرُ أَمْرَ المتبوعِ في النِّسبةِ، أو فِي الشُّمُولِ، نحو: «جاءني زيدٌ زيدٌ، وجاءني زيدٌ نفسُه، أو عينُه»؛ ونحو: «جاءني الرجلان كِلَاهما، والقومُ كلُّهم، وأجمعونَ». و«أَكْتَعُونَ، وأبتعونَ، وأبصعونَ» أَتْبَاعَاتٌ لِـ«أَجمعونَ»، لا يَجِئْنَ إلّا على أَثَرِه، ولا تُؤكَّدُ النكراتُ بِغيرِ لَفْظِها؛ فلا يقال: «جاءني رجلٌ نفسُه».

والثاني: الصفةُ

وهو تابعٌ يدُلُّ على معنًى في متبوعِه مطلقًا. وقولُنا: "مطلقًا" إشارةٌ إلى أنّه غيرُ مُقَيَّدٍ بالفاعليةِ، والمفعوليةِ، بخلافِ الحالِ؛ فإنها مقيّدةٌ بِهِمَا كما مَرَّ. مثالُ الصفةِ: نحو: «جاءني رجلٌ ضارب، ومضروب، وكريم، وعَدْلٌ، وهَاشمِيٌّ، وذُو مالٍ».

وتُوصَف النكراتُ بالجمل نحو: «مررتُ برجل وجهُه حسنٌ، ورأيت رجلا أعْجَبَني كرَمُه»، والصفةُ وَفْقُ الموصوفِ في إعرابه، وإفرادِه وتثنيتِه وجَمْعِه، وتعريفِه وتنكيرِه، وتذكيرِه وتأنيثه، ويوصَفُ الشيءُ بفعله كما تقدم، وبفعل متعلِّقِه نحو: «مررتُ برجلٍ منيعٍ جارُه، ورَحْبٍ فِنَاؤُهُ، ومُؤَدَّبٌ خُدَّامُه».

والثالثُ: الْبَدَلُ

وهو تابعٌ مقصودٌ بِمَا نُسِبَ إلى المتبوعِ دُونَه، وهو على أربعةِ أضرُبٍ: بدلِ الكلِّ من الكلِّ، وهو أن يكونَ مدلولُ الثاني مدلولَ الأول نحو: «رأيتُ زيدا أخاك»، وبدلِ البعضِ من الكلِ، وهو أن يكون مدلول الثاني بعضا من الأولِ نحو: «ضربت زيدا رأسَه»، وبدلِ الاشتمالِ، وهو أن يكونَ بين الثاني والأولِ مُلَابَسَةٌ بغيرهِما، نحو: «سُلِبَ زيدٌ ثوبُه»، وبدَلِ الْغَلَطِ، وهو الذي لا يكون بينهما ملابسةٌ أيضا نحو: «مررت برجلٍ بحمارٍ»؛ فَغَلِطْتَ، فقلتَ: «برجلٍ»، ثم تَدَارَكْتَه، فقلتَ: «بحمارٍ».

وتُبْدَلُ النكرةُ من المعرفةِ نحو: قولِه تعالى: ﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ ﴾ [العلق]، وعلى الْعَكْسِ نحوُ: قولِه تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ [الشورى]، ويُشترَط في النكرةِ الْمُبْدَلَةِ من المعرفةِ أن تكون موصوفةً.

والرابعُ: عطفُ البيانِ

وهو أن تُتْبِعَ المذكورَ بأشهرِ اسْمَيْهِ نحْوُ: «جاءني أخُوكَ زيدٌ، وجاءني زيدٌ أبوُ عبدِ الله».

والخامسُ: العطفُ بالحروفِ

فهو تابعٌ مقصودٌ بالنسبةِ مَعَ متبوعِهِ، وَيَتَوَسَّطُ بينه وبينَ المتبوعِ أحدُ الحروفِ العشرةِ نحو: «جاءني زيدٌ وعمرٌو»، وحروفُ العطفِ تُذْكَرُ في حدِّ الحرف.. إنْ شاءَ الله تعالى.

والمبنِيُّ

وهُوَ الذي سكونُ آخِرِه وحركتُه لا بِعَامِلٍ نحوُ: «كَمْ، وأينَ، وحيثُ، وهؤلاءِ». وسكونُ آخِرِ المبنيّ يسمَّى وَقْفًا، وحركتُه فتحًا، وكسْرًا، وضَمًّا، وسَبَبُ بناءِ المبنيِّ مُنَاسَبَةُ غيرِ الْمُتَمَكِّنِ أي المبنيّ الأصل، ومبنيُّ الأصلِ أربعةٌ: الفعلُ الماضي، والأمرُ بالصيغةِ، والحرفُ، والجملةُ. وكُلُّ اسمٍ ناسَبَهَا يكونُ مبنيًّا.

وَمِنْهُ: المضمراتُ

وَالْمُضْمَرُ: ما وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ نحو: «أنَا»، أوْ لِمُخَاطَبٍ نحو: «أنتَ»، أو لِغَائِبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لفظًا، أو معنًى، أو حكمًا نحو: «هُوَ»، وإنما بُنِيَ؛ لِاحْتِيَاجِه إلى قرينةِ الخطاب، أوِ التكلُّمِ، أوْ تَقَدُّمِ الذِّكْرِ؛ فَيُشْبِهُ الحرفَ الذِي يَحتاجُ إلى الغيرِ، والحرفُ مبنيٌّ، فالمضمرُ أيضا مبنيٌّ.

وهي على ضربين: متصلٍ، وهو مرفوعٌ، ومنصوبٌ، ومجرورٌ نحو: «أخوكَ ومرَّ بك، وضربكَ وإنكَ»، ونحوُ: «أخوه ومرَّ به، وضربه وإنه، وضربا وضربوا وضربتَ وضربتُ وضربنَ، وتضربين، واضربي،

وضَرَبْنَا»، وكذلك الْمُسْتَكِنُّ في نحو: «زيدٌ ضرَبَ»، وفي نحو: «أَفْعَلُ، ونفعلُ، وتفعلُ، وَافْعَلْ»، ومنفصلٍ نحو: «هو وأنت وأنا ونحن، وإياك».

ومنه: أسماءُ الإشارةِ

وهي: ما وُضع لمشارٍ إليه، وبنيت لاحتياج اسم الإشارة إلى قرينة الإشارة، وهي خمسةٌ: «ذا، وتا، وتي، وتِهْ، وتهي، وذي، وذه، وذهي، وذان وذَيْنِ، وتان وتَيْنِ، وأولاءِ». ويُلْحَقُ بِأَوَائِلِها حرفُ التنبيهِ نحو: «هذا، وهاتا، وهذه، وهذي، وهذان، وهاتان، وهؤلاء»، وبأواخرِها كافُ الخطابِ نحو: «ذاكَ، وتاكَ، وذانِكَ، وتانِكَ، وأولئِكَ».

ومنه: الْمَوْصولاتُ

نَحْوُ: «الَّذِي، واللَّذَانِ، وَاللَّذَيْنِ، وَالَّذِينَ، والَّتِي، واللَّتانِ، واللتَيْنِ، و اللّاتِ، واللاتِي، واللواتِي، واللاءِ، واللائِي، واللَّايْ، ومَا، ومَنْ، وأيٍّ وأيَّة»، والألفِ واللامِ بمعنى «الذي» أوِ «الَّتي». والموصولُ: ما لا بد له من جملةٍ تَقَعُ صِلَةً له، ومِنْ ضميرٍ يعودُ إليه نحو: «جاءني الذي أبوه منطلق، وجاءني الذي ذهب أبوه، وجاءني من عَرَفْتُه، وما طلبتُه». وصلةُ الألفِ واللامِ اسمُ فاعلٍ، أو اسمُ مفعولٍ نحوُ: «جاءني الضارب، والضاربة، والمضروب، والمضروبة». وإنما بُنِيَتِ الموصولاتُ؛ لاحْتِيَاجها إلى الصلةِ، والعائدِ.

ومنه: أسماءُ الأفعالِ

وهي ما كان بمعنى الأمرِ أو الماضي كقولك: «رُوَيْدَ زيدًا» أي أَمْهِلْهُ، وَ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُم﴾ [الأنعام: ١٥٠]، و«حَيَّهَلَ الثَّرِيدَ، وهَيْهَاتَ ذلك، وشَتَّانَ مَا هُمَا، وأُفٍّ» أيْ تضجَّرْتُ، و«صَهْ، ومَهْ» أي اكْفُفْ، و«دونك» أي خُذْهُ، و«عليك زيدا» أي الْزَمْ زيدًا. وإنما بُنيتْ أسماءُ الأفعالِ؛ لأنها بمعنَى الأمرِ، أو الماضي.

ومنه: الأصواتُ

وهي كلُ لفظٍ حُكِيَ به صَوْتٌ أَوْ صُوِّتَ به لِلْبَهَائِمِ. فالأولُ كـ«غَاقِ»، والثاني كـ«نَخّ»، وإنما بنيت؛ لأنها لا يقع لها تركيبٌ يَقْتَضِي الإعرابَ؛ لأنّ وضْعَهَا على أنْ يُنْطَقَ بها مفردةً. فإذا أردْتَ حكايةَ صوتِ الغُرابِ.. تقول: «غاق»، وإذا أردتَ إناخَةَ البعيرِ.. قلتَ: «نَخ».

ومنه: بعضُ الظروف

نحو: «إذْ، وإذا». وَبُنِيَتَا؛ لأنّهما لا تُضافانِ إلا إلى الجملةِ، فاحْتَاجَتا إلى تلكَ الجملةِ. ومنها: «متى، وأيّانَ»، وبُنِيتا؛ لِتَضَمُّنِهما معنَى الاستفهامِ أو معنى الشرطِ. ومنها: «أيْنَ، وأَنَّى»، وبُنِيتا؛ لتضمُّنِهما معنى الاستفهامِ، أو معنى الشرطِ، و«كيْفَ» جارٍ مَجْرَى الظرفِ، وبُنِيَ؛ لِتضمُّنهِ معنى الاستفهامِ. ومنها: «قبلُ، وبعد»، وبُنِيَتا؛ لأنّهما مقطُوعَتَانِ عن الإضافةِ.

ومنه: الْمُرَكّباتُ

وهي كلُّ اسمٍ مركّبٍ منْ كلمتينِ ليسَ بينهما نِسبةٌ كـ«خمسةَ عشرَ»، بُنِي جُزْآه، أَمَّا الأوّلُ.. فلِكونِه كجزءِ الكلمةِ الذي هو الْوَسَطُ، وأمّا الثانِي.. فلِتَضَمُّنِه الحرفَ؛ إذ الْأصلُ: «خمسةٌ وعشرَةٌ»، وكذلك أخواتُه، إلا «اثنَا عَشَرَ». وكذا بُنِي جُزْآ: «صباحَ مساءَ» في مثل: «آتيكَ صباحَ مساءَ»، و«هو جاري بيتَ بيتَ»، و«وقَعُوا في حَيْصَ بَيْصَ»، و«الحيصُ» التخلُّفُ، و«البوصُ» التقدّمُ، قُلبتْ واوُه ياءً. وأما نَحْوُ: «معدي كَربَ».. فبُنِيَ جزؤُه الأوّلُ؛ لأنه كالوسَطِ، وأُعْرِب الثاني؛ لأنه لم يتضمّنِ الحرفَ، ومُنِع الثاني من الصرف؛ للتركيبِ والعلميةِ.

ومنه: الْكِنَايَاتُ

نَحْوُ: «كَمْ، وكذا»، و«كَمْ» على وجهينِ: استفهاميّةٍ، وخبريّةٍ، فـ«كَمِ» الاستفهامية مُمَيِّزُها منصوبٌ مفردٌ؛ نحو: «كم رجلًا عندك»، و«كم» الخبرية مميزها مجرورٌ إما مفردٌ، وإما مجموعٌ تقول: «كم رجُلٍ عندي، وكم رجالٍ عندي»، وبُنِيَتْ؛ لأنّ وَضْعَها وَضْعُ الحرفِ.

وتقول: «عندي كذا درهمًا»، وإنما بُنِيتْ كذا؛ لِتَرَكُّبِها مِنْ كافِ التشبيه، و«ذا» للإشارةِ، وهُما مبنيّتانِ، فمَا تركَّبَ منهما أيضا مبنيٌّ. ومِنَ الكناياتِ: «كَيْتَ وكيتَ، وذَيْتَ وذيتَ»، وهي كنايةٌ عن الجملةِ نحو: «كان من الأمر كَيْتَ وكيتَ، أو ذَيْتَ وذيتَ»، فلِذلكَ بُنِيتْ.

اَلْمُثَنَّى

وهو ما لَحِقتْ آخِرَه ألفٌ في حالةِ الرفع، أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلها في حالَتَيِ النصب والجرِ؛ لمعنى التثنيةِ، ونُونٌ مكسورة؛ عِوَضًا عن الحركةِ والتنوينِ في المفرد نحو: «جاءني مسلمانِ، ورأيت مسلميْنِ، ومررت بمسلميْنِ»، وتسقطُ النونُ عند الإضافةِ نحو: «غلامَا زيدٍ، وغلامَيْ زيد»، والألفُ إذا.. لَاقَاهَا ساكنٌ نحو: «غلامَا الحسنِ، وثوبَا ابنِكَ».

والمقصورُ -وهو ما في آخره ألفٌ- إن كانَ ثُلاثيًّا.. رُدَّ إلى أصلِه نحو: «عَصَوانِ، ورَحَيَانِ». وليْسَ فيما يُجَاوِزُ الثُّلاثيَّ شيءٌ مِنَ الّذي يُرَدُّ إليه إلا الياءُ نحو: «أعشَيَانِ، وَ«مَرْمَيانِ، وحُبلَيانِ، ومُصطَفيانِ، ومُشتَرَيان، وحُبَارَيان».

وإن كانَ آخرُ الممدودِ ألفَ التأنيثِ كـ«حمراءَ».. قُلتَ: «حمراوان». وتقول في «كِسَاءٍ، وَقُرَّاءٍ، وحِرْبَاء»: «كِساءَانِ، وقُرَّاءانِ، وحِرْبَاءَانِ».

والمجموعُ

وهو على ضربين: مُصَحَّحٍ، ومُكَسَّرٍ، فالمصحَّحُ ما صُحِّحَ فيه بناءُ الواحدِ، وهو ما لَحِقَتْ آخِرَه واوٌ مضمومٌ ما قبلَها، أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها؛ لِمعنَى الجمعِ، ونونٌ مفتوحةٌ؛ عِوَضًا عن الحركةِ والتنوينِ

كـ«مسلمون، ومسلِمِينَ» ويختصُّ بِمَنْ يعلمُ، أو ألفٌ وتاءٌ كـ«مسلماتٍ، وهنداتٍ».

والمكسّرُ هو ما يتكسَّرُ فيه بناءُ الواحدِ كـ«رجالٍ، وأفراسٍ»، ويَعُمُّ المصحَّحُ للمؤنَّث والمكسّرُ ذَوِي الْعِلْمِ نحوُ: «مسلماتٍ ورجالٍ»، وغيرَهُمْ نحوُ: «دَرَجاتٍ وأفراسٍ». والمذكر والمؤنثُ من المصحّح سُوِّيَ فيهما بينَ لَفْظَيِ النصبِ والجرِّ، تقول: «رأيتُ المسلِمِينَ، والمسلماتِ»، و«مررت بالمسلمينَ، وبالمسلماتِ».

والجمعُ المصحّح مذكَّره، ومؤنَّثُه للقلةِ، وما كان من المكسر على «أَفْعُلَ» نحو: «أَكْلُبٍ»، و«أفعالٍ» نحو: «أثوابٍ»، و«أَفْعِلَةَ» نحو: «أجربةٍ»، و«فِعْلَةَ» نحو: «غِلْمَةٍ»: جمعُ قِلَّةٍ، وما عدا ذلك جمعُ كثرةٍ نحو: «زِنَادٍ» في جمع «زَنْدٍ»، و«قُرُوءٍ» في جمع «قُرْءٍ»، وهو الطُّهْرُ والحيْضُ.

ومَا جُمِعَ بالألف والتاءِ مِنْ «فَعْلَةَ» صحيحةَ العينِ.. فالاسمُ منه متحرِّكُ العينِ بالفتح نحو: «تَمَراتٍ»، والصفةُ مُبقاةُ العينِ على سكونها نحو: «ضَخْمَاتٍ»، وأما معتلُّها.. فعلى السكونِ كـ«بيضاتٍ، وجوزَاتٍ».

و«فواعِلُ» يُجْمَعُ عليه «فاعِلٌ» اسمًا نحو: «كواهِلَ»، وصفةً.. إذا كان بمعنى «فَاعِلَةَ» نحوُ: «حَوَائِضَ، وطوالِقَ»، و«فاعلةُ» اسمًا نحو: «كواثِبَ»، وصفةً نحو: «ضوارِبَ»، وقد شذّ نحوُ: «فوارِس»، وأَما

قولُهم: «هالِكٌ في الهوالِكِ».. فمَثَلٌ، والأمثالُ كثيرًا مّا تخْرُجُ عنِ القياسِ، وأما قولُ الْفرَزْدَقِ:

وإذا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُم * خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ،

وقولُ عُتْبَةَ بنِ حارثٍ:

أُحَامِي عَنْ ذِمَارِ بَنِي سليمٍ * ومِثْلِي في غَوَائِبِكُمْ قَلِيلُ..

فلِضرورةِ الشعر، وقد يُجْمَع الجمع نحو: «أكالِبَ، وأساوِرَ، وأناعِيمَ»، ونحو: «رجالاتٍ، وجِمَالَاتٍ».

المعرِفَةُ والنَّكِرَةُ

المعرفةُ: ما دل على شيءٍ بِعَيْنِه، وهو على خمسةِ أضربٍ: العلَمِ، والمضمرِ، والمبهمِ، -وهو شيئان: أسماءُ الإشارةِ، والموصولاتُ-، والمعرّفِ باللام، أو بالنداءِ، والمضافِ إلى أحدها إضافةً حقيقيةً. والنكرةُ ما شاع في أُمَّتِه نحو: «جاءني رجلٌ، وركبتُ فرسًا».

المذكّرُ والمؤنّث

فالمذكّرُ ما ليس فيه تاءُ التأنيثِ، ولا ألفُ التأنيثِ. والمؤنّث ما فيه إحداهما كـ«غُرْفَةٍ، وكحبلَى، وحمراءَ». والتّأنيثُ على ضربين: حقيقِيٍّ ولفظِيٍّ، فالحقيقيُّ ما بِإِزَائِه ذَكَرٌ مِنَ الحَيوانِ كتأنيثِ «المرأةِ، والناقةِ»، واللفظيُّ بِخِلافِ الحقيقيّ كتأنيثِ «الظُّلْمَةِ، والْبُشْرَى». والحقيقيُّ أقْوَى، ولذلك؛ امْتَنَع: «جاء هندٌ»، وجاز: «طَلَعَ الشمسُ»، فإنْ فُصِلَ.. جازَ: «جاءَ اليومَ هندٌ»، وحَسُنَ: «طَلَعَ اليومَ الشمسُ»، هٰذا: إذا أسنِدَ الفعلُ

إلى ظاهرِ الاسمِ المؤنثِ، أمّا إذا أُسند الفعلُ إلى ضميرِ الاسم المؤنّثِ.. فإِلْحَاقُ علامةِ التأنيثِ لازمٌ نحو: «هندٌ جاءتْ، والشمْسُ طَلَعَتْ».

والتَّاءُ تُقدّرُ في بعض الأسماء نحْوُ: «أرضٍ، ونعْلٍ»؛ بِدليلِ «أُرَيْضَةٍ، ونُعَيْلَةٍ».

ومِمَّا يَسْتَوِي فيه المذكَّرُ والمؤنثُ «فَعُولٌ» مطلقًا نحو: «حلُوبٍ»، و«فَعِيلٌ» بمعنى «مفعولٍ» نحو: «قَتِيلٍ، وجَرِيحٍ».

وتأنيثُ الجموعِ غيرُ حقيقيٍّ، ولذلك؛ جاز: «فَعَلَ الرجالُ، وجاء المسلماتُ، ومضى الأيامُ» إلا جمعَ المذكرِ العاقلِ السالمَ؛ فإنه مذكّرٌ، فتقول: «جاءَ الزّيدُون»، ولا تقول: «جاءتِ الزيدونَ».

وتقولُ في ضمير جمعِ المذكر العاقلِ غيرِ السالم: «الرجال فعَلُوا، وفعلتْ». وأما السالمُ.. فَبالواوِ لا غيرُ نحو: «الزيدون ضربُوا»، وإن كان غيرَ المذكّرِ العاقلِ.. فتقولُ بالنونِ، والتاءِ نحو، «المسلماتُ جِئْنَ وجاءتْ، والأيّامُ مضَيْنَ ومضتْ، والعيونُ جرَيْنَ وجرتْ». ونحوُ: «النَّخلِ، والتَّمرِ» يُذكّرُ، ويؤنّثُ قال الله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ۝٢٠﴾ [القمر: ٢٠]، و﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ۝٧﴾ [الحاقة: ٧].

المُصَغَّرُ

وهو الاسمُ الذي ضُمَّ أوّلُه، وفُتِحَ ثانِيه، ولَحِقَه ياءٌ ثالثةٌ ساكنةٌ؛ ليدُلَّ على التّقليلِ، ويُكسَر ما بعد الياء.. إنْ كانَ على أربعةِ أحرُفٍ،

وأمثلته: «فُعَيْلٌ» كـ«فُلَيْسٍ»، و«فُعَيْعِلٌ» كـ«دُرَيْهِمٍ»، و«فُعَيْعِيلٌ» كـ«دُنَيْنِيرٍ»، وقالوا: «أُجَيْمَالٌ، وحُمَيْرَاءُ، وسُكَيْرَانُ، وحُبَيْلَى»؛ للمحافظةِ على الألِفاتِ. وتقول في «مِيزَانٍ»: «مُوَيْزِينٌ»، وفي «بَابٍ»: «بُوَيْبٌ»، وفي «نَابٍ»: «نُيَيْبٌ»، وفي «عَصاً»: «عُصَيَّةٌ»، وفي «عِدَةٍ»: «وُعَيْدَةٌ»، وفي «يَدٍ»: «يُدَيَّةٌ»، وفِي «اسْتٍ»: «سُتَيْهَةٌ» تَرْجِعُ إلى الأصلِ.

وتاءُ التأنيثِ المقدّرةُ في الثلاثيّ تثبُتُ في التصغيرِ نحو: «أُذَيْنَةٍ» في تصغير «أُذُنٍ»، و«رُجَيْلَةٍ» في تصغيرِ «رِجْلٍ»، إلا ما شذَّ كـ«حُرَيْبٍ» في «حَرْبٍ»، و«عُرَيْسٍ» فِي «عِرْسٍ»، ولا تثبُتُ في الرباعيّ كقولكَ: «عُقَيْرِبٍ» في «عَقْرَبٍ»، إلا ما شذَّ من نحْوِ: «قُدَيْدِيمَةٍ» في «قُدَّامٍ»، وَ«وُرَيِّئَةٍ» في «وَرَاء».

وجمعُ القلةِ يُحَقَّرُ على بِنائِه نحوُ: «أُكَيْلِبٍ، وأُجَيْمَالٍ، وأُجَيْرِبَةٍ، وغُلَيْمَةٍ»، وجمعُ الكثرةِ يُرَدُّ إلى واحِدِه، ثم يُجمَعُ جمْعَ السلامةِ نحو: «شُوَيْعِرُونَ» في «شُعَرَاءَ»، و«مُسَيْجِدَاتٌ» في «مَسَاجِدَ»، وإلى جمعِ قلةٍ نحو: «غُلَيْمَةٍ» في «غِلْمَانٍ»، وإن شِئْتَ.. رَدَدْتَ إلى واحِدِه نحو: «غليمون» في «غلمانٍ».

وتحقيرُ الترخيمِ: أن تحذفَ منه الزيادة نحو: «زُهَيْرٍ» في «أَزْهَرَ»، و«حُرَيْثٍ» في «حارثٍ».

وتقول في «ذا»: «ذَيَّا»، وفي «تَا»: «تَيَّا»، وفي «الَّذِي»: «الَّذَيَّا»، وفي «الَّتِي»: «اللَّتَيَّا».

المنْسُوبُ

وهو الاسمُ الْمُلْحَقُ بآخِره ياءٌ مشدّدةٌ؛ للنسبةِ إلى المجرد عن الياء، وحقُّه: أنْ يُحْذَفَ منه تاءُ التأنيثِ كـ«بَصْرِيٍّ، ومَكِّيٍّ، وكُوفِيٍّ»، ونونُ التثنيةِ كـ«هِنْدِيٍّ»، ونونُ الجمعِ كـ«زَيْدِيٍّ»، وأن يُقال في نَحْوِ «نَمِرٍ، ودُئِلٍ»: «نَمَرِيٌّ، ودُئَلِيٌّ»، وفي «حنيفةَ»: «حَنَفِيٌّ»، و«غَنِيٍّ»: «غَنَوِيٌّ»، و«ضَرِيَّةَ»: «ضَرَوِيٌّ»، و«أُمَيَّةَ»: «أُمَوِيٌّ».

وفِيما آخرُه ألفٌ مقصورةٌ ثالثةٌ نحو: «عصًا، ورَحًى»: «عَصَوِيٌّ، ورَحَوِيٌّ»، أو رابعةٌ نحو: «أعشَى، وَمرمًى»: «أعشوِيٌّ، ومَرْمَوِيٌّ»، وفي الزائدةِ الرّابعةِ: القلبُ كـ«حُبْلَى»: «حُبْلَوِيٌّ»، والحذفُ كـ«حُبْلَى»: «حُبْلِيٌّ»، وفي الخامسةِ: الحذفُ كـ«حُبَارَى»: «حُبَارِيّ».

وفيما آخرُه ياءٌ ثالثةٌ كـ«عَمٍ»: «عَمَوِيٌّ»، وفي الرابعةِ نحو: «قاضٍ»: «قاضيٌّ، وقاضَوِيٌّ»، والحذفُ أفصَحُ، وفي الخامسةِ كـ«مشترٍ»: «مشترِيٌّ».

وفي المنصرِفِ الممدودِ: «قُرَّائِيٌّ، وكِسائِيٌّ، وحِرْبَائِيٌّ»، وفي غيرِ المنصرِفِ: «حَمْرَاوِيٌّ، وزَكَرِيَّاوِيٌّ».

وإنْ نُسِبَ شيءٌ إلى الجمعِ.. رُدَّ إلى واحدِه كـ«فَرَضِيٍّ» في «فَرَائِضَ»، و«صَحَفِيّ» في «صُحُفٍ».

أسماءُ العدَدِ

وهي: ما وُضِعَ لِكَمِيَّةِ آحادِ الأشياءِ. تقول: «واحدٌ، واثنانِ» في المذكّرِ، و«واحدةٌ، وثنتانِ، أو اثنتانِ» في المؤنثِ، و«ثلاثةٌ» إلى «عشرةٍ» في المذكّر. وفي المؤنث: «ثلاثٌ» إلى «عشرٍ».

«أحدَ عشَرَ، اثنا عشَرَ» في المذكَّر، و«إحدَى عشرةَ، وثنتا عشرةَ، أو اثنتَا عشرةَ» في المؤنّثِ. «ثلاثةَ عشرَ» إلى «تسعةَ عشرَ» في المذكّرِ، و«ثلاثَ عشرةَ» إلى «تسعَ عشرةَ» في المؤنث.

«عِشرون»، وأخواتُها في المذكّر والمؤنّث. «أحدٌ وعشرون، اثنان وعشرون» في المذكر. «إحدًى وعشرونَ، اثنتانِ وعشرون، أو ثنتان وعشرون» في المؤنثِ. «ثلاثةٌ وَعشرونَ» إلى «تسعةٍ وتسعينَ» في المذكرِ. «ثلاثٌ وعشرون» إلى «تسعٍ وتسعين» في المؤنث.

«مِائَةٌ وألْفٌ، «مأتان وألفان» في المذكر والمؤنث.

وَالْمُمَيِّزُ مجرورٌ، ومنصوبٌ، فَالْمجرورُ مفردٌ، وهو مميّزُ «المأةِ، والألفِ» نحوُ: «مأةِ دِرهمٍ، وألفِ دِينارٍ»، ومجموعٌ، وهو مميزُ «الثلاثةِ» إلى «العشرةِ» نحوُ: «ثلاثة أثوابٍ، وعشرة غِلْمَةٍ، وعشر نِسْوَةٍ». وقد شذَّ «ثَلَاثُمِأَةٍ، وأَرْبَعُمِأَةٍ» إلى «تِسْعِمِأَةٍ». والمميّزُ المنصوبُ من «أحدَ عشرَ» إلى «تسعةٍ وتسعينَ»، ولا يكونُ ذلك إلا مفردًا نحو: «أحدَ عشرَ درهمًا» إلى «تسعةٍ وتسعين درهمًا».

ومميّزُ «العشرةِ»، فَمَا دُونَها حقُّه: أن يكونَ جمْعَ قلّةٍ؛ نحو: «ثلاثة أثوابٍ، وعشرةِ أفْلُسٍ» إلّا إذَا أعْوزَ نحوُ: «ثلاثةُ شُسُوعٍ».

الأسماءُ المتّصلةُ بالأفعالِ

ومعنَى اتِّصَالِها بالأفعالِ: أنَّ تلكَ الأسماءَ لا تَنْفَكُّ عن معنَى الأفعالِ كما سيجيءُ.. إن شاء الله تعالى.

فالمصدرُ

هُوَ الاسمُ الذي يُشتَقُّ منه الفِعلُ، ويَعْمَلُ عملَ فِعلِه نحو: «عجبتُ مِنْ ضَرْبٍ زيدٌ عمراً» كما تقولُ: «عجبتُ من أنْ ضربَ زيدٌ عمراً»، ويُضافُ إلى الفاعل، فيبقَى المفعولُ منصوبا نحو: «عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمراً»، وإلى المفعولِ، فيبقَى الفاعل مرفوعا نحو: «عجبتُ مِنْ ضرْبِ عمرٍو زيدٌ»، ولا يَتقدَّمُ عليه معمولُه.

واسمُ الفاعلِ

وهو مَا اشْتُقَّ مِن فِعْلٍ لِمَنْ قامَ به بمعنى الحُدوث، ويَعملُ عمَلَ «يَفعَلُ» مِنْ فِعلِه بِشرطِ معنى الحالِ نحو: «زيدٌ ضاربٌ غلامُه عمرًا اليومَ»، أوِ الاستقبالِ نحو: «زيد ضارب غلامه عمرًا غَدًا»، ولو قلتَ: «أمسِ».. لم يجُزْ، بل يجِبُ أن يُضافَ.. إذا كان بمعنَى الماضي نحو: «زيدٌ غلامُه ضاربُ عمروٍ أمسِ»، إلا إذا أُرِيدَ حِكايةُ حالٍ كقولهِ تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، ويُشترطُ أيضا أنْ يعتمِدَ على

صاحبِه نحو: «زيدٌ قائمٌ أبُوه اليومَ، وجاءني زيد عادِيًا فَرَسُه اليومَ»، ونحو: «جاءني رجلٌ قائم غلامُه اليوم»، أو على الهمزة نحو: «أقائِمٌ الزيدانِ»، أو «ما» النافيةِ نحو: «ما قائمٌ الزيدانِ».

واسمُ المفعولِ

ما اشتُقّ منْ فِعْلٍ لمنْ وقَعَ عليه، ويَعمل عملَ يُفْعَلُ مِنْ فِعلِه نحو: «زيدٌ مضروبٌ غلامُه» كما تقول: «زيدٌ يُضْرَبُ غلامُه»، ويُشترط في عملِه ما اشتُرِطَ في عملِ اسمِ الْفاعلِ نحو: «زيدٌ مضروبٌ غلامُه اليومَ».

والصفةُ المشبّهةُ

ما اشتُقَّ مِنْ فِعل لازمٍ لمنْ قامَ به بمعنَى الثُّبوتِ، نَحْوُ: «كَرِيمٍ، وحَسَن». وعملُها كعملِ فِعْلِها نحو: «زيدٌ كريمٌ حَسَبُهُ، وزيد حَسَنٌ وجهُه»، و«جاءني زيدٌ كريماً حسبُه، وزيد حسناً وجهُه، ورجلٌ كريمٌ حسَبُه، ورجلٌ حسن وجهُه».

و«أفعلُ» التفضيلِ

ما اشتُقّ منْ فِعلٍ لموصوفٍ بزيادةٍ على غيرِه، وهو على «أَفْعَلَ» نحو: «أَكْرَم، وأعلم»، إلا ما شذَّ مِنْ نَحْوِ: «خَيْر، وشرّ»، ولا يَعملُ في الظاهرِ؛ فلا يقال: «مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبُوه» بخفضِ «أفضلَ»، ولكنْ يُقال برفعِهِ، ويلزمُهُ التنكيرُ مع «مِن» نحو: «زيدٌ أفضلُ مِن عمرٍو»، فإذا فارَقَتْ «مِنْ».. فالتعريفُ باللامِ أو بالإضافة لازِمٌ نحو: «زيدٌ

الأفضلُ، أو زيدٌ أفضلُ الرجالِ»، وما دامَ مُنَكَّرًا يستوِي فيه المذكّرُ والمؤنّثُ والمفردُ والاثنانِ والجمعُ، فإذا عُرِّف.. أُنِّثَ، وثُنِّيَ، وجُمِعَ، فإذا أُضيفَ.. ساغَ فيه الأمرانِ.

بابُ الفعل

الفعلُ: ما دلَّ على معنًى في نفسهِ مقترنٍ بأحد الأزمنةِ الثلثةِ. ومن خواصّهِ: أنّهُ يصِحُّ أنْ يدخُلَه «قد» نحو: «قد ضربَ»، وحرفا الاستقبالِ نحو: «سيضرب، وسوف يضرب»، والجوازمُ نحو: «لَمْ يضرِبْ»، ويتَّصِلَ به الضميرُ المرفوعُ البارزُ نحو: «ضربْت»، وتاءُ التأنيثِ الساكنةُ نحو: «ضربَتْ».

وأصنافُه:

الماضي، والمضارعُ، والأمرُ، والنَّهْيُ، والْمُتَعَدِّي، وغيرُ الْمتعدِي، والمبنيُّ للفاعلِ، والمبنيُّ للمفعولِ، وأفعالُ القلوبِ، والأفعالُ الناقصةُ، وأفعالُ المقاربةِ، وأفعالُ المدحِ والذمِّ، وفِعْلَا التّعجُّبِ.

الماضي

وهو: الذي يدُلُّ على حَدَثٍ في زمانٍ قبل زمانِك نحو: «ضرَبَ»، وهو مبنيٌّ على الفتحِ، إلا إذا اعْتَرَضَ عَلَيْهِ ما يُوجِبُ سكونَه نحو: «ضربْتَ»، وضمَّه نحو: «ضربوا».

المضارِعُ

وهو: ما اعتَقَبَتْ في صَدْرِه إحدَى الزوائدِ الأربعِ نحو: «يَفْعَلُ، وتفعلُ، وأفعلُ، ونفعلُ»، ويَشْتَرِكُ فيه الحاضرُ، والمستقبلُ إلا إذا دخَلَه اللامُ، أو «سوف» أوِ السِّينُ.

ويُعْرَبُ بالرفعِ والنصبِ والجزم، فارتفاعُه: بِمَعْنًى، وهو: وُقُوعُ الفعلِ مَوْقِعًا يصحُّ وقوعُ الاسمِ فيه نحو: «زيدٌ يضرِبُ»، رُفِعَتْ هذه الكلمةُ؛ لأنّ مَا بعدَ المبتدأِ من المواضعِ التي يصِحُّ وقوعُ الاسمِ فيه، وكذلك: «يضربُ الزيدان»؛ لِأَنَّ مَنِ ابتَدَأَ كلاماً يجوز أن يكونَ أوّلُ كلامِه اسمًا أو فعلًا.

وانتصابُه: بأربعةِ أحرفٍ: وهِيَ: «أَنْ» نحوُ: «أريدُ أن أخرجَ»، و«لن» نحو: «لن يضربَ»، و«كي» نحو: «جئتك كي تكرمَنِي»، و«إذن» نحو: «إِذَنْ يذهَبَ». ويُنصبُ بإضمارِ «أَنْ» بعد خمسةِ أحرفٍ: «حتى» نحو: «أسلمتُ حتّى أدخُلَ الجنةَ، وسرتُ حتى أدخلَ البلدَ»، واللامِ نحو: «جئتُك لتكرمَنِي»، و«أو» بمعنى «إلى» نحو: «لَأَلْزَمَنَّكَ أو تُعْطِيَنِي حَقِّي»، وواوِ الجمعِ: نحو: «لا تأكُلِ السَّمَكَةَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ»، والفاءِ في جوابِ الأشياءِ الستةِ: الأمرِ نحوُ: «ايتِنِي فَأُكْرِمَك»، والنهي كقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ [طه: ٨١]، والنفي نحو: «ما تأتِينا فَتُحَدِّثَنا»، والاستفهامِ نحو: «هل أسأَلُكَ فتُجِيبَنِي»، والتمنِّي نحو: «ليتنِي عندكَ فأفُوزَ»، والعَرْضِ نحو: «ألا تَنْزِلُ بِنَا فتُصِيبَ خيراً».

وانجزامُه: بخمسةِ أحرُفٍ: «لم» نحو: «لم يخرجْ»، و«لمّا» نحو: «لمّا يضرِبْ»، ولامِ الأمرِ نحو: «ليضربْ»، و«لا» النّهْيِ نحو: «لا تفعلْ»، و«إنِ» الشرطيةِ نحو: «إنْ تُكرمْنِي أكرمْك»، وبتسعةِ أسماءٍ متضمِّنةٍ لمعنى «إن» الشرطية، وهي: «مَنْ» نحو: «من يُكرمْني أُكرمْه»، و«ما» نحو قولِه تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]، و«أيٍّ» نحو: «أيُّهم يأتِني أكرمْه»، و«أينَ» نحو: «أين تكنْ أكنْ»، و«متى» نحو: «متى تخرجْ أخرجْ»، و«حيثما» نحو: «حيثما تقعدْ أقعد»، و«إذما» نحو: «إذما تدخلْ أدخلْ»، و«أنّى» نحو: «أنّى تقُمْ أقمْ»، و«مهما» نحو: «مهما تصنَعْ أصنَعْ». وينجَزِمُ بـ«إنْ» مضمرةً في جواب الأشياءِ التي تُجابُ بالفاء إلا النّفْيَ: الأمرِ نحو: «ايتِنِي أكرمْك»، والنّهْيِ نحو: «لا تكفُرْ تدخُلِ الجنةَ»، والاستفهامِ نحو: «هل أسألُك تجبْنِي»، والتمنِّي نحو: «ليتني عندَك أَفُزْ»، والعرْضِ نحو، «ألا تَنزِلُ بِنا تُصِبْ خيرًا».

وتَلْحَقُ المضارعَ بعد ألف الضمير، وواو الضمير، وياء الضمير نونٌ، وذلك الإلحاقُ في الرفعِ، وتَسْقُطُ في النصبِ والجزمِ، يعني يكونُ رفعُ الفعلِ المضارعِ الذي فيه أحدُ هذهِ الضمائرِ: بالنونِ، ونصبُه وجزمُه: بسقوطِ النونِ، والْفعلُ المجرَّدُ عَنْ هذه الضّمائرِ إن كانَ صحيحَ اللامِ كـ«يضربُ».. فرفعُه بالضمةِ، ونصبُه بالفتحةِ، وجزمُه بالسكونِ، وإنْ كان مُعْتَلًّا بالواوِ والياءِ كـ«يغزُو، ويرمي».. فرفعُه بالضمةِ تقديرًا، ونصبُه

بالفتحةِ لفظًا، وجزمُه بالحذفِ، وإن كان مُعْتَلًّا بالألفِ نحو: «يَخْشَى».. فرفعُه بالضمة تقديرًا ونصبُه بالفتحة تقديرًا، وجزمُه بالحذفِ.

اَلْأَمْرُ

ويُؤْمَرُ الفاعِلُ المخاطَبُ بِمِثَالِ افعَلْ، وغيرُه باللامِ الجازِمِ، نحو: «ليضربْ زيدٌ، أو لأضربْ أَنَا، أو لتضربْ أَنْتَ».

اَلْمُتَعَدِّي، وَغَيْرُ المتعدِّي

فالمُتعدِّي ما كان له مفعولٌ به، ويتعدَّى إلى مفعولٍ نحو: «ضربتُ زيدا»، وإلى مفعوليْنِ نحو: «كَسَوْتُ زيدًا جُبَّةً، وأعطيتُ عمرًا درهمًا، وعلمتُ بَكْرًا فاضلًا»، وإلى ثلاثةِ مفاعيلَ نحو: «أعلمتُ بكرًا عمرًا فاضلًا». وغيرُ المتعدِّي ما يَخْتَصُّ بالفاعلِ كـ«ذَهَبَ زيدٌ». ولِتَعْدِيَتِه ثلاثةٌ: الهمزةُ نحو: «أذهبتُه»، وتثقيلُ الْحَشْوِ نحو: «فرَّحْتُه»، وحرفُ الجرِّ نحو: «خرجتُ بِه».

المبنيُّ للمفعولِ

وهو الذي لم يُسَمَّ فاعلُه نحو: «ضُرِبَ زيدٌ»، ويُسنَد إلى المفعولِ به إلا إذا كانَ الثانيَ في بابِ «علِمْتُ»، والثالثَ من باب «أعلمتُ»، وإلى المصدرِ نحو: «سِيرَ سَيْرٌ شديدٌ»، والظرفيْنِ نحو: «سِيرَ يومُ كذا، وسِيرَ فَرْسَخَانِ».

أفعالُ القلوبِ

«ظننتُ، وحسِبتُ، وخِلْتُ، وعلِمت، وزعَمت، ورأيت، ووَجدت». تدخُل على المبتدأِ والخبر، فتنصِبُهما على المفعوليَّةِ، و«حسبت، وخلت» لازمان لذلك، دونَ الأفعال الباقية؛ فإنك تقول: «ظننتُه» أي اتَّهَمتُه، و«علمتُه» أي عرَفْتُه، و«زعمتُه» أي قُلْتُه، و«رأيتُه» أي أبصرتُه، و«وجدتُ الضَّالَّةَ» أي صادَفْتُها. ومِنْ شأنِهَا: جوازُ الإلغاءِ متوسِّطةً نحوُ: «زيدٌ ظننتُ مقيمٌ»، ومتأخِّرَةً نحوُ: «زيدٌ مقيمٌ ظننتُ»، والتعليقِ قبلَ اللامِ نحو: «علمت لَزيد منطلقٌ»، والاستفهامِ نحو: «علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو، وأيُّهم في الدارِ»، والنفيِ نحو: «علمتُ ما زيدٌ منطلقٌ».

الأفعالُ الناقصةُ

وهي: «كان، وصارَ، وأصْبَحَ، وأمْسَى، وأضْحَى، وظَلَّ، وباتَ، وما زال، وما برح، وما انفك، وما فتئ، وما دام، وليس». ترفَعُ الاسمَ، وتنصِبُ الخبرَ نحو: «كان زيدٌ قائمًا». و«كان» تكونُ ناقصةً، وتامّةً نحو: «كان الأمرُ»، وزائدةً نحو: «ما كان أحسنَ زيداً»، ومُضْمَرًا فيها ضميرُ الشأنِ نحو: «كان زيدٌ منطلقٌ»، وبمعنى «صارَ» كقوله تعالى: ﴿ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ۝٦﴾ [الواقعة: ٦]، ويجوزُ تقديمُ خبرِها على اسمِها كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٤٧﴾ [الروم: ٤٧]، وعليهَا إلا ما كان في أوله «ما»؛ فإنّه لا يتقدَّمُ عليه معمولُه، ولكنْ يتقدَّمُ على اسمِه فحسبُ،

وسُمِّيَتْ هذه الأفعالُ: الأفعالَ الناقصةَ؛ لأنّها لا تَتِمُّ بفاعِلِها كلامًا بخلافِ سائرِ الأفعالِ نحْوُ: «ضَرَبَ زيدٌ».

أفعالُ المقاربةِ

وهِيَ ما وُضِعَ لِدُنُوِّ الخبرِ رَجَاءً، أو حُصولًا، أو أَخْذًا فِيه. وهي: «عسى، وكاد، وأَوْشَكَ، وكَرَبَ، وأَخَذَ، وجَعَلَ، وطَفِقَ». عملُها كعملِ «كانَ» إلا أنّ خبرَ «عسى»: «أنْ» مع الفعل المضارع؛ نحو: «عسى زيد أن يخرُجَ»، وقد يُحذَف «أنْ»؛ تشبيهًا بـ«كاد» نحو: «عسى زيد يخرج»، وقد يقعُ «أنْ» مع الفعل المضارع فاعلًا لِـ«عَسَى»، فيُقْتَصَرُ على ذلك الفاعلِ نحو: «عسى أن يخرُجَ زيدٌ»، وخَبَرَ «كاد» الفعلُ المضارعُ بغير «أنْ» نحو: «كاد زيدٌ يخرجُ»، وقد يدخُلُ «أنْ»؛ تَشْبِيهًا بِـ«عَسَى» نحوُ: «كادَ زيدٌ أن يخرُجَ». وأما «أوشَكَ».. فيُستعمَلُ استعمالَ «عَسَى» في مذهَبَيْهَا نحو: «يُوشِكُ زيدٌ أن يَجِيءَ، ويوشك أن يجيءَ زيدٌ، ويوشك زيدٌ يَجِيءُ». وأمّا «كَرَبَ، وأَخَذَ، وجَعَلَ، وطَفِقَ».. فيُستعمَلُ مثلَ «كاد» نحو: «كَرَبَ زيدٌ يقرأُ، وجَعَلَ عمرٌو يقولُ، وأخَذَ بَكْرٌ يضرِبُ، وطَفِقَ خالدٌ ينصُرُ».

ثم اعلمْ: أنّ معنى «عسى» مقاربةُ الأمرِ على سبيلِ الرَّجاءِ والطّمع تقولُ: «عسى اللّٰهُ أن يَشْفِيَ المريضَ»، تُرِيدُ أنّ قُرْبَ شفائِه مَرْجُوٌّ مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ تعالى ومطموعٌ فيه، ومعنَى «كادَ» مُقَارَبَةُ الأمرِ على سبيلِ الحصولِ تقولُ: «كادَتِ الشمسُ تغرُبُ»، تُرِيدُ أنّ قُرْبَ الشَّمْسِ مِنَ

الْغُرُوبِ قَدْ حَصَلَ، وأمَّا «أَوْشَكَ».. فمعناهُ دُنُوُّ خَبَرِه على معنَى الأخذِ والشّروعِ فيه، فليس معناه معنى «عسى»؛ لأنه ليس فيه معنى الرّجاءِ والطّمعِ، وإنما استُعمِل لفظاً استعمالَ «عسى»؛ بِسببِ مُشارَكة «أوشك» لـ«عسى» في أصلِ بابِ المقاربةِ، وكانَ القياسُ استعمالَ «أوشكَ» استعمالَ «كاد»؛ لموافقة «أوشك» لـ«كاد» في المعنى، وهو إثباتُ قربِ الحصولِ.

وأمَّا «كرَب، وأخَذ، وجعَل، وطفِق».. فمعناها دنوُّ خبرِها على معنى الأخذِ والشروع في خبرِها، فهي مُخالِفةٌ لِـ«عَسَى»، ولـ«كاد» أيضا؛ لحصول الشروع في خبر هذه الأفعالِ بِخلافِ «كاد»، فلم تُستعمَل هذه الأفعالُ إلا بالفعلِ المضارع مجرّدًا عَن «أنْ»؛ لأنّ «أنْ» للاستقبال، وخبرَ «كرَب» وأخواتِه محقَّقٌ في الحالِ أكثَرَ من تحقيقِ خبرِ «كاد» لأنّ الخبرَ في «كاد» يصحُّ تقديرُه مستقبلًا على وجهٍ؛ فصحّ دخولُ «أنْ»؛ لِصِحَّةِ تقديرِه على وجهٍ، وههنا لا وَجْهَ لتقديرِ الخبرِ مستقبَلًا؛ لكونِ خبرِها مشروعًا فيه، فقد تحقَّقَ في خبرِها معنى الحال، فلم يكن لِدُخول «أنْ» وَجْهٌ؛ لأنَّ «أنْ» للاستقبال.

فِعْلَا الْمَدْحِ وَالذَّمِّ

وهما ما وُضِعَ لإنشاءِ مَدْحٍ أوْ ذمٍّ، وهما: «نِعْمَ، وبِئْسَ»، تدخُلانِ على اسْمَيْنِ مرفوعينِ، أحدُهما يسمَّى الفاعلَ، والثاني المخصوصَ بالمدحِ نحو: «نعم الرجل زيدٌ»، والمخصوصَ بالذمِّ نحو: «بئس الرجلُ

بَكْرٌ». وحقُ الأولِ إمّا تعريفُه بِلَامِ الجنسِ، أو إضافتُه إلى الاسمِ المعرَّفِ بلامِ الجنسِ نحو: «نعم غلامُ الرجلِ زيدٌ»، وقد يُضْمَرُ الفاعلُ، ويُفَسَّرُ بِنكرةٍ منصوبةٍ نحو: «نِعْمَ رجلًا زيدٌ». وقد يُحْذَفُ المخصوصُ.. إِذَا عُلِمَ كقولِه تعَالَى: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [الذاريات: ٤٨]، و«حَبَّذَا» يجري مجرى «نِعْمَ»؛ فيقال: «حبذا رجلا زيدٌ»، و«ساء» يجري مجرى «بئس»؛ فيقال: «ساءَ الرجل بكرٌ».

فِعْلَا التَّعَجُّبِ

هُمَا: «ما أفعَلَ زيدًا، وأفعِلْ بِهِ» نحو: «ما أحسَنَ زيدًا، وأحسِنْ بزيدٍ»، ولا يُبْنَيَانِ إلا من ثُلاثيّ مجرَّدٍ لَيْسَ بِلَوْنٍ ولا عَيْبٍ ظاهرٍ؛ فلا يُبْنَى فِعْلَا التَّعجُّبِ مِنْ نَحْوِ: «دَحْرَج، وانْطَلَقَ، وسَوِدَ، وعَوِرَ»، ويُتَوَصَّلُ إلَى التّعجُّب مِمَّا وراءَ ذلكَ بـ«أشدَّ وأبلَغَ»، ونحوِ ذلك نحوُ: «ما أشدَّ دَحْرَجَتَه، وأشدِدْ بدحْرَجَتِه، وما أشدَّ انْطِلَاقَه، وأشدِدْ بِانْطِلَاقِه، وما أبْلَغَ سَوَادَه، وأبلِغْ بِسَوَادِه، وما أقْبَحَ عَوَرَه، وأقبِحْ بِعَوَرِه». و«ما» في «ما أفعَلَ»، مُبْتَدَأٌ، و«أفعَلَ» خبرُه.

بابُ الحرف

الحرفُ: ما دلّ على معنًى في غيرِه. وأصنافُه: حروفُ الإضافةِ، والحروفُ المشبَّهةُ بالفعلِ، وحروفُ العطفِ، وحروفُ النفيِ، وحروفُ التنبيهِ، وحروفُ النِّداءِ، وحروفُ التصديقِ، وحروفُ الاستثناءِ، وحَرْفَا الخِطابِ، وحروفُ الصِّلَةِ، وحرفَا التفسيرِ، والْحرفانِ الْمصدَرِيَّانِ، وحروفُ التحضيضِ، وحَرْفُ التّقريبِ، وحروفُ الْاستقبالِ، وحرفَا الاستفهامِ، وحروفُ الشّرطِ، وحَرْفَا التعليلِ، وحرفُ الرَّدْعِ، واللاماتُ، وتاءُ التأنيثِ الساكنةُ، والنُّونُ المؤكِّدةُ، وهاءُ السَّكْتِ، والتنوينُ.

حروفُ الإضافةِ

وهي الجارَّةُ. «مِنْ» لِلْابتداءِ كقولِه تعالى: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]، وللتَّبْيينِ، نحو: «سرتُ من البصرةِ إلى الكوفةِ»، وللتَّبْعِيضِ كقولكَ: «أخذتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ»، وأن تكونَ زائدةً نحو: «ما جاءني من أَحَدٍ، ولا تضرِبْ مِنْ أَحَدٍ، وهل جاءني من أحدٍ».

و«**إلى، وحتى**» لانتهاء الغايةِ نحو: «سرتُ من البصرة إلى الكوفة، وأكلتُ السمكةَ حتى رأسِها».

و«**في**» للوعاء نحوُ: «الماءُ في الْكُوزِ، وَالنَّجَاةُ فِي الصِّدْقِ»، وقولِه تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: ٧١].

و**الباءُ** إما للإلصاقِ نحو: «بِهِ دَاءٌ»، أو للاستعانةِ نحو: «كتبتُ بالقلمِ»، أو للمُصاحَبةِ نحو: «اشتريتُ الْفَرَسَ بِسَرْجِهِ وَلِجَامِهِ»، وللمقابلة نحو: «بِعْتُ هذا بِهذَا».

و**اللامُ** إما للاختصاص، أو للتمليك نحو: «المالُ لِزيدٍ، والْجُلُّ للفرس»، أو للتعليلِ نحو: «ضربتُ للتأديبِ».

و«**رُبَّ**» للتقليلِ، ويَخْتَصُّ بالنكراتِ الموصوفةِ.

و**واوُها**. و**واوُ القسمِ**، و**باؤُه**، و**تاؤُهُ** نحوُ: «واللهِ، وباللهِ، وتاللهِ».

و«على» للاستعلاءِ كقولك: «جلستُ على الحائطِ».

و«**عن**» لِلْمُجَاوَزَةِ نحو: «رميتُ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ».

و**الكافُ** للتشبيهِ نحوُ: «زيدٌ كالأسدِ».

و«**مذ، ومنذ**» للابتداء في الزمان نحو: «ما رأيتُه مذ يومِ الجمعةِ، ومنذ يومِ السبت».

و«**حاشا**» تقول: «جاءني القومُ حاشا زيدٍ»،

و«**خلا، وعدا**» تقول: «جاءني القومُ خلا زيدٍ، وأتى الرَّهْطُ عدا عمرٍو» للاستثناء.

والحروفُ المشبَّهةُ بالفعلِ

«إنَّ وأَنَّ» للتّحقيقِ، و«لكنَّ» للاستدراكِ تقول: «جاءني زيدٌ لكنَّ عَمْرًا لم يَجِئْ»، و«كأنَّ» للتشبيهِ، نحو: «كأنَّ زيدًا الْأَسَدُ»، وليتَ للتمنِّي نَحْوُ:

لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا * فَأُخْبِرَهُ بِمَا فعَلَ الْمَشِيبُ،

ولَعَلَّ لِلتَّرَجِّي نحوُ: «لَعَلَّ زيدًا يَجِيءُ».

و«إنَّ» المكسورةُ مع ما بعدها جملةٌ، و«أنَّ» المفتوحةُ مع ما بعدَها مفردٌ؛ فَاكْسِرْ في مَظَانِّ الْجُمَلِ، وَافْتَحْ فِي مَظَانِّ المفرداتِ، فكُسِرتْ «إنَّ» ابتداءً نحو: «إن زيدًا منطلقٌ»، وبعد القول نحو: «قلتُ إنّ زيدا قائمٌ»، وبعد الموصولات نحوُ: «جاءني الذي إنّ أباه قائمٌ»، وبعد الْقَسَمِ نحو: «والله إني لصائمٌ»، وفُتِحَتْ فاعِلَةً نحو: «أعجبني أنَّ زيدًا قائمٌ»، ومفعولةً نحو: «سَمِعْتُ أنَّ زيدا قائم»، وَمُبْتَدَأَةً نحوُ: «عندي أنّك قائمٌ»، ومُضَافًا إليها نحوُ: «بَلَغَنِي خَبَرُ أَنَّ زيدًا ذاهبٌ»، وتقولُ: «إن زيدًا قائمٌ وبِشْرًا»؛ عطفًا على اسمِها، «وبِشْرٌ» على محلِّ اسْمِها.

ويُبطِلُ عَمَلَها الْكَفُّ بِـ«مَا» الْكَافَّةِ على الأفصحِ، وتُهَيِّئُها للدُّخولِ على القَبِيلَتَيْنِ نحو: »إنّما زيدٌ قائمٌ، وإنما ذَهَبَ عمرٌو». وتُخفَّفُ المكسورةُ، فيجوزُ إلغاؤُها؛ نحو: «إنْ زيدٌ لَكَرِيمٌ، وإن كان زيدٌ لَكَرِيمًا».

وتُخَفَّفُ المفتوحةُ، فتَعْمَلُ في ضميرِ شَأْنٍ مقدَّرٍ؛ نحوُ: قولِه تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٠﴾ [يونس: ١٠]، وتَدخُلُ على

الْجُمَلِ مطلقا نحو: «بلَغَنِي أنْ زيدٌ أخُوك، وأنْ لا يضربُ زيدٌ». وكذا «لكن» تُخَفَّفُ، فَتُلْغَى، نحْوُ قولِك: «أبوك قاعدٌ لكن أخوك قائم»، ونحو: «دخلَ زيد لكنْ خَرَج بَكْرٌ». وكذا «كأنَّ» تُخَفَّفُ، وتُلْغَى حينئذٍ على الأفصحِ كقولكَ: «كأن قد كان كذا».

والفعلُ الذي يدخُلُ عليه «إنِ» المكسورةُ المخفّفةُ يجِبُ أن يكونَ من الأفعالِ التي تدخُلُ على المبتدأِ والخبر نحو: «إن كان زيد لكريمًا، وإنْ ظننتُه لقائما»، واللامُ لازمة لها؛ للفرق بينها وبين «إن» النافية.

ولا بُدَّ لـ«أَنِ» المفتوحةِ المخفّفةِ الداخلةِ على الفعل مِنْ أنْ يكونَ معها أحدُ الحروفِ الأربعةِ، وهي: «قد، وسوف»، والسينُ، وحرفُ النفيِ؛ للفرق بينها وبين «أن» المصدرية الناصبةِ للفعل المضارع نحو: «علمتُ أن قد خَرَج، وأن سيَخْرُجُ، وأن سوف يضرِبُ، وأن لم يخرُجْ، وأن ما خَرَج».

حروفُ العطفِ

الواوُ، والفاءُ، و«ثم، وحتى، وأو، وإما، وأم، ولا، وبل، ولكنْ». فالأربعةُ الأُوَلُ للجمع بين الأوّلِ والثاني في الحكمِ، فالواوُ للجمع بِلَا ترتيبٍ، والفاءُ، و«ثم» مع الترتيب، وفي «ثُمّ» تراخٍ، دونَ الفاء، وفي «حتّى» معنى الغاية والانتهاء، وهو أنّ ما قبلَ «حتَّى» يَنْقَضِي شيئًا فشيئًا إلى أن يبلُغَ ما بعد «حتّى»، فلذلك؛ وجب أنْ يكون المعطوفُ بـ«حتى»

جُزْءًا من المعطوفِ عليه إما جُزْءَه الأفضلَ نحو: «ماتَ الناسُ حتى الأنبياءُ»، وإما جزءَه الأدْوَنَ نحو: «قَدِمِ الحَاجُّ حتَّى المُشَاةُ».

و«أو، وإما» لأحد الشيئين أو الأشياء مُبْهَمًا، وتَقَعَانِ في الخبر نحو: «جاءني زيد أو عمرو، وجاءني إما زيد وإما عمرو»، وفي الإنشاء نحو: «اضربْ رأسَه أو ظَهْرَه، واضرِبْ إما رأسَه وإما ظهرَه، وَأَلَقِيتَ عبدَ الله أو أخاه، وألَقِيتَ إما عبدَ الله وإما أخاه».

و«أم» أيضًا لِأَحَدِ الشيئينِ، أو الأشياءِ مُبْهَمًا إلا أنَّ «أمْ» على قسمينِ: متصلةٍ، ومنقطعةٍ، فـ«أَمِ» المتصلةُ لا يقعُ إلا في الاستفهام مع الهمزة، يَلِيهَا أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ الْمُسْتَوِيَيْنِ، والآخَرُ الهمزةَ نحو: «أزيدٌ عندك أم عمرو»، والمنقطعةُ بمعنى «بَلْ» والهمزةِ، وتقعُ فيه وفي الخبر نحو قولك: «أزيد عندك أم عندك عمرو»، ونحو: «إنها لَإِبِلٌ أمْ شَاءٌ».

والفرقُ بين «أو، وأم» في قولك: «أزيد عندك أو عمرو، وأزيد عندك أم عمرو»: أنَّك في الأولِ لا تعلَمُ كونَ أحدِهما عندَ المخاطبِ، فأنت تَسْأَلُ عن كونِ أحدِهما، وفي الثاني تعلَمُ أنّ أحدَهما عندَ المخاطبِ إلّا أنّك لا تعلَم أحدَهما بِعَيْنِه، فأنتَ تُطَالِبُ بالتعيينِ.

و«لا» لِنَفْيِ ما وجَب للأولِ عن الثاني نحو: «جاءني زيد لا عمرو»، فإن قلت: «ما جاءني زيد لا عمرو».. لم يجز. و«بل» للإضراب مَنْفِيًّا كانَ، أو مُوجَبًا كقولكَ: «جاءني زيد بل عمرٌو، وما جاءني بكر بل خالد».

و«لكن» للاستدراك، وهي في عطف الجمل نظيرةُ «بل»، وفي عطف المفردات نقيضةُ «لا»، يعني إذا عُطِف بـ«لكن» الجملةُ على الجملة.. فيجيءُ «لكنْ» بعد النفيِ والإيجابِ نحو: «جاءني زيد لكن عمرو لم يَجِئْ، وما جاءني زيد لكن عمر قد جاءَ»، وإذا عُطِف المفردُ بـ«لكن» على المفرد.. فيجيء «لكن» بعد النفي خاصّةً كقولك: «ما رأيت زيدا لكن عمرا».

حروفُ النّفيِ

«ما، وإن، ولا، ولم، ولما، ولن». فـ«ما» لنفي الحال نحو: «ما يفعلُ الآن»، والماضي القريب من الحال نحو: «ما فعل».

و«إن» نظيرةُ «ما» في نفي الحال نحو: «إن يفعلُ الآنَ».

و«لا» لنفي ١المستقبل نحو: «لا يفعلُ»، ٢والماضي بشرط التكرير نَحْوُ قولِه تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ۝٣١﴾ [القيامة: ٣١]، وقد لا يُكَرَّرُ نحو قولِ الشاعر: «فَأَيّ فِعلٍ سَيِّءٍ لا فَعَلَهْ»، ٣والأمرِ نحو: «لا تفعل»، ويُسَمَّى النَّهْيَ، ٤والدعاءِ نحو: «لا رَعَاه الله»، ولنفي العامِّ نحو: «لا رجلَ في الدار»، ولغير العامّ نحو: «لا رجلٌ في الدار ولا امْرَأَةٌ، ولا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو».

و«لم، ولما» لنفي المضارع مع قلب معنى المضارع إلى الماضي، و«لمّا» في الأصل «لَمْ»، ضُمّت إليها «ما» أُخرى، فازدادَتْ في معناها

أنْ تضمَّنتْ معنَى التوقع والانتظار، واستطالَ زمانُ فِعْلِها، يقال: «نَدِمَ زيدٌ ولم ينفعْهُ النَّدَمُ عَقِيبَ النَّدَمِ»، و«لمَّا ينفعْهُ النَّدَمُ إلى هذا الوقت بعدُ» مع كون النَّفعِ مُتَوَقَّعا. و«لنْ» نظيرَةُ «لا» في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد.

حروفُ التنبيهِ

وهي: «ها، ألَا، وأما» نحو: «ها إنّ زيدا بالبابِ»، وأكثرُ دخولِها على أسماءِ الإشارة نحو: «هذا، وهاتا»، وعلى الضمائرِ نحو: «ها أنتَ»، قال الله تعالى: ﴿هَآأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [آل عمران: ٦٦]، وقد تدخلُ ها على الجملة قال النابغة:

ها إنَّ تا عِذْرَةٌ إنْ لَمْ تَكُنْ قُبِلَتْ * فَإِنَّ صَاحِبَها قَدْ تَاهَ في البلَدِ.

و«ألَا، وأما» لا تدخلان إلا على الجملة نحو: «أمَا إنك خارج، وألا إن زيدا قائم»، قال الشاعر:

أمَا والذي أَبْكَى وأضْحَكَ والَّذِي * أماتَ وأحْيَى والّذِي أَمْرُه الْأَمْرُ

لقد تَرَكَتْنِي أحْسُدُ الْوَحْشَ أَنْ أَرَى * أَلِيفَيْنِ منها لَا يَرُوعُهُما الذُّعْرُ

وقال الآخَرُ:

ألَا يَا اصْبَحَانِي قَبْلَ غارَةِ سِنْجَالِ * وقبلَ مَنَايَا غادياتٍ وَأَوْجَالِ.

حروفُ النداء

«يا، وأيا، وهيا، وأي، والهمزةُ». فـ«يا، وأيا، وهيا» للبعيد أو مَنْ هو بِمَنْزِلتِه مِنْ نائمٍ أو ساهٍ، وإذا نُودِيَ بها مَنْ عَدَاهم.. فَلِحِرْصِ الْمُنَادِي

على إقبالِ الْمَدْعُوِّ عليهِ، وعلى مُفاطَنَةِ الْمَدْعُوِّ لِمَا يدعُو له، وأمّا قولُ الدَّاعِي: «يا رَبِّ، ويا اللهُ».. استقصارٌ منه لنفسه، وهَضْمٌ لها، واستبعادٌ عن مظانِّ القبولِ والاستماع، وإظهارٌ للرَّغْبَةِ في الاستجابةِ بِالْجُؤارِ. وأما «أيْ» والهمزةُ.. فللقريبِ.

حروفُ التصديقِ والإيجابِ

«نَعَمْ، وبَلَى، وأَجَلْ، وجَيْرِ، وإنَّ، وإِي». فـ«نَعَمْ» لِتصديقِ الكلامِ المثبتِ والمنفيّ في الخبر كقولك: «نَعَمْ» لمن قال: «قام زيد»، أو «لم يقم زيد»، وكذلك إذا قال: «أقام زيد»، أو «ألم يقم زيدٌ».

و«بلَى» تختصُّ بإيجابِ المنفيّ خبرًا كان أوِ استفهاما، تقول: «بلى» لمن قال: «لم يقم زيدٌ»، و«ألم يقمْ زيدٌ». قال الله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ۝٤﴾ [القيامة].

و«أجلْ» بتصديق المخبرِ نفيا كان أوْ إثباتا، ولا تستعمل في جواب الاستفهام، يقول المخبِر: «قد أتاك زيد»، فتقول: «أجل»، و«ما أتاك زيد»، فتقول: «أجل». وكذا: «جيرِ، وإنَّ» المكسورةُ لتصديق الْمُخْبِرِ خاصّة، قال الشاعر:

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبِ* أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهُ،

وقال الآخَر:

بَكَرَ العواذِلُ فِي الصَّباحِ يَلُمْنَنِي وألُومُهُنَّهْ *
ويقلنَ شيبٌ قد عَلَاكَ وقَدْ كبِرْتَ فقلتُ إنَّهْ.

و«إِي» إثباتٌ بعد الاستفهام، ويلزمُها القَسَمُ، إذا قال المُسْتخبِرُ: «هل كان كذا».. تقول: «إي والله».

حروفُ الاستثناءِ

«إلا، وخلا، وعدا، وحاشا». فـ«إلّا» حرفٌ بِلَا خلافٍ، وقد يُنصَب المستثنى بعده، وقد يُرفَع كما مرَّ. وأما «خلا، وعدا».. فالْأكثرُ على أنَّهما فِعْلَان، ويُنصَب المستثنى بعدهما. وأما «حاشا».. فالأكثرُ على أنها حرفُ جرٍّ، وبعضهم قال: هو فِعْلٌ يُنصب المستثنى بعده كما حُكِيَ عن بعض العرب: «اللهم اغفِرْ لي ولِمنْ سَمِعَ دُعائِي حاشا الشيطانَ وابنَ الْأَصْبَغِ» بنصبِ ما بعدَ «حاشا».

حرفا الخطاب

وهما: الكافُ، والتاءُ نحو: «ذلك، وأنت»؛ ويلحقهما التثنيةُ، والجمع، والتذكير، والتأنيثُ.

حروفُ الصِّلَةِ

وهي: «إِنْ، وأَنْ، وما، ولا، ومِنْ، والباءُ، واللام». فـ«إِنْ» في: «ما إن رأيتُ زيدًا»، قال الشاعر:

ما إن رأيتُ ولا سمعتُ بهِ * كَالْيَوْمِ هَانِئَ أنيُقِ جُرْبِ.

و«أنْ» في: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]. و«ما» في «مهما»، وفي «أينما»، وفي ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. و«لا» في ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩]، وفي: ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ [القيامة: ١]. و«مِنْ» في: «ما جاءني من أحد»، والباءُ في: «ما زيد بقائم»، واللامُ في قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢].

حرفا التفسير

وهما: «أَيْ، وأنْ». فـ«أَيْ» نحوُ: «رَقَى أيْ صَعِدَ»، قال الشاعر:

وَتَرْمِينَني بِالطَّرْفِ أيْ أَنْتَ مُذْنِبُ * وَتَقْلِينَنِي لٰكِنَّ إِيَّاكِ لَا أَقْلِي.

و«أن» في «نَادَيْتُهُ أنْ قُمْ»، ولا يجيءُ إلا بعد فِعْلٍ في معنى القول، قال الله تعالى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾﴾ [الصافات: ١٠٤].

الحرفان المصدريّان

وهما: «أنْ، وما» كقولِك: «أعجبني أن خرج زيد» أي: أعجبني خروجُه، و«أريد أن يخرُجَ» أي: أريد خروجَه، وقولِه تعالى: ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ١١٨].

حروفُ التحضيضِ

وهي، «لولا، ولوما، وهَلَّا، وألَّا»، تدخُل على الماضي والمستقبل نحو: «لولا فعلتَ، ولوما فعلتَ، ولولا تفعَلُ». و«لولا، ولوما» تكونان

أيضا لامتناع الشيء لوجود غيره، فتُخَصَّصانِ بالاسم نحو: «لولا عليٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ».

حرفُ التقريبِ

وهو «قدْ»، ويُقَرِّبُ الماضِيَ منَ الحالِ تقول: «قد قامتِ الصلاةُ»، ويُقَلِّلُ، ويُحَقِّقُ نحوُ قولِك: «إنّ الكَذُوبَ قد يصدُقُ، وإنّ الجوادَ قد يعثُرُ»، ومثالُ التحقيقِ مثلُ قولِه تعالى: ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلۡمُعَوِّقِينَ﴾ [الأحزاب: ١٨]، وفيه توقُّعٌ وانتِظارٌ.

حروف الاستقبال

وهي «سوف، والسينُ، وأن، ولن، ولا».

حرفا الاستفهام

وهو طَلَبُ الْفَهْمِ، وهُمَا: الهمزةُ، و«هل» نحو: «أزيد قائم، وهل زيد قائم، وأقام زيد، وهل قام زيد». والهمزة أعمُّ تصرُّفًا منه؛ تقول: «أزيد قام»، ولا تقول: «هل زيد قام»، وتقول: «أزيد عندك أم عمرٌو»، و﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس: ٥١]، و﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾ [هود: ١٧]، و﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتًا﴾ [الأنعام: ١٢٢]، دون «هل». وتقول: «أتضرب زيدا وهو أخوك»، دون «هل». وتُحذف عند الدَّلالةِ، تقول: «زيد عندك أم عمرو»، قال الشاعر:

لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي و إنْ كنتُ دارِيًا * بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ،

وللاستفهامِ صدرُ الكلامِ؛ لدلالتِه على نوعٍ من أنواعِ الكلامِ.

حروفُ الشرطِ

«إنْ، ولَوْ، وأَمَّا». فـ«إنْ» للزمان المستقبل ولو دخل على الفعل الماضي. و«لو» للزمان الماضِي وإن دخَلَ على الفعل المستقبل. ويجيءُ فِعْلَا الشرطِ والْجزاءِ ماضِيَيْنِ، ومُضَارِعَيْنِ، ويجيءُ أحدُهما ماضِيًا، والآخَرُ مضارعًا. فإن كانَا ماضِيَيْنِ.. فلا جَزْمَ؛ لأنَّ الماضِيَ مبنيٌّ. وإن كانَا مضارعينِ، أوِ الْأولُ مضارعًا.. فالجزمُ لازمٌ نحو: «إن تكرمْني أُكرمْك، وإن تُكرمْني أَكرمْتُك». وإنْ كان الآخِرُ مضارعا، والأولُ ماضيًا.. جازَ رفعُ المضارعِ، وجزمُه نحوُ: «إن ضربتَنِي أضربْك»، وقولِ زُهَيْرٍ:

وإنْ أتاهُ خَلِيلٌ يومَ مَسْأَلَة * يقولُ لا غَائِب مالِي ولَا حَرِم.

وإن كان الجزاءُ ماضيا لفظا أو معنًى، وقُصِد به الاستقبالُ بحرف الشرط.. لم يجز دخولُ الفاء على الجزاء نحو: «إن أكرمتَني أكرمْتُك، وإن أسلمْتَ لم تدخُلِ النار». وإن كان الجزاءُ مضارعا مثبتا أو منفيا بـ«لا».. جاز دخولُ الفاءِ وترْكُه نحو: «إن تُكرمْني فأُكرمُك، وإن تكرمني أُكرمْك» ونحو: «إن تكرمْني فلا أُهينُك، وإن تكرمني لا أُهِنْك».

ويجبُ دخولُ الفاء على غيرِ ما ذكرْنا، كمَا إذَا كان جملةً اسميةً نحو: «إن جئتَني فأنتَ مُكْرَمٌ»، أو ماضيًا بسببِ دخول «قد» لفظًا نحو: «إن أكرمتَني فقد أكرمتُك أمس»، أو تقديرا نحو قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف: ٢٦]، أو أمرًا نحو: «إن أَكرمَك زيد

فأَكْرِمْه»، أو نهْيًا نحو: «إن يُكرمْك زيد فلَا تُهِنْه»، أو فِعْلًا غيرَ متصرَّفٍ فيه نحو: «إن أكرمتَ زيدًا فعسى أن يكرمَك»، أو منفيًّا بغير «لا» نحو: «إن أكرمتَ زيدًا فلنْ يُهينَك»، ونحو: «إن أكرمت زيدا فما يهينُك».

ويُزادُ «ما» عليها؛ للتأكيد نحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٣٨﴾، ولها صدرُ الكلام، ولا تدخل إلا على الفعل لفظا نحو: «إن أكرمتَني أكرمتُك»، أو تقديرًا نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ﴾ [التوبة: ٦]، ﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ إِذٗا لَّأَمۡسَكۡتُمۡ خَشۡيَةَ ٱلۡإِنفَاقِۚ﴾ [الإسراء: ١٠٠]. وكذا حروفُ التحضيضِ لا تدخل إلا على الفعل لفظا نحو: «لولا فعلتَ»، أو تقديرا كقولك لمنْ ضَرَبَ قوما: «لولا زيدًا» أي لولا ضربت زيدا، قال جرير:

تَعُدُّون عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُم * بَنِي ظَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا.

و«أمَّا» فيهِ معنى الشرط نحو: «أمَّا زيد فمنطلقٌ»، أصلُه: "مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ منطلق". و«إذن» جوابٌ وجزاءٌ، وعملُهَا النّصبُ في فِعْلٍ مستقبلٍ غير معتمِدٍ على شيءٍ قبلَها كقولك لمن يقولُ لك: «أنا أُكرمُك»: «إذنْ أُحِبَّك». وتُلْغِيها.. إذا كان الفعلُ المذكورُ بعدها حالًا كقولك لمن حَدَّثَك: «إذنْ أظنُّكَ كاذبًا»، أو معتمِدًا على ما قبلَها كقولك لمن قال: «أنا آتيك»: «أنا إذنْ أكرمُك».

حرفا التعليل

وهما: «كي»، واللامُ نحو: «جئتك كي تُعْطِيَنِي مالًا»، ونحو: «زُرْتُكَ لتُكرمني».

حرفُ الردع

وهو «كَلّا» كقولك: لمن قال: «فُلانٌ يُبْغِضُكَ»: «كلَّا» أي ارتدِعْ.

اللاماتُ

لامُ التعريفِ هي اللام الساكنةُ التي تدخل على الاسم المنكور، فتُعَرِّفُه إِمّا تعريفَ جنسٍ، أو تعريفَ عهدٍ. مِثالُ الأولِ قولُك: «أَهْلَكَ النّاسَ الدِّينارُ والدِّرهمُ» أي أَهْلَكَهُمْ هٰذانِ الْحَجَران الْمعروفانِ من بينِ سائرِ الْأحجارِ، وقولُك: «الرّجلُ خيرٌ من المرأة» أي: هذا الجنسُ من الحيوان من بين سائرِ أَجناس الْحيوانات خيرٌ من ذلك الجنسِ من الحيوان، وقولُهم: «اَلْمَرْءُ بِأَصْغَرَيْهِ» أي: اعتبارُ هذا الجنسِ بِالْقلْبِ الْمُدْرِكِ واللِّسانِ الْمُبَيِّنِ الْمُقَرِّرِ. ومثالُ الثاني قولُك: «فَعَلَ الرجلُ كذا» لِرَجُلٍ معهودٍ بينَك وبين مخاطبِك، وقولُك: «أنفقتُ الدرهمَ» لِدِرْهَمٍ معهودٍ بينك وبين مخاطبِك.

ولامُ القسم نحو: «واللهِ لَأفعلنّ».

والموطِّئَةُ للقسمِ نحو: «والله لئِنْ أكرمتَني لأكرمتُك».

ولامُ جوابِ «لوْ»، ولولا، ويجوز حذفُ هذه اللامِ.

ولامُ الأمرِ، ويجوز تسكينها عند واو العطف، وفائِه.

ولامُ الابتداء نحو: «لَزيدٌ قائم، وإنه ليذهب زيد».

واللامُ الفارقةُ بين «إنِ» المكسورةِ المخففةِ، و«إنِ» النافيةِ.

ولامُ الجر.

تاءُ التأنيثِ الساكنةُ

وهي التاءُ اللاحقةُ بالفعل الماضي نحو: «قد قامتِ الصلوة، وضربتْ هند». ودخولُها على الماضي؛ للإيذان من أول الأمر بأن المسندَ إليه -وهو الفاعل- مؤنّثٌ.

النونُ المؤكِّدةُ

لا يؤكَّدُ بها إلا فِعْلٌ مستقبَلٌ فيه معنَى الطلب: كالأمرِ نحو: «اضربنّ»، والنّهْيِ نحو: «لا تضربَنّ»، والاستفهامِ نحو: «هل تذهبَنَّ»، والعرضِ نحو: «ألا تذهبَنَّ»، والتمنِّي نحو: «ليتكَ تقعدَنّ»، والقسمِ نحو: «بالله لأفعلنّ، وأقسمتُ عليك إلّا تفعلنّ».

ولزمتْ في مثبت القسمِ كما مرّ في الأمثلة المذكورة. وكثُرتْ في مثلِ: «إمّا تفعلنَّ» نحوُ قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]،

ونحوُ: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨]؛ لتشبيه «ما» المزيدةِ بلام القسم في كونِها مؤكِّدةً، وكذا «حيثُمَا تكونَنّ آتِكَ، وبِجَهْدٍ مَّا تَبْلُغَنَّ، وبعينٍ مّا أَرَيَنَّكَ». وقد تدخل في النفي؛ تشبيهًا بالنهي، وهو قليل نحو: «لا تضربَنَّ»، وكذا ما يقاربُ النفيَ نحو: «رُبَّمَا يقولَنَّ»؛ فإنّ التقليلَ قريبٌ من النفي، قال الشاعر:

رُبّما أَوْفَيْتُ في عَلَم * تَرْفَعَنْ ثوبِي شَمَالَاتُ.

وأمّا قولُهم: «كثُرَما يَقُولَنَّ».. فلحملِ الضِّدِّ على الضد.

والخفيفةُ: تقعُ حيثُ تقعُ النونُ المؤكِّدةُ الثقيلةُ إلا في فعلِ الاثنين وجماعة المؤنث؛ لالتقاء الساكنين على غير حده. وإذا لَقِيَ النونُ المؤكِّدةُ الخفيفةُ ساكنًا بعدها.. حُذفت نحو: «لا تضربَ ابْنَكَ»، قال الشاعر:

لا تُهِينَ الفقيرَ عَلَّك أنْ تَرْ – كَعَ يومًا والدهرُ قد رَفَعَه

بخلاف التنوينِ؛ فإن التنوينَ إذا لَقِيَ ساكنًا.. يُحرَّكُ بالكسرِ، ولا يُحذَف نحو: «زيدٌنِ العالِمُ عندَنا».

هاءُ السكتِ

وهي الهاءُ التي تُزادُ في كلِّ متحرِّكٍ حركتُه غيرُ إعرابيةٍ؛ للوقف خاصّةً نحوُ: «ثمَّهْ، وحيّهلَهْ، ومالِيَهْ، وسلطانِيَهْ». ولا تكون إلا ساكنةً، وتحريكُها لَحْنٌ.

التنوينُ

وهو نونٌ ساكنةٌ تَتْبَعُ حركةَ الآخِرِ لَا لِتأكيد الفعلِ، وهو على ستةِ أقسام:

١) أحدها: تنوينُ التمكُّنِ أي: الدالِّ على مَكَانَةِ الاسم في الاسميَّة، وهو كلُّ تنوينٍ لَحِقَ مُعْرَبًا لم يُشْبِهِ الْفِعْلَ مِنْ وَجْهَيْنِ مِنَ الْوُجُوهِ الْمذكورة في مَنْعِ الصّرفِ، نحو: «زيد، ورجل».

٢) والثاني: تنوينُ التنكيرِ، وهو كلُّ تنوينٍ يدل على أن الاسمَ الذي دخَل عليه نكرةٌ كقولك: «صهْ، وصهٍ»، وقولِك: «سيبويهِ، وسيبويهٍ».

٣) والثالثُ: تنوينُ العِوَضِ، وهو كلُّ تنوين لحِقَ مضافًا عند حذف المضاف إليه كقولك: «يومئذٍ، وحينئذٍ، وساعتَئِذٍ».

٤) والرابعُ تنوينُ المقابلةِ، وهو كلُّ تنوينٍ لحِقَ جَمْعَ المؤنثِ السالمَ في مقابلة النونِ الواقعةِ في جمع المذكر السالمِ كـ«مسلماتٍ».

٥) والخامس: تنوينُ الترنُّمِ، وهو كلُّ تنوينٍ جُعِلَ مكانَ حرفِ المدِّ واللِّينِ في القوافِي المطلقة كما في قولِ جرير:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابًا * وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابًا.

٦) والسادسُ: التنوينُ الغالي، وهو كلُّ تنوينٍ لحِقَ قافيةً مقيَّدةً؛ للترنُّمِ كما في قول رؤبةَ:

وقاتمِ الأعماقِ خاوِي الْمُخْتَرَقنْ * مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَّاعِ الْخَفَقنْ،

وهو قليل.

قواعد مختصرة في كتابة الهمزة

أوّلا: الهمزة أولَ الكلمة:

همزة الوصل: تُنْطَق عند البدء بها، وتكتب ألفا فقط.

مواضعها:

١- «ال» بجميع أنواعها، مثل: الرجل، الذي.

٢- «اسم، ابن، ابنة، ابنُم، امرؤ، امرأة –ويدخل فيها مثنى هذه الأسماء– واثنان، واثنتان، وايمُنُ اللهِ».

٣- أمر الفعل الثلاثي، مثل: «اقرأ، اكتب».

٤- ماضي الفعلين الخماسي والسداسي وأمرهما ومصدرهما، (الخماسي): «اجتمعَ، اجتمعْ، اجتماع»، (السداسي): «استخرجَ، استخرجْ، استخراج».

همزة القطع: تنطق في كل الأحوال، وترسم همزة على ألف أو تحتها .

مواضعها: كل ما عدا السابقَ ذِكرُه في مواضعِ همزة الوصل، فإنه يبدأ بهمزة القطع، ومن ذلك همزة الفعل الماضي الرباعي وأمره ومصدره، مثل: «أعربَ، أعربْ، إعراب».

ثانيا: الهمزة المتوسطة في وسط الكلمة:

لكتابة الهمزة المتوسطة، نلاحظ حركتها وحركة ما قبلها، فتُكتَب بناءً على ما يناسبُ الحركةَ الأقوى. وأقوى الحركاتِ: الكسرةُ وتناسبها النَّبرَة، تليها الضمةُ وتناسبها الواو، ثم الفتحة وتناسبها الألف.

بناءً على ما سبق، للهمزة المتوسطة أربع حالات:

١- الهمزة على نبرة، وذلك إذا وقعت مكسورة أو قبلها مكسور، مثل: «سُئِل، يومَئِذ، أسئلة، فئة».

٢- الهمزة على واو، وذلك إذا وقعت مضمومة أو قبلها مضموم، مثل: «تفاؤُل، يقرَؤُه، مُؤَاخذة، مسؤول».

٣- الهمزة على ألف، وذلك إذا وقعت مفتوحة أو ساكنة بعد مفتوح، مثل: «سَأَل، يسْأَلُ، يَأْمُر».

٤- الهمزة على السطر، وذلك إذا وقعت مفتوحة بعد ألفٍ، مثل: «عَباءَة، تَساءَل».

ثالثا: الهمزة المتطرفة في آخر الكلمة:

١- تكتب الهمزة مفردة على السطر إذا كان ما قبلها ساكنا، مثل: «جُزْء، شيء، ماء، ضوء».

٢- تكتب على واو إذا كان ما قبلها مضموما، مثل: «لُؤلُؤ».

٣- تكتب على ياء إذا كان ما قبلها مكسورا، مثل: «مُتهيِّئ».

٤- تكتب على الألف إذا كان ما قبلها مفتوحا، مثل: «ينشَأ».

٥- في النصب تضافُ ألفٌ في مثل: «جزء، وشيء» لتصبح: «جزءا وشيئا»، وأما «ماء، ورِداء».. فلا تضاف الألف.

المحتويات

المحتويات